

**جذور التاريخية لمشكلة الأرض  
فى جنوب افريقيا  
(١٨٣٥-٢٠٠٦)**

**أحمد عبد الدايم محمد حسين**

**مدرس التاريخ الحديث والمعاصر  
عهد البحوث والدراسات الافريقية  
جامعة القاهرة**

**القاهرة ٢٠٠٩**





# **الجدور التاريخية لمشكلة الأرض في جنوب افريقيا (١٨٣٥-٢٠٠٦)**

**د. أحمد عبد الدايم محمد حسين**

مدرس التاريخ الحديث والمعاصر  
معهد البحوث والدراسات الافريقية  
جامعة القاهرة

حقوق الطبع محفوظة للمؤلف

القاهرة ٢٠٠٩





## بسم الله الرحمن الرحيم

" وإن يمسسك الله بضر فلا كاشف له إلا هو وإن يردك بخير فلا راد لفضله يصيب به من يشاء من عباده وهو الغفور الرحيم •"  
(آية ١٠٧ سورة يونس)

" من كان يريد الحياة الدنيا وزينتها نوف إليهم أعمالهم فيها وهم فيها لا يبخسون • أولئك الذين ليس لهم في الآخرة إلا النار وحبط ما صنعوا فيها وباطل ما كانوا يعملون •"  
(الآيتان ١٥ و ١٦ سورة هود)







## إهداء

إلى ابي الشيخ / عبدالدايم محمد حسين  
الحافظ لكتاب الله ، والموظف بوزارة الري سابقاً ، وكبير أولاد  
الحاج علي (البلد) حالياً.  
أعزك الله وأكرمك ومتعك الله بالصحة والعافية، وأدام فضله  
عليك، وأدخلك في جنته، وحشرك مع الصديقين والشهداء  
والصالحين وحسن أولئك رفيقاً .... جزاء ما أعطيته ولا زلت  
تعطيه لنا.

أهدى هذا الكتاب

د. أحمد عبدالدايم محمد حسين







## المقدمة

إذا كانت أى مشكلة من المشكلات تنقسم إلى ثلاثة أصناف (نظم - إنسانية - اقتصادية)، فإن مشكلة الأرض فى جنوب افريقيا تحتوى تقريباً على كل هذه الأصناف. وإذا كان التأريخ للمشكلات يعد - فى العادة - من أصعب أنواع التأريخ، لتداخل الأسباب والمعطيات وتعدد النتائج، فإن التأريخ لمشكلة الأرض فى جنوب افريقيا هو الأكثر صعوبة على الإطلاق. ذلك لتعدد الأطراف المشتركة فى صناعة المشكلة من جهة، وعدم وحدة القبائل الافريقية المتضررة من جهة أخرى. وبالفعل فإن فكرة كتابنا " الجذور التاريخية لمشكلة الأرض فى جنوب افريقيا ١٨٣٥ - ٢٠٠٦ " تعتبر تلخيصاً لهذه الصعوبة\*.

من هنا، فإن التأريخ لمشكلة الأرض فى جنوب افريقيا منذ نشأتها سنة ١٨٣٥، بنهب البوير والانجليز لأراضى الافريقين، مروراً بتصعيدها، بصدور قانون الأرض لسنة ١٩١٣، وإنهاءً بحصادها المر فى اللحظة الراهنة، لهو أمر غاية فى المشقة، وقد أحتاج منا لصبر وجلد. فالتأريخ للمشكلة فى جنوب افريقيا يعنى تأريخاً لتحالفات القوى البيضاء ضد الافريقين، حيث كانت سياسات الأرض مطلباً ضرورياً للبيض هناك، يتسق تماماً مع التوسع الاقتصادى الحادث، ويتسق أيضاً مع ضغوط الملاك البيض بضرورة السيطرة على أرض الافريقين. لتثمر هذه الضغوط فى النهاية فى تبنى سياسة العزل لأراضى الافريقين عن أراضى الأوربيين على مستوى القطر ككل. لذا يحاول الكتاب البحث فى أصول المشكلة والتطورات الدراماتيكية التى لحقت بها حتى سنة ٢٠٠٦. وذلك فى محاولة لقراءة كيف أمكن للسياسات البيضاء فى جنوب افريقيا من تحويل مجتمع بأكمله من مجتمع للمنتجين إلى مجتمع من الهامشين والاتباع!. مع ملاحظة سمة رئيسية يجب أن تؤخذ فى الاعتبار بأن الكتاب لا يركز على دراسة مجتمع الهامشين كمحور رئيسى له، بقدر ما يركز على علاقة التابع بالسلطات

---

\* فهى تعود لعام ٢٠٠٦، حينما نشرت لى الجمعية المصرية للدراسات التاريخية- تحت قيادة المحبوب أ. د. رؤوف عيسى رحمه الله- موضوعاً يتعلق بسياسات الأرض فى جنوب افريقيا. وتمت الفكرة فى ذات العام حينما عقد قسم الجغرافيا بمعهد البحوث والدراسات التاريخية ندوة تدور حول التنمية فى دول الجنوب الافريقى (السادك) واشتركت فيها بورقة بنفس عنوان الكتاب، وحينما اكتملت الفكرة خلال السنوات الأربع التالية، بعد توفيق الله تعالى فى جمع كل ما أمكن من الوثائق والمصادر الخاصة بتلك المشكلة، عقدت العزم على صياغة هذا الكتاب فى عام ٢٠٠٩.



الحاكم، ودور هؤلاء المهامشين في رسم دور مستقل ومناقض للدور الذى رسمه الحكام البيض لهم. وكيف تحايل هؤلاء الحكام فى ضرب هذا الدور واحتواء غالبية هؤلاء المهامشين فى بعض الفترات.

وهناك جملة من الدوافع كانت وراء إصدار هذا الكتاب نحصرها فى ستة : أولها، محاولة فهم ملايسات ومغزى السياسات العنصرية التى طبقت عملياً فى جنوب افريقيا قبل مرحلة الابارتهايد بعشرات السنين. ولفت الانتباه إلى الجوانب المجهولة وغير المطروقة فى دراسة تاريخ جنوب افريقيا الحديث والمعاصر. ثانياها، تقصى أسباب تفوق البيض الاقتصادى فى جنوب افريقيا على غيرهم من الاجناس الأخرى، وكيف نجحوا فى محاصرة الافريقيين والتضييق عليهم، ليستأثروا وحدهم بخيراتنا!! ثالثها، الوقوف على إسهامات البيض الايجابية فى صالح الافريقيين، وكيف أن كثير من الافريقيين خدعوا بهذا الدور الحضارى الذى يدعيه البيض فى حياتهم، وكيف أن مشكلة الأرض كانت فرزاً لهؤلاء المؤمنين بهذا الدور - وهم قلة - وبين الرافضين له. رابعها، فهم سلوك النخبة الافريقية وردود أفعالها لمشكلة تمت صياغتها أمام أعينهم. وفض الاشتباك بين القائلين بالدور الإيجابى للأوروبيين فى تاريخ جنوب افريقيا، وبين القائلين بالحضور الافريقى، وأن الافريقيين لم يكونوا دمي، بل كانوا مشاركين لهم. وأن البيض حينما عجزوا عن منافسة الافريقيين استغلوا تفوقهم المادى والعسكرى والبرلمانى فى السيطرة على دفة الأمور وحسمها لهم. خامسها، محاولة لقراءة وفهم منشأ قوة وضعف المجتمعات التى تعيش فى جنوب أفريقيا. فدراسة الأرض ونظم ملكيتها والفئات التى تحوزها تكشف لنا جانباً مهماً فى التاريخ الاجتماعى والاقتصادى والسياسى للافريقيين. سادسها، محاولة الافادة فى قراءة المشاكل التى تواجه أقوى الدول الافريقية المنافسة للدور المصرى فى افريقيا، وتقديم المساعدة للدبلوماسية المصرية فى قراءة إحدى المشكلات الافريقية المستعصية عن الحل هناك. حتى ترى رأيها وتساعد فى تقديم الحلول بما يعود على مصرنا الحبيب بمزيد من توثيق الروابط والصلات، لخدمة أهدافنا ومصالحنا المصرية على مستوى الجنوب الافريقى بصفة خاصة، والمستوى الافريقى بصفة عامة.

وفى هذا الإطار تحاول الدراسة أن تجيب على عدة أسئلة تطرح نفسها للنقاس: لماذا حدثت مشكلة الأرض ؟ ولماذا حدثت بهذه الكيفية؟ وهل كانت سياسات الأرض التى



طبقتها الحكومات البيضاء في جنوب افريقيا هي أصل البلاء الذي حل بالبلاد؟ ولماذا تطورت الأمور هناك لتفرض نظاماً عنصرياً قل أن تجد له نظيراً في التاريخ اللهم إلا في دولة إسرائيل؟ وهل كانت هناك قوى خارجية تدعم النظم الحاكمة في جنوب افريقيا في فرض هذه السياسة؟ وهل قاوم المجتمع الافريقي تلك السياسات أم لم يستطع مجابهتها؟ وهل كانت النخبة الافريقية متوحدة لمواجهة سياسات الأرض؟ أم أن السلطات البيضاء نجحت في إحتواء بعض أفرادها ليكونوا من المدافعين عن تلك السياسات؟ وهل ما زال قانون الأرض لسنة ١٩١٣ هو القانون الحاكم للمسألة حتى الآن؟ وهل نجح البيض في فرض شروطهم ببقاء مسألة الأرض على حالها في مرحلة التفاوض لنقل السلطة للافريقيين؟ وكيف تمت خديعة الافريقيين في تلك المرحلة؟ ولماذا لم تنجح الحكومات السوداء منذ تسلمها السلطة سنة ١٩٩٤ إلا في إستعادة ٣٠% فقط من الأرض للافريقيين؟

وفي هذا الاطار ينقسم الكتاب إلى تسعة فصول وخاتمة. وجاء الفصل الأول " نشأة مشكلة الأرض في جنوب افريقيا (١٨٣٥-١٨٩٤) ليناقد عملية تحول الأرض من الافريقيين إلى البيض الأوربيين، وكيف وقع الافريقيون بين الشرك البريطاني والبويري!. أما الفصل الثاني " قانون جلين جراي ومحاولة تمديد الملكية الفردية لأراضي الافريقيين " فيتحدث عن أسباب تقديم القانون وصدوره، وأهم البنود التي احتواها، ثم ردود فعل الأفريقيين على محاولة إحلال الملكية الفردية محل نظامهم في الملكية الجماعية للأرض. وجاء الفصل الثالث " لجنة الشؤون الوطنية وتطور مشكلة الأرض (١٩٠٥-١٩١٠) " ليتحدث عن دوافع تطور مسألة الأرض في نهاية القرن ١٩، ثم ليناقد قيام السلطات البيضاء بإنشاء لجنة الشؤون الوطنية. حيث ناقش قراراتها وختم بالحديث عن تطور سياسة الأرض حتى قيام إتحاد جنوب أفريقيا. أما الفصل الرابع " لائحة وضع اليد لسنة ١٩١١ " فراح يفرد جانباً منه للحديث عن تقديم اللائحة للبرلمان، ثم ردود فعل الافريقيين تجاهها. أما الفصل الخامس " قانون الأراضي الوطنية لسنة ١٩١٣ " فتطرق لدراسة الظروف والأسباب التي أدت لتقديمه للبرلمان سنة ١٩١٣ والشروط التي احتواها. في حين راح الفصل السادس " رد الفعل الافريقي على قانون الأرض (على المستوى الداخلي) " يبحث في ثلاثة مسائل: أولها، إعلان



الافريقيون للاحتجاجات والرفض. ثانيها، قيام المؤتمر الأهلى لجنوب افريقيا بتسجيل مأسى القانون. ثالثها، إرسال الوفود وتقديم الالتماسات للحكومة الاتحادية.

أما الفصل السابع " رد الفعل الافريقى على قانون الأرض ( على المستوى الخارجى ) " فنناقش أربعة مسائل هامة: أولها، تشكيل الوفد الافريقى الذى تقرر سفره إلى لندن لتقديم إلتماس للعرش البريطانى بضرورة وقف العمل بقانون الأرض. ثانيها، جهود الوفد فى لندن على المستوى الرسمى ومدى نجاحه أو فشله فى تكوين علاقة مع وزارة المستعمرات البريطانية، والملك جورج الخامس، ومجلس العموم البريطانى. ثالثها، جهود الوفد فى لندن على المستوى الشعبى ونجاحه فى تكوين علاقات مع جمعية مكافحة الرق وحماية السكان الأصليين، والكنائس البريطانية، وحركة الاخوة، والصحافة البريطانية. رابعها، عودة الوفد لجنوب افريقيا بعد فشله فى إحداث أى تأثير على المستوى الرسمى داخل بريطانيا. وراح الفصل الثامن " ترسيخ قانون الأرض خلال فترة الحرب العالمية الأولى " يناقش الأسباب التى أدت إلى ترسيخ القانون خلال فترة الحرب، وكيف صارت مؤبدة بعد ذلك!. أما الفصل التاسع والأخير "تطور مشكلة الأرض فى جنوب افريقيا(منذ نهاية الحرب العالمية الأولى حتى سنة ٢٠٠٦)" فانقسم إلى شقين: الشق الأول، يدرس تطور مشكلة الأرض منذ نهاية الحرب العالمية الأولى حتى مرحلة التحول السلمى. الشق الثانى، يدرس مشكلة الأرض منذ التحول السلمى حتى سنة ٢٠٠٦، وبقاء مشكلة الأرض دون حل حتى تلك السنة. وينتهى الكتاب بخاتمة تطرح أهم النتائج التى توصلت لها الدراسة، وسيناريوهات الحل التى توصلت إليها.

والكتاب فى موضوعه يعد جديداً فى الطرح، فلم يسبق أن قدم أحد للمكتبة العربية موضوعاً فى بابه، ناهيك عن اعتماده الرئيسى على المصادر الأصلية. حيث اعتمد الكتاب فى دراسته للمشكلة على عدد كبير من الوثائق غير المنشورة، كوثائق وزارة المستعمرات البريطانية والدومينون، وعلى الوثائق الافريقية من دولة جنوب افريقيا. واعتمد أيضاً على عدد كبير من الوثائق المنشورة، كمضابط البرلمان البريطانى، ووثائق المؤتمر الوطنى الافريقى، وتقارير كثيرة غيرها. واعتمد أيضاً على العديد من المراجع والدوريات العربية والأجنبية. أما جديد المصادر فقد تمثل فى اعتماد الكتاب على وجهات نظر داخلية، ممثلة فى كتاب سول بلاتجى "حياة الوطنيين فى جنوب افريقيا " قبل ومنذ الحرب الأوربية وتمرد الافريكانرز " "Native Life in South Africa "



"Before and Since the European War and the Boer Rebellion " حيث

ن بلاتجى هو الرائد لعملية التأريخ والتوثيق لمشكلة الأرض، فهو أحد شهود العيان لرئيسيين ( عاش في الفترة ١٨٧٦ - ١٩٣٢ )، وفوق هذا فإنه مصدر لم يعتمد على لسماع فقط، بل سافر عبر جنوب افريقيا وشاهد بنفسه المأسى التى نتجت عن تطبيق نانون الأرض لسنة ١٩١٣ وسجلها. ناهيك عن أنه أحد القادة الرئيسيين الذين ذهبوا إلى لندن لتقديم إلتماس للعرش البريطانى لالغاء القانون. إذا نحن أمام شاهد عيان من طراز خاص وفريد يجب الوقوف أمام روايته كثيراً، خاصة أنه الشاهد المحلى الرئيسى الذى حمل لنا رؤية مغايرة لما تعج به الوثائق والكتابات الغربية عن نشأة وتطور مشكلة الأرض في جنوب افريقيا حتى سنة ١٩١٧.

ولا يسعنى في النهاية إلا أن أقدم خالص شكرى وتقديرى لثلاثة من الرجال أعتبرهم دعامة هذا العمل: أولهما، الاستاذ الدكتور رؤوف عباس رحمه الله. حيث قدم لى دعماً معنوياً لطالما كنت أحتاج إليه وأنا في بداية طريقى العلمى المستقل بعد حصولى على درجة الدكتوراه والاشتغال بمهنة التدريس الجامعى. فقد مد يده رحمه الله فى لحظة كنت أحتاج فيها للدعم والمساندة من شخصية بهذا الحجم والنقل العلمى، فلولاه - بعد توفيق الله - ما كنت بهذا الشغف الكبير للإنتاج العلمى. وفوق هذا فإن خصى له بالشكر فى مقدمة هذا الكتاب تحديداً جاء من منطلق أنه نشر لبنته الأولى فى مجلة الجمعية المصرية للدراسات التاريخية سنة ٢٠٠٦، وقد تطورت هذه اللبنة لتصبح هذا الكتاب المائل بين أيديكم. ثانيهما، الاستاذ الدكتور السيد فليفل، الذى مثل الدعامة العملية لهذا الكتاب. فهو الذى أمدنى بفيض من الوثائق يعجز لسانى أن أشكره عليها، فأمد الله فى عمره وهياً له من أمره رشداً. ثالثهما، الصديق العزيز، السيد/ يوسف أجردين ( من دولة جنوب افريقيا ) فهو الذى أمدنى بكم كبير ومهم من الوثائق المحلية، استفدت منه فى هذا العمل، وسوف أستفيد منه فى أعمال قادمة بمشيئة الله تعالى، فله منى خالص المحبة والتقدير.

وأخيراً أتمنى من الله عز وجل أن يسد هذا الكتاب فراغاً فى المكتبة العربية، وأن يفتح به أبواباً جديدة فى العلم والدراسة والبحث. وأدعوه سبحانه وتعالى بأن يتقبله منى صدقة جارية وخدمة للعلم والمتعلمين، نسد به نقصاً فى معرفة، ونضيف به بعضاً من علم. "رب قد أتيتنى من الملك وعلمتني من تأويل الأحاديث فاطر السموات والأرض



أنت وليّ في الدنيا والآخرة توفني مسلماً وألحقني بالصالحين" ، " ... رب أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت عليّ وعلى والديّ، وأن أعمل صالحاً ترضاه، وأدخلني برحمتك في عبادك الصالحين". والله ربنا من وراء القصد، ندعوه بأن يتغمدنا برحمته، ويفتح لنا أبواب علمه، فهو مولانا، فنعم المولى ونعم النصير، والله وليّ التوفيق والسداد.

الجيزة، الخميس ٢٧ رمضان ١٤٣٠ ، ١٧ سبتمبر ٢٠٠٩

د. أحمد عبدالدايم محمد حسين



## الفصل الأول

نشأة مشكلة الأرض في جنوب افريقيا

(١٨٣٥-١٨٩٤)







## الفصل الأول

### نشأة مشكلة الأرض في جنوب افريقيا (١٨٣٥-١٨٩٤)

لم يحدث في تاريخ البشرية أن جرت عملية نهب للأراضي مثلما حدثت لأراضي الأفريقيين في جنوب افريقيا. فقبل سنة ١٨٣٥ كان وجود الأوربيين لا يتعدى منطقة الكيب فقط. بما يعنى أن ٩٠% من أراضي جنوب افريقيا الحالية كانت لاتزال في أيدي أصحابها الأفريقيين. ولكن ما إن أطل القرن التاسع عشر على نهايته حتى تحولت نسبة ٨٧% من أراضي جنوب افريقيا لتكون تحت إسم ورسم البيض. وهذا لا يعنى أن مسألة الصراع على الأرض قد اقترنت بالقرن التاسع عشر فقط ، بل إن عملية الصراع كانت تحدث منذ قدوم الهولنديين إلى جنوب أفريقيا سنة ١٦٥٢، لكنها اقتصررت على شكل مناوشات على حدود مستعمرة الكيب، ولم تظهر بالصورة الكبيرة لها، إلا بعد هجرة البوير الكبرى في منتصف ثلاثينيات القرن التاسع عشر.

وإذا اعتبرنا أن هجرة البوير هي النقطة الفاصلة في نشأة مشكلة الأرض في جنوب افريقيا، إلا انه يمكننا القول بأن عملية الاعداد للسيطرة على أراضي الأفريقيين قد استغرقت وقتاً طويلاً، حيث جرى الاعداد لها على مهل من قبل طرفين أوربيين : الطرف الأول، الهولنديين الأفريكائز، وقد تدافعوا لتلك الأراضي بحجة الهروب من قيود السلطة الانجليزية الحاكمة للكيب منذ سنة ١٨٠٦. الطرف الثانى، الانجليز، وتدافعوا بحجة ملاحقة الطرف البويرى الهارب من الانصياع لقوانين الكيب (١). فكلما الطرفين- البوير والانجليز- اشترك في خلق مشكلة الأرض الحالية في جنوب افريقيا، وكلاهما اشترك في عملية التعرف على المناطق الشمالية والشرقية للكيب فى الفترة التى سبقت عملية الهجرة الكبرى سنة ١٨٣٥، وكلاهما أرسل رحالة ومستكشفين للتعرف على موارد المنطقة وخيراتها. وريثما انتهت عملية تحليل كتابات الرحالة وما أوردوه عن ثراء المنطقة ، وما تخص به من موارد وامكانيات زراعية ، وجدنا هذا التسابق من الطرفين فى النزوح لتلك المناطق والسيطرة عليها (٢).

فكتابات الرحالة الانجليز والهولنديين وتتابعها منذ القرن ١٧ حتى ثلاثينيات القرن ١٩ شكلت محركاً أساسياً لهذا التدافع ناحية الشمال والشرق من الكيب. فرحلة سيمون

فان دير ستيل في الفترة من ١٦٨٥ - ١٦٨٨ تحدث عن بعض امكانيات المنطقة الشمالية، بتوافر الماء والعشب والأراضي الخصبة. فمحاولته - كحاكم للكيب- أن يدخل حكومة الشركة الهولندية المسيطرة على الكيب في اتفاقية للتجارة في المنتجات الأفريقية مع الأماكو ( قبيلة تبعد عن الكيب بـ ٧٥ ميل) تدل على أسبقية الهولنديين في التعرف على تلك المناطق. بل إن كتابات الرحالة كارل برنك عن بلاد الناماكو الكبرى -خلف نهر الاورنج- وراثتها بالماشية والأغنام والتربة السمرراء والمياة والرعي، وغناها بسن الفيل(٣)، تعني أن المعلومات عن إقتصاد المنطقة الشمالية والغربية كانت متوفرة عبر كتابات هؤلاء الرحالة، وأن هجرة البوير التي تمت في ثلاثينيات القرن ١٩ لم تكن لمناطق مجهولة كما يشيرون.

ولم يكن البوير بمفردهم هم المهتمون بالتعرف على المناطق الشمالية والشرقية، بل شاركهم الانجليز - قبل سيطرتهم النهائية على جنوب افريقيا- هذا الاهتمام. فرحلات جون بارو (ترأس الجمعية الجغرافية البريطانية فيما بعد) للمنطقة حول نهر الأورنج، وحديثه عن الثروة الحيوانية وكثافة السكان المرتفعة ومعيشتهم علي الزراعة، خصوصاً زراعة الذرة واللوبياء والفاصوليا، شكلت ملحاً مهماً في عملية انتزاع الأرض، بل إن الفلاحين البوير المصاحبين لرحلته تعرفوا جيداً علي المنطقة (٤). وبالتالي كانت من أكثر المناطق التي تمت فيها عملية انتزاع أراضي الافريقيين فيما بعد.

وهكذا قدمت لنا تقارير الرحالة ملحاً مهماً لمحاصيل الافريقيين وزراعاتهم في مناطق لم يصل إليها البيض إلا بعد سنة ١٨٣٥. فعلى سبيل المثال قدمت رحلة ولیم بورشال منطقة نهر الفال في أحسن صورة لهؤلاء الطامعين في المنطقة. في حين قدم الرحالة جون كامبل منطقة نهر الهارتز(زارها سنة ١٨١٣ ) ومنطقة كورنيشن (قريبة من نهر ليمبوبو وزارها سنة ١٨٢٠ ) كمناطق شهيرة بالزراعة والغابات، وتجارة الأخشاب مع المناطق الشرقية البرتغالية، وبذرة الكافير، والقطن البري. حيث تحدث عن ملايين الأفدنة التي بلا صاحب، وأن المنطقة لها علاقات تجارية مع موزمبيق، وأن الأهالي يشتهرون بزراعة القمح، وأنهم يذهبون لقمم الجبال لجمع الفاكهة، وأن منطقتهم بها منجماً للحديد وآخر للنحاس(٥).

ونخرج من حصيلة كتابات الرحالة بأمور ستة: أولها، ثراء منطقة جنوب افريقيا ورواج تجارتها المحلية والخارجية مع مستوطنة موزمبيق البرتغالية. ثانيها، أن



إمتداد هجرات الأوربيين إلى مناطق شمال ووسط وشرق جنوب أفريقيا لم يكن صدفة تاريخية قضى بها الرب كما يدعون. ثالثها، أن كتابات هؤلاء الرحالة تشكل نقيضاً لكل ما تم ترويجه من قبل البوير والبريطانيين بأنهم كانوا هم السبب الرئيسى فى إزدهار الزراعة فى جنوب أفريقيا (٦). رابعها، أن عملية استكشاف ثراء تلك المناطق ظلت حتى بعد تمام الهجرة الكبرى، وخير مثال لذلك حديث الرحالة ولیم كورنوالز هاريز إلى نهر الفال سنة ١٨٣٨ عن كثرة الحيوانات والمجاري المائية والاعشاب والعاج (٧). خامسها، أن كتابات الرحالة قدمت لنا صورة مغايرة تماماً للصورة النمطية المقدمة عن الأفريقيين بأنهم ينتجون ليأكلون لا ليبيعون (٨). سادسها، أن تلك الرحلات تشير إلى أن منطقة جنوب أفريقيا قد توافرت معلومات كثيرة عن خيراتها و ثرائها، وأنها لم تكن مجهولة بالنسبة للفلاحين للبوير الذين هاجروا إليها وانتزعوا أراضيها من الأفريقيين.

ولعل القارئ يستشهد من تلك الشواهد معرفة البوير بالمنطقة شمال وشرق وغرب الكيب، وأن تلك المناطق كانت حتى سنة ١٨٣٥ خالصة للأفريقيين دون غيرهم، وبالتالي لم يكن هناك مشكلة حول الأرض. ولهذا فإن كتابات الرحالة تدحض خرافة وأباطيل البوير حول الأرض الخالية لشعب بلا أرض، وتفضح أيضاً خرافاتهم التى رددوها، حينما ضغطت عليهم الامبريالية البريطانية والهيمنة التجارية لها، بأن الأراضي التى نزلوها هى بمثابة أرض الميعاد، وأنها الأرض التى تفيض لبناً وعسلاً، وأنهم هربوا إلى براري الشمال تنفيذاً لأمر الرب الذى خلصهم من أعدائهم البريطانيين، ومنحهم الحرية فى أرض الميعاد، وتكذب أيضاً إدعاءاتهم بأنهم اشتروا الأرض بأموالهم وعمدوها بدمائهم (٩).

لا غرابة إذن فى أن تعد هجرة البوير الى شمال منطقة الكيب، وتكوين دولتى الاورنج والترانسفال فى منتصف خمسينيات القرن التاسع عشر (١٠)، نقطة البداية الحقيقية للتأريخ لمشكلة الأرض فى جنوب افريقيا، لكون أن عملية التدافع من البوير والملاحقة من السلطات الانجليزية قد تمت فى توقيت واحد، خلال عقود الثلاثينيات والاربعينيات والخمسينيات من القرن ١٩ ، وأن هذا التدافع هو الذى ضخم من مشكلة الأرض عبر كافة انحاء جنوب افريقيا المعروفة بحجمها الحالى، وأن المشكلة تضاعفت

بتقسيم المنطقة في خمسينيات القرن ١٩ إلى أربعة مستعمرات: مستعمرتان للانجليز ( ناتال والكيب) ومستعمرتان للبوير ( الترانسفال والأورنج الحرة).

من هنا، كان علينا ألا نعتمد على رواية احادية الجانب لتقصي المشكلة، بل وجب علينا أن نأخذ في الحسبان ثلاث روايات، قدمتها الأطراف الثلاثة المتنازعة على الأرض، لتلك البداية: الرواية الأولى، رواية المهاجرين البوير؛ وهي رواية عن النزوح الكبير والخرافة المرتبطة بهذا النزوح، بأن الله قد وعدهم أرض اللبن والعسل عبر ناتال وما جاورها، وتبريرهم عبر قراءتهم الساذجة لسفر التثنية عن فكرة تقسيم الامم التي قضى بها الرب، وأنه ليس لأحد الحق في أن يوحد ما قسمه الرب، لهذا عدوا تملكهم للأرض قدراً سماوياً يحتقن به (١١): وإذا ركزنا على تفاصيل هذه الرواية وقارناها بما تم الاتفاق عليه عند تسوية المشكلة مع الافريقيين في تسعينيات القرن العشرين، لقلنا بأن هناك فشلاً افريقياً قد حدث عبر المفاوضات النهائية لحل المشكلة في قراءة وفهم عقلية الافريكانرز.

الرواية الثانية، رواية الناطقين بالانجليزية؛ فقد اعتبروا بأن الافريكانرز متمردون على سلطة الكيب تجب ملاحقتهم أينما حلوا. ويلاحظ ذلك في تعقب البريطانيين للبوير في تلك المناطق التي حلوا بها ، وقيامهم في بداية خمسينيات القرن التاسع عشر باصدار وثائق ملكية تدلل على ملكيتهم لبعض الأماكن التي شغلها البوير (١٢). ورغم اختلاف الروايتين السابقتين في منطلقات كل منهما ، إلا أنهما تتفقان في أن كليهما قد حصل على أراضي الافريقيين بحق الغزو (١٣).

الرواية الثالثة، رواية الافريقيين؛ وهي رواية متناقضة ، ففريق كبير منهم اعتبر أن أراضيهم قد أخذت عنوة ، وأنهم قاوموا عملية الاستيلاء هذه (١٤). وفريق آخر يرى بأنهم لم ينظروا للبيض - خلال عملية الهجرة - كمحتلين، بل نظروا اليهم كعابري سبيل تجب استضافتهم (١٥).

ورغم أن الروايات الثلاث تساعدنا في فهم الظروف والملابسات لنشأة مشكلة الأرض إلا أن الاقتصار عليها لا يفسر تلك التطورات التي لحقت بالمشكلة فيما بعد الهجرة الكبرى، خاصة إذا ادركنا أن الروايات السابقة قد جاءت لاحقة لعملية الاستيلاء على الأرض. ومن هنا كان لابد من البحث عن الدوافع الحقيقية لنشأة المشكلة في جنوب افريقيا خلال الفترة من ١٨٣٥ - ١٨٩٤، فوجدناها تتمثل في دافعين رئيسيين:



## الدافع الأول- منافسة الافريقيين للأوربيين فى عملية الانتاج والتسويق:

تشير الشواهد التاريخية إلى أن مولد المنافسة الأفريقية الحقيقية للأوربيين فى الإنتاج والتسويق بدأت مع ظهور شريحة الملاك داخل مناطق الأفريقيين، وبروز نظم حيازة الأرض الأخرى داخل مناطق البيض. بما يعنى أن ظهور تلك الشرائح كان توطئة لاصدار سلسلة من التشريعات الخاصة بالأراضي على مستوى أقاليم جنوب أفريقيا الأربع. والسؤال الذى يطرح نفسه كيف دخل انتاج الافريقيين فى منافسة مع انتاج البيض عبر المستعمرات الأربع؟، وهل قبل البيض بتلك المنافسة، أم لفظوها وابتغوا أن تكون خيرات المستعمرات الأربع الزراعية خالصة لهم ؟ والاجابة تقتضى التعرف على التقدم الذى لحق بانتاج البيض والافريقيين على السواء، وكيف نشأت هذه المنافسة فى الانتاج والتسويق؟ ويمكن تلخيص تلك الاجابة فى ثلاثة أمور:

### الامر الأول- تقدم إنتاج البيض:

فالتقدم الذى حدث فى انتاج البيض حدث بسبب تطوير وسائل الإنتاج الزراعي ووسائل النقل (البرى والنهرى والبحرى). ففي مستعمرتى البوير (الأورنج الحرة والترانسفال) حدث تطور كبير فى انتاج صوف المارينو (من ٥٠ بالة Pales سنة ١٨٥٠ إلى ٥٠,٠٠٠ - بقيمة ٥٠,٠٠٠ جنيه- سنة ١٨٥٦)، ناهيك عن التطور الذى حدث فى الإنتاج الزراعي والحيواني. وقد بدأ تطور دولة الأورنج التجاري والمالى سنة ١٨٦٢<sup>(١٦)</sup>، وأن معدلاته تزايدت بعد كشف الماس فى كيمبرلى سنة ١٨٦٧، بما يفسر لماذا كانت الأورنج على رأس المتشددى فى مسألة الارض تجاه الافريقيين فيما بعد. فى حين بدأ التطور الانتاجى فى الترانسفال متدرجاً، فرغم أن البيض كانوا يعيشون على أراضي الهايفلد، لأنها كانت أحسن موقع للزراعة وتربية الماشية، إلا أنهم نظروا لأراضي الفيلد الأدنى والبوشفلد كمراعي شتوية ومصدراً للأخشاب. وأيضاً وجدت منتجات الترانسفال الزراعية متنافسة باعتمادها على أسواق الأورنج الحره، كمشتريين للقمح والتبغ والفواكه الجافة<sup>(١٧)</sup> لهذا كانت التجارة المحلية بين بيض الترانسفال والأورنج الحرة تتركز فى المنتجات الزراعية والحيوانية، لكنها لم تتطور بحيث تشكل مصدراً مهماً للنقد الأجنبي، أو تصبح عملية انتزاع أراضي السود مسألة قاطعة.

ولما تعود البيض في كل من الأورنج الحرة والترنسفال على دور الحكومة في منحهم مزارع ضخمة، استمروا أيضاً في عملية الضغط على الحكومة لاستمرار هذه العملية، لهذا وضعت الحكومة المزارع على خرائط وطالبتهم باستلامها رغم وجود الأفارقة بها. وبالتالي فإن البوير كانوا يشنون غاراتهم على الأفريقيين مدعين أنهم يحتلون مزارعهم بطريقة غير قانونية، ثم يقومون بطردهم آخر الأمر. وحولوا المجاري المائية إلى الأرض التي استولوا عليها وحرموا الأفريقيين من مصدر الماء. وكذا استمر توسع البوير على الحدود، واستمرت مشاكل الحدود لأسباب اجتماعية واقتصادية، مما جعل المؤرخون يطلقون على المشكلة الناتجة عن هذا الأمر " مشكلة نقص الأرض" (١٨).

ومثلما حدثت زيادة الانتاج في مستعمرتي البوير حدثت أيضاً زيادة انتاجية في المستعمرتين البريطانيتين ( الكيب وناatal)، خصوصاً بعد نجاح المشروعات الزراعية. وخير مثال لذلك نجاح زراعة قصب السكر في ناatal منذ سنة ١٨٦٠، فقد كان ازدياد الطلب على السكر قد أدى لزيادة مساحته المنزرعة، وبالتالي انعكس هذا في زيادة الضغوط على أراضي الأفريقيين في زولولاند في سبعينيات القرن ١٩، لينتهي الأمر بإلحاقها في تسعينات القرن ١٩<sup>(١٩)</sup>. ونفس التطور الانتاجي حدث في الكيب، حيث حدث تطور مالي وزراعي. فقد زاد عدد رؤوس الماشية سنة ١٨٦٥ إلى حوالي ١٠ مليون رأس غنم، و ٧٠٠,٠٠٠ رأس ماشية، و ٢٢٦,٠٠٠ حصان، وحدث تطور في تصدير المنتجات الزراعية والصوف والجلود والعاج والمنتجات المحلية الأخرى. بحيث كان التجار الأوروبيون يأتون إلى جنوب أفريقيا يبيعون البضائع المستوردة للباعة المحليين مقابل تلك المنتجات المجموعة للتصدير<sup>(٢٠)</sup>.

والغريب أن افتتاح قناة السويس ١٨٦٩ كان له تأثير كبير على اقتصاد جنوب أفريقيا، وبالتالي على أوضاع الفلاحين والمزارعين البيض والسود على السواء، خصوصاً في الكيب وناatal. فلقد كان التخوف من قلة عدد السفن الأوربية القادمة إلى جنوب أفريقيا قد دفع البيض إلى طلب المزيد من الأرض، وكان لابد من الاستجابة لطلباتهم خوفاً من رحيلهم عن جنوب أفريقيا<sup>(٢١)</sup>.

وإذا كان تزايد الانتاج عبر كافة المستعمرات قد تسبب في تصعيد مشكلة الأرض، كانت التجارة أحد الأدوات التي تسببت في ضم المزيد من الأراضي. فرغبة البيض في الحصول على العاج، جعلتهم يستخدمون الطرق التجارية الأفريقية القديمة (مثل طريق



العاج من زوتبانسبرج إلى لورانزوماركيز، ثم طريق الشمال الذي يسير من الكيب عبر الأورنج إلى الفال إلى الداخل) بغرض التجارة مع القبائل الأفريقية في البضائع البيضاء، حيث بدا واضحاً للبريطانيين أنه لا بد من السيطرة على تلك المناطق، ليتمكنوا من إنماء تجارتهم، ولتعاونوا في خلق طبقة تجار تجزئة إفريقيين تتعامل معهم<sup>(٢٢)</sup>. وهذا ما يفسر أن مسألة السيطرة الإنجليزية على كافة جنوب أفريقيا بغرض تنمية التجارة كانت حتمية، حتى لو لم تتم الاكتشافات التعدينية، لسابق معرفتهم بثراء المناطق الداخلية من خلال الرحالة. وبالتالي كان التقدم الانتاجي للبوير والبريطانيين يقودهم للاستيلاء على المزيد من الأراضي الأفريقية.

ومن حسن - أو سوء - الطالع أنه في ذات الوقت الذي حدث فيه تطور في انتاج البيض، حدث تطور في انتاج الأفريقيين، بما لا يدع مجالاً من ضرورة حدوث مواجهة حتمية بين الطرفين. لكن مع تشابه النتائج التي انتهت في صالح البيض بالسيطرة على أرض الأفريقيين، إلا أن هناك اختلاف في سياسات الأطراف البيضاء تجاه الأفريقيين. فالتطور الذي لحق بانتاج الأفريقيين والبيض استتبعه تقديم سياسة التهدة في المستعمرات البريطانية، بفرض ضريبة على الأفريقيين أجبرتهم على ترك أراضيهم، في حين كانت المسائل في مناطق البوير تسير باتجاه التشدد وانتزاع الأرض من الأفريقيين، لهذا تباينت سياسات الأرض - كما سنعرف فيما بعد - تجاه الأفريقيين حسب اختلاف المناطق وحسب قوة المنافسة الأفريقية وتأثيرها على القوى الأوروبية بطرفيها الأفريكانى والبريطانى.

#### الأمر الثانى - تقدم إنتاج الأفريقيين :

كان مشهد الصراعات حول الأرض هو المشهد المتكرر، وكان هذا في غير صالح الأفريقيين من جهتين: الأولى، أن الأراضي الأفريقية كانت في تناقص مستمر. الثانية، أن الصراع كان يؤثر في إنتاج الأفريقيين الزراعى. لهذا لم نشأ بعض الجماعات الأفريقية أن تدخل في عملية الصراع هذه، وفضلت الدخول في علاقات تعاونية مع البيض، كان من نتيجتها حصولهم على التقنيات الزراعية، بما كفل لتلك الجماعات انتاج زراعى متميز، أدخلهم في منافسة انتاجية مع البيض. فمجموعات الكسوزر التي دخلت في صراع مع البيض البريطانيين بين ١٨٥٠ - ١٨٥٣ فقدت الكثير من الأراضي والمواشى. إلا أن مجاورى الكسوزا، من القبائل الاخرى القابلة بالوجود البريطانى، تمكنوا من زيادة إنتاجهم عبر الأخذ بالأساليب التقنية الحديثة. فلقد

اشتروا محاريث ومعدات مكنتهم من المشاركة في الإنتاج بغرض التسويق للحصول علي النقود. وما حدث في ترانسكاي وسيسكاي حتي حادثة قتل الماشية ١٨٥٦-١٨٥٨ خير دليل على ذلك. فالقبائل المتصارعة مع البيض كانت هي القبائل المتضررة من تلك الحادثة، في حين حظيت الجماعات المتصالحة على وسائل التحسين الزراعي، بما انعكس في تطوير أساليب زراعتهم ونتاجهم في ستينيات وسبعينيات القرن ١٩ (٢٣).

ونفس الأمر حدث مع الأفريقيين المقيمين داخل حدود مستعمرتي البوير، حيث كتب أحد زوار المنطقة سنة ١٨٥٧ عن إنتشار وامتداد زراعة الذرة والتبغ بين التـسوانا لبيعها في أسواق الترانسفال، وفي حقول الماس فيما بعد (٢٤). كل ذلك وغيره يشير إلى تصاعد قوة السود الاقتصادية، مما صعد من مخاوف البيض تجاه احتمالية منافسة الأفريقيين لهم في عملية الإنتاج، لهذا فضلوا المواجهات مع الأفريقيين حول الأرض أكثر من تفضيلهم لسياسة التهدة.

#### الأمر الثالث- منافسة الأفريقيين للبيض في عملية التسويق :

إذا كان البيض قد قبلوا تزايد إنتاج الأفريقيين الزراعي، إلا أنهم لم يقبلوا منافسة الأفريقيين لهم في مجال التسويق. فلما كانت هناك من المؤشرات التي تبرز قوة المنافسة الأفريقية للبيض في مجال التسويق، حيث ذكرت تقارير الرحالة والمبشرين والتجار البيض بأن الأفريقيين كانوا يزرعون أنواعاً كثيرة من الذرة والفول والبطاطس والقرع والخضروات والفواكة، كان تقدمهم في مسألة التسويق، حين لعبوا دوراً مهماً في إمداد البيض - قبل الاكتشافات المعدنية - بالحبوب والبذور لحاجة المزارعين البيض إليها، يثير القلق لدى البيض. واختلفت المستعمرات البريطانية عن البويرية في السماح بتلك المنافسة التسويقية. فإذا ما نظرنا إلى تعامل مستعمرتي البوير مع تلك المسألة، نجد أن عقد السبعينيات من القرن ١٩ يشكل خير دليل على اختلاف منافسة الأفريقيين التسويقية عنها في المستعمرتين البريطانيتين. فحين صدر فلاحون السوثو ١٠٠,٠٠٠ كيس من الحبوب لبيض جنوب أفريقيا، وباع فلاحو البوندو آلاف الرؤوس من الماشية ، كان من نتيجتها احساس البيض بحاجتهم الماسة لإقامة زراعة اقتصادية بيضاء مسيطرة عبر تلك المستعمرتين (٢٥)، لكن التحول باتجاه الرأسمالية الزراعية في المستعمرتين البويريتين سيتبعها القضاء على أي منافسة افريقية تظهر داخل مناطق البيض، إلى جانب سياسة تدمير استقلالية الفلاح الأفريقي. فقد كان تكوين ملكيات كبيرة للبيض يتم عبر تدخل الحكومات المسيطرة لصالحهم. وبالتالي بدا بأن ظهور العمالة



الزراعية ذات العقود هو الحل الوحيد المقبول لديهم. وبالمقابل لم يقبل الأفريقيون بتلك الحلول، حيث كانت السوق الرأسمالية مفتوحة أمامهم، وكانت لديهم القدرة منذ أواخر الستينات على إمداد المناجم بالإنتاج الزراعي أكثر من المزارعين البيض، وكان من الطبيعي ألا يقبل البيض بتلك المنافسة في الإنتاج والتسويق<sup>(٢٦)</sup>. وهذا ما يفسر بأن الأفريقيين لم ينكسروا أمام منافسة إنتاجية من جانب المزارعين أو كانوا عاجزين عن إيصال منتجاتهم إلى الأسواق، بل تم كسرهم بفعل التدخل السلطات البيضاء لصالح مزارعيها .

واختلف الوضع في المستعمرات البريطانية ، حيث بدأ مجلس العموم البريطاني يفرد في يونيو ١٨٧٧ مناقشات مطولة حول مشاكل الأرض<sup>(٢٧)</sup> وتدخل في تلك السنة لمساعدة المنتجين البيض على تسويق منتجاتهم، حيث أنشئت ٨٠٠ ميل سكة حديد، ومع ذلك ارتفع دخل الأفريقيين من ١٢٥,٠٠٠ إلى ٢٦٠,٠٠٠ جنيه من حصيلة تسويق منتجاتهم<sup>(٢٨)</sup>، حيث سمحت سياسة التهدأة البريطانية باستمرار منافسة الأفريقيين التسويقية<sup>(٢٩)</sup>. ويمكن تفسير عدم خشية البريطانيين من منافسة الأفريقيين التسويقية، بأن البريطانيين كانوا مهيمنين على تسويق انتاجهم عبر موانئهم التجارية<sup>(٣٠)</sup> خصوصاً الشرقية، سواء في نانال أو عبر لورنزوماركيز البرتغالية. فقد كان تزايد العمليات التجارية المشروعة مع البرتغاليين قد أفسح المجال أمام الأفريقيين في تسويق منتجاتهم<sup>(٣١)</sup>. ومن ثم فإن نشوب الحرب بين قبائل الزولو الأفريقية والإنجليز شكل خسارة فادحة للأفريقيين في هذا السوق المفتوح. بل إن أوراق مكتب الحرب البريطاني تعد خير دليل على سوء الأوضاع الاقتصادية في تلك الفترة<sup>(٣٢)</sup>. لهذا ظلت حرب الزولو تشكل ضغطاً على الإنتاج والتجارة المحلية والخارجية ليس فقط في منطقة نانال، بل امتد تأثيرها إلى الترانسفال وبقية أقاليم جنوب أفريقيا، وانحصر انتاج تلك المناطق في خدمة القوات البريطانية، وبالتالي تأثرت الحالة الاقتصادية لجنوب أفريقيا ككل<sup>(٣٣)</sup>.

بل انه في إحدى مناطق المستعمرات البريطانية نلاحظ أن احتلال البوندولاند لم يشكل عائقاً ضد الأفريقيين في زيادة انتاجهم الزراعي، بما أعطى لهم الفرصة في دخول مجال المنافسة في تسويق انتاجهم من الذرة والصرغم والماشية. والطريف انه مع هذا التطور فإن منطقة البوندولاند لم تعرف شكل الملكية الفردية، بما يميز تلك المنطقة تحديداً عن المناطق الأفريقية الأخرى. فقد كانت غالبية المناطق التي دخلت المنافسة التسويقية تقلد البيض في الأخذ بنمط الملكية الفردية. ومع ذلك فإن منافسة

البوندولاند التسويقية قادتهم لتأسيس علاقات انتاجية جديدة بدلاً من الإنتاج الجماعي، بما دفع حتماً لبروز شريحة ملاك البوندولاند وتغيير نمط الملكية فيها. وتمكن هؤلاء خلال الفترة من ١٨٥٠-١٨٧٠ من تسويق الماشية أكثر من المحاصيل في أسواق مستعمرة الكيب. وخلاصة القول بأن تزايد الانتاج استتبعه تزايد في حدة المنافسة التسويقية ونمواً ملحوظاً لطبقة من التجار داخل المجتمع الافريقى، مع ملاحظ أن هذه الطبقة دخلت في مواجهة مع طرفين أثرت بطريقة أو بأخرى في تصعيد مشكلة الأرض: أولهما، الزعماء الافريقيون، حيث أرادت أن تتحكم في وسائل الإنتاج ثم التصدير إلى مستوطنة الكيب بدلاً منهم. ثانيهما، البيض، فلم يقبلوا بتلك المنافسة في مجال التسويق، ومن ثم كان لابد من وسيلة للتخلص من منافسة الافريقيين في مجال الانتاج الزراعى والتسويق، بالسيطرة على أراضيهم<sup>(٢٤)</sup>.

#### الدافع الثانى - فرض الافريقيين لأنماط جديدة فى علاقات الانتاج :

إذا كانت القوة العسكرية البيضاء بطرفيها - البويرى والانجليزى - قد نجحت خلال الفترة من ١٨٣٥ - ١٨٩٤ فى التحكم فى وسائل الانتاج عبر مستعمرات جنوب افريقيا الأربع ، إلا أن الافريقيين استطاعوا أن يفرضوا فى ذات الفترة أنماط جديدة تستحق النظر - فى علاقات الانتاج. وهو الأمر الذى هيا لوجود شرائح افريقية لم يتحمل البيض بوجودها فدارت معركة الأرض. وفى هذا الاطار يمكن تمييز أربعة شرائح افريقية دارت حولها ومعها تلك المعركة حتى سنة ١٩١٣. حيث ارتبطت هذه الشرائح بأحد نظم حيازة الارض التى صاحبت عملية التحول الافريقى البطيئة من الملكية الجماعية إلى الملكية الفردية.

الشريحة الأولى، طبقة الملاك الافريقيين؛ وظهرت هذه الشريحة خلال النصف الثانى من القرن ١٩. وقد ساهمت هذه الشريحة فى اقتصاد التبادل عبر قدرتها على تصدير انتاجها لأسواق البيض، وحصولها على أعلى الاسعار، وقدرتها على زيادة مساحة أراضيها وحصولها على التقنيات. فقد كان للتعددين وما يحتاج إليه من مأكولات وأغذية، أن جعل هذه الشريحة تهتم بصورة أكبر بقيمة الأراضى. وبالتالي كان لابد من كسر شريحة الملاك البازغة بأية حال من الأحوال<sup>(٢٥)</sup>. فقد كانت تلك الشريحة تمثل مصدراً



لضيق المزارعين البيض، لكون أملاك تلك الشريحة تقع بالاساس خارج مناطق الملكية الجماعية، وتجاور مناطق البيض.

ويمكن القول بأن الملكية الفردية تسربت بين الافريقيين نتيجة احتكاكهم بالمبشرين الاوربيين، فبعد أن أسس المبشر والرحالة ليفنجستون ( عضو جمعية لندن التبشيرية) محطة تبشيرية بين التسوانا سنة ١٨٤٣ لتطويع نظم الرعي والزراعة، مروراً بما قدمته جمعية هيرمانسبرج الألمانية التبشيرية German Hermannsbrug Missionary Society في منطقة مويلوا Moiloa سنة ١٨٥٩، نجد أن تأثير ذلك انتج شريحة افريقية ثرية اعتمدت على الأرض واستخدمت المحاريث والثيران، واشتغلت بالتجارة في منتجاتها الزراعية. بحيث أصبح لديها شبكة تجارية تنتج للأسواق طوال النصف الثاني من القرن ١٩ ( سوق كيمبرلي سنة ١٨٦٧ ، وحقول الذهب فيما بعد سنة ١٨٨٦). بل استمرت في بيع منتجاتها في الترانسفال حتي بداية القرن العشرين (٣٦).

وبطبيعة الحال هناك اختلافات حول الفترة التي برزت فيها شريحة الملاك الافريقيين. فبعض الكتابات قالت بأن بروز تلك الشريحة تم في الفترة من ١٨٣٠-١٨٧٠، وأنها تركزت في البداية في ترانسكاي وناتال، وفي مناطق الفنجو والتمبو على وجه الخصوص. حيث تحكموا في أسعار الحبوب، خصوصاً في أسواق المناطق الجنوبية والشرقية<sup>(٣٧)</sup>. في حين ذكر البعض، بأن بروزها قد بدأ في ناتال في سنة ١٨٦٤، أما في الترانسفال فتم من خلال نظام كروجر لملكية الأراضي. وهناك فريق ثالث يردد بأن بروز تلك الشريحة تم بعد الاكتشافات المعدنية<sup>(٣٨)</sup>. وكان ظهور شريحة الملاك الافريقيين يمثل قلقاً غير مرغوب فيه بالمرّة للبيض. فالتعدين يحتاج إلى مأكولات وأغذية، وبرزت تلك الشريحة يزيد الاهتمام بقيمة الأراضي، ويجعلها في حاجة لاستخدام فلاحين لزراعتها، مما جعلها قيد الهجوم الدائم عليها من قبل البيض<sup>(٣٩)</sup>. وبالتالي تجمعت كل الظروف المهيئة بضرورة كسر طبقة الملاك البازغة.

ولعل رصد عملية استفادة الافريقيين من التطور التقني يكشف لنا جانباً من السياسات التي ستتخذ بشأن الأراضي، ويساعدنا في تحديد حجم شريحة الملاك السود. فعدد الافريقيين الذين استطاعوا الحصول على تلك التقنيات قليل للغاية، ومع ذلك كان يشكل تخوفاً للبيض خشية أن يدخل هؤلاء في عملية المضاربة على الأرض والسيطرة

على الأسواق. ففي مجتمعات الفنجو والاكسوزا لا توجد قبل حادثة قتل الماشية إشارة لها مغزي تدلل علي وجود الاستثمار في الإنتاج الزراعي أو في تربية الماشية. فبالنسبة للفنجو نمت مشاهدة التقنيات والمخترعات الزراعية مبكراً في مناطقهم، لكن نسبة قليلة منهم كانت تمتلك المحاريث، في حين ظلت أغلبية العائلات تعتمد علي الفأس في الإنتاج الزراعي. حيث كانت البعثات التبشيرية تباع المحاريث والعربات للأسر القادرة علي الشراء فقط، مع أن بعضاً من الفنجو جلبوها من أماكن أخرى غير المحطات التبشيرية. وكان يمكن لبعض الاكسوزا أن يكونوا ضمن شريحة الملاك البازغة، لولا أن حادثة قتل الماشية أضعفتهم، واختزلت قوتهم الاقتصادية لصالح الفنجو، الذين تمكنوا من بيع إنتاجهم الزراعي بين الاكسوزا، بعد أن ترك هؤلاء أراضيهم للعمل خارج المعازل (٤٠). وبالتالي فإن صغر حجم الشريحة المالكة يتضح في قلة عدد الفئات التي تحوز أدوات الإنتاج، أو تلك التي تسيطر على وسائل النقل للأسواق.

ولم يقتصر نمو شريحة الملاك على المناطق الأفريقية الجنوبية فقط، بل أشارت تقارير الرحالة والمبشرين والتجار البيض بأن فلاحو السوثو شكلوا قوة اقتصادية قبل الاكتشافات المعدنية، بحيث استطاعوا أن يصدروا الحبوب لبيض جنوب أفريقيا (٤١).

ويمكن القول بأن هدف شريحة الملاك الأفريقيين في الحصول على السعر الأعلى من بيع منتجاتها حصر فئة المستفيدين من عملية التسويق في شريحة معينة، بحيث تعد شريحة الملاك الفنجو خير مثال لذلك. فالأحصائيات تشير إلي أن بيعهم للحبوب في أسواق الوطنيين استمر من يوليو ١٨٥٧ إلي مارس ١٨٥٨. حيث باعوا أكثر من ٣٥٢,٤٣٠ Ibs بمبلغ ٢,٨٩٤ جنية و ١٢ سنت و ٣ فلس، بمتوسط جنية و ٩ سنت وفلس للمد، في الفترة التي ارتفع فيها السعر قبل انخفاضه إلي ٦ شلن بعد ذلك. ففي أبريل ١٨٥٧ كان سعر الحبوب في سوق كينجزوليمزتاون قد قفز إلي جنية و ١٢ سنت للمد، وأن أعلى سعر وصل إليه كان في أغسطس ١٨٥٧ عندما بلغ سعر مد الصرغم ٢ جنية في سوق المدنية نفسها. وهذا يعني بأن سعر المد - بالنسبة للفنجو - في السوق المحلية كان أقل بـ ١٢ شلن عن السعر في مدينة كينجزوليمزتاون، وإجمالي المبلغ الذي حصل عليه الفنجو في سوق الحبوب (٢,٨٩٤) يكشف السعر الرسمي للسوق. لهذا فإن بعض ملاك العربات من الفنجو أخذوا حبوبهم باتجاه الداخل وباعوها عبر نهر الكي، وبعضهم ذهب إلي سوق كينجزوليمزتاون، لهذا حصلوا علي أعلى الأسعار.



وبالتالي فإن عدم وجود عربات كافية متاحة أمام الأكسوزا فرض عليهم سعراً منخفضاً عن جيرانهم، في حين كانت فرصة الفنجو أفضل في تكوين ثروة وشراء مزيد من الأرض (٤٢). وبالتالي يمكن القول بأن الفئات التي امتلكت التقنيات، وتمكنت من تسويق منتجاتها بأفضل الأسعار هي التي حازت الأرض، وهذا ما يفسر لماذا تركزت شريحة الملاك في المناطق الجنوبية في جماعة الفنجو.

ومن هذا المنطلق بدأ تنامي عدد الملاك الفنجو سنة ١٨٦١، فزيادة أعداد المحاريث والعربات سواء المملوكة أو المستأجرة في منطقة سيسكاي نشى بزيادة عدد الملاك (٤٣). وكان تمكنهم من توصيل المياه لأراضيهم، أن استطاعوا في النصف الثاني من القرن ١٩ من مضاعفة ما كانوا ينتجون عبر الفأس اليدوي من قبل، ناهيك عن مقدرتهم على تسويق انتاجهم من الحبوب والصوف والجلود. ففي سيسكاي -على سبيل المثال- استطاع عدد كبير من سكانها الفنجو الـ ٦٠٠٠ أن يحوزوا سنة ١٨٧٥ على أملاك، جعلتهم يحصلون من عائد بيع انتاجها على ١٩,٠٠٠ جنيه (٤٤). ونخلص من ذلك بنتيجة هامة بأن فلاحى الكيب الأفريقيين هم الذين سربوا الخوف لكل البيض عبر المستعمرات الأربع، رغم أنهم بعيدين عن أسواق الترانسفال والاورنج. فقد كان البيض يخشون وجود نموذج افريقي ناجح يمكنه أن ينتشر ويمتد لبقية المناطق.

انن لا غرابة في حدوث توسع في الإنتاج الزراعي في الكيب الشرقي في الفترة ١٨٦٥-١٨٧٥، لكن بسبب الصراع بين البيض والسود سنة ١٨٦٥ رحلت أعداد كبيرة عن الفنجو من سيسكاي لترانسكاي، بحيث وصل عدد الفنجو سنة ١٨٧٤ لحوالى ٤٤,٠٠٠ بجوار منطقة بوتوروث Butterworth، قادمين من منطقة سيسكاي لترانسكاي. فتمكنوا عبر هجرتهم من إحداث تطور في نموذج الملكية الفردية واستخدام التقنيات الحديثة. فهؤلاء المهاجرون أصبحوا هم شريحة الملاك في سيسكاي، مما أحدث تطوراً اقتصادياً في الإنتاج، فإحصاء ١٨٧٥ يشير إلى زيادة انتاج المواقع التي حل بها الملاك الفنجو وسيطرتهم على سوق الحبوب في كينجزويلمزتاون. الأمر الذى أرق المزارعين البيض وجعلهم يضغطون على الحكومة لتقوم بتحجيم هذا التطور، لهذا رفعت ضريبة الكوخ. ومع ذلك حدثت زيادة في إنتاج شريحة الملاك الفنجو استجابة لتوسع السوق في النصف الثاني من القرن ١٩ (٤٥) وهذا ما يفسر ردود الفعل الأوروبية المتشددة باتجاه ضرورة احكام السيطرة على تلك الأراضي وتقويض هذا الإنتاج الذى بدأ ينافس البيض ويتفوق عليه أحياناً.

ورغم أن الحديث عن شريحة الملاك يتركز على جماعة الفنجو، إلا أن تكوين تلك الشريحة لم تقتصر على الكيب فقط، بل حدث تقدم لتلك الشريحة في ناتال خلال الفترة من ١٨٤٥ - ١٩٠٠ لسببين: أولهما، سيطرة التجار وامداد الفلاحين الأفريقيين بالأموال كقروض لزيادة الإنتاج. فشركات الأراضي وأصحاب الأملاك الأوربيين تركوا مزارعهم للأفريقيين مقابل تقديم الإيجار. ثانيهما: حصول فلاحو النجوني في النصف الثاني من القرن ١٩ - عموماً على نوعية أراضي ساعدتهم كمنتجين مستقلين (٤٦)

لذا شهدت الفترة من ١٨٥٠ إلى بداية العقد الأخير من القرن ١٩ تحديداً، زيادة في أفراد تلك الشريحة من فلاحي ناتال السود، بما أهلهم ليكونوا ضمن طبقة الملاك. فزاد إنتاجهم ونافسوا المزارعين البيض في إنتاج الذرة والخضروات. وهذا يخالف التفسير الذي يقال بأن تردي الزراعة الأفريقية حدث بسبب الاقتصاد الرأسمالي القائم على العمل والصناعة التعدينية، وأن زيادة البيض في المناجم استتبعته اهتماماً بالمزارع التجارية، لهذا كان لابد من تدمير الاستقلال الاقتصادي للفلاح الأفريقي لجذبة للعمل على تطوير الاقتصاد الأبيض<sup>(٤٧)</sup>، بما يعنى أن العامل المكون لتلك الشريحة في ناتال يختلف عن العامل المكون لها في منطقة التعدين، وبالتالي اختلاف سياسات البيض المضادة حسب المناطق.

فالعامل التجارى بين منطقة البوندولاند وأسواق مستعمرة الكيب كان له الدور الحاسم فى تكوين شريحة الملاك في بوندولاند<sup>(٤٨)</sup>. فى حين كان التعدين سبباً رئيسياً فى نهوض شريحة الملاك الأفريقيين فى المناطق الشمالية، تلبية لمتطلبات الأسواق الجديدة المفتوحة أمام المنتجات الزراعية الأفريقية عقب الاكتشافات التعدينية. بما أدى فى النهاية إلى حتمية الصدام بين تلك الشرائح وبين طبقة المزارعين الرأسماليين البيض فى نهاية القرن ١٩<sup>(٤٩)</sup>.

ونخلص من ذلك بخمسة نتائج : أولها، خطأ رأى القائل بعدم قدرة الأفريقيين على منافسة البيض فى مجال الزراعة والتسويق قبل اكتشاف الذهب ١٨٨٦، حيث تبين أن نمو شريحة الملاك الأفريقيين كان سابقاً على كشف الذهب ولم يكن نتيجة له. ثانيها، استفادة شريحة من الملاك الأفريقيين من التجارة فى المنتجات الزراعية الأفريقية، جعلهم يستثمرون عوائدهم فى شراء الأرض وتطوير الإنتاج. ثالثها، قدرة تلك الشريحة على الحصول على تقنيات جديدة كالمحراث. رابعها، احتكاك تلك الشريحة بالأوربيين



تسبب في رواج التجارة المحلية، ورواج سوق المحاصيل عقب الكشف المبدئية. خامسها، أن تبنى سياسات جديدة لتحجيم شريحة الملاك وحصرهم في قلة مستفيدة تقبل بالتعاون مع البيض أصبح أمراً محتوماً في بداية العقد الأخير من القرن ١٩ لتحجيم المنافسة في إقتصاد التبادل.

الشريحة الثانية، المستأجرون؛ واكثرهم موجودون في الترانسفال والكيب، فقد استفاد الأفريقيون من قيام شركات التعدين والأراضي ببيع جزء من أراضيها وتأجير مزارعها كما في الترانسفال. حيث تشير إحدى الوثائق إلى أن إحداها كان لديها ٦ مزارع وتدفع إيجاراً سنوياً ١٠٠٠ جنيه استرليني (٥٠). بل انه منذ أواخر سبعينيات القرن ١٩ ظهرت مجموعات من المستأجرين الأفريقيين عبر أرياف الترانسفال وأجزاء من ناتال، استأجروا الأراضي من شركات التعدين ودفعوا نقداً وعيناً. وشكل هؤلاء مصدراً للمنافسة مع البيض لخبراتهم الزراعية وقربهم من الأسواق. لهذا كان المضاربون من البيض على رأس المؤيدين للعنصرية تجاه هؤلاء المستأجرين لحماية مصالحهم (٥١).

أما في الكيب فقد ترتب على ترك السود لمناطقهم نتيجة القحط والجوع منذ سنة ١٨٥٧ وانتقالهم لمناطق البيض، أن قاموا باستئجار مزارع من البيض، فعاشوا فيها حياة مستقلة وأصبحت بمثابة مزارع وطنية خاصة بهم (٥٢).

وفي ناتال نمت شريحة المستأجرين الأفريقيين في نفس فترة نمو شريحة الملاك (١٨٤٥ - ١٩٠٠)، حيث استفادوا من تأسيس الحكومة لأراضي المواقع التي كانت تمتاز برخص الإيجار، وسهولة إعدادها للزراعة. وتشير الكتابات بأن سماح شركات الأراضي الكبيرة بتأجير أراضيها للأفريقيين هو الذي خلق نظام وضع اليد، وهو الذي مكن المستأجرين الأفريقيين أن يكونوا مزارع - وإن لم تكن كبيرة كمزارع البيض - سميت بمزارع الكافير. هذا بالإضافة إلى أن الأراضي كانت متاحة في المراكز التبشيرية للذين يدخلون المسيحية من الأفريقيين بشرط عدم تعدد الزوجات، وتبني الأسلوب الغربي في الحياة. وكانت الأراضي والحيوانات متاحة للأفريقيين أيضاً كمقابل لخدماتهم في أراضي المزارعين البيض (٥٣) ونمى عدد المستأجرين الأفريقيين عبر النظام الذي ابتدعته الشركات الخارجية المهمة بشراء الأراضي في جنوب أفريقيا - كالشركة الاستعمارية لأراضي ناتال، والتي تكونت سنة ١٨٦٠ في لندن برأسمال

بريطاني- فى تأجير أراضيها للأفريقيين (٥٤). حتى بلغ عدد المستأجرين الأفريقيين خارج المعازل حوالى ١٠٠,٠٠٠ أفريقى، وذلك قبل صدور قانون الأراضى سنة ١٩١٣ (٥٥). ونخلص من ذلك بأن المستأجرين خارج مناطق السود شكلوا ضغطاً أخرى أضيفت لضغوط شريحة الملاك الأفريقيين.

ولم تكن نظم التأجير كلها تتم بالطريقة السابقة، بل كثيراً ما تحول الأفريقيون مالكي الأرض إلى مستأجرين إما بشكل رسمى، مثلما هو الحال فى مناطق البريطانيين القريبة من الأورنج الحرة فى خمسينيات القرن ١٩، حيث خضعت لنظام الإيجار الذى كان مختلفاً بحسب المناطق (٥٦)، وإما بالخدعة والمكر، مثلما هو حال المستأجرين الجريكوا - فى سبعينيات القرن ١٩ - الذين وقّعوا فى الشرك الذى نصبه لهم البوير والبريطانيين فى كل المناطق. فحينما كان الأفريقيون يلونون بطرف علي حساب الآخر كانوا كالمستجير من الرمضاء بالنار. فلقد حدثت مشادات بين الجريكوا والبوير حول السيطرة علي الأرض. ومع أن الجريكوا استغاثوا وطلبوا الحماية الإنجليزية إلا أنهم إكتشفوا أنهم وقّعوا فى الشرك. فالأراضى إما أن تؤجر لهم لمدة ٤٠ سنة، وإما الحرمان منها نهائياً. وانتقلت ٤٢ مزرعة من أيدي الجريكوا إلى البريطانيين بهذا الترتيب الجديد (٥٧). وبالتالي عرفت أراضى الجريكوا شكلاً جديداً من أشكال الملكية، ممثلاً فى نظام الإيجار الذى فرض على أراضيههم. ولما كان نظام الملكية الجماعية لا زال منتشرأ فقد تعرض غير القادرين على دفع الإيجار للطرد من أراضيههم لحساب الناطقين بالإنجليزية.

ونموذج آخر تم فى الترانسفال فى منتصف ثمانينيات القرن ١٩، حيث باع كروجر مساحة كبيرة من الأرض لشركات المناجم والمنقبين. وأعطيت بعض الأراضى للأفريقيين بنظام الإيجار، ومعظمها كان للبيض الذين اشتركوا فى الجيش. ولم يحصل الأفريقيون على أية أوراق تثبت أن لهم حقاً فى تلك الأراضى، ولكن التطور الذى حدث أن هؤلاء تركوا أراضيههم - فى المعازل - لأفريقيين آخرين بنظام المزارعة. وكان تدخل الدولة مقصوراً علي الأرض الحكومية التي قطنتها زعامات إفريقية، حيث فرضت ضرائب علي شاغليها من الإفريقيين حسب القانون رقم ٤ لسنة ١٨٨٥ (٥٨)

وكان نظام قطع الأرض المستأجرة قد نما مع نمو الأرستقراطية الانجليزية فى مدن الهايفلد، حيث أصبحت الهايفلد عبارة عن قرى صغيرة تتكون من مزرعة واحدة من الأرض الصالحة للزراعة، وأراضى مراعى تؤجر لمجموعة من المستأجرين



الأفريقيين، وكان النظام يسمح لكل مستأجر أفريقي بأن يمتلك مسكن وقطعة أرض صالحة للزراعة ورعى حيواناته. وفي الثمانينيات أصبح هذا النظام غير مناسب لزيادة عدد المستأجرين، وبالتالي أصبحت هناك مجموعة بلا أراضي، أو تملك قطعاً صغيرة للغاية لا تمكنها من إقامة حياة معيشية كريمة. وهذا ما يفسر لماذا بدأت حرب المستأجرين Crofters war في هذا العقد. حيث بدأت تظهر جماعة المستأجرين المناضلة وجهت شكاواها للبرلمان البريطاني للبدء في إصلاحات مهمة، لتأكيد حق المستأجرين في الحصول على أراضي في الهايفلاند (٥٩).

وأعترف تقرير لجنة المستأجرين Crofter Commission سنة ١٨٨٤ بأن الأشكال التقليدية للتنظيم الاجتماعي عبر نظام العشيرة أصبح غير مجدى. لهذا أوصت بتنظيم ملكيات صغيرة ووجوب الاعتراف القانونى بها في مدينة الهايفلاند كوحدة زراعية مميزة. وقاد هذا إلى تشكيل حملة للإصلاح، إلى أن صدر قانون ملكية المستأجرين Crofters Holdings Act سنة ١٨٨٦، والذي قاد لضمان الملكية والإيجار العادل وإدخال التحسينات. ومع ذلك فشل القانون في تنظيم أراضي الهايفلاند. وبعيداً عن هذا بزغ نظام الإيجار كمؤشر للوعي الذاتى المجتمعي طبقاً لدعم الكنيسة الحرة الاسكتلندية والتقاليد الليبرالية التى تؤكد بأن أي إصلاحات اجتماعية واقتصادية لا بد أن تظهر عبر مسألة الأرض (٦٠). ولكن هذا الأمر لم يتطور بالنسبة للسود إلا في منتصف تسعينيات القرن ١٩، لكنهم في كل الأحوال استفادوا من تنظيم مسألة الإيجار ومساندة الكنيسة الاسكتلندية لهم.

ومنذ سنة ١٨٩٠ وضعت صعوبات تمنع الأفريقي من الوصول للأرض، فزادت الإيجارات وفرضت ضرائب جديدة، وبدأت تتم عملية طرد المستأجرين وواضعي اليد السود من الأراضي الخاصة والعامة، وبيعت هذه الأرضى للمزارعين البيض الرأسماليين. ومع ذلك فإن بداية العقد الأخير من القرن ١٩ لم تشهد نهاية المستأجرين الأفريقيين (٦١).

الشريحة الثالثة، المشتغلون بنظام المزارعة، وهم الأفريقيون الذين قاموا بزراعة أراضي البيض بنظام المشاركة واقتسام المحصول. ونظام المزارعة لم يقتصر على الأورنج الحرة، بل امتد عبر أرياف الترانسفال وأجزاء من ناتال منذ أواخر سبعينيات وثمانينات القرن ١٩. وتشير بعض الروايات إلى أن هؤلاء كانوا هم ملاك الأرض الحقيقيين، وحينما حل البيض شعروا بعدم قدرتهم على مواجهه لذا قبلوا الدخول

والاشتغال بنظام المزارعة. وعلى أية حال استطاع بعضهم انتاج أكثر من ٨٠٠ جوال بما وفر للواحد منهم دخل قدر بـ ٥٠ جنيهًا في السنة ، واستطاع بعضهم أن يكسب ٢٠٠ جنيه من بيع المحصول<sup>(٦٢)</sup>.

وقصة الأرض في العلاقات بين البوير والبارولنج تكشف لنا جانباً من ولادة هذا النظام في الأورنج الحرة. حيث يحكى أحد شهود العيان - بلاتجى - كيف تحول أصحاب الأرض الحقيقيين إلى الاشتغال بنظام المزارعة وكيف أصبح نظام المزارعة نفسه فيما بعد غير مرضى عنه بالمرّة. فخلال هجرة البوير للشمال واجه الزعيم البويرى بوتجيتّر زعيم الأفريقيين مزيلكازي. وانتصر الأخير على البوير، وأستولى على حيواناتهم وماشييتهم وتركهم في العراء تتعرض عائلاتهم للهجمات. لهذا أرسل بوتجيتّر خطاباً للزعيم موروكا\* يطلب المساعدة. وتمثلت استجابة موروكا لطلبه بأن أرسل إليه عدداً كبيراً من الثيران المنتقاة ودخل معه في حلف، وقام بإحضار البوير المهزومين إلى مكان خلف تل تابانيخو في معسكر دائم للاجئين، أطلق عليه "مخيم موروكا Moroka Hoek". ولكن عابري السبيل Wayfarers من البوير - حسب تعبير ساخر من بلاتجى - هددوا بإجاعة شعبه بسياسات الأرض فيما بعد (سنة ١٩١٣). رغم أنهم في البداية كانوا ضيوفاً بين شعبه. وقام موروكا - أيضاً - بجمع أبقار وماعز وأغنام وأجري توزيعها بين العائلات البويرية، حيث كانوا قلّة إلى جانب مضيفيهم، وكان من الممكن استئصالهم لولا تسامح الأفريقيين. بل إن قبيلة موروكا جمعت الجلود، وبدأ دباغهم في عمل أحذية وبنطلونات وسجاجيد لضيوفهم من البوير، وجمعوا الثيران في فيشتكوب Vechtkop وأعطوها للبوير. ولعب القس أرشبال Archball المبشر الميثودي اليزيلاني في منطقة بارولنج دوراً نشيطاً في لجنة إغاثة البارولونج. وبالطبع لم يكن أكثر الناس إمتناناً علي الأرض في تلك اللحظة من هيندريك بوتجيتّر واتحاد المهاجرين البوير المنكوب لهؤلاء البارولونج<sup>(٦٣)</sup>. وفي تقديرى أن كل الدلائل تشير لصدق الرواية السابقة لكون صاحبها عاش في نهاية القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين، واختلط مع السكان المحليين واستمع لرواياتهم. أضف إلى ذلك أن ذات الطريقة استخدمت في انتزاع العديد من المناطق الأفريقية الأخرى. بالإضافة إلى أن سير الحوادث التاريخية - فيما يتعلق بسياسة الأرض فيما بعد - يؤكد ذلك.



ويكمل بلاتجى قصة تحول أصحاب الأرض الحقيقيين الى نظام المزارعة بأنه بعد استراحة لعدة شهور والاتصال مع الأصدقاء في الكيب وناتال عقد الزعيم الهولندي مجلس حرب مع رؤساء البارولنج لتأديب الميتابيلي. وبدور البارولنج أرسلوا إلي الجريكوا لتوثيق التعاون، وبالتالي تألف حلف البارولنج - الجريكوا - البوير. مما نتج عنه تدمير قوات مزيلكازي وإجباره علي الفرار شمالاً، حيث أسس مملكة الميتابيلاند (روسيا الجنوبية الآن). ولكن البوير جعلوا جيرانهم البارولنج - بسبب إحساسهم بخطر الباسوتو في مناطقهم الشرقية - سيئين في أفريقيا. وبالتالي تمت هندسة غارات عدائية ضد الباسوتو، حيث استغل البوير صداقة البارولنج وعطفهم في أنهم تعهدوا بطرد الباسوتو إلي ما وراء الجبال. وكل ذلك تم في النصف الأول من القرن ١٩. في حين أن الذي جرى بعد منتصف القرن ١٩ مناقض تماماً، حيث كافأ البوير البارولنج باجترام وضع الأفريقيين في تابانيخو، فاعتبروها دولة محلية صديقة، لكنهم استفادوا بكل الصفقة من الأرض التي أخذت من الباسوتو حيث الحقّت بالأورنج. في حين لم يحصل مقاتلي البارولنج علي شيء إلا آلامهم، ونتج عن ذلك أنه بعدما كانت تابانيخو تقع بين الباسوتو والأورنج الحرة أصبحت تحيط بها دولة الأورنج الحرة من جميع الجوانب<sup>(٦٤)</sup>. وفي تقديرى أن الخطأ الذي ارتكبه البارولنج وجعلهم مثلاً سيئاً في أفريقيا حسب تعبير بلاتجى، ليس في استضافتهم للبوير المهزومين، بقدر ما هو أيضاً مساعدتهم لهم ضد الباسوتو\*. لأن هؤلاء الباسوتو - فيما بعد سنة ١٩١٣ - هم الذين سيقومون بإستضافة البارولنج بينهم، بعدما يقوم البيض بطردهم من أراضيهم. وبالتالي فإن تبرير بلاتجى بأن الأفريقيين كانوا أكثر كرمًا من البيض هو تبرير ليس في صالح البارولنج، بل يعكس مدى سذاجتهم وعدم قدرتهم على التمييز ما بين بنى قومهم وبين الغرباء، لهذا حصل البوير على كل الصفقة من الأرض.

وتكتمل قصة التحول في الأورنج لنظام المزارعة حينما أصدرت سلطات الأورنج قانون يجبر البارولنج علي بيع أراضيهم للأفراد البيض بعد أن كانوا يملكون الأرض في منطقة تابانيخو ملكية فردية. ونتيجة ذلك اضطروا للقبول بنظام المزارعة. ولكن رؤساء البوير التاليين أضافوا بأنهم منحوا استثناءات مكتوبة من هذا الاجراء القاسى. لهذا فإن أي مواطن افريقي أراد شراء مزرعة يمكنه ذلك من خلال تقديم طلب لرئيس الأورنج، يلتزم الموافقة على ترخيص تلك المزرعة، بينما لم يكن الترخيص ضرورياً في حالة البيع إلي رجل أبيض<sup>(٦٥)</sup> وبالتالي نجحت طبقة المزارعين البوير، خصوصاً

هؤلاء الذين حصلوا علي مقاعد في الفولكسراد، في شراء أملاك البارولنج. بل يبدو أنهم استمروا القصة، فكرروا نفس العملية علي أرض الجريكوا منذ سبعينات القرن ١٩ (٦٦).

وما يؤكد علي الخطأ الذي ارتكبه البوير في حق الأفريقيين في الأورنج الحرة هو شهادات الملكية التي أعطيت للبريطانيين في بلومفونتين في الفترة من ١٨٤٩-١٨٥٢، والتي استندت عليها السلطات البريطانية لإثبات حقوقها في بلومفونتين، حيث تثبت تلك الشهادات الحقوق التاريخية للأفريقيين، حينما تشير بوضوح بأن المنطقة التي امتلك فيها البريطانيون كانت محاطة بأراضي الأفريقيين. فحدود غالبية المزارع البيضاء كانت محاطة بأراضي الأفريقيين (٦٧). وهذا ما يفسر كيف جرت عملية انتزاع أراضي الأفريقيين فيما بعد. ففي تقديري أن البيض في فترة الثلاثينيات إلى الخمسينيات لم يكونوا في حاجة لفرض سياسات خاصة بالأرض، فلم تكن المناطق الخاصة بكل فريق قد تحدد شكلها. وبالتالي كانوا في حاجة أمس لانتزاع المزيد من المساحات أولاً، ثم فرض ما يرونه من سياسات تناسبهم. وبالتالي كان فرض نظام المزارعة هو النظام المناسب في تلك المرحلة، حتى لا تصبح عملية الاستيلاء التي تمت عملية ممقوتة تاريخياً.

ولم يكن نظام المزارعة مقصوراً علي الأورنج الحرة، بل امتد عبر أرياف الترانسفال وأجزاء من ناتال منذ أواخر سبعينيات القرن ١٩. حيث تشبثت مجموعات قليلة من المنتجين الأفريقيين بأملاك المزارعين البيض وشاركوهم الأرض بنظام المزارعة (٦٨) ورغم سياسة التهدة التي اتبعتها السلطات البريطانية تجاه الأفريقيين - منذ بداية الثمانينيات - إلا أن الوضع الاقتصادي للأفريقيين، خصوصاً في مناطق الزولو، كان سيئاً للغاية. وينطبق هذا الأمر أيضاً علي المستعمرات البويرية، فوضعهم في الترانسفال أسوأ من وضعهم في الأورنج. فرغم تشدد الأورنج في مسألة الملكية إلا أن هناك زيادة قد حدثت في أعداد الأفريقيين المشغلين بنظام المزارعة (٦٩). وفي تقديري أن قبول البيض بنظام المزارعة لم يكن حياً فيه، ولكن بسبب الحروب والصراعات التي كانت تشهدها جمهوريات البوير مع المستعمرات الانجليزية. ولهذا شعروا بحرمانهم من الاستفادة بكل المحصول، وحرموا أيضاً من تطوير إنتاجهم وأساليبهم الزراعية، رغم أن غالبيتهم في الأساس كانوا مزارعين. وكان قبولهم لنظام المزارعة بسبب تجنيد معظم الفتيان في الحروب الممتدة طوال العقود الثلاث الأخيرة في نهاية

القرن التاسع عشر، لذا وقع عبء الفلاحة على الأفريقيين وانصبت معظم أحقاد البوير على هؤلاء الذين ازدادت أعدادهم بصورة كبيرة، ومن ثم كانوا على رأس الفئات التي نادى البوير بطردها من أراضيهم بعد انتهاء حرب البوير سنة ١٩٠٢.

الشريحة الرابعة، واضعوا اليد؛ وغالبيتهم منتشرون في الأورنج الحرة والكيب. وتشير المصادر إلى أنهم كانوا أصحاب الأرض الحقيقيين، وهذا ما دفع البيض إلى إصدار تشريع ضد وضع اليد في الأورنج الحرة. أما واضعوا اليد في الترانسفال وناتال فهم منتشرون بصورة أقل (٧٠).

وتشير الروايات التاريخية إلى أن بعض ملاك الأرض، في بعض المناطق، قد تحولوا إلى واضعي اليد، بسبب السيطرة على أراضيهم من قبل البيض. وقضية الأرض التي كانت مساراً لتأرجح العلاقة بين السوثو والبارولنج وسلطات الأورنج تعد مثلاً لتناقض الروايات التاريخية. فحينما حدثت صراعات بين السوثو والأورنج ١٨٦٥-١٨٦٧ تخوف زعيم البارولنج من هجوم الباسوتو على حدود أراضيهم، لهذا شغل مزارعو الأورنج البيض مزارع الرولنج في تلك الحدود. وعندما تغير الأمر بعد فرض الحماية البريطانية على باسوتولاند سنة ١٨٦٨ وحل السلام على الحدود، بدأت المشاكل بين تابانيخو وبلومفونتين حيث طالب السود بالعودة إلى أراضيهم. لكن رغم مساعدة الرئيس براند للرولنج سنة ١٨٧٤ - عندما شنت إحدى القبائل الترانسفالية هجومها على تابانيخو - إلا أن سرقة الماشية ووضع اليد على المزارع في تابانيخو سببت إنزعاجاً للبيض مما دفعهم إلى إصدار تشريع ضد وضع اليد في الأورنج الحرة (٧١). وهذا مخالف لرواية بلاتجي والتي أوضحت بأن البيض جميعاً كانوا من الاجئين على الرولنج، إلى أن قام البيض بالإستيلاء على كل الأراضي.

وخلاصة القول بأن جنوب افريقيا قد تحولت خلال النصف الثاني من القرن ١٩ بما لا يرضى طموحات البيض المفتوحة واقتصرت في بروز الشرائح الافريقية المستفيدة بنظم حيازة الأرض السابقة داخل مناطق البيض. ومع ذلك لم يرتض البيض بما حققوه، بل جعلوا مهمهم مركزاً على التخلص من تلك الشرائح (٧٢).

لهذا تمثل ثمانينيات القرن التاسع عشر مرحلة مهمة في نشأة وتطور مشكلة الأرض عبر مستعمرات جنوب افريقيا الأربع. فلم تلبث تلك المستعمرات أن تبنت سياسات



معينة تجاه الافريقيين فيما يختص بمسألة الأرض، ويمكن اختصار تلك السياسات فى ثلاثة مسائل:

#### المسألة الأولى- توثيق ملكية الأوربيين واستبقاء ملكية الافريقيين جماعية:

المتفحص لسياسات الأرض تجاه الافريقيين فى الفترة من ١٨٣٥-١٨٩٤ يندهش حينما يرى بأن الأوربيين لم يحاولوا تغيير شكل ملكية الافريقيين الجماعية للأرض. فيبدو أنهم كانوا مرحبين باستبقاء نظام الملكية الجماعية. فشكل الملكية لم يتغير طوال تلك الفترة، رغم وجود حروب ملكية بين الافريقيين بعضهم البعض، لكن ملكيتهم اقتصرت فى حق استخدام الأرض (٧٣). فقد كان استبقاء نظام الملكية الجماعية يخدم مصالح البيض (٧٤) فى توفير الخضوع والامتثال لأى سياسة يتبناها البيض من خلال سيطرتهم على زعماء القبائل.

ومن خلال السلطة التى وفرها المجتمع الافريقى للزعيم فى تقسيم الارض بين أفراد قبيلته (٧٥)، تحكم هؤلاء الزعماء فى مصير قبائلهم. فالزعيم الذى يقاوم البيض، يخضع مصيره وقبيلته - بعد حسم معركة غير متكافئة القوى - لما تملية السلطات البيضاء. والزعيم المسالم، عليه أن يقنع وقبيلته بما تفرضه السلطات البيضاء من سياسات عبر مستعمرات جنوب افريقيا الأربع. وبالتالى لم تظهر الملكية الفردية بين الافريقيين إلا فى بعض الجماعات - كالفنجو وكانوا بلا زعامات - التى دخلت فى مرحلة مبكرة من القرن ١٩ فى علاقات مع البيض (٧٦)، وكان هذا الاحتكاك بالبيض قد جعلهم رواد الاستقلال الإقتصادى الفردى بين الافريقيين. بالتالى نستطيع القول بأن نظام الملكية الجماعية ظل هو النظام السائد بين الافريقيين فى جنوب افريقيا، بما يعد تحجيماً وإنكاراً للحراك الاجتماعى للافريقيين (٧٧). ولهذا فإن صعود فئات من الافريقيين ودخولها مجال الانتاج والمنافسة، وتحقيقها لفوائض مالية نتيجة تسويق المنتجات، عمل على تنمية الاستقلال الإقتصادى الفردى، مما شكل عاملاً مناوئاً للزعامة الافريقية والبيض على السواء.

ومن المؤكد أن السلطات البيضاء لم تحاول تغيير نمط الملكية الجماعية بين الافريقيين، أو توثيق ملكية شريحة الملاك الافريقيين. بل إن السلطات البريطانية هى الوحيدة التى بذلت قدراً من الجهد لتغيير ملكية الافريقيين قبل حدوث هجرة البوير

الكبرى، حينما أصدر حاكم الكيب وليم باتلر William Butler إعلاناً إدارياً سنة ١٨٢٩ يختص بتسجيل أرض الأفريقيين، ومع ذلك لم تسع السلطات البريطانية لتفعيل هذا التسجيل. فبعد عقدين من إصدار الإعلان السابق - أى فى نهاية الخمسينيات - لم يتقدم أحد من الأفريقيين لتسجيل أرضه<sup>(٧٨)</sup>. وبالتالي فشلت السلطات البيضاء فى إمداد الملكية الفردية لمناطق الأفريقيين، وظلت ملكية الأرض جماعية. اللهم إلا الأراضي التى بيعت لهم فى الكيب<sup>(٧٩)</sup>. من خلال ما اتيح للأفريقيين من وجود فرصة للشراء خارج مناطقهم.

وعلى هذا النحو صدرت إعلانات رسمية حولت الأراضي التى طرد منها الأفريقيون للبيض بحق الغزو العسكرى<sup>(٨٠)</sup>. وهذا ما يفسر بأن القوة السياسية والتفوق الأبيض على الأفريقيين قد جاء من خلال الاستيلاء على الأرض. وأن مسألة نقص الأرض أو " جوع الأرض " أصبحت مسألة خاصة بالأفريقيين. فحروب الحدود والهجرة الكبرى وحروب الزولو نتج عنها فقد الأفريقيين لمعظم أراضيهم فى الأقاليم الأربعة، إلى أن وضعت تشريعات تنظم مسألة الأرض فى مرحلة تالية<sup>(٨١)</sup>. وفى ناتال، وبعد أن خصصت نصف الأراضي للأفريقيين، ووضع نظام لتوثيق الملكيات فى مناطق شيبستون للاجئين، إلا أن هذه السياسة تمت معارضتها من قبل المجلس التشريعي سنة ١٨٦٤، حيث خصص ٢ مليون وربع أكر فى الفترة ١٨٦٢-١٨٨٧ لإئتمان ناتال الوطني Natal Native Trustment ليتم توزيعها على الأفريقيين، لكن ملكيتها وثقت للجمعيات التبشيرية نيابة عن الوطنيين. وكان صدور ميثاق بريتوريا ١٨٨١ قد جعلهم يتمتعون بنفس الحقوق ، بشرط أن أية أراضى يتم شرائها من قبلهم لابد أن توثق ملكاً للإئتمان<sup>(٨٢)</sup>. وبالتالي كان الأفريقيون لا يملكون مستندات تؤيد ملكيتهم.

هذا فى الوقت الذى راح البيض عبر اقاليم جنوب افريقيا الاربع يوثقون ملكياتهم ليصبح الأمر تشريعاً يحكم الأرض بنظام الملكية الفردية. فقد تمسكوا بفكرة أن المواطنين البيض يحب أن تكون لديهم أراضى. وأن كل فرد من المهاجرين البوير يجب أن تكون له مزرعتان، وأستمر ذلك الأمر حتى سنة ١٨٦٦. أما فى الفترة من ١٨٦٨ - ١٨٧١ فقد ألغى نظام التخصيص للأراضي على أساس حقوق البورجر، وظل النضال مستمراً لإقناع الأفراد بتسجيل مطالبهم بالمزارع حتى تسعينيات القرن ١٩<sup>(٨٣)</sup>. ونخلص من ذلك بأن عملية توثيق ملكية البوير للأرض كانت تتم على قدم وساق، فى حين وضعت قيود على تسجيل ملكية الأفريقيين. فحسب رواية المصادر التاريخية كان

الأفريقيون محرومون من حقوق الملكية في الترانسفال والأورنج الحرة. فقد كان قانون الترانسفال واضحاً في هذه المسألة، فلم يسمح لهم بالملكية بتاتاً، رغم أن بعض الجمعيات التبشيرية استطاعت أن تحصل على قطع صغيرة من الأرض بوكالتها، واستطاعت أن تحافظ عليها من هجوم المهاجرين البيض بتسجيل ملكيتها لهذه الأراضي باسمها. وفي الأورنج الحرة حددت الامتيازات حسب دستور ١٨٥٤ للبيض فقط، ومنع السود من إمتلاك الأرض تماماً<sup>(٨٤)</sup>.

وفي ناتال البريطانية لم يتح للأفريقيين -كما في الكيب- حق الملكية الفردية، من خلال استدعاء شيبستون لنظم الملكية الجماعية في المناطق التي خصصت للـ ٨٠ ألف لاجئ أفريقي، طوال ٣٠ سنة تلت سنة ١٨٤٥ ومع ذلك لم يصدر قانون في ناتال حتى سنة ١٨٨٦ يمنع الأفريقيين من الحصول على أراضى<sup>(٨٥)</sup>. في حين كان الأمر مختلفاً في الكيب، رغم وجود مناطق إفريقية كبيرة مثل ترانسكاي وتيمبولاند وجريكوالاند الشرقية، نجد أنها تبنت سياسية السير جورج جراي منذ سنة ١٨٥٤، فدخلت الملكية الفردية بهدف إحلال المدنية والمسيحية بين الأفريقيين. وساعد هذا النظام في نشأة طبقة مالكة بين الفنجو<sup>(٨٦)</sup>. وهذا لا يعني أن منطقة الكيب كانت لا تحدث فيها مشاكل حول الأرض بين الأفريقيين والبيض. حيث تطور الأمر في الكيب نحو عدم السماح بتسجيل الأرض التي يتم شرائها من قبل الأفريقيين. وظهر هذا من إشارة إحدى الوثائق المتعلقة بعريضة قدمها الأفريقيون المقيمون في منطقة أوكسكراال Oxkraal (تابعة لكوينزتان في إقليم الكيب) لملكة بريطانيا في يوليو ١٨٨٧، يعربون فيها عن ولائهم لها، وأنهم كفنجو يشعرون بأن الحكومة غيرت معاملتها لهم بطريقة غير عادلة، بعدما تمتعوا ببعض الإمتيازات منذ قدومهم للمنطقة سنة ١٨٣٥. وأنهم دخلوا في اتحاد مع الحكومة البريطانية بعد سماحها لهم بدخول الكيب واستيطان منطقة البيدي. وأنها سمحت لهم ببعض الإمتيازات بأن من يمتلك قطعة أرض بقيمة سنوية ٢٥ جنيه، يسمح له بتسجيل صوته في الانتخابات البرلمانية للأوروبيين الموكلين برعاية مصالحهم. وقالوا في عريضتهم بأنهم منعو حق التصويت في الوقت الحالي<sup>(٨٧)</sup>. بما يعني أن هناك قيوداً ستمتد لتحديد من له حق الانتخاب في الكيب من خلال تقييد زيادة عدد الملاك وعدم إعطائهم الفرصة للتأثير في نتائج انتخابات، وبالتالي التخلص مما اتبج لشريحة الملاك الأفريقيين من فرصة بأن يدافعوا عن مصالحهم الاقتصادية التي أكسبتهم مكانتهم الإجتماعية المميزة بين الأفريقيين.



## المسألة الثانية- انتزاع الاراضى:

فى ظل شواهد المنافسة التى تحدثنا عنها، والتى جرت عبر المستعمرات الأربع وعبر نظم حيازة الارض، ظل الصراع من أجل السيطرة على الأرض هو المسألة الرئيسية. فحدود البيض مع الافريقيين كانت مفتوحة. حيث ظلت المجتمعات الافريقية قبل الكشف المعدنية تعتمد على الصيد لمواجهة ظروف الحياة القاسية، وكان من الطبيعى أن يظل الصراع على أشده فى مناطق الحدود فى شمال وشرق الكيب قبل الهجرة الكبرى فيما سمي بحروب الملكية فى الفترة ١٧٧٨ - ١٨٧٨<sup>(٨٨)</sup>. وكان تعيين خط الحدود بين محمية باسوتولاند والأورنج الحرة يقتضى مراعاة مساحى الأراضى لمصالح البيض، خصوصاً المزارع الحكومية على الجانبين، ومصالح بوير الأورنج الحرة القائلين بأن لهم حقوقاً ثابتة فى أراضى موشيش، ومراعين بأن تعويضات الحرب - كما أعلن موشيش - كانت عبارة عن. أراضى، حسب اتفاق تم بين الطرفين منذ سنة ١٨٦٢. حيث قدروا حجم المزارع بـ ٣٠٠ مزرعة تشكل دخلاً مهماً لحكومة الأورنج الحرة<sup>(٨٩)</sup>. والأمر الذى ساعد بيض الأورنج فى عملية انتزاع الأرض من الافريقيين هو تلك الحروب المشتعلة بين منتسوا وموشيش بسبب الأرض<sup>(٩٠)</sup>. بل تشير إحدى الوثائق إلى أن موشيش ومشايخ الباسوتو طلبوا الحماية البريطانية للحفاظ على أراضيه من تكالب البوير عليها<sup>(٩١)</sup>. ونخلص من ذلك أن الهجوم على أراضى السود ظل مستمراً، فى حين كان توزيع الأراضى على البيض هو الأسلوب المتبع فى الترانسفال. حيث شكلت الأرض جزءاً من مصدر دخل دولتى البوير منذ سنة ١٨٥٩، فلا يحق لأي مواطن أبيض أن يستولي على الأرض إلا إذا دفع للدولة. وهذا ما يفسر لماذا سعت الحكومة للإستيلاء على الأراضى وإعطائها للبيض. وبالتالي زاد عدد كبار الملاك وعدد الشركات التى تملك أراضى. فأحدى هذه الشركات - شركة هارموني Harmony Company - كانت تملك ٤٠ مزرعة فى منطقة ليدنبورج فقط. وكان تسجيل الأراضى مقصوراً على البيض الافريكانرز فى الترانسفال، وامتد إلى الأنجليز سنة ١٨٧٧<sup>(٩٢)</sup>. وفى تقديرى أن سياسة إنتزاع الأرض كانت هى الملمح الرئيسى للفترة قبل عقد الثمانينيات، وأنه كان هناك نهم شديد على أراضى الأفريقيين، أفرز استقطاعاً دائماً لأراضيه، وإضافة مستمرة لمصالح البيض.

وظهروا واضحاً أن مشكلة الأرض كانت تمتد للأراضى الأفريقية بامتداد سيطرة البيض على تلك المناطق، وأن سيطرة الافريقيين على الأرض لا بد وأن تنتهى. لهذا

كانت سنوات الثمانينيات هي الفصل في هذه المسألة. فبالنسبة للسوازي فقد حدث تراحم على أراضيهم منذ منتصف القرن ١٩، ولكن أقتصرت على بعض الأشخاص. وفي سنة ١٨٧٥ قبل السوازي بالخضوع واتفقوا على أن تكون كل الطرق التجارية مفتوحة، وأن يسمحوا بإنشاء خط سكة حديد في أراضيهم، وعين مسئول للعلاقات الخارجية لكن لا يحكمهم. وتمتع السوازي بدعم البوير ضد هجمات كل من سيتوايو وسيخونوني، حيث لعبت مناطقهم دوراً استراتيجياً في سبعينات وثمانينيات القرن ١٩، سواء في دعمهم للبوير ضد البيدي، أو دعمهم للبريطانيين ضد الزولو. ومع ذلك فشلوا في الحصول على الرعي في منطقة كوماتي الأدنى، حيث لم تسمح لجنة حدود الترانسفال Transvaal Boundary Commission لهم بذلك. وبالمثل فعلت لجنة حدود المستعمرة البرتغالية Portuguese Boundary Commission سنة ١٨٨٨، حين أخذت منهم كل الأراضي التي حصلوا عليها يوم مسواتي Mswatis'day في شرق جبال الليمبوبو<sup>(١٣)</sup>.

وبالنسبة للبيدي فإن انتزاع الأراضي تم بنفس الطريقة التي تمت في الترانسفال والكيب وناتال. فجمهورية الترانسفال فرضت على الأفريقيين المجاورين لها عقد اتفاق بشأن الضرائب وتقديم العمال. ولم يستطع البيدي دفع هذه الضرائب، لذا فضلوا العمل في مناجم الماس وبورت اليزابيث منذ سبعينات القرن ١٩، وأصبحوا لاجئين في أراضي الزولو والسوازي. وهذا ما يفسر أن هناك دعماً كان موجوداً بين البيدي وزعيم الزولو سيتوايو في حرب الزولو، إلى أن تم القضاء على سيتوايو ثم السيطرة على البيدي سنة ١٨٧٩<sup>(١٤)</sup>.

ومن المؤكد أن امتداد البوير إلى المناطق الشمالية جعل منطقة الحدود منطقة صراع مستمر على الأرض، خصوصاً أن هذه المنطقة كانت تشهد صراعاً قبلياً على الأرض. وبامتداد رغبة بعض البوير والمغامرين الأوربيين للسيطرة على أراضي الوطنيين، قامت الزعامات الوطنية بتقديم احتجاجات للسلطات البيضاء ضد عملية الاستيلاء على أراضيهم<sup>(١٥)</sup>. بل إن القوات الحدودية البويرية كانت تدخل أراضي الزعيم مونتسوا Montsioa لسرقه المحاصيل الزراعية في الفترة من يونيو إلى يوليو ١٨٨٤، ولما شعر الوطنيون أن الأمر لا يقتصر على سرقة أراضيهم، بل أمتد لسرقه محاصيلهم، تجدد القتال بين الوطنيين والبوير. وتشير إحدى الوثائق إلى أنه في أحد الاشتباكات، التي وقعت في ٨ يوليو ١٨٨٤، قتل ١١ أفريقياً وجرح واحداً<sup>(١٦)</sup>. ونفس الأمر تم مع

الندبيلي، حيث اقتسمت أراضيهم منذ سنة ١٨٧٦. وكذا الأمر قد حدث بالنسبة للفيندا، حينما فرضت ضرائب على قبائل الترانسفال الشمالية. فبعد استيطان مجموعة من البيض منطقة زوتبانسبرج واشتغالهم بصيد الأفيال والتجارة في سن الفيل والعاج مع خليج ديلجوا بدأت الخصومات. فالفيندا كانت لهم علاقات تجارية خاصة مع البرتغاليين في موزمبيق، وسعى البوير إلى إحلال السلام خصوصاً بعدما جربوا الحرب مع هذه القبائل وعرفوا لجوءها لاشغال الحرائق في مناطق صيد البيض. وهذا لا يعنى أن الأفريقيين وقفوا صامتين أمام عملية الإستيلاء على أراضيهم، بل إنهم حتى بعد عملية الاستيلاء - نظراً لفارق القوة - كانوا سرعان ما يثورون. فلقد انشئت على سبيل المثال محكمة أراضي جريكوالاند الغربية سنة ١٨٧٥ لحل مسائل الأراضي. وحين عين الكولونيل تشارلز وارين Charles Warren. في أكتوبر ١٨٧٧ كان متعاطفاً مع الجريكو، حيث أوصي لهم بأراضي في مناطق بعيدة عن تلك التي يمتلكون فيها، ظناً أنهم سيقومون ببيع تلك الأراضي للبيض، وبالطبع لم يحدث ذلك، لهذا كانت ثورتهم بالاساس سنة ١٨٧٩ ضد عملية تجريدتهم من أملاكهم. وفي الأورنج الحرة ظل البوير يقومون بعملية إستيلاء مستمرة على أراضي السوثو رغم نجاح موشيس في السيادة على دولته<sup>(٩٧)</sup>.

وحدثت نزاعات على الأراضي في المناطق الشمالية بين البوير والزعامات الأفريقية<sup>(٩٨)</sup>. لذا فإنه حين عين رودس سنة ١٨٨٢ اللجنة للذهاب إلى بتشوانالاند السفلى للاستفسار عن الشكاوي المقدمة من زعيم المنطقة بخصوص البوير الذين قاموا بنزع نسبة كبيرة من أراضيهم. ووجد رودس أن الشكاوي المقدمة عادلة، كان مقابل هذا التعاطف مع الافارقة أن استأثر لشركته على أراضي بتشوانالاند كلها سنة ١٨٨٤<sup>(٩٩)</sup>. وبالتالي أصبح الأفريقيون في كل مكان بين المطرقة والسندان .

وعلى هذا النحو فإن الزيارات التي حدثت من قبل الهولنديين لمناطق التسوانا لم تكن بغرض التفاهم، بل بغرض الإستيلاء على الأرض، خصوصاً أن كانت مناطقهم محاطة بالترانسفال والأورنج الحرة. ولهذا جرى تفاهم بين سلطات الكيب والرئيس براند في بلومفونتين حول السياسة البريطانية في تلك المناطق<sup>(١٠٠)</sup>. وانتزعت الكثير من الأراضي الأفريقية لصالح شركة السكة الحديد بين الترانسفال ولوراندوماركيز<sup>(١٠١)</sup>.



وكان الهجوم على أراضي السود قد زاد في الثمانينيات بعدما عكست الأنشطة الاقتصادية الزراعية البيضاء نمواً ملحوظاً ظهر في صادراتهم الزراعية عبر المحيط الهندي، عبر المواني الممتدة من ناتال وحتى زنجبار، وبالأخص مواني دربان ولوراندوماركيز<sup>(١٠٢)</sup> وكان التوسع الاقتصادي متسقاً مع الاهتمام بالبنية الأساسية، خصوصاً مع استكمال خطوط السكك الحديدية سواء داخل الكيب أو إلى بقية الأقاليم الأخرى<sup>(١٠٣)</sup>. وفي المقابل فإن الأمور في الترانسفال كانت تسير إلى الأسوأ، فكان لابد من تشكيل ما يمكن تسميته بالتحالف ضد سيطرة الأفريقيين على الأرض سنة ١٨٨٤ يقوده جوبرت، أحد متشددى قادة البوير. فلقد أشارت إحدى الوثائق بأن هذا الاتجاه الذي يمثل جوبرت يمثل السكان الأفريكانرز، وأن سياسة الأرض كانت لب برنامج حزبه السياسى، ، وأن معظم مؤيدى حزبه كانوا من فقراء الأفريكانرز والطبقات الدنيا من البيض. بل أشارت الوثيقة إلى أن تأييد هذه السياسة لم يقتصر على الفقراء فقط، بل كان كبار الملاك - تضم بينها قضاة ومسؤولين رسميين فى الدولة - من أقوى المناصرين لهذا التيار الذى يخدم مصالحهم فى توسيع مزارعهم وملكياتهم<sup>(١٠٤)</sup>. ونظراً لأهمية الأرض لدى الأفريكانرز، وإقدياء بما فعله جوبرت وحزبه السياسى، كانت سياسة الأرض تتقدم برامج وأهداف كل التنظيمات السياسية التى ظهرت فيما بعد. بل خلقت ما يمكن تسميته هدفاً قومياً جمع حوله أمة الأفريكانرز. لهذا كان التشدد فى مسألة الأرض فى جمهوريات الأفريكانرز هو المحرك الأساسى لسياسات الأرض، وكان أيضاً هو المحرض على تنفيذ تلك السياسات فى فترة ما قبل الإتحاد، ثم صياغتها فى شكل قانونى بعد قيام الإتحاد.

### المسألة الثالثة - فرض الضرائب :

عرفنا من قبل بأن المناطق البويرية سادت فيها سياسة التشدد وانتزاع الأرض من الأفريقيين، فى حين راحت السلطات البريطانية تفرض ضريبة سميت فى البداية بضريبة الكوخ مستدلة بها على ملكية الأفريقيين للأرض. وإذا نظرنا لتلك الضريبة لوجدنا أنها برغم أنها لا تعد مؤشراً لحجم ملكية الأفريقيين<sup>(١٠٥)</sup>، إلا أنها تدل على تدخل الحكومة فى نظم الأرض بصورة غير مباشرة، حيث تحولت الزعامات الأفريقية بفرض هذه الضريبة إلى ما يشبه الملتزمين فى نظام الحكم العثمانى، حيث تركزت مهمتهم فى جمع الضريبة وتقديمها للحكومة، بما يعنى بداية فقدان الزعامات لمكانتها

داخل المجتمع، وضعف تماسك المجتمع، وهذا ما يفسر انشقاق أطراف أفريقية تسعى لتحقيق مصالحها.

ويبدو أن سياسة فرض الضرائب كانت رغبة من السلطات البريطانية في تهدئة المناطق الأفريقية بدلاً من الدخول معها في صراعات وحروب مباشرة، خصوصاً أن الصراعات حول الأراضي انتشرت في كل مكان، بحيث شكلت لجان ملكية لوضع اتفاقيات للحدود بين الأفريقيين والأوروبيين سواء على حدود مستوطنه الكيب أو على حدود مستعمرة ناتال والمحميات البريطانية، وذلك لتهدئة ثائرة الوطنيين الأفريقيين داخل هذه المناطق، ولم يكن في استطاعة السلطات البريطانية إتمام هذا الأمر إلا من خلال الزعماء<sup>(١٠٦)</sup>.

فقد شكلت الضرائب المفروضة على الأفريقيين منذ سنة ١٨٨٤ أداة رئيسية في سياسة الحكومة لإجبار الأفريقيين على تركها<sup>(١٠٧)</sup>. حيث أثبت التقرير المالي لجمهورية جنوب أفريقيا المعلن في ١١ يوليو ١٨٨٤، أن حجم الضرائب المفروضة على الأفريقيين قد ارتفع في تلك السنة بصورة كبيرة، خصوصاً ضريبة الرأس والضريبة المحلية. وفي محاولة من جانب الحكومة لزيادة دخلها يشير التقرير إلى سخط الأفريقيين في جمهورية جنوب أفريقيا (الترانسفال)، حيث شكلت الضرائب جزءاً مهماً من الدخل الإجمالي (بلغ ٢٢٨,٦٩٣) <sup>(١٠٨)</sup>. وكان هذا متوافقاً مع محاولة الترانسفال إنشاء علاقات اقتصادية مع الإمبراطورية الألمانية والمستعمرة البرتغالية كبديل للصادرات عن طريق الكيب<sup>(١٠٩)</sup>. وبالتالي بدا واضحاً أن عقد الثمانينيات يحمل اختلافاً كبيراً في سياسات الأرض حسب اختلاف المناطق الخاضعة لتنفيذ البويري أو البريطاني، فقد كان البوير ماضون في مسألة انتزاع الأرض، في حين كان البريطانيون يسرون باتجاه التهدئة ونحو عزل المناطق الأفريقية<sup>(١١٠)</sup>. وذلك لأن المناطق الأفريقية وبالأخص منطقة الزولو شهدت قحطاً ومجاعة سنة ١٨٨٥، ناهيك عن تراكم أثار الحروب بين الزولو والبريطانيين، وهذا ما سيظهر بوضوح في مناقشات البرلمان البريطاني<sup>(١١١)</sup>. فإحدى الوثائق تشير إلى أن مطالب الأفريقيين في الحفاظ على الحماية البريطانية كانت تتركز في الأساس حول استمرار فتح الطرق التجارية أمام منتجاتهم، وخصوصاً القبائل الشمالية التي تخضع لمستعمرة الكيب<sup>(١١٢)</sup> وهذا يدل على أن السياسة البريطانية نجحت في التهدئة، وأن بعض القبائل حافظت على أراضيها وانتجت محاصيل تؤهلها للتصدير. وهذا عكس ما جرى في المناطق البويرية، والتي كانت سياسة الأرض فيها

تتحو نحو التشدد أكثر فأكثر. وهذا يؤكد أن التشدد في مسألة الأرض سبقت مسألة الكشوف التعدينية سنة ١٨٨٦ وذلك لسبب بسيط أن الزراعة كانت هي الأساس الاقتصادي لمعظم مناطق جنوب إفريقيا.

ومن المؤكد أن الإنقلاب الحقيقي في سياسة الأرض بدأ بفرض ضريبة الرأس تأييداً لمعاونيها من الزعماء. فالفلاحون الأفريقيون غير القادرين على الدفع سيتركونها لصالح أعوانها. لذا تحملت الزعامة الأفريقية مهمة جمع هذه الضريبة أيضاً، وبالتالي أصبحوا بمثابة الوسطاء بين الدولة والفلاحين. وأكتسبت الزعامة من خلال الضرائب سلطات جديدة ساعدتها في تنمية ملكياتها وملكيتها أعوانها. وهذا ما يفسر لماذا تظلم الأفريقيون من الضرائب وكيف عانت غالبية المناطق الأفريقية وضعاً اقتصادياً سيئاً للغاية؟. فقد كانت أولى القضايا التي أثارها جريدة الامفوزابنتسندو Imvozabantsundu طبقاً لتقريرها في ١٠ نوفمبر ١٨٨٤ هي مسألة الضرائب، وأنه يجب علي الحكومة ألا تطالب الأفريقيين بدفع الضرائب المتأخرة منذ سبع سنوات ، فقد كان يسود فيها القحط، وأن إصرار الحكومة علي مطالبته بتلك المتأخرات - بصورة عاجلة- تدفع الأهالي باتجاه الثورة، وأنها لا تريد أن تترك لهم فسحة من الوقت، وأن تتخلى عن أسلوب التهديد المتبع بالاستيلاء علي الحيوانات والماشية. وبررت الجريدة ذلك بأنهم خارجين من قحط، ولا بد من فترة زمنية حتى يصبح للماشية ثمناً في السوق (١١٣). ومن ثم كان فرض الضرائب وسيلة فرز للمجتمع الأفريقي، بحيث ضمت مساحات واسعة من الأرض للفئات الأفريقية المتعاونة مع تلك السلطات.

وهناك مشكلة أثارها الجريدة بأن الفترة التي لم تدفع فيها ضرائب هي فترة غير محددة ، وقالت " بأنه لابد من المفاوضات بين الحكومة ودافعي الضرائب الأفريقيين للوصول إلى حل. وأن إصرار الحكومة علي الإستيلاء علي الماشية سيخلق طبقة فقيرة معوزة لا تستطيع أن تدفع للحكومة". وقالت الجريدة " بأن إجابة الحكومة بأنه يمكنهم الذهاب للعمل ، فنحن نقول بأنه لا يمكن لمواطنينا أن يقوموا بعملين في وقت واحد، فلا يمكنهم الذهاب للعمل ونحن في موسم حراثة الأرض لزراعتها، وبالتالي سيكون هذا الأمر حجة للأفريقيين بأن الحكومة بهذا التدخل تريد أن تجني أرباحاً من وراء ذلك. وأن الحكومة لا يضيرها الإنتظار سبعة أشهر أخرى، مثلما صبرت سبع سنوات من قبل، ليتمكن الأفراد من جمع محصولهم، ثم العمل بين فترة البذر وفترة الحصاد، ليتمكنهم إعادة ترتيب أوضاعهم بعد فترة القحط" (١١٤). وبالتالي فإن الوثيقة فسرت بأن



تدخلات الحكومة في مسألة الضرائب كانت لإبعاد الأفريقي عن الأرض، ولدفعه إلى العمل في أراضي البيض ومناجمهم. وفي تقديرى إن عدم وضع السلطات البيضاء لوائح عقوبات على الذين يتركون الأرياف هرباً من دفع الضريبة يدل على نيتها فى إدخال الملكية الفردية. فهروب الأفريقيين يقود إلى ترك مساحات من الأرض يتم تجميعها فيما بعد تحت أيدي أعوانها. حيث استخدمت إيصالات دفع تلك الضرائب لتكون بمثابة عقود ملكية لتحقيق أهدافها.

وهذا التطور جعل الأرض في مناطق الأفريقيين تعتمد على عمل المرأة بسبب اضطرار الرجال الى ترك أراضيهم بحثاً عن مصدر لدفع الضريبة<sup>(١١٥)</sup>. ورغم أن الضرائب كانت بغرض دفع الأفريقيين إلى مناطق البيض للخدمة، إلا أن البيض تحكّموا في هذا الولوج من خلال قوانين المرور، والتي تظلم منها الأفريقيون كثيراً مما اضطرهم للتفاوض مع البيض حول هذه المسألة<sup>(١١٦)</sup>. ومن ثم يمكن القول بأن سياسات الأرض هي التي أجبرت الأفريقيين على تغيير نظرهم لمسألة الصراع مع البيض. فسياسة إنتزاع الأرض وسياسة الضرائب المقترنة بها جعلتهم يفقدون استقلالهم الاقتصادي ويلجأون لأسلوب التفاوض حلاً لمشاكلهم وهو أسلوب جديد تماماً على الأفريقيين، ومن ثم فإن سياسات الأرض هي التي فرضت على أرض الواقع تبنى الافريقيين للتيار السلمى مع البيض.

وعلى هذا النحو فإن سياسات الأرض تجاه الافريقيين فى عقد الثمانينيات أدت إلى تردى أحوال الأفريقيين الاقتصادية داخل مناطقهم، مما شكل عاملاً محرضاً لتوجههم تجاه مناطق الأوروبيين، لهذا انتشرت عمليات وضع اليد والمزارعة والاستئجار، وأصبحت هذه الممارسات شائعة في المناطق الريفية. لكن هذه النظم أصبحت تهدد المزارع التجارية، فنمو الأسواق الحضرية وتدفق الأموال إلى المنطقة رفع من قيمة الأرض، لهذا شب جيل جديد من البيض لديه الرغبة في امتلاك أكبر مساحة من الأرض، ولا يقبل الدخول في منافسة مع الأفريقيين. لهذا كان قانون جلين جراي خطوة جديدة فى سياسات الأرض هدفها تحديد حجم المنافسين الافريقيين ومواصفاتهم. فقد تحالف رودس مع هوفماير رئيس العصبة الأفريكانيّة Afrikaner Bond سويّاً لإصدار قانون يراعى مصالح أصحاب المناجم والمزارعين البيض (١١٧). فى حين راحت إحدى الوثائق تطرح بأن قانون جلين جراي جاء ليحل مشكلة الملكية الجماعية، تلك التى تؤرق أصحاب المشروعات من البيض داخل مناطق الافريقيين، خصوصاً

عندما طرح أحد البيض مشكلته في بوندولاند سنة ١٨٨٨، حيث جاء وكيلاً لشركة تعدينية إلى منطقة بليوز Blues ليتمكن من شراء مساحة من الأرض تستغلها الشركة للتقيب عن المعادن، ولكن نظم الملكية الجماعية للأرض سببت له مشاكل كثيرة (١١٨). وبالتالي كانت هناك حاجة ضرورية لإصدار تشريع جديد يحدد سياسات الأرض المستقبلية. وذلك لأمر يتعلق بمراعاة مصالح البيض على حساب السود، سواء لتمكينهم من البحث عن معادن داخل تلك الأراضي الأفريقية، أو من خلال دفع العمالة الأفريقية للعمل في المناجم والمزارع البيضاء. فرغم أن هذا الأمر اقتصر في البداية على منطقة جلين جراى فقط، إلا أن هدفه النهائى لم يكن رسم سياسة خاصة بأراضي الأفريقيين داخل جنوب أفريقيا فحسب، بل عبر القارة ككل.

ويخلص الفصل إلى عدد من النتائج أهمها:

١- أن الزعامة الأفريقية -حفاظاً على مكانتها - كانت سبباً رئيسياً فى تقييد الملكية الفردية. فلم يتطور المجتمع الأفريقى بصورة تسمح بوجود فعال لاقتصاد التبادل، بل إن السلطات البيضاء لم تتدخل فى تغيير شكل الملكية طالما أن الزعماء كانوا ينفذون ما يخدم مصالحها، حيث أوكلت إليهم مهمة جمع الضرائب، بما قوى نفوذ الزعماء وجعلهم على رأس الفئات التى استفادت من تمديد الملكية الفردية فيما بعد.

٢- أن التغيير الذى حدث فى سياسات الأرض كان بسبب بروز بعض الشرائح الأفريقية التى حازت الأرض، كشريحة الملاك، وواضعى اليد، والمستأجرين، والمشتغلين بنظام المزارعة، وقدرة تلك الشرائح على المنافسة فى مجال الإنتاج والتسويق.

٣- لم تكن هناك سياسة اقتصادية من قبل السلطات البيضاء خاصة بأراضي الأفريقيين، ولا من قبل السلطات المحلية الأفريقية خلال الفترة من ١٨٣٥-١٨٩٤. فكل ما تم إنجازه فى المشاركة فى الاقتصاد النقدى كان عبارة عن قفزات فردية، لم تتطور لتحافظ على مكتسبات الأفريقيين. فقد كان إنتاجهم مبعثراً داخل مناطقهم وخارجها، ومن ثم لم تؤد مساهماتهم الزراعية لشكل من أشكال التكتل يحمى مصالحهم، خاصة أنه لم تتح لهم الفرصة للاستفادة من القروض والمنح التى استفاد منها البيض. لهذا لم تتطور مساهماتهم بالشكل الذى يمكنهم من فرض سعر معين، اللهم إلا استطاعة بعضهم الحصول على سعر مرتفع فى بعض الفترات. ومع ذلك ظلت أيديهم مغلولة عن حماية إنتاجهم ومصالحهم خلال فترة الصراعات مع البيض. ناهيك عن عدم وجود رصد لآى علاقة إنتاج بينهم وبين فلاحين أفريقيين عملوا فى أراضيهم، فلم يرصد الفصل أن أفريقى عمل لدى أفريقى آخر، اللهم إلا اشتغال البعض فى

أراضي الزعماء دون أجر. هذا في الوقت الذي نجحوا في فرض علاقات إنتاج معينة مع البيض بنظم المزارعة ووضع اليد والتاجير والتملك.

٤- أن مرحلة الثمانينيات من القرن ١٩ أكدت إختلاف سياسات الأرض تجاه الأفريقيين، ما بين سياسة الأفريكانرز في انتزاع الأرض، وما بين السياسة الضريبية للبريطانيين، وبداية تغيير نظم ملكية الأرض داخل المجتمع الأفريقي ، وحياسة البيض لغالبية أراضي جنوب أفريقيا.

٥- أكد الفصل خطأ الرأي القائل بعدم قدرة الأفريقيين على منافسة البيض في مجال الإنتاج الزراعي والتسويق قبل كشف الذهب ١٨٨٦. فلقد تبين أن نمو شريحة الملاك الأفريقيين كان سابقاً على كشف الذهب ولم يكن نتيجة له، وأن تحديد أراضي البيض والأفريقيين قد تم بشكل كبير قبل كشف الذهب. وحينما تمت الكشوف المعدنية كان كل من البوير والبريطانيين يضغطون بشكل نهائي للاستيلاء كافة الأراضي الأفريقية.



## هوامش الفصل الأول :

(<sup>١</sup>) السيد قليفل:- نظم الحكم العنصرية في جنوب أفريقيا ١٨٠٦-١٩١٠ ، سلسلة الدراسات الأفريقية ، مركز الحضارة العربية للإعلام والنشر، القاهرة، ١٩٩٠، ص ٩ .

(<sup>٢</sup>) أريك اكسيلون :- أشهر الرحلات في جنوب أفريقيا مترجمة عبد الرحمن عبد الله الشيخ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، الألف كتاب الثاني ، متفرقات .

(<sup>٣</sup>) نفسه ، ص ص ٤٦-٤٧ ، ٥٧ ، ٥٩ ، ٦٤ .

(<sup>٤</sup>) نفسه ، ص ص ٩٢ ، ٩٨ ، ١٠١ ، ١١٠ .

(<sup>٥</sup>) نفسه ، ص ص ١٣٧ ، ١٦٥ ، ١٧٢ ، ١٨٨ ، ١٩٤ ، ١٩٧ ، ٢٠١ ، ٢٠٤ ، ٢٠٥ ، ٢٠٩ .

(<sup>٦</sup>) Cole, Monica: South Africa, Methuen and Co. Ltd. London, 1961.95.

(<sup>٧</sup>) وحديث الرحالة هنري فين عن زيارته لشاكا ملك الزولو سنة ١٨٢٤ وثناء الزولو وثناء زعيمهم ، فأحد الكراالات به ٥,٦٥٤ رطل مائية ، وأنهم يستخدمون الجلود في صناعة الدروع أريك اكسيلون :- مرجع سابق ، ص ص ٢١٢ ، ٢١٣ ، ٢١٧ ، ٢١٨ ، ٢٠٨ ، ٣٠١ ، ٣١٩ .

(<sup>٨</sup>) Kingsnorth ,G.W.:- Africa South of the Sahara,Campridge University Press,London,1966,PP,149,150.

(<sup>٩</sup>) الاب مايكل برير : الكتاب المقدس والاستعمار البريطاني امريكا اللاتينية وجنوب أفريقيا ، فلسطين ، ترجمة احمد الجمل ، زيلا منى ، ط ١ ، دار كنيس للنشر والتوزيع ، سورية، ٢٠٠٣ ، ص ص ١١٦-١٢٠ .

(<sup>١٠</sup>) Davenport . T. R. H :- South Africa, A Modern History , Fourth Edition , Hong Kong , 1991.,P. 11.

(<sup>١١</sup>) الاب مايكل برير :- المرجع السابق ، ص ص ١١٩ ، ١٢٠ ، ١٢١ ، ١٢٢ .

(<sup>١٢</sup>) C.O.417 / 1 : History of case .

(<sup>١٣</sup>) Moclean, Colonel : - A compendium Kafir Laws and Customs, frank Cass Co. L Td . 1968 , PP . 153 , 154 .

(<sup>١٤</sup>) Davenport . T. R. H :- Op . Cit , PP . 111 , 113 , 117 , 119 , 124 , 125 .

(<sup>١٥</sup>) Plaatje , Sol. T. :- Native Life in South Africa " Before and Since the European War and the Boer Rebellion " Negro Universities Press , New York, 1969, PP . 108 , 109 .

(<sup>١٦</sup>) في السنة التالية فتحت فروع بنك لندن وبنك جنوب أفريقيا وستاندرد في الأورنج ، وفي سنة ١٨٦٤ افتلت فروع بنك لندن وفروع بنك جنوب أفريقيا بسبب مخاطر عدم الاستقرار في بلومفونتين الناشئة عن الصراع مع الباسوتو . وحدث صراع بين بنك ستاندرد وبنك بلومفونتين وكان الحل البرلماني لها بمنع البنوك الأجنبية داخل الأورنج الحرة ، إلا تحت قيود محدودة ، لهذا سحب البنك أمواله سنة ١٨٦٨ ، واضطر البرلمان للأقتراض من بنك بلومفونتين بعد اشتعال الصراع مع الباسوتو ثانية ، وأصدر أوراق مالية ليواجه الدين العام الذي أصبح ٤٢,٩٤٨ وكان الاتفاق ١٠٦,٤٧٧ مقابل دخل ٦٣,٥٢٩ مما أثر على الوضع الاقتصادي للأورنج وهذا أثر على الأداء الإداري للدولة . للمزيد أنظر

Wilson Monica and Leonard Thompson :- The oxford History of South Africa 1870 - 1966 Vol . 11, PP.7, 8

(<sup>١٧</sup>) Delius, Peter :- The Land Belongs to Us " The Pedi Polity , The Boers and the British in the Nineteenth- Century Transvaal, Ravan press, Johannesburg , South Africa , 1983, PP . 126 , 127 .

(<sup>١٨</sup>) وكانت طريقة البيض في الحصول على الأرض هي الاقتراب من منطقة نفوذ أحد الزعماء واستئذانه في الترخيص لهم بالرعى في أجزاء من منطقة قبيلته ، وبعد عدة أعوام يصبح امتلاكهم للأرض معتاداً فعلياً ، ومع ذلك ظهرت اختلافات بين المساحة الفعلية والمساحة المسجلة ، فالأولى أكبر من الثانية للمزيد أنظر، السيد علي أحمد قليفل : جمهورية جنوب أفريقيا ١٨٥٧ - ١٩٠٢ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، معهد البحوث والدراسات الأفريقية ، ١٩٨٠ - ص ١٧٥ ، ١٧٧ .

(<sup>١٩</sup>) Richardson, Peter :- The Natal Sugar Industry 1849 - 1905 An Interpretative Essay, Journal Of African History, Vol. 23 . No 4, 1982, PP. 515, 517, 526.

(<sup>٢٠</sup>) Wilson Monica and Leonard Thompson : - Op . Cit . , P. 3 .

- (٢١) Wilson , Monica and Leonard Thompson :- Op., Cit , P.9
- (٢٢) Davenport :- Op. Cit ,PP. 165, 166.
- (٢٣) Lewis , Jack :- Op . Cit , PP . 7 , 8 .
- (٢٤) أحمد عبد الدايم محمد حسين : الفقر والمرض في المجتمع الأفريقي تحت الحكم العنصري في جنوب أفريقيا ١٩٤٨-١٩٧٦ ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، معهد البحوث والدراسات الأفريقية ، جامعة القاهرة ، ٢٠٠٥ ، ص ٢٣
- (٢٥) نفسه ، ص ص ١٣ ، ٢٣ .
- (٢٦) Davies,Rob , Dan O,Meara, Sipho Dlamini :- The Struggle for South Africa, Areference Guide to Movements organizations and Institutions , volume one , zed Book ltd. London, New Jersey , PP. 11,12.
- (٢٧) طلب وزير المستعمرات تخصيص مبلغ إضافي بشأن دين الترانسفال ، قدر سنة ١٨٧٧ بـ ٣٠٠,٠٠٠ جنيه ، بالإضافة إلى زيادة ١٠٠,٠٠٠ جنيه أخرى حسب طلب اللورد كارنارفون 19 Hansards Parliamentary Debates , 3rd Series, June 1877 to 26 July 1877,P.1527.
- (٢٨) South Africa Bill. No.40 Second Reading, Hansard's Parliamentary Debates, Vol ,233,16 Mar. 1877 to 26 April 1877 , PP,1645-1665.
- (٢٩) Hansard's Parliamentary South Africa – The Transvaal. The Correspondence Observations, Debates , 3rd series , VoL. 242 , 23July 1878, PP.2071, 2072.
- (٣٠) Sugar Industries , Hansards- Vol- 245,31 Mar.1879To 8 May 1879; PP.820.920
- (٣١) Slave Trade in South Africa Treaty With PortugAaL ,Hansard,s Parliamentary Debates , 3<sup>rd</sup> Series Vol. 246,9May 1879 To 16 June 1879 , Publisd by Cornelius Duke , London ,P.1603.
- (٣٢) Hansard's Parliamentary Debates , 3rd Series , Vol . 249.4Aug.1879 To 15 Aug. 1876. PP. 838, 1493
- والمزيد عن حرب الزولو انظر ص ١٥٥٢ ، ١٥٥٣ ، ٢٠٦٦ ، ٢٠٧٠ .
- (٣٣) Hansard,s Parliamentary Debates. Vol . 251 , 1 May 1880 to 24 May 1880 , PP. 513 , 1106 , 1197.
- (٣٤) Hendrick , Fred :- The Pillars .. Op : Cit , pp . 45 , 46 .
- (٣٥) أحمد عبد الدايم محمد حسين : الفقر والمرض في المجتمع الأفريقي تحت الحكم العنصري في جنوب أفريقيا ١٩٤٨-١٩٧٦ ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، معهد البحوث والدراسات الأفريقية ، جامعة القاهرة ، ٢٠٠٥ ، ص ص ١١ ، ١٢ .
- (٣٦) Drumond , J . H :- Development and Change : Irrigation and a agricultural Production in Dinokana Village Northwest Province, South Africa , Tony Binns :- People and Environment in Africa , John Willey& Sons, England , 1995, PP. 242- 243
- (٣٧) أحمد عبد الدايم محمد حسين : المرجع السابق ، ص ص ١١ ، ١٢ .
- (٣٨) Davenport : Op, Cit., PP. 164, 165.
- (٣٩) أحمد عبد الدايم محمد حسين : المرجع السابق ، ص ١٢ .
- (٤٠) حيث نجد أن ١,٥٩٢ عائلة حتى عام ١٨٥٤ في منطقة الليدي ، منهم ٢٩ فقط ، يملكون محاريث ، و ٤٢ لديهم عربات لنقل المحصول . وفي فيكتوريا الشرقية كان يوجد ٢,٨٧٠ عائلة منهم ٢٩ يملكون محاريث و ٥٢ لديهم عربات . ومن ذلك يتضح أن المنطقتين لديهما ٩٨ محراثاً ، مما يفسر بأن أغلبية العائلات لا ٤,٤٦٢ ظلت حتى سنة ١٨٥٥ تعتمد علي الفأس في الإنتاج الزراعي، للمزيد انظر ، Lewis , Jack :- Op . Cit ,, PP . 8 , 9 .
- (٤١) Milazi Dominic :- Restoring the land :- Environment and Change in a Non - Racial Democratic South African, in Abdel Ghaffar M.Ahmed and Wilfred. Maly:- Environment and Sustainable .Development in Eastern and Southern Africa,PP.208,209.
- (٤٢) وبعض الآراء تطرح بأن الأفريقيين كانوا يقومون ببيع المحصول للحصول علي النقود لدفع الضرائب مع أنهم في حاجة شديدة إليه . وأن الارتفاع والسقوط علي سبيل المثال يشير إلي أن إنتاج القنجر وصل إلي ٣٠,٠٠٠ بوشيل bushel من الحبوب في هيلدتاون Heald Town سنة ١٨٥٨ فقط ١٥,٠٠٠ بوشيل هي التي بيعت بوشيل الذرة أو الصرغم يزيد علي ٥٦ Ibs - وبالتالي فإن الإنتاج الإجمالي ١,٦٨٠,٠٠٠ للمزيد انظر Lewis , Jack :- Op . Cit , PP. 9.10,19,20

- (٤٢) ، مع أن نسبة المحاريث في سيمكاي ما بين ٢٠-٣٠ % ، وأن ٢٥ % من العائلات تزرع ما بين ٨ أكر أو أكثر ، و ٤٦,٦ % ليست لديهم محاريث و ٤٧ % من الأسر أصبح لديها محراث فقط ، لزراعة ما بين ٣-٧ أكر ، رغم حاجة الزيادة في المساحة المنزرعة إلى التقنية، للمزيد انظر ، Lewis , Jack :- Op . Cit , PP . 13 – 15
- (٤٤) سنة ١٩٢٥ باعوا إنتاجهم بـ ١٠,٠٠٠ جنيهة انظر Wilson Monica and leonard Thomposon :- The oxford History of South Africa 1870 – 1966 Vol . 11 ,P . 55 .
- (٤٥) Lewis , Jack :- Op Cit, PP . 20-22 , 24 .
- (٤٦) Ballard , Charles :- The Repercussions of Rinderpest : Cattle Plague and Peasant Decline in Colonial Natal , International of Journal of Africa Historical Studies, Vol . 19 , No. 3 (1986) , PP . 421 , 423
- (٤٧) I bid , PP . 423 , 424 .
- (٤٨) Hendrick , Fred :- The Pillars .. Op : Cit , pp . 45 , 46 .
- (٤٩) Van Onselen, Charles :- Race and Class in the South African Countryside :- Cultural Osmosis and Social Relations in the Sharecropping Economy of the South – Western Transvaal, 1900 – 1950 , The American Historical Review, Vol 95 No. 1 ( Feb. . 1990 ) p . 99 .
- (٥٠) C.O. 417 / 3 / Report on The Property of The Transvaal Gold Exploration and Land Company Limited ,South Africa Republic.
- (٥١) Lester, Alan and Others :- Op. Cit. P.143
- (٥٢) Hunter, Monica:- The Bantu on European owned Farms. Schapera (editor) :- The Bantus Speaking , PP . 389- 391.
- (٥٣) Ballard , Charles :- The Repercussions of Rinderpest : Cattle Plague and Peasant Decline in Colonial Natal , International of Journal of Africa Historical Studies, Vol . 19 , No. 3 (1986) , P. 423
- (٥٤) Slater, Henry :- land Labour and Capital in Natal : The Natal Land and Colonization Company 1860 – 1948 , Journal of African History, Vol. XVI, No. 2, 1975, PP 17. 279.
- (٥٥) Milazi Dominic: Restoring The Land : Environment and change in a Non – Racial Democratic South Africa, in Abdel Ghaffar M.Ahmed and Wilfred Malay : Environment and sustainable Development in Eastern and Southern.P.212
- (٥٦) C.O.417 / 1 : History of case .
- (٥٧) Ross , Robert :- Adam Kok's Griquas . A study in the development of Stratification in South Africa , Cambridge University Press,London,1976, P.81.
- (٥٨) Niehous,Isak A:-Society, Religion and the Making of Witchcraft:- Continuity and Change in South African Lowveld ,1864-1995,African Zammani , No .5,1997and N.6,1998,PP.108,109
- (٥٩) Rich , Paul B: Op.C it , PP.272, 273
- (٦٠) Rich, Paul B:- Op Cit , P. 273.
- (٦١) Ballard, Charle :- Op.Cit .p.424
- (٦٢) Lester, Alan , Etienne Nel and Tony Binns :- South Africa past, present and future, , London, 2000. P.143
- \* زعيم أحد فروع البارولونج التي استقرت في منطقة الأورنج الحرة .
- (٦٣) Plaatje , Sol T :- Op . Cit , PP . 108 , 109 .
- (٦٤) بل إنه بوفاه الزعيم موروكا أججوا الخلافات داخل البيت الحاكم في البارولونج وتحيزوا لطرف علي حساب آخر سنة ١٨٨٤ ، بل ضمت تابانينخوا إلى الأورنج الحرة بعد انتهاء الحرب بين أفراد البيت المالك ، ولم يتوقع البوير أن تدخلهم في النزاع سينتهي بهم إلى السيطرة علي الأرض ، ولهذا اجروا عملية مسح للأراضي وسادروا الأراضي التي تسمح بل اجبروا الملاك البارولونج علي بيع أراضيهم لليض 112 – 109 . Plaatje Sol :- Op. Cit , PP .



\* استطاعت قبيلة البارولونج البارولونج Barolong (قسم من البشونا) أن تتعايش مع السوثو، حيث جاءت قبيلة البارولونج إلى منطقة غرب الأورنج بسبب حروب مزيكلازي في أوائل عشرينات القرن ١٩ واستوطنوا منطقة تابانخو باتفاقية مع الزعيم موشيش، للمزيد انظر.. Plaatje , Sol. T. :- Op. Cit , P . 107

(١٥) Plaatje , Sol.T :- Op. Cit , P . 112

(١٦) Lester, Alan , Etienne Nel and Tony Binns :- Op Cit .P.81

(١٧) حيث أوردت إحدى الوثائق العديد من هذه الشهادات وأرقامها والمناطق التي تقع فيها ، وبعض هذه الشهادات مترجم عن الأفريكانية. وتكاد هذه الشهادات على أن بلومفونتين لم يقتصر سكانها وملاك أراضيها على البوير فقط ، وذلك قبل إنشاء جمهورية الأورنج الحرة. بل إن تلك الشهادات كانت تحدد حدود المزارع التي يملكها البريطانيون، وكان أصحابها يوزعون للأفارقة. وبعد اتفاقية الاعتراف بدولة الأورنج الحرة من قبل بريطانيا تم تحويل ملكيات البريطانيين إلى ملكية كاملة باعتراف سلطات الأورنج الحرة، بمقتضى تسجيل لجان لتسجيل الأراضي سنة ١٨٥٥. وبعد اشتعال حرب الباسوتو مع البوير سنة ١٨٦٤ تم تحجيم ملكيات البريطانيين في الأورنج الحرة لعدم قدرة البريطانيين على رفع قضايا بعد نشوب الحرب. وفي منتصف سبعينيات القرن ١٩ كان على المالك البريطاني أن يدفع مبلغ من المال مقابل أن يسمح له القولكراد باستعادة أراضيها التي فقدتها. ولكن حكم المحكمة في سنة ١٨٨٠ باستعادة البريطانيين لأراضيهم في الأورنج الحرة كان يقتضي مراعاة ارتفاع ثمن الأكر الذي وصل إلى ١٠ سنت والمورجن الذي وصل إلى ٢٠ سنت. ويمكن القول بأنه حدث جدل طويل حول الملكية بين المسؤولين البريطانيين والبوير وجدل في المحاكم ، بما يدل على أن توثيق الأرض كان مهما للغاية في كل المناطق البيضاء. بل إن كل أصحاب المزارع البريطانيين في الأورنج كانوا يطالبون بتدخل السلطات البريطانية ويكتبون للمسؤولين البريطانيين سواء في الكيب أو ناتال لمعاونتهم في إثبات ملكيتهم. ، للمزيد عن نظام التملك ولجان توثيق الملكية ومسح الأراضي انظر ، C.O.417 / 1 : History of case, PP. 210- 225 .

(١٨) Lester, Alan and Others :- Op. Cit. P.143

(١٩) PLaatje, Sol, :-Op.Cit.P.62

(٢٠) Davenport :- Op.,Cit. , PP . 139 – 141.,

(٢١) وبعد هجوم القولكراد ذهبت معظم الأرض إلى المستوطنين البيض ١٨٨٥ – ١٨٨٦ ولم تبق إلا ٥١ مزرعة من ١٤٢ مزرعة في يد الرولنج سنة ١٩٠٤ ، وأصبحت ٦ % من الأرض في تابانخو أساس المعزل ثم أضيفت لها ٦٥,٠٠٠ مورجن لترقيته المستوطنين البريطانيين في مستعمرها الأورنج مما دفع بالرولنج إلى أن أصبحوا عمال للمزيد انظر Davenport :- Op,Cit , PP . 139 – 141.,

(٢٢) Ibid , PP.148,149 .

(٢٣) Callinicos', Luili :- A people's History of south Africa, Volume one , Gold and workers , Ravan Press , Johannesburg , 1985, p.2

(٢٤) الملكية الجماعية حسب قانون الأفريقين تعني أن ملكية الأرض تكون لزعم القبيلة، فهو "سيد الأرض" ، للمزيد انظر، Moclean, Colonel : - A compendium Kafir Laws and Customs, frank Cass Co. L Td . 1968 . , p . 152

(٢٥) Schapera and A . J. H. Goodwin :- Work and Wealth, Schaperar ( editor ) Banth – Speaking Tribes of south Africa , An Ethnographical Survey , Routledge and Kegan Paul Ltd , Six Edition , London , 1959 , pp . 156 , 157.

(٢٦) Robertson . H . M . : - The Economic Condition of the Rural Natives, Schapera : - Western Civilization and the Natives of South Africa " Studies in Culture Contact , Humanities Press, New york , 1934 , p . 143 .

(٢٧) Lewis , Jack :- The Rise and Fall the South African Peasantry A critique and Reassessment , Journal of Southern African Studies, Vol. 11 , No. 1 , October 1984,P.7

(٢٨) Fred , Hedrick :- Op. Cit , pp . 61 , 62 .

(٢٩) C.O. 48 / 441 / Comparative Statement of The Revenue and Receipts of The Colony of The Cape of Good Hope in each Quarter of The Years Ended 31<sup>st</sup> December , 1868 and 1868 .Dispatch No.46 , June 9,1868.

(٣٠) كالإعلان الصادر في ٢ مارس ١٨٥٣، أو بموجب معاهدات سلمية كإعلان ٢٣ ديسمبر ١٨٥٧ وغيره من الإعلانات، للمزيد انظر ، Moclean, Colonel : - Op . Cit , PP . 153 , 154 .

- Van der Merwe , Hendrik , Nancy c . J. Charton . D . A . Kotze and Ake Magnusson :- African (٨١)  
Perspectives on South Africa , A collection of Speeches , Artcles and Documents, Cape Town, 1978
- (٨٢) ظلت هذه هي الشروط الحاكمة للانتماء حتى سنة ١٩٠٣  
Evans , I for . L : Op . Cit , PP. 8,22.
- (٨٣) Delius, Peter :- Op . Cit , P. 127 .
- (٨٤) Lester, Alan , Etienne Nel and Tony Binns :- South Africa Past, Present and Futuer, London, ,  
2000 , P . 81
- (٨٥) Evans , L. Ifor : - Native Policy in Southern Africa , An Outline , Cambridge, Great Britain , 1934  
PP . 8,22.
- (٨٦) Giliome, Hermann and Lawrence Schlemmer : - From Apartheid to Nation Building , Oxford  
University Press , Cape Town , 1989 , P . 5
- (٨٧) Document 4:- Petition on Queen Victoria ,From The Native Inhabitants Of the Location of Ox  
kraal, July 1887, Handwritten 2pages, Vol I, P.15
- (٨٨) والتي اشتمت منذ سنة ١٨٢٥ في شرق الكيب وأضاعت على الوطنية ٨٢,٠٠٠ رأس ماشية ، ثم الحرب التي امتدت ١٨٤٦ -  
١٨٥٥ والتي استولي فيها الأوربيون على أجزاء كبيرة من أراضي الأفريقيين ، واستطاعوا في سنة ١٨٧٨ أن يسيطروا على كل  
الأراض وأجبروا مجموعات كبيرة للانتقال إلى المدن للعمل حيث ضمت مناطق الفينجو وجاليكالاند ١٨٧٨ ثم ترانسكاي ١٨٧٩  
للمزيد انظر Davenport . T. R . H :- South Africa, A Modern History , Fourth Edition , Hong Kong , 1991  
PP . 111 , 113 , 117 , 119 , 124 , 125 .
- (٨٩) C.O.48 /441 /79007 :- Dispatch From Government House ,Bloemfontein.3<sup>rd</sup> 1868 to The  
Governor of The Cape of Good Hope , No.50,June 18 ,1868 ,  
C.O.417 / 2 : The Land of Goshen, 1868. (٩٠)
- (٩١) C.O.48 / 440 / 24142 / 68 : Proclamation by His Excellency Sir Philip Edmond Woodhouse  
No.14.1868 .
- (٩٢) وصدر كتاب تسجيل الأراضي لتؤخذ منه شهادات توثيق الملكية للورثة ، ووضعت حدود بين المزارع للمزيد أنظر .  
Deliues, Peter: - Op . Cit , PP .127-129
- (٩٣) حيث تغير الموقف منذ سنة ١٨٦٦ وزاد عدد الأفراد في منطقتي وكرستروم Wakkerstoom وكوماتي الأكني Lower  
Kamati ومع زيادة إنتاج الصوف ضغط البيض للوصول إلى المحيط الهندي بعد نهاية حرب البوير سنة ١٩٠٢ وضعت  
سوازيلاند تحت حكم مستعمره تاج الترانسفال ، ثم تحت حكم اللجنة العليا سنة ١٩٠٧ وبعد إعطاء الحكم الذاتي للترانسفال وضعت  
ثلاث الأراضي في السوازي وظل الثلثين داخل جنوب أفريقيا للمزيد أنظر : Davenport :- Op ,Cit ,PP . 148, 149 .
- (٩٤) Davenport :- Op ,Cit ,PP . 148, 149. PP. 143 , 145.
- (٩٥) C.O. 41613 / 3/ 19495 dispatch From Robert G. W Herbert. Colonial office to war office , P.24.
- (٩٦) C.o. 417/3/19495 :- dispatch from G.w. Herbert , Op.Cit., PP.19, 41.
- (٩٧) بالنسبة فقد حدث هجوم على أراضيها سنة ١٨٦٧ ثم سنة ١٨٦٨ وأعلنت المزارع الكبرى للبيع ، لكن كان من الصعوبة  
الإحتفاظ بتلك المناطق ومواجهة عداء السود ، وقلة التمويل للحرب وظل هذا الأمر مستمراً طول فترة الزعيم مشانو Machado  
زيم الفيندا وبعد وفاته سنة ١٨٩٥ وحدث صراع على الزعامة تدخل البوير لصالح أحد الأطراف وانتهى الأمر سنة ١٨٩٨ بدفع  
وريت مشانو عبر نهر الليمبوبو ، للمزيد انظر Davenport :- Op.Cit ,P P133, 137, 146, 147
- (٩٨) C.o. 417/3/18073 : The Bechuanaland Protectorate , The Times Thursday ,October 23,1884.
- (٩٩) Mc Donald J.G:- Rhodes A Heritage Chatto ond Windus, London , 1943 , P. 88.
- (١٠٠) C.o. 417/3/18625 : Mission and Military Expedition to Bechuanaland ,London ,29<sup>th</sup>  
October,1884.
- (١٠١) C.O.417/2/19048:- Lorenzo Marques and Transvaal Railway, 8 November ,1888.
- (١٠٢) C.O 417 /3/9474 :Selzure an English yacht by Portuguese Officials 5 June 1884, P. 95.
- (١٠٣) The Cape Coloney and Simons Bay Rail Way , Hansard Parliamentary Debates ,3rd Series ,  
Vol.297, 17 Apr. 1885 To 7 May 1885 , P.1095.

C.O.417/2/17590:- Enclosure From Messrs Rhodes and Graham Bower To High Commissioner (١٠٤)  
Government House , Cape Town , September 20 , 1884.

(١٠٥) يعني أن الضريبة تؤخذ علي عدد الأكواخ ، وتكون حسب عدد للزوجات للفرد الواحد ، وكل زوجة لها كوخ ، وبالتالي كان التعداد ضاراً بالملكية في جانب ، وبحجم الضريبة التي يدفعها الفرد متعدد الزوجات في جانب آخر ، وفي إحدى الدارسات لإحدى مناطق الأكسوزا ( منطقة ناجيكيكا Ngqika تحت رئاسة سانديلي ملك الأكسوزا ) كان هناك ١,٠١٠ عائلة من ٥,٧٦٥ عائلة بـ ٢٠,٩٢٨ فرد سنة ١٨٤٨. الفئة الأولى ٤٧,٣ % لديهم زوجة واحدة ، و ٣٢,٤ % بالغين وغير متزوجين. فقط ٢٠,٣ % متعددي الزوجات . أما الثانية بـ ٧٦,٣ % لديهم زوجتين و ١٨,٣ % ثلاث زوجات و ٣,٤ % أربع زوجات والباقي ٢,٤ % لديهم ٥-٧ زوجة للمزيد أنظر : Lewis , Jack :- The Rise and Fall the South African Peasantry A critique and Reassessment , Journal of Southern African Studies, Vol. 11 , No. 1 , October 1984 , P . 5

C.o 417 /3 , Commission Passed Under The Royal Sign Manual and Signet . appointing The (١٠٦)  
Right Honourable , Sir Hercules George Robert Robinson, P.C.G.M.C. to be Her Majesty's High  
Commissioner For South Africa 29 Feb.1884, PP.46,47

C.O.417/3/11602 :- Financial Statement of the Deputation From South African Republic, 11July (١٠٧)  
1884 .

C.O.417/3/11602 :- Financial Statement of the Deputation From South African Republic, 11July (١٠٨)  
1884 .

Hansard,s Parliamentary Debates, 3<sup>rd</sup> Series, Vol .295,4Mar.1885 To 19Mar. 1885 .P.1233. (١٠٩)  
The Native Reserve ,Question Sir Willian, Answer Evelyn Ashley, Hansard,s Parliamentary (١١٠)  
Debates, Noveber 61884,P.1090

Hansard,s Parliamentary Debates, 3<sup>rd</sup> Series,Vol .295,4 Mar1885 To 19 Mar 1885 p.1233(١١١)  
C.O.417/2/16441/- Telegram The Right Honorable Sir Hircules Robinson G.C.M.C To the Right (١١٢)  
Honourable the Earl of Derby .k.G (Received Colonial Office,11.55 P.M 25the September 1884.

Document 2:- Editorial on Taxation in Imvo Zabantsunedu November 10, 1884(Extract),in (١١٣)  
Karis Thomas and Gwendolen M.Carter:- From Protest To Challenge ,A Documentary History of  
African Politics in South Africa ,Volume I, Protest and Hope 1882-1934 Hoover Institution Press  
Second Edition U.S.A.1978,A.P 12,13.

Document 2:- Op.Cit ,Vol .I,P.13. (١١٤)

(١١٥) مع أن حق استخدام وملكية الأرض ظل مقصوراً علي الرجل. وظلت المرأة تعمل بإسم زوجها أو أبنها الأكبر. ولما كان دخل المرأة من الأرض لا يكفي أسرته لذا حاولت إيجاد دخول إضافية ، ومن ثم أصبح هناك صراعاً بين النساء والرجال للخروج من بعض المعازل مما أثر علي مصادر الدخل المحلية وهي الأرض، للمزيد انظر ، Sharp Johmy Andrew Spigel :-  
Women and Wages :Gender and the Control of Income in from and Bantustan Households, Journal of  
Southern African Studies, vol.16,no.3(sep.1990)p.528

(١١٦) حيث عرضت جريدة الامفو زابنتسندو مثلاً لذلك بأنه في يوم الثلاثاء ٢٥ يناير ١٨٨٩ جرى إجتماع لممثلي الوطنيين البيض في منطقة كينجزويلمزتاون مع اليجاماكوتلي وكيل الوطنيين ، والذي كان علي رأس وفد زاهب للكيب لإقناع الحكومة بوجهات نظر الوطنيين وعدم إقرار القانون في البرلمان ، وكان من أكثر المتشائمين في هذا الاجتماع تسيوالباشي TsewaBhashe ، ثم تحدث جون تتجوابانو وقال بأن القانون سيكون خطراً علي أحوال الأفريقيين الاقتصادية ، وذكر متحدث آخر (شيخ مسن) تونيلا ما بهينجيز Tonyela Mabhengeza بأنه ستكون صعوبة لإرسال أطفالهم للتعليم . وذكر متحدث آخر بأن الاجتماع يجب ألا يقتصر علي الحديث ، بل لابد أن يفرز لجنة لصياغة ما تم الإتفاق عليه ، وذكر آخر بأن قبول الأفريقيين بالذهاب كوفد للتفاوض مع الحكومة يعني أنهم تخلوا عن الحرب ، وأن القانون صدر لخطأ رأسمالية لتغيير أداة صراعاً مع الحكومة البيضاء ، وأضاف آخر بأنه كشيخ كبير يشكر الشباب لحيويتهم ، لكنه يرى أن الشباب يجرونهم للمشاركة في السلام، للمزيد انظر،  
Document 5:- Article on the Pass Law , deputation in Imvo Zabantsundu ,July 25,1889,Vol. 1  
PP.16,17

(١١٧) الأول يمثل مصالح أصحاب المناجم ، (خصوصاً بعد شراءه مناجم الفحم ) ، والثاني يمثل مصالح المزارعين الأفريكانرز

Davenport :- Op. Cit . PP. 164 , 165

C.O.48 / 524 : Ponoland Exploration and Manual Right 12<sup>th</sup>. March 1888. . (١١٨)





## الفصل الثانى

قانون جلين جرای ومحاولة تمديد الملكية الفردية  
لأراضى الافريقيين





## الفصل الثانى

### قانون جلاى ومحاولة تمديد الملكية الفردية لأراضى الأفريقين

عرضنا فى الفصل السابق صورة موجزة لدوافع وسياسات الأرض التى حدثت طوال الفترة من ١٨٣٥-١٨٩٤ عرفنا من خلالها كيف نشأت مشكلة الأرض على مستوى مستعمرات جنوب افريقيا الأربع!، وما انتهت إليه من نتائج شكلت خصماً وضغطاً على الأفريقين فى مناطقهم من ناحية، وإضافة لهم فى مناطق البيض من ناحية أخرى، من خلال إنتشار نظم المزارعة ووضع اليد والتأجير. لهذا كان لابد من تحديد مواصفات هؤلاء الذين يظلون فى المعازل، وأولئك الذين يتركون أراضيهم باتجاه المدن البيضاء، وذلك من خلال إصدار قانون وظيفته فى نظر البيض، الاستفادة من تحديد الملكية، وفى نظر الأفريقين، خلق تمايزات وصراعات داخل المجتمع الأفريقى. لهذا سيكون حديثنا فى هذا الفصل عن الأسباب التى دفعت إلى تقديم قانون جلاى لسنة ١٨٩٤، باعتباره فصلاً جديداً من فصول مشكلة الأرض، وأهم بنوده، وكيف كانت ردود أفعال الأفريقين واحتجاجاتهم عند صدوره.

#### أ- أسباب تقديم القانون :-

من المؤكد أن هناك سبعة أسباب رئيسية تروىها لنا الوثائق والمصادر التاريخية قادت بضرورة إصدار قانون جلاى: أولها، خلق طبقة مستفيدة تخدم السلطات البيضاء، فسياسة الأرض التى طبقتها الأرستقراطية البيضاء كانت هى الطريقة الفعالة لإجبار الأفريقين لترك مناطقهم. بحيث أصبح دخل الفلاح الأفريقى، بعد فرض الضرائب، أقل أنواع الدخل بالنسبة للأفريقين الآخرين، ومن ثم أصبحت مسألة تفكيك الأرض وتركيزها فى أيدي قلة مستفيدة تخدم النظام البريطانى هى الأمر الذى يشغل تفكير بعض القيادات البيضاء. مع ملاحظة أن الأمر فى البداية كان محاولة تجريبية اقتصرت على الكيب فقط. فقد كان فرض سياسة الملكية الفردية يهدف لتدخل البيض فى عملية بيع وشراء الأرض كمسئولين عن الأرض فى جانب، وتوفير سلطة كبيرة للزعماء فى تخصيص الأرض الجماعية فى جانب آخر. حيث سعت الحكومة لخلق طبقة مستفيدة تساعد فى إتمام مشروعاتها، مع توجيه أنظار السود إلى أنها غير

مسئولة عن هذا النظام، وبالتالي يتحول كفاح الأفريقي إلى النضال ضد الزعامات الأفريقية الموجودة ، وبالتالي يبتعد الصراع عن البيض (١).

ثانيها، تمديد الملكية الفردية، فحينما كانت ملكية الأرض جماعية والرعي كذلك، فإن استيلاء البيض على الأرض قلل من مساحة الأرض المتاحة أمام الأفريقيين مما شكل خطورة كبيرة على حياتهم، فارتفعت حدة النقاش حول مسألة الملكية التقليدية للأرض، بمعنى هل سيستمر استخدام الأرض أم يحل محله تملك لهؤلاء الذين يتعاونون مع المجتمع الأبيض. وكما عرفنا في الفصل السابق بأن نظام الملكية الفردية تسرب شيئاً فشيئاً في الكيب (بين الفنجو والجريكوا)، إلا أن الجديد في الأمر أنه حدث تلاقى بين جماعات من الملاك الأفريقيين لزيادة أراضيهم. فقد استطاع تجمع من أصحاب رؤوس الأموال الأفريقيين شراء مزارع من البيض. ودفعوا ١٠,٠٠٠ جنينة للمزرعة الواحدة. بل ساهم في إحدى المرات خمسون أفريقياً في شراء مزرعة واحدة (٢). بما يعنى أن الأفريقيين لم يكونوا جميعاً يفتقرون لرأس المال، بل استطاع قلة منهم الاتحاد معاً لشراء المزيد من الأرض، بما يدل على وعى الأفريقيين وحسن اختيارهم للمجال الذى يستثمرون فيه أموالهم. حيث وجدوا أن خبرتهم تتمثل فى الزراعة ولا يمكنهم منافسة البيض فى المجالات الأخرى، فكان من الطبيعى أن تصدر تشريع يساعد تلك الفئات المدعومة من البيض، خاصة أنهم تحت السيطرة، يضمن ولائهم من ناحية، ولا يسمح لهم بتطوير مشروعاتهم لشكل من أشكال المشروعات الرأسمالية من ناحية أخرى، بحيث يخضعون لشروط لا تمكنهم من المشاركة الفعالة فى الاقتصاد النقدى.

ثالثها، ضمان تحجيم الملكية، فقد كان تقديم قانون جلين جراي رده على الأساليب المتبعة فى الكيب. فتحدد مساحة ٨ أكر \* (٤ مورجين) لكل أفريقي سيقود بالطبع لأن يصبح معظم الأفراد غير مؤهلين للتصويت فى الانتخابات. فقد كانت الملكية أحد الشروط المطلوبة فى الأفريقى المشارك فى انتخاب نواب برلمان الكيب الأبيض. لهذا اعترض الأفريقيون المسيحيون على تقديم هذا القانون، لأنه يغرّض لاستثنائهم من المسيحية والحضارة الغربية (٣).

رابعها، حل مشكلة الفقراء البيض الحضرين، فقد كان هجوم الفقراء البيض فى الكيب على المدن سبباً مهماً فى جعل سيسل رويس \* يصر على تقديم اللائحة للبرلمان. حيث تشير التقارير بأن أجورهم كانت ضعيفة، وأن دخولهم فى منافسة مع الأفريقيين كانت مسألة حتمية، بعد تفاقم أوضاعهم السيئة عبر جنوب أفريقيا منذ بداية التسعينيات.

وكانت مشاكلهم قد جعلت كثير من الصحف والكتاب وأصحاب المصالح يشنون حملات صحفية منذ سنة ١٨٩٣، وذلك لكونهم أصبحوا يعيشون جنباً إلى جنب بجوار السود. وشاركهم القادة والسياسيون والمتقنون عبر أنحاء القطر، بأن عبروا بأن مشكلة الفقر بين البيض ليست مشكلة طبقية بل هي مشكلة عرقية، وأنها تهدد تفوق البيض وسلطاتهم في المنطقة (٤). لذا عبرت إحدى الوثائق بأن سياسة تحديد أراضي الأفريقيين في المعازل بدأت في المناطق الجنوبية والشمالية علي السواء، وذلك رغبة في ضم أراضي الأفريقيين وتحديد ما يمتلكونه في مناطق معينة (٥).

خامسها، التجاوب مع الأفكار الإصلاحية حول نظام التاجير، حيث يردد البعض بأن عرض اللائحة على البرلمان كان تجاوباً مع أفكار حركة إصلاح نظام الاستتجار. المنتشرة، والتي تبنتها الكنيسة الاسكتلندية بقيادة هيندرسون (أحد الإصلاحيين في الكنيسة). فمذكراته تشير إلي رسالة منه إلي دونالد ماكلويد Donald Mcleod بخصوص مسألة إصلاح نظام الأرض، وتعميم هذا الأمر عبر أراضي شرق الكيب. وهو الأمر الذي بدأ من خلال قانون جلين جراي، والذي تم الاعتراض عليه من جانب بعض الخبراء أمثال دبليو سكولي W. c . Scully، لأنه يشجع الملكية الفردية ويقيد الزعماء ويتسبب في انحلال الروابط الفردية والمجتمعية بامتداد الملكية الفردية للفلاح الإفريقي (٦).

سادسها، التفاعل مع أحداث بوندولاند، حيث يذكر البعض بأن تقديم رودس للقانون جاء بعد الاضطرابات الحادثة في بوندولاند سنة ١٨٩٤، وأنه ذهب إلي المنطقة بنفسه لترهيب الزعيم سيكاو Siqcau، ورغم خضوع الزعيم إلا أن قرار رودس بأن حكم هؤلاء الزعماء لم يعد مناسباً، وأنه ينبغي مد سلطة مستعمرة الكيب إلي تلك المناطق (٧). و تشرح إحدى الوثائق بأن عملية ضم أراضي بوندولاند سنة ١٨٩٤ كان لابد أن يستتبعها تغيير قوانين الملكية، وأن تخضع لقوانين الكيب حسب الرخص الخطية الحكومية لعملية تسجيل الأراضي (٨). خاصة أن البعض يرى بأن قانون جلين جراي قد جاء لتأسيس البونجا "المجلس"، وهو النظام الذي يمثل المجتمع العام للأفريقيين (٩). في حين يرى آخرون أن رودس هدف إلى تشجيع المشروعات الفردية والإنتاج، ومع ذلك سنلاحظ من خلال الممارسة العملية فشل كل أهداف المشروع، وهذا لا يرجع إلى التقاليد القبلية، بقدر ما يرجع إلى الزحام الشديد في المعازل، وغياب أكثر من ٦٠% كعمالة في المراكز الحضري (١٠).



سابعها، حل مشاكل الوطنيين، فقد رغب سيسل رودس في التعرف أكثر على مشاكل الوطنيين، حيث كلف لجنة بعمل دراسة لأحوال الوطنيين قبل ضم المناطق الشرقية وإصدار القانون، والذي، على حد تعبيره، يمثل "لائحة لإفريقيا Bill for Africa". وعلى حد تعبير هوفماير بأنه "الضرورة الأكبر لتطوير سياسة الوطنيين، وما كان ليتم إلا بفضل سيسل رودس". لهذا قوبلت اللائحة حين عرضها علي برلمان الكيب بإعجاب كبير من الأعضاء، اعتقاداً منهم بأنها تعرض حلاً شاملاً لمسائل الوطنيين. مع أن البعض ردد بأن رودس لم يكن هدفه خدمة الوطنيين بقدر ما هو خدمة مناجمه التعدينية وخدمة المزارعين البيض بدفع الأفريقيين إليها. لهذا دان له كثير منهم بالفضل في تطوير الزراعة<sup>(١١)</sup>. ونخلص من ذلك بأن هناك العديد من الأسباب قد تجمعت دفعة واحدة لتصب في ضرورة تمديد الملكية الفردية وتفكيك المجتمع الإفريقي من الداخل.

#### ب - صدور القانون وأهم بنوده :

كان قانون جلين جراي رأس الحربة للبدأ في سياسة جديدة تجاه الأراضي الإفريقية . وقدم سيسل رودس القانون للبرلمان تحت مسمى لائحة الوطنيين لأفريقيا Native Bill of Africa سنة ١٨٩٤ بقوله " أنه يريد أن يحتفظ بالإفريقيين في تلك المعازل الوطنية، وأنه لا يفضل موضوع تمثيل الوطنيين، وألا ينالوا حقاً دستورياً<sup>(١٢)</sup> . وبالتالي يمكن القول بأن هناك اتجاهها واضحاً في عدم اعطاء أي حق دستوري للأفريقيين، وهي المسألة التي ستحدد بوضوح بعد قيام الاتحاد.

ومن المؤكد أنه حدثت مناقشات كثيرة حول قانون جلين جراي داخل البرلمان وخارجه، ومع ذلك قبلت آراء سيسل رودس، لدرجة أن البعض أطلق عليه " قانون رودس للوطنيين Rhodes Native Act"، مع أن هناك آراءً تطرح بأن البنود الـ ٧١ لللائحة، تمت صياغتها عن طريق لجنة اختصت بهذه المسألة، وأن اللائحة مرت عبر المجلس التشريعي دون مناقشة لأنها تتعلق بمصلحة الملاك السود وملكية الأرض، وأن بعض الملاك السود كانت لهم علاقات ببعض نواب البرلمان. هذا بالإضافة إلى أن بعض المعارضين تهكموا للنظرة العامة لللائحة بكونها لائحة لكل أفريقيا<sup>(١٣)</sup>. وبالتالي فإن الوثيقة تطرح بأن القانون صدر برغبة الملاك السود، وأن الذين اعترضوا عليه لا يريدون تحمل مسئولية أي سياسات في بقية أفريقيا، من خلال تجربة تطبيق هذه السياسة في جنوب إفريقيا ثم نقلها بصورة كربونية في بقية المستعمرات الإفريقية

البريطانية. بل يبدو أن نظم ملكية الأرض التي تشكل مكوناً أصيلاً في مكونات شخصية أفريقيا، هي التي جعلت غالبية الأفريقيين يعارضون ما تهدف إليه اللائحة، وكأنهم لا يريدون تحمل وزر سياسات الأرض تجاه القارة ككل .

وتشير إحدى الوثائق إلى التخطيط الذي حدث في البرلمان خلال قراءة اللائحة. ففي المرة الأولى قيل بأنه يمكن للبرلمان أن يوافق عليها أو لا يوافق، وتقرر تعيين لجنة في ذات الفصل التشريعي لدراسة إمكانية تطبيق بنود اللائحة، وللبرلمان أن يأخذ برأيها أو لا. ولكن سرعان ما تمت الموافقة في القراءة الثانية على المبدأ الأساسي لها، وصدرت بصورة متعجلة بموافقة ٦٢ مقابل ثلاثة أصوات حسبما أشارت جريدة الكيب تايمز في ٢٧ يوليو ١٨٩٤<sup>(١٤)</sup>. لكن خلال القراءة الثانية لللائحة جلين جراي تحدث سيسل رودس في البرلمان قائلاً " إن المواطنين في المواقع ليس لهم أي حق ملكية، وأنهم منذ خمسين سنة يعيشون عليها ، مع أن الحق كلمة واسعة". وبالنسبة لاستخدام رودس عبارة " لا حقوق " فإنها تطبق علي هذا الجزء من الأرض، بحيث تهدف لائحته إلي ترتيب الملكية الجماعية. وتساءل رودس لماذا لا يتم سن قانون برلماني يرتب هذا المسألة (إشارة مسبقة لما سيحدث سنة ١٩١٣)، خصوصاً أن المجالس المحلية وافقت علي اللائحة. وأن اللائحة طرحت ضريبة العمل، بأن تكون ١٠ سنتاً سنوياً<sup>(١٥)</sup>.

والمرحلة التالية لللائحة كان لابد أن يتم التصديق عليها من قبل حاكم الكيب ولـيم كامرون William Cameron كممثل لملكة بريطانيا ، وبحكم ممارسته سلطاته يمكنه إرسال اللائحة إلي إنجلترا لتطلع عليها الملكة. لذا فقد قرر إرسال اللائحة إلي إنجلترا ومعها خطاب مزيل بعرائض مقدمة من الأفريقيين يرجون عدم التصديق علي هذه اللائحة<sup>(١٦)</sup>. ولم يعترض الأفريقيون فقط علي القانون، بل اعترض عليه بعض البيض أيضاً، ليس تعاطفاً مع الأفريقيين، ومن هؤلاء سمثس\* لأن اللائحة تتحدث عن حقوق الأفريقيين، فتفكيره أن هؤلاء الناس لهم حياة مختلفة عن حياة البيض " (١٧) وبالتالي هو ينكر مسألة الحقوق بالمرّة.

وإذا تحدثنا عن منطقة جلين جراي -النموذج المطروح للتطبيق - فإنها منطقة صغيرة المساحة تتكون من ٢٥٠,٠٠٠ مورجن، ولكن القانون الخاص بها هو النموذج لما سيطبق علي كل الأراضي الأفريقية داخل جنوب أفريقيا، بل علي كل أفريقيا . حيث قضى القانون بمد الملكية الفردية إليها، علي أن تكون القطعة المخصصة لكل عائلة بمساحة ٥٥ مورجن. وأن من لا يملكون أية أراضي يجبرون علي الرحيل عن مناطقهم

بحثاً عن فرصة عمل. لكن عدلت مقترحات المخصصات، بدلاً من ٥٥ مورجن لتصبح ٤ مورجن، وفرضت ضريبة العمل (١٨). وفي تقديرى أن طرح القانون لحجم المساحة بـ ٥٥ مورجن ثم تقليلها إلى ٤، يدل على أن المنطقة كانت تنتشر بها الملكية الفردية، وأن القانون لم يكن مبتدعاً لها، لقربها من مناطق الملاك الفنجو والجريكو وبعض الاكسوزا فى الكيب.

وعلى هذا النحو اختيرت منطقة جلين جراي لتجربة إنقاذ الروح القبلية، وجرى مسح المنطقة وفصلت الأرض الزراعية عن المراعي . وظلت ملكية المراعي مشاعاً، في حين قسمت الأراضي الصالحة للزراعة إلى ملكيات فردية علي أساس قطعة واحدة للشخص الواحد One Man One Lot ، على أن يدفع إيجاراً سنوياً للحكومة. وصدرت عدد من الأوامر الحكومية تحدد حق نقل أو تحويل الملكية وتمنع الرهن العقاري، وذلك لحماية الملكية الفردية ضد النتائج الممكنة لخرق التملك (١٩).

ومن هذا المنطلق كرس القانون أربعة مبادئ أساسية هي العمل، فصل المعازل الوطنية، الملكية الفردية ، الحكم الذاتي المحلي. وبالنسبة للملكية الفردية وهى لب تطور سياسات الأرض تجاه الأفريقيين فأشار القانون بوجوب أن تحل محل الملكية الجماعية. وهذا الأمر كان غريباً علي المجتمع الإفريقي. فالمالك الجديد لقطعة الأرض يترك أصدقائه وزوجته ويرتبط بقطعة الأرض التي طلبها. ومن كانوا بلا أرض ذهبوا للمناجم للحصول علي النقود ثم عادوا وتمكنوا من شراء الماشية والأغنام لأنها أساس الثروة، ولم يعودوا لشراء الأرض (٢٠).

وهدف القانون إلى مشاركة الأفريقيين في الإدارة المحلية، ففي كل موقع كان على كتلة الملاك أن تنتخب لجنة الموقع ، ومجموع اللجان تترأسه هيئة تسمى مجلس منطقة جلين جراي، والذي تشكل من ٦ أعضاء منتخبين من قبل لجان الموقع ، و ٦ معينين من قبل الحكومة علي رأسهم قاضي المنطقة كرئيس. ومهمة المجلس تقدير الضريبة المحلية، والتي قدرت بعشرة شلنات في السنة ، ثم فرضت ضريبة العمل على الذين لا يودون الخروج للعمل خارج المنطقة. وبالتالي جذب هذا الإجراء العديد من الداعمين لتمرير القانون في البرلمان، لكنه رفع معدل الاستياء في جانب الوطنيين (٢١). وفي تقديرى أن تدخل الدولة في عملية الرهن وشروط نقل الملكية أفقد الأفريقي حقه في عملية المضاربة على الأرض والاستفادة من ارتفاع أسعارها، وبالتالي أفقد أيضاً المزايا التي كانت مكفولة عبر الملكية الجماعية .



وأهمية قانون جلين جرای أنه لم يقتصر علي المنطقة بمفردها، بل أمتد إلي كل مناطق الوطنيين في جنوب أفريقيا فيما بعد حرب البوير من خلال الضرائب ومساعدة الزعماء المتعاونيين مع السلطة البريطانية. بل طبق المبدأ بالفعل، قبل أن يمرر القانون ويجري تنفيذه في جلين جرای، عن طريق إعلان أربع مناطق في غرب الترانسكاي كأماكن تسودها الملكية الفردية. ومع ذلك فشل المشروع بعد ذلك وألغيت ضريبة العمل (٢٢).

ورغم أن إعلانات الحكومات جاءت لتقول بأنه سيتم الحفاظ علي أسلوب ملكية الأرض لتدار من قبل زعيم القبيلة، إلا أنها اشترطت تسجيل الأراضي التي تخص كل منطقة، كما فرضت شروط المتطلبات الرأسمالية لتقرير إيجار للأراضي الصالحة حسب التسجيل الفردي في محكمة تسجيل الأراضي باسم كبير العائلة مقابل دفع الإيجار. وبالتالي فتح هذا باب الملكية الفردية في ظل سيادة القانون والأعراف الأفريقية، ومن ثم أتيح للأفراد الحصول علي قطع الأرض بالنظام الجديد، وبدأت تحدث تغييرات بصورة واضحة علي نظم ملكية الأفريقيين الجماعية (٢٣).

وأصبحت ثلاثة أعشار منطقة جلين جرای تسير بنظام الملكية الفردية، أما بقية الأراضي فتسير حسب النظام القديم. وبالنسبة لنظام التخصيص فقد التزم الوطني بدفع إيجار سنوي قدره ١٥ شلناً. وما يحصل عليه الوطني من الأرض يكون تحت إسم الحكومة وخاضعاً لقيودها، ولا يجوز له نقل أو رهن الأرض دون موافقة من الحاكم العام للكيب. وأيضاً لا تكون الأرض عرضة لسداد الدين. بل يحق للحكومة أن تصادر الأرض في حالة اشتراك المالك في الثورة ضد السلطات (٢٤). ويتضح من الشروط السابقة أن الأفريقي يفتقد الملكية الحقيقية للأرض، فطالما لا تدخل الأرض التي خصصت له في المضاربة أو سداد الديون أو التحويل، بالتالي يعتبر النظام الجديد منقوصاً، ناهيك عن اشتراطه لنزعها في حالة الثورة. وبالتالي بدا واضحاً أن القانون أستخدم لتحديد طرف مهم في مسألة الصراع مع البيض، وهم شريحة الملاك، حيث أصبحت للحكومة يد بيضاء عليهم، ومن ثم أتيح لهذه الطبقة المستفيدة أن تلعب دوراً مهماً في توجيه الأفريقيين للإتجاه السلمي خوفاً علي مصالحها المكتسبة.

وقد قضى القانون أنه في حالة ارتكاب الوطني لأعمال السرقة وحكم عليه بالسجن فإنه يحرم من تملك الأرض لمدة ثلاث سنوات، وعليه أن يدفع إيجاراً لمدة سنتين مقدماً. وكانت عملية الإحصاء للمتابعة تسبق تسجيل المالك الأفريقي للأرض. وفي

المناطق المسجلة في الترانسكاي يذهب من يريد الحصول علي الأرض إلي موقع الزعيم ليعطيه قطعة تظل تحت سلطات القاضي، وربما يعطي المالك " شهادة ملكية " . ولكن بسبب غياب الإحصاء حدثت العديد من النزاعات علي حدود قطع الأرض بين الأفريقيين، وازدادت هذه النزاعات حول هذه الملكيات. في حين أن القطع المسجلة في المناطق المحصاة ربما تورث طبقاً لقانون الأرض. أما في المناطق غير المحصاة، فإن شروط شهادة الملكية فيها، قضت بتحويل ملكيتها للحكومة بعد وفاة المالك (٢٥) .

ولا شك أن الملكية الفردية أعطت للمالك الفرصة للعمل في أرضه بأكثر مما كان يعمل في ظل الملكية الجماعية. لكن لم يشعر عدد من مسجلي مناطق ترانسكاي بأن النظام الجديد أنتج أية تأثيرات. ففي المناطق المسجلة لم ينتج أسلوباً زراعياً جيداً، بصورة أحسن عن الأساليب الشائعة في الملكيات الجماعية في المناطق غير المسجلة. وأن مئات الملاك تنازلوا عن ملكيتهم للحكومة بسبب فشلهم في دفع رسوم الحكر. وهناك أفريقيين ظلوا متمسكين بنظام الملكية الجماعية (٢٦) . والبعض يري أن تقديم الملكية الفردية أظهر نظام تأجير الأرض أكثر مما أظهرت عملية جمع الضرائب، وأنه حل نظام الاحتكار quit-rent محل ضريبة الكوخ لأصحاب الأراضي. وبمسح إحدى المناطق تبين أن ديون الرجل الأفريقي قد ارتفعت بصورة كبيرة، وبأن الرجل المتزوج لا يدفع ضريبة كوخ، بل يدفع ١٥ شلناً مقابل الحكر في السنة. وفي مناطق أخرى ارتفعت إلي ما بين ٣٠ - ٤٥ شلناً، واعتمد هذا علي حجم الأراضي الصالحة التي يحتكرها ناهيك عن الضريبة العامة (١٠ شلن في السنة) (٢٧) . وأضعفت الملكية الفردية قوة وهيبة الزعماء، وعلي الجانب الآخر أدت إلي زيادة أعداد غير الملاك بين الشباب. فالملكية نادراً ما تكفي العائلة الواحدة لهذا أعطيت الأرض لأكبر الأبناء سنأ. ولم تبق أراضي متاحة لبقية الأبناء، مع أنهم في ظل الملكية الجماعية كان يمكنهم المطالبة بجزء من الميراث الجماعي. ولم يجدوا أمامهم إلا سوق العمل الأوروبي، أو الانتظار حتي تتم مصادرة إحدى القطع لتصبح متاحة لهم (٢٨).

ولما كانت الضريبة تجمع نقداً فقد شكلت مأزقاً للأفريقيين ، فقد كان هدفها قبل قانون جلين جراي تقليل نسبة الزواج المتعدد، واستبقاء المرأة في المعازل، وليس إيجاد مصدر للدخل. وكانت كل أنواع الضرائب (الكوخ- العامة - الاحتكار) تعطي أفضلية للرجل علي المرأة، وهذا يشكل اعترافاً حكومياً بالأوضاع السائدة . فالضريبة العامة فرضت علي الذكور البالغين ١٨ سنة ، سواء من يملك أرض أو لا يملك. وقانون جلين

جراي جعل حق الحصول على أرض يعتمد على الحظ . وأصبحت إدارة الأرض الحكر أكثر قسوة بالنسبة للنساء، فهي لا تستطيع أن تمتلك أية أراض باسمها (٢٩). ويتضح من شروط القانون المجحفة لماذا عارضه الأفريقيون منذ أن كان لائحة إلى أن صار قانوناً .

### ج - ردود فعل الأفريقيين :

ظهرت معارضة الأفريقيين الواضحة على القانون منذ أن طرح لأول مرة في البرلمان. ولعب المثقفون الأفريقيون دوراً واضحاً في قيادة تلك الاحتجاجات. وكان على رأس هؤلاء جون تنجو جابافو، الذي أرسل عريضة لملكة بريطانيا تعبر عن أسباب معارضة الأفريقيين وركزها في سبعة نقاط : أولها، أنه يغير نظام ملكية الأرض التي توارثها الأفريقيون بالمعاهدات مع البريطانيين، والتي أبقت نظم الأرض كما هي عليه. ثانيها، أنه منذ تخصيص السلطات البيضاء لمرتبات للزعماء وتطبيق القوانين الحكومية على الأرض قد حدثت اعتراضات وثورات أيضاً من جانب هؤلاء الزعماء. ثالثها، أنه بتطبيقه سيحدث صراع على الأرض، فالكمل سيتصارع على قطع الأرض الصالحة من خلال تقسيم الأرض إلى قطع صغيرة، وأن الحكومة بهذا الإجراء تتسبب في عدم الأمان والمعاناة وحرمان الكثيرين من الأرض ، وبالتالي لا يجدون طريقاً أمامهم إلا الثورة. رابعها، أن الجرائم ستزداد خصوصاً مع ارتفاع ضريبة الكوخ، وستؤدي إلى إنقاص أعداد الماشية لأن الرعي يعتمد على الأرض الجماعية. خامسها، أن جزءاً من مشكلة الحقوق القانونية للوطنيين في الأرض أنه لا توجد شروط داخل القانون معبرة يعتد بها لتشمل الوطنيين في جلين جراي وفي أي أراضى يشغلها الوطنيون في ظل الملكية الجماعية. سادسها، أنه كان لابد للقانون أن تتم مناقشته مرة أخرى ثم الانتظار سنة قبل إصداره، فصدوره بصورة متعجلة يظهر بوضوح في التواريخ التي قرأت فيها اللائحة إلى أن صدرت كقانون، وأنها مرت دون اعتراض من أحد . سابعها، أنه إذا كانت الحكومة تريد الخير للوطنيين فلا بد من تركهم يديرون زراعتهم وأراضهم كما يريدون، وإذا كانت تبغى الخير فعليها إقامة مدارس زراعية وصناعية محلية لهم (٣٠). وفي تقديري أن جون تنجو جابافو تزعم تلك الاحتجاجات لإدراكه بإمكانية أن يحدث الصراع على الأرض إنشاقاً داخل المجتمع الأفريقي من ناحية، وتخوفه - كمثقف - من تزايد سطوة طبقة الملاك بصورة تفقد المثقفين مكانتهم في قيادة الوعي السياسى والثقافى بين الأفريقيين من ناحية أخرى. وهذا ما يفسر



إشارة الوثيقة إلى تزعم المتفقين لعملية الاحتجاج على القانون، حيث أرسلوا عدة عرائض إضافية موقعة من قبل مواطنين يعيشون في بورت إليزابيث (٣١). مع ملاحظة أن هذا التوافق من جانب المتفقين ضد قانون جلين جراي سيتغير فيما بعد ضد قانون الأرض (سيصدر سنة ١٩١٣)، فجون نتجو جابافو نفسه سيكون مؤيداً له، بما يوحي أن قانون الملكية الفردية تمت الاستفادة منه على أرض الواقع، بحيث تتحاز الطبقة المستفيدة لقانون الأرض لسنة ١٩١٣ حتماً.

وردود فعل الأفريقيين على قانون جلين جراي انحصرت في الاتجاه السلمي، والاجتماعات الكثيرة التي عقدت في معظم المناطق لمناقشة الموقف خير دليل على ذلك. حيث تشير إحدى الوثائق إلى أن أحد المسؤولين البريطانيين في الكيب أشار بأنه " يوجد العديد من أصدقائنا أخبرونا بأنه سيتم قبول قانون جلين جراي، مع وجود إشارات أخرى تدل على تحركات الأفريقيين ليعبروا عن احتجاجاتهم على القانون، بل إنهم يرغبون بأن يفوضوا وقد منهم للذهاب إلى إنجلترا يحملونه خطابات وعرائض موقعة من الوطنيين تطلب عدم التصديق على القانون بل وإلغاءه، وهم الآن في مرحلة جمع التوقيعات من الوطنيين ". وأشار أحد المعارضين السود - وهو السيد نوكس بوكوي Knox Bokwe - مستهجنًا تصريح سيسل رودس بأنه قانون أفريقيًا، وأنه مقدمة للحكم الذاتي للأفريقيين (٣٢).

ورغم تصاعد احتجاجات الأفريقيين على هذا القانون إلا أنها لم تخرج عن الاعتراض السلمي. وفي هذا الإطار تحدثت جريدة الامفوزابنتسندو تحت عنوان " مستقبل اللاتحة " وقالت " أن الأفريقيين عبروا عن اعتراضهم وبأنهم متمسكون بحقوق ملكية أراضيهم التي ورثوها عن آبائهم، أو التي حصلوا عليها بأنفسهم، وأنه لا يمكنهم أن يتخلوا عن هذا الحق للحكومة لتتصرف في أراضيهم. حيث صدرت اللاتحة بعنوان " اللاتحة المحددة للتصرف في الأراضي وإدارة الشؤون المحلية داخل منطقة جلين جراي والمناطق المعلنة " (٣٣). وشن الأفريقيون أكبر حملة ضد قانون جلين جراي واتخذت أشكالاً متعددة عبر حملات صحفية، وحملات احتجاج، وتشكيل وفد لمقابلة الحاكم العام. هذا بالإضافة إلى أن بعضهم راسل الصحافة ليعلن رفض الأفريقيين صراحة لقانون أراضي جلين جراي، وبأنهم يفضلون الملكية حسب الأعراف القبلية، وأن القانون تم تمريره بوجهة نظر سيسل رودس المنفردة، ووانه قضى بضرورة دفع المواطن لـ ٥ جنية و ١٥ سنتاً سنوياً، وأن تخصيص الأرض سيؤخر التحسينات

الأخري وعلي رأسها الصناعة. هذا بالإضافة إلي أنهم تخوفوا من قدرة العمال الأفريقيين، حينما يعودون، على شراء الأراضي من هؤلاء المحرومين من النقود لتحسين أراضيهم وريها، وبالتالي سيفقدون أراضيهم<sup>(٣٤)</sup>. وهذا يدل على أن الطبقة المثقفة الأفريقية مارست دورها في توعية الجماهير بخطورة ما يشرع من قوانين، وأن استجابة الجماهير لتلك الاجتماعات تدل أيضاً على أهمية المسألة المطروحة.

وفي اعتقادهم أن القانون جاء ليحولهم إلي شحاذين وخدم، ويجعل السادة البيض يأخذونهم ويستخدمونهم جميعاً، وأعلنوا " بأنهم كما صرخ أطفال بنو إسرائيل ضد الظلم والجور فإننا نصرخ ضد هذا القانون "، وأضافوا " بأننا نتمني بأن تعاقب المستعمرة إذا نفذ هذا القانون ". وتشير الوثيقة إلي الاجتماعات العديدة التي عقدها الأفريقيون: إحداها كان اجتماعاً عاماً في كينجزويلمزتاون، وثانيها في تيمبولاند، وثالثها في فنجولاند، ورابعها في جريكوا لاند، حيث تقرر خلال تلك الاجتماعات ضرورة إرسال وفد حكومي مكون من أربعة رجال، فيهم وزير الشؤون الوطنية وقنصل بريطانيا، وذلك لينوبوا عن الوطنيين في تقديم عريضة تعلم الملكة برفضهم للقانون (٣٥). وفي تقديرى أنهم غولوا كثيراً على احتمالية رفض الملكة للقانون باعتبار أنهم رعايا بريطانيين ومن حقهم أن يحتكموا إليها، وكانت هذه قراءتهم للموقف في ذلك الوقت، لكن الجديد الذى طرحته تلك الاجتماعات على المسرح السياسي الأفريقي، هو طرحهم مسألة إرسال وفد يضم مسئولين حكوميين نيابة عنهم ليشرح قضيتهم، مما يرجح بأن بداية المرحلة السلمية قد بدأت فعلياً مع ردود فعل الأفريقيين ضد قانون جلين جراى، وأن ثورة البامباتا - التى حدثت فيما بعد (سنة ١٩٠٦) - ما هى إلا الزفير الأخير فى حياة الكفاح المسلح.

وتشكل وفد أفريقي يقوم بمهمة إرسال برقية للحاكم العام للكيب يلتمس منه أن يرسل للملكة بضرورة عدم التصديق على هذا القانون. لأنه - كما تشير الوثيقة - يقود الوطنيين بعيداً عن منازلهم ويسحب منهم أراضيهم وحریاتهم، وأن يخبرها أيضاً بأن كل أصدقاء الوطنيين من الأوروبيين يقفون ضد القانون وضد الضريبة المفروضة علي كل ذكر، وأن يخبرها " بأننا لسنا ضد الملكية الفردية بل نؤيدها .. لكننا نرفض المشروع الذى تهدف اللائحة إليه " (٣٦). وهذا يؤكد تصدر المثقفين الأفريقيين وقيادتهم لهذه الإحتجاجات، ناهيك عن قيام آخرين بشن حملات صحفية، حيث عبرت صحيفة الكيب أرجوس عن انتقاد جون تتجو جابافو على الإجراءات الإدارية التى اتخذت في

مناطق البانتو وخصوصاً لوائح ترانسكاي، وانتقدت الزعامات لقبولهم هذه اللوائح (٣٧). وبدلاً من تهدئة روع الأفريقيين نجد أن كل تلك الاحتجاجات لم تلق استجابة من السلطات البيضاء التي عازمت أمرها على المضي قدماً في تنفيذ سياستها.

ويبدو أن تأثير قانون جلين جرای بمجرد تطبيقه كانت له آثار واضحة في شرقي الكيب تمثلت في سرقة الماشية من ناتال. حيث تشير إحدى الوثائق إلى أن أعداد الماشية المسروقة بلغت ٤٦٣ والخيول ١٨٦ والخراف ٢٨٤ والماعز ١٠٦، وبالتالي كان لابد من إتخاذ خطوات تجاه البوندولاند. حيث طالب حاكم ناتال بتدخل زعيم المنطقة سيكاو، وتدخل سلطات الكيب لأن المنطقة تحت سلطاتهم المباشرة. وأن سكان ناتال الوطنيين هم الذين عانوا من هذه السرقات، والتي قدرت من قبل شرطة ناتال بمبلغ ٣٣٩٠٥ جنية، وأن حكومة الكيب عليها أن تعيد هذه المسروقات لحكومة ناتال (٣٨). واستجابت حكومة الكيب لطلب حكومة ناتال بضرورة حماية الحدود (٣٩) ولكن السؤال المطروح هو، لماذا حدثت هذه السرقات عقب تطبيق قانون جلين جرای مباشرة رغم أنها لم تنتشر عبر جنوب أفريقيا؟ في تقرير أنها حدثت بسبب افتقاد الكثير من الأفريقيين للأرض في تلك المناطق، وعدم استطاعة بعضهم توفير تكلفة الرحلة خارج المعازل بالتالي لجئوا إلى سرقة الماشية.

وحدث جدل سياسي حول مسألة الأرض حيث اعتقد البعض أن قانون جلين جرای سنة ١٨٩٤ هو الذي أنشأ المناخ للقبول بتقرير لجنة الشئون الوطنيين لسنة ١٩٠٥، والتي أوصت بالعزل الريفي، الذي قضى به قانون الأرض سنة ١٩١٣ (٤٠). ويخلص الفصل إلى عدد من النتائج أهمها:

- ١- أن قانون جلين جرای لم يبتدع الملكية الفردية، فقد كانت معروفة على الأقل في الكيب، لكنه يعتبر المؤسس الحقيقي لبداية مرحلة جديدة في تنظيم وفرض لسياسات معينة تجاه أراضي الأفريقيين. بإحداثه تطوراً مهماً في تقنين مسألة الملكية الفردية.
- ٢- أن تدخل السلطات البريطانية في فرض قانون جلين جرای أبان صورتها بوضوح أمام الأفريقيين، فالسلطات لم تتدخل في عملية إمدادهم - كالبيض - بالأراضي والقروض وإمداد المياه، بالتالي لم يقبلوا نظام الملكية الفردية الذي يهدف إليه القانون، رغم أنهم كانوا يفضلون الملكية الفردية عبر كافة وحدات جنوب أفريقيا الأربع، لكنهم شعروا بأن الحكومة هدفها من وراء إصداره هو دفعهم للخروج من المعازل للعمل في المزارع والمناجم البيضاء، وتفكيك بنيتهم القبلية.



٣- أن اعتراض الطبقة المثقفة على قانون جلين جرای كان يهدف من ناحية إلى مقاومة الآثار التي يمكن أن تنشأ عن القانون، ومن ناحية أخرى إلى مقاومة تقدم طبقة الملاك واستئثارها بمكانة المثقفين. ويتضح هذا عبر المناطق التي اشتعلت فيها المعارضة للقانون (مناطق الفنجو والأكسوزا والجريكوا) ، وهي ذات المناطق التي كانت توجد بها ملكيات فردية. وبدا واضحاً أن ردود الفعل الأفريقية ضد قانون جلين جرای قد خلقت إنقساماً داخل الطبقة البرجوازية الأفريقية، ما بين طبقة المتعلمين وبين شريحة الملاك، بحيث أصبح هذا الإنقسام ملمحاً رئيسياً داخل المجتمع الأفريقي .

٥- إن تزعم المثقفين الأفريقيين للاحتجاجات ضد قانون جلين جرای من خلال الالتماسات التي رفعوها للحاكم العام أو لملكة بريطانيا، يعكس رفضهم لتمديد الملكية الفردية داخل المجتمع الأفريقي. فوقوفهم ضد شريحة الملاك جاء من منطلق بروز نزعة الملاك الواضحة إلى الاقتصاد الحر وزراعة المحاصيل النقدية، وخشيتهم من قانون يتحيز بوضوح لمصالح تلك الشريحة، وبالتالي اعتبروه بذرة أولية مهمتها تفكيك المجتمع الأفريقي.

## هوامش الفصل الثاني :

- (١) أحمد عبد الدايم محمد حسين: الفقر والمرض في المجتمع الأفريقي تحت الحكم العنصري في جنوب أفريقيا ١٩٤٨-١٩٧٦ ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، معهد البحوث والدراسات الأفريقية ، جامعة القاهرة ، ٢٠٠٥ ، ص ٢٥.
- (٢) اتسع هذا النظام شيئاً فشيئاً منذ صدور قانون المواقع الوطنية Native Locations Act سنة ١٨٧٩ . فخارج الكيب أنكرت الملكية الفردية علي الأفريقيين بالقانون في الأورنج الحرة عدا أراضي بعثة الورييلان التبشيرية في تابانخو . وفي ناتال استطاع الأفارقة شراء أراضي عبر الحدود الجنوبية الغربية ونظم انتمان البانتو منذ سنة ١٨٦٤ عمل تسجيل الأرض الجماعية في المناطق التي يقيم فيها الأفارقة تعرضت هذه الملكيات للخطر بسبب تطبيق القانون الهولندي - الروماني ١٩٠٨ للمزيد أنظر Davenport . T. R. H :- South Africa, A Modern History , Fourth Edition , Hong Kong , 1991, PP.164,165
- \* الأكر acre هو مقياس إنجليزي لمسطح الأرض وهو أصغر من فدان، انظر قاموس اليلس العصري، سنة ١٩٩٤، ص ٢٥.
- (٣) Giliome, Hermann and Lawrence Schlemmer : - From Apartheid to Nation Building , Oxford University Press , Cape Town , 1989, PP. 6,8,9.
- \* جاء الى جنوب افريقيا للاستشفاء وقضى شطر حياته الاولى في نكال في زراعة القطن ، وكانت الأرض والزراعة لها مكانا راسخا في قلبه ، فحتى وفاته كان العديد من المزارعين في روديسيا وجنوب افريقيا يدينون بفضل ونشاطه، فقد كان على اضطلاع دائم بمشاكل المزارعين الهولنديين والانجليز ، ففى مستوطنة الكيب حافظ على العديد من المزارع في وادي دراكنزبرج ، والتي قادت الى خلق صناعة كبيرة تعرف بمزارع فاكهة رودس ثم قادت الى تصدير الفاكهة، ثم اصبح رئيسا لوزراء الكيب، للمزيد انظر Mc Donald J.G:- Rhodes A Heritage Chatto ond Windus, London , 1943, PP.89,112-114
- (٤) Giliome, Hermann and Lawrence Schlemmer : - Op . Cit , PP. 6,8,9.
- (٥) C . o. 48 / 532 / 13217 : Naboth's Blunder , CapeTimes ,19 June 1897
- (٦) Rich . Paul :- - The Appeals of Tuskegee , James Henderson, Lovedale , and The Fortunes of South Africa Liberalism. 1906 ~ 1930 The forties of South Africa Liberalism , 1906 - 1930 The International Journal of African Historical Studies, Vol 20 , No . 2 . 1987, PP . 273, 274.
- (٧) وكانت سلطات الكيب قد بحثت لهذا الزعيم طلباً مريباً من قبل الحاكم العام يطلب منه المجيء إليه ولكنه رفض ، للمزيد Mc Donald J.G:- Rhodes A Heritage Chatto ond Windus, London , 1943, P. 88
- (٨) C.O.48 / 524 : Cape of Goode Hope ( Pondoland ) Letters Patent , June 1894.
- (٩) نشأ في ترانسكاي ، واليونجا يتعامل مع التعليم ومناقشة مشون الري والطرق والزراعة وتحديد أعداد الحيوانات Mbeki Govan :South Africa, The Peasant's Revolt ,Penguin Africa Library,1984,PP. 33, 35
- (١٠) Willington John : Southern Africa, A Geographical Study, Vol. 11, Cambridge 1960, PP. 453, 454.
- (١١) استجلب أشجار فاكهة من كاليفورنيا وكان يهتم بالتربة ، وبالتالي كان له الفضل في إخصرار مساحات كبيرة في جنوب إفريقيا . وهناك العديد من مزارع القمح وتربية الماشية والأغنام في كيمبرلي يعود الفضل فيها لرودس. بل إنه بني العديد من السدود ساعدت في ري مساحات كبيرة من الأرض. وظل البيض لفترة طويلة بعد وفاته (وحتى الوقت الحاضر) يدينون بفضل أعماله في مجال الزراعة Mc Donald: Op. Cit, PP. 89 . ١١٢ ، ١١٤ ، ١١٣.
- (١٢) Gibson, Richard :- African liberation Movements " Contemporary Struggles against white rule " oxford University Press, London , 1972 , PP. 26 , 27.
- (١٣) C . O. 48 / 524 :- Constitutional Agitation, Aug. 29 1894 P . 713.
- (١٤) C . O. 48 / 524 :- Letters From Tengo Jabavu , Covering a Petition to Hen Majesty to Refuse Assent to The Glen Grey Act ,. 28 August,1894.
- (١٥) C . O. 48 / 524 :- Constitutional Agitation ,. Aug. 29 , 1894, P. 714
- (١٦) Ibid ,P. 213
- \* كانت جنوره من عائلة زراعية وكان شاباً وقتئذ ثم أصبح من القادة المنوط بهم مسألة الأرض ثم من أشهر قادة جنوب افريقيا السياسيين.

- Hancock W. k :- Smuts " The Sanguine years 1870- 1919 Cambridge University Press, London , (17  
1962 , PP . 4,5 , 58
- Hammond – Tooke w . D :- The Transkeian Council System 1895 – 1955 : An Appraisal , The ( 18  
Journal of African History , Vol . 9. No . 3 ,(1968 ) , P . 460 .
- Evans , Ifor :- Native policy in south Africa . An Outline Cambridge University Press, 1934 ( 19  
PP.4,5.
- McDonald . J. G:- Op . Cit , P. 90. (20
- Evans , Ifor :- Native policy in south Africa . An Outline Cambridge University Press, 1934 ( 21  
PP.4,5.
- Evaus, Ifor:- Op . Cit . P . 6 (22) الغيت سنة 1905 للمزيد انظر
- Hendrik , Fead :- The Pillars of Apartheid , Land Tenure , Rural ( Planning and Chieftaincy, 23  
Stockholm Sweden ,Uppsala ,1990P. 64 .
- Buell Raymond Leslie, :-The Native Problem in Africa Vol.1 , The Macmillan (24  
Company,1928,PP.4-6.
- (25) ما بين سنة 1898-1925 كان تسجيل الأرض مرحلة تالية بعد إحصاء المناطق و خلال تلك الفترة نقط 7 مناطق من  
27 في ترانسكاي تم تنفيذ الأمر فيها ، وفي العشرينات كانت هناك 50 ألف قطعة مسجلة في أومتاتا وتكلفة الواحدة منها للمالك 4  
جنيهات و 5 شلنات تم توقفت الحكومة – لبعض الوقت – عن الاحصائيات الجديدة – للمزيد انظر Buell Raymond Leslie, :-  
Op, Cit , PP.91,92
- Ibid , P. 92 . (26)
- Redding , -:- (27) ظلت 10 شلن إلى أن زيدت سنة 1925 إلى جنيه عندما صدر قانون إدارة وتطوير الوطنيين للمزيد انظر :-  
Sean:- Legal Minors and Socaill Children : Rural African Women and Taxation in the Transkie, South  
African Studies Review, Vol . 36 , No . 3 . (Dec . 1993) P. 50 .
- Buell, Raymond Leslie :- Op . Cit , P. 92 . (28)
- (29) منذ أن فرضت ضريبة الكوخ في سبعينات القرن 19 اعتمدت على الأرض في تقديرها، حيث زعم قانون الضريبة أولاً:  
بأن العائلة تتكون منذ أن يتزوج الرجل الأفريقي ، ثانياً أن النساء منتجات اقتصادياً في المجتمع ، وأن الأرض الصالحة تشكل  
مصدراً للدخل ، وأنه تحت تنظيم الضريبة كل زوجة تتلقى قطعة أرض تحت إسم زوجها – عليها أن تدفع ضريبة سنوية 10 شلن  
وإذا كان للرجل زوجتين فهناك قطعتين يدفع عن كل منهما . ثالثاً أن الضريبة زعمت أن المرأة والرجل غير المتزوج هم  
قاصرين وغير راشدين حيث لا يمكنهم الحصول على قطعة أرض إلا في حالات نادرة . وبذلك علي ذلك كتابات الرحالة وذكر  
هذا صراحة في تقرير لجنة القوانين والأعراف الوطنية لسنة 1882 للمزيد انظر : Redding , Sean :- Op . Cit, PP.57 ,  
60
- C . O. 48 / 524 :- Letters From Tengo Jabavu , Covering a Petition to Hen Majesty to Refuse (30  
Assent to The Glen Grey Act ,. 28 August,1894.
- C . O. 48 / 524 :- Letters From Tengo Jabavu , Covering a Petition to Hen Majesty to Refuse (31  
Assent to The Glen Grey Act ,. 28 August,1894.
- C . O. 48 / 524 :- The Native Moved , Sept . 5 , 1894 , P.71(32)
- Document 6 :- The future of the Bill " Editotrial in Imovzabantsundu , August 15 , 1894 . , Karis (33 )  
Thomas and Gwendolen M.Carter:- From Protest To Challenge ,A Documentary History of African  
Politics in South Africa ,Volume I, Protest and Hope 1882-1934 Hoover Institution Press Second  
Edition U.S.A.1978 P.17 .
- C . o . 48 / 524 / The Native Act, A Native Missionary's Protest , P . 715 . ( 34)
- C . o . 48 / 524 : - The Native Act, Op . Cit , P . 715. (35)
- C. o. 48 / 524 :- The Native (36) وهذا الخطاب كان موقفاً من قبل تشارلز باملا في 25 أغسطس 1894 ، للمزيد انظر ،  
Act . Op . Cit , P. 715
- C . o . 48 / 53 (271 ) Pundos and Principle , The Cape Argus , Wednesday , June 27, (37)  
1897 .



---

C . o . 48 / 524 : Losses And Account of Stock Thefts by Pondos ,Prime Ministers (18)  
office , Natal , 18<sup>th</sup>.October, 1894 .

C . o . 48 / 524 / 20961 : Dispatch From the High Commissioner ,Cape Town to The (19)  
Governor Natal.13 November 1894.

Feinberg Harvey M :- The 1913 Natives Land Act in South Africa :- Politics , Race , and (10)  
Segregation in The Early 20th Century , The International Journal of African Historical Studies, Vol .  
26 , No. I (1993 ) , P . 88 .

## الفصل الثالث

لجنة الشئون الوطنية وتطور مشكلة الأرض  
(١٩٠٥-١٩١٠)





## الفصل الثالث

### لجنة الشؤون الوطنية وتطور مشكلة الأرض (١٩٠٥-١٩١٠)

فيما عدا الاجراءات التي اتخذتها السلطات البريطانية عبر قانون جلين جرای فی الكيب، ظلت المناطق الأخرى عبر مستعمرات جنوب افريقيا الأربع، فيما قبل حرب البوير (١٨٩٩-١٩٠٢)، تخضع لنفس نظم الأرض السائدة من قبل. لكن سيطرة السود علي الأرض -عبر وضع اليد والتأجير والمزارعة- أصبحت تؤرق البيض بصورة غير مسبقة من قبل. لهذا تركزت شكاوي البيض في نهاية تسعينيات القرن ١٩ في إزاحة تلك السيطرة بأية طريقة، خاصة مع تصاعد المشكلة بغياب المزارعين البيض عموماً بسبب حرب البوير <sup>(١)</sup>. وكان من الطبيعي أن تتطور مشكلة الأرض إزاء هذه التحديات لينتهي الأمر بضرورة تشكيل لجنة مختصة بفحص المسألة عبر انحاء جنوب افريقيا الماضية باتجاه الوحدة بعد انتهاء حرب البوير سنة ١٩٠٢.

أ- دوافع تطور مسألة الأرض في نهاية القرن ١٩:

تشير الوثائق لحدوث تطور مهم في مسألة الأرض منذ سنة ١٨٩٧. فاتفق البيض حول سياسة الارض أصبح وسيلة للمحافظة علي السلام بين قسمي البيض عبر المستعمرات الاربع <sup>(٢)</sup>. وأيضاً صدرت اللوائح الإدارية الحاكمة لتيمبولاند وبوندولاند ثم الأقاليم الترانسكاوية ككل سنة ١٨٩٧. وكان هذا مقدمة لقوضى سياسة الأراضي التي انتوت الدولة تطبيقتها فيما بعد <sup>(٣)</sup>. وبدأت القلاقل بين البيض تستدعي يقظة الأفريقيين. وعلى الجانب المضاد كان الأفريكانرز أكثر حركة ونشاطاً ، حيث قاموا بتكوين رابطة جنوب أفريقيا الافريكانية، وإنشاء فروع لها علي مستوي المستعمرات

الاربع، وقد كان موضوع الأرض يشكل جزءاً مهماً في قضايا الرابطة<sup>(٤)</sup>. وبالتالي ستشهد تلك الفترة تطوراً آخر في مشكلة الأرض.

ومن هذا المنطلق هناك دوافع عدة أدت إلى تطور مسألة الأرض في نهاية القرن ١٩ أهمها: مشاركة الأفريقيين في انتخابات الكيب وانحياز طبقة الملاك والاقليّة البرجوازية الأفريقية للناطقين بالإنجليزية، ثم حلول القحط ووباء الماشية وتردى أحوال البيض والسود على السواء، ثم حرب البوير وضغوط كبار الملاك والفقراء البيض لحل مسألة الأرض، ثم زيادة أعداد الأفريقيين عبر نظم حيازة الأرض، حيث زادت أعداد الملاك وواضعي اليد والمستأجرين والمشتغلين بنظام المزارعة.

#### ١- دور الملاك الأفريقيين في الانتخابات البرلمانية:

رغم كل الاختجاجات الأفريقية إلا أن نظام الملكية الفردية فتح الطريق أمام الأفريقي للحصول على حق التصويت في الانتخاب، والتي لا يشارك فيها الا مصوتا لأحد المرشحين البيض، فاستغل فريق الأفريقيين المهتمين بالحصول على الأرض لعبة الانتخابات للاستفادة منها في تطوير أراضيهم وزيادتها. وكان الأفريقيون قد لعبوا دوراً بارزاً في عدد من الدوائر الانتخابية في الكيب منذ سنة ١٨٨٤ وحتى اتحاد جنوب أفريقيا سنة ١٩١٠. ولم يكن عدد من لهم أصوات انتخابية من الأفريقيين في البداية كبيراً، لكن زاد عددهم بصورة كبيرة منذ سنة ١٨٩٨. وكانت الأحزاب البيضاء تذهب إلى الأفريقيين تطلب منهم دعم مرشحها في الانتخابات. وأول أناس أتيح لهم هذا الحق هم الملاك الفنجو، الذين كانوا يلقون أشد العداء من جانب الرابطة الأفريكانية، فقد كانوا يعطون أصواتهم لأحزاب الناطقين بالإنجليزية ثم حزب جنوب أفريقيا بعد حرب البوير. ثم ازدادت أعداد الملاك الاكسوزا والتييمبو، فأعطوا أصواتهم للحزب التقدمي الناطق بالإنجليزية نكاية في الفنجو. ولأن ملكياتهم صغيرة مقارنة بالفنجو المستفيدين برعاية مصالحهم من قبل النواب البيض، فقد بحثوا هم أيضاً على من يرعى مصالحهم<sup>(٥)</sup>. وكما شكلت القوة الاقتصادية للملاك السود محرّضاً على وجوب كسرهم، أدت انحيازاتهم الصريحة للناطقين بالإنجليزية في انتخابات الكيب إلى زيادة كراهية الناطقين بالأفريكانية لهم، وأصبحت هناك ضرورة ملحة بوجوب التعجيل بالتخلص من منافسة هؤلاء الملاك..

وهذا يفسر لماذا تبنى الفنجو أساليباً وطرقاً زراعية تشابه أساليب الناطقين بالإنجليزية، ولماذا أصبح بعضهم يقرض النقود للأفريقيين بحيث تكونت منهم فئة من

المرايين. فعندما يعجز الأفريقي من الأكسوزا عن السداد كان يتم الاستيلاء علي أرضه، ولهذا حدثت قلاقل بين الفنجو والاكسوزا. ولكون الفنجو أول أفريقيين يشاركون في الانتخابات فإنهم استاءوا من الشبان السياسيين من الأكسوزا، الذين أصبحوا أكثر بروزاً منذ سنة ١٨٩٨، مما يشكل تحدياً لبروزهم. وانصب كل النقد علي جون نتجوجابافو الذي أصبح أشهر السياسيين الإفرقيين. وكانت مسائل كالتعليم وملكية الأرض والأجور تقف عائقاً أمام الأكسوزا، حيث ارتفعت قيمة ملكية الأرض المطلوبة لممارسة الحق الانتخابي (من ٢٥ جنية إلى ٧٥ جنية بعد سنة ١٨٩٢). لذا فإن معظم الذين تم تسجيلهم في قائمة الناخبين بعد سنة ١٨٩٢ قد جاءوا من طبقة اجتماعية جديدة (كهنة، مدرسين، كتبه، مترجمين، تجار صغار، فلاحين) تملك أراضي أو تحصل علي أجر ٧٥ جنية، ومعظم ناخبي الفنجو من هؤلاء<sup>(٦)</sup>. ونخلص من هذا إلى ثلاث نتائج: أولها، ظهور شكل من أشكال الفردية - مستقلاً عن سلطات الجماعة القبلية - بين الإفرقيين خصوصاً بين الفنجو والأكسوزا. ثانيها، سعى هؤلاء الأفراد للمحافظة علي مصالحها بمختلف الوسائل، وبالتالي وقفوا ضد من يبرز من الأفريقيين الآخرين. ثالثها، شكلت القوى الجديدة حركة دفع للمجتمع الأفريقي، فأبرزت تلك الاختلافات الجذرية الحقيقية التي ظهرت بوضوح خلال الاحتجاجات علي قانون جلين جراي وتوصيات لجنة الشئون الوطنية.

وخير مثال للقوة الي مثلها هؤلاء الأفراد الاستفادة من الطريقة التي تتم بها الانتخابات، فقد كسرت حواجز اللغة عبر نظام الوكلاء الأفريقيين للمرشح الأوروبي، فأضطر المرشحون إلي دفع كثير من النقود لهؤلاء الوكلاء للحصول علي أصوات الناخبين الأفريقيين. وتحدثت إحدى الوثائق عن خطاب من وكيل السيد سميت Smit يشير الي هذا الاتجاه، بالإضافة إلي ما كتبه السيد بيليم J. M. Pelom لماريمان - وكان وكيلاً له سنة ١٩٠٣ - يطلب " أن يرسل له ٧٧ جنية ، وأن هذا المال مطلوب للتنقلات ". وكتب السيد ماتيلو Matyelo - أحد مساعدي ماريمان - خطاباً بنفس المعني يطلب " مال لشراء حصان "، لذا فقد كان الوكلاء علي رأس الفئات التي تستغل فترة الانتخابات. وقد عبر أحد المرشحين عن هذا الامر بوضوح، " بأنني ذهب لأحد مقرات الناخبين الأفريقيين ، ولم أجد أحداً من المثقفين في انتظاري، وكان كل الموجودون لا يعرفون أي شيء في السياسة ". وكان تأسيس جريدة أزويلا باننوا Izwila Banto سنة ١٨٩٨ بنية إنهاء احتكار جابافو للدعاية والأخبار الانتخابية يشير



لرغبة مصالح طبقة الملاك في الاستفادة إلى أقصى مدى فترة الانتخابات. وقاد هذا لإنشاء منتدى سياسي لتأسيس المؤتمر الوطني لجنوب أفريقيا ١٩٠٢ وأحد مهام المؤتمر محاولة الحصول إلى قرار جماعي بشأن من يدعمون من المرشحين (مرشحي حزب جنوب أفريقيا أم الحزب التقدمي) <sup>(٧)</sup>. وبالتالي أتيحت لطبقة الملاك التي استفادت من قانون جلين جرای، مثلما استفاد الفنجو من قبل، أن تلعب دوراً سياسياً في انتخابات الكيب، ناهيك عن استفادة بعض أعضاء الطبقة البرجوازية من تنافس الأحزاب البيضاء بطلب المال أو إصدار صحف كانت تركز على الدعاية الانتخابية أكثر من التوعية والدفاع عن الحقوق السياسية للأفريقيين، لهذا فإن دراسة مسألة الأرض الأفريقية تكشف لنا جانباً مهماً في تاريخ الأفريقيين السياسي والاجتماعي والاقتصادي .

## ٢- حلول القحط ووباء الماشية:

حدث أواخر القرن ١٩ أن حل القحط ووباء الماشية عبر الوحدات السياسية الأربع، وهو الذي تسبب في تصعيد مشكلة الأرض . فقد شكلا مأساة حقيقية للعديد من صغار المزارعين البيض. وأدى هلاك ماشية المزارعين البيض والسود البيضاء علي السواء إلى جعل البيض يتركون الأرياف باتجاه المدن، وظل بعض المحظوظين منهم في أراضيهم، واقترض بعضهم الأموال للزراعة، وبالتالي أصبحت حياتهم ملكاً لأصحاب الديون. ولم يستطع آخرون العيش علي إنتاج الحيوانات، وبالتالي باعوا أراضيهم لأغنياء المزارعين، وأصبحوا مستأجرين لأراضيهم من قبل هؤلاء الملاك. وهذا الاستئجار أصبح يعرف بنظام bywoners . ودخل السود في هذا النظام منذ الاكتشافات التعدينية. وبالتالي أصبحت المزارع المؤجرة للأفريقيين مصدر إمداد للحبوب والغذاء لمناطق التعدين، وتشكل أيضاً منافساً للمنتجين البيض. والبند ٦ من قانون الأرض يصف كيف أن الصناعة جلبت مزيداً من القوة للمزارعين البيض على معظم الأرض. لهذا فإن العديد منهم رفعوا الإيجارات علي bywoners ، أو الرحيل عن أراضيهم . لهذا فإن العديد من العائلات البيضاء بدأت البحث عن وظائف، فمنهم من اشتغل كسائقين لنقل الأطعمة الطازجة للمدن، وآخرون أصبحوا قاطعي أخشاب يمدون المدن بالوقود <sup>(٨)</sup>. وتعرضت بعض المناطق الأخرى لوباء طاعون الماشية، ولم تقدم الحكومة مساعدات لهم بل أقلت حدود المستعمرات مثل الأورنج والترانسفال والكيب أمام الماشية والأفريقيين، حتي لا يدخل الوباء إلي تلك المناطق \* . وتعرضت

المنطقة طوال الـ ١٢ سنة ١٨٩٥ - ١٩٠٧ للجفاف ونقص المياه، لهذا كان من الصعب علي فلاحى ناتال - على سبيل المثال- أن يستمروا منتجين، وأن ينموا إدراكهم في شراء أراضي شركات الأراضي وأصحاب الأملاك من البيض، لذا كان من الصعب أن يستمر نظام مزارع الكافير المؤجرة. ناهيك علي استمرار التقنيات والأساليب الزراعية القديمة التي لا تتناسب مع إطلالة القرن العشرين<sup>(٩)</sup>. وتشير إحدى الوثائق إلي أن الحكومة خلال الوباء لم تقدم مساعدات للأفريقيين رغم علمها بأهمية الماشية في حياة الأفريقيين. بل إن البعثة الطبية الذاهبة إلي كيمبرلي أقرب بأنهم شاهدوا علاك الكثير من ماشية الفلاحين والتجار الأفريقيين في طريقهم من منطقة تاوينج Tawings إلي كيمبرلي (١٠). ومع أن تأثير الوباء كان علي السود أكثر من البيض، إلا أن بعض الدراسات طرحت بأن عدم إتاحة الأرض أمام البيض بدأت تشكل ملمحاً رئيسياً، وأن صعوباتهم قد زادت بتخلف وسائلهم الزراعية وحلول القحط واستمرار تقسيم الأرض بالوراثة وزيادة النمو الزراعي. وشكل هذا ضغطاً علي طبقة غير الملاك والمستأجرين البيض، خصوصاً أن سياسة بريطانيا خلال حرب البوير كانت إهمال مناطق الترانسفال والأورنج، مما أدى إلي تدمير المشروعات وتدهور الأراضي، والنتيجة الهروب من الريف باتجاه المدن<sup>(١١)</sup>.

### ٣- ضغوط كبار الملاك والفقراء البيض بعد حرب البوير :

ازدادت الفوضى خلال حرب البوير، وترك العديد من البيض مزارعهم ولجأوا إلي أقربائهم في المناطق الأخرى، وبالتالي تركوا الأراضي ليسيطر عليها السود بنظام المزارعة. وبنهاية الحرب أصبح هذا النظام غير مرغوب فيه، مع أن المناطق الغربية والجنوبية في الأورنج الحرة لا تعرف هذا النظام، لذا فإن قاطنيها كانوا من أشد السود فقراً. وبعودة البوير بعد الحرب شكلت مسألة الأرض عبئاً ثقيلاً علي السود والبوير علي السواء. وحالة البوير المادية لم تسمح لهم بتقديم أموال للسود تمكنهم من الحياة. وبالتالي عاد الكثير من البوير إلي حياة الصيد، ناهيك عن استيلاء البريطانيين علي المزارع، وأن ما بين ٦٠٠ - ٧٠٠ مزرعة استولي عليها الناطقون بالإنجليزية، مما تسبب في ارتفاع أسعار الأرض بصورة كبيرة، لهذا رغب عدد من البيض في بيع أراضيهم لقلّة رأس المال الذي يقيم الزراعة، وتحولت نسبة كبيرة من مستثمري ناتال الناطقين بالإنجليزية لشراء الأرض في الأورنج الحرة، وأصبحت كثير من الأراضي مراعى صيفية لمزارعي ناتال (١٢). وجاءت حرب البوير ودمرت معظم bowners

الذين تركوا مزارعهم. هذا بالإضافة إلى أن القوات البريطانية أحرقت منازل المزارعين الأفريكانرز في الترانسفال، ووضعت عائلاتهم في معسكرات اعتقال، بالتالي أصبح حوالي ١٠,٠٠٠ بويري بعد الحرب ليست لديهم أية أراضي يعودون إليها، لهذا تحركوا إلى المدن (١٣). وانتهت حرب البوير إلى الحاجة إلى العامل الإفريقي الذي هرب من مناطق البيض نتيجة الحرب الدائرة، ونشأت الحاجة إلى توطين الأفريقيين في أماكن بعيداً عن قبائلهم من خلال طرح سيسل رودس لها سنة ١٩٠٠، وتدعيمها من قبل أبي بيلي "Abe Bailey". ففي خطاب منه لرودس في ١١ يوليو ١٩٠٠ يقول له " بأنه سيرحل إلى الشمال لبحث إمكانية شراء أراضي كمستوطنات " (١٤). وفي تقديري أن تلك المشروعات لا تتسق مع الخدمات التي قدمها الأفريقيون خلال الحرب، ولكن يمكن تفسير مسألة نمو طبقة الملاك وتزايد أعداد واضعي اليد إلى أن البريطانيين غضوا الطرف عن الأفريقيين نتيجة مساعداتهم، وهو الأمر الذي جعلهم مستهدفين من قبل البوير بعد انتهاء الحرب.

وفي ضوء ذلك كان الأفريقيون يعانون من زيادة الضرائب، فقد كانوا مشاركين مهمين في دخل الحكومة من الضرائب. وفي عريضتهم لتشمبرلين يقترحون عقد مؤتمر بخصوص مسألة العمل لفحص أحوال الأفريقيين عبر جنوب أفريقيا (١٥). وكان قانون المواقع لسنة ١٨٩٩ قد صدر مؤسساً لمواقع خاصة بنظام الملكية، ثم صدرت لائحة مواقع المعازل الوطنية، لهذا تشير المصادر إلى أن الأفريقيين كانت لهم أملاك في المناطق البيضاء في بداية القرن العشرين (١٦). هذا بالإضافة إلى أن حرب البوير كانت لها تأثيرات اقتصادية على الأفريقيين وعلي البيض، سواء في تدمير المزارع أو عبر انتشار الأمراض التي أصابت المزارع والحيوانات، ثم في تكلفة الحرب ومحاولة السيطرة على المحصول لسد أود القوات البريطانية (١٧). ويلاحظ أثر ذلك -علي سبيل المثال- في الأورنج الحرة، حيث كان الأفارقة البارولنج استثناءً، فإذا أراد أحدهم أن يشتري مزرعة يمكنه الحصول عليها بعد موافقة الرئيس، لكن مع دخول القوات البريطانية سنة ١٩٠٠ رفض الحاكم العام الاستجابة لمناشدات أي أفريقي يلتمس شراء مزرعة. فكان دائماً يجيب بأنه ليست لديه السلطة لخرق القانون، في حين استمرت عملية بيع الأراضي من السود للبيض دون أدنى مشكلة، وبالتالي انحصرت المشكلة في البيع من الأبيض إلى الأسود، أو حتي من الأسود إلى الأسود (١٨).



#### ٤- زيادة أعداد الأفريقيين المستفيدين من نظم حيازة الأرض :

بالنسبة للملاك، فلم تكن هناك تشريعات حتى نهاية القرن ١٩ تحرم الأفريقيين من شراء الأراضي في ناتال أو الكيب أو الترانسفال. أما في الأورنج فقد حرّموا من هذا الحق. وبالتالي تحددت ملكية الأفريقيين بناء على قدرتهم على الشراء. وكان الإقبال على الشراء ضعيفاً للغاية<sup>(١٩)</sup>. والسؤال المطروح هو: لماذا لجأت الحكومة إلى تحطيم طبقة الملاك الأفريقيين رغم النجاح الذي حققته، وإثباتهم قدرة الإفريقي على إقتناص أى فرصة للمنافسة وإثبات الجدارة؟. فالتحول حدث خلال حرب البوير، فقد رفع فقراء البيض وطبقة غير الملاك من الأفريكانرز السلاح في وجه أقربائهم، أملاً في مكافئتهم في الحصول على الأراضي. وكان تدمير المزارع والحيوانات خلال الحرب قد نقل ملك الأرض البيض من حالة اليسر إلى حالة الفقر. وحولت الحرب الكثير من المزارعين البيض إلى مفلسين، ولهذا كان السوق مفتوحاً أمام الأفريقيين لشراء الأراضي مما أدى إلى زيادة أعداد الملاك. ولكنهم فشلوا لأن الحكومة البريطانية اشترت الأراضي ووطنت عليها طبقة غير الملاك من الأفريكانرز الذين انضموا إليها. وتشدّدت في منع الملكية وشراء الأرض، وقصرت تلك العملية على الرجل الأبيض، ولم يقبل المجتمع الإفريقي بهذا الوضع حيث كونت الكنائس المستقلة شركات مساهمة، وحاولت شراء الأراضي لنفسها. ولكن قوبل هذا بالرفض من جانب البيض<sup>(٢٠)</sup>. وبالتالي فإن كسر طبقة الملاك الأفريقيين كان الخطوة الأولى لصالح الفقراء البيض المتضررين من الحرب في جانب، وكان انحيازاً لكبار الملاك المتضررين من نظام المزارعة على الجانب الآخر.

وقد أصبحت عملية الإنتاج وتوزيع وتسويق الأغذية في بداية القرن العشرين عملية اقتصادية كبيرة، وأتيحت فرص قليلة للأفريقيين أن ينافسوا من خلال استئجار الأرض. ورغم الضغوط استطاعت مجموعة قليلة أن تواصل إنتاجها من أجل التسويق. وفي بعض أجزاء الهايفلد ظل عدد من الإفريقيين يملكون أراضيهم، ومنهم من ظل يستأجرها حتى الأربعينيات فيما بعد. ومع ذلك استمرت معظم الملكيات الفردية متمركزة في الكيب، حيث كان الزعماء يجمعون التبرعات من أبنائهم لشراء الأرض وتخصيصها<sup>(٢١)</sup>. وهناك رسائل لوزارة المستعمرات البريطانية تشير إلى أن الأفريقيين في كيمبرلي كانوا يتضررون بالشكوى من أفريقيين آخرين نزلوا مناطقهم هرباً من

صحراء كلهارى علي حدود المستعمرة الألمانية فى افريقيا الجنوبية الغربية، وأحتلوا بعض أراضيهم وقتلوا منهم بعض الأفراد وسرقوا ماشيتهم خلال الفترة ١٩٠٠ - ١٩٠٣ (٢٢). هذا بالإضافة إلى أنه طبقاً لشروط خضوع بوندولاند السلمى - وحسب وعود الحكومة - تقرر بأنه لا يتم أخذ أي شئ من أراضيهم ليعطي للبيض، ومع ذلك حدث في سنة ١٩٠٢ أن حل البيض محل السود في بعض المناطق حسب الإعلان ١٣٦ لسنة ١٩٠٢ (٢٣).

وبالنسبة لنظام المزارعة، فرغم أن البيض هم ملاك الأراضي، إلا أن غالبيتهم تركوها للأفريقيين بطريقة الدفع العيني. وبهذه الطريقة فإن ملكية البيض للأرض في معظم الأحيان تطورت إلى مكانه اجتماعية كاذبة. وكانت مصالح الملاك البيض تضغط للتحكم والسيطرة على الأرض في حين كانت المصلحة الفردية للمزارع الابيض لتأجير الأراضي أو بيعها للفلاحين الأفريقيين المنتجين وبالتالي فإن صراع المصالح كان مشكلة قاسية للمشرعين الأفريكانرز في البداية. وبطريقة ما فإن التعامل مع التهديد كان يعنى سن قوانين تمنع وتضع صعوبات في عملية زراعة الكافير، وتمنع أيضاً تحويل الأرض للأفريقيين (٢٤). ومع بداية القرن العشرين وبعد سلسلة من الحروب والصدامات أصبحت كثير من القبائل تقيم على أراضي البيض، وتعمل بنظام المزارعة أو كعمالة مستأجرة (٢٥). ولم تكن العمالة هدفاً لهجوم البيض، في حين كان من يعملون بنظام المزارعة هم الذين انصب عليهم الهجوم بغرض تحويلهم لعمال. وفي تقديرى أن العمال الأفريقيين كانوا هم المبتغى من وراء أية سياسة تتعلق بالأراضي.

وبالنسبة لوضع اليد والاستتجار، فقد وضع عدد من المهاجرين أيديهم على أراضي " الدولة ". وقضت الحكومة دفع إيجار سنوى. ومنذ سنة ١٩٠٣ كان مقداره ٤٠ سنتاً لكل كوخ فى ناتال، ومن ٢٠ - ٣٠ فى الترانسفال. ولم يكن لواضعى اليد حق الملكية، بل ربما يجبر المستأجرون على ترك تلك المناطق بناء على ملحوظة صغيرة. وقدرت المساحة المأهولة فى ناتال بـ مليون آكر، وفى الترانسفال ٣ مليون آكر، وكانت الأعداد قليلة فى الكيب، أما فى الأورنج الحرة فلم يكن مسموحاً بالسكن على أرض حكومية دون تصريح مكتوب من الحاكم (٢٦).

وبرز نظام وضع اليد في الترانسفال والكيب ليرضى طموحات زيادة غير الملاك الذين زادت أعدادهم، وذلك لضعف الإقبال على شراء الأرض. وبالتأكيد فإن ضغوط

وضع اليد على الأراضي الحكومية لا تظهر في بعض المناطق، فقد كانت هناك إمكانية لتحديدّها وتحجيمها. فقد كان يفضلون خدمات عمل معينة\*، لكن ما يفضلّه البيض لا يرضى طموحات السود. بالتالي ظل نظام وضع اليد والمزارعة يتمدد وينتشر في شمال الترانسفال من خلال الشركات التي تمتلك مساحات كبيرة من الأراضي. وظل نظام التعاقد بين الشركة والمواطن بإيجار سنوي ورسوم رعى إضافية. وظلت توجد حالات قليلة بنظام المستأجرين في مختلف أجزاء الكيب وناتال والترانسفال (٢٧).

وبقى نظام المزارعة والاستئجار ووضع اليد لا يرضى الملاك البيض، حيث آمنوا تماماً بأن بقاء مثل هذه الأنظمة سيؤثر على مستقبل البيض في جنوب أفريقيا. لهذا لم يكن غريباً أن تصبح مسألة الأرض مسألة تشريعية في معظم أجزاء المستعمرات. ففي الكيب كان لا يمكن تأسيس أى موقع دون ترخيص يحدد سنوياً برسوم يدفعها المستأجر الأفريقي. وفي الترانسفال لم يكن هناك إلا خمس عائلات سمح لها بالإقامة على أساس الملكية الفردية، وهذا تم تغييره من خلال اللجنة الداخلية بعد حرب البوير، حيث أصبحت مسألة الأرض أكثر أهمية (٢٨). وبعد إنتهاء حرب البوير تبني اللورد ملنر برنامجاً سياسياً واجتماعياً لإعادة بناء وتطوير الأرياف في جنوب أفريقيا، بهدف مساعدة المزارعين والفلاحين البيض - خصوصاً الأفريكانرز - وطرّد المستأجرين السود من الأرياف البيضاء، وتوفير رأس المال لتطوير تلك الأرياف، وإنهاء العلاقات القديمة من مشاركة وقوة اقتصادية، وبناء علاقات اجتماعية واقتصادية جديدة على أساس الأرض (٢٩). ويشير البعض إلى أن مصطلح "مناطق الوطنيين" أصبح معروفاً منذ زيادة الاهتمام بمسألة الأرض واحتلالها (٣٠). وارتفع في هذه الفترة شعار ضد البيض ضد المسيحية بين الأفريقيين خوفاً من فقدان الأرض. وأستمر هذا الشعار مرفوعاً حتى صدور قانون الأرض لسنة ١٩١٣ (٣١). ومع ذلك استمرت البعثات التبشيرية الموجودة تلعب دوراً مهماً في ترقية تقاليد الكيب الليبرالية حيث لعبوا دوراً وسيطاً من خلال الرأسمالية التجارية في الكيب، والتي ارتبطت بفلاحي شرقي الكيب منذ خمسينيات وحتى ثمانينيات القرن ١٩، ولكن الثورة التعدينية جعلت الحكومة تصب غضبها في التسعينيات، وزادت ضغوطها منذ بداية القرن ٢٠. ومع ذلك استمرت البعثات تلعب دوراً في التواصل، وخلال عملية التوفيق هذه، خلق ما يسمى "بمشكلة الوطنيين". فقد كان المبشرون يشجعون الحرية في المجال الاقتصادي والاجتماعي، وتداولت أفكار تطوير الإنتاج الزراعي للفلاحين الأفريقيين بإدخال المحاصيل النقدية،



مع أن الاتجاه الغالب كان يسير لتدمير اقتصادهم<sup>(٣٢)</sup>. وكانت الأمور كلها تصب في تكوين لجنة الشؤون الوطنية، والتي استمر عملها من سنة ١٩٠٣ إلى سنة ١٩٠٥، وبالتالي ركزت على مسألة الأرض كقضية محورية لما سمي بمشكلة الوطنيين.

ب - لجنة الشؤون الوطنية:

عرفنا فيما سبق كيف أن كل المجتمعات في جنوب أفريقيا أصبحت تضج بالشكوى من موضوع واحد، ألا وهو الأرض، واختلف مضمون الشكوى لدى تلك المجتمعات حسب المناطق. فالبعض لا يرضيهم ما حصلوا عليه من أراضي، وآخرون لا يرضيهم مناقشة غيرهم لهم في الإنتاج، وهناك فصيل لا يرضى عن النظم السائدة في حيازة الأرض. لهذا كانت هناك حاجة ماسة لتشكيل لجنة لتقييم مسألة الأرض الأفريقية برمتها، ثم كتابة تقرير عما توصلت إليه من نتائج، مع الأخذ في الاعتبار بأنه في ذات الوقت الذي تشكلت فيه اللجنة، كانت هيئة توطين الأراضي الخاصة بالبيض تؤدي دورها بدعم ومساندة السلطات الحكومية البيضاء ومنساعة البرلمان البريطاني. وسنتعرض في ثانيا هذه النقطة لهيئة توطين البيض كأداة ضغط على عمل اللجنة. وحتى نتفهم ذلك سنتحدث عن تشكيل لجنة الشؤون الوطنية وقراراتها، ثم نتعرض لإحتجاجات الأفريقيين على قراراتها، وننتهي بمحاولة لرصد تطور سياسات الأرض تجاه الأفريقيين حتى اتحاد جنوب أفريقيا .

#### ١- تشكيل اللجنة ومناقشة مسألة الأرض :

بناء على خطة اللورد ملنر تم تشكيل لجنة الشؤون الوطنية لجنوب أفريقيا South African Native Affairs Commission وذلك في مؤتمر حكومي سنة ١٩٠٣. وكان الغرض منها الوصول إلى إتفاق بين الوحدات الأربع (الرأس وناتال والترا نسفال والأورنج الحرة) حول المسائل الأفريقية<sup>(٣٣)</sup>. وكان رئيسها جودفري لاجدن Godfrey Lagden وتضم مأمور الشؤون الوطنية، و كل أعضائها تقريباً من الناطقين بالإنجليزية، من الذين يمثلون الآراء التقدمية بشأن الوطنيين. ووصفوا من قبل برلمان الكيب بأنهم " مؤيدو الرجال الوطنيين " <sup>(٣٤)</sup>. وتكونت اللجنة بسبب ضغوط الرأسماليين البيض، الذين كانوا على رأس المؤيدين للعنصرية لحماية مصالحهم، وأقنعوا اللورد ملنر وموظفيه بأن واضعي اليد الأفريقيين إذا استمروا على الأرض البيضاء فإنهم في هذه الحالة سيحرمونهم من الإنتاج التسويقي الكبير، وأنه لا بد من تحويلهم إلى فئات

تخدم في الأرض<sup>(٣٥)</sup>. ووثيقة اللجنة التنفيذية لمؤتمر جنوب أفريقيا للسكان الاصليين التي صدرت سنة ١٩٠٣ تنفى بأن الضغوط علي الأرض جاءت لإلزام الأفريقيين بالخروج للعمل، حيث قُدمت عريضة إلى جوزيف تشمبرلين تحمل توقيع المؤتمر بخصوص مسأله العمل، أعلنوا فيها بأنهم لديهم الكفاية والاستعداد لتلبية مطالب الدولة فيما يتطلب منهم من عمل، وأن التقدم سيحدث بمساعدة العمال الوطنيين بأي شكل كان، وأن الأفريقيين تعودوا الطاعة تحت قيادة زعمائهم وشيوخهم، وأنه لابد من تغيير الأسلوب الهمجي إلى الأسلوب المتحضر لزيادة الأعداد التي تخرج سنوياً للعمل<sup>(٣٦)</sup>. إذن كان الاعتراض على الأسلوب الهمجي في إخراجهم من أراضيهم للعمل - رغم زيادة الضرائب لدفعهم لترك تلك الأراضي - مما يدل على أن الحكومة استخدمت القوة لإجبار الأفريقيين باتجاه العمل في المناجم .

واسترسلت الوثيقة بأن التحضر الأبيض أفسد إقتصاد الأرض، وكان من المنتظر أن يخرج العمال والموظفين من الطاعة القبلية إلى الفردية، وأنه لابد من ترقية التعاون الإداري ، والتوفيق بين رغبة أصحاب العمل في عمالة رخيصة ورغبة العمال في رفع أجورهم لتتفق مع ظروف الحياة والمعيشة التي يحيونها<sup>(٣٧)</sup>. وفي ذات الوقت الذي تم تشكيل لجنة الشؤون الوطنية كانت هيئة تسوية الأراضي Land Settlement Department تقوم بمهمتها التي أدخلت إليها بعد انتهاء حرب البوير، وهي تسوية البيض ومساعدتهم في الحصول على أراضي زراعية. و تشير إحدى الوثائق إلى أن الهيئة كان مهمتها تلقي طلبات الراغبين في الحصول على الأرض. وكان الشخص الأبيض يقدم طلباً للحصول على مزرعة حكومية ويقوم بملاً استثماراً يوضح فيها اسمه وعنوانه وجنسيته والخبرة الزراعية السابقة والقسط الذي يرغب في دفعه، ويحدد ما إذا كان يرغب في الشراء أو التأجير. وخير مثال لذلك الوثيقة التي تحمل توقيع السيد وليم دوجلاس بتاريخ ١٩٠٣/٦/٢٩<sup>(٣٨)</sup>. وهذا يدل على وقوف الدولة لمساعدة البيض في الحصول على الأرض عكس التعتن الذي يواجهه السود.

وكانت لجنة الشؤون الوطنية قد تكلفت بمهمة سؤال الأفريقيين حول مسألة الأرض. ولذا قابلت أعضاء الجمعية الأهلية الوطنية للأورنج، وظهر من خلال استجواب الإفريقيين بأن تركيز اللجنة انصب على مسألة الأرض، وأن إجابة الإفريقيين انحصرت معظمها في أنهم ليس لهم حق شراء الأرض في هذا القطر، وأنهم يرغبون في أن تسمح لهم الحكومة بهذا الحق، وأنهم كسود يملكون في المستعمرات القديمة سواء في

الكيب وناتال ، وأنهم يودون حق الشراء في المستعمرات الأخرى. وأن العبيد فقط هم الذين ليس من حقهم الشراء، وأنهم ممنوعون من حق التملك في المدن، وفي حالة شراء أحدهم فإن الشرطة تتدخل وتمنع ذلك. وأن رغبة أي إنسان في الحصول على قطعة أرض سواء في المدن أو في المزارع. ولابد لنا في هذا المقام أن نترك الوثائق لتعرض نماذج من حوارات اللجنة مع الأفريقيين، لمحاولة فهم ما هو الدافع الذي يقف خلف هذه الأسئلة. فقد سئل أحدهم -وهو مبيلا Mpela هل أنت على علم بأن غالبية الأفريقيين في جنوب أفريقيا تعيش تحت ما يسمى " بنظام الملكية الجماعية ". فأجاب نعم. فسئل هل ترى أي خضوع في ظل هذا النظام ؟ فأجاب نحن نعتبر ذلك نوعاً من الرق، فكل رجل له الحق أن يستمر على أرضه، ولكن مجلس المدينة يضع قوانين تؤثر حتى في زوجاتنا لأننا نعيش على هذه الأرض. فسئل مره أخرى هل ترغب في قانون جديد " يتيح الفرصة أمام شراء الأراضي ؟ ". فأجاب نعم . وهل ترغب أن يكون على شاكلة القانون الذي يطبق علي الأوربيين؟ فأجاب نعم . وبكافة أساليبه؟ فأجاب نعم، هذه رغبتنا أن يكون مثل القانون الأوربي في تملك وشراء الأرض<sup>(٣٩)</sup> . وفي تقديرى يعتبر هذا تطوراً في إحساس الأفريقيين بقيمة الأرض، حيث عبروا صراحة أمام اللجنة عن رغبتهم في التملك في المزارع والمدن البيضاء، وألا يكون هذا الأمر مقصوراً علي البيض فقط.

وهذا يدل على رغبة الأفريقيين الحقيقية في الملكية الفردية وأنهم لا يخشون المنافسة من البيض، عكس ما يتردد بأن البيض هم الذين أدخلوا الملكية الفردية رغماً عن الأفريقيين. فالوثيقة تشرح بأن قطاعاً كبيراً من الإفريقيين، خصوصاً طبقة الملاك، كانوا على رأس المطالبين بفتح الطريق أمامهم لشراء الأرض. وتشير الوثيقة أيضاً إلى أن مبيلا سئل مره أخرى: هل تقترح بأن تلغي كل القوانين القديمة بما فيها تلك التي يحافظ عليها الوطنيون في المعازل ؟ فأجاب نحن لا نمثل طبقة من الأفراد تود أن تعيش في الوثنية والظلام، ولكننا نرغب في التطور والتخلص من كل القوانين السابقة، وأن نكون خاضعين لقانون واحد يحكمنا جميعاً وهو القانون البريطاني . فسئل مره أخرى كم من الناس تمثل؟ فأجاب نحن نمثل ما يمكن تسميته بالمتقنين، ولا نمثل هؤلاء الذين يعيشون تحت ظل القانون الوطني، بل نحتكم لقوانين الكنيسة فهي التي تحكم الأفراد المتحضرين . فسئل هل يعنى هذا أن هناك نوعين من القوانين، قانون يحكم المتقنين، وآخر يحكم غير المتقنين ؟ فأجاب نعم لأنه ليس من العدالة التعبير عن أولئك الذين ما



زالوا غير متحضرين، لذا يجب أن نأخذ بيدهم ليصبحوا متحضرين<sup>(٤٠)</sup>. ويتضح من ذلك أن قطاعاً من المثقفين هم الذين يقودون عملية التثوير، وأنهم يسعون صراحة للملكية الفردية، وأن تتاح أمامهم عملية الشراء، وبدا هذا التيار يعبر عن أفكاره بكل وضوح، مستقلاً عن الزعامات وأنتك الذين يقعون داخل التقاليد القبلية.

ولم يقتصر الأمر علي قادة الأورنج الحرة، بل إن لجنة الشؤون الوطنية قابلت أفارقة من كل الأقاليم، وظهر واضحاً أن التعليم والاختلاط بالأوروبيين ودور الطبقة المستفيدة من الأرض كان واضحاً من خلال الإجابة علي أسئلة اللجنة. فقد أشارت إحدى الوثائق لإجابة مارتين لوتولي Martin Lutli، عضو لجنة ناتال الوطنية، علي سؤال عما إذا كانت رغبة الحصول علي أرض موجودة عند الوطنيين وهل لديهم القدرة علي الشراء؟ بأن العديد من الوطنيين يرغبون في شراء الأرض، وأن كل فرد يرغب في أن تكون له أملاك خاصة به. وكرر علي المستجوب هل يحبون شراء الأرض؟ فأجاب نعم، فسئل يعني بأنكم ترغبون في شراء الأرض في المدن وخارج المدن؟ فأجاب في كل مكان نريد الشراء. فسئل وهل منعم من شراء الأرض؟ فأجاب لا لم نمنع، ولكن في بعض الأماكن لم يسمح لنا بالشراء كما في ايشوى Eshowe، حيث مرر قانون يمنع الوطنيين من الحصول علي أراضي فيها. فسئل في زولولاند؟ نعم في زولولاند، نحن ننظر إلي زولولاند بأنها أرضنا، رغم أنها الآن تحت يد الحكومة، ولكن لا يمكن أن نمنع فيها من الشراء. فسئل وهل ترغبون في شراء أراض داخل المدن؟ فأجاب نعم. فسئل وهل هو مسموح بذلك؟ فأجاب نعم مسموح لنا بذلك<sup>(٤١)</sup>. ومما سبق يتضح لنا أن مسألة الملكية كانت متاحة أمام الأفريقيين في ناتال، وأن رغبتهم في الشراء كانت موجودة، مما يدل علي أن الأفريقيين كانوا يعلنون صراحة برغبتهم في شراء الأرض، مما جعل الخوف يدب في صدور البيض. ولهذا فإن مراجعة أسئلة اللجنة والإجابات عليها تعد أمراً هاماً لتتعرف علي ماهية الأفكار التي كانت تدور داخل عقول صانعي القرار الحكومي، وما الذي كانت تود الحكومة معرفته من خلال طرحها لتلك الأسئلة، وهل قادت إجابات الأفريقيين لسياسات ضدهم فيما بعد.

ومن خلال الوثيقة نفسها يمكن أن نستشف رؤية مغايرة. فإجابة مارتين لوتولي حول سؤال هل يفضل نظام المواقع الحالي والملكية الجماعية تحت قيادة الزعماء؟ فأجاب نعم، فسئل هل تفضل ذلك الآن؟ فأجاب نعم حتى في الوقت الحالي، ولكن ليس الدوام، فأنا أقترح أن كل شخص يجب أن يمتلك قطعة صغيرة ويعرف أين تكون،

لأن المستقبل ملئ بالمشاكل ونتخوف أن تقوم الحكومة ببيعها، وأن الأوروبيين سيتمكنون من شراء جميع الأرض وما عليها من الوطنيين أيضاً، ولانجد مكاناً لنعيش فيه. فسئل ماذا تعرف عن الملكية الفردية؟ فأجاب باندهاش الملكية الفردية؟، بمعنى أنه يمكن لأي وطني الحق في إمتلاك قطعة أرض إذا استطاع؟ بمعنى هل تتاح حرية التملك له؟ فأجاب بأي طريقة حسنه تفكر الحكومة، ولكن عليها أن تتأكد أن تكون الملكية الفردية له ولأبناء قبيلته. فسئل هل تسمح له بأن يشتريها؟. فسأل هو هل تسمح له الحكومة أن يبيعها؟ فأجاب أنا لا أسمح له بأن يشتريها. فسئل هل الحكومة يجب أن تمنع البيع؟ فأجاب نعم؟ فسئل حتى للوطنيين؟ فأجاب حتى للوطنيين الآخرين، حيث يجب أن تتأكد من أن الملكية الفردية له ولأبناء قبيلته!، فسئل هل يجب أن تنتقل فقط من الأب للابن؟ فأجاب نعم من الأب للأبناء<sup>(٤٢)</sup>. وفي تقديري أن هذه الردود تعتبر تحيزاً قليلاً للملكية الفردية، بمعنى أن الأرض لا تخضع للمضاربة، وأن أي فرد سواء أبيض أو غير أبيض له حق الشراء والبيع، وبالتالي كانت إجابته تحمل تخوفاً من عدم قدرة الأفريقيين علي الشراء، وتخوفاً من إمكانية شراء أراضي قبيلتهم بواسطة أفرقة آخرون.

وإيرادنا لبعض نصوص الأسئلة والإجابات - عبر الوثائق - لمحاولة قراءة أفكار الحكومة ثم تبيان نظرة الأفريقيين للأرض، فإجابات لتولى الأخرى تطرح بأنه يفضل الملكية الفردية في ظل إشراف الزعماء، مع أن بعضهم يحبون أن الأرض خالصة لهم جسعاً وطمعاً. ولما سئل هل تعتقد أن الوطنيين في ناتال ككل يحبون مثل هذا التغير؟ فأجاب إنه لو فتح أمامهم هذا الطريق فسوف يرحبون به<sup>(٤٣)</sup>. ويلاحظ من الوثيقة السابقة أن لب الحوار يدور حول مسألة الأرض، وكيف أن الأفريقيين متعلقون بها، وأنهم لا يخشون الملكية الفردية بل يرغبون فيها، ويرغبون في المحافظة علي أراضي قبائلهم وأن جسع بعض الزعماء أدى إلى استمرار الأوضاع كما هي عليه.

ولم يقتصر الأمر على الأورنج وناتال بل امتد عمل اللجنة إلى الكيب وبريتوريا. فأجدي الوثائق تتحدث عن مقابلة لجنة الشؤون الوطنية لثلاثة أعضاء من الكنيسة الأنثيوبية الكاثوليكية في بريتوريا، وأيضاً طرحوا معهم مسألة الأرض<sup>(٤٤)</sup>. وكان الأفريقيون خلال مقابلتهم للجنة قد اشتكوا بأن وضع الضرائب لم يكن كذلك خارج القطر، لأن هؤلاء حينما كانوا يدفعون ضرائب كانت لديهم أراضي للزراعة<sup>(٤٥)</sup>. وكانت اللجنة على دراية بأن الحالة الاقتصادية في الترانسفال والأورنج الحرة متردية،

وبالتالي فإن مطالب الأفريقيين في الحصول علي أرض أو شراء الأرض لن يتم الاستماع لها <sup>(٤٦)</sup>. بل تعالت شكاوي الوطنيين من رفع ضريبة الكوخ وارتفاع عدد الذين تم توطينهم من البيض علي حساب أراضيهم، حيث لعبت فروع هيئة تسوية الأراضي دوراً كبيراً في إنتزاع الأرض من الأفريقيين، وإحلال البيض محلهم <sup>(٤٧)</sup>. وخلال عمل اللجنة كان هناك تشدد من قبل البرلمان البريطاني واستفسارات من قبل النواب عن الخطوات التي اتخذت منذ ضم الترانسفال والأورنج الحرة منذ سنة ١٩٠٠ ؟ ، وعن الأرض والمشروعات الزراعية التي خصصت للناطقين بالإنجليزية ؟. وكانت الإجابة التي تلقاها النائب الذي أثار الأسئلة السابقة، من قبل المسئول الحكومي، بأنه يأسف الآن لعدم وجود معلومات تفصيلية عما طلبه العضو. لكن آخر تقرير فيما يختص بتوطين الأرض - طبع وقدم للبرلمان - يتعلق بحوالي مابين ٢,٤٨٢ - ٣,٥٦٣ ، وأنه حتى ٣٠ يونيو ١٩٠٥ كان هناك ٢,٢٠٠,٠٠٠ جنية أنفقت في مسألة توطين الأرض في الترانسفال والأورنج ، وأن الأرض التي تم طلبها في الأورنج الحرة ١,٠٠٠,٠٠٠ أكر بتكلفة ٨٥٠,٠٠٠، وحصلت عليها ٧٠٠ عائلة في ظل مرسوم التوطين Settler's Ordinance . وتقريباً هناك ١,٠٠٠,٠٠٠ أكر أخرى بيعت بتكلفة ٥٠٠,٠٠٠ في الترانسفال . ورد المستفسر بأن الأرقام التي ذكرها المسئول خاصة بالترانسفال، لهذا أجاب المسئول بأن سيعود إلي التفاصيل مرة أخرى ويتأكد من المعلومات <sup>(٤٨)</sup>. وهذا يعني أهمية مشروع توطين الأرض للبيض، وأنه يشكل ضغطاً إضافية على اللجنة ويؤثر في قراراتها. في حين لم تشر مناقشات البرلمان البريطاني إلى مشاكل الفلاح الأفريقي، أو تأثير مسألة نقص الأرض التي يعاني منها الأفريقيون. وكانت مسألة توطين الأرض دائماً مصدر نقاش البرلمان البريطاني. ولم يقتصر الأمر على الاستفسار عن أعداد الذين تم توطينهم، بل جرت استفسارات عن المبالغ المخصصة. فأجدي الأوراق البرلمانية تشير إلى ضرورة تخصيص مبلغ من المال لتوطين عدد أكبر من المستوطنين، خصوصاً في مشروعات الترانسفال الزراعية. واستفسر أحد الأعضاء عن المبلغ الذي انفق والعدد الذي تم توطينه ومساحة الأقدنة التي تم استصلاحها؟ لكنه لم يتلق أية إجابة وطلب منه الانتظار للرجوع للتفاصيل <sup>(٤٩)</sup>. وبالتالي كانت قضايا الأفريقيين غائبة بالمرّة عن النقاشات البرلمانية، ولكن لم يعدم الأفريقيون من وسيلة للتعبير عن شكاوهم عبر الالتماسات، كالإلتماس الذي قدم للملك إدوارد الخامس Edward VLL بإلغاء القانون الخاص بمنع الوطنيين من شراء



الأرض والتملك في مستعمرة الترانسفال<sup>(٥٠)</sup>. وبالتالي فإن توافق عمل لجنة الشئون الوطنية مع عمل هيئة تسوية الأراضي قد فرض بأن تكون مسألة الأرض هي لب مسألة الصراع. وهذا يفسر بأنه رغم فشل تطبيق سياسات الأرض التي قالت بها اللجنة حتى قيام الاتحاد، إلا أن مسألة الأرض كانت على رأس الموضوعات التي ناقشها برلمان الاتحاد فيما بعد.

## ٢ - تقرير اللجنة وتوصياتها :

صدر تقرير لجنة الشئون الوطنية سنة ١٩٠٥ وفي ديباجته " أنه آن الوقت الذي تخصص فيه الأرض كجزء من المواقع أو المعازل، وأنه لابد أن يتم تحديد ذلك ، وأن تحجز للوطنيين من خلال قانون يسن لهذا الغرض . وأنه لابد من وضع شروط أراضي خاصة بالوطنيين، بحيث لا يتم وضع يد الأفريقيين علي أية أراضي أخرى ". وتم التشديد من جانب اللجنة علي مسألة الملكية الفردية وضرورة أن يكون الفرد مالكا علي الأقل ٤ مورجن ( ٨ أكر ) مثلما أوصى بذلك قانون جلين جراي. وإذا كانت الملكية أقل من ذلك يتم تحويل الملكية لآخرين. وبالتالي تحققت الفوائد التي أرادتها قوى الإنتاج البيضاء المتصارعة: فالتجار يريدون الحفاظ علي السود في المعازل حتى لا يفقدوا الأسواق التي اعتادوا أرباحها. وأصحاب المناجم يريدون الأيدي العاملة، أما المزارعون فيرغبون في عدم مناقسة السود لهم<sup>(٥١)</sup>. ولم تستجب اللجنة للشكاوي التي قدمها الأفريقيون بخصوص مسألة نقص الأرض<sup>(٥٢)</sup>. وهاجم كومنج W.G.Cumming " سكرتير وزارة الشئون الوطنية " اللجنة وأنكر حق الأفريقيين في التملك في الحضر، خاصة مع فشل قانون المواقع السابق. وقاد هذا لصدور قانون مواقع المعازل الوطنية المعدل لسنة ١٩٠٥، والذي سمح بتوسيع المواقع الحضرية وسمح بالاستئجار وعمالة المزارع. ولهذا هبت الطبقة المتوسطة الحضرية الأفريقية تدافع عن حق الملكية في المدن<sup>(٥٣)</sup>. خصوصاً بعدما صدرت عدة تقارير تشير إلي زيادة نسبة الوفيات من الوطنيين في مناجم الترانسفال منذ سنة ١٩٠٣، وبالتالي كانت مهمتها المحافظة علي الأراضي المملوكة، بل والمطالبة بالحصول علي أراضي جديدة للتخلص من الزحام لقلة الأرض المتاحة<sup>(٥٤)</sup>.

وأوصى تقرير اللجنة أيضاً بالفصل في سياسة شغل الأرض والملكية علي أسس ثابتة، وأنه لابد من تأسيس كيانات منفصلة للأصوات الأفريقية ، وأن يتم فصل الأراضي الأفريقية عن الأراضي البيضاء، وأن تنشأ مدن للرجل الأسود<sup>(٥٥)</sup>. وركزت

اللجنة علي التغييرات الاقتصادية. ففي المناطق البيضاء أدت التغييرات إلي وجود ما يسمى بالفقراء البيض. وقالت اللجنة بوجود غالبية من الفقراء السود، وأن المعازل تعاني من الزحام والإنتاج القليل، وأن وجود البيض والسود في المدن يهدد عقيدة العزل، سواء في شكلها الإقليمي أو الاجتماعي، خصوصاً بعدما تمكن السود من شراء الأرض خارج المعازل<sup>(٥٦)</sup>. وقالت اللجنة بخصوص مسألة وضع اليد بأن هذا الأمر مضر لكل العناصر، حيث يشجع علي وصول الشرور للأراضي الغائب عنها ملاكها في جانب، ويمنع التقدم عن الوطنيين من خلال عدم استحوادهم علي الأرض علي الجانب الآخر، ناهيك بأن هذا النظام يحدد توفير العمالة -التي هي ضرورية - من خلال حصولهم علي الأرض واستفادتهم منها في ظل غياب عملية ضبطهم<sup>(٥٧)</sup>. وقالت اللجنة بأن الوطني خارج المعازل يعيش دون حماية السلطات الموجودة في المناطق الوطنية -تقصد غياب الزعامة- لهذا فإن معظم المستعمرات في جنوب إفريقيا حددت عدد العائلات الوطنية لكل مزرعة عادة من ٣-٥ أفراد، باعتبار أنها مطلوبة للعمل. وقالت بأن عدد واضعي اليد في الكيب ترسخ من خلال لجنة المواقع Location Oxcord وطبقاً لحجم المزرعة. وخلف هذا التحديد لا يمكن للوطني أن يعيش علي أملاك الأوروبي إذا لم يحصل علي رخصة صاحب الأرض كذلك الموجودة في المواقع الخاصة. وهذا يعني أن هناك أمل للاستحواذ علي أراضي أكثر. وأوصت لجنة الشئون الوطنية بأنه لا يجب أن يسمح للوطني - خلافاً للعامل - بالعيش علي أراضي خاصة، عدا التي تحت السيطرة الحكومية سواء عبر اتفاقيات التاجير أو في المواقع المصرح بها<sup>(٥٨)</sup>. وبالتالي بدا واضحاً أن وضع اليد وتحديد مناطق خاصة بالأوروبيين كانا هما قلب توصيات لجنة الشئون الوطنية، وأن عدم إعطاء الأفريقيين أي سند قانوني يثبت عملية وضع اليد هذه، شكل حجة للسلطات فيما بعد بأن إقامة هؤلاء غير شرعية، ولهذا فإن وضع اليد أتاح حقوقاً لانتفاع الأفريقيين بالأرض لكنه لم يوفر لهم عنصر الاستقرار.

وكان من رأي لجنة الشئون الوطنية بأنه من الضروري حماية ما يسمى بمصالح الأوروبيين في هذا القطر، مع غلق الباب كاملاً أمام تطوير الفردية بين الوطنيين في امتلاك الأرض. لهذا أوصت اللجنة بأن الشراء من قبل الوطنيين يجب أن يتم تحديده في مناطق معينة عن طريق قانون تشريعي<sup>(٥٩)</sup>. ولهذا فإن معظم الدراسات تقول بأن قانون الأرض لسنة ١٩١٣ كان أساسه توصيات لجنة الشئون الوطنية ١٩٠٣ - ١٩٠٥

(٦٠). خصوصاً أنها ركزت على ضرورة تطبيق عملية فصل الأراضي ، وأن القانون هو الذي أعطى الشكل القانوني لتلك التوصيات<sup>(٦١)</sup> . ناهيك عن أن بعض الأفراد يطرحون بأن حق الشراء كان مفتوحاً أمام الأفريقيين، وأن لجنة الشئون الوطنية جاءت وأوصت بحجب هذا الحق. وظل هذا الحق متاحاً لهم في الكيب وبعض مناطق الترانسفال. فعلى سبيل المثال - في شمال ناتال - كانت الأراضي البيضاء قريبة من أراضي السود إلى ما بعد حرب البوير، بل نمت عدد الملاك الزولو في بداية سنة ١٩٠٥، وامتدت أملاكهم ٣ أميال إلى الشرق من مدينة فريهيد Vryheid . مما يدل على قدرة الأفريقيين المالية الكافية لشراء الأرض، وأن بعضهم كانوا من زراع المحاصيل النقدية<sup>(٦٢)</sup>. ومما سبق يتضح انه رغم هجوم البيض على نظم الأرض المتبعة ومحاولة وضع سياسة شاملة تجاه أراضي الأفريقيين، إلا أن وضع اليد ونمو ملكيات السود ظل مستمراً.

#### ج- تطور سياسة الأرض حتى قيام اتحاد جنوب أفريقيا :

تظلم الأفريقيون من تقرير اللجنة، وبعثوا بعريضة للملك إدوارد السابع، أشاروا فيها إلى منعهم من شراء الأرض في الترانسفال<sup>(٦٣)</sup>. أما فيما يختص بالأورنج الحرة فقد أرسل مؤتمر أفارقة مستوطنة الأورنج الحرة عريضة للملك إدوارد السابع في يونيو ١٩٠٦، تحدثوا فيها عن إجبار البيض لهم بإخلاء مساكنهم في بلومفونتين، وأنهم شكلوا وفداً من ملاك المنازل - الذين أجبروا على الانتقال - لمقابلة الجنرال مايور Mayor لكنه رفض المقابلة، وأن المحكمة العليا قد أصدرت أمراً بطردهم<sup>(٦٤)</sup> .

وتم حصار المنتجين الأفريقيين من خلال التضييق على شراء الأرض والضرائب وسياسة التسويق. فقد كان يتم تفضيل الشراء من المزارعين البيض في الأسواق، وعبر عن هذا بوضوح اللورد ملنرفي كتاباته، حينما ذكر بأن الذرة سنة ١٩٠٦ - كان ثمنها في أسواق جوهانسبرج ١٢ جنياً للجوال، والمنتظر أن ترتفع لـ ١٨ جنياً لعدم وجودها في الأسواق، وأن التجار الغرباء لهم الأولوية عن الأفريقيين<sup>(٦٥)</sup>. بل إن البرلمان البريطاني استمر يناقش مسألة الأرض، واستفسر أحد الأعضاء عن وجوب استخدام الأفريقيين رجالاً وسيدات، خصوصاً هؤلاء الذين يعيشون على الأراضي الحكومية، وأنه يجب أن تطبق عليهم ضريبة العمل المفروضة منذ سنة ١٩٠٣ في الترانسفال. وتلقى الإجابة التالية بأنه أثبتت مسألة وضع اليد، وبأن الأفريقيين دخلوا في اتفاقات مع ملاك الأرض ، ولا يليق لوزير المستعمرات أن يدخل طرفاً في هذه



الحالة<sup>(٦٦)</sup>. وطالب أحد الأعضاء بإلغاء حق الوطنيين الصادر سنة ١٩٠٣ بوضع اليد وأن تخصص هذه الأرض سواء بالإيجار أو التصريح للمستوطنين البيض فقط ، وكان المطلوب قانون إداري لطرد هؤلاء الوطنيين من هذه الأرض<sup>(٦٧)</sup> . وبالتالي كان البرلمان البريطاني صاحب السبق في مناقشة سياسات الأرض تجاه الأفريقيين خصوصاً أن مسألة وضع اليد كانت هي رأس حربة سياسة الأرض فيما بعد سنة ١٩١٣ وهو الأمر الذي لم يدركه الأفريقيون وتصرفوا على أنهم رعايا بريطانيين.

ولم تتخذ خطوات عملية لتنفيذ توصيات اللجنة لكن ظهرت بعض ملامح سياسة الأرض في كيفية التعامل مع البيض الذين يعيشون داخل أراضي الأفريقيين. حيث قدم الأفريقيون عدة التماسات في العقد الأول من القرن العشرين بشأن أراضي للإقامة، كالاتماسات التي قدمت لبلدية أومتاتا (ترانسكاي)، وكانت البلدية قد قسمت المنطقة إلى قطع صغيرة عددها ١٧٦ قطعة سكنية و ٩٤ قطعة زراعية، والقطع ذات ٢ أكر لبناء منازل، والقطع من ١٠-٢٢ أكر قطعاً زراعية . ووافق البيض من خلال مجلس البلدية الأبيض، وبدعم من المجلس العام لأقاليم ترانسكاي علي بيع هذه القطع للأفريقيين والملونيين، وذلك حسب توصيات لجنة الشؤون الوطنية، حيث عمل المسئولون البيض باتجاه منع البيع للبيض، لأنه لا توجد طريقه قانونية لكتابة عقد يمنع إعادة بيع هذه القطع للسود. لهذا فإن مستشارو البلدية كانت لديهم أسباب مادية أخرى لإسقاط فكرة العزل. لهذا تمني البعض تحديد دخول الأفريقيين للمناطق الحضرية. ولكن الطبقة المتوسطة السوداء في أومتاتا، من المواطنين وأصحاب الأعمال الذين لديهم أموال لشراء الأرض، كانت لديهم قدرة مادية كافية للسيطرة علي القرار السياسي في الشأن المحلي<sup>(٦٨)</sup> .

وقدمت طلبات للحصول علي أراضي للبلدية في جارتها نكانبيدلانـد Ncanbed Land وفي سنة ١٩٠٧ تسلمت البلدية المنطقة من الحكومة الاتحادية وقسمتها إلي قطع صغيرة. وبيعت الأراضي في منطقة نكانبيدلانـد علي أساس الملكية الفردية لكل الأجناس، وكان ٤٣% من المشترين أفريقيين، وأغلبهم كانوا من الكتبة الحكوميين ورجال الشرطة والمدرسين وصغار رجال الأعمال. أما الجارة الثانية نوروود Norwood فقد أصبحت جزءاً من أومتاتا سنة ١٩٠٦<sup>(٦٩)</sup> . وكانت مسألة الضغط البيضاء قد اشتدت حول مسألة الأرض، وتقوى جانب من وطنتهم الحكومة البيضاء علي حساب الأفريقيين، بل طالب هؤلاء أن يتم تمثيلهم في لجان تراعى مطالب جديدة

لهم في الأرض. في نفس الوقت وعى الأفريقيون لأهداف هيئة تسوية الأراضي، ناهيك عن تأثيرات ثورة الزولو في ناتال سنة ١٩٠٦ والظروف الاقتصادية والصناعية للأورنج الحرة<sup>(٧٠)</sup>. وحدث تقدم في مشروع توطين البيض في الترانسفال، وتمت إثارة مسألة الأرض الحكومية ، ثم إعادة تخصيصها لطالبي توطين الأرض في الترانسفال و الأورنج الحرة<sup>(٧١)</sup>. وفي نفس السنة ارتفعت الضرائب علي الأفريقيين، لهذا اشتعلت ثورة الزولو سنة ١٩٠٦ ضد ضريبة الرأس، هذا بالإضافة إلي أن مسألة توطين الوطنيين كانت هي الشغل الشاغل للحكومة<sup>(٧٢)</sup>.

وبعد سنة ١٩٠٦ (تقريباً ٦٠ سنة منذ فرض ضريبة الكوخ\*) حدثت زيادة في عدد الذين يعملون بأجر بين الشباب، ولم تكن ضريبة الكوخ تدفع هؤلاء الرجال لسوق العمل بل لشراء الماشية وتقديمها كمهور. لهذا ومنذ سنة ١٩٠٧ أصبحت النساء يقمن بدفع الضرائب في المعازل نظراً لغياب الأزواج والأبناء ، وإذا لم يتم الدفع يتم تحديد حجم الماشية والملكيات الأخرى، ومن يخالف ذلك يتعرض للسجن أو سحب منه أرضه وتعطى لآخر. لهذا كانت الأرض ضرورية للنساء في المناطق الأفريقية . ونجحت بعضهن كفلاحات في بيع الإنتاج الزراعي للحصول علي بعض النقد لدفع الضرائب وشراء الاحتياجات الأخرى. وكان العمل المهاجر سبباً في نقص الأرض، حيث قام بعض الأفريقيين بتأجير أراضيهم لآخرين، وبعضهم ترك أرضه بنظام المزارعة، وآخرون تركوها لعائلاتهم الممتدة<sup>(٧٣)</sup>. وكان الأفريقيون منذ عام ١٩٠٥ قد طالبوا المبشرين بالتدخل لتخفيف الوضع، لهذا جعلتهم السلطات البيضاء مشرفين علي المجموعات العرقية، وبالتالي حدث تحسن، حيث أعطيت حقوق الملكية لبعض الأفريقيين<sup>(٧٤)</sup>. وكانت لجان هيئة تسوية الأراضي الإقليمية تقوم بدورها في توطين البيض، كلجنة توطين أراضي الترانسفال، والتي أنشئت سنة ١٩٠٧ ، ثم حل محلها اتحاد هيئة الأراضي Union Department of lands ، وتركزت حول جمعية ملاك الترانسفال، وانصب تخوفها في عدم رغبة المستوطنين البيض في الحصول علي أراضي شمال بريتوريا، وتجاهل الحكومة استمرار شراء الوطنيين للأرض في تلك المناطق. وكان نمو توطين البيض قد ساعد علي تطوير حملة ضد وضع اليد وممارسة زراعة الكافير عبر نظام المزارعة. وفشلت وزارة الشؤون الوطنية تحت قيادة لاجدن Lagden قبل سنة ١٩٠٦ في تأسيس تشريع وضع اليد، لهذا استمرت الضغوط منذ سنة ١٩٠٧ في ضرورة إيجاد تشريع جديد لمقاومة نظام وضع اليد<sup>(٧٥)</sup>. وازداد النشاط

السياسي الأفريقي في جنوب أفريقيا حيث تم تكوين جمعية منتخبي الكيب الوطنية Cape Native Voters Association بقيادة جون تنجو جابافو سنة ١٩٠٧، بعدما تكونت المنظمة السياسية لجنوب أفريقيا South African Political Association سنة ١٩٠٢، وتكاد تكون هاتان المنظمتان تهتمان بشئون الأكسوزا والفنجو<sup>(٧٦)</sup>. ومع ذلك استمر عمل هيئة تسوية الأراضي في نزع الأراضي من السود، وازداد الطلب للحصول على الأراضي في الأورنج الحرة بشكل لم يسبق له مثيل سنة ١٩٠٧. ويرجع هذا إلى زيادة أسعار المنتجات ثم الرغبة في زيادة الأموال من جانب المزارعين البيض، خصوصا بعد زيادة أعداد السود في تلك المناطق وزيادة حيواناتهم وزراعتهم. وبالتالي ارتفعت الأصوات المطالبة بتحديد وصول الأفريقيين إلى الأرض، وطالبوهم بتقليل حيواناتهم ثم الرعي بعيداً عن مناطقهم. واشتد هذا الأمر منذ سنة ١٩٠٨، وحدثت زيادة في نسبة زراعة المزارعة، الأمر الذي أدى إلى زيادة أعداد الماشية لسهولة وصول ملاكها لأماكن المراعي. لهذا شكلت المزارعة وملكية الماشية مسألتين مهمتين في هجوم البيض عليهما، حيث رحب المزارعون البيض في إخلاء الأرض من مجتمعات وضع اليد دون حاجة لتشريع<sup>(٧٧)</sup>.

وأرسل المؤتمر الوطني لاناتال عريضة لوزير المستعمرات في أكتوبر ١٩٠٨ من ١٣ صفحة بخصوص ثلاث مسائل، منها "زيادة عدد أعضاء المجلس التشريعي"، والثانية "توفير الإدارة الجيدة للشئون الوطنية"، والثالثة "بخصوص مسألة الأرض"، وأنهم يرغبون في تشكيل وإدارة مستوطنات الأرض الوطنية، وأن مئات المندوبين من أعضاء المؤتمر اجتمعوا للنظر في المسائل الثلاث حيث تقابلوا في بيترماريتزبورج في ٩ يوليو ١٩٠٨<sup>(٧٨)</sup>. وهناك أكثر من دليل على أن أفارقة المناطق الشمالية قد انتقلوا إلى الترنسفال، حيث أتيحت الأراضي أمامهم بعد سنة ١٩٠٨، وتحرك العديد منهم للغرب تجاه المناطق الجافة، كمناطق صالحة للرعي. وبعضهم تحرك للباسوتو وأصبحوا هناك بلا ماشية وبلا أية أرضي. وهناك تقارير تشير إلى أنه في كل المناطق التي وجدت فيها مجتمعات واضعي اليد، أمروا أن يقللوا ماشيتهم ويزيدوا من خدمة العمل، خاصة بعدما تفاقمت مشكلة الفقراء البيض في الأورنج الحرة أكثر فأكثر، وأصبحوا يمثلون تهديداً للـ bywoners<sup>(٧٩)</sup>. وكتب اللورد سيلبورن بأنه عندما أرسل تقرير اللجنة إلى سمنس وبوتا في يناير ١٩٠٨\* بأنه في أهمية الحافز الاقتصادي، وعبر عن إستيائه لكل القيود الاقتصادية المفروضة على الوطنيين، مثل



قوانين المرور وحاجز اللون الصناعي <sup>(٨٠)</sup>. ونمت الملكية الفردية بشكل كبير في الكيب، وظهرت ملامح هذا النمو في تقرير لأحد الوفود التي زارت ناتال وترانسكاي سنة ١٩٠٨ ، والذي قال بأنه جرت عملية ترقية اقتصادية للأرض لصالح الملاك، وأنه تم إنقاذهم من المظالم التي كانوا يتعرضون لها من قبل الزعماء، وأنه زاد الدخل الحكومي بـ ٥٠ % بسبب ضريبة الكوخ <sup>(٨١)</sup>. وفي سنة ١٩٠٩ طالب الدكتور تشارلز جارنت Charles Garnett بأن يقوم عدد من زعماء هاري سميث بطرد العائلات التي تسيطر على الأرض <sup>(٨٢)</sup>. لكن لم يتطور الأمر بالصورة التي تمت بعد صدور قانون ١٩١٣.

وعقد اجتماع للوطنيين عبر جنوب افريقيا في الفترة من ٢٤ - ٢٦ مارس ١٩٠٩ عبروا فيه عن ولائهم للأمبراطورية البريطانية، وأقر الميثاق الوطني الذي تمسكوا به بالحقوق الوطنية التي تمتعوا بها طوال الـ ٥٠ سنة السابقة في مستعمرة الكيب، وكانت مسألة الأراضي على رأس هذه الحقوق <sup>(٨٣)</sup>. وكانت الحكومة البيضاء - سنة ١٩٠٩ - قد أعلنت برنامجاً لتوفير الأموال للصناديق الإقليمية للمساعدة في ترقية الأحوال الاجتماعية والاقتصادية للبيض، وعلى رأس هذه المسائل كانت عملية شراء الأرض وتوفيرها أمامهم <sup>(٨٤)</sup>. وكانت الأراضي الأفريقية تشهد عملية إمداد السلطات المحلية إليها. وأحد شروط هذا التحول وجود أراضي كافية للمعازل الوطنية <sup>(٨٥)</sup>. وأشار تقرير حكومي سنة ١٩١٠ إلى التقدم الذي حدث لطبقة الملاك. ففي المنطقة شمال ناتال أشار بأن الطبقة المتوسطة لبست الملابس الأوروبية وعاشت في منازل مربعة مقسمة إلى حجرات، وانهم فصلوا أنفسهم عن الوطنيين، وأن ١٢ % من كل زوجات الزولو في منطقة فريهيد كن مسيحيات. وأن العلاقة بين المسيحية وملكية الأرض والتغريب كانت دليلاً واضحاً في مدينة فريهيد الشرقية، وبأنهم اعتقدوا بأن الملكية الفردية هي أساس تقدم الوطنيين، وأن لها فوائد كبيرة مثل فوائد التعليم عليهم، ولهذا كان لدى هذه الطبقة رغبة شديدة في شراء الأرض <sup>(٨٦)</sup>. وعلى الجانب الآخر استمرت هيئة تسوية الأراضي في نشاطها الكبير، ففي الأورنج الحره تشير الوثائق بأن موظفيها كانوا يؤدون مهامهم المنوطة بهم برضي الحكومة الكائنة. فأحدى الوثائق تحمل مدحا لمدير لجنة تسوية الأراضي في الأورنج الحره - السيد أبثورب Apthorp - والذي عين في وظيفته منذ سنة ١٩٠٦ وأنه أدى خدمات جليلة للبيض <sup>(٨٧)</sup>. وبدأت ضغوط المزارعين تمارس

بصورة أكبر علي قادة الأحزاب والسياسيين البيض، وظهر هذا واضحاً في خطاباتهم وإهتمامهم بمسألة الأرض ومسألة المزارعين البيض<sup>(٨٨)</sup>.

ونخلص من ذلك بأن الفترة التي أعقبت صدور تقرير لجنة الشئون الوطنية، ورغم ضغوط المزارعين البيض وجهود هيئة تسوية الأراضي، إلا أن الأفريقيين استطاعوا الاستمرار في مقاومة هذه الضغوط ، ونجحوا في فرض سيطرتهم على الملاك البيض من خلال استمرار نظام المزارعة ووضع اليد والاستئجار، ناهيك عن استمرار طبقة الملاك في عملية شراء الأرض رغم القيود التي وضعت أمامهم، وبالتالي كان لابد من زيادة الضغوط ودفع الأمور باتجاه تشريع جديد يحكم مسألة الأرض.

### ويخلص الفصل إلى عدة نتائج أهمها :

١- أنه لا يوجد تقدير للمساحة المنزرعة داخل مناطق الأفريقيين، ولا بتقدير لأنوعية الأراضي ولا لتباين مساحتها المزروعة حسب المناطق، ولكن أمكن من خلال حجم أصوات الأفريقيين الانتخابية في الكيب تقدير قوة الطبقة المالكة ومدى تشعب علاقاتها، خصوصاً بين الفنجو والأكسوزا، حيث شكلت تلك القوى الجديدة حركة دفع للمجتمع الأفريقي جعلته يضع أولى لبنات عملية التحديث. ولكن برزت الاختلافات الجذرية الحقيقية بصورة واضحة في الاحتجاجات على توصيات لجنة الشئون الوطنية سنة ١٩٠٥.

٢- أنه من غير المعروف حجم ما يقع تحت أيدي الأفريقيين من أراضٍ بنظم الاستئجار والمزارعة، اللهم إلا ما يقع بوضع اليد، حيث قدر في فترة من الفترات بأكثر من ٤ ملايين أكر في الترنسفال فقط، وبالتالي فإن أعداد الأفريقيين ومساحة أراضيهم وقوتهم الإنتاجية داخل مناطق البيض غير معروفة، لكنهم لعبوا دوراً مؤثراً في فرض نوع معين من علاقات الإنتاج، بل والدخول في منافسة مع المزارعين البيض، مما جعلهم - منذ انتهاء حرب البوير - هدفاً لكل السياسات الحكومية التي تستهدف إقصائهم .

٣- أن استمرار نظام المزارعة هو إعلان رسمي بقدرة الفلاح الأفريقي على فرض شروطه على المزارعين البيض بقبول نظام المزارعة -على مضض - حين حانت ساعة التخلي عن هذا النظام، وبالتالي أتاح هذا النظام للأفريقي الاستفادة المالية من بيع فائض إنتاجه في الأسواق.

٤- أن اعتراض الأفريقيين على توصيات لجنة الشئون الوطنية يدل على وعى الأفريقيين بما تهدف إليه، وانهم وعوا للضغوط المفروضة عليهم، وبالتالي نراهم فى ظل فترة التمهيد لقيام الاتحاد قد حققوا بعض النجاحات فى استمرار نظم وضع اليد والمزارعة والاستتجار، بل استمر الملاك ينمون أراضيهـم ويزيدونها، مما قضى بوجوب تغيير سياسات الارض المتبعة وإصدار تشريع خاص بمسألة الأرض، لكن هذا لم يتحقق إلا فى سنة ١٩١٣ بحيث تم تحديد ملكية الأفريقيين وفرض نظام العزل الإقليمي.



## هوامش الفصل الثالث :

(١) Keegan, Tim :- The Restructuring of Agrarian Class Relations in a Colonial Economy : Orange River Colony 1902 -1910 , Journal of Southern Africa, Studies, Vol 5 , No . 2 , April 1979 , P . 236 .

(٢) C . o . 48 / 532 / Lo 904 :- Resolution adopted by the Legislative Council on the Subject of the maintenance of Peace in South Africa, Government Houses , Cape Town 22 May 1897 .

(٣) C . o . 48 / 532 (272 ) Cape Parliament Legislative Council , Wednesday , June 23, 1897 .

(٤) C . o . 48 / 523 / 15393 :- Proceedings of the Meeting of the Congress of the South African League, Held at Port Elizabeth 11-13 th February , 1897. PP 15 . 63, 65 .

(٥) كان حق الانتخاب متاحاً لمن يملك أراضي بقيمة ٢٥ جنيه أو أجزء سنوي ٥٠ جنيه ، حيث فتح الباب للأفريقي البالغ ٢١ سنة لممارسة هذا الحق سنة ١٨٦٨ . وبعد سنة ١٨٨٤ شنت الرابطة الأفريقية هجوماً على تصويت الأفريقيين بحجة أن هذا النظام يخدم مصالح الناطقين بالإنجليزية ، فالأفريقيون يعطونهم أصواتهم لإيمانهم بوجوب تقديم ولايتهم للعرش البريطاني. للمزيد انظر: Trapido , Stanly :- African Divisional Politics in The Cape Colony , 1884 to 1910 , No. I , 1968, PP . 79 . , 80

(٦) هناك أكثر من ١٧ دائرة يعتمد فيها المرشحون على دعم الأفريقيين مثل ألوال الشمالية ، بيركل الغربية ، كيب تاون ( دائرة فيلاند بعد سنة ١٨٩٨ ) وايسل لندن وفورت بوفورت ، جراهامز تاون ، كوينز تاون ، بورت إليزابيث ، جريكوالاتد الشرقية منذ ١٨٨٨ ، كيمبرلي ، كينجز ويلمز تاون ، سومرست ايسل ، تيمبولاند انشنت ١٨٨٨ ، يوتهاج ، فيكتوريا الشرقية ، وودهاوس وباستثناء بيركل الغربية وكيب تاون وكيمبرلي فإن كل الدوائر تقع في الكيب الشرقي أو دوائر ترانسكاي حيث تعيش الأغلبية الأفريقية 81 , 80 . PP . Op . Cit , Trapido , Stanly .

(٧) كانت جريدة جاباقو قد ظهرت ١٨٨٤ وجريدة الان سوجا Alan Soga قد ظهرت سنة ١٨٩٨ وكلاهما له تأثير في الحياة السياسية الأفريقية، وكان جاباقو يدعم حزب جنوب أفريقيا ، وسوجا يدعم الحزب التقدمي . Ibid, PP. 89, 90, 97.

(٨) Callinicos, luli :- Op . Cit , P . 86 .

\* وتشير التقارير إلى أن الوباء - في ناتال سنة ١٨٩٧ - تسبب في هلاك ٢٠,١٠٨ رأس ماشية ، وربما شكل هذا ٩٠ % مما يملكه الوطنيون في ناتال وزولولاند ، أما خسارة البيض فكانت حوالي ٦٥ % .

(٩) Ballard , Charles :- Op . Cit , PP. 439 , 449 , 450 .

(١٠) C . o . 48 / 531 / 4327 :- Native Rinder Pest . Representative Visit to Kimberly and Taung,s office of the Government Labour Agent fro Native Territories . IMVANI , 24 the December 1896 .

(١١) في سنة ١٩٠٠ كان حوالي ١٠,٠٠٠ أفريقي يعيشون في المدن ، زاد سنة ١٩٠٤ إلى ٤٠,٠٠٠ إلى ٦٣٠,٠٠٠ سنة ١٩١٤ ليشكل ٣/١ السكان الأفريكانرز . ولما كان اقتصاد المدن بيد الناطقين بالإنجليزية فقد دخلوا في منافسة مع السود وأصبح الفقر الحضري مثل الفقر الريفي وأصبح الكثير منهم شحاذين . للمزيد انظر Merdith , Martin :- In The Name of " Apartheid " South African in the Past War Period " Harper&Row , Publisher , New York , London , 1985 . P . 16

(١٢) Keegan , Tim :- Op. Cit , PP. 239 , 240 .

(١٣) Callinios , Luli :- op. cit , pp. . 86 , 87 .

\* أحد المليونيرات سمي لإيجاد مستوطنات لهم في جوهانسبرج وهو أحد أفراد لجنة الإصلاح سنة ١٨٩٥ وحصل على مقعد رودس البرلماني بعد وفاته .

(١٤) Lockhart J. C . M and Woodhoues :- Cecil Rhodes, The Colossus of Southern Africa , The Macmillan Company , U.S . A 1963, PP . 464 , 465

(١٥) يشير إلى ذلك سكرتير الشؤون الوطنية في ناتال سنة ١٨٩٨ بأنهم يشاركون بـ ١١٠,٠٠٠ جنيه مقارنة بـ ٥,٠٠٠ جنيه مشاركة الأوربيين ، وجزء من هذه الضرائب لشراء الملابس ورسوم سكك الحديد والضرائب المباشرة والمعدات الزراعية . ففي السنوات الأخيرة يسافر على خط السكة الحديد حوالي ١٧٠,٠٠٠ أفريقي يقدر دخلهم بـ ٣٠,٠٠٠ جنيه وكتب الأفارقة عريضة إلى جوزيف تشمبرلين يعرضون فيها ما تعرضوا له من آثار خلال حرب البوير وعدد اللاجئين الأفريقيين والمشاكل التي يعانون منها قلة الأمن والإسكان الطعام وسوء التعليم وأن تقارير اللجان التعليمية ١٨٩١ - ١٩٠٠ بخصوص الاتفاق على السود في مجال

التعليم كان في المستويات الدنيا وأنه لابد من التركيز على العمل اليدوي ، وركزت هذه الوثيقة على المشكلة التعليمية باعتبارها مفتاحاً لحل مشاكل الأفريقيين وبالتالي وركزت على عدد المدارس وضعف مرتبات المدرسين وقلة أعداد الخريجين وعدم قدرة الفصول الدراسية على الاستيعاب . وأنه لا توجد مشاكل يمكن أن تخيف الحكومة من عدم التشجيع والإقبال على تعليمهم ورأوا أن ذلك سببه العقيلة المسيطرة على زمام الأمور في جنوب أفريقيا Document7 :- Question Affecting the Native and colored people Resident in British South Africa : Statement by the Executive to the South Africa Native Congress 1903 , PP . 25 , 26 , Vol. 1 .

Swanson. Maynard:- The Saint ation Syndrome : Bubonic Plague and Urban Native Policy in the (١٦)  
Cape Colony , 1900-1909 The Journal of African History , Vol .18, No. 3, (1977) . PP. 397,402.

The Parliamentary Debates, Fourth Series, Vol . 89 , Jan (١٧)  
23ToFeb.27,1901,PP.395,666,843,1033,1071.

Plaatje , Sol. T. :- Op. Cit , P . 112 . (١٨)

Evans, Ifor, L. : Op, Cit., في سنة ١٩٠٤ قررت المحكمة العليا بالاعتراف بحق ملكية الأرض للأفريقيين في أماكنهم (١٩)  
PP. 22, 23.

(٢٠) أحمد عبد الدايم محمد حسين: مرجع سابق ، ص ١٢.

Lester, Alan , Etieenne Nel and Tony Binns :- South Africa past, present and future, , London, (٢١)  
2000P. 1420.

Wilmsen , Edwin N: Land Filled with Flies Apolitical Economy of the Kalahari, The University of (٢٢)  
Chicago Press, Chicago and London 1989, PP. 133, 134, 137.

( ٢٣ ) في سنة ١٩٠٧ أنشئت لجنة مختارة بخصوص أراضي البوندولاند الممنوحة Pondoland Grants وانقسمت الآراء حول المسألة ، فزعيم البوندولاند وأثنى من أعضاء اللجنة طالبوا نظراً للطلبات المقدمة للحصول على أراض ونقص الأرض الذي يعاني منه المعزل أن تفتح المفاوضات لتعويض المواطنين بكل أو بعض الأراضي المطلوبة ، لكن الإعلان ١٢٧ لسنة ١٩٠٥ كان قد أقرت بحق إعطاء ومنح الأرض للبيض Hendrik , Fred : - The Pillars, Op. Cit , P. 62

(٢٤) أحمد عبد الدايم محمد خبثين: مرجع سابق ، ص ٢٦.

(٢٥) Merdith , Martin :- Op. Cit , P. 32. ناميك عن الضرائب التي زالت على الأفريقيين في حرب البوير للمزيد انظر  
Apl ١٣٤ . New finance Bill, May16 The Parliamentary Debates Authorized Edition fourth Series , Vol  
.29 ToMay16,1904,PP.1405,1406,1413,1426,1433,1438,1442,1443,1474,1481

Evans, Ifor, L. : Op, Cit., PP. 22, 23. (٢٦)

" وهذه مختلفة حسب الأقاليم ، من ٦٠-٨٠ - ١٠٠ يوم سنوياً ، والأمر المعتاد هو ٩٠ يوم للرجل وعائلته ، موزعه عبر السنة الزراعية.

Evans . Ifor L:- Op. Cit . , PP . 22- 23. (٢٧)

I bid , PP . 24 , 25 (٢٨)

Crush , Jonathan and Alan Jeeves :- Op. Cit , P. 351. (٢٩)

Evans . Ifors L : - Op . Cit , P . 20 . (٣٠)

Williams , Donovan :- African Nationalism in South Africa : Origins and Problems, The Journal (٣١)  
of African History , Vol . 11 , No. 3 (1970) , P . 382

Rich , Paul B : - Op. Cit , PP. 271 , 272 . (٣٢)

Kari's, Thomas and Gowndolen Carter:- Op. Cit . P.29 (٣٣)

(٣٤) وذلك لحاجتهم الانتخابية فلقد كانت الأقاليم الأربعة تختلف بعضها عن البعض من حيث التشريعات السائدة فيما عدا الكيب الذي تسوده تقاليد ليبرالية منذ أول برلمان سنة ١٨٥٤. ومع ذلك لم يصبح أي أسود أو ملون عضواً في برلمان الكيب ، فقط حوالي ١٠% من الأصوات المسجلة كانوا ملونين وأقل من ٥% أفريقيين ومع ذلك كانوا مؤثرين طبقاً لتقرير رسمي سنة ١٩٠٣ كان ٨١١٧ صوت أفريقي مسجل له تأثير في ٧ دوائر من ٤٦ دائرة في الكيب أما في المقاطعات الأخرى فقد كان البيض فقط هم الذين لهم الحقوق السياسية في الترانسفال والأورنج ، وفي نقاتل صدر نظام امتياز المؤهلات الذي لا يحتوى على حاجز اللون ولهذا ذكر برلمان ناتال باستحالة أن يصبح للأفريقيين حق التصويت ، وفي سنة ١٩٠٧ شملت لائحة للتصويت في ناتال ٢٣، ٨٠، ١٥٠ و ١٥٠ هندي و ٥٠ ملون و ٦ أفارقة ، للمزيد انظر: Merdith , Martin :- OP. Cit , PP. 33- 34

- (٢٥) Lester, Alan and others:- Op Cit,P.143
- (٢٦) إشارة إلى أنهم يرغبون في أن يتم استيعابهم داخل الدولة بل ويشعرون بالمسئولية الوطنية تجاه مصلحة بلادهم جنوب أفريقيا ككل وليس للعنصر الأسود فقط . وأشارت الوثيقة إلى أنهم يشعرون بأن العمل هو الأساس الجوهرى لتطوير الصناعة في جنوب أفريقيا . وقالت بأنه كان هناك اعتقاد سابق بأن الوطنيين سوف لا يقومون بالعمل ، وبالطبع هذا خلاف الحقيقة لأن تقدم جنوب أفريقيا هو تقدم لهم . Document7 :- Op. Cit ,P.23.
- (٢٧) Document7:- Op.,Cit.,P.24.
- (٢٨) C. o 551/3 : About Application for a Government Form Form Land Settlement Department O.R. C. Bloemfontein 29/6/1903.
- (٢٩) B.Kumalo j.Twayi ,A.Jordaen, Document .8b:-Testimony off The Rev. ET.Mpela . The Rev. B.K I. Mocher,I. Lavers. And Peter Thaslone ot The Native Vigilance Association of The Orage River Colony , befor The South Africon Native Affairs Commission ,September23 , 1904 (Extracts) Published in Minutes of Evidence , South African Native Affairs Commission 1903 – 1905 ,Vol. LP.35.
- (٣٠) Ibid.
- (٣١) Document 8a :- Testimony of Martin Lutli of The Natal Native Congress before the South African Native Affairs Commission, May 28/1904, (Extracts)Published of in Minutes of Evidence , South African Native Affairs Commission 1903-1905 PP.29, 30
- (٣٢) Document 8a :-Op. Cit,PP. 31,32
- (٣٣) Document 8a :-Op. Cit, P.32
- (٣٤) Document 8c:- Testimony of the Rev. Samuel Jacobus Brander, The Rev Joshu Mphotheng . Mphela, and Stephen Nguato of the Ethiopian Catholic Church in Zion , before the South African Native Affairs Commission October 4,1904 (Extracts) (Published in Minutes ot Evidence South African Native Affairs Commission , 1903 - 1905)
- (٣٥) وقد اعترض الافريقيون على سلسلة الضرائب بدءاً من ضريبة الرأس ٢ جنيه على كل ذكر يعيش في المدينة ، ويجار يصل إلى ١٨ سنت ، ونقل الزبالة ٢ سنت و١ فلس ، والصرف الصحي ٧ سنت و١ فلس ، وضريبة وقوف العربات ٧ سنت و١ فلس . وأغرب ضريبة هي ضريبة الكلاب ( ١٠ سنت ) فأى إفريقي يقتني كلباً يدفع ضريبة . وأن كثرة الضرائب تشعرهم بأنهم ليسوا بشراً بل أرقاء .
- Document 8d:- Testimony of James B. Mema and Johen Makue ,Transvaal,Befor the South African Native Commission, October 7,1904 (Extract) Published in Minutes of Evidence , South African Native African Commission 1903-1905,P.43
- (٣٦) The Parliamentary Debates ,Fourth Series ,Vol . 141 . Feb.14 to Feb. 28,1905,PP.509,521.
- (٣٧) The Parliamentary Debates, Vol . 132 Aug 10 to Aug. 15 , 1904 ,PP.559,560,658,659,661 , 749, 750
- (٣٨) Land Settlement in South Africa , The Parliamentary Debates Fourth Series , Mar. 5 To Mar.16,1906, Wyman & Sons Limited, London, Vol . 153 ,PP.442,443.
- (٣٩) Land Settlement in the Transvaal ,The Parliamentary Debates Fourth Series,Vol.129,Feb.2 To Feb. 13,1904 , P.1026 وبالنسبة للأحوال الاقتصادية في الترانسفال انظر صفحات ١٥٠٧،١٥٣٤،١٥٣٦،١٥٦٨، وبالنسبة للأحوال الاقتصادية داخل الأورنج الحرة انظر صفحات ٣٨٢-٣٨٧،٤١٨،٤٤٦،٤٩٢،٤٩٤،٥٠٨،٥٣٤-٢٨٧
- (٤٠) Document 9:- Petition To King Edward VII, From the Native United Political Associations of the Transvaal Colony , April,25.1905(Typewritten3Pages). Vol. P.45.
- (٤١) Hendrik , Fred T:- The Pillars of Apartheid , Land Tenure , Rural Planning and Chieftaincy , Stokholm Swedan ,Uppsala ,1990,pp.32,33,34.
- (٤٢) وفي سيكاي وجد البروفسور ماكميلان سنة ١٩٢٨ أن عدداً كبيراً من العائلات بلا حقول وأن من ١٠-٢٠% من الذكور البالغين في هيرسكل ، انظر Willson Monica and Leonard Thompson :-Op.Cit,P.56.
- (٤٣) Swanson Maynurd :- Op.Cit,PP.402,406,410
- (٤٤) The Parliamentary Debates , Fourth Series , Vol.119 ,Mar.6 To Mar.23,1903,P.102.



- Merdith, Martin:- Op.Cit, P. 34(٥٥)
- Hancock, Wik:- Op.Cit,PP.315,316. (٥٦)
- Buell, Reymon Leslie :- Op.Cit,P.81. (٥٧)
- Buell, Reymon Leslie :- Op.Cit,P.81 (٥٨)
- Ibid , P.82 . (٥٩)
- (٦٠) وأيضاً من خلال لجنة الشؤون الوطنية المختارة لسنة ١٩١٠ تم دعم المعزل من قبل الجنرال هيرتزوج عندما كان وزيراً للشؤون الوطنية لسنة ١٩١٢ للمزيد انظر :- Kallaway , Peter :- F.s.Malan The Cape Liberal Tradition, and South African Politics 1908-1924 ,the Journal of African History , Vol.15,No. 1,1974.P.118
- Blausten, Richard : Foreign Investment in the Black Homelands of South Africa, African Affairs, (٦١) vol. 75, No. 299, April 1976, P. 209.
- Cope, Nicholas:- Op.Cit , P.436. (٦٢)
- Document 9:- Op. Cit, P.45 (٦٣)
- Document 11:-Petition to King Edward VII, From The Orange River Colony Native Congress, (٦٤) June 1906 (Printed, Page)Vol . 1,P.48.
- Keegan , Tim :-Op. Cit ,P.241 (٦٥)
- Compulsary Labour on Crown Lands in the Transvaal, The Parliamentary Debates, Fourth Series , (٦٦) Vol .167, Dec.11 to 21,1906,Wyman & Sons Limited. London ,PP,1022,1023
- Transval Crown Land The Parliamentary Debates, Fourth Series , Vol .167, Dec.11 to 21,1906 , (٦٧) P.1023.
- Redding , sean :- South African Blacks in a Small Town Setting: The Ironies of Control in Umtata (٦٨) ,1878 – 1955-,Canadian Journal of African Studies ,Vol. 26,No. 1(1992) PP.75, 76.
- (٦٩) في سنة ١٩١٢ كان هناك دافعي ضرائب ملونيين يعيشون في توروود كملك للأراضي ومستأجرين ، ولا يوجد تسجيل بوجود أو عدم وجود ملك بيض في المنطقة للمزيد انظر 77 , 76 , PP. Ridding , Sean:- OP. cit ,
- (٧٠) The Parliamentary Debates, Fourth Series , Vol .167, Dec.11 to 21,1906 ,Op.cit ,PP. 661,965,966,970,1075,1077,1704
- The Parliamentary Debates, Fourth Series, Vol 168,1906,PP.623,641 (٧١)
- Civil Services and Revenue Departements Estimates ,1906-1907,Fourth Series ,Vol .158,My28 To (٧٢) June 18,PP.623,670,62,63,1362 وحكم علي دينزولو زعيم ثورة البامباتا بالسجن علي أن تخصص له أحد مزارع البيض
- ليعيش عليها مع إحدى زوجاته في نيلستروم للمزيد انظر : C. o. 18792 :- Telegeram from the Governor (Receved Colonial - General of the . Union of South Africa to the Secretary of State for the Colonies . Office . 8.25 p. m . 18 th June 1910 .
- " في جمهوريتا الترانسفال والاورنج لم تفرض ضرائب علي الأكواخ ولكن تم فرض ضريبة علي الرأس وضريبة عمل . أما
- نقال فكانت أول مستعمرة تفرض ضرائب علي الأكواخ سنة ١٨٥٧ وكانت ٧ شلن من ١٨٥٧-١٨٧٥ ثم زيدت إلى ١٤ شلن ، وبالنسبة لحجم قطع الأرض فهي تختلف باختلاف المقاطعات وهي عادة من ١٠-١٢ أكر ، والكوخ عادة يشكل نصف أكر
- انظر: Redding Sean : Op.Cit., PP.68,69. (٧٣)
- Ibid ,PP.61,62. (٧٣)
- Durkje , Gilfillan :- Restitution: Can Entitlement to Tenure Reform break Through the (٧٤) Constitutional Barrier off the 1913 Cut-off Date?www. Mekonginfo .org.
- Rich Paul :- The Origins ot Apartheid Ideology :the Case of Ernest Stubbs and Transvaal Native (٧٥) Administration 1902 – 1932, African Affairs, Vol.79, No.315 April 1980,PP.174, 175.
- Origins and Development ot African Nationalism ,www,anc. org .za . (٧٦)
- keegan Tim :- The Restructuring of Agrarian Class Relations in a Colonial Economy : (٧٧)
- The Orange River Colony 1920 – 1910, Journal of Southern African Studies, Vol . 5 , No. 2 Apr. 1979 , PP. 248, 249 .

Document 13 : Petition to Secretary of State for State for the Colonies, from the (٧٨)

National Native Congress , October 1908 , Typewritten, 13 Pages, Vol . I , P . 50 .

Keegan , Tim :- The Restructuring Op. Cit , P . 250 . (٧٩)

\* كانت السياسة البيضاء تتواءم بثلاث اتجاهات بخصوص الوطنيين وهي إحلال السلام ، ترقية المسيحية الحضارة ، تدمير القبيلة.

Hancock , w. k :- Op. Cit , PP . 316 , 317 (٨٠)

Buell, Reymond Leslie :- Op . Cit , P . 92 (٨١)

(٨٢) الدكتور تشارلز كان عضو رابطة الأخوة العالمية League of Universal Brotherhood حيث طالب بطرد العائلات من الأرض وحدثت عمليات طرد وحدثت مأساة في المنطقة حيث راح المطرودين بحيواناتهم يبحثون عن سيد جديد لكن لم يتطور الامر لأكثر من ذلك: للمزيد أنظر Keegan , Tim :- The Restructuring ... , P . 249 .

Document 15 : Resolutions of South African Native Convention, March 24-26 , 1909 , Published (٨٣)  
in Iswilabantu ( Voice of the People ) , P . 53

C. o 551 / 25662 :- From Governor General Office to Colonial Office, London, About Special (٨٤)  
Transvaal War Fund . 27 July 1910. P.367.

(٨٥) مثلما تم تحويل مملكة الزولو - التي ظلت مستعمرة حكم ذاتي تحت للتاج البريطاني منذ سنة ١٨٢٩ - سنة ١٩٠٩ وأصبحت مساحة المنطقة ٤ مليون أكر تحت سيطرة ائتمان وطني زولولاند Zululand Native Trust ، وألحقت بناتال وأصبح الحاكم العام الرئيس الاعلى لزولولاند ، وحكم قانون ناتال الوطني سنة ١٨٧٨ - المنطقة ككل، للمزيد أنظر ، Evans , Ifors - L :- Op. Cit , P . 10 .

Cope, Nicholes :- Op. Cit , PP. 436, 437 . (٨٦)

Co. 328824 :- About Land Settlement Board , 23 rd August, 1910. (٨٧)

(٨٨) C. o 551 / 1/ 28853 :- Prospector and Farmer , 17 September 1910 .P.579. بعد هزيمة البوير تشكلت الكثير من الأحزاب السياسية في كلا الجمهوريتين حيث دخلوا الاتحاد فيما بعد وهم شبة متحدين .فكون بوتاً قائد قوات البوير في الترانسفال سنة ١٩٠٥ حزب الشعب لحماية مصالح الأفريكانرز ورغب في عدم الاهتمام مصالح الأفريكانرز فقط لهذا تحالف مع بعض الناطقين بالإنجليزية وعمل على ربط المصالح الإنجليزية بالأفريكانية . وفي الأورنج تشكل اتحاد أورانجيا Oraugia Unie بعد حزب الشعب مباشرة برئاسة هيرتزوج ليضطلع بمصالح الأفريكانرز ، وتشكل أيضا حزب جنوب أفريقيا ، وتحالفت القوى الثلاث ذات الغالبية الأفريكانية بتشكيل الاتحاد تحت مسمى حزب جنوب أفريقيا الوطني South African National Party . كانت نتائج الانتخابات الاتحادية ١٩١٠ كالأتي الحزب الوطني لجنوب أفريقيا ٦٦ ، الاتحاديين ٣٨ ، العمل ٤ والمستقلين ١٢ أنظر،

Stultz Newell M:- Afrikaner Politics in South Africa 1934- 1948, University of Californina Press, Berkeley, Los Angeles , london 1974 PP. 9 , 10.





## الفصل الرابع

لائحة وضع اليد لسنة ١٩١١



## الفصل الرابع

### لائحة وضع اليد لسنة ١٩١١

يعد تكوين اتحاد جنوب افريقيا سنة ١٩١٠ هو بداية فصل جديد فى تاريخ مشكلة الأرض. فلم يعد ينظر لمسألة الأرض بشكل منفصل عبر وحدات جنوب افريقيا الأربع كما كان من قبل، بل أصبح تخطيطها يتم بشكل مركزى، من جانب برلمان وحكومة الاتحاد. وظهر التركيز على المسألة الوطنية منذ أول خطاب ألقاه الجنرال بوتس (أول رئيس وزراء للاتحاد) فى بريتوريا فى ١٤ يوليو ١٩١٠<sup>(١)</sup>. حيث خلق ما يمكن تسميته برؤية بيضاء موحدة حول مسألة فصل الأرض - فصل أراضي الأوربيين عن أراضي البانتو - على أساس اقليمى، لمواجهة الشرور الناتجة عن نظام وضع اليد والتملك<sup>(٢)</sup>، ونظام الاستتجار والمزارعة<sup>(٣)</sup>.

ومن هذا المنطلق حاول فريق من الاصلاحيين البيض - جيمس هيندرسون والكسندر شو منذ سنة ١٩١١ - التخلص من النظم السابقة، بمحاولة ادخال تحسينات على الزراعة الافريقية، إلا أن اعتراض الافريقين عطلها<sup>(٤)</sup>، لشعورهم بعداء القانون الاتحادى لهم، وشعورهم بأنه سيتطرق حتماً لامتيازاتهم فى مسألة الأرض<sup>(٥)</sup>. وقرار الحاكم العام البريطانى للاتحاد بعدم الاستجابة لرغبتهم فى زراعة أراضي الشركات، وتخفيف وطأة لجنة تسوية الأراضي البيضاء<sup>(٦)</sup>، خير دليل على أن سياسة التعتن ضد التماساتهم بخصوص مسألة الأرض هى السياسة المتبعة.

وعلى إثر ذلك راح فريق آخر يحاول حل المسألة عبر قانون تشريعى يصدر من خلال برلمان الاتحاد. وفى هذا الاطار لم تنظر حكومة الاتحاد لمسألة الأرض نظرة كلية، بل نظرت إلى الشكاوى المقدمة بخصوص وضع اليد فقط، لهذا فإن تركيزها عبر السنوات الثلاث الأولى من عمر الاتحاد تجلى فى محاولة معالجة تلك المشكلة بمفردها. ولما لم تفلح جهودها فى النهاية راحت فى سنة ١٩١٣ تبحث عن حل شامل لمسألة الأرض برمتها. وفى هذا الاطار يحاول هذا الفصل التعرف على الظروف التى مهدت لتقديم لائحة وضع اليد للبرلمان سنة ١٩١١، ثم ردود فعل الافريقين على هذا التقديم.



## أ- تقديم لائحة وضع اليد للبرلمان :

حينما عينت الحكومة البريطانية اللورد جلاستون Gladstone كأول حاكم عام لاتحاد جنوب افريقيا، كانت أول مهمة أوكلت له هي تعيين رئيس وزراء للحكومة المؤقتة. وكان الاختيار ما بين ماريان ولويس بوتا، فوق الاختيار على بوتا، ليصبح أول رئيس لحكومة الاتحاد. وفيما يتعلق بمسألة الأرض فقد أوكلت حكومة بوتا مهمتها لوزارة الشؤون الوطنية\*، وعينت السيد هنري برتون Burton وزير الكيب على رأس تلك الوزارة<sup>(٧)</sup>. حيث كان تعيينه يمثل ضمانا للحكومة البريطانية بشأن المسألة الوطنية<sup>(٨)</sup>، لكونه يؤمن بسياسة فصل أراضي الافريقيين عن أراضي البيض<sup>(٩)</sup>. وفي هذا السياق تم تقديم لائحة وضع اليد في عهد برتون ، وبعد هذا التقديم حدث خلاف داخل مجلس الوزراء سنة ١٩١٢ انتهى بترك هنري برتون لوزارة الشؤون الوطنية ليصبح وزيراً للسكك الحديدية والموانئ، وانتقلت الوزارة لهيرتزوج، والذي جاء بالاساس من اقليم يموج بالعداء ويتبنى سياسات معادية للافريقيين، ليتحمل مهمة التخلص من نظام وضع اليد<sup>(١٠)</sup>.

وهذا لا يعنى أن وزارة الشؤون الوطنية قد تكفلت بمفردها بهذه المهمة، فقد كان هناك أربعة أحزاب لها مقاعد برلمانية\*، مهمتها التشريع لمسألة الأرض. ناهيك عن الحكومة الاتحادية التي كان يرأسها بوتا ونائبه (ستين Steyn وماريمان Marriman)<sup>(١١)</sup>. فحينما شكل أول مجلس وزراء في ١٣ مايو ١٩١٠ ، كان به أربعة رجال من الكيب، وثلاثة من الترانسفال، واثنين من كل من الاورنج وناثال، ومن بين هؤلاء كان الجنرال هيرتزوج على رأس المتعصبين لمسألة الأرض<sup>(١٢)</sup>. ونخلص من ذلك بأن لائحة الأراضي قدمت في وزارة بيرتون بصفته أول وزير للشؤون الوطنية في حكومة الاتحاد.

ورغم أن مجلس الوزراء كان منقسماً في الفترة ١٩١٠ - ١٩١٢ إلى ثلاثة اتجاهات حول مسألة الأرض: الأول، اتجاه هيرتزوج - فيشر برئاسة مارتنوس ستين\* Martinus Steyn، الثاني، اتجاه ساير\* - برتون، وربما يشمل وزير التعليم مالان، برئاسة ماريان\*، الثالث ، اتجاه بوتا - سمتس، وهو اتجاه وسط بين التيارين السابقين<sup>(١٣)</sup>، إلا أن تركيز الحكومة انصب في البداية على نظام المشاركة ووضع اليد. فالتخلص من هذين النظامين يضمن لهم أقصر الطرق لجذب العمال الافريقيين. ومن ثم

وضعت لائحة وضع اليد فى وقت لم تحظ فيه باجماع حول تطبيقها، نظراً لاختلاف استفادة المزارعين البيض من نظام وضع اليد<sup>(١٤)</sup>.

وبدا مشروع لائحة وضع اليد عبر تبنى هيرتزوج وقادة آخرين ترديد نغمة أن البيض فى طريقهم للسقوط، وإن لم يستردوا تحكمهم فى الأرض سيستمر هذا السقوط. وبالتالي بدأوا يحرضون خلال مؤتمرات الفلاحين والمزارعين البيض بضرورة إنهاء عملية وضع اليد الافريقية. وفى سنة ١٩١١ نشرت جريدة "الصدى" البلومفونتينية خطاباً نكر بأن البيض bywoners لا يمكنهم الحصول على الأرض فى ظل هذا النظام. ووصلت خطابات كثيرة للرئيس بوتا تشكى وتهاجم نظام وضع اليد الافريقى. وسئل الرئيس بوتا فى احدى المرات إن كان يرضيه أن يعيش الافريقيين\* بلا صعوبات مادية، على حين يوجد المئات من البيض لا يملكون أية أراضى، داعمين رأيهم برغبة الملاك البيض فى أن يقوم بنى جنسهم من عديمى الملكية بزراعة أراضيهم<sup>(١٥)</sup>.

وإذا نظرنا إلى وضع الأرض سنة ١٩١١ لوجدنا أن معظم الأراضى الصالحة للزراعة تقع فى أيدي الاوربيين، وأن معظم الملاك فى الاورنج والترنسفال كانوا من البوير، فى حين كان الملاك الانجليز يحيزون غالبية اراضى الكيب وناتال<sup>(١٦)</sup>. لكن مع تجاهل التوصيات التى قدمتها لجنة الشئون الوطنية سنة ١٩٠٥ ، روى سنة ١٩١١ ضرورة تشكيل لجنة برلمانية اعتبرت مسألة الأرض وكأنها مشكلة " وضع اليد " فقط. لهذا غرضت إلى إصدار تشريع يهدف إلى تحديد جميع الأراضى التى يمتلكها الافارقة خارج المعازل، وتحديد عدد الافريقيين الذين سمح لهم بوضع اليد على المزارع المملوكة للبيض بوصفهم مزارعين بالمشاركة<sup>(١٧)</sup>. ومن هذا المنطلق أصدر البرلمان لائحة تسجيل وضع اليد والمستوطنات الافريقية Native Settlement and Squatters Registration Bill فى ٦ ديسمبر ١٩١١، ونشرت فى جريدة الاتحاد الرسمية. ورغم ذلك لم تنفذ ، بل استمرت جهود جمع البيانات حول أرض الافريقيين طوال السنة<sup>(١٨)</sup>. ورغم أن اللائحة تحظر على الافريقيين هذا الأمر، إلا أن الحاكم العام لم يعترض عليها<sup>(١٩)</sup>.

ولم تقتصر سنة ١٩١١ على إصدار لائحة وضع اليد، بل صدر القانون ١١ لسنة ١٩١١ ليتحكم فى مسألة دخول المحاصيل إلى الاتحاد عبر موانى الكيب ودربان وبورت اليزابيث وموانى الدخول الأخرى. وفى جانب من هذا القانون يحق للمستول الابيض أن يضع يده على أية أراضى تحتاج إليها السلطة البيضاء، وأن يراقب

الزراعات الأفريقية<sup>(٢٠)</sup>، بما يفيد أن الحكومة في طريقها لفرض نمط معين من سياسات الأرض تجاه الأفريقيين، وفرض قيود صارمة على الزراعة الأفريقية. ناهيك عن التنظيمات التي فرضها قانون الأوبئة الزراعية Regulation under The Agricultural Pests Act حسب الاعلان ٣٥ لسنة ١٩١١، والاعلان ٣٧ لسنة ١٩١٢، حيث زادت القيود على الأفريقيين بشكل لم يسبق له مثيل<sup>(٢١)</sup>.

وفي بداية سنة ١٩١٢ أرسل سكرتير شئون الوطنيين السيد ادوارد دوير Edward Dower ، خطابات لكل المسجلين والمأمير الوطنيين، تطالبهم بتقييم تأثير لائحة وضع اليد في مناطقهم، وأن يرسلوا بمعلومات حول اتساع ملكية الأفريقيين، وعدد واضعي اليد في كل منطقة، سواء ما يحتاجه الأفريقيون أوجم هذا الاحتياج. واستمرت الإجراءات بعد أن أصبح هيرتزوج وزيراً للشئون الوطنية خلفاً لبرتون. ففي سبتمبر ظل التعبير عن أهمية لائحة وضع اليد وتوطين الأفريقيين قائماً. وفي أكتوبر ونوفمبر طلبت وزارة الشئون الوطنية من المسجلين والمأمير الوطنيين مزيد من المعلومات حول ملاك الأراضي الأفريقيين<sup>(٢٢)</sup>. خاصة أنه منذ سنة ١٩١٢ أصبح المزارعون الأوروبيون منزعين، ويشعرون بالخطر من زيادة اقدام الأفريقيين على شراء المزارع خصوصاً في الترانسفال. فقد استغلوا وفورات التعدين في شراء المزارع، ناهيك عن عملية شراء الأرض بطريقة جماعية عن طريق القبيلة. وبهذه الطريقة بدأ الوطنيون في دخول المناطق الأوروبية، وتمكنوا من شراء مساحات صغيرة من الأرض من المزارعين الأوروبيين، وبالطبع هذا لم يعجب البيض، حيث أصبح الملاك الأفارقة مجاورين للمزارعين الأوروبيين، مما أدى لبذل مزيد من الجهود لطرد الأفريقيين<sup>(٢٣)</sup>.

وكان هناك سبباً ضرورياً أيضاً للتخلص من نظام وضع اليد والمشاركة في المزارع البيضاء يتمثل في انتشار العلاقات الجنسية غير الشرعية بين الرجال البيض والنساء الأفريقيات في الأرياف، لدرجة أن مؤتمر الاتحاد الزراعي لجنوب أفريقيا South African Agricultural Union Congress في سنة ١٩١٢ طرح حلاً بأن أي مزرعة يضبط فيها مزارع أبيض مقيماً لعلاقة غير شرعية مع امرأة سوداء، بأن ترحل كل العائلات الأفريقية الموجودة على مزرعته<sup>(٢٤)</sup>. وهذا ما يفسر استمرار نظم الملكية المتبعة، حيث لم يكن بإمكان البيض زراعة كافة الأراضي<sup>(٢٥)</sup>.

والمؤكد أن الاختلافات الداخلية في حزب جنوب أفريقيا هي التي قادت إلى سحب لائحة وضع اليد سنة ١٩١٢، استجابة لاعتراض نواب الأورنج والترانسفال على



السياسة الحكومية المطبقة<sup>(٢٦)</sup>. ولم يكن -كما قيل - بأن سحب اللائحة جاء استجابة من برتون بعد مقابلته للوفد الإفريقي. رغم أن المقابلة للوفد الإفريقي ظهرت ملامجها في الهجوم الذي شنته الصحافة البيضاء ، خصوصا الناطقة بالهولندية، ضد برتون. حيث بدأت تتعقبه وتقف ضد سياسته وسياسة بوتا إلى أن تم إقصائه من منصبه، وضمنوا تعيين الجنرال هيرتزوج وزيرا للشئون الوطنية بدلاً منه<sup>(٢٧)</sup>. وبهذا التعيين بدت معالم البشر تلوح بين البيض، بأن مسألة الأرض أصبحت قاب قوسين أو أدنى من الحل.

وبالنسبة لدور هيرتزوج في الفترة القصيرة التي تولى فيها وزارة الشئون الوطنية - قبل أن يتولاها ساير - فتشير المصادر إلى أنه ربما يكون قد قدم نسخة من لائحة حقوق ملكية الأرض للبيض والسود . هذا في الوقت الذي لم تشر مجموعة أوراق هيرتزوج المودعة في الأرشيف المركزي لنسخة من هذه اللائحة ولا تسجيلات وزارة الشئون الوطنية . ولكن بين أوراق بيزيت بيرى Bisset Berry نسخة مطبوعة تحت عنوان " لائحة هيرتزوج" وغطاء اللائحة مغطى بغطاء الجمعية التشريعية، لكن بدون أى تاريخ مدون عليها. ولكن العبارة المكتوبة بدقة لا تقيم سبباً للشك حول الخطط، ولا تقدم دليلاً يعزز أن هذه النسخة كانت عندما كان هيرتزوج فى السلطة أم بعد فصله. وعلى أية حال فإن تقارير وخطابات هيرتزوج فى سميث فيلد Smithfield ودى فلدت DeWildt تدعم ثبوت وصف هذه اللائحة، لأنها تتشابه مع مفتاح افكار قانون الأرض لسنة ١٩١٣<sup>(٢٨)</sup>. ومن هذا المنطلق فإن هيرتزوج لم يكتف بلائحة الأرض، بل بدا يفكر فى طرح حل لمسألة الأرض برمتها.

فلائحة هيرتزوج كتبت فى ٢٣ صفحة، وقسمت إلى سبعة أجزاء، وبها ٥٤ بند ولا يوجد لها عنوان ولا تاريخ محدد. حيث قسمت اللائحة جنوب افريقيا أربعة أقسام : وطنيون ، اوربيون، مخلطون ، آخرون. والملكية الراسخة تكون داخل أقسام الاوربيين، وللبيض فقط. حيث قالت بأن الابيض لا يمكنه البيع أو التأجير للافريقي. والافريقي لا يمكنه الشراء أو الاستفادة من الأراضى داخل الأقسام البيضاء . وتمنع المشاركة ووضع اليد وحددت الأماكن المعزولة للافريقيين، بأنه يحق لهم فيها التملك. وبالنسبة للأقسام المختلطة فيتم تحويلهم، لأن هيرتزوج اعترف باستحالة العزل المتعجل على مستوى القطر. واعترف بالحاجة لمزيد من الأرض لاقامة الافريقيين عليها. وفكرة المناطق المختلطة لم تناقش خلال الجدل الدائر حول لائحة الأراضى الوطنية. ولهذا فإن أصول قانون الأرض فيما يتعلق بعلاقات البيض- السود فى المناطق الريفية فى

جنوب افريقيا تأسست فى سنة ١٩١١ أو سنة ١٩١٢، وأن وزارة الشئون الوطنية أكدت على مشكلة وضع اليد خلال فترة بيرتون. أما فترة هيرتزوج فإن وضع اليد وملكية الاراضى كانت جزءاً منها. ولكن ليست هناك لائحة رسمية لهيرتزوج تم الكشف عنها، لكن تأسس فعل اكتمل قبل أزمة ١٩١٢، وظل موجوداً سواء فى الحكومة الجديدة التى نوت تطبيق أفكار هيرتزوج، أو من خلال الرغبة فى بناء هذا التأسيس<sup>(٢٩)</sup>. ولم تكف الحكومة بذلك، حيث ظلت عملية توطين البيض تجرى على قدم وساق، فأنشأت شركات للأراضى تقوم إلى جانب هيئة توطين الأراضى بمهمة تملك البيض على حساب واضعى اليد الافريقيين<sup>(٣٠)</sup>. ومن ثم بدا واضحاً أن السنتين الأوليين تم التركيز فيهما على مشكلة وضع اليد، وأن تولى هيرتزوج لوزارة الشئون الوطنية قاد بضرورة التفكير من جديد بحل المسألة برمتها.

#### ب- ردود فعل الافريقيين تجاه لائحة وضع اليد :-

لم يكن المؤتمر الوطنى الافريقى قد تم تشكيلة لحظة تقديم لائحة وضع اليد للبرلمان الاتحادى، لهذا فإن ردود فعل الافريقيين ضد اللائحة اقتصر على احتجاجات بعض المثقفين أمثال جون ديوب ( محرر جريدة ايلانجا ناتال Ilanga Natal ) وسول بلاتجى ( محرر جريدة Tsala Ca Batho ). فى حين لم يعترض مثقفين مهمين أمثال جون تنجو جابافو ( محرر جريدة الامفوزابنتسندو ) عليها لانه كان صديقاً للوزير ساير<sup>(٣١)</sup>. فى حين واجه الافريقيون المتضررون لائحة وضع اليد بكل قوة. ولهذا يمكن رؤية جهود الافريقيين فى الخطابات الساخطة خلال الاجتماعات التى عقدها فى مارس ١٩١٢، تحت رئاسة جمعية رأس جزيرة الكيب. فقد أشاروا فى اجتماعاتهم بأن هذه اللائحة مفيدة فقط لملاك المناجم والمزارعين البيض، لأنها تجبر الافريقيين على إخلاء الأرض لصالح البيض بشروط الرقيق<sup>(٣٢)</sup>. وفى هذا الاطار يمكن رصد ردود الفعل عبر اتجاهين :

الاتجاه الأول، تأسيس المؤتمر الأهلى لجنوب افريقيا؛ المتفحص لمسألة الأرض يدرك بأن لائحة وضع اليد كانت سبباً مباشراً فى تأسيس المؤتمر الأهلى لجنوب افريقيا\* South African Native National Congress ( SANNC ) سنة ١٩١٢. فقد كانت مقاومة اللائحة بالمواجهة المسلحة يعد انتحاراً فى مواجهة قوة عسكرية تدعمها الامبريالية البريطانية، خاصة بعد تجربتهم الأخيرة فى المقاومة المسلحة وهزيمتهم الشنيعة فى ثورة البمباتا سنة ١٩٠٦<sup>(٣٣)</sup>.

فرغم وجود ارهاصات لتأسيس المؤتمر الأهلى مع بداية الاتحاد<sup>(٣٤)</sup>، إلا أنه صدور لائحة وضع اليد عجل بهذا التأسيس. فحينما عاد بيكسلى سيمى إلى جنوب افريقيا التقى سنة ١٩١١ بزملائه سول بلاتجى وجون ديوب ووضعوا فكرة المؤتمر الأهلى لجنوب افريقيا<sup>(٣٥)</sup>. بل نستنتج دور لائحة وضع اليد فى تشكيل المؤتمر من خلال معرفة دور الطبقة البرجوازية الافريقية عبر كافة مناطق الاتحاد فى تشكيل المؤتمر<sup>(٣٦)</sup>، حيث لعبت دوراً مهماً فى قيادة وتوجيه المؤتمر<sup>(٣٧)</sup>.

فرغم وجود ارهاصات لاهتمام النخبة الافريقية بايجاد اطار سياسى افريقى، لم يتشكل المؤتمر الأهلى لجنوب افريقيا\* إلا سنة ١٩١٢، وكان من بين مؤسسيه ديوب وربوسانا ومولوما ومكاجاتو وبيكسلى سيمى، فقد اختير جون ديوب رئيساً وله سبعة نواب، وسول بلاتجى سكرتيراً<sup>(٣٨)</sup>، وانتخب بيكسلى سيمى أميناً للصندوق. وصدرت جريدة المؤتمر تحت اسم " الشعب " - تصدر باللغة الانجليزية وثلاث لغات اخرى - فى نفس السنة التى تشكل فيها المؤتمر بدعم مالى من ملكة سوازيلاند<sup>(٣٩)</sup>. حيث سادت تقاليد الكيب السلمية فى الكفاح السلمى ضد اللائحة، من خلال تبنى اسلوب تقديم الالتماسات والعرائض للحكومة والرأى العام البريطانى، رغم سيادة تقاليد الجمهوريات الشمالية (الترانسفال والاورنج) لسياسات البيض تجاه الافريقيين<sup>(٤٠)</sup>.

وظهرت علاقة الطبقة الوسطى المسيطرة على المؤتمر فى قرابات الكثير منهم بالطبقة الارستقراطية وبالزعامة الافريقية، فرغم أن مهمتهم من المفترض هى ترقية الافريقيين، الا أنهم كانوا محافظين على حماية النظام الاجتماعى والاخلاقى السائد<sup>(٤١)</sup>. وبالتالي فإن موقفهم من اللائحة كان موقفاً سلمياً يتجه للمحافظة على المكتسبات. فبالنظر لموقف المؤتمر الوطنى من لائحة وضع اليد، نجد أن الطبقة المسيطرة على قيادة المؤتمر كانت من أكثر الطبقات تضرراً من لائحة وضع اليد، وبالتالي من أكثر الطبقات مقاومة لها، حيث كانت قيادات المؤتمر فى الاورنج والترانسفال - الحائزة على الأرض بوضع اليد - أكثر تضرراً من قيادات منطقة الكيب وناتال، الحائزة على الأرض بطرق أخرى، وبالتالي كان الفريق الأول أكثر تأثراً فى مقاومة اللائحة<sup>(٤٢)</sup>. ومن المؤكد أن اصطدام الرأى العام الافريقى بلائحة وضع اليد قد وجه النخبة الافريقية إلى ضرورة الاسراع بتشكيل المؤتمر الأهلى، ليعبر عن مصالح الطبقة المستفيدة من السياسات الحكومية السابقة تجاه الأرض الافريقية<sup>(٤٣)</sup>. واحتجاجاته ضد اللائحة منذ



تشكيلة تعد خير دليل على أن صدورها هو الذى عجل بتشكيل المؤتمر الأهلى لجنوب إفريقيا.

الاتجاه الثانى، عقد الاجتماعات وتكوين وفد افريقى للاعتراض على اللائحة؛ فعندما صدرت لائحة وضع اليد رسمياً سنة ١٩١٢ أرسل المؤتمر الأهلى وفداً لكيب تاون لمقابلة برتون وزير الشئون الوطنية لتبيان موقفهم منها. ولم يقم المؤتمر بإرسال الوفد إلى برتون إلا بعد ضمان دعم بعض الرجال البيض من أعضاء مجلس الشيوخ (سكرينر والعقيد ستانفورد والسيد كرو)، لهذا وافق برتون - بعد سماع الوفد - على سحب اللائحة بكل لطف<sup>(٤٤)</sup>. وهذا يعنى أن المؤتمر الوطنى منذ تشكيله فى سنة ١٩١٢ تصدى لمشكلة الأرض، وأنه أرسل وفداً لمناشدة الحكومة بعدم تنفيذ اللائحة. لكن السؤال الذى يطرح نفسه لماذا لم يتم اعلان أمر مقابلة الوفد الافريقى للرأى العام الافريقى قبل تمرير قانون الأرض لسنة ١٩١٣. فيبدو أن نجاح المهمة السرية فى ارسال وفد لبرتون، وتمكنهم من سحب اللائحة، جعلهم يكررون نفس التجربة عندما يصدر قانون الارض سنة ١٩١٣.

ويبدو أن لائحة وضع اليد - رغم سحبها - ظلت مطروحة للنقاش، حيث تقابل وفد من الافريقيين مع هيرتزوج، الذى أصبح وزيراً للشئون الوطنية خلفاً لبرتون، لمناقشة تأثيراتها، بما يدل على استمرار تخوف الافريقيين من بقاء اللائحة معلقة<sup>(٤٥)</sup>. وهذا ما يفسر لماذا ظلت القوى الافريقية المنتفعة تدافع عن مصالحها فى حق امتلاك ووضع اليد على الأراضى البيضاء.

وكان السيد بلاتجى\* من أكثر المهتمين بمسألة لائحة وضع اليد ، حيث قام بزيارة ابراهام فشر وحصل منه على وعد بتقديم لائحة للبرلمان تحسن وضع الافريقيين فى الاورنج الحرة. وكانت مقالاته تدعو للسلام ولا تدعو الى العنف، فهو يدرك ما قدمه البيض من حضارة الى جنوب افريقيا<sup>(٤٦)</sup>. ومن ثم كانت كل الاعتراضات على اللائحة تسير فى الاتجاه السلمى.

وهذا لا ينفى بأن اللائحة قوبلت بانتقادات شديدة، حيث نظمت جمعية شبة جزيرة الكيب فى مارس ١٩١٢، بقيادة القس نيومبولو Nyombolo ، حملة احتجاج ضدها، حضرها لفيف من القيادات المثقفة الافريقية، لمناقشة حقوقهم الاجتماعية. وحمل زينى Zini (رئيس الجمعية) حملة شديدة على اللائحة، وقال بوجوب مقاومتها بكل الطرق الممكنة، وأنها صدرت لصالح المزارعين وملاك المناجم. وطالبهم بالاتحاد

لمقاومة اللاتحة حتى لا تصبح قانوناً. وأضاف زيني بأن تأثير اللاتحة إذا صدرت سيكون كبيراً في الآلاف من العائلات الأفريقية، خاصة أن معظمهم يعيشون في المزارع البيضاء، ويدفعون الإيجارات للملاك البيض، ويقومون بالزراعة وهم سعداء في حياتهم، فكيف يمكن تصور حالتهم بعد صدور اللاتحة. وذكر مثلاً من مقاطعة زوتبانسبرج (في الترنسفال) ، قائلاً بأنه يوجد بها ١٦٨,٠٠٠ عائلة، فإذا ما أصبحت هذه اللاتحة قانوناً، فإنهم يتحولون، إما للعمل في المناجم أو لخدم في المزارع . وتحدث أيضاً عن استمرار مقاومة المؤتمر الأهلي لهذه اللاتحة منذ يناير ١٩١٢ (٤٧).

وعبر السيد ابراهامز في نفس الاجتماع عن أن لاتحة واضعى اليد جاءت نتيجة ضغوط المزارعين وملاك المناجم البيض، وأنه سيكون لها تأثير كبير في تدمير صحة الأفريقيين. فالحكومة لعبت دوراً لصالح الرأسماليين الذين يعيشون في أوروبا ولم يروا جنوب أفريقيا، بما يعنى اسهام الدولة في سيطرة البيض على وسائل الانتاج. أما السيد أوملاميلي Umlamlell ذكر بأن الجنرال بوتوا أعلن مراراً بأنه سيساعد الأفريقيين لاصلاح وضعهم الاجتماعى، والنتيجة أن البرلمان ذهب ليدمر صحة الأفريقيين ويعزل الأفريقيين في الحياة غير الصحية للمناجم. ووصف السيد موبوتا Mobuta بأن اللاتحة ستؤدى إلى كارثة على حياة الأفريقيين في المناجم والمزارع، وحمل الجماهير مسئولية تاريخية إذا تقاعسوا عن مقاومة اللاتحة واسقاطها (٤٨). ونستخلص من الوثيقة نتيجة هامة، أن وجود اطار شرعى للأفريقيين جعلنا لا نستكشف جانباً مهماً في مقاومة الأفريقيين للاتحة وضع اليد فقط، بل نستكشف بعضاً من توقعاتهم السيئة في تلك الفترة لما سيأتى به المستقبل، وهذا ما حدث بالفعل.

فالوثيقة تشير في جانب منها إلى إدراك الأفريقيين إلى أن اللاتحة ستحول الأفريقيين من مشاركين في الانتاج إلى خدم. فقد عبر رئيس المؤتمر بأن تأثيرها سينصب على أفارقة المزارع البيضاء، حيث سيتم نقلهم إلى المواقع بعد أن كانوا يحيون حياة كريمة. وأضاف بأنه خلال رحلته عبر جنوب أفريقيا تقابل مع فلاحين أفريقيين يعيشون في مزارع البيض منذ ما يقرب ٣٠-٤٠ سنة، ذكروا له بأنهم لا يتخللون كيف يمكنهم ترك أراضيهم للتحويل إلى عمل جديد خصوصاً كبار السن، لهذا طالب الجميع بمقاومة هذه اللاتحة (٤٩). ونخلص من ذلك بأن المؤتمر الأهلي كان يحرض على مقاومة اللاتحة، إلا أنه لم يطرح كيفية هذه المقاومة وأدواتها. فلم نجد - عبر وثائق المؤتمر - ما يدل على وجود خطة لديه للتصدى لتلك اللاتحة، رغم تحريضه المستمر على مقاومتها.

ولما كان المؤتمر الأهلى يخشى من تحول لائحة وضع اليد إلى قانون<sup>(٥٠)</sup>، نجد استمرار تحذيره فى ٢ إبريل ١٩١٢ بأنها موجهة ضد الأفريقيين لحساب الطبقة البيضاء الفقيرة<sup>(٥١)</sup>. وظهر اهتمام المؤتمر الوطنى بمسألة الأرض منذ تشكيله، فى الوقت الذى اغفل مشاكل العمال فى مناطق التعدين<sup>(٥٢)</sup>، ربما لتركيبة المؤتمر الوطنى المهمة بمسألة الأرض، أو ربما لأن مسألة الأرض كانت على رأس أولويات البرلمان الاتحادى فى ذلك الوقت. فقد ركز المؤتمر الوطنى منذ انشاؤه على مسألة الأرض والفلاح الأفريقى، رغم عدم وجود خطه لديه لاصلاح وتحسين الأراضي الأفريقية<sup>(٥٣)</sup>. فلم يركز فى برامجه على ضرورة اعطاء الأفريقيين نصيب أكبر من الأرض، لأنه قوبل بهذه السياسات البيضاء ضد الأرض، مع أن القوة الاقتصادية للفئات المشكلة للمؤتمر كانت تقف ضد مشروعات البيض الاقتصادية المسيطرة على الأرض. على حين كانت السياسة البيضاء تسعى لكسب ولاء الملاك البيض لها خصوصا بعد فصل هيرتزوج من الحكومة، خصوصا هؤلاء الذين يعيشون فى الأورنج الحرة، ويقعون تحت تأثيره<sup>(٥٤)</sup>.

ومنذ نشأة المؤتمر ظهر اتجاهان يحكمان التفكير، أحدهما يفضل التحديث، والآخر يميل للتحدى ويرفض الاقتراب من أى شكل من أشكال التعاون مع البيض، لكن تغلبت وجهة نظر الاتجاه الأول بقيادة قادة الطبقة الوسطى ديوب ومهابين وسيمى<sup>(٥٥)</sup>. فقد كانت فرصة الطبقة البرجوازية من الزولو فى شراء الأرض - على سبيل المثال - قائمة فى مناطق الزولو وناتال، منذ أن فتح مقر للكلوا سنة ١٩١٠ فى ايشوى Eshowe. وكان هذا ترقية لاصحاب الأملاك من الزولو فى المدينة، لهذا تقابل ٢٠٠ فرد من الزولو فى منطقة ايمتو نجانينى Emtanjaneni ليعلنوا عن خيبة أملهم فى الشروط التى يحملها قانون الأرض الذى كان على وشك الصدور، لأنه - على حد تعبيرهم - يقف ضد شراء الأفريقيين خارج المعازل<sup>(٥٦)</sup>. ومن ثم بدا التخلّى واضحا عن لائحة وضع اليد والحديث عن ضرورة اصدار تشريع ينظم مسألة الأرض بكاملها عبر الاتحاد.

وعقد الأفريقيون اجتماعات كثيرة فى العديد من القرى والمواقع السوداء، للاحتجاج ضد الاجراءات الوزارية ضد الأرض عبر الاتحاد. وعبروا عن خيبة أملهم فى السياسات المستقبلية تجاه الأرض مع أن معظم المزارعين البيض كانوا لا يقرون بشروط قانون الأرض المنتظر، بل يشيدون بنظم الأرض المتبعة من قبل. فأحد



مزارعى هارى سميث وآخر من بيتلهم Bethlehem - على سبيل المثال - أقسم بأن نظام الشراكة هو المفضل لديهم، وأن الأفريقى يجمع المحصول ويسلم سهم مالك الأرض الأبيض. وأن الملاك الآخرين يتلقون إيجار أراضيهم من المستأجرين الأفريقيين. بل روى أحدهم بأن بعض الفلاحين السود كانوا يقومون باعطاء النصيب الأكبر من المحصول للمالك الأبيض. وأن الملاك الأبيض كانوا يعيشون على مقولة " عش ودع غيرك يعيش " وبالتالي هم يرون بأن مشروع القانون سيشكل قلاقلاً للعلاقات المنسجمة بين الأجناس<sup>(٥٧)</sup>.

وبدأ المؤتمر الوطنى يدرك بأن الحكومة تشن حملة منظمة على الأفريقيين، وأن الإدارة تتجرف نحو العودة لسياسات الجمهوريات القديمة. لدرجة أن ابراهام فيشر عبر فى أحد خطبه لناخبيه " ماذا تريدون، لقد فرضنا قوانين الكيب على البرلمان، وبالتالي ماذا نطلب من الحكومة أكثر من ذلك، خصوصاً أن الناس تجمعوا حول الجنرال هيرتزوج بعد فصله من وزارة الشؤون الوطنية فى نهاية سنة ١٩١٢<sup>(٥٨)</sup>. ومن ثم فإن فصل هيرتزوج من وزارة الشؤون الوطنية جعل الحكومة - خوفاً من تأثيره على الجماهير البيضاء - تفكر فى حلول شاملة لمسألة الأرض، كما أراد هو عندما كان على رأس الوزارة، لهذا فإن الضغوط التى ستمارس على الحكومة ستدفعها حتماً لتصعيد مشكلة الأرض لنزوتها فى سنة ١٩١٣.

وفى نهاية مارس ١٩١٣ اجتمع المؤتمر الوطنى فى جوهانسبرج وعين وفداً للذهاب الى كيب تاون ليحذر الحكومة من التأثيرات التى يمكن أن تنتج عن القانون. وذلك بعد أن تم تعليق لائحة القانون على الحوائط الخارجية للبرلمان فى ٢٨ فبراير ١٩١٣. وذهب وفد من قادة المؤتمر محذرين بأن مثل هذا الاجراء سيدمر استقلالهم الاقتصادى وسيجعلهم تابعين، ويعيدهم لمرحلة ما قبل العبودية فى الكيب. وتعاطف معهم رجال الدين وأصدقاء آخرين وقدمت حلول تلو الحلول وجاءتهم برقيات، وذهبت وفود للسيد ساير قادمة من اجتماعات مختلفة عبر الاتحاد، بل هناك جمعيات مثل جمعية ملاك الترانسفال صرخت ضد اجراء عزل البيض عن السود<sup>(٥٩)</sup>.

وفى هذا الاطار ظلت لائحة وضع اليد قائمة لكنها لم تمرر عبر البرلمان، وبدأت هناك ثلاث اشارات للخطط التى قادت لاصدار قانون الاراضى فيما بعد . وفى اكتوبر ١٩١٢ أرسل مكتب رئيس الوزراء خطاباً لروس Roos ( الموظف فى وزارة العدل ) يحمل قائمة باللوائح الجديدة التى ستدخل للدورة التشريعية القادمة (تشمل لائحتين : لائحة

واضعى اليد ولائحة الملكية الوطنية قدمتا فى ١٥ و ١٦ نوفمبر ١٩١٢). ولاحظ السيد ستبس Stubbs (موظف الشؤون الوطنية) بعد ١٠ ايام " أن الأمر يتعلق بفصل الوطنيين". وفى هذا الاطار جرت اجتماعات بين مسئولين بيض وافريقيين ، فى أحدها تقابل وفد من الافريقيين يضم بلاتجى مع هيرتزوج ناقشوا معه خططه للفصل والمناطق التى يشملها العزل، وتلك التى يحق لهم فيها امتلاك الأرض<sup>(٦٠)</sup>. ورغم حدوث ضغوط من جمعيات تبشيرية إلا أن الحكومة خضعت لضغوط أخرى قدمتها ثلاثة عشرة عريضة (موقعة كلها من حوالى ٣٠٤ هولندى ) يفضلون اصدار لائحة بشأن الأرض. ويبدو أن العرائض الـ ١٣ هى التى قادت مسألة الأرض لطور جديد<sup>(٦١)</sup>.

فى ١٨ فبراير ١٩١٣ وقع حدثان فى البرلمان كان لهما أهمية، أحدهما عندما أشار النائب Keyter (نائب فيكسبورج من الاورنج الحرة) بأن اقترح فى موضوع تقديم لائحة وضع اليد والمرور العام بأن تقدم يوم الجمعة ٢٨ فبراير. والثانى كان من خلال السيد جروبلر (نائب روستنبرج فى الترانسفال) بشأن التحرك لمواجهة خطط الحكومة فى المسألة الوطنية. وحدث جدل فى ظهيرة ٢٨ فبراير بفرض اللائحة، وانه سيتمنع الافريقيين من أمرين: احدهما، من عدم المرور المناسب، والآخر من وضع اليد على المزارع ونظام المشاركة. واقترح جروبلر والجنرال هيرتزوج تعديلين. فتعديل جروبلر تمسك باضافة بند يحدد حقوق الافريقيين من الشراء والتأجير. أما تعديل هيرتزوج فتضمن نفس الأفكار مطالباً بتدخل حكومى. وطالب كيتز بأنه يجب على الحكومة أن تتخذ فعلاً. فى حين راح تعديل هيرتزوج يبدأ بأن " هذا البرلمان يرى بأن اللائحة يجب أن تقدم ، وأن التطبيق يجب أن يكون فى مناطق معينة". وخلال النقاش وعد كل من رئيس الوزراء بوتا وسائر بأن الحكومة ستقدم تشريع حول أرض الافريقيين خلال الدورة التشريعية لسنة ١٩١٣. وتحدثوا فى الجمعية التشريعية، فأعلن سائر بأنه قرر تقديم لائحة بخصوص " أن الوطنى لا يحق له شراء الأرض من الأوربى، ولا الأوربى يحق له شراء الأرض من الوطنى"، وأنه سيقدمها فى أبريل، تشمل معلومات حول تعيين لجنة بسلطات الحاكم العام لانتهاء عملية تأجير الأرض للافريقيين أيضاً. وأضاف " أنه يأمل بعد تقديمها أن ترسل اللائحة للجنة مختارة فى الشؤون الوطنية بعد اجراء تال متبع<sup>(٦٢)</sup>. وعبر سمنس بأن اثاره الأوروبيين لمسألة الأرض لا يقع عليه، بل يقع على عاتق زميله سائر الذى ترأس وزارة الشؤون الوطنية بعد هيرتزوج<sup>(٦٣)</sup>. وبالتالى انتهى

التفكير تماماً من تقديم حلول جزئية معينة في مسألة الأرض - مشكلة وضع اليد - ليتحول التفكير تجاه المسألة برمتها، عبر إصدار قانون مهمته الأولى التخلص من نظم الأرض المتبعة والانحياز تماماً وبصورة فجأة لصالح البيض، وهذا ما سنتعرض له في الفصل التالي.



## هوامش الفصل الرابع :-

(١) C.O 551 /25013 :News Paper, 13August 1910 , P. 361.  
Evans , L. Ifor : - Native Policy in Southern Africa , An Outline , Cambridge, Great Britain , 1934, (٢)  
PP.25,26.

(٣) Wilson, Monico and Leonard Thompson:- The ١٩٠٢ منذ سنة والكيب في نالتل والشراء في نالتل والكيب منذ سنة ١٩٠٢  
Oxford History of South Africa ,1870-1966,Vol.II,P.52.

Rich , Paul B : - The Appeals of Tuskegee , James Henderson, Lovedale , and The Fortunes of (٤)  
South Africa Liberalism. 1906 – 1930 The forties of South Africa Liberalism , 1906 – 1930 The  
International Journal of African Historical Studies, Vol 20 , No . 2 . 1987,P.276.

Document 17 : Petition to the House of Commons from W .P. Schriener, A.Abdurahman.J.Tengo (٥)  
Jabavo,July 1909 , Vol . I . .

C.O 551/1 /25017 :About Ten Days' Tour in The Rustenburg , 13August 1910 . (٦)

\* نتج عن تكوين الاتحاد ضم ثلاث هيئات مختصة بشئون الوطنيين في شكل واحد لتصبح وزارة الشؤون الوطنية. فيشكل الوزارة  
الإداري يمكن تلخيصه كالآتي : في ترانسكاي رئيس القضاة يدير الشؤون الوطنية بمساعدة القضاة المساعدين في كل منطقة من  
المناطق الـ ٢٧ . وكلها مرتبطة بالوزارة باستثناء هيرمسكل وجلين جراي حيث سجلت كمناطق تابعة لسيكاي وهي تابعة لوزارة  
العدل. أما الشؤون الوطنية في الترانسفال فهي تابعة لوزارة العدل وفي نالتل كذلك. وفي الأورنج الحرة هناك بعض المناطق كانت  
تابعة لوزارة العدل في حين كانت تابانخو وويتزهورك تابعة لوزارة الشؤون الوطنية. وميزانيتها تمثل ١-٢% من الميزانية  
الاجمالية الحكومية ( طوال الفترة من ١٩١٢ - ١٩٣٦ ) ولهذا فإن الوزارة كانت صغيرة وضعيفة في تمثيلها خارج ترانسكاي  
وويتزهوراند. وظلت ضعيفة خلال العقد الأول من تكوين الاتحاد بل طوال فترة تولى مالان لرناستها (١٩١٣ - ١٩٢٣)، للمزيد  
انظر، Dubow, Saul :- Holding ' a just Balance between White and Black : The Native Affairs  
Department 1920-1933 in South Africa , Journal of Southern African Studies, Vol . 12 , No. 2(April  
1986 ),PP.219-221.

(٧) محمد عبدالحليم محمد علي الزرقا :- اتحاد جنوب أفريقيا " دراسة لتاريخه المبني والعنصرى ١٩١٠ - ١٩٤٨ ، رسالة  
ماجستير غير منشورة معهد البحوث والدراسات الأفريقية ، جامعة القاهرة، ١٩٩٢، ص ص ١٢، ٢١، ٢٣ . ..

(٨) حيث قبل هذا التحيين من جانب الوطنيين بمساعدة غامرة حيث افتتح وزارته باطلاق سلاح الزعيم دينزولو وقضى له براتب  
٥٠٠ جنية في السنة ، والغي اجراءات نالتل للعمل الاجباري ومنع الاجتماعات العلنية واعتقدوا بهذا الاجراء بانهم على نفس وضع  
مواطني الكيب، للمزيد انظر، Plaatje , Sol. T. :- Native Life in South Africa " Before and Since the  
European War and the Boer Rebellion " Negro Universities Press , New York, 1969., PP.22,23 .

(٩) يتضح هذا حينما سأل جون ديوب في اجتماع للمؤتمر الوطني الافريقي سنة ١٩١٢ " انت تعتقد بالعزل اذن " فكانت اجابته "   
لا ليس بالصورة التي تحملها كلمتك - العزل الكامل بين الجنسين - ولكن لؤمن بفصل الارض " وفي سنة ١٩١٢ و ١٩١٣ لم  
يعترض بعض القادة الافريقيين على العزل الاقليمي اذا كان تقسيم الارض عادلا فجون ديوب اعلن في بيان له " باننا لا نحتج ضد  
مبدأ العزل ". وفي سنة ١٩١٤ اوضح خطاب لبوتا عكس فيه وجهات نظر رجال امثال جابافو وجوميدى وباستثناء جابافو  
اعترض معظم قادة الافريقيين على لائحة الاراضي التي أصبحت قانون. للمزيد انظر، Feinberg Harvey M :- The 1913  
Natives Land Act in South Africa :- Politics , Race , and Segregation in The Early 20th Century , The  
International Journal of African Historical Studies, Vol . 26 , No. I (1993 ),PP.87,88.  
Ibid ,PP.75-77.(١٠)

\* حزب جنوب افريقيا ( حصل في أول انتخابات للاتحاد ١٩١٠ على ٦٧ مقعد ) والحزب الاتحادي (٣٩) وحزب العمل والمستقلين  
(بقية المقاعد).

(١١) عين الجنرال سمث في هذه الحكومة وزيرا للدخالية وأصبح هيرتروج وزيرا للعدل ، للمزيد انظر، Selby John :- A  
short History of South Africa,London,1973,214.

(١٢) والجنرال هيرتروج هو أحد قادة حرب البوير وكان وزيرا للتعليم في مجلس وزراء الأورنج بقيادة ابراهام فشر ما بين  
١٩٠٦-١٩١٠ ، للمزيد انظر، Feinberg Harvey M :- Op.Cit.,PP.70,71.

\* عاش في الفترة من ١٨٥٧-١٩١٦، وهو الرئيس السابق للارنج الحرة ١٨٩٩-١٩٠٢) ومنع ان يدخل البرلمان أو الحكومة الاتحادية.

\* بدأ جاكوبس ساير كمحامي إلا أنه احترف السياسة لمدة أربعين سنة (١٨٧٤-١٩١٢) وشهادته أمام لجنة الشئون الوطنية ١٩٠٣-١٩٠٥ عبر فيها عن احتياج الأفريقيين للحقوق السياسية، وكان يتمتع بثقة الأقلية وله العديد من الاصدقاء الأفريقيين على رأسهم جون تنجو جاباقو، ونظرا لمساندته للأفريقيين كثيرون لقبوه بالكافيري الأبيض، وعين جاكوبس ساير Jacobus Sauer (١٨٥٠-١٩١٢) وزيرا للسكك الحديدية والمواني وحقق فيها بعض النجاحات إلى ان انتقل وزيرا للشئون الوطنية في ديسمبر ١٩١٢ ، للمزيد انظر، Feinberg Harvey M :- Op.Cit.,P.73.

\* كان سيصبح رئيسا للوزراء من قبل اللورد جلانستن حاكم عام الاتحاد) الا انه لم يلق دعم الاقاليم الشمالية واختير بوتنا بدلا منه.

Feinberg Harvey M :- Op.Cit.,PP.75-76.(١٣)

Feinberg Harvey M :- Op.Cit.,PP.84-86.(١٤)

\* وفي بداية الاتحاد كان الأفريقيون يتجاوز عددهم ٤ مليون يعيش أكثر من نصفهم قليلا عبر المعازل الأفريقية والقية في مناطق البيض. ولما كان متاحا للأفريقيين شراء الارض في بعض الاقاليم استطاع عدد منهم ( ١٢٤,٠٠ فرد) شراء حوالي ٢,١٠٤,٢٠٠ أكر عبر الاتحاد، في حين لم يتمكن أقلية الأورنج الحرة من الشراء ومن يملكون منهم هناك كانوا قلة تعود ملكيتهم الى ظروف خاصة حدثت في القرن ١٩، للمزيد انظر، Feinberg Harvey M :- Op.Cit.,PP.82,83.

Giliome, Hermann and Lawrence Schlmer: From Apartheid to Nation building, Cape Town, 1989, (١٥) P.8.

Thompson, Leonard, and Andrew Prior: South African Politics, Yale University Press, London, (١٦) New Haven , 1982,P.39.

Karis, Thomas and Gwendolen M. Carter: From Protest to Challenge, A Documentary History of (١٧) African Politics In South Africa, 1882-1934, Vol. 1, , Hoover Institutions Press, California, U.S.A Second Edition, P.62.

Feinberg Harvey M :- Op.Cit.,P.88.(١٨)

Buell Raymond Leslie, :-The Native Problem in Africa Vol.1 , The Macmillan Company,1928, (١٩) PP.7,8.

(٢٠) حيث تم حظر دخول بعض النباتات مثل المنب وقصب السكر وحبوب القطن وأي نباتات أخرى يعلن عنها في الجريدة الرسمية. وفي جانب من هذا القانون يحق للمسئول الأبيض أن يراقب الزراعات ويحق له اعدام أية حيوانات أو محاصيل تحت شروط هذا القانون، فهناك عقوبة مشددة على كل من يخالف شروطه، للمزيد انظر، C.O.551/67:- Act.No.11 of 1911, About Prevent the Introduction into and Spread Within The Union of Insect Pests Plants Disease and to Regulate The Importation into The Union of Exotic Animals, PP.231-233.

(٢١) C.O.551/67:- Act.No.11 of 1911, About Prevent the Introduction into and Spread Within The Union of Insect Pests Plants Disease and to Regulate The Importation into The Union of Exotic Animals, PP.234-236.

Feinberg Harvey M :- Op.Cit.,PP.88,89.(٢٢)

Buell Raymond Leslie, :- Op.Cit., P.82. (٢٣)

Keegan, Timothy :- Gender, Degeneration and Sexual Danger: Imagination Race and Class in (٢٤) South Africa, 1912 , Journal of Southern Africa, Studies, Vol 27 , No . 3 , Sep.2001, P.466.

Buell Raymond Leslie, :- Op.Cit., P.85. (٢٥)

Feinberg Harvey M :- Op.Cit.,PP.75-77.(٢٦)

(٢٧) حيث اسندت إليه وزارة السكك الحديدية والمواني، انظر، . P.23 Op.Cit., Sol. T. :- Plaatje

Ibid,P.90.(٢٨)

Ibid,PP.90,91.(٢٩)

(٣٠) كانت تلك الشركات تقوم بتمليك البيض، مثال ذلك الشركات القائمة في شرق الترانسفال في سنة ١٩١٢ حيث وطنت ثلاث مزارع لآخرة بجوار منطقة البكراني Pakwani ومثل شركة اراضي الترانسفال المدمجة Transvaal Consolidated Lands ، للمزيد انظر، Merdth Y. Martin :- " Burning The Wheat Stack" , : Land Clearance and Agrarian Unrest

\* لم يكن المؤتمر الوطني أول تنظيم سياسي في جنوب أفريقيا حيث تشكل في البداية اتحاد الاقريين في الكيب سنة ١٨٨٦ حيث  
ثم تأسيس أول كنيسة افريقية مستقلة واصدار أول جريدة افريقية. وبعد تأسيس المؤتمر الهندي في الكيب سنة ١٨٩٤ ، ومنظمة  
الشعب الافريقي للملونيين سنة ١٩٠٢ بدأ تقارب الاقريين، للمزيد انظر، Gibson, Richard: African Liberation  
Movements Contemporary Struggles against White Minority Role, Oxford University Press, London,  
New York, Toronto, 1972, P.39.

Phiko Motsoko: Apartheid, The Story of Dispossessed People, Marrim Books, London, P.78.(٢٣)

(٢٤) حيث تشير الى اجتماع مندوبين افارقة من الكيب والاورنج والتراتسفال وناتال ويتشوانالاند في بلومفونتين في ٢٤ و ٢٥  
مارس ١٩٠٩ لمناقشة نسخة القانون التأسيسي للميثاق الوطني، وتعاهدوا على الولاء للعرش البريطاني وبنهم يبحثون عن التقدم  
والتنطور للجميع ويعترضون على سياسة الحاجز اللوني وانهم يطلبون استمرار مميزات الكيب، للمزيد انظر، : Document 15  
Resolutions of South African Native Convention, March 24-26 , 1909 , Published in Iswilabantu ( Voice of the People ), Karis Thomas and Gwendolen M.Carter:- Op.Cit., Volume I, , P.53.

(٢٥) حدث هذا خلال وجود جون تنجو جابافو في لندن، وحينما عاد الى جنوب افريقيا رفض ارتباط حركته " اتحاد الاقريين "  
مع المؤتمر الوطني Davenport . T. R . H :- South Africa, A Modern History , Fourth Edition , Hong Kong , 1991, P.236.

Cape Nicholas:- The Zulu Petit Bourgeoisie and Zulu Nationalism in 1920s : Origin of Inkatha, (٢٦)  
Journal of Southern African Studies, Vol. 16, No. 3(Sep.. 1991 ),P.431.

(٢٧) فقد كان تشكيل مجلس المؤتمر يضم مجلسين احدهما مجلس اعلى للزعماء والآخر مجلس للامة ولكل مجلس له رئيس  
،واختير ليتسي الثاني Letsie II (الزعيم الاعلى السوثو وملك ليسوتو ) رئيسا فخريا للمؤتمر لجهوده في الحفاظ على شعبه فبسبب  
ضعفه طلب الحماية من البريطانيين سنة ١٨٨٤ ، للمزيد انظر، Gibson, Richard: Op.Cit., P.40.

\* في تقديري أن تسمية المؤتمر الوطني الاولية ( SANNC) South African Native National Congress ) تعني المؤتمر  
الوطني للسكان الاصليين في جنوب افريقيا وأن كلمة Native داخل التسمية تعني انهم استوردوها من البيض ولم يخضعوها  
لتفكيرهم، فهم طبقة متقنة كانوا متأثرين بالبيض. وهذه الكلمة اعترضوا عليها كثيرا فيما بعد، حيث استترك المؤتمر الوطني هذا  
الخطأ وغير التسمية الى المؤتمر الوطني الافريقي فيما بعد.

Phiko Motsoko: Op.Cit.,P.78.(٢٨)

Gibson, Richard: Op.Cit.,P.40.(٢٩)

Walshe, A.P. :- The Origins of African Political Consciousness in South Africa , Modern Africans (٤٠)  
Studies, Vol,7, No. 4 ,Dec. 1969, PP.608,609.

Lodge, Tom: Black Politics in South Africa Since 1945, London, 1983,P.3.(٤١)

Hughes , Heather :-Doubly Elite : Exploring the Life of John Langalibalel Dube, Journal of (٤٢)  
Southern African Studies, Vol . 27, No. 3(Sep.. 2001), PP.446,449.

Marks, Shula and Stanly Trapido: The Politics of Race, Class and Nationalism in Twentieth (٤٣)  
Century South Africa, Longmen, London, New York, 1987, P.25.

Plaatje , Sol. T. :- Op.Cit., PP.22,23 . (٤٤)

Lodge, Tom: Black Politics in South Africa Since 1945, London, 1983,P.2.(٤٥)

\* عمل محرراً في جريدة كورنت ايبكوتا بلغة السيشوانا ثم عمل في جريدة Tsala Ea Batho ( صديق الناس ) في كيمبرلي وعمل  
مترجماً للعديد من الشخصيات الانجليزية السياسية المهمة التي زارت جنوب افريقيا وهذا ما افاده فيما بعد في جولاته في إنجلترا  
بخصوص مسألة الارض.

Fried land, Elane :- The South Africa Freedom Movement Factors Influencing, It's Ideological (٤٦)  
Develoment1912-1980s, Journal of Black Africa Studies, Vol . 13 , No. 3 ( Mar.1983 ),PP.339,340.

Document 24: The Squatters Bill, Karis, Thomas and Gwendolen M. Carter: Op.Cit., Vol. 1,P.83.(٤٧)



- Ibid,P.83.(٤٨)
- Ibid,PP.83,84.(٤٩)
- Lane, David :- The Negro British South Africa , The Journal of Negro History , Vol . 6 , No. 3 (٥٠)  
(July1921 ),P.303.
- Document 22: The South African Race Congress ,April 2, 1912, Vol. 1,P.75.(٥١)
- (٥٢) رغم تدهور صحة الأفريقيين في التعدين خلال عامي ١٩١٢ و ١٩١٣، فقد أغفل رصد ارتفاع عدد وفياتهم غير المسبوقة داخل اجتماعاته، للمزيد انظر،  
C.O. 551/53: Territorial Analysis of Mortality from Disease Among Native Laborers , 27Jan.1914,P.83.
- Vaughan Anne and Alistair McIntosh: State and Capital in The Regeneration of a South Africa (٥٣)  
Peasantry, Canadian Journal of African Studies ,Vol.27,No.3,1993,1,PP.441,449.
- Cooper- Omer J.D: History of Southern Africa , Second Edition ,1994, ,P163.(٥٤)
- Legum Colin and Margret: South Africa Crisis for the West, Pall Mall Press, London, 1964, (٥٥)  
,PP.173,174.
- Cape Nicholas:- Op.Cit.,P.436.(٥٦)
- Plaatje , Sol. T. :- Op.Cit., PP.24,25,53 . (٥٧)
- Ibid, PP.25,26 . (٥٨)
- Ibid, PP.53,54 . (٥٩)
- Feinberg Harvey M :- Op.Cit.,P.89.(٦٠)
- Plaatje , Sol. T. :- Op.Cit.,, PP.54,55 . (٦١)
- Feinberg Harvey M :- Op.Cit.,PP.94,95.(٦٢)
- Hancock W. k :- Smuts The Sanguine years 1870- 1919 Cambridge University Press, London , (63)  
1962,PP.320,321.



## الفصل الخامس

قانون الأراضي الوطنية لسنة ١٩١٣





## الفصل الخامس

### قانون الأراضي الوطنية لسنة ١٩١٣

يمكن القول بأن قانون الأراضي الوطنية لسنة ١٩١٣ هو أساس مشكلة الأرض في جنوب إفريقيا. فهو الذى أوصل المشكلة إلى ذروتها، وهو السبب الرئيسى لكل مشاكل الأرض حتى الآن. لدرجة أن الدفوع القضائية التى يدفع بها الافريقيون للمطالبة بأراضيهم اليوم تعود مستنداتها إلى ما قبل صدور القانون، وتتهمه بأنه السبب الرئيسى فى سحب أراضيهم. ونظراً لأهمية القانون فى خلق مشكلة الأرض سوف نكتفى فى هذا الفصل بسرد ومناقشة الأسباب والظروف التى قادت لإصداره، ثم الشروط التى احتواها، ونترك ردود فعل الافريقيين ضد القانون على المستويين، الداخلى والخارجى، للفصلين التاليين.

#### أ- الظروف والأسباب التى أدت لتقديم قانون الأرض لسنة ١٩١٣ :-

عدت إحدى الدراسات الأسباب والظروف التى أدت لتقديم قانون الأرض فى سنة ١٩١٣، حيث قالت بأن بعض الباحثين قالوا بأن القانون صدر كاستجابة لضغوط رأسمالية. وآخرين ذكروا بأنه صدر ليمنع نظام وضع اليد عن الافريقيين ويوقف شراءهم للأراضي. وراح فريق ثالث يقول بأنه صدر لحاجة صناعة التعدين للعمالة. وراح فريق رابع يشير بأنه نتاج لتوصيات لجنة لاجدن سنة ١٩٠٥، واللجنة البرلمانية المختارة للشئون الوطنية سنة ١٩١٠. وقال فريق خامس بأن الفقراء البيض الذين فقدوا أراضيهم بشراء الافريقيين لها هم الذين كانوا السبب فى إصداره. وراح فريق سادس يقول بأن صدور القانون جاء نتيجة لضغوط الافريكانرز فى الاقاليم الشمالية ( الترانسفال والارونج الحرة)، فى محاولة لانهاء العلاقات العنصرية والابتعاد عن الاقتراب الليبرالى الذى يسود منطقة الكيب. وبالتالي لا توجد نهايات حول الأسباب التى أدت لصدور القانون<sup>(١)</sup>، لكننا سنحاول استعراض مجمل الأسباب التى دفعت بوجوب تقديمه للبرلمان فى تلك اللحظة، علنا نكتشف اجابة لاسئلة تطرح نفسها للنقاش، لماذا صدر القانون سنة ١٩١٣ تحديداً؟ وما هى القوى التى تقف خلفه؟ وهل نجحت فى فرض شروطها فى محتوى القانون؟ والاجابة نركزها فى عشرة أسباب نراها بأنها هى التى دفعت بضرورة تقديم القانون للبرلمان الاتحادى لاقراراه :

السبب الأول، ضغط نواب الأورنج؛ إذا قرأنا مقاعد البرلمان الاتحادي وما يخص الأورنج من نواب تحديدًا، لاكتشفنا أن ضغوطهم كانت سبباً رئيسياً لإصدار ذلك القانون. فأغلبية ٦٧ من ١٢١ نائب برلماني كانوا ينتمون لحزب جنوب افريقيا، في حين كان هناك ٣٩ للحزب الاتحادي (حزب المعارضة الرئيسي) و ٤ مقاعد لحزب العمل. وكان ١٦ من حزب جنوب افريقيا ونائب من الاتحاديين يمثلون الأورنج الحرة، ١٢ منهم خدموا في الجمعية التشريعية لمستعمرة الأورنج الحرة. والآخرين لديهم خبرة حكومية. وهناك ٦ منهم تعلموا في جامعات ما وراء البحار؛ ٢ في هولندا و ٤ في بريطانيا العظمى، و ٧ درسوا القانون في كلية جنوب افريقيا الجامعية. والستة الآخرون من كبار الملاك واثنين من رجال الاعمال وموظف حكومي مدني. والعديد من نواب الأورنج كانوا أثرياء ومحدثي ثراء، فيهم كيتر Keyter وثيرون Theron وفشردت Fichardt وسيرفونتين Serfontein. وخلاصة القول كان نواب الأورنج مجموعة من رجال مختلفين، سواء في خلفيتهم أو نمط حياتهم، وبالتالي لم يمثلوا مصالح طبقية أو فتوية خاصة فقط<sup>(٢)</sup>. لهذا كانت مسألة الأرض هي الرابط الجامع والموحد لهم.

وكانت كل التقارير تشير إلى أن معظم الضغوط لإصدار القانون جاءت من الأورنج الحرة ومن النواب البرلمانيين تحديداً. وقاد تلك الضغوط الجنرال هيرتزوج وجان جيرهارد كيتر، حيث شارك الاثنان في تنظيم الضغوط على ساير والحكومة لسن تشريع الأراضي لسنة ١٩١٣. فبعد استبعاد هيرتزوج من مجلس الوزراء عبر قادة الأورنج الحرة عن قلقهم واستيائهم بأن خليفته في وزارة الشؤون الوطنية ساير معروف عنه بين البيض بأنه صديق للأفريقيين ومصلحهم. وفي هذا الاطار أشار ماكنزي (محرر في جريدة بلومفونتين) بأنه مع ساير -كوزير للشؤون الوطنية- فان الحكومة لا يمكنها أن تتخذ فعلاً بشأن الوطنيين، وأن الشماليين بالذات لا يتقون في ساير. وحسب تعبير ساير "فانه من المحتمل أن يفقد الحزب الحاكم ثقة شعب الأورنج". وهذه الضغوط على ساير جعلت رئيس الوزراء يبلغه بهذه المشكلة، مما جعله ينضم لاهتمامات سياسيو الأورنج وسكانها عموماً. لدرجة أن محرر جريدة دي فولكستيم De Volkstem نشر "بأنه فيما يخص مسألة الوطنيين لا يوجد أي اختلاف بين الحكومة وهيرتزوج"<sup>(٣)</sup>. ومن هذا المنطلق كان لابد من مساهمة رغبات نواب الأورنج في مسألة الأرض حتى لا يفقد الحزب الحاكم ثقة ناخبيه هناك.



بل إنه عندما قدمت لائحة قانون الأراضي للبرلمان حافظ نواب الاورنج على ضغوطهم حتى تمرر اللائحة. ونكتشف تلك الضغوط في تصدر الشرط الرئيسى فى اللائحة المختص بمنع شراء الافريقيين للارض ، وهو الشرط الذى اتسع من ميزة قانون الاورنج إلى بقية الاقاليم. بل ظهرت ضغوط نواب الاورنج فى اضافة البند السابع للهجوم على نظام وضع اليد ونظام المشاركة، والتي كان لها تأثيرها فى عالم الاورنج الحرة ورؤيتها العنصرية . ودليل هذه الضغوط جاءت من مصادر متعددة تشمل الصحف والمذكرات والخطابات من الاصدقاء السياسيين والمعارضين للحكومة سواء من الافريقيين والبيض<sup>(٤)</sup>.

وأكبر دليل على تلك الضغوط جاء فى يوميات فريمانتل Fremantle عضو الجمعية التشريعية وأحد داعمى هيرتزوج. فى ٩ مايو ١٩١٣ أشار إلى لائحة ساير بأنها فرضت عليه من قبل هيرتزوج. وهناك فقرات تشير لاجتماعات تمت فى ٢٨ يناير و ١٨ مارس ١٩١٣ بين نواب الاورنج ، تشمل قرارات بالحاجة إلى مزيد من الضغوط على الحكومة لغرض تشريع ضد حقوق الافريقيين. حيث عبر هيرتزوج " بأننا يجب أن نقاقل الحكومة لأن سياسة ساير بشأن الكافير خاطئة وأنه سوف لا يقدم شيئاً للاورنج الحرة" . ورد عليه كيتز " كيف يمكننا فعل ذلك ، يجب أن نرى أولاً ماذا نفعل، ثم سأل هيرتزوج ماذا نفعل إذا قدم ساير لاحتك ؟ فأجاب حينئذ سأصوت لساير، وحينئذ سنتحول عن المسألة". وفسر اللورد جلدستون (الحاكم للعام) لوزير المستعمرات- حينما كان فى لندن- أسبابه لعدم ممارسة سلطاته لمنع التشريع وأن تصبح اللائحة قانوناً قائلاً " بأن حجز اللائحة سيسبب قلاقل للوزراء خصوصاً فى الاورنج الحرة". وفى إحدى تلغرافاته كجزء من النقاش حول كيف سيتأثر واضعو اليد فى الاورنج إذا أصبحت اللائحة قانوناً، أشار " بأن الضغط الممارس من قبل نواب الاورنج على الحكومة فى هذه المسألة لا يقاوم " <sup>(٥)</sup>. ومن ثم نخلص إلى نتيجة هامة تتمثل فى أن الضغوط الشديدة الممارسة من قبل نواب الاورنج الحرة على الحكومة بصفة عامة ووزير الشؤون الوطنية بصفة خاصة، أجبرتهم على عمل شئى لتهداة انتقاداتهم.

واستمرت الضغوط بشدة، حيث قدم السيد ماير Meyer (نائب هارى سميث بالاورنج الحرة) ثلاث عشر عريضة بـ ٣٠٤ توقيع فى ٣١ يناير ١٩١٣. وكانت هذه العرائض موقعة من سكان هارى سميث يطالبون فيها بتشريع يقضى بعدم السماح للأوروبيين بدخول نظام المشاركة أو ترك الأرض للوطنيين. وأرسل ساير هذه العرائض

للجنة الشؤون الوطنية المختارة في ٢٦ فبراير ١٩١٣. وحينما اشتدت الضغوط أرسلت الرابطة البويرية Boeren Bond (جمعية الاورنج الزراعية) حلاً لرئيس الوزراء في منتصف فبراير ١٩١٣ - تبنته بعد اجتماع للسكان البيض في الاورنج الحرة - حثت فيه على تمرير تشريع يختص بمسائل ثلاث: أولها، منع شراء الأرض في مناطق البيض من قبل الافريقيين منعاً تاماً. ثانيها، منع نظام المشاركة وتأجير الأرض. ثالثها، عدم السماح للافريقيين بالعيش على أرض يملكها أبيض إلا إذا كان خادماً<sup>(٦)</sup>.

ومن المؤكد أن ضغوط نواب الاورنج قد توالى في هذا المجال، حيث أشار ما لا يقل عن ٨ نواب برلمانيين خلال النقاش على اللائحة لتلك الضغوط، حتى تسرع الحكومة بالتشريع خلال الدورة البرلمانية دون تأجيل. فقد أعلن توماس سمارت Thomas Smartt رئيس المعارضة في الحزب الاتحادي " بعد كل ذلك بدا السيد ساير داخل البرلمان وكأنه في اجتماع داخل الاورنج فقط ". وأشار موريس الكسندر Morris Alexander (كيب تاون) للضغوط غير المفسرة على الحكومة، لدرجة جعلتها تتنافس مع هيرتزوج واتباعه في سن لائحة الاراضى. وذكر هيندرسون (دربان) " بأن نواب الاورنج الحرة قدموا أدلتهم للحكومة مشفوعة بالدموع فأمكنهم تمرير ما أرادوه ". وأشار سكرينر Schreiner ( نائب عن تيمبولاند، ٤٩,٢% من الاصوات ملونيين و افريقيين ) إلى الضغوط التي مورست على ساير من قبل نواب الاورنج لتقديم اللائحة، وعلق " بأن الاقليم الصغير لعب دوراً مهماً في تكريس هذه السياسة عبر الاتحاد ككل"<sup>(٧)</sup>.

وعبر محرر جريدة الصديق بأن نواب الاورنج كانوا المحرض الرئيسى في الضغوط لاصدار لائحة الاراضى الوطنية. فذكر بأن الجنرال هيرتزوج كوزير للشئون الوطنية أعد جهداً لحل المشكلة الوطنية، وأنه حتى بعد فصله من الوزارة كان قد ألقى البذور، وكان لا يمكن لمجلس الوزراء أن يجنى الحصاد". وعندما تم تقييم الفصل التشريعى لسنة ١٩١٣ أشار ماكنزى بأن العمالة تدين بالفضل لنواب الاورنج لدورهم الواضح في سن قانونين أساسيين هما قانون الأرض، وقانون الهجرة الاسيوية. وعبر سول بلاتجى بأن البرلمان " غيمت عليه أفكار هيرتزوج والاورنج الحرة". لهذا صدرت اللائحة، وبعد اسبوع من صدورها كتب " بأن كل سياسة الأرض في جنوب افريقيا هي سياسة الأرض التي تتبعها لاورنج الحرة "<sup>(٨)</sup>.

ولكن السؤال الذى يطرح نفسه لماذا سكان الاورنج البيض ونوابهم هم الذين شكلوا معظم الضغوط . فرغم أن الاحصائيات لا تدلل على الاجابة، إلا أن السبب يتمثل فى

أن نسبة البيض في الاورنج أعلى منها في أى مكان آخر (٩٠,١٢%) ، وبها أعلى نسبة للذكور يشتغلون بالزراعة (٣٦,١٣%) ، وحوالى ٩٧% من مزارع الاورنج مملوكة للبيض (الكيب ٧٨%). والاورنج بها أقل مساحة من الأرض يملكها افريقيون ١,٥% ( ناتال ٣٠,٤% والكيب ٩,٣% والترانسفال ٤,٤% ). والعدد القليل من الاكرات المملوكة للافريقيين في الاورنج تشغل ٢٧٠,٠٠٠ أكر من ٣٢ مليون أكر. وفي ناتال توجد أعلى كثافة للافريقيين الموجودين عن أولئك المقيمين على مزارع الاورنج، وبالنظر للحالة السكانية في الاورنج يمكن أن نجد الاجابة\*. والسؤال الذى يطرح نفسه لماذا ضغوط نواب الاورنج اكثر من ضغوط نواب الترانسفال ؟ البعض يرجعه إلى أن استبعاد المساواة بين الاجناس كان فكرة كائنة في الاورنج، وأن هناك تأكيد على تفوق البيض. ولم تكن لديهم غير مسألتين يطرحان فكرة المساواة، وهما نظام المشاركة وملكية الارض المتوراث من القرن ١٩ وكان لابد من التخلص منهما، وبالتالي كانوا أكثر تشدداً من غيرهم. هذا بالإضافة إلى أن المزارعين البيض في الاورنج الحرة لم يكونوا معنيين بمسألة الصلات الاجتماعية<sup>(٩)</sup>. ومن ثم استطاعت الاورنج الحرة أن تضغط بكل قوة عبر نوابها البرلمانيين لاصدار قانون الأرض لسنة ١٩١٣.

ورغم هذه الضغوط الكبيرة التى مارسها نواب الاورنج على الحكومة والبرلمان لاصدار قانون الأرض، إلا أن ضغوطاً سياسية أخرى - وإن لم تكن على شاكلة ضغوط نواب الاورنج- قد مورست على الحكومة منذ مطلع عام ١٩١٣، وجاءت هذه الضغوط من قبل نواب المناطق الاخرى، لكن اغلبها جاء من قبل نواب الترانسفال<sup>(١٠)</sup>، بما يشى أن البوير عموماً، وسكان الاورنج البيض خصوصاً، هم الذين لعبوا الدور الأكبر في صياغة وفرض قانون الأرض لسنة ١٩١٣.

السبب الثانى، دور هيرتزوج، من المفترض أن سياسة الأرض التى فرضها قانون ١٩١٣ تنسب للجنرال بوتا مثلما هو الحال في سياسة فريدريك لوجارد في نيجيريا، وسياسة السير هارى جونستون في أوغندا<sup>(١١)</sup>، إلا أن اسم هيرتزوج - وهو خارج الحكومة- تصدر رأس هذه السياسة. فلم يقتصر الأمر على الدور الذى لعبه لتنفيذ تلك السياسة حتى قبل تكوين الاتحاد ، حيث قيل بأنه هو الذى قاد حملة للمطالبة بتشكيل لجنة لاجدن (١٩٠٣-١٩٠٥) وأنه هو الذى طالب بدراسة المسألة العنصرية دراسة مستفيضة قبل قانون الاراضى، وأن مسألة الأرض اختمرت في ذهنه بعد توصيات لجنة لاجدن<sup>(١٢)</sup>.



وحيثما حدثت تطورات خطيرة على مجلس وزراء الاتحاد في ديسمبر ١٩١٢ انتهت بفصل هيرتزوج من الحكومة، ساد تباين شديد في وجهات النظر، ليس فقط فيما يتعلق بالسياسات حول الأفريقيين، لكن بتوجهات هيرتزوج تجاه العلاقة بين جنوب أفريقيا وبريطانيا. حيث رفع هيرتزوج شعار " جنوب أفريقيا أولاً " ، وهدفه التنمية المنفصلة بين البوير والانجليز. وبالتالي سيطر النقاش داخل مجلس الوزراء هل إذا فصل هيرتزوج من الحكومة وعدد من البرلمانيين الآخرين الذين يدعمونه سيفقد حزب جنوب أفريقيا أغليبيته البرلمانية؟، وبالتالي سيعتمد على المعارضين من الاتحاديين للمحافظة على قوته؟. ومن الـ ١٦ مقعداً الذين كسبهم الحزب في الاورنج الحرة كان سبعة منهم لديهم اتصالات بهيرتزوج وسيتم فصلهم، وهم نصف أعضاء الاورنج، والعدد لا يخبر بمفرده عن الحقيقة. فالتحليل السابق يفترض عدم النشاط بين أحزاب المعارضة في الجمعية التشريعية في معارضتهم للحكومة. ولما أعيد تشكيل مجلس الوزراء في ديسمبر ١٩١٢ بعد فصل هيرتزوج دون الحاجة لإنخابات عامة حسب رأى الحاكم العام، برزت شواهد كثيرة في بداية عام ١٩١٣ تدل على أن هيرتزوج أصبح بطلاً محبوباً، وله جماهير وشعبية كبيرة تدعم آراؤه وأفكاره<sup>(١٣)</sup>. وحتى تلك اللحظة لم يكن لدى الحكومة أى تشريع جاهز يختص بمسألة الأرض.

فبعد فصله من الحكومة في نهاية ١٩١٢ أخذ هيرتزوج يزور القرى عبر الاورنج الحرة، وذلك في بداية عام ١٩١٣ لنشر أفكار عن القومية الافريكانية. وكانت أفكاره تلقى قبولا في كل مكان يزوره، وبالتالي ترك آلاف الافريكانرز حزب جنوب أفريقيا وارتبطوا به<sup>(١٤)</sup>. وبدأ هيرتزوج يهاجم رئيس الوزراء بوتا علانية، مثلما حدث في خطابه في ١٣ يناير ١٩١٣، وبدأ المزيد من العامة يؤمنون بأفكاره. وحدث اجتماع للجبهة الداعمة لهيرتزوج في ١٧ أبريل ١٩١٣ في بلومفونتين لتعلن عن عدم ثقتها في رئيس الوزراء بوتا. واتضح بأن تأييد هيرتزوج لم يقتصر على الاورنج الحرة فقط، بل امتد إلى الترانسفال، حيث ارتفعت أصوات بعض الأحزاب المحلية الصغيرة ضد فصله من الوزارة. وأدرك بوتا واتباعه بأن الموقف السياسى يتطلب حذراً منذ نهاية ديسمبر ١٩١٢ وخلال النصف الاول من عام ١٩١٣ بما في ذلك الفترة التي كان فيها البرلمان في حالة انعقاد. وبالتالي تجنب مجلس الوزراء منذ بداية يناير ١٩١٣ اتخاذ أى أفعال أو اطلاق تصريحات توجب الوضع القائم، خصوصا بعد زيادة اتباع هيرتزوج في الترانسفال، وعلى الاخص في منطقة رستبرج<sup>(١٥)</sup>.

وحيثما افتتح الفصل التشريعي للبرلمان الاتحادي رسمياً في ٢٤ يناير ١٩١٣ بخطاب من الحاكم العام، وأعلن عن سياسة الحكومة لم يذكر أي خطط لتشريع يتعلق بالافريقيين، وأن خطط هيرتزوج في العزل اسقطت خلال شهر بعد فقده لمنصبه. وفي اليوم الثالث بدأ هينتر نائب زوتبانسبرج (الترانسفال) حملة للضغط على الحكومة لتسن قانون. وسأل وزير الشؤون الوطنية إذا كان يخطط لتقديم تشريع يمنع وضع اليد والشراء من قبل الافريقيين في المناطق الاوربية. وقال ساير بأن هذه الاستفسارات مهمة جداً، ولكن بسبب الظروف المعقدة لا يمكن الوعد بتقديم أي قانون خلال سنة ١٩١٣<sup>(١٦)</sup>. انن حتى هذه اللحظة لم تفكر الحكومة في تقديم قانون الأرض، فما الذي جعل الحكومة تغير وجهة نظرها في الشهرين التاليين.

يبدو أن قوة هيرتزوج كان لها دور واضح في هذا التغيير، بل يمكن ملاحظتها في الضغوط التي مارسها الاورنج الحرة، حيث أعلنت عن تخوفها من المضي في السياسات الليبرالية تجاه الافريقيين، لدرجة أن وليم بيومنت (سيأتي ذكره كثيراً فيما بعد) حذر من تجاهل الشكوك بين شعب الاورنج. بل يمكن القول بأن وجهة نظر الرئيس ستين كانت صحيحة حينما كتب " بأن الاورنج الحرة تبدو أنها مقبلة على ثورة ضد الجنرال بوتا". وطبقاً لبيومنت " أن شعب الاورنج رأى فصل هيرتزوج من الحكومة وكأنه لطمة عار وجهت إليه بشكل شخصي ". والخطاب الذي أرسله جوستاف برلير لرئيس الوزراء في نهاية يناير ١٩١٣ يدل على دور هيرتزوج في فرض مشروع قانون الأرض. فخطاب برلير يحتوي على أن " تهيج هيرتزوج " استخدم لترقية القلاقل السياسية بين الافريكانرز. لهذا أوصى كل من بوتا وساير " بأن يعلننا سياسة حكومية تجاه الافريقيين، لأنها مهمة في هذه اللحظة لتتوازى مع تهيج هيرتزوج". وخطاب برلير في مارس ١٩١٣ الذي ذكر " بأن الحكومة إذا اتخذت قراراً من شأنه تقديم المسألة للبرلمان الحالي، فإنه سيخفف من تأثير الثلاثة، هيرتزوج وجروبلر وكيتتر"، يدل بوضوح على أن فصل هيرتزوج من الحكومة هو الذي قضى بضرورة تقديم لائحته للبرلمان، وهي بالطبع لب وجوهر القانون. فهناك رسالة من ابراهام فيشر ربطها البعض بصلة بينها وبين لائحة الأراضي الوطنية لهيرتزوج خلال اجتماع بلومفونتين في ١٧ ابريل ١٩١٣، والذي تم بغرض تجديد الثقة في الحكومة، وان الاجتماع حفل بعاصفة من البيانات السياسية كلها تدور حول مسألة الوطنيين<sup>(١٧)</sup>. بل قيل بوضوح بأن لائحة القانون التي قدمها ساير للبرلمان كانت خطوطها الرئيسية

مستمدة من خطوط لائحة سلفه هيرتزوج<sup>(١٨)</sup>. ونخلص من ذلك بأن هيرتزوج كان سبباً رئيسياً في تلك الضغوط التي مورست على الحكومة والبرلمان لتقديم قانون الأرض لسنة ١٩١٣.

السبب الثالث، تصعيد الصحافة، لعبت الصحافة البيضاء دوراً مهماً في تصعيد الضغوط على الحكومة الاتحادية لتقديم القانون، لدرجة أنهم نشروا بأنهم سمعوا سائر يذكر لائحة تمنع شراء الأفريقيين للأرض. وأجبروا وزارة الشؤون الوطنية على جمع المزيد من المعلومات. ففي ١٨ فبراير ١٩١٣ طلب سكرتير الشؤون الوطنية من هيئة الأراضي حجم الأراضي المطلوبة من قبل الأفريقيين، وطلب في ٢٦ فبراير معلومات إضافية حول مناطق الأفريقيين في الترانسفال والاورنج الحرة<sup>(١٩)</sup>.

وروج الصحفيون -حسب إشارة محرر جريدة جنوب إفريقيا الزراعية- بضرورة أن يتضمن القانون المنتظر مهمة إنهاء نظام وضع اليد ونظام المشاركة ومنع شراء الأفريقيين للأرض. واتفقت أشارت الصحف الأفريقية والصحف الناطقة بالانجليزية بأن القانون يجب أن يهدف لتحديد ملكية الأرض، وأن منع الشراء يجب أن يكون هو الأساس، وأن وضع اليد والمشاركة هو مسألة ثانوية<sup>(٢٠)</sup>.

السبب الرابع، الكنيسة المصلحة الهولندية، مارست الكنيسة المصلحة الهولندية ضغوطاً إضافية لتطوير المسألة. ففي اجتماع عقده لجنة مجمع رؤساء طائفة الترانسفال Transvaal Synod Commission في جيرمستون في مارس ١٩١٣، باركوا فيه الخطوات التي أعلنها وزير الشؤون الوطنية لوضع نهاية لمنع شراء الأفريقيين للأرض<sup>(٢١)</sup>.

واقترح أعضاء لجنة مجمع رؤساء طائفة الترانسفال بضرورة أن يقدم رئيس حزب جنوب إفريقيا اهتماماً مختلفاً للمسألة، وحذروا من النتائج الخطيرة المترتبة على السماح للسود بشراء الأرض بحرية في المناطق البيضاء. وفي النهاية قرروا رفع المسألة إلى الاجتماع القادم لمجلس الكنائس الاتحادى Federal Council of Churches والذي سيعقد في بيتر مارتيروبورج. وفي الاجتماع السنوى الرابع للمجلس الاتحادى للكنيسة المصلحة الهولندية في جنوب إفريقيا الذي بدأ في ٦ مارس ١٩١٣ واستمر إلى بداية أبريل، هاجم الجنرال دي تويت (أحد مؤيدي هيرتزوج، وكان مع لويس بوتا خلال حرب البوير) عدم اتخاذ الحكومة فعلاً بشأن مشكلة الوطنيين. وطبقاً لتقارير الصحف فإن دي تويت قال بأن سائر غير قادر على فعل مثل هذا الأمر، وأن بوتا لا يرغب في



ذلك. واستمرت ضغوط الكنيسة المصلحة حتى بعد تقديم اللائحة للبرلمان، حيث تلقى رئيس الوزراء حلولاً تطلب من الحكومة اتخاذ فعل يمنع بيع الأراضي للسود وإنهاء تأجير الأرض وإيقاف نظام المشاركة، بل طالبوا بعودة هيرتزوج لمجلس الوزراء<sup>(٢٢)</sup>. مما يدل على انحياز الكنيسة الهولندية المصلحة بوضوح لكل الداعمين لإصدار قانون تشريعي ينهى كل النظم القائمة حول الأرض.

السبب الخامس، ترقية مسألة العزل، تردد بقوة بأن مسألة العزل العرقى كانت تقف خلف قانون الأرض. فمن خلال منع شراء الأراضي داخل جنوب إفريقيا البيضاء، وخلال الجدل حول اللائحة أشار ٤٥ عضواً في حديثهم، منهم ١٧ بصورة مركزة، على أن مبدأ اللائحة هو العزل بين الاجناس. مع أن آخرين على رأسهم والتون Walton وتوماس سمارت، قالوا بأن مبدأ اللائحة هو إنهاء نظام وضع اليد. ويبدو أن فكرة العزل كانت هي الفكرة الرائجة، فداخل مجلس الشيوخ كانت تلك الفكرة تحظى بتأييد ٢٢ صوت ضد ٧، بل إن ٦ من ٧ الممتنعين عن التصويت كانوا موافقين. على مبدأ العزل<sup>(٢٣)</sup>. وهذا يدل على أن السياسات التي طبقتها حكومة الحزب الوطني المتطهر في ستينيات القرن العشرين كانت أصولها مستمدة من الأفكار الرائجة في بداية القرن.

السبب السادس، منع الافريقيين من شراء الأرض؛ كان منع الافريقيين من شراء الأراضي داخل المناطق البيضاء من أهم الأسباب التي دفعت لتقديم القانون. حيث ازدادت الضغوط داخل البرلمان بخصوص المطالبة بهذا المنع. فالجنرال ليمير Lemmer (نائب ماريكو في الترانسفال) قدم في ١٨ فبراير ١٩١٣ استفسارات برلمانية عدة\* حول تسجيل المزارع باسماء الافريقيين في الترانسفال في الفترة بين ١٩١٠-١٩١٢. وأجاب وزير الزراعة ابراهام فيشر بأن حوالي ٦٨ مالك فقط هم الذين سجلوا اسمائهم ويملكون ١٤٤,٤١٦ مورجن، بتكلفة ٩٤,٩٠٧ والرقم الصحيح كان ١٧٩ مالك وليس ٦٨. وأن التفكير في صغر الرقم يشير إلى أن معدل الشراء من قبل الافريقيين يسير في تزايد منذ تأسيس الاتحاد. ففي الفترة من ١٩٠٢-١٩١٢ تم شراء ٢٩٣ مزرعة سجلت للافريقيين في الترانسفال، و ٦١% من النسبة المسجلة كانت خلال الخمسة أشهر الأخيرة قبل صدور القانون في ٢٥ ابريل ١٩١٣<sup>(٢٤)</sup>.  
(انظر الجدول التالي )

السنوات	عدد المزارع المشتراه والمسجلة من قبل الافريقيين
١٨٨٧-١٨٨٩	٢٠
١٨٩٠-١٨٩٩	٣٤
١٩٠٢-١٩٠٤	٧
١٩٠٥-١٩٠٩	١٠٧
١٩١٠-١٩١٢	١٧٩
١٩١٣ حتى ١٩١٣/٦/١٩	١١٣
المجموع	٤٦٠

Feinberg Harvey M :- The 1913 Natives Land Act in South Africa :- Politics , Race , and Segregation in The Early 20th Century , The International Journal of Africen Historical Studies, Vol . 26 , No. I (1993 ),P.94

ونستدل من الجدول السابق بأن احساس الافريقيين بالخطر منذ تأسيس الاتحاد رفع من وعيهم بما يجرى فى مسألة الارض، فجعلهم يحاولون اثبات ملكيتهم وحقوقهم فى كل جنوب افريقيا، وهذا ما جعل كل عيون البيض يقظة لهذا الأمر..

وفى ١١ مارس ١٩١٣ عاد سكرينر وطرح نفس استفسارات ليميز السابقة، وكررها فى الأول من ابريل ١٩١٣، ولم يتلق اجابه شافية حيث قيل له " بأن المعلومات ستوضع أمام البرلمان عندما تكون متاحة ". وفى ٢٠ مايو كرر السيد سكرينر نفس الاستفسارات السابقة لكن حول الاقاليم الأربعة، ولم يتلق أيضاً إجابة. فإذا كانت أراضي الافريقيين قد سجلت فى الترانسفال، وهناك سهولة فى المعلومات فى الكيب وناتال، لكن لم يتم أى تسجيل فى الاورنج الحرة. فالافريقيون لا يستطيعون الشراء هناك (٢٥).

ومع ذلك فإن نعمة منع الافريقيين من الشراء استشرت فى الاورنج أكثر من المناطق الأخرى. ففي الاورنج كانت هناك مزارع وأراضى منحت للافريقيين منذ سبعينيات القرن ١٩ لكنهم لم يستطيعوا الحصول على عناوين أملاكهم. فالحكومة الجمهورية الأخيرة فى الاورنج لم تسمح بتسجيل الأراضي باسمائهم، واحتجزت لهم الأراضي من خلال الأصدقاء أو المبشرين الاوربيين . وفى السنوات الثلاث الأخيرة قبل سنة ١٩١٣ ادعى الملاك الافريقيون عناوين مباشرة، وقالوا بانها حق اكتسبوه منذ الاحتلال البريطانى ويجب أن يعاد إليهم. فذب الخوف فى قلوب البيض، فأصبحوا قلقين من سماع ذلك من الافريقيين فى السنوات الثلاث الأخيرة، حيث كان يتم شراء أراضي

بمساحة ٥٠,٠٠٠ مورجن سنوياً<sup>(٢٦)</sup>. وهذا يعنى تصعيد صيحات البيض بوجوب منع الافريقيين من الشراء.

وبالنسبة لمسألة شراء الافريقيين الاراضى وتسجيلها باسماء اصدقائهم الاوربيين فقد كان هذا الامر معتاداً فى الاورنج الحرة والترانسفال، وذلك لصعوبة تسجيل الاراضى باسمائهم. وحسب قانون الترانسفال كان طلب روستبرج يقضى بضرورة تسجيل الاراضى التى يشير بها السكان المحليين باسم وزير الشئون الوطنية، هذا غير الاراضى التى تسجل باسماء الاصدقاء. وبالتالى أصبح بعض المحترمين الاوربيين- على حد تعبير بلاتجى- مالكين مسجلين للاراضى، وهى بالاساس كانت ملكاً للافريقيين. حيث كانوا يعطون ايصالات دفع المال للمواطن الافريقى، وكانت هناك وثائق توضح طبيعة الصفقة. وكان هناك مبشرون قد سجلوا مشتريات الافريقيين من الاراضى باسمائهم، ولم يعطوا الافريقيين ايصالات بذلك، لكن بعد موتهم انتقلت هذه الملكيات إلى عقارات الموتى. وهناك حالة تشرح المسألة حيث وجد الفلاحون المحليون المقيمون على إحدى المزارع فى الترانسفال انفسهم فى مثل هذه المعضلة بعد موت الجنرال جوبرت مدير افارقة الترانسفال الاخير. فلم يكن لدى الملاك السود أى وثيقة تفيد بأنهم هم المالكون الحقيقيون للاراضى، لهذا تسلموا إفادة تعبر عن ضرورة ترك مزرعة الجنرال، فقاموا بمناشدة الحاكم العام، وقدموا دليلاً شفوياً يبرهن على ملكيتهم، لكنهم افتقدوا الدليل الوثائقي<sup>(٢٧)</sup>.

هذا بالإضافة إلى أن ضغوط المزارعين البيض تعطى تفسيراً بأن بعض الافريقيين خضع لضريبة الدخل وتساوى فيها مع أصحاب الملكيات الكبيرة من البيض. مع أن كثير من المزارعين والمشاركين لهم من الافريقيين لم يكن لديهم القدرة على دفع ضريبة الدخل. لهذا ذكرت لجنة الملكيات الصغيرة فى سنة ١٩١٣ أن ضرائب الزراعة فى الترانسفال تقريبا لا تذكر. وأن الاسلوب المتبع فى ضرائب الارض لم يؤسس على أى مبدأ، لكنه تعسفى وجائر بالفعل. وذكرت بأن المزرعة ذات مساحة ٣,٠٠٠ مورجن تدفع ضريبة ١٠ شلن فى السنة، فى حين أن أى تقسيم لأى مزرعة من فدان الى ١,٤٩٩ مورجن تتسع وتخضع لضريبة ٥ شلن فى السنة. وأضافت بأن هناك عدم اقبال من جانب البيض على شراء الأرض بسبب الاحساس بأن أى فرد يدفع قدراً من المال لشراء مساحة من الارض، فإن الارض وعمله لا يمكن أن تعيد له رأسماله، بل اعتقدوا بأن الربح يتحقق فقط عن طريق زراعة الارض من خلال الوطنيين، وأن زيادة الطلب



على شراء الارض يزيد بعد دوران زيادة رأس المال<sup>(٢٨)</sup>. ومن ثم كان هناك تخوف من استمرار فتح باب الشراء أمام الافريقيين.

وأضافت لجنة الملكيات الصغيرة " أن الوسائل الموجهة لضريبة الأرض باعثة على خلق القيمة الحقيقية لها. وشجع نقص الأرض لصالح أفراد محددين في حين توجد اسباب اخرى كعوامل مساعدة مرتبط بالفعل الحكومي .فرغم زيادة عدد الافراد الراغبين في الحصول على الارضى للزراعة هناك مساحات كبيرة من الاراضى لا تزال مهملة وغير مزروعة والافراد مشتتون . ووجد بأن الاساليب الزراعية سخيطة وبالية وقديمة بالنسبة لضرائب الارض. واقترحت اللجنة بأن يسن تشريع لضريبة الارض لكل جنوب افريقيا مشابه للتشريع المعمول به فى نيوزيلندا . لهذا فان الوطنيين فى جنوب افريقيا خاضعين لعدد كبير من القيود فى نسبة الملكية الخاصة بهم (٨% ) ومضطرين للبحث عن عمل فى المراكز البيضاء. هذا بالاضافة الى أن اصدار تشريع يحرمهم من شراء الاراضى خارج المعازل جعل مشكلة الوطنيين القائمة أكثر صعوبة<sup>(٢٩)</sup>.

السبب السابع، المصالح الطبقيّة للجبهة المتحدة ، ذكر البعض بأن قانون الأرض صدر تعبيراً عن مصالح الجبهة المتحدة من أصحاب المناجم والمزارعين البيض الأثرياء. فالطرفان كانا فى حاجة إلى العمالة الرخيصة والأرض\*، وجاء هذا القانون ليلبى هذه المطالب. فتحت طائلة هذا القانون أصبحت ٩٣% من الاراضى تحت ايدى البيض، وتركوا ٧% للشعب الافريقى، الذى يشكل أربع اخماس السكان<sup>(٣٠)</sup>. ومع ذلك لا يوجد تأييد بأن ملاك المناجم والمزارعين قد شكلوا لوبى لإصدار القانون<sup>(٣١)</sup>.

ورغم أن هناك ظروفاً أخرى ساعدت الجبهة المتحدة من المزارعين وأصحاب المناجم لتحقيق هدفهم فى دفع العمال الافريقيين إليهم، إلا أن إصدار قانون الأرض كان له القول الفصل فى هذا الأمر. فقد كان الجفاف والقحط الذى حل بجنوب افريقيا سنة ١٩١٢ قد جعل مناطق الافريقيين تستورد حبوبها من المزارعين البيض، مما جعلهم يستدبنون من التجار الاوربيين، فدفعهم هذا للخروج إلى المدن للبحث عن وظيفة، رغم أن بعضهم كان يملك ٦ مورجن من الأرض، وبالتالي تسبب هذا الاندفاع فى زيادة الاقبال على أراضى البيض<sup>(٣٢)</sup>. ناهيك عن أن الاشارات الحكومية سنة ١٩١٣ كانت تعطى انطباعاً بمحاولة الحكومة تحسين زراعة الافريقيين، من خلال تخصيص مبلغ ٤٤ ألف جنيه سنوياً لتحسين زراعتهم، إلا أن هدفها الحقيقى كان افسادها. فالمبلغ انفق

معظمه على الخبراء والمديرين والمشرفين الزراعيين الأوروبيين<sup>(٣٢)</sup>. ومن ثم لم يكن أمامهم من سبيل غير قبول العمل لدى البيض. بل إن البعض يرجع بأن قانون الأرض أصبح ضرورة بعد اعتماد الحكومة البيضاء على العمالة المحلية، فبعد أن منعت هجرة الهنود في بداية سنة ١٩١٣، وبعد انتشار الأمراض في العمالة القادمة من موزمبيق وروديسيا، لم يكن خيار أمامها إلا الاعتماد على العمالة الأفريقية المحلية سواء في الزراعة أو التعدين<sup>(٣٤)</sup>.

لذا فإن بعض المؤرخين لا يدعمون القول بأن حالة الأفريقيين في مناطقهم هي التي تسببت في دفعهم لمناطق البيض، بل يدعمون القول بأن هدف القانون كان توفير العمالة، بحكم أن الأفريقيين في بداية القرن العشرين كانوا يفضلون نظام المشاركة ووضع اليد والاستئجار عن الخدمة في المزارع والمناجم<sup>(٣٥)</sup>. وبالتالي كان واضحاً أن البيض كانوا يسبغون في اتجاه فرض نوع معين من علاقات الإنتاج لا تسمح للسود إلا أن يكونوا عمالة يدوية رخيصة، بحيث أجبروا الأفريقيين على التحول من ملاك للأراضي لخدم في مناجم البيض ومزارعهم. ونخلص من ذلك بأن شواهد الضغوط التي مورست لإصدار القانون تقول بأن الاقتصاد المعيشي أصبح مفروضاً على الأفريقيين وليس رغبة منهم، لأنهم أثبتوا جدارتهم من قبل في اقتصاد التبادل طوال القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، وبالتالي كانت مسألة الأرض لها أهمية كبيرة من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. فمن الناحية الاقتصادية كان القانون بمثابة النهاية لسيطرة السود على وسائل الإنتاج. ومن الناحية السياسية كان القانون مقدمة لإلغاء حق التصويت من خلال العزل الإقليمي. ومن الناحية الاجتماعية كان القانون البداية الحقيقية لإلغاء الملكية الجماعية في المعازل، وبداية لسيطرة طبقة الملاك وزيادة كبيرة في أعداد غير الملاك، وبالتالي زيادة الفوراق الطبقيّة بصورة لم يسبق لها مثيل.

السبب الثامن، حل مشكلة الفقراء البيض، لاشك أن الفقراء البيض لعبوا دوراً مهماً في سياسات الأرض تجاه الأفريقيين وبالتالي كان وجودهم سبباً مباشراً في إصدار القانون، خاصة أن مشكلتهم وصلت إلى الذروة سنة ١٩١٣، لهذا شكلت لجنة مختارة كانت من ضمن حلولها هي إعادة توطينهم على الأرض التي ستسحب من الأفريقيين ومعاملتهم على أنهم مزارعين صغار<sup>(٣٦)</sup>.

السبب التاسع، التطور للتقنى، يشير البعض بأن التطور التقنى قد لعب دوراً مهماً فيما حدث بخصوص مسألة الأرض، وانقلاب البيض على نظام المشاركة. فقد تقدم النقل بالعربات وفى الآلات، وقد وصل هذا التطور للمزارعين الافريكانرز، وبالتالي أصبحوا فى غير حاجة لاشراك الافريقيين فى الانتاج، سواء بنظام المشاركة أو الايجار. فقد ساعدهم التقدم التقنى على الاستقلال عن الافريقيين، وبالتالي تعالت أصواتهم باستعادة الأراضى التى يقوم بزراعتها السود (٣٧).

السبب العاشر، الزيادة السكانية، لاشك أن الزيادة السكانية للافريقيين قد لعبت دوراً مهماً فى ضرورة تصعيد سياسة العزل، خاصة أن تطبيق قانون جلين جراى أنتج طبقة غير الملاك التى اندفعت للعمل خارج المعازل. فالتقارير تشير إلى أن شباب الرجال زادوا بالمئات فى كل المواقع (٣٨). وظهر عبر القراءة الثالثة لقانون الأراضى أن زيادة أعداد الافريقيين تسببت فى زيادة الضغوط على البيض، وفى المجال التجارى فقط، أصبح هناك ثلاث تجار بيض مقابل تاجر اسود (٣٩). وبالتالي ارتفعت الأصوات المطالبة بفصل أراضى السود عن أراضى البيض.

وفى هذا الاطار يشير سول بلاتجى إلى أن فريق النواب البرلمانيين الذين تحيزوا لقانون الأرض انما خضعوا للروايات والكتابات الساخنة فى صحف حزب جنوب افريقيا بعد احصاء السكان سنة ١٩١١، واكتشافهم للزيادة الكبيرة فى أعداد الافريقيين فى الفترة من ١٩٠٤-١٩١١. فالزيادة فى الكيب كانت ٨,٣٣%، وفى ناتال ٨,٣٣%، وفى الترانسفال ٣٠,١%، وفى الاورنج ٤٤%، وهذا ما يساعد فى تفسير تخوف البيض واهلهم -خصوصاً سكان الاورنج- من تلك الزيادة. لذا صدر فى الاورنج الحرة كتاب ازرق يحتوى تقارير القضاء التى تدين نظام وضع اليد والزيادة السكانية. فعلى سبيل المثال أحد التقارير التى تتحدث عن منطقة هارى سميث تقول بأن بها ٤٠,٠٠٠ افريقى مقابل ٨,٠٠٠ أوروبى، وأنه يسودها نظام المشاركة، وأنه لم يكن معروفاً ما إذا كانوا واضعى يد أم مستخدمين، وانتهى التقرير بمطالبته بإدارة حازمة لتحويلهم إلى مستخدمين، وبالتالي كانت رغبة القضاء واضحة فى ضرورة سن تشريع يساعد فى تقديم حل للمسألة (٤٠). ومن ثم لعبت الزيادة السكانية للافريقيين دوراً مهماً فى صياغة وتقديم قانون الأرض لسنة ١٩١٣.



## ب- تقديم القانون:-

تجمعت كل الأسباب السابقة في ضرورة تقديم قانون للبرلمان الاتحادي بفصل في مسألة الأرض. وفي هذا السياق مهد رئيس الوزراء بوتا داخل البرلمان " بأن الوقت قد حان لتقديم تشريع بخصوص المسألة الوطنية، فالآن هم - يقصد الافريقيين- تحت حكومة واحدة وبرلمان واحد لديهم الفرصة لتنفيذ الامر". وقوبلت كلماته بموجة من الهتاف والسرور داخل البرلمان، لكنه اعترض على تعديل هيرتزوج حيث تخوف من النتائج السيئة. فاللائحة المطلوبة للبرلمان سترسم خطوط تقرر أين يعيش الافريقيون. ووجه استفساره للنواب " هل البرلمان قادر على ذلك " والاجابة بصراخ لا. ويبدو أن أول اشارة عن تقديم اللائحة ظهرت في ٤ مارس ١٩١٣ ، عندما أشار مساح الأراضي بأن المساح العام للكيب ووزير الشئون الوطنية ينوى استخدام المعلومات حول المناطق الافريقية في جدول اللائحة المقدمة للبرلمان. وأن النسخة الفعلية لللائحة اكملت في ٦ مارس، حيث شملت شروط الافكار التي قدمها ساير في ٢٨ فبراير للجمعية التشريعية. فمساح الأراضي العام أكد للمساح العام للكيب في خطاب أرسله إليه في ٤ مارس بأهمية البيانات المطلوبة، وبأنها ستوفر وصف مضغر لمناطق الوطنيين المختلفة، وأن المعلومات المطلوبة جاءت بناء على تلغراف أرسله وزير الأراضي لسكرتير الأراضي يسأله عن إرسال بيانات، لأن الامر ضروري بدليل ختامه لخطابه بعبارة " الحالة قلقة". وكان الجدل الذي أثاره كثير قد أجل المشروع إلى ١٩ مارس ١٩١٣، ثم إلى ١٢ أبريل، ثم إلى ٢٣ أبريل، إلى أن توقف كثير عن الاعتراض. فقدم وزير الشئون الوطنية (ساير) لائحة الأراضي الوطنية للبرلمان لأول مرة بعد يومين فقط - في ٢٥ ابريل- من توقف كثير عن الاعتراض<sup>(٤١)</sup>. وهذا يعنى أن التقديم جرى بصورة متعجلة للغاية، بما يشي أن الاسباب التي تحدثنا عنها من قبل كانت لا تعطى الحكومة فرصة لدراسة الأمر.

ولم يكن التقديم متعجلاً فحسب، بل إن مناقشة القانون داخل البرلمان تمت بصورة أكثر تعجلاً أيضاً. فالسيد منتز Mentz (نائب من زوتبانسبرج)- على سبيل المثال- لم يكن مع رغبة وزير الشئون الوطنية في إحالة لائحة الأراضي إلى لجنة مختارة لمناقشتها، فبالنسبة له هذا يعنى أن القانون لن يناقش خلال عام ١٩١٣. أما السيد ستيتلر Steytler (نائب روكسفيل Rouxville) أبدى شكره للحكومة على تقديم القانون واعتبره خطوة في الاتجاه الصحيح. أما السيد فوكوس Fawcus (نائب عن أوملازى)

قال بأنه كممثل لـ ٧٠,٠٠٠ أفريقي في ناتال، لابد من التفكير في تأثير هذا القانون على المواطنين. وتمنى أحد أعضاء فيشاردت Fichardt (ليدي براند) أن تعطى أربعة أخماس الأرض للأفريقيين، لكنه شعر -عبر وضع القانون أمامهم- بأنهم أمام مؤامرة حيكت جيداً. في حين كان السيد كيتز متشددًا، فأشار إلى أن الأراضي هي أراضي البيض، وأن الأفريقيين لن يتحملوا المساواة مع البيض، وأن الاورنج الحرة دوماً كانت بلد الرجل الأبيض، ولم يكن مسموحاً فيها لا بالشراء ولا بالاستئجار. أما السيد فان دير ميروي فاستتكر إرسال القانون للجنة مختارة، وقال بأن البرلمان يجب أن يقره بنفسه (٤٢).

أما السيد ليونيل فيليبس Lionel Philips فقد كان يتعجل إصدار القانون وتعيين المناطق البيضاء والمناطق الخاصة بالأفريقيين، وأنه منزعج منذ أن أخبرهم سكرتير الشؤون الوطنية بأن الأفريقيين في الترانسفال اشترؤا ما بين ١٢,٠٠٠ - ١٥,٠٠٠ مورجن في ١٢ سنة. أما السيد جروبلر فقال بأن تقديم الحكومة للقانون تكون قد عبرت عن رغبات الجماهير، وأن المشكلة يجب أن تحل من خلال النظام الضريبي، فالافارقة الذين يرفضون تنفيذ القانون تطبق عليهم ضريبة مضاعفة إلى أن يتحولوا إلى مستخدمين عند البيض. في حين قدم نائب تيمبولاند العديد من الاعتراضات على القانون. بل اعترض نائب كوينزتاون على عدم أخذ رأى اللجان المحلية المرتبطة بالمسائل الوطنية، وأن الوزير رفض حضور القراءة الثانية، وفي القراءة الثالثة قدم تعديلات كثيرة. وأشار السيد سكرينر إلى أن هناك عدة جهات محلية سواء مؤتمر ناتال التبشيري أو مؤتمر الترانسفال التبشيري أو عبر الورقة التي وزعت في دندي، كلها تعبر عن موافقتها على القانون (٤٣).

وعبر السيد ايه اتش والتون (من وسط بورت اليزابيث) بوجود برقية عنده قادمة من إحدى الاجتماعات الجماهيرية للمواطنين الأفريقيين، تمنوا فيها أن يؤجل البرلمان إقرار القانون حتى تنتهى اللجنة من تقريرها. حيث كانت هناك احتجاجات محلية في كل أجزاء جنوب أفريقيا ضد اجراءات قراءة القانون. بل عبر أحد النواب بأن بعض الأفريقيين الأكثر ذكاءً كانوا يسألون عن توقيت قراءة القانون، حيث عبر احدهم " انت تضع أمامنا البنود التي ستطبق علينا وعندها سنذعن لأى قرار عادل... وأيضاً حتى يعطى الزعماء والمشايخ فرصة للنزول إلى كيبتاون لتقديم وجهات نظرهم". ولكن تأسف بعض النواب للصورة المتعجلة في اجراءات هذا القانون . فالسيد الكسندر (قلعة

كيب تاون) كان من أنصار الرأي الذى يقول بخطورة تقديم هذا القانون خصوصاً لمنطقة مثل الكيب. وقال بأنه عند افتتاح الدورة التشريعية لم تكن هناك أى إشارات لهذا القانون، وبالتالي يبدو أنه جاء كفكرة متأخرة، وأن شئ ما حدث بعد خطاب الحاكم العام. وكان من رأيه سحب القانون ثم تعيين لجنة، وأن أى شئ بعدها سيكون عادلاً. وعبر نائب بيركلى بأن فترة ١٦ يوماً منذ القراءة الثانية للقانون لم تكن كافية لفهم محتوى القانون. وعبر عضو آخر من ناتال بأن القانون بهذا الشكل سيؤثر فى ٣٨٠,٠٠٠ من واضعى اليد الافريقيين فى ناتال طبقاً لأرقام الوزير الخاصة. وتمنى أن ينتظروا حتى يتم صدور تقرير اللجنة قبل اقرار القانون<sup>(٤٤)</sup>. ونخلص من ذلك بثلاث نتائج مهمة: أولها، تأييد قطاع كبير من النواب للقانون ومحتواه. ثانيها، أن القطاع الذى اعترض على القانون لم يكن فى محتواه بل كان اعتراضاً شكلياً، حيث تمنى أن تقدم اللجنة -التي أنشأها القانون فى أحد بنوده - تقريرها ثم تتم مناقشة القانون. ثالثها، أن بعض النواب عبروا بصدق عن خشيتهم من آثار هذا القانون ونقلوا احتجاجات الافريقيين لأعضاء البرلمان.

ويبدو أن الأصوات البرلمانية المعارضة للقانون كانت ضعيفة للغاية، بدليل أن وزير الشؤون الوطنية ساير كان قد قدم القانون للبرلمان فى ٢٥ ابريل ١٩١٣ - أى فى أواخر فترة انعقاد الدورة التشريعية التى بدأت فى ٢٤ يناير - وصدرت لائحته فى عدد استثنائى من جريدة الاتحاد Union Gazette فى ٥ مايو ١٩١٣، ومن ثم قدمت اللائحة متأخرة، بالتالى لم تأخذ حقها فى النقاش. بل جرى النقاش فى القراءة الثالثة فى ٩ أيام، من أواخر مايو إلى بداية يونيو. وصدر القانون من الجمعية التشريعية فى ١١ يونيو، وعقب ذلك حدث نقاش مختصر فى مجلس الشيوخ من ١٣-١٥ يونيو، ثم صدق الحاكم العام عليه فى ١٦ يونيو. وأصبح القانون الجديد له تأثيره فى ١٩ يونيو، وكقانون مطبق فعلياً على أرض الواقع فى ٢٧ نوفمبر ١٩١٣<sup>(٤٥)</sup>. وهذا وحده لا يدل على السرعة فى إصدار القانون فحسب، بل هناك ما يشير إلى أن أهم المسؤولين لم يقرأه أيضاً. ففي ذات اليوم الذى وقع فيه اللورد جلادستون (الحاكم العام) على القانون، وقع أيضاً على ما لا يقل عن ١٦ قانوناً جديداً، بعضها ضخماً جداً، وقبل ذلك بثلاثة أيام وقع على ثمانية قوانين، لدرجة أن أحد شهود العيان تساءل مستغرباً، كيف يمكنه أن يهضم ويقرأ هذه القوانين فى أربعة أيام؟<sup>(٤٦)</sup>. ونخلص من ذلك بأن قانون الأراضي قد فرض فرضاً على الافريقيين دونما استماع لآرائهم فى مسألة تؤثر فى حياتهم، ومن ثم



فإن الشروط التي احتواها لم تأخذ حقها في النقاش فحسب، بل طبقت على الأفريقيين قصراً أيضاً.

### ج- الشروط التي احتواها القانون :-

تشير ديباجة القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩١٣ بأنه يهدف إلى وضع تدابير وشروط خاصة بالشراء وتأجير الأرض من قبل الوطنيين والأشخاص الآخرين في مختلف أجزاء الاتحاد، وللأغراض الأخرى التي تتعلق بملكية الأرض من خلال الوطنيين والأشخاص الآخرين<sup>(٤٧)</sup>. إن ديباجة القانون تعلن صراحة الهدف الذي جاء من أجله القانون وهو عملية الشراء والتأجير.

أما تفاصيل القانون فراحت تشرح -عبر بنودها- ما يتعلق بكل مشاكل الأرض في جنوب إفريقيا، وتفصل في شأن النظم الحاكمة للأرض، وتضع نظاماً جديداً مغايراً تماماً عما سبق، لدرجة أن بعض تلك البنود لا يزال مفعولها سارياً إلى اليوم. فالبنود الأول من بنود هذا القانون يحتوى على أربعة نقاط رئيسية داخلها تفصيلات تقرر أنه منذ بدء تطبيق هذا القانون سيتم تشكيل لجنة برلمانية، وأنه حتى يحين موعد تقريرها لا يجوز للوطني أن يدخل في اتفاق مع شخص غير إفريقي في صفقة تأجير أو شراء دون موافقة الحاكم العام. ونفس الأمر لغير الإفريقي فلا يجوز له الدخول في صفقة شراء أو تأجير مع الإفريقي، وأنه لا يمكن - منذ بدء القانون - لشخص غير إفريقي أن يشتري أو يؤجر داخل المناطق المحلية بطريق مباشر أو غير مباشر إلا بموافقة الحاكم العام. وأن أى شخص يحصل على موافقة الحاكم العام لابد أن يتحدد في الموافقة أسبابها ووضع الأرض خلال ستة أسابيع بعد بدء الدورة البرلمانية العادية. وأن أى اتفاق أو صفقة أخرى تؤدي إلى انتهاك هذا البند ستكون باطلة وملغية بصورة مبدئية<sup>(٤٨)</sup>. ونستنتج من هذا البند بأن تصدر عملية منع الشراء والتأجير بهذه الصراحة والوضوح يدلل على الأزمة التي يعاني منها البيض نتيجة منافسة الأفريقيين لهم في عملية الشراء والتأجير. هذا بالإضافة إلى أن الربط الذي حدث بين موافقة الحاكم العام وموافقة البرلمان على أسباب إتمام صفقة البيع والشراء، جعلت الإفريقي محاصراً بين موافقات لا نهاية لها.

والبند الأول يشير بوضوح إلى عكس ما روج له فيما بعد على لسان وزير الشؤون الوطنية " بأن القانون منع البانتو من التحول لطبقة بروليتاريا لا أرض لها، فلا أحد غير البانتو يستطيع تملك الأرض في مناطقهم، ولو لم توجد هذه الحماية لكان

الأوروبيون المتحضرين الاغنياء قد اشتروا هذه الأرض من البانتو وتحول هؤلاء إلى عبيد " (٤٩). وبالطبع هذا التفسير مخالف للحقيقة، وبالرجوع للضغوط والأسباب التي دعت لإصدار القانون، نجد أن الأوروبيين هم الذين كانوا يعيشون هذه الأزمة في ظل سيطرة الأفريقيين على الأرض بنظام المشاركة ونظام الإيجار ووضع اليد والتملك.

واحتوى البند الثانى على تأسيس لجنة لدراسة تطبيق القانون، ثم التوصية للبرلمان بأراضى اضافية تتم اضافتها للمناطق المعلنه للسكان الافريقيين (٥٠). وأن تعيين اللجنة سيكون من قبل الحاكم العام ومن وظائفها تحديد المناطق التي يعيش عليها الأشخاص المعنيون بعدم السماح لهم بالشراء والتأجير، حيث تحدد اللجنة الأفراد الذين تخصصهم الأرض. وتختص اللجنة بتقديم تقرير يحدد أوصاف وحدود أى منطقة، وتصمم خرائط تحدد كل منطقة. وأن اللجنة ستستمر فى عملها وتقدم تقريرها إلى الوزير خلال سنتين من بدء تطبيق القانون. ومن حقها أن تقدم تقارير وتوصيات مؤقتة بشرط أن البرلمان يمدد وقتها -إذا كان ضروريا- لاكمال تحقيقها. وأنه بعد تقديم تقاريرها إلى وزير الشؤون الوطنية توضع هذه التقارير أمام البرلمان. وتضم اللجنة خمسة أفراد، إذا توفى عضو أو استقال أو كان غير قادر، يحل محله آخر من قبل الحاكم العام. ويجوز للجنة أن تفوض أى من أعضائها فى تنفيذ أى جزء من التحقيق تحت شروط هذا القانون، ويجوز له أن يعين عدد من الأشخاص لمساعدته. وأن توصيات أغلبية أعضاء اللجنة تكون هى التوصيات الرئيسية، وأن أى توصيات لعضو من أعضائها تعارض من قبل أغلبية أعضاء اللجنة، سيوقع عليها العضو فقط، ويتضمنها التقرير أنف الذكر. وأنه يحق لأى عضو من أعضاء اللجنة أو من مساعديه أن يدخل لأى أرض بغرض تحديدها، ويحق له الحصول على المعلومات اللازمة للتحقيق. وأن اللجنة من حقها الوصول إلى السجلات المتعلقة بالأرض سواء فى الوزارة أو أى من المكاتب الإقليمية التابعة لها، أو أى إدارة محلية (٥١). وبالتالي أعطيت اللجنة صلاحيات لا حصر لها. والملفت للنظر أن اللجنة تابعة للقانون وليس العكس، بمعنى أنه كان من المفترض أن تعمل اللجنة وتجرى دراسات أولاً، ثم تجرى صياغة القانون بعد وضوح الصورة. بما يدل على مدى سوء اشتراطات القانون، وأنه وضع لخدمة البيض فقط دون الاستماع لآراء الأفريقيين.

وبالنسبة للبند الرابع فقد أعطى صلاحيات للحاكم العام، باشتراط موافقته على اكتساب أى أرض أو انتزاعها للأغراض العامة. أما البند الخامس فقد حدد غرامة على أى

شخص يدخل فى محاولة للشراء أو البيع أو التأجير، بمبلغ لا يتجاوز مائة جنية، وفى حالة عدم الدفع يتعرض للسجن لفترة لا تتجاوز سنة أشهر. وكذلك أغلق القانون احتمالية أن يشتري الافارقة القادرون على دفع الغرامة، بجزئية فى غاية الأهمية، وهى أن أى شخص ينتهك للقانون يغرم بخمسة جنيهات لكل يوم يستمر انتهاكه، وأن مدير شركة الأراضى الذى يبيع له يتعرض للعقاب أيضاً<sup>(٥٢)</sup>. وبالتالي ضمن القانون من خلال هذا الشرط سرعة تطبيق لعدم قدرة الافريقيين على دفع الغرامة.

أما البند السادس فقد كان فى غاية الأهمية، حيث قال بأن المناطق التى يشغلها الافريقيون خارج المناطق المحلية تخضع لهذا القانون بشرط أن يتم تحديد عدد عمال الزراعة الافريقيون الذين يستقرون على مزارع الترانسفال، وأن انتهاك إجراءات القانون يقضى بأن يكون عبء إثبات المواطن عامل زراعى على المختصين. وأنه سيتم إزالة واضعى اليد من على المزارع، ويكون من حق المالك الأصلي طرده من الزراعة<sup>(٥٣)</sup>. وبالتالي فتح هذا البند عملية طرد الافريقيين من على المزارع، وأتاح الفرصة للمزارعين البيض بأن يقوموا بهذا الطرد بأنفسهم دون الانتظار لإجراءات حكومية، مما سينتج عنه مأسى كثيرة سنتحدث عنها فيما بعد. ومع ذلك حصل مزارعو الترانسفال بموجب البند السادس على مزايا مهمة، فقد أجل تطبيق شروط وضع اليد فى الترانسفال وناتال حتى تنتهى اللجنة من إصدار توصياتها<sup>(٥٤)</sup>.

وتضمن البند السابع شروطاً خاصة للاورنج الحرة التى تواجه مشاكل خاصة فى وضع اليد ونظام المشاركة. فجاء هذا البند ليحدد بأن نظام المشاركة نظام غير قانونى. والملفت للنظر أن بنود الاورنج الحرة لم تكن جزءاً من القانون فى النسخ الثلاث الأولى، لذا يعتقد بأنه تمت إضافتها بضغط من قبل نواب الاورنج البرلمانيين<sup>(٥٥)</sup>. ناهيك عن إعلان هذا البند بأنه سيبقى قانون الاورنج الحرة، القانون رقم ٤ لسنة ١٨٩٥، الذى يمنع بقية النظم داخلها صراحة<sup>(٥٦)</sup>.

أما البند الثامن فقد منع أى اتفاق أو تعاقد تم بشكل شرعى بخصوص التأجير منذ بدء هذا القانون، وأبطل أى اتفاقية لشراء الأراضى دخلت بشكل شرعى قبل بدء هذا القانون، حتى تصدر اللجنة المذكورة تقريرها. ومنع أيضاً التملك بالتقويض أو التوارث بعد الموت، ومنع أيضاً التسجيل فى مكتب الوثائق لاتمام الصفقة، ومنع أى شخص من إدعاء اكتساب حصة من الأرض تحت شروط الفصل السابع من قانون حماية المياه



لسنة ١٩١٢. هذا بالاضافة إلى أنه أعطى إشارة إلى تعديل القانون السارى فيما يتعلق بتملك الحقوق فى المعادن الثمينة والاحجار الكريمة<sup>(٥٧)</sup>.

وتوسع البند الثامن فى اشتراطاته العامة، حيث قال بأن القانون يطبق على الاراضى داخل الحدود فى أى مجلس محلى أو مجلس حضرى أو أى لجنة قروية أو لجنة صحية أو أى سلطة أخرى تمارس الادارة المحلية والقضائية. وأنه يطبق أيضاً على الاراضى التى أخذت فى بدء القانون من قبل أى جمعية بموافقة الحاكم العام أو من قبل بعثة تبشيرية أو هيئة تعليمية. وأنه يمنع التملك عن الافريقيين مهما كان اهتمام الافريقى بالأرض فى أى مدينة. وأهم نقطة أشار إليها هذا البند تقول بأنه لا قيود على التملك، وأن أى شخص يملك يحق له التسجيل فى الدائرة الانتخابية فى المحافظة التى يملك فيها<sup>(٥٨)</sup>. وبالتالي بعد أن حدد القانون مناطق كل مجموعة وشروط التملك راح يحدد حق التصويت فى الكيب فقط. بل نستنتج من هذا البند تحديداً، بأن البعد السياسى الذى يحدد مستقبل الافريقيين كان حاضراً وبقوة داخل بنود قانون الاراضى.

وفىما يتعلق بالبند التاسع فقد أعطى الحاكم العام حق إصدار تعليمات خاصة لمنع ازدحام الكواخ والمساكن فى القرى والمستوطنات المحلية أو أية أماكن أخرى. وفى المناطق غير الخاضعة لاختصاص الإدارة المحلية أعطاه الحق بشأن تنظيم تصريف المجارى لهذه الأماكن وحماية صحة السكان<sup>(٥٩)</sup>. وفى تقديرى أن هذا البند تم تفعيله فى المناطق التى تخدم الإدارة البيضاء لطرد بعض الافريقيين المجاورين للبيض داخل المعازل والمدن البيضاء، مع أن الإدارة الصحية للمواطنين داخل مناطق الافريقيين كانت من أسوأ الإدارات على الإطلاق. أما البند العاشر والأخير فقد حدد معانى المصطلحات الواردة فى القانون<sup>(٦٠)</sup>.

هذا بالاضافة إلى أن القانون احتوى على جدول يحدد حدود مناطق الوطنيين، وقد شملت كل المعازل الافريقية التى أسست فى مختلف الاقاليم قبل سنة ١٩١٣، حيث حدد ٢٢ مليون أكر من الأرض ( ٧% من مساحة جنوب افريقيا) داخل الاقاليم الاتحادية الأربعة. وخارج هذه المناطق فإن الافريقى لا يمكنه الشراء والتأجير<sup>(٦١)</sup>. وبالتالي أصبحت عملية انتزاع الأرض من الافريقيين عملية قانونية بصدور القانون سنة ١٩١٣، فالمناطق المخصصة لهم مناطق صغيرة لا تكفيهم وحيواناتهم.

والقانون بذلك يكون قد تدخل لتمكين البيض من امتلاك الأرض التي كان الافارقة يشغلونها تقليدياً في الماضي خارج مناطقهم، من خلال تصنيف تلك المناطق على أنها مناطق بيضاء. فبعض الأراضي التي كان يشغلها الافريقيون -مثل أراضي التونجا على حدود ناتال الشمالية - اعلنت أملاك حكومية، ومن ثم تم تملكها للبيض<sup>(٦٢)</sup>. وشروط القانون السابقة فرضت العزل الاقليمي بهدف التخلص من ملكية الافريقيين للأرض ونظام المشاركة<sup>(٦٣)</sup>. وبدون الاشتراطات السابقة كان في إمكان طبقة الفلاحين الافريقيين أن تستمر في التقدم، إلا أن تلك الاشتراطات حجمت التقدم من خلال تحديد مساحة الأرض، وتأسيس سياسة البانتوستانات التي طبقت فيما بعد، في فترة الابارتهايد. وأصبح اقتصاد الريف شيئاً للغاية، في حين بدأت المزارع التجارية للبيض تنمو بسرعة كبيرة<sup>(٦٤)</sup>. حيث قدم القانون خدمة كبيرة لملاك المزارع البيض وأصحاب المناجم من خلال طرد واضغى اليد، فلم يعد أمام المطرودين من بد إلا الاشتغال عند المزارعين البيض أو الذهاب للاشتغال في المناجم<sup>(٦٥)</sup>.

وتحقق أهم هدفين للقانون: أولهما، أنه منع الافريقيين من الشراء خارج الـ ٧,١٣% التي حددت لهم. ثانيهما، أنه حمى الريفيين البيض من منافسة الافريقيين لهم في الزراعة. فالتخلص من نظام المشاركة ووضع اليد وضع النهاية للمزارع المستقلة التي توفر الأساس للفلاحة الافريقية<sup>(٦٦)</sup>. حيث أصبح حق الشراء مقتصرأ على المعازل، واستثنت الكيب من التشريع، فحقوق الأرض فيها مرتبطة بحق التصويت<sup>(٦٧)</sup>. ووضع القانون النهاية لوضع اليد، وأنشأ لجنة تحت قيادة وليم بيومنت لتحديد الأراضي الافريقية والبيضاء<sup>(٦٨)</sup>. واستفادت الاورنج من القانون، وأصبح نظام المشاركة وامتلاك الافريقيين للأرض في ناتال والترانسفال غير قانوني. فالمواطن الذي يدفع ضرائب للمزرعة التي يعيش عليها ربما يستمر إلى أن يتم طرده من قبل المالك الأصلي، ناهيك عن أنه أصبح هناك تحديد دستوري لعدد الافريقيين المسموح لهم بالاقامة كعمال زراعة في مزارع الترانسفال<sup>(٦٩)</sup>.

وحسب القانون فإن الافريقي من حقه الشراء داخل المناطق المحددة دون مصادقة من الحاكم العام، بالاضافة لتلك الأراضي الاضافية التي ستوصى بها لجنة بيومنت. ومنع القانون الاتفاقيات الجديدة التي بموجبها يستولى الوطنيون على الأراضي بعد دفع إيجارها عيناً أو نقداً. وحق للافريقي الاستمرار على الأرض الأوربية بشرط أن يخدم ٩٠ يوماً سنوياً كعامل لدى المالك الأبيض. ولما اعترض مواطنو الترانسفال وناتال

على ذلك تم طردهم، وذلك لأن العديد من المزارعين الأوربيين أخذوا ميزات هذا القانون في إخضاع واضعى اليد ليحولهم إلى مستخدمين لديهم (٧٠).

ونخلص من هذا الفصل بخمس نتائج: أولها، أن الضغوط التى مورست على الحكومة ووزارة الشؤون الوطنية كانت أقوى من أن تقاوم، بدليل تلك العجلة التى كانت عليها الحكومة عند صياغة وتقديم وقراءة القانون. ثانيها، أن الأفريقيين لا حول لهم ولا قوة فى تلك المرحلة، بسبب تلك الطريقة المتسرفة التى قدم بها القانون، وبسبب عدم استشارتهم فى أمر يخصهم. ثالثها، أن شروط القانون كانت واضحة الظلم تجاه الأفريقيين، بل إن القانون حرمهم حتى من الامتيازات القليلة التى كانت متاحة أمامهم. رابعها، أن سكان الأورنج خصوصاً والبوير عموماً كانت أصابعهم واضحة المعالم فى صياغة وفرض شروط القانون. خامسها، أن معاناة الأفريقيين. الشديدة من القانون بدأت لحظة تطبيقه واستمرت بصورة متصاعدة إلى اليوم.



## هوامش الفصل الخامس :

Feinberg Harvey M :- The 1913 Natives Land Act in South Africa :- Politics , Race , and Segregation in The Early 20th Century , The International Journal of African Historical Studies, Vol . 26 , No. I (1993 ),P.66.

Ibid, PP.73,74.(٢)

Ibid,PP.97,98.(٣)

Ibid,PP.99,100.(٤)

Ibid,P.100.(٥)

Ibid,PP.91,92.(٦)

Ibid,PP.100,101.(٧)

Ibid,P.101.(٨)

\* فكتلة الافريقيين في المعازل أعلى في الترانسفال عن الاورنج. والاورنج الأقل في عدد الافريقيين الذين يملكون اراضي (٤,٦٩٦) ، والعدد الأقل من الافريقيين في المعازل (١٧,٢٠٠) والعدد الأقل من الريفيين (٣٠٣,٠٣٩ من جملة ٣٢٦,٠٠٠ افريقيي) ويوجد فقط في الاورنج ١٧٥,١٨٩ ابيض سنة ١٩١١.

Ibid,PP,101-103.(٩)

(١٠) فعلى سبيل المثال طلب نائب من الترانسفال في ٤ فبراير ١٩١٣ ان يعرف ما اذا كان وزير الشؤون الوطنية قد ابلغ بالاستياء الحادث في الترانسفال - خصوصاً في ميدلبرج Middelburg - بسبب وضع يد الافريقيين على أماكن غير التي عينتها الحكومة لهم، وما اذا كان الوزير على دراية بأبعاد الموقف، للمزيد انظر Ibid,PP,67,92.

Harris, John : General Botha's Native Land Policy ,Journal of Royal African Society (١١) Vol.16,No.61,(Oct.1916),,P.7.

Giliome, Hermann and Lawrence Schlmer: From Apartheid to Nation building, Cape Town, 1989, (١٢) P.19.

(١٣) في ٣٠ ابريل ١٩١٣ صوت هيرتزوج و٥ نواب آخرين ضد الحكومة بعدم الثقة المقدم من حزب للعمل بقيادة كرسويل ونشط ٥ من النواب لانشاء الحزب الوطني في سنة ١٩١٤ حيث كسب انتخابات ١٩١٥ كل الـ ١٦ مقعد في الاورنج الحرة والذين كسبهم حزب جنوب افريقيا في الانتخابات الاسيقة بما فهم هيرتزوج وخمسة من اقباعة، للمزيد انظر، :- Feinberg Harvey M Op.Cit.,PP.77-80.

Stultz Newell M:- Afrikaner Politics in South Africa 1934- 1948, University of California Press, (١٤) Berkeley, Los Angeles , London 1974,PP.18,19.

Feinberg Harvey M :- Op.Cit.,PP.80-82.(١٥)

Ibid,PP.91,92.(١٦)

- Ibid, PP.98,99.(١٧)
- Karis Thomas and Gwendolen M.Carter:- From Protest To Challenge ,A Documentary History of (١٨)  
African Politics in South Africa ,Volume I, Protest and Hope 1882-1934 Hoover Institution Press  
Second Edition U.S.A.1978, P.63.
- Feinberg Harvey M :- Op.Cit.,P.93.(١٩)
- Ibid,PP,105-107.(٢٠)
- Ibid,P.96.(٢١)
- Ibid,PP.96,97.(٢٢)
- Ibid,PP,103-104.(٢٣)
- \* كان الجنرال ليمير قد سأل وزير الأراضي في ١٨ فبراير ١٩١٣ عن ثلاث أمور : أولها، كم عدد المزارع التي سجلت باسماء  
الوطنيين في السنوات الثلاث الاخيرة في الترانسفال. ثانيها، ما مساحة الأراضي المسجلة ، ثالثها، ما هو الثمن الذي دفع فيها.  
وأجاب وزير الأراضي بالاتي: أولا ٧٨ مزرعة. ثانياً ١٤٤,٤١٦ مورجن. ثالثاً، ٩٤,٩٠٧ جنية. ولكن البعض انزعج من طرح  
السؤال ومن الاجابة العاجلة، فقد كانوا يريدون التمهّل ثم العودة بالاجابة للجمعية التشريعية.
- Ibid,P.93.(٢٤)
- Plaatje , Sol. T. :- Native Life in South Africa " Befor and Since the European War and the Boer (٢٥)  
Rebellion " Negro Universities Press , New York, 1969., PP.29,30 .
- Ibid, PP.30,31 . (٢٦)
- Ibid, PP.335-337 . (٢٧)
- Buell Raymond Leslie, :-The Native Problem in Africa Vol.1 , The Macmillan Company,1928, (٢٨)  
PP.85,86.
- Buell Raymond Leslie, :- Op.Cit., PP.86,87. (٢٩)
- \* ذكرت لجنة الشؤون الوطنية في تقريرها سنة ١٩٠٥ حاجتها الى ٧٨٢,٠٠٠ عامل وطني. لهذا كانت مؤشرات اعداد الوطنيين  
العاملين في الترانسفال في الفترة ١٩١١-١٩٢٠ كالاتي: ١٩١١-١٩١٢، ٢٠١,٨٥٢ ، ١٩١٣-١٩١٤، ٢٨٩,٢٧٩ ، سنة ١٩١٥-١٩١٦، ٢٦٠,٤٩٥ ،  
سنة ١٩٢٠-١٩٢١، ٢٨٤,١٦٩ . وهذه الاعداد كانت الضرائب لها دور كبير في اجبار الاقريقين على الرحيل من المناطق الاقريقية  
الى المناطق البيضاء، للمزيد انظر، Buell Raymond Leslie, :-The Native Problem in Africa Vol.1 , The  
Macmillan Company,1928, PP.17-19
- Price, Robert M. and Carl G. Rosberg:- The Apartheid Regime Political Power and Racial (٣٠)  
Domination, University of California , Berkeley, 1980, PP.67,68.
- Feinberg Harvey M :- Op.Cit.,P.107.(٣١)
- Buell Raymond Leslie, :- Op.Cit., PP.105,106. (٣٢)
- (٣٣) فعلى سبيل المثال كانت مزرعة تسولو مساحتها ١,٠٠٨ مورجن، والمرشح لها يتعلم للصف الخامس، وعدد طلابها ٥٠ طالبا  
معظمهم ترك الدراسة، ونظام الدراسة على سنتين بمعدل ٤ ساعات يوميا للمحاضرات والباقي للعمل اليدوي ، وحتى نهاية العقد  
الثاني من القرن العشرين خرجت المدرسة ٥٠ مساعدا لم يتم تعيينهم في ترانسكاي فقط بل عين بعضهم في سيسكاي وفي نتجانيقا  
والكونغو البلجيكي، للمزيد انظر، Buell Raymond Leslie, :- Op.Cit.,PP..97,98.
- Benart,William : Transkeian Migrant Works and Youth Labor on Natal Sugar Gtates, 1918-1948 (٣٤)  
Journal of African History ,Vol.32,No.1,1991, PP.44-47.
- Feinberg Harvey M :- Op.Cit.,P.107.(٣٥)
- Davis, Robert, Dan O'Meara and Sipho Dlamini: The Struggle for South Africa, A reference (٣٦)  
Guide to Movements Organizations and Institutions, Vol.2, London New Jersey ,P.244.
- Van Onselen, Charles :- Race and Class in the South African Countryside :- Cultural Osmosis and (٣٧)  
Social Relations in the Sharecropping Economy of the South – Western Transvaal, 1900 – 1950 , The  
American Historical Review, vol 95 No. 1 ( Feb. . 1990 ), PP.17-19.
- Buell Raymond Leslie, :- Op.Cit., P.106. (٣٨)
- Plaatje , Sol. T. :- Op.Cit.,P.32 . (٣٩)

- Ibid, PP.34,35 . (١٠)
- Feinberg Harvey M :- Op.Cit.,PP.95,96.(٤١)
- Plaatje , Sol. T. :- Op.Cit.,PP.36,37 . (١٢)
- Ibid,PP.37-40 . (١٢)
- Ibid,PP.41,42 . (١٤)
- Feinberg Harvey M :- Op.Cit.,P.67.(٤٥)
- Plaatje , Sol. T. :- Native Life in South Africa " Before and Since the European War and the Boer Rebellion " (٤٦)  
Negro Universities Press , New York, 1969., PP.17,18 .
- The Natives Land Act, No.27 of 1913, in Plaatje , Sol. T. :- Native Life in South Africa " Before and Since the European War and the Boer Rebellion " Negro Universities Press , New York, 1969., P.46.
- The Natives Land Act, No.27 of 1913, PP.46,47. (١٨)
- (١٩) م. دى وت نيل (وزير شؤون البانتو بحكومة الاتحاد) :- السياسة المتبعة نحو البانتو فى جنوب افريقيا ، مقال فى جيمس نفى وروبير فانزا : افريقيا تتكلم ، ترجمة عبدالرحمن صلاح ، من الشرق والغرب ، ص ١٢١ .
- Feinberg Harvey M :- Op.Cit.,P.69.(٥٠)
- The Natives Land Act, No.27 of 1913, PP.47,48. (١١)
- The Natives Land Act, No.27 of 1913, P.48. (١٢)
- The Natives Land Act, No.27 of 1913, PP.48,49. (١٢)
- Feinberg Harvey M :- Op.Cit.,PP.69,70.(٥٤)
- Ibid,P.69.(٥٥)
- The Natives Land Act, No.27 of 1913, P.49. (١٦)
- The Natives Land Act, No.27 of 1913, P.49. (١٧)
- The Natives Land Act, No.27 of 1913, PP.49,50. (١٨)
- The Natives Land Act, No.27 of 1913, P.50. (١٩)
- (٢٠) حيث حدد العامل الزراعى بأنه هو الذى يقوم بالخدمة لمدة ٩٠ يوما على الأقل فى السنة ولا يدفع إيجاراً أو أى شئ آخر، وحدد ايضا نظام المشاركة، وأن الشخص المشارك هو الذى يدفع إيجار الأرض من خلال المشاركة فى المحصول،المزيد انظر ، The Natives Land Act, No.27 of 1913, P.50.
- Feinberg Harvey M :- Op.Cit.,P.68.(٦١)
- Van der Merwe, Hendrik, Nancy C.J.Charton,D.A.Kotze and Ake Magnusson:-African (٦٢)  
Perspectives on South Africa, A Collection of Speeches , Articles and Documents, Cape Town  
1978,PP,18,19.
- Davenport . T. R . H :- South Africa, A Modern History , Fourth Edition , Hong Kong , (٦٣)  
1991,P.234.
- Maylon , Paul:-A History of The African People of South Africa, From The Early Iron Age to (٦٤)  
The 1970s,ST.Martin's Press, New York , 1986,P.143.
- Callinicos , Luili :- A people's History of south Africa, Volume one , Gold and workers , Ravan (٦٥)  
Press , Johannesburg , 1985.  
P.26.
- Hendrik , Fred T:- The Pillars of Apartheid , Land Tenure , Rural Planning and Chieftaincy, (٦٦)  
Stockholm, Sweden ,Uppsala ,1990, P.34 .
- Merdth -Martin :- " Burning The Wheat Stack" , : Land Clearance and Agrarian Unrest Along (٦٧)  
The Northern Middeburg Frontier ,1918-1926, Journal of Southern African Studies, Vol . 15, No.  
1(OCT. 1988 ),P.35.
- Harris, John : General Botha's Native Land Policy ,Journal of Royal African Society (٦٨)  
Vol.16,No.61,(Oct.1916), ,P.8.



---

Evans , L. Ifor : - Native Policy in Southern Africa , An Outline , Cambridge, Great Britain , 1934, ١١)  
P.27.

Buell Raymond Leslie, :- Op.Cit., PP.82,83. (٧٠)



## الفصل السادس

رد الفعل الافريقى على قانون الأرض  
(على المستوى الداخلى)





## الفصل السادس

### رد الفعل الافريقى على قانون الأرض

#### (على المستوى الداخلى)

عد الافريقيون إصدار قانون الأراضى لسنة ١٩١٣ بأنه أحد أشكال تدخل الدولة لصالح التطور الرأسمالى للبيض، سواء فى زراعة الأرض أو فى تسويق الانتاج الزراعى. بحيث كان إصداره بزوغاً لنجم طبقة الملاك البيض وازدياد دورها فى الحياة السياسية فى جنوب افريقيا فى جانب، ونهاية للقات الافريقية المستفيدة بأحد نظم الأرض المتبعة، وتحويلها إلى عمالة مهاجرة فى الجانب الآخر<sup>(١)</sup>. وكان من الطبيعى ألا يقف الافريقيون مكتوفى الأيدى وهم يرون نهايتهم تصنع أمام أعينهم، فشبوا غاضبين على هذا الوضع، لكنهم تركوا تنظيمهم السياسى الرئيسى - المؤتمر الأهلى لجنوب افريقيا- يتحدث عنهم. فراح يسجل مآسيهم ليتعرف على حجم مشكلة المطرودين من أراضيه تارة، وراح يرسل وفوده والتماساته للحكومة الاتحادية مطالبة بضرورة التخلّى عن القانون تارة أخرى.

#### أ- اعلان الاحتجاجات والرفض :-

لقد تعددت وسائل رفض الافريقيين لقانون الأرض لسنة ١٩١٣ على المستوى الداخلى، فراحوا يرفضون الاذعان لشروط القانون مرة، ويرفضون الخدمة عند البيض مرة أخرى، ويفضلون الهروب إلى خارج جنوب افريقيا مرة ثالثة، ويقبلون التهيج وينصبون الاجتماعات الاحتجاجية مرة رابعة، وفوق كل هذا ناصبوا الرقم ١٣ - باعتبار أنه السنة التى صدر فيها القانون - الكراهية والعداء. وتحاول فى هذا المقام أن نجمل وسائل الاحتجاجات والرفض الافريقية فى سبعة وسائل:

الوسيلة الأولى، إعلان التحدى للقانون، ورفع هذا الإعلان قطاع كبير من الفلاحين الافريقيين. فعندما هدد المزارعون البيض الفلاحين الافريقيين بضرورة قبول شروط الخدمة الجديدة فى مزارعهم، رفضوا الاذعان لتهديداتهم. فاستعان المزارعون البيض بالزعماء الافريقيين لتدمير محاصيل أولئك الفلاحين وحرق حقولهم، فما كان منهم إلا أن رفعوا شعار التحدى لتلك الاجراءات. فظهرت عمليات مقاومة كبيرة ضد اجراءات تطبيق القانون. وهذه المقاومة من جانب الفلاحين تم تجاهلها تاريخياً. فقد ظل بعض

الفلاحون الأفريقيون في شرق الترانسفال يقومون بالزراعة على أساس نظام المشاركة والاستئجار. ولم يقتصر الأمر عند هذا الحد، بل أصبحت منطقة شمال وشرق الترانسفال مستقراً لكثير من المهاجرين الأفريقيين، الذين رفعوا شعار التحدي والمقاومة ضد تطبيق القانون. لكنهم في نهاية الأمر رضخوا بعد إصرار الحكومة على استقدام المزارعين البيض إليها. فأحدث هؤلاء المزارعون البيض تقدماً وتوسعاً رأسمالياً كبيراً في قطاع الزراعة. بل أصبحت تلك المناطق مرغوبة لاستيطان البيض، الذين وجدوا في قانون الأرض حلاً توسعياً في مشاريع التوطين<sup>(٢)</sup>. وتشير الصحف البيضاء بتاريخ ٥ أكتوبر ١٩١٣ بأن شعور الأفريقيين في ناتال تجاه مسألة الأرض أصبح حاداً. وأن الأفريقيين في شرق الترانسفال يتركزون في ثلاث مزارع في ووكرستروم، يقسمون الأرض التي اشتروها من شركة محلية ويزرعونها<sup>(٣)</sup>. مما يدل بأنهم غير عابئين بالقانون.

ورغم أن كبار المزارعين البيض اعتبروا بأن صدور القانون يعد انتصاراً كبيراً لهم، وأنه حقق حمايتهم من منافسة الشركات التعدينية بسبب استقطابها للعمال، وأنه قضى على نظام الاستئجار من الشركات التعدينية، وحول الأفريقيين إلى عمال، نجد أن فريقاً من الأفريقيين راح يؤثر البقاء في المعازل، وأن فريقاً آخر راح يرفع راية التحدي. لهذا يمكن القول بأن استمرار نظام المشاركة من الباطن في غرب الترانسفال - بالتعاون مع كبار ملاكها البيض - لهو خير دليل على أن القانون والدولة بسلطاتها لم يستطيعا أن يحولا ملكية هؤلاء الأفريقيين تماماً خلال العقدين الأولين من القرن العشرين<sup>(٤)</sup>. بل هناك ما يدل على دخول واضعي اليد الأفريقيين في تحدي سافر لاجراءات القانون، بأنهم تحملوا دفع إيجارات زائدة عن الحد ليظلوا على أراضيهم، مع أنهم يعرفون بأن الإيجارات التي دفعوها غطت عدة مرات القيمة السوقية للأرض نفسها. وجاء هذا التحدي من منطلق أنهم علموا بأن القانون أسقط حقهم في المطالبة بشرائها<sup>(٥)</sup>.

ولم يقتصر الأمر على تحدي الفئات المتضررة من القانون فقط، بل نشط ملاك الأرض والأثرياء السود ضده أيضاً. ففي الكيب الشرقي - على سبيل المثال - نشط هؤلاء بقوة تحت قيادة موشس بيليم \* Meshach Pelem. حيث عمل الاتحاد ألبانتوي\* - معظم أعضائه من طبقة الملاك - على مقاومة قانون الأرض بكل ما أوتى من قوة<sup>(٦)</sup>. وفي ناتال راح ملاك الأراضي - خصوصاً هؤلاء الذين تقع خارج منطقة سيطرة

ملكية الزولو - يعلنون صراحة تمسكهم بحقوقهم في حرية التملك، ويطالبون بتوسيع هذه الحقوق وعدم فقدها من خلال القانون (٧).

الوسيلة الثانية - رفض الخدمة عند البيض، لما كان قانون الأراضي لسنة ١٩١٣ بمثابة المفتاح التشريعي لقطع الاستقلال الاقتصادي للفلاحين الأفريقيين وتحويلهم إلى عمالة بأجر، بحيث كان إصداره وقاءً لوعده قطعتة الحكومة على نفسها بتوفير العمالة للعديد من أصحاب المناجم والمزارعين البيض (٨)، كان من الطبيعي أن تعجز وزارة الشؤون الوطنية عن حماية الأفريقيين من الانتهاكات التي تعرضوا لها خلال عملية الطرد التي مارسها الملاك البيض ضدهم (٩).

ومع ذلك لم يستسلم الأفريقيون لهذا الشرك المنصوب لهم. فإذا كان القانون قد تضمن في أهدافه إجبارهم على ترك الأرض وقبول الخدمة عند البيض، فإنهم تحدوا هذا الهدف، ولم يقبلوا الدخول في هذه الخدمة. خاصة بعد ظهور وجه البيض القبيح في التعامل معهم بعد صدور القانون. ورغم أن قطاع كبير من الأفريقيين كان راغباً في قبول شروط الخدمة، إلا أن السؤال المطروح لماذا رفضوا قبول تلك الخدمة؟ والاجابة بوضوح أنهم شعروا بأنهم محاطين باستقلال اجرائى محدود، وأنهم سيضعوا انفسهم وعائلاتهم تحت رحمة السيد الأبيض. فقبل سنة ١٩١٣ كانوا إذا لم ينفذوا رغبات سيدهم الأبيض يخضعون للطرد، لكن الأبواب كانت مفتوحة أمامهم في الدخول في نظام المشاركة أو وضع اليد (١٠). ولم يكن رفضهم للخدمة عند البيض قد جاء اعتباطاً، بل جاء لأن بعضهم كان متعوداً على الحياة الكريمة، فقد كان الفرد منهم يكسب ٢٠٠ راند في السنة من بيع المحصول فقط، وبالتالي فإنهم حين فضلوا الرحيل على قبول الخدمة، كانوا يدافعون عن كرامتهم وماضيهم الكريم (١١). وبالتالي جاء رفضهم للخدمة عند البيض رفضاً طبيعياً وليس مصطنعاً، لأن القانون شل حركتهم وقيدهم تماماً، وأشعرهم مكرهين بأنهم مقبلون على الدخول في عمل لا يحبونه (١٢).

الوسيلة الثالثة، الهروب إلى خارج جنوب افريقيا، يبدو أن هذا القطاع الذى فضل الهروب على القبول بشروط القانون، أنه كان لا يكن أدنى احترام للقانون ولا السلطات التى فرضته. فلم يطق أن يدخل في معركة خاسرة مع السلطات تنتهى بخضوعه فى النهاية لشروط القانون. ففضل الانسحاب والهروب عن أرضه عزيزاً مكرماً بدلاً من أن يصبح خادماً. ويبدو أن السلطات البيضاء لم تقاوم عملية الهروب هذه، بل كانت تفضلها. ويؤكد هذا أحد شهود العيان الافارقة، حين ذكر بأن المسؤولين الحكوميين هم



الذين كانوا ينصحون المشردين الافريقيين بالرحيل إلى بئشوانالاند، مع أن هذه الرحلة كانت صعبة ومكلفة للغاية. ناهيك عن علمها بجميع تفاصيلها، بدليل أن الصحافة البيضاء كانت تنشر أخبارها. فعلى سبيل المثال نشرت الصحف اليومية في ٥ أكتوبر ١٩١٣ البرقية التالية من جوهانسبرج " أنه نتيجة لتنفيذ القانون وجدت مجموعات من المواطنين في المحافظات المختلفة عبروا من الاورنج إلى ناتال، ومنها إلى الترانسفال، ومنها إلى بئشوانالاند البريطانية ". ونشرت بعض الصحف " بأن هناك مئات في غرب الترانسفال يعبرون إلى مجمية بوتشوانالاند <sup>(١٣)</sup>. بما يدل على أن وسيلة الهروب إلى خارج جنوب أفريقيا فضلها قطاع لا يستهان به من الافريقيين، حيث اعتبروها وسيلة شرعية لرفض القانون. وهذا النوع من المقاومة كان جديداً على جنوب أفريقيا فيما يختص بنزاعهم مع البيض. بمعنى أن هذا الأمر كان يحدث في الماضي نتيجة نزاعات الافريقيين بعضهم البعض، وبالتالي كان غريباً أن تجبر الحكومة الاتحادية الافريقيين على أمر من خلال قانون فشلت فيه من قبل عبر القتال.

الوسيلة الرابعة، قبولهم للتهجير، حيث تشير إحدى الصحف ( ميركوري ناتال ) إلى أن الافريقيين خالفوا كل التصريحات الصادرة من سائر، والمحذرة من إحداثهم لأي تهجير. فالهياج الذي حدث في المؤتمر التبشيري المعقود في مارتيزبرج في ٨ يوليو ١٩١٣ يعد خير دليل على أن الافريقيين كانوا في مرحلة هياج عارمة <sup>(١٤)</sup>. فقد كان تأثير القانون عنيفاً على الافريقيين بأن أجبر الآلاف من المستأجرين وواضعي اليد للثورة في كل مكان ضد إجراءات تنفيذ القانون. والنتيجة أن أصبحت المعازل تعج بهؤلاء المطرودين، في حين باع الكثيرون منهم ماشيتهم والتحق بالعمل في المدن الحضرية <sup>(١٥)</sup>. وبدأ للمراقبين أن منطقة شرق الكيب، خصوصاً مناطق الفنجو، كانت مقدمة على ثورة كبيرة ضد البيض. حيث اعتقدوا بأن منع الحكومة لنظام وضع اليد هو عمل حقير تجاههم، لأن آبائهم كانوا من أوائل من انضموا إلى البريطانيين في حروب الكافير، واشتركوا معهم في كل المذابح التي ارتكبوها ضد القبائل المحلية. وبالتالي لم يعتقدوا بأن تطبيق هذا القانون هو مجرد جحود لهم ولاستقلالهم الاقتصادي فحسب، بل اعتبروه ضربة لكل الموالين للحكومة أيضاً <sup>(١٦)</sup>.

ومذكرات سول بلاتجي تشير إلى أن احتجاجات واضعي اليد الافريقيين داخل الاورنج كانت تزداد ليس فقط للاعتراض على انتقاد نظام المشاركة، ولا لأن القانون يعزز علاقة السيد بالخادم، بل لتحجيم الفرص التسويقية التي كانت مفتوحة أمامهم أيضاً

(١٧). وحينما أبطلت عملية العقود بين المزارعين البيض والفلاحين السود، ووافق بعض المستأجرين الأفريقين على العقود الشفوية بينهم وبين المزارعين البيض، لم ترتض الحكومة بهذا الأمر. فبعثت ضباطها يجوبون البلاد لمحاكمة من يخالف القانون، مما استفز الأفريقين فأصبحوا في غاية التهيج، خاصة أن الأموال التي جمعت من حصيلة الغرامات ذهبت كلها للصناديق الحكومية في يوليو ١٩١٣. وفوق هذا راحت الحكومة تثير مشاعر الاستفزاز أكثر فأكثر، حين قامت بحجز أراضي للقبائل التي ظلت موالية لها في المواقع، وصادرت بالمقابل أراضي القبائل التي ثارت عليها<sup>(١٨)</sup>.

ولما كان تطبيق القانون قد نتج عنه طرد آلاف من الأفريقين باتجاه المناجم، فإن هؤلاء المطرودون كانوا من أكثر الناس قبولاً للتهيج. ومع أن الحكومة الاتحادية كانت تعلم ذلك، إلا أنها عثمت جميع الأخبار عن هياج الأفريقين، وجعلت أخبار اضطرابات عمال السكك الحديدية البيض سنة ١٩١٤ تغطي على كل الأخبار. بحيث أفردت لها الصحافة البيضاء اهتماماً كبيراً بهدف عدم تصعيد هياج الأفريقين من ناحية، وخوفاً من امتداد اضطراباتهم إلى المناجم من ناحية أخرى. ولهذا اتخذت الحكومة الاتحادية خطوات بحيث لا يشترك العمال الأفريقون في الاضرابات إذا امتدت إلى المناجم. وظهر هذا بوضوح من خلال رسالة من رئيس الوزراء إلى حاكم إقليم الترانسفال يخبر الأفريقين فيها بعواقب عمليات الاضراب، وأنه يجب عليهم تنفيذ التعليمات، وأنه سيستمر تسجيلهم في العمل ودفع أجورهم حتى لو تم فصلهم من الشركات إذا ما التزموا. أما إذا ما اقتفوا العمال البيض فإنهم يكونون أول المضارين. ولكون الأفريقون من جراء طردهم من الأرض كانوا أكثر قبولاً للتهيج تشير إحدى الوثائق الوثيقة بأنه حدث اضراب اشتركوا فيه في يناير ١٩١٤، وقتل منهم ١٤ أفريقياً وجرح ١٣، في حين لم يتم قتل أى من البيض اللهم الا جريح واحد<sup>(١٩)</sup>. وهذا يدل على أن الأفريقين عقب صدور قانون الأراضي أصبحوا أكثر تهيجاً، حيث لم تسجل المناجم اضطرابات أفريقية من قبل. ومن المحتمل أن الزيادة التي حدثت في عدد العمال السود في مناجم تعدين الترانسفال قد حدثت عقب تنفيذ قانون الأراضي، حيث تشير إحدى الوثائق إلى ارتفاع عدد العمال السود في نوفمبر ١٩١٣ إلى ١٧٩,٥٤٠ أفريقى<sup>(٢٠)</sup>.

ولم يقتصر احتجاج الأفريقين على الرجال، بل شكلت نساء الأورنج ملمحاً مهماً في اهتمام المرأة بالقضايا الحيوية التي تهم جميع الأفريقين. فقمين في أغسطس ١٩١٣ بمظاهرات في بلومفونتين ضد قانون الأرض. وقامت الشرطة بالقبض على أعداد

كبيرة منهم وألقت بهن في السجون، يعانين البرودة القاسية في الشتاء\*. وكان الذي دفع النساء للاحتجاج على قانون الأرض أنه تسبب في وقف تعدد الزواج، لأن الأرض توقفت عن إعطاء خيراتها الكثيرة، وما حدث بها انعكس على عدم الأقبال على الزواج. هذا بالإضافة إلى أن الاجهاد الاقتصادي قاد النساء إلى الخروج خلف المطرودين من أراضيهم باتجاه المعادن، فوقعن في الزنا. وكانت النتيجة أن ارتفعت أعداد الولادات غير الشرعية بسبب الوقوع في فخ رجال معدومي الضمير وفي فخ بيوت الدعارة التي أصبحت منتشرة في كل مكان حول التعدين<sup>(٢١)</sup>.

الوسيلة الخامسة، مقاطعة الأفريقيين المؤيدين للقانون، فرغم أن أفراد الطبقة البرجوازية قادت النضال لاسقاط القانون، إلا أنها تعرضت لعملية انشقاق بسبب موقفها المتناقض منه. فبعض أفرادها لم يكتفوا بتأييد قانون الأراضي فقط، بل أعلنوا دعمهم الكامل للقانون، وذلك لكسب ود الجنرال بوتوا والسياسيين البيض لاقامة مشروع الكلية الجامعية في فورت هير\*. فعلى سبيل المثال كان جون تتجو جابافو على رأس هؤلاء المؤيدين للقانون، وعلى ذلك تجنبت جريدته الامفوزابنسندوا الخوض في مناقشة تفاصيل قانون الأرض وأهدافه<sup>(٢٢)</sup>. وبالتالي اعتبر البعض بأن كلية فورت هير الجامعية كانت نتاجاً لقانون الأراضي، لكسب تعاطف بعض الأفريقيين وشق الجبهة الأفريقية التي توحدت بعد صدور القانون<sup>(٢٣)</sup>. حيث دافع جابافو عن لائحة الأراضي بفضله صداقته لساير (وزير الشؤون الوطنية)، فعبر بأن القانون، وإن كان قد حدد أراضي الأفريقيين، إلا أنه أتاح أراضي أخرى لغير الملاك، وهذا يفسر لماذا ظل جابافو يحتفظ بقوته السياسية في المجلس الاقليمي للكيب. لهذا كان من الطبيعي أن ينقلب الأفريقيون عليه. وتأخر موقفهم منه حتى سنة ١٩١٤، حيث اصطدم جابافو، الذي تحدى مشاعر الأفريقيين حول مسألة الأرض، مع أحد أعضاء المؤتمر الوطني (والتر روبوسانا Walter Rubusana)، فكان وقوف الأخير في الانتخابات مع أحد المرشحين البيض قد جعله يحصل على المقعد البرلماني من المرشح الذي كان يدعمه جابافو. وعد هذا الموقف بمثابة النهاية لجابافو، حيث فقد هيئته السياسية وانزوت منظمته السياسية (مؤتمر جنوب افريقيا للجناس South Africa Races Congress)<sup>(٢٤)</sup>.

والملفت للنظر أن الأمر لم يتوقف عند هذا الحد، حيث قاطع الأفريقيون جريدته الامفوزابنسندو، حيث قل توزيعها من ٤,٠٠٠ سنة ١٩١٠ إلى ما بين ١٠٠٠-٢٠٠٠ بعد صدور قانون الأرض. والبعض يرجع ذلك لقلّة أعداد الطبقة البرجوازية، الذين في



امكانهم شراء الجريدة وقراءتها. والبعض يرجعه لعدم انضمام جابافو للمؤتمر الأهلى فى حملة الاحتجاج على قانون الأرض لسنة ١٩١٣ ووقوفه ضد مشاعر الوطنيين<sup>(٢٥)</sup>. وقد يكون دفن دينزولو\* قائد ثورة البامباتا بعد وفاته سنة ١٩١٣ فى مقبرة الزولو الملكية\* فى ايماكوسينى أحد الاشارات للمشاركة الشعبية ومقاطعتها للمؤيدين لقانون الأرض. فقد شهد الاحتفال بدفنه انقساماً فى الولاء للحكومة والبيت المالك. من خلال عدم حضور بعض القادة القبليين لمراسم الدفن، والاستقبال البارد لقادة آخرين حضروا تلك المراسم، بل إن إخوه وأقارب دينزولو رفضوا الحديث مع الافراد المعروفين بولائهم للحكومة<sup>(٢٦)</sup>. ومن ثم كانت مقاطعة الافريقيين لمؤيدى القانون من بنى قومهم وسيلة لردع هؤلاء واعادتهم مرة ثانية إلى صوابهم.

الوسيلة السادسة، كراهية الرقم ١٣، يورد سول بلاتجى تفسيراً شعبياً لكراهية الافريقيين لقانون الأراضى الصادر سنة ١٩١٣، بأنهم كرهوا الرقم ١٣ واعتبروه الرقم المدمر لحياتهم. حيث صدرت اشاعات كثيرة تفسر المشكلة، فقد اعتقد الافريقيون أن هذا العام جاء بكوارث كبيرة عليهم، حيث توفى كل من الملك منليك وليتسى الثانى ودينزولو وعديد من الوجهاء والمشاهير\*، ناهيك عن حلول الجفاف الذى لا مثيل له فى المناطق الافريقية. واتهم الافريقيون الهولنديين بأنهم سبب هذا الجفاف، حيث اعتقدوا أن الرب كان يرسل لهم الخيرات كل ربيع، إلا هذه السنة، التى أخذ فيها الهولنديون الأرض منهم، فلم يرسل لهم الرب تلك الخيرات، وذلك للذنوب والآثام التى ارتكبتها الهولنديون. فالجفاف - حسب رأى أحد المحررين الناقلين للحدث- تضرر من القانون، فماشية الهولنديين كانت تموت من الجوع فى الاورنج، وأصبحت الأراضى جافة، وساد الاعتقاد بأن العشب لن ينمو فى هذه الأماكن مرة ثانية<sup>(٢٧)</sup>. وفى تقديرى أن القراءة الشعبية لقانون الأرض وكراهيتهم للرقم ١٣ تخضع لثلاث احتمالات: الأول، ربما كانت هذه الكراهية للرقم تبريراً للصدمة المفاجئة التى واجهت هؤلاء من جراء إصدار القانون وتطبيق شروطه بصورة متسريعة. الثانى، ربما ارتبطت برغبتهم فى أخذ فسحة من الوقت للرد على القانون. الثالث، ربما ارتبطت بالعجز، فلم يكن فى مقدورهم القيام بعمل مضاد للقانون لابطاله.

الوسيلة السابعة، تصعيد نجم المؤتمر الأهلى لجنوب افريقيا، يعد انحياز المجتمع الافريقى للمؤتمر الأهلى فرزاً صعباً وتصعيداً مهماً لهذا التنظيم الناشئ فى أن يكون التنظيم الأول والمفضل إليهم منذ هذا التوقيت وإلى اليوم. ولم يكن فرز الافريقيين



واختيارهم له قد جاء اعتباطاً، بل عن يقين بأنه بذل كل ما فى وسعه فى هذا التوقيت للاحتجاج على القانون. وتفصيل هذا الأمر يمكن تبينه فى أن المؤتمر الأهلى المشكل حديثاً كان من الصعب عليه هو أيضاً أن يثبت هذه الجدارة، وأن يدخل فى مواجهه مباشرة مع الحكومة الاتحادية التى فرضت القانون. فلا شك أن أعضاؤه قد صدموا كما صدم المجتمع الافريقى بوطأته، لكن سرعان ما استفاقوا من الصدمة. فقد اعتبروا أن القانون يعد بمثابة اختبار حقيقى لقدراتهم فى الاستمرار فى تنمية الشعب الافريقى أو التوقف عنها<sup>(٢٨)</sup>. وبالتالي وجبت عليهم حتمية مواجهه. فهبوا مقاومين للقانون، لا باعتباره ينادى بالعزل، ولكن لأنه يجارض مصالح البانتو. فإعلان المؤتمر انحيازه صراحة لثورة العائلات الافريقية المتأثرة بالقانون جاء من منطلق وجوب التفاعل مع أهم قضية شعبية تواجه الافريقيين<sup>(٢٩)</sup>. فحينما تلقى المجتمع الافريقى الترتيبات الجديدة للاراضى باستياء شديد، وكانت مناطق الاورنج الحرة والترنسفال من أكثر المناطق تأثراً بالقانون، لأنها تضم أولئك الذين يعيشون على نظام المشاركة ووضع اليد، كان طبيعياً أن ينشط أعضاء المؤتمر الأهلى فى كل المناطق الافريقية، خصوصاً فى هاتين المنطقتين الأكثر تأثراً<sup>(٣٠)</sup>. وهذا ما يفسر لماذا كسب المؤتمر الأهلى دعماً شعبياً واسع النطاق. فقد كان تحول شعوره بالصدمة إلى ضرورة إظهار رد الفعل، قد أشعره بأن قيادته للاحتجاجات ضد القانون قد أضافت إليه مكاسب شعبية كبيرة، كانت الطبقة المتوسطة فى حاجة اليها<sup>(٣١)</sup>. وفى هذا الاطار كتبت هارييت كولينسو Harriett Colenso إلى جون ديوب سنة ١٩١٣ " بأن قانون الأراضى هو الذى أحيا المؤتمر الأهلى، حيث كان الافريقيون قبله فى حالة موات، والآن وجدوا صوتهم. وأن جون ديوب هو الذى ساعدهم فى غيجاد هذا الصوت، الأمر الذى ساعد على وضوح وبرز معالم الطريق"<sup>(٣٢)</sup>. ومن ثم فإن تصعيد المجتمع الافريقى للمؤتمر الأهلى لجنوب افريقيا يعد أحد أشكال ردود الفعل الشعبية، بإعلان الشعب وقوفه مع التنظيم السياسى الذى يدعم حقوقه.

#### ب- - قيام المؤتمر الأهلى لجنوب افريقيا بتسجيل مأسى القانون:-

تعد مسألة توثيق مأسى الافريقيين المتضررين من قانون الأرض، لمواجهة صانعى القرار بالجرائم التى ارتكبوها، أحد أشكال المقاومة السلمية لقانون الأرض. وكان تصدى المؤتمر الأهلى لمهمة توثيق تلك المأسى عبر جنوب افريقيا ليس بالأمر الهين، فى ضوء الامكانيات المحدودة وقلة عدد الاعضاء المؤهلين لتلك المهمة. وظهر هذا

بوضوح فى عدم معرفة أعضاء المؤتمر الأهلى لتفاصيل القانون عندما كان مجرد لائحة معروضة على البرلمان. فراحوا وقتها للمحامين البيض يستفهمون منهم عن هذه التفاصيل. فعرفوا بأن القانون يحتاج لوقت لقراءته، وبأن كل بند من بنوده يعج بالسخرية، خصوصاً الجدول الملحق، المخصص للمناطق المحلية. وأنه صدر بأغلبية، وأن الوزير ساير، الذى قدمه للبرلمان، كان معترضاً عليه. وعرفوا بأن البنود الأكثر اعتدالاً حذفت منه وأدخلت بنود أكثر صرامة، وبأن الاقاليم الشمالية هى التى فرضت كلمتها على ممارسات الكيب التحررية<sup>(٣٣)</sup>. وبالتالي شعر المؤتمر الأهلى بأن هناك نقصاً فى المعرفة بالقانون المعد للتطبيق على بنى قومهم. وإذا كان هذا مقبولاً عندما كان القانون بأيدي البيض، فإنه لم يعد كذلك عندما تم تنفيذه على أرض الواقع. فهم أقرب ما يكون إلى مجتمعهم، وبالتالي شعروا بضرورة تسجيل تفاصيل هذا التطبيق لحظة بلحظة.

وكان أول عمل تقوم به الطبقة البرجوازية المشكلة للمؤتمر الأهلى ضد قانون الأراضى هو حصر المأسى التى نتجت عنه. وجاء اهتمامها بالحصر - حسب رأى البعض - خشية أن تتعرض هى نفسها لتلك المأسى<sup>(٣٤)</sup>. لكن من المؤكد أن المؤتمر الأهلى قد قام بالدور الأكبر فى تسجيل مأسى القانون، ومن المؤكد أيضاً أن أفراداً معدودين هم الذين تولوا القيام بهذه المهمة. حيث راح بعض قادته وأعضاءه يتجولون فى معظم المناطق الافريقية ليسجلوا تأثيره على العائلات الافريقية. وفى نوفمبر ١٩١٣ كان السيد سايول ماسينى - أحد قادة المؤتمر - يتجول فى مناطق شرق الترانسفال، وكان السيد ديوب - رئيس المؤتمر - يتجول فى المناطق الشمالية من ناتال. وكان السيد سولا بلاتجى يتجول فى مناطق الأورنج، وعرض عليه السيد جى ام نوكونج - صاحب مزرعة فى ماسيرو - تحمل جزء من النفقات إذا تعهد بزيارة منطقة الكيب. ومع ذلك لم تسمح ظروف المؤتمر المالية بمتجولين آخرين<sup>(٣٥)</sup>. بالتالى لم يستطع المؤتمر الأهلى أن يجمع كافة المعلومات عن المناطق المضارة من القانون.

فلاشك أن تأثير القانون على حياة الافريقيين الاقتصادية كان كبيراً، حيث خلق مسافة اقتصادية تتسع على الدوام بين البيض والسود، وكان لا يمكن للمؤتمر بأى حال من الأحوال الاحاطة بتلك التأثيرات. فيكفى أنه حدد ٢١,٥٠٠,٠٠٠ أكر لـ ٥ مليون افريقى، وحجز ٢٧٥,٠٠٠,٠٠٠ أكر لمليون ونصف ابيض، وأنه قضى على الافريقيين أن يرتحلوا بحيواناتهم إلى المناطق المحددة لهم<sup>(٣٦)</sup>. ويكفى أنه دمر اقتصاد

الفلاحين الافريقيين المنتجين، وأجبرهم على الدخول فى علاقات انتاج جديدة، كعمال مزارع<sup>(٢٧)</sup>. ويكفى أنه رسخ العزل العنصرى فى طبقة الفلاحين الافريقيين عبر القطر كله، وأطلق العنان للمزارعين البيض<sup>(٢٨)</sup>. ويكفى أن الضغط على مسألة الأرض، وما نتج عنها من رحيل الافريقيين باتجاه المدن الحضرية، هو الذى ولد مشاكل طرد العمال، وأفسد الأخلاق، واستباح الأعراض<sup>(٢٩)</sup>. ويكفى أن البيض نجحوا فى تركيع الافريقيين -عبر قانون الأرض- ما فشلوا فيه عبر المعارك<sup>(٤٠)</sup>. ويكفى أنه أسس نظام العمالة المهاجرة التى كانت تتطلبها الثورة الصناعية الحادثة فى جنوب افريقيا، فى حين أن الاراضى التى أوصى بها القانون للافريقيين هى اراضى تقع بالفعل تحت أيديهم<sup>(٤١)</sup>. ويكفى أن لجنة جورجاس قد أشارت فى سنة ١٩١٤ إلى تفشى الأمراض بين الافريقيين العاملين فى مجال التعدين، وقالت بأنه كان بصورة كبيرة بين القادمين الجدد. والمرجح أن هؤلاء القادمين الجدد هم الفلاحون المضارون من قانون الاراضى والمطرودون من مزارعهم. فقد تفشت الأمراض بينهم نتيجة تغير البيئة، ما بين الحقول وباطن الأرض. لهذا تركزت أغلب الوفيات فى هؤلاء الجدد، لأن العمال القدامى قد اكتسبوا المناعة<sup>(٤٢)</sup>.

على أية حال يمكن الاستناد على ما كتبه بلاتجى عبر كتابه "Native Life in South Africa"، لاثبات الجهد الذى قام به المؤتمر فى هذا المجال. باعتبار أن بلاتجى شاهد عيان على تلك الحرب التى شنها القانون ضد الافريقيين. فبلاتجى هو الذى جمع معظم رواية المأسى التى شكلت المادة الأولية التى بنى عليها المؤتمر جهده فيما بعد، فأثبت معظم الجراح التى عانى منها الافريقيون لحظة تطبيق القانون. وفى هذا الاطار تعرضت كافة المناطق الافريقية لمأسى لا حصر لها ولا عد. ونحن فى هذا السياق لا نجد وصفاً دقيقاً لتلك المأسى خير من وصفه، باعتباره شاهد العيان الرئيسى بالنسبة لنا. ونرى هذه فى صف بلاتجى لشعوره هو نفسه عندما شاهد بعضها "ماذا تفعل إذا رأيت مواطنيك رجالاً ونساءً قد منعوا من بيوتهم بعد تحطيمها دونما تعويض، وأن نصف العائلات قبلت بشروط الخدمة الجديدة، وأن أعداد الماشية والخراف لا تعينهم على دفع الغرامة الحكومية". لهذا نراه يحاول أن يستدر عطف قراؤه اللنديون\* ناحية هؤلاء المضارين مردداً "هل يمكن أن يتخيل شعب لندن نفسه فى مثل هذا الوضع". وانتهى بأن طالب شعب لندن "بضرورة النظر إلى القانون بصورته ودعم مطالب الشعب الافريقى فى إبطاله"<sup>(٤٣)</sup>.



بل نراه -عبر كتابه- يستريد من العطف، حينما راح يشير بأن جانباً من بيض جنوب افريقيا قد وقفوا ضد القانون واجراءاته، وقال بأن بعض محررى الصحف اليومية فى ناتال هاجموا مثل هذا الظلم، وأن بعضهم زار مناطق الافريقيين وشاهد بنفسه عملية تحويل طبقة الفلاحين الافريقيين المستقلة إلى حالة العبودية<sup>(٤٤)</sup>.

وأضاف معبراً عن قسوة القانون بقوله " لو أخبرنا أحد قبل سنة ١٩١٣ بأن أغلبية البرلمان الاتحادى قادرين على تمرير مثل قانون الأراضى، الذى هدفه منع الوطنيين من التطور، لأعتقدنا بأن هذا الشخص مختل، ولكن تمرير هذا القانون وبدء تنفيذه جعلنا نقر بالحقيقة بأن البرلمان الاتحادى فى إمكانه تمرير أى قانون أو إجراء يؤثر فى مصالح الوطنيين ويمنع تقدمهم " <sup>(٤٥)</sup>.

ثم راح بلاتجى يستعرض عدداً كبيراً من المآسى التى تعرض لها الافريقيون. حيث ذكر " بأن المواطن الافريقى استيقظ فى صباح الجمعة ٢٠ يونيو ١٩١٣ ليجد نفسه فى الحقيقة عبداً منبوذاً فى أرض مولده \* " وقال بأن واضعى اليد كانوا من أكثر الفئات تضرراً، فلكونهم كانوا يملكون الماشية وليس لهم أراضى ملك، لذا فإن مآسهم وحيواناتهم لا يمكن حصرها. ثم راح ينطلق فى سرد القصة قائلاً " بأن التطور الذى حدث فى قانون الأراضى أن المزارعين البيض لم ينتظروا التوقيع على القانون فى نهاية يونيو، خاصة أن العديد من مستأجرى المزارع الافريقيين كان عقدهم سينقضى فى نهاية نصف السنة، وكان من المنتظر أن يوثقوا عقوداً جديدة فى يونيو ١٩١٣. وعندما ذهبوا لتسجيل الايجار الجديد عرفوا الحقيقة القاسية، بأنهم إذا لم ينفذوا شروط القانون، فسيتعرضون لغرامة ١٠٠ جنية أو سجن لمدة ستة أشهر " <sup>(٤٦)</sup>.

وأعد المؤتمر الوطنى قائمة طويلة للحالات التى تعرضت للطرد، وطبقاً لهذه القائمة فإن عدداً كبيراً من العائلات طردت بعد سنة من صدور القانون، والمزيد كان فى سبيله للطرد. والقائمة تبرا المؤتمر الوطنى من التهم التى أصبحت تطلقها وزارة الشؤون الوطنية بأن أعضاء المؤتمر يقيمون إدعاءات عامة عن المتاعب دون تقديم أى حالات يمكن فحصها. بل أن السيد مسيمانج ذكر بأنه فى ناتال، على سبيل المثال، بأن الحالات عرضها المؤتمر على القضاة وممثلى وزارة الشؤون الوطنية ذاكرين كل ما حدث لهم، ومع ذلك لم يتم عمل أى شئ <sup>(٤٧)</sup>. وفى هذا الاطار لا نستطيع أن نرصد كل المآسى الافريقية الناتجة عن تطبيق القانون، لكن سيقصر حديثنا - اعتماداً على رواية بلاتجى - على بعضها\*.



فبخصوص وصف بلاتجى لما حدث من مأسى فى الاورنج الحرة، فاعتقد أن وصفه كان متفرداً، لا لأنه أحد ابنائها فقط، بل بحكم أن أكبر تأثير للقانون قد وقع فيها. ولكن بلاتجى أحد ابنائها فقد سجل بنفسه المأسى التى رآها خلال تجواله فى شتاء ١٩١٣، لذا جاء حديثه عنها مستفيضاً<sup>(٤٨)</sup>. حيث يشير " بأن المشهد الحقيقى لأولئك الذين طردوا من وسط الاورنج الحرة كان ممزقاً للقلب حينما يتم سماعهم وهم يروون قصص طردهم، وكيف أنهم قضوا أشهر الشتاء وهم يتجولون من مزرعة إلى أخرى بماشيتهم الجائعة، يطلبون مكاناً للإقامة دون جدوى. لدرجة أن بعض المزارعين البيض تعاطفوا معهم لكنهم منعوا من استضافتهم، من خلال غرامة ١٠٠ جنية على هذا التصرف حسب البند الخامس من القانون. فمعظم المزارع كانت ملكاً للبوير والانجليز، ولكن يوجد أيضاً العديد من الملاك الآخرين (يهود وروس واوربيون). وكان بعض الملاك لا يستقرون على الأرض مطلقاً، فهم إما تجار أو محامون يعيشون فى المدن بعيداً عن المزارع، والعديد منهم كانت لديه الرغبة للتخلى عن المزارع للأفريقيين الذين يبدون هم أصحابها الحقيقيين، ولكنهم اجبروا على تنفيذ القانون. لهذا استمر طرد المواطنين إلى قمم الجبال وإلى باسوتو لاند. وعندما كان الافريقيون يعبرون النهر الفاصل بين الباسوتو والاورنج، كانوا يريحون أطرافهم المتعبة ويسقون حيواناتهم إلى أن تشعر الحيوانات بالقوة فتستأنف سيرها من جديد. وللتذكير أن هؤلاء الذين يهربون الآن من القوانين الرسمية للاورنج هم أحفاد من كانوا حلفاء البوير، فهم الذين ساعدوهم فى الإقامة والسكن والزراعة، وساعدوهم فى حرب الباسوتو. وهم اليوم يهربون من قوانين حلفائهم الهولنديين الذين غدروا بهم وطردوهم من البلاد التى نزلوا فيها دماهم ومات أبائهم من أجلها. والآن فإن الباسوتو يعرضون بشهامة لجوءاً لهؤلاء الذين ساعدوا أعدائهم فى حرمانهم من بلادهم. مما يدل على أريحية الطبيعة البشرية السوداء مقابل انقلاب الطبيعة البيضاء على حلفائها"<sup>(٤٩)</sup>.

ويضيف بلاتجى " بأن هؤلاء المنفيون كانوا يندفعون بأعداد كبيرة تجاه حدود الباسوتو يحملون مقتنياتهم على رؤوسهم، ويقودون قطعانهم الهزيلة التى نقصت أعدادها بسبب الجوع والبرودة . وكانت وجوه الأطفال يظهر عليها الغضب، وكان المنفيون يبدون وكأنهم يهربون من حالة حرب، وكأن العدو كان يضغط بشدة على كعوب أحذيتهم. وأنه منذ حرب البوير لم ير مثل هذا المنظر، فقد كان القانون هو السبب فى هروب هذه الأسراب الافريقية مثلما حدث من قبل فى حصار مافيكينج.

وعندما تزور المزارع تجد المستأجرين الأفريقيين لديهم إفادات حكومية بضرورة ترك المنطقة. وأخبرناهم بأن السيد ادوارد دوير Dower سكرتير الشؤون الوطنية سيكون في تابانيخو الأسبوع المقبل، وعليهم الانتظار لتقديم شكاواهم إليه، وضرورة تقديم عريضة إليه لاستعمال مساعيه الحميدة ليسمح لهم الحاكم العام بالعيش على المزارع. ولكن لم يقبل سكرتير الشؤون الوطنية الاجتماع بالمعانين أو يتحدث إليهم وجها لوجه، وذلك لاتاحة الفرصة لاتمام اجراءات القانون التشريعي" (٥٠).

ويستمر بلاتجى فى رواية بعض المأسى التى تعرض لها الأفريقيون فى الأورنج الحرة فيقول " فى بداية سبتمبر ١٩١٣ وجدنا أنفسنا فى منطقة ليدى براند مع عدد من الذين يعانون من كارثة الأرض، وأخبرونا بقصة اثنين من الأفريقيين طردوا من مزرعة قريبة وبعد عملية بحث مضنية قررا الرحيل ماشيتهم إلى باسوتولاند، ولكن قصتهم لم تنته، حيث تعرضوا لكمين من هولنديين أردوهم قتلى واستولوا على ماشيتهم. وفى المحكمة لم يكن هناك دليل على عملية القتل رغم القبض على أحد القتلة ومعه الرصاص المستخدم فى رأس القتيلين وماشيتهم، إلا أن الجنرال هيرتزوج حضر بنفسه محاكمته فى بلومفونتين، ودبر أموال الدفاع عن القاتل إلى أن تمت تبرأته فى نهاية الأمر. فحملوه ثلاثة من زملائه خارج المحكمة وكأنه بطل قومى" (٥١).

ويتحدث بلاتجى عن المهازل الانسانية والوحشية التى حدثت فى تابانيخو فيقول " فى بداية سبتمبر ١٩١٣ وجدنا فى منطقة ليدى براند العديد من هؤلاء الذين يعانون من مرض طاعون الأرض. وحين سافرنا من منطقة ليدى براند جنوباً باتجاه Wepener، وهى ليست بعيدة عن حدود باسوتولاند، وجدنا أن أعمال الطرد كانت تجرى فى كل مكان، وأن العائلات الأفريقية كانت تعاني معاناة شديدة. ولما كان المواطنون قريبين من حدود الباسوتو، فحينما كان يتم طردهم كانوا يعبرون الحدود ويتركون ماشيتهم فى مراعى اصدقائهم، إلا أنهم كانوا يعودون من جديد للبحث عن مكان. ولكن لكثرة تدفق الغرباء على باسوتولاند أصبحت هناك خطورة على تعقد مسألة الأرض فيها، حيث كان الزعماء يتشاجرون بشكل دائم على الرقع الصغيرة الصالحة للزراعة" (٥٢).

وراح بلاتجى يعرض بعض الأمثلة من الأورنج فيقول " علمنا بأن رجلاً كبيراً فى السن طرد هو وعائلته واحفاده، وأن الصحيفة الاسبوعية الانجليزية فى هارى سميث قد نشرت أخباره. وهذا دليل على أن أخبار الطرد امتدت اثباتها أيضاً إلى الصحف

الببيضاء، لكن تغطية الخبر كانت تتم دون أية إشارة إلى المأسى وتأثير أعمال الطرد على الأفريقيين" (٥٣). فقد كانت عمليات الطرد تتم عبر فرض الغرامات على ملاك الأراضي والمشتغلين بنظام المشاركة وواضعي اليد دون تقديم أى تعويض لهؤلاء المطرودين (٥٤).

واستمراراً فى عرض أمثلة بلاتجى من الاورنج نراه يذكر بأنه " جاء أحد المزارعين الهولنديين فى منتصف يونيو ١٩١٣ إلى المستأجرين الأفريقيين، فيهم فلاح كبير السن يدعى كوجبالى Kgabale. وكان ابناه يعملان فى مناجم جوهانسبرج، وكانا يأتیان كل ربيع لمساعدة ابيهم العجوز واخواتهم الشابات فى حراثة الأرض. وكان اهتمام البنات مقتصرأ على الحقول، فى حين يعتنى العجوز بالماشية، لهذا عاشوا حياة كريمة. حيث كانوا يدفعون ٥٠% من إنتاجهم السنوى لصاحب الأرض، إضافة للضرائب الحكومية. وقبل ثلاثة أسابيع من زيارتهما جاء المالك الأبيض وأخبر العجوز بإلغاء عقده الشفوى معه، وأنه يجب عليه أن يعيد ابناه للعمل فى المزرعة. ووقع هذا القرار على كوجبالى وبناته وقع الصاعقة. وظل يومان حتى تمكن من كتابة خطاب لابنيه يخبرهما بما حدث. وانقضى أسبوع قبل أن يتلقى العجوز إجابة من جوهانسبرج. ولكن صاحب الملك طلب منه سرعة وصول ابنيه، فأخذ الرجل يصلى طوال الليل داعياً أن يصل أحدهما. ولما لم يصلا حتى الصباح قام المزارع الأبيض بإشعال النيران فى أماكن إقامته، وأمره بترك المزرعة. وبالطبع لا يوجد مالك أبيض آخر يمكن أن يتعاطف مع عجوز، لهذا قيل بأن العجوز دخل إلى كليركسدورب ولم يُعرف عنه شئ. وحين وصل أحد ابنيه بعد اسبوع من الكارثة، استمر الابن فى البحث عن عائلته التى لم يُعرف أين ذهبوا. ونفس الأمر تكرر فى قصة ماريما بعد وفاة زوجها، فقد كانت تقيم على مزرعة، فتم احراق كوخها، لهذا حملت رضيعها وخلفها بقية أطفالها ليكون إلى المجهول. وأيضاً لا توجد أية اخبار عن مصير تلك العائلة" (٥٥).

ويستمر بلاتجى " بأنهم التقوا برجل افريقى أعطيت له مهلة لمدة شهر قبل طرده، لهذا كان يخرج للبحث عن مكان جديد. وحكى لنا أنه خلال ذهابه اليومى سمع بقصص مأسوية حول أعمال الطرد حيثما ذهب". ويضيف بلاتجى " بأنهم سمعوا بأن عديد من الأفريقيين فى الايام السابقة كانوا يعبرون خلال تلك المزرعة هائمين على وجوههم دون هدف، اللهم إلا البحث عن مزارعين بيض يعطونهم مأوى ". ومن كثرة الحالات التى عُرِضت على بلاتجى علق بالأتى " بأن التشابة فى تجارب المضارين يجعل



القراءة رتيبة إذا قدمت بشكل منفرد، وهذا دليل على كثرة الحالات، وأنه يختار بعضها كأمثلة فقط للاستشهاد. ولكن هناك حالات رأى أن إيرادها ضرورياً لأنها تعطي ملمحاً لذلك السجل المؤلم" (٥٦).

حيث أشار " بأنهم سمعوا بقصة مزرعة كان يزرعها افريقى بنظام المشاركة، وكانت ترفع سنوياً ٨٠٠ جوال، وكان يبيع الصوف يدخل ثابت ١٥٠ جنيهاً، بعد أن يأخذ صاحب الملك حصته. ولكن هذا المالك كره الغنى الذى أصاب الافريقى على أرضه، وكان يود أن تكون متحصلات الأرض كلها له، وينسى أن الافريقى هو الذى قام ببذر المحصول، واستخدم الماشية فى الحراثة، وأزال الاعشاب، وقام بالحصاد وتكيس الحبوب، وبعد كل هذا التعب كان يقوم بدعوة صاحب الملك ليأخذ نصيبه جاهزاً من القسمة، وهو ٥٠% . وفى الأسبوع السابق جاء صاحب الملك إلى المستأجرين المحليين بقصة القانون الجديد، وأخبرهم بأن كل الثيران والابقار يجب أن تعود إليه، وأن الافريقى عليه أن يعمل بـ ٢ جنية فى الشهر. وأعطاهم أربعة أيام مهلة لترك المزرعة. وسرنا معهم حتى قرب حدود هوبستاد ومناطق بوشوف، ورأينا هناك اجتماع العوائل فى العراء، واستمعنا إلى قصصهم وحكاياتهم وتجاربهم القاسية، وأن بعضاً من ماشيتهم قد نفق خلال الطريق من قلة العلف" (٥٧).

ويدلل بلاتجى على وحدة المأسى بين المناطق قائلاً " بأن تجربة هؤلاء المستأجرين تعد مثلاً لبقية القصص. فأحدهم يدعى كجوبادى Kgobadi استلم رسالة تخبره بطرد عمه من اقليم الترانسفال بدون إخطار، لأنه رفض وضع ماشيته وعائلته فى خدمة صاحب الملك. وطلب منه العم أن يحاول أن يجد له مكاناً فى الاورنج الحرة، حيث أصبح الترانسفال فجأة غير صالح لسكن الافريقيين الذين لا يمكنهم أن يتقبلوا أن يكونوا خدماً لقوم جشعين. لكن كجوبادى نفسه استمر بعائلته وحاجاته فى عربة بسبب طرده بدون اخطار فى الاورنج. وتم تهديده بضرورة أن يترك المزرعة فى اليوم الثلاثين من شهر يونيو، وإذا فشل فى الرحيل فسوف يتم حجز ماشيته". ومما سبق ومن حديث أحد الضباط البوير فى الاورنج الحرة فى لقاء مع بلاتجى عن تأثير القانون، وبأن العديد من العائلات الافريقية قد تم طردها، وأنها الآن فى حالة بحث عن أماكن جديدة لماشيتها، ورأيه بأنهم يستحقون ما جرى لهم، لأنهم الآن فى حالة اشتياق للحكم البريطانى، ولأنهم انخدعوا وانضموا إلى أعداء جمهوريتهم خلال حرب البوير، بدلاً من أن يحاربوا إلى جانب القوات الهولندية (٥٨)، نستدل على نتائج خمس: أولها، أن



المأسى التى تعرض لها الافريقيون كانت جماعية ولم تتم بصورة فردية، حتى وإن اقتصر حديثنا على بعض اللقطات. ثانيها، أن انضمام الافريقيين خلال حرب البوير للبريطانيين أدى بهم للوقوع فى الشرك الذى نصبه الطرفان بعد اتحادهما، فكانت تلك السمات الواضحة فى حديث هذا الضابط البويرى. ثالثها، أنهم خلال عملية الارتحال تعرضوا وحيواناتهم للسرقات، وللموت والهزال فى الطريق، ومات كثير من الاطفال. ولما لم يكن لهم حق الدفن اضطر بعضهم لدفن أطفاله خلسة وكأنهم يسرقون المقابر، وخلال رحلة بلاتجى بالعجلات عبر الاورنج والترانسفال شاهد العديد من المأسى التى حدثت لواضعى اليد، وكتب العديد من القصص عما رأى وسمع<sup>(٥١)</sup>. رابعها، أن مشهد تقديم الافريقيين للالتماسات للحكومة لحل مشاكل الارض ، أصبح هو المشهد العام بعد سنة ١٩١٣<sup>(١٠)</sup>. خامسها، أن قانون الأراضي كشف البريطانيين والبوير سوياً على حقيقتهم، سواء من خلال تعامل البوير مع البارولونج فى الاورنج، وتعامل البريطانيين مع الفنجو فى الكيب، وكشف أيضاً أن التحالف مع المستعمرين لا يأتى أبداً بنتائج سارة حتى وإن طال الزمن.

أما فيما يتعلق بوصف بلاتجى لمأسى الافريقيين فى الترانسفال، فنراه يتحدث عن المأسى التى شاهدها بنفسه فى شتاء سنة ١٩١٣ قائلاً " تركنا كيمبرلى فى الاسبوع الأول من يوليو ١٩١٣، وأخذنا قطار للتجول لملاحظة إجراءات تنفيذ القانون، ووصلنا الى بلومفوف (فى الترانسفال) ظهراً. فوجدنا هناك افريقيين يهربون فى كل مكان باتجاه مناجم الريف، وعبروا النهر وهم فى حالة ذعر كامل. وقبل اسبوعين من زيارتنا، وخلال مناقشات البرلمان للقانون، وجد المزارعون البيض الفرصة وشبكة لتحويل المستأجرين إلى خدم فى الأراضي، وما إن صدق اللورد جلادستون على القانون فى ١٦ يونيو ١٩١٣ اتضح أن حالات الطرد قد بدأت فى المنطقة قبل يومين من التصديق"<sup>(١١)</sup>. مما يشير بأن المزارعين البيض كانوا على دراية بأخبار التصديق قبل حدوثه، ولهذا راحوا يستعجلون التنفيذ.

وأضاف بلاتجى " ولما اعترض المواطنون على تحويلهم إلى خدم، وفضلوا ترك المزارع بدلاً من تقديم كل مدخراتهم للملاك البيض، وجدناهم متدققين على الترانسفال للبحث عن أى مكان يقيمون فيه. ووجدنا أن المزارعين البيض كانوا يقابلون الغائلات الوطنية فى الطريق خارج مدينة بلومفوف ويطلبون استخدامهم ... على أن يكون الأجر الشهرى جنيهان وعشر سنتات لكل عائلة، مقابل أن يعمل الزوج فى الحقول

وتعمل الزوجة فى المنزل، وهناك ١٠ سنوات اضافية لكل ابن و٥ سنوات لكل ابنه، لكن بشرط أن تعمل ماشية الوطنى فى أرض المزارع الابيض". وأضاف " بأن الافريقى كان يتعجب ويسخر من فكرة أن يعمل بعائلته وحيواناته وامتعته عند السيد الابيض، ويسخر من فكرة أن يكتسب المال ثم يأتى به لسيده ليعطيه أجره". وأضاف " بأن الافريقين لم يوافقوا على شروط المزارعين البيض، مع أنهم كانوا خلال سيرهم يقابلون مزارعين آخرين يعرضون عليهم نفس الشروط السابقة" (٦٢).

ويستمر بلاتجى فى رواية قصة هذه المنطقة بأن سأل بعض هؤلاء الهاربين إن كانوا قد سمعوا بالقانون من قبل، فذكروا بأنهم سمعوا به حيث يقيمون فى الأورنج، لهذا تركوا أماكنهم هناك. حيث اعتقدوا بأنه خاص بالأورنج فقط، فإذا بهم أصيبوا بنفس الطريقة فى الترانسفال. وقال بأنهم تعرضوا لمشكلة الارتجال بماشييتهم، وبالتالى تعرضوا لتهمة دخول أراضى البيض بدون رخصة، فتمكنوا أحياناً من الهرب وتعرضوا أحياناً للتوقيف. وخلال ذلك كانوا يبيعون ماشيتهم على طول الطريق فخرس الكثيرون منهم من جراء ذلك. وقال بأن هناك آخرين ماتوا من البرودة والجوع، وبالتالى لم يكن أمامهم مفر إلا العودة ثانية إلى بلومفوف، ومن ثم باعوا البقية المتبقية من ماشيتهم وذهبوا للعمل فى المناجم. وحكى تجربة أخرى لمعاناة الوطنيين مشابهة للسابقة عدا أن عائل إحدى الاسر باع ماشيته بأثمان زهيدة، وركب القطار بعائلته تجاه المجهول إلى جوهانسبرج، وانتهى بأن كثير من العائلات فعلت نفس الأمر (٦٣).

وإذا كان بلاتجى قد تمكن من زيارة الجنوب الغربى للترانسفال بحكم قربه من مناطق الافريقين فى الأورنج التى يعيش فيها، إلا أنه لم يتمكن من الاحاطة بكامل الصورة فى تلك المنطقة. فقد أصبحت منطقة جنوب غرب الترانسفال بعد صدور القانون بمثابة الملجأ العام للفلاحين المطرودين من نظام المشاركة من الأورنج الحرة. فأشار البعض بأن القانون قد أثر فى تلك المنطقة تأثيراً ايجابياً، حيث جاء الأهالى بخلفية زراعية جيدة وتركوا حيواناتهم عند هؤلاء الذين اتاحت لهم الفرصة، ليظلوا موجودين حسب نظام المشاركة. فى حين لم تتأثر تلك المنطقة التأثير السلبى الذى حدث للمناطق الأخرى. فالقانون عبر كافة المناطق كان له تأثيره فى عملية الفصل الاجتماعى بين البيض والسود. فقد أنهى الصداقات والعلاقات القديمة بين المزارع الابيض والفلاح الاسود، مما أدى إلى زيادة الفرقة. وأنهى مظاهر الفرح والسرور التى كانت تسود الافريقين فى ظل نظام المشاركة. ورسم على وجوههم حياة البؤس والشقاء، بعد أن كانوا يقضون

لياليهم في الرقص وسماع الموسيقى والاستمتاع بشرب البيرة. وأنهى القانون امكانية الفلاحين الافريقيين في زيادة رؤوس أموالهم، بل جعل كثير منهم يحنون لحياة الفلاحة، حيث فرض عليهم حياة التعدين قصراً<sup>(٦٤)</sup>.

ويصل بنا بلاتجى إلى نروة البشاعة في نتائج القانون حين يصف ويتهم على كم المأسى التي حدثت للافريقيين وحيواناتهم في مناطق الترانسفال خلال موجة البرد القارس في الاسبوع الأول من أغسطس، فيقول " سافرنا من بوتشفستروم إلى فيرنجينيغ وقابلنا المواطنين المطرودين بقطعاتهم الجائعة. وتساءلنا إذا كانت الحيوانات تستحق الشفقة أكثر من مالكيها. فمن سوء حظ الماشية أن يكون مالكا أسود؟، لكن بالتأكيد أن هذا ليس اختيارها، فالخراف ليس لها رأى في اختيار لون مالكيها، ولا الابقار ولا العنزان تطلب تقريراً إذا ما كان الولد الاسود الذي يرعاها في الحقول سيصبح مالكا يوماً ما؟ لماذا إذن تجوع الحيوانات بسبب لون مالكاها؟. سمعنا بقانون منع الوحشية مع الحيوانات، لكن ما سبق أن اعتقدنا أن نعيش لليوم الذي نشاهد تلك المخلوقات الخرساء وهي توجه نداءات صامته إلى السماء تستغيث من ظلم القانون. وكنت أود أن يتم حشد هؤلاء النواب الموهوبين من أعضاء البرلمان هنا لرؤية النتائج التبعة لإحدى أعمال أيامهم الجميلة. ولكن ما عليهم شيء فقد سخبوا مكافئاتهم البرلمانية وذهبوا إلى بيوتهم المريحة للتمتع بالاستراحة، ولم يروا حصاد ما فعلوا<sup>(٦٥)</sup>. ويشير البعض بأن الذين دخلوا في خدمة الاوربيين في المزارع لم يكن حالهم أحسن حظاً من الذين هاموا على وجوههم. فلم يتم الاهتمام بطعامهم أو الدفع لهم، بل أصبح الكثيرون منهم في حالة جسمانية هزيلة، ولا يجرؤون على المطالبة بمعاملتهم معاملة انسانية. وأصبح بعضهم يختفى للأبد سواء بالقتل أو الفقد خارج القطر، ومن يضبط هارباً يتم حبسه من قبل مدير المنطقة، ناهيك عن الضرب بالسياط وأشكال أخرى للتعذيب البدني<sup>(٦٦)</sup>.

ويشير بلاتجى مكملاً وصفه للمأسى التي حدثت في الترانسفال قائلاً " خلال زيارتنا لمنطقة هوبستاد رأينا بعض المواطنين يسرون وكأنهم يقفون على أشواك، فنصحنهم بقبول أى شروط يفرضها الملاك البيض، والانتظار حتى تتم مناشدة جلالة ملك بريطانيا. ومررنا بعدة مزارع ووجدنا بأن بعض المزارعين البيض كانوا متعاطفين مع الافريقيين، وقبلوهم كمستأجرين تحدياً للقانون. وشكرناهم بالطبع لانسانيتهم مع وعدمهم بالأنا كشف عن شهامتهم للمسؤوليين الحكوميين. وبعد اسبوعين من الرحلة حللنا بدائرة بوتا الانتخابية في الترانسفال. وقبل أيام من وصولنا سمعنا باجتماع للمزارعين البيض



صمموا فيه على تطبيق القانون والاستفادة الكاملة منه. في حين وعدنا بعض الملاك بمعارضتهم للقانون، ووعدناهم بعدم الكشف عن اسمائهم<sup>(٦٧)</sup>.

أما بالنسبة لوصف بلاتجي لمأسي الأفريقيين في الكيب، فيروى أنه بعد تجول ستة أسابيع في إقليم الكيب، فإن الزيارة لم تكلفه كثيراً، وذلك لأن السيد دبليو دي سوجا - من كينجزويلمزتاون - أكمل عرض السيد نوكونج بسخاء كبير ورافقه في جزء من الرحلة. حيث تمكن من جمع المعلومات وحصل على المزيد من المعلومات من السيد اتورنى مسامانج Atorney Msimang (من جوهانسبرج) حيث تجول في بعض المناطق وسجل قائمة بالذين ماتوا وتضرروا من قانون الاراضى، وكيف أخبروا بالطرد. وعلى أية حال فإن قائمة بلاتجي لم تكتمل، حيث كان في مايو ١٩١٤ يقترض المال، عندما تم النزوح الجماعى للمستأجرين إلى المدن والمحميات البريطانية، بل إن شهود العيان الذين اعتمد عليهم غادروا القطر إلى خارج البلاد<sup>(٦٨)</sup>.

ومع ذلك قدم لنا بلاتجي ملحقاً مهماً عما جرى للأفريقيين في تلك المناطق، حين قال " لما كان المواطنون في جرهامزتاون (على حدود ترانسكاى ) قد حصلوا على ثروتهم بالاساس من وضع اليد وتمكنوا بالتالى من تعليم أطفالهم والعيش بطريقة محترمة، فقد أجبرهم القانون الجديد على ترك مناطقهم إلى مناطق شديدة الزحام. لهذا نتجت مشاكل عديدة مثل تصريف المجارى وخسارة العديد من الماشية. وتوقفت تقاليد الكيب الحرة عبر هذا القانون"<sup>(٦٩)</sup>.

وزار بلاتجي المناطق الشرقية للكيب في الأول من نوفمبر ١٩١٣ وتضمن برنامج الزيارة لقاءه مع هؤلاء المدافعون عن القانون، حيث ناقشهم في آرائهم\*. وحضر بلاتجي اجتماع شيشجو\* Sheshgu"، واستمع هناك إلى العديد من الروايات والقصص التى تحكى تجربة محدثيها المريرة، والتي لا تختلف كثيراً عن المناطق الأخرى<sup>(٧٠)</sup>.

أما فيما يتعلق بالمأسي التى حدثت للأفريقيين في ناتال، فإن بلاتجي لم يشاهدها بنفسه، لكنه اعتمد على رواية جون ديوب ( رئيس المؤتمر) لها، حينما طلب وزير الشؤون الوطنية والمفوض المحلى في ناتال منه تزويدهم بالمعلومات عن متاعب ومأسي الوطنيين هناك. فقام الرئيس ديوب بجمع المعلومات عن الحالات المأسوية هناك\*، وأرسلها في ١٢ سبتمبر ١٩١٣ إلى سكرتير الشؤون الوطنية مدعومة بقائمة المستأجرين الأفريقيين المطرودين ومعها الرسالة التالية " بأنه بناء على طلب المفوض



المحلى الذى طلب تزويده بالمعلومات من وقت لآخر، نشير بأن عدد كبير من الاسماء أرسلوا التماسات، بعد تسليمهم إفادة من الملاك، إلى القضاة ووزارة الشئون الوطنية لجذب الاهتمام لقضيتهم. وأن هناك حالات طرد تمت منذ سنة ١٩١٢ ، أى قبل صدور القانون ". بما يعنى أن منطقة ناتال كانت إحدى المناطق التجريبية لما سيكون عليه الحال بعد تنفيذ القانون. ومن إضافة بلاتجى " بأن هناك شكل آخر من أشكال المشقة نتيجة القانون، وهى أن الصغار لا يتسلمون أجوراً من المزارعين فتركوها للعمل فى المناجم، والنتيجة أن آفاقاً أصبحوا غير قادرين على تجهيز العمل المطلوب من قبل الملاك بسبب غياب الابناء" ، ومن ذكره للاسماء المعروضة واستشهاده بحالتين منها\* ، ومن إرساله لقائمة مرفقة، وطلبه أن يتقصى سكرتير الشئون الوطنية عنها من الممثل المحلى " فكل مراسلاتى بخصوص هذه المسألة معه والبيانات التى احتوتها رسالتى ليست افتراءات لكنها مستندة على حقائق أصلية" (٧١) نستدل على أن المؤتمر الوطنى بذل جهداً كبيراً لوضع صورة تلك المأسى أمام الحكومة الاتحادية، لكنها تنكرت لكل تلك الأدلة المقدمة إليها.

وخلاصة القول بأن المؤتمر الأهلى نجح فى أن يؤرخ لتلك المأسى بما يميزه عن أى تنظيم سياسى آخر. ورغم أن تسجيل هذه المأسى لم يغن الاقريقيين نفعا فى ذلك الوقت، إلا أن فتح تلك السجلات - الآن - بعد وصول السود للسلطة منذ سنة ١٩٩٤، ليجعل من هذا التوثيق عملاً فريداً يلقى صدها بقوة -اليوم- أمام محاكمات الأراضى التى يرفعها الاقريقيون على البيض مطالبين بحقوقهم التاريخية فى الأرض.

ج- إرسال الوفود وتقديم التماسات للحكومة :-

كان من الطبيعى أن يتفاعل المؤتمر الأهلى لجنوب افريقيا مع مشاعر الغضب التى اجتاحت الاقريقيين عندما سمعوا عن لائحة الأرض تتم مناقشتها فى البرلمان. ورغم أن المؤتمر السنوى للمؤتمر الأهلى عين فى مارس ١٩١٣ وقدأ من أعضاءه\* للذهاب إلى كيب تاون لتقديم عريضة احتجاج للحكومة ضد الحظر المقترح على شراء الأرض واستئجارها، إلا أن الوفد لم يكن قادراً على الذهاب إلى كيب تاون فى هذا الوقت (٧٢). لكنهم حين قرورا إرسال وفد للضغط على الحكومة لسحب القانون، توجه تفكيرهم ساعته أيضاً إلى الحاكم العام (٧٣). فكتبوا فى مايو ١٩١٣ إلى اللورد جلادستون يطلبون حجب موافقته على القانون حتى يسمع وجهة النظر المحلية. لكنه أجابهم بأن مثل هذا الاجراء لا يدخل ضمن وظائفه الدستورية (٧٤).

ففكر المؤتمر بالاستعانة بالعرش البريطاني، فقرر إرسال عريضة تطلب دعم الملك البريطاني في عدم إصدار القانون. وكان منطقياً أن يحيط المؤتمر الأهلى الحاكم العام علماً بأمر هذه العريضة التى ينون كتابتها. فأرسلوا إليه يرجونه بالألا يصدق على القانون حتى يمكنهم كتابة العريضة، فرفض ذاكراً بأن هذا الأمر لا يدخل فى اختصاصه. وحينما صدر القانون كان لابد للمؤتمر أن يتفاعل مع ما تثيره اجتماعات الافريقيين الصاخبة فى كل مكان. وفى هذا الاطار جاءت مطالبات من اقاليم الكيب القديمة النائرة (حصن بيونورث وجراهامزتاون وكينجزويلمزتاون وايسن لندن). حيث أثير فى أحد اجتماعاتها - سيشجو - فى نوفمبر ١٩١٣ التصمم على دعم حركة لارسال عريضة لملك بريطانيا ضد هذا القانون<sup>(٧٥)</sup>. وبالتالي فإن الوفد الذى ذهب إلى لندن فيما بعد جاء نتيجة اجتماعات شعبية، ولم يكن نتيجة رغبة الطبقة البرجوازية فقط. وبالتالي كان لجوء المؤتمر إلى مسألة إرسال الوفود - فى تقديرى - تعبيراً عن المنحى السلمى الواضح فى اعلان الاحتجاجات.

أما عن الاجتماعات والالتماسات والعرائض المطالبة بإلغاء قانون الأرض فحدث ولا حرج. لكن كان أبرزها تلك التى شاركت فيها الكاتبة هاريت كولينسو Harriett Colenso حينما قدمت العديد من الالتماسات للحكومة الاستعمارية واللجنة القضائية<sup>(٧٦)</sup>. وتلك التى قدمها أهالى الاورنج الافريقيون للسيد ساير وزير الشئون الوطنية. فقد أبرقوا له يعبرون عن مخاوفهم من القانون، فوعد بزيارتهم عندما ينعقد البرلمان، لكن بوفاته - بعد فترة وجيزة من صدور القانون - انتهى ما كانوا يصبون إليه. وأبرزها تلك التى تاجر فيها المحامون البيض مستغلين جهل الافريقيين بوعدهم بقدرتهم على حل مشاكلهم. وأبرزها أيضاً تلك التى كانت بإيحاء من المؤتمر الأهلى نفسه. فحينما شهدت الأورنج أعنف احتجاجات ضد قانون الأراضى، عمل فرع المؤتمر الأهلى على التخفيف منها من خلال الدور الذى لعبه سول بلاتجى، أحد قادة المؤتمر، فى الترتيب للقاء جماهيرى بين الافريقيين المضارين وبين السيد ادوارد دوير\*، سكرتير الشئون الوطنية، فى ١٢ سبتمبر ١٩١٣. حيث تجمع ألف مواطن فى حلبة سباق بين السكة الحديد وبلدة تابانيخو. وخلال الاجتماع\* كشف السيد دوير عن جانب من هذه الالتماسات والعرائض الكثيرة المقدمه له فى صباح ذلك اليوم\*. وكان الاجتماع قد حضره عدد كبير من المطرودين، جاءوا للسيد دوير بإفادات الطرد الحكومية كدليل دامغ لما تتخذه الحكومة من اجراءات ضدهم. وشهد الاجتماع وصول لاجئين من شتى

المناطق. وخاطب دوير الافريقيين لمدة نصف ساعة \*ركز فيها على بعض الاشارات المثيرة للشفقة لحياة وأعمال السيد ساير، وكرر سروره بلقائهم لكن بدون اشارة من قريب أو بعيد للقانون الذى دمر حياتهم، بل كان ذهاب السكرتير الحكومى إلى مقعده قد أثار دهشة وذعر الحاضرين (٧٧).

وتحدث فى نفس الاجتماع القس جورىانى Goronyane وشكر السكرتير على المجئ، وقدم التعازى لوفاة السيد ساير، وقال بأنه يعتبر نفسه أكثر تأثراً من البارولنج الذين وعدهم بلقائه لكن قوة علوية منعت هذا اللقاء، ثم اتجه للسيد دوير قائلاً " كل الناس الذين تراهم أمامك خائفون من القانون الجديد، وجاءوا ليسمعوا منك كيف يكون العيش فى ظله ". وتلى حديثه الاستماع إلى روايات من المضارين أنفسهم، حيث بدأوا يروون تجاربهم؛ وهم ينتظرون لسمعوا من ممثل الحكومة كيف يتعامل مع الحالات صاحبة التجربة؟ وتحدث السيد دوير بأن عبر عن أسفه " لأن أحد المتحدثين قرأ القانون بعدسات ملونة ، فى حين بدأ آخرون مسرورين منه. لكن إجمالاً هناك امثال له، رغم أنه لم يفهم إلى الآن بشكل صحيح. حيث أن بضعة أفراد تم طردهم، وكثيرون تسلموا إفادات بالطرد، والأمر يتطلب قضاة لتفسير القانون، وأنه بداية التفرقة الاقليمية التى كانت سابقاً محمية". وأضاف " بأن أكثر من نصف المزارع التى امتلكت سابقاً من قبل الافريقيين فى المواقع هى ليست لهم، ولم يكن لهم حيازات فى الأقاليم الأخرى، فالقانون جاء لتقييد ذلك. أما فى الاورنج فكان الأمر محرماً من قبل، وبالممارسة القديمة كانت العقود تتم بشكل شرعى، وبانتهاء العقود يجب أن تتوقف الممارسة، فالبرلمان قرر ذلك. حيث قيد الشراكة بين المواطن الاسود والابيض، ونصحهم بالاختيار بين بدائل: أولهما، يصبح الافريقى خادماً. ثانيها، التحرك إلى المعازل. ثالثها التخلص من الماشية بالبيع (٧٨). وبالتالي بدت تلك الاجتماعات التى حاول المؤتمر الأهلى عقدها مع المسؤولين الحكوميين، بحضور الأطراف المضارة بنفسها، والأشراف على إقامة حوار بينها، ما هى إلا استنفاد للوقت دون تقديم أى أمل للافريقيين.

فإضافة السيد دوير فى ذات الاجتماع " بأن القانون مؤقت حتى يتخذ البرلمان خطوات أخرى من خلال لجنة، حيث يمكنهم رفع مطالبهم إلى القاضى"، ومن رده على شكاوى المواطنين " بأن المزارعين البيض دائماً كان لهم الحق فى طرد المستأجرين الافريقيين"، ورد أحد الافريقيين عليه " ولكن كان فى استطاعتنا الذهاب



لأى مكان"، وإجابته "لأن بعض القوانين القديمة ألغيت، ويعاد الآن سنّها"، وإضافته "بأنه إذا فهم القانون لاعتبر بأنه ليس الكلمة الأخيرة التى قالها البرلمان، فالاستقرار النهائى سيعتمد على توصيات اللجنة التى ستراعى البيض والسود على السواء، وأن اللجنة بالفعل شكلت وتنتظر عملها"، ومن قوله "بأن منهج التهيج والتحريض سوف لا يخدمكم، فعليكم أن تغيروا الشكوك التى تساوركم، بأن هذا القانون ليس خاصاً بالاورنج فقط، بل هو لكل الاتحاد"<sup>(٧٩)</sup>، نستدل على أن المسؤولين الحكوميين قد أوصدوا كل الأبواب أمام الأفريقيين. وخير دليل على ذلك هو تعليق بلاتجى على ذات الاجتماع "بأن الاجتماع انفض دون إعطاء أى بادرة أمل للأفريقيين الذين جاءوا وتوقعوا حماية ممثل الحكومة ضد القانون. ولكن خيبة الأمل تأكبت حينما أخبر ممثل الحكومة الأفريقيين بأن الحاكم العام سيمارس حقه فى استثناء بعض المناطق فى الأقاليم الثلاث الأخرى، مع أن القانون لا يسمح له بهذا الحق فى الاورنج، وهذا اعتراف صريح من الحكومة بدور الاورنج فى إدخال مثل هذه الشروط"<sup>(٨٠)</sup>.

وكان من الطبيعى ألا ييأس المؤتمر الأهلى لجنوب افريقيا تجاه ما يجرى، بل كان عليه أن يستنفد كل السبل لطرق أبواب المسؤولين فى الداخل. فشكل وفداً من أعضائه أرسله لمقابلة الحاكم العام جلادستون، لكنه رفض حتى تحديد موعد للمقابلة. ونظراً لاعتقاد رجالات المؤتمر، بأن رفض الحاكم العام لمقالة الوفد يعنى بأن الامور ستزداد هياجاً، كتبوا إليه بأنهم لا يريدون توسيع الانشقاق داخل البلاد<sup>(٨١)</sup>. وفى تقديرى كان هذا حكماً ساذجاً فى قراءة الموقف، بما يدل على أن الأفريقيين كان لايزال أمامهم كثير من الوقت لقراءة الأعياب الساسة البيض، وقراءة عملية التنسيق بين المسؤولين الحكوميين فى الداخل. لهذا فإنهم كلما تقدمت خطواتهم للامام كانت تتضح أمامهم بعض تلك الأعياب. ورغم هذا يمكن استخلاص نتيجة هامة فى هذا الصدد: أن المؤتمر طرق معظم الأبواب المتاحة أمامه فى الداخل، فدعى إلى اجتماعات مع المسؤولين البيض، وحرّض الأفريقيين على إرسال عرائض لوزارة الشؤون الوطنية تطالبها بإبطال القانون، وحاول مقابلة الحاكم العام فاقفل الباب فى وجوههم.

لهذا لم يكن أمامهم من بد إلا المزيد من الطرق على بقية أبواب المسؤولين البيض. وفى هذا السياق دعا المؤتمر الأهلى إلى اجتماع\* عقد فى جوهانسبرج فى ٢٥ يوليو ١٩١٣، حضره مواطنون افريقيون من كافة أنحاء جنوب افريقيا\*، وذلك لمناقشة



الآثار المترتبة عن الشروط القاسية والخطيرة التي خلفها القانون. وما يعنينا في هذا المجال أن الاجتماع قرر إرسال وفد لمقابلة رجالات الحكومة الاتحادية<sup>(٨٢)</sup>.

وقدم الدكتور روبوسانا تقريراً للمؤتمر عن المفاوضات التي جرت بين الوفد الإفريقي وحكومة الكيب، فذكر بأن الوفد أجرى أربع مقابلات مع وزير الشؤون الوطنية، وعدة مقابلات مع أعضاء البرلمان لبحث مسألة طرد المزارعين البيض للمستأجرين الإفريقيين، وأن الوفد ردد على مسامع الحكومة بأن القانون سيؤدي إلى المزيد من المأسى وإلى زيادة كبيرة في أعداد المتشردين. ولم ينكر الوزير المتاعب المحتملة التي قد تنتج عن تنفيذ القانون، لكنه بدأ بنقاد من قوى غامضة\* - حسب تعبير أعضاء المؤتمر - ضد مصلحة الوطنيين. لهذا لم ينجح الوفد، رغم الجهد المبذول، في تأجيل تنفيذ القانون انتظاراً لتقرير اللجنة<sup>(٨٣)</sup>.

وأعقب هذا حدوث اجتماعات كثيرة\* ركز فيها المؤتمر الأهلى على إبراز اعتراضه على التشريع، ووجه الانتباه إلى مشاكل الآلاف من المشردين والمطرودين. ولم يفقد الأمل في فشل مهمة الوفود السابقة، فراح يقرر تشكيل وفد جديد لمقابلة رئيس الوزراء بوتا، وتقديم عريضة له تفيد بأنهم ليسوا ضد مبادئ العزل لكنهم يعترضون على اشتراطات القانون. وكان يرأس هذا الوفد ديوب، الذي عبر بأنه رغم الاحتجاجات التي قدمها الإفريقيون إلا أنها كانت تلقى أذاناً صماء<sup>(٨٤)</sup>.

ويبدو أن مهمة هذا الوفد الوفد الأخير على مستوى الداخل قد فشلت، حيث كتب السيد ديوب، رئيس المؤتمر، مرة أخرى خطاباً للورد جلاستون يطلب المقابلة لتوضيح أضرار القانون على السكان المحليين، فأجابه أيضاً " بأن هذا الأمر لا يدخل ضمن وظائفه الدستورية ". لهذا قرر المؤتمر بعد مشاورات الأعضاء على ضرورة تقديم عريضة لمناسبة دعم ملك بريطانيا، واتخاذ خطوات لإخبار الشعب البريطانى عن نمط الحكومة التي تحكم جنوب افريقيا تحت العلم البريطانى، لمناشدتهم بمساعدتهم فى إلغاء القانون البغيض. واعتبر المؤتمر أن جلالة الملك والشعب البريطانى يمكن أن يقدموا أفضل مساعدة للمواطنين الإفريقيين، وذلك لأن جنوب افريقيا بريطانية، وأن أى معاناة تحدث لابد وأن تسبب القلق لجلالة الملك وللشعب البريطانى<sup>(٨٥)</sup>. ويبدو أن الإفريقيين كانوا لا يعون بأن القانون كان يسعى ضمن أهدافه إلى قيام الوطنيين بإدارة أنفسهم. ونفهم هذا من الخطاب الذى أرسله الجنرال بوتا للسيد دوير سكرتير الشؤون

الوطنية رداً على اجتماعات المؤتمر الأهلى يطلب منه مخاطبة السيد ديوب رئيس المؤتمر، ليحثه على ضرورة الانتظار حتى صدور تقرير لجنة بيومنت (٨٦).

لهذا فإن تفكير المؤتمر الأهلى فى اكتوبر ١٩١٣ فى سلوك خط جديد، يتمثل فى إرسال وفد إلى بريطانيا، لتقديم الالتماسات والعرائض لمليتها وبرلمانها وحكومتها، عليهم يساعدونهم فى إلغاء القانون وحل مشاكل المطرودين المتفاقمة، قد جاء بعد جهد كبير بذلوه على المستوى الداخلى. وفى هذا الاطار أشارت الصحف بأن المؤتمر الأهلى ركز منذ ذلك التاريخ على جمع التبرعات المالية لإرسال وفد إلى إنجلترا يتمنون من خلاله إثارة الرأى العام البريطانى ضد القانون<sup>(٨٧)</sup>. ومن هنا سيبدأ الافريقيون فصلاً جديداً فى تحركاتهم ضد القانون لكنها ستكون على المستوى الخارجى.

ونخلص فى نهاية الفصل بأن إصرار الحكومة على المضى قدماً فى تنفيذ قانون الأرض قد فرض على الافريقيين خطأ سلبياً لم يكن فى إمكانهم أن يغيروه، خوفاً من الدخول فى مواجهة مباشرة مع الحكومة الاتحادية بكل قوتها. ومع ذلك كانت الغالبية العظمى من الافريقيين غير راضية بالمرّة عن القانون، من ثم راحوا بكل الطرق يقاومونه. بل إن المؤتمر الأهلى تعرض ، وهو لا يزال غضاً، لإختبار شديد القسوة كان كفيلاً بإزالته. لكن تصديه للمشكلة وانحيازه لهماوم الغالبية من المضارين، قوى عوده وتسبب فى تصعيد نجمه ليصبح -من وقتها حتى الآن - لسان حال الافريقيين دون منازع.

- Davis, Robert, Dan O'Meara and Sipho Dlamini: The Struggle for South Africa, A reference Guide (١)  
to Movements Organizations and Institutions, Vol.1, London New Jersey ,PP.12,170.
- Merdth Martin :- Op.Cit.,PP.77,79.(٢)
- Plaatje , Sol. T. :- Op.Cit., PP.146,147. (٣)
- Lester, Alan , Etieenne Nel and Tony Binns :- Op.Cit.,2000, PP.144,145,147. (٤)
- Buell Raymond Leslie, :- Op.Cit., PP.80,81. (٥)
- \* أحد ملاك الأرض، وأحد أثرياء السود وكان نائباً لرئيس المؤتمر الوطني في منطقة الكيب الشرقي.
- \* تأسست سنة في سنة ١٩١٢ بقيادة بيليم، وكان يضم مسئولين من المؤتمر الوطني الأفريقي، ويضم أعضاء من الفنجو والاكسوزا.
- Switzer, Les : - The Ambiguities of Protest in South Africa Rural Politics and The Press during the (٦)  
1920, The International Journal of African Historical Studies, Vol 23 , No . 1 . 1990, P.92.
- Cape Nicholas:- The Zulu Petit Bourgeoisie and Zulu Nationalism in 1920s : Origin of Inkatha, (٧)  
Journal of Southern African Studies, Vol . 16, No. 3(Sep.. 1991 ),PP.432-436.
- Davis, Robert, Dan O'Meara and Sipho Dlamini: Op.Cit.,P.12.(٨)
- C.O.25949:- Letter to The Right Hon. Lewis Harcourt from Sir Rider Haggard Relating to his Visit (٩)  
to Rhodes' a and Zulu Land ,16 y 1914.
- Buell Raymond Leslie, :- Op.Cit., P.83. (١٠)
- Callinicos , Luili :- A people's History of south Africa, Volume one , Gold and workers , Ravan (١١)  
Press , Johannesburg , 1985.
- P.26.
- Giliome, Hermann and Lawrence Schlmer: From Apartheid to Nation building, Cape Town, 1989, (١٢)  
P.15.
- Plaatje , Sol. T. :- Op.Cit.,PP.72,146,147. (١٣)
- (١٤) مع أن صحافة الكيب كصحيفة كيب تايمز خرجت تشير إلى تهنئة هيرتزوج للوزير ساير بصدور هذا القانون وتنفيذه بنجاح  
وقلة عدد ضحاياه' وعلقت إحدى الصحف عن أن تنفيذ القانون مر بلا متاعب مع أن أحد الصحفيين ذكر " أنه رأى بنفسه اثنتا  
عشرة عائلة طرقت في يوم واحد من مزرعة واحدة وطرح سؤالا " كم من الموائل يجب ان تقذف من مزرعة واحدة في يوم واحد  
حتى يمكن القول بان هناك متاعب في حين ان آخرين في التراسغال وجدوه فرصة لتقليل الاحتكاك بين الوطنيين والاوربيين بعد  
تنفيذه، للمزيد انظر ، Plaatje , Sol. T. :- Op.Cit.,PP.147-149.
- Merdth Martin :- Op.Cit.,P.35.(١٥)
- Plaatje , Sol. T. :- Op.Cit.,PP.153, 154. (١٦)
- Davenport . T. R. H :- Op.Cit.,PP.234,235.(١٧)
- Plaatje , Sol. T. :- Op.Cit., P.19. (١٨)
- C.O.1019:-Railway Strike dispatch from Governor General to Colonial Office , London 15<sup>th</sup> (١٩)  
January 1914, PP,1-8 .
- C.O.555/53:- Proclaimed Labor Districts of The Transvaal Department of The Native Labor , (٢٠)  
Johannesburg, Transvaal , Dispatch 91 , No.11, 8/1//1914 .
- \* وقام وفد من المؤتمر الوطني بقيادة بلاكجي بزيارتهم، وعبروا عن استيائهم عندما شاهدوا الشقوق على اقدامهن العارية. فكثيرات  
منهن أصبحن يعانين من الحمى القلاعية وخاطب المؤتمر للجنرال بوتنا بشأن مشكلة هؤلاء السجينات حيث ان اكثر من ٢٠٠ منهن  
تعرضن للاغتصاب.
- Plaatje , Sol. T. :- Op.Cit.,PP.94-98,101. (٢١)
- \* كان بعض البيض، وعلى رأسهم هيندرسون، وبعض رجالات البعثات التبشيرية قد لعبوا دوراً كبيراً في التأثير على جاباقو،  
فتجنبت جريدته الامفورابنسندوا الخوض في السياسات العليا وعلى رأسها قانون الأرض. وكان دعم جاباقو لقانون الاراضى قد

جعل بوتا يوافق على تمويل كلية فورت هير الجامعية سنة ١٩١٥ ثم العمل على تطوير مشروع فورت هير لخلق الصفوة السوداء المستغربة.

Rich , Paul B : - The Appeals of Tuskegee , James Henderson, Lovedale , and The Fortunes of (٢٢)  
South Africa Liberalism. 1906 – 1930 The forties of south Africa Liberalism , 1906 – 1930 The  
International Journal of African Historical Studies, Vol 20 , No . 2 . 1987,P.275.

(٢٣) مع ان هذه الكلية لعبت فيما بعد دورا مهما في الوعي السياسى الافريقى وقادت هى نفسها الكفاح ضد قانون الاراضى،  
المزيد انظر، Cooper- Omer J.D: History of Southern Africa , Second Edition ,1994, ,P161.

Karis, Thomas and Gwendolen M. Carter: From Protest to Challenge, A Documentary History of (٢٤)  
African Politics In South Africa,1882-1934, Vol. 1, Hoover Institutions Press, California, U.S.A  
Second Edition, P.63.

(٢٥) وهناك ملحوظة مهمة بان الجريدة كانت تغطى الاخبار العامة لجنوب افريقيا بنسبة ٦٧,٧ % واخبار السود والتنظيمات  
السياسية بنسبة ١٢,٥ % والزراعة لا تمثل فيها الا ٥ % ، وعلى هذا فإن قلة توزيعها فى تقريرى- يرجع الى عدم تغطيتها  
لمسألة الاراضى والماسى التى تعرض لها الافريقيون.المزيد انظر، Switzer, Les :- Op.Cit., PP.96,97.  
\* فقد انتشرت شائعات بعد قيام الحرب العالمية الاولى سنة ١٩١٤ روجت بأن دينزولو سيعود ويعمل مع الألمان ويعيد الاستقلال  
للزولو، ويعيد لهم أراضيه التى سلبت منهم.

\* اقيمت هذه المقبرة فى منطقة فريهيد قرب معزل زولولاند لتصبح فى ظل قانون الاراضى تلمذة للبيض.

Cape Nicholas:- Op.Cit.,PP.432-436.(٢٦)

\* هذا بالاضافة إلى أن تلك السنة - فى اعتقادهم- شق فيها عدد كبير من الافريقين وجرت فيها حوادث قتل فيها افريقيون  
افريقيين مثلم. وفوق كل ذلك جاءت كارثة متجم اللحم فى كاردف لتكمل سلسلة الكوارث التى عانى منها الافريقيين المرتبطة  
بالرقم الذى يكرهونه. فكارثة المنجم خلفت الف عائلة بدون عائل ناهيك عن حوادث السكك الحديدية والطيران والمشاكل التجارية.

Plaatje , Sol. T. :- Op.Cit.,PP.120-122 . (٢٧)

Phiko Motsoko: Apartheid, The Story of Dispossessed People, Marrim Books, London,P.78.(٢٨)

Selby, John: A Short History of South Africa, London, 1973., P.215. (٢٩)

Cooper- Omer J.D: Op.Cit.,P163.(٣٠)

Price, Robert M. and Carl G. Rosberg:- The Apartheid Regime Political Power and Racial (٣١)  
Domination, University of California , Berkeley, 1980, P.68.

(٣٢) ولدت هاريت كولينسو سنة ١٨٤٧ وتوفيت فى نثال عن عمر يناهز ٨٥ سنة وكانت لها صداقات كثيرة مع بيض وسود

منهم السير مارشال كلارك والجنرال بوتا وسيتوايو وجون ديوب ، المزيد انظر Marks , Shula :-Harriett Colenso and  
The Zulus 1874-1913, The Journal of African History , Vol.4,No.3,1963, PP.403,410,411.

Plaatje , Sol. T. :- Op.Cit., P.19. (٣٣)

(٣٤) كان أفراد هذه الطبقة يخشون العودة للفقر سواء فى المدن او الارياف، حيث كانوا يشعرون بتمايزهم عن بقية الافريقيين

ويعتبرونهم متخلفين وليسوا أندادا لهم، للمزيد انظر، Lodge, Tom: Black Politics in South Africa Since 1945,  
London, 1983,P.2.

Plaatje , Sol. T. :- Op.Cit., PP.11,12. (٣٥)

(٣٦) ومن جملة الاراضى الافريقية المخصصة وهى ١٣,٦٤٧,١٤٦ مورجن منها ٥٣٨,٣٤٣ مورجن اراضى بحثات تبشيرية و

٩٤٢,٢٨٠ مورجن اراضى حكومية، للمزيد انظر، Buell Raymond Leslie, :- Op.Cit., PP.67,75 ، وكذلك انظر Lane,  
David :- The Negro British South Africa , The Journal of Negro History , Vol . 6 , No. 3 (July 1921  
,P.304.

Lodge, Tom: Op.Cit.,P.2.(٣٧)

Davis, Robert, Dan O'Meara and Sipho Dlamini: Op.Cit., Vol.1,P.200.(٣٨)

C.O.10051:-Resolution Which was Unanimously Agreed to at a mass Demonstration held in (٣٩)  
Victoria Hall, Kettering 17<sup>th</sup> March 1914.

Wentzel :- The 1913 Land Act Legislation Conquest :-, The Black SACH, August 1983, ,P.17.(٤٠)



Blatzky ,Laurine and Cherry L. Walker : -The Surplus People " Forced Removals in South Africa , ٤١)  
Ravan Press, Johannesburg , 1985, P.84.

C.O. 551: Recommendation on About Health of the Miners Employed in the Rand, W.C. Georgas, ٤٢)  
25<sup>th</sup> February 1914.

" طرح الكتاب لأول مرة في لندن عندما كان بلاتجي هناك ضمن وفد افريقي شكل خصيصا للذهاب الى لندن لمناشد الحكومة البريطانية والملك بالناء القانون. وجعل رجائه بأن لا أحد من القراء يود ان يجد نفسه في مثل الموقف الذي عليه الافارقة في جنوب افريقيا.

Plaatje , Sol. T. :- Op.Cit., PP.13,14,16. (٣)

Ibid, PP.146,147. (٤)

(٥) " واستغرب بلاتجي " أن تسود قوانين الاورنج كل المناطق الافريقية، ليصبح الافريقي ليس له مكان في المدن إلا كخادم" ويضيف " بأنه سمح لاتباع الجنرال ميرتروج بتمرير أفكار الاورنج عبر الاتحاد التي هي ضد الوطنيين، ونجحوا في تمرير

هذا الامر من خلال قانون الاراضي الوطنية". للمزيد انظر، Plaatje , Sol. T. :- Op.Cit., PP.52,53.

" ذكر بأن الافارقة الـ٤,٥ مليون يعيشون كالتالي : مليون وربع في المواقع والمعازل، ونصف مليون في المناطق الحضرية، وتقريباً مليون من واضعى اليد يعيشون على مزارع الاوربيين، والبقية مستخدمين في الطرق والسكك الحديدية والمزارع البيضاء.

(٦) " ولم يكن المزارعون البيض سواء في تنفيذ شروط القانون، فبعضهم تجاهل القانون تماماً واستمر على نفس النمط القديم،

للمزيد انظر، Plaatje , Sol. T. :- Op.Cit., PP.17,18.

(٧) " في إحدى المناطق ذكرت القائمة أن حوالي ١٧٩ عائلة في بيترزوكاورث لوحدها طردت من قبل الحكومة دون تقديم أى

أرض لاقامتهم، للمزيد انظر، Plaatje , Sol. T. :- Op.Cit., PP.12,13.

" وتحصرها في الثلاث مناطق الرئيسة التي زارها بلاتجي (الاورنج والتراانسفال والكيب). أما المنطقة الرابعة (ناتال) فستعتمد على ما أرسله رئيس المؤتمر لسكرتير الشؤون الوطنية.

Merdth Martin Op.Cit., P.35. (٤٨)

Plaatje , Sol. T. :- Op.Cit., PP.103-105. (٤٩)

Ibid, PP.100,107. (٥٠)

(٥١) لكن قبض عليه مرة ثانية وحوكم ككلمس وليس كقاتل بتهمة أن لديه ثلاث مواشى تخص الافريقيين، وحكم عليه في النهاية

بثلاث سنوات سجن، للمزيد انظر، Plaatje , Sol. T. :- Op.Cit., PP.102,103.

Ibid, PP.102,103. (٥٢)

(٥٣) " حيث ذكرت الصحيفة بأن مواطن عمره ١١٩ سنة صاحب زوجته ٩٨ سنة وابنه يقترب من ٨٠ سنة قد ترك هاري سميث

يوم الثلاثاء وسائر بالقطار باتجاه فولكسروست، وكان الرجل قد اكتسب بعض الملكية في التراانسفال وترك المنطقة للبدء في بيت

جديد مع نفس القدر من المغامرة كما لو كان صبياً في العشرين من عمره. ولكن لم تشر الصحيفة لماذا ترك هذا الرجل الذي ولد

سنة ١٧٩٤، وعاش في ثلاث قرون، الاورنج وذهب خارجها، فانه لم يتركها بمحض إرادته بل طرد بمأثيته لأنه لم يقبل هو ابنائه

الدخول في الخدمة، للمزيد انظر، Plaatje , Sol. T. :- Op.Cit., P.75.

Niehous,Isak A:-Society, Religion and the Making of Witchcraft:- Continuity and Change in (٥٤)

South African Lowveld ,1864-1995,African Zammani , No .5,1997and N.6,1998, P.109.

Plaatje , Sol. T. :- Native Life in South Africa " Befor and Since the European War and the Boer (٥٥)

Rebellion " Negro Universities Press , New York, 1969., PP.78-80.

(٥٦) " فنذكر أحد أمثلة هذه التجارب " بأن مزارعاً أبيضاً أعطى عقداً لافريقي في نهاية مايو ١٩١٣. وقيل أن الافريقي سيتحول إلى

وضعه الجديد بعد جمع محصول وتقسيمه مع صاحب الملك الممن. بمعنى أن تحول المزرعة سيتم في الاسبوع الثالث من يونيو،

ولكن موقف صاحب الملك نحوه ثار شكوكه، حيث أخبره بأن عقده معه غير شرعى، بعد أن أصبح مستحيلاً أن يعود لوضعه

التقديم. ولم يكن أمامه إلا ان ينتقل بمأثيته للبحث مع عائلته عن ملوى، فدخلوا باتجاه كروستاد ولم يسمع عنهم منذ ذلك الوقت

للمزيد انظر، Plaatje , Sol. T. :- Op.Cit., PP.74,75.

Ibid, PP.67,68. (٥٧)

- (٨) Ibid, PP.65,68,69.
- Callinicos , Luili :- Op.Cit.,P.26.٥٩
- (١٠) Buell Raymond Leslie, :- Op.Cit.,PP.67,75.
- (١١) Plaatje , Sol. T. :- Op.Cit., P.58 .
- (١٢) Ibid, PP.58-60.
- (١٣) Ibid, PP.60,61,63.
- (١٤) Van Onselen, Charles :-The Regiment of The Hills South Africa's Lumpen Proletarian Army 1890-1920,Past and Present No. 80 ( Aug.. 1978 ), PP.105,109,112, 118,119.
- (١٥) Plaatje , Sol. T. :- Op.Cit.,P.77.
- (١٦) Buell Raymond Leslie, :- Op.Cit.,PP.79,80.
- (١٧) وفي هذا الاطار ضرب بلاتجي مثلاً " بأن أحد المزارعين البوير من مزرعة... قرب ثينجاميجي Thingameji بين بلدة ... ونهر....احتج في الاجتماع وصرح بأن الترافساليين لم يرغبوا في طرد الاقريين، وبأنهم منعوا فقط من ورود أى مستاجر جديد، لأن طرد الاقريين من الارض وجعله مشرداً بدون سبب هام هو أمر شرير للغاية. ولكن تم تهديده من قبل جماعته بالعنف، وأنه إذا واصل ايواء الكافير كمستأجرين فاتهم سحلوونه جريمة سرقة أية ماشية منهم لهذا شعر بتربص جماعته به، فلمر بأن يدخل الاقريين إلى الداخل لتهينة غضب جيرانه الغاضبين". للمزيد انظر، Plaatje , Sol. T. :- Op.Cit., PP.72-74.
- (١٨) Ibid, PP.12,13.
- (١٩) Ibid, PP.150-152.
- \* ومنهم السيد هيندرسون في لوفيدال والسيد جون تنجو جياكو في كينجزويلمزلتون. وذكر بلاتجي بأن هيندرسون كانت استنتاجاته مستندة على معلومات متداولة، مع أنه لم يسبق أن قابل أى عضو في الحكومة أو ممثليها.
- \* ملقى سياسي مشهور " ، وهو اجتماع بين رؤساء ومواطنين من البيدي من حصن بيونورث واليس.
- (٢٠) وفي أحدها تحدث أحد الشيوخ " بأنه أجبر على عدم إعادة حراثة اراضيه، وأمر بتحريك ثيرانه حيث ظل لمدة ١٤ سنة يرعى فيها. وقال آخرون بأنهم حذروا بالايستأنفو الرعى في اتجاه كينجزويلمزلتون. وقال رجل بأن المسئولين كانوا لا يعرفون بأنى دخلت في شكل اتفاق مع المالك الابيض، فسأله الزعيم هل اخبرتهم بنيتك فاجاب بنعم. حيث علمت أن هذا القانون سيطبق في الاقاليم الشمالية، ولم أكن أتوقع أن يطبق في الكيب. فأجاب كاتب القاضى بأن هذا ليس قانوناً اقليمياً ولكن قانوناً للاتحاد ككل" للمزيد انظر، Plaatje , Sol. T. :- Op.Cit.,PP.152-153.
- \* ومنها حالة الزعيم ساندانازوي Sandanazwe الذى صرح له بأنه وخمسين من اعضاء قبيلته " أخطروا بالتحول عن مناطقهم ولهذا قدموا التماسات للسلطات في مارتيزبورج يطلبون اراضيهم دون استجابة ".
- \* الحالة الأولى هي حالة بوهلوس Bhulose الذى كان يعيش على مزرعة السيد ميلير في دالمتي قرب فونيكس حيث تم طرده مع زوجته وعائلته في يونيو الماضى، وهو يريد الاستقرار الآن، لكنه لا يستطيع. والحالة الثانية أن هناك لوملة افريقية في فابلانك طردت واسرتها من املك السيد ايندورف قرب نيوكاسل ومنعت من الذهاب الى المزارع المجاورة للقائمة.
- (٢١) والتوقيع جون ديوب وتتضمن قائمة السيد ديوب المطرودين من مناطق جراهامزتون وهانوفر الجديدة والمشردين في هوبك وايسر كورت ومرفق بها رسالة لساندويزي لترك مزرعة بلنكوثر في نهاية يوليو ١٩١٢، للمزيد انظر :- Plaatje , Sol. T. :- Op.Cit.,PP.177-179.
- \* تكون الوفد من السيد ديوب والدكتور روبوسانا والمحامي ماتجينا والقس ديلبو Delpu ، والسادة فينيانج وماسيني ومغاباذا ولسي تانكا ومسول بلاتجي.
- (٢٢) Plaatje , Sol. T. :- Op.Cit., PP.171,172.
- (٢٣) Cooper- Omer J.D: History of Southern Africa , Second Edition ,1994 ,P163.
- (٢٤) Plaatje , Sol. T. :- Op.Cit., PP.172,173.
- (٢٥) Ibid,PP.57,153.
- (٢٦) Marks , Shula :-Harriett Colenso and The Zulus 1874-1913, The Journal of African History , Vol.4,No.3,1963, PP.403,410,411.

\* رفض لقاء الأفريقيين في البداية، لكن بضغط من رجالات المؤتمر في الأورنج، وافق على الاجتماع بهم يوم الجمعة ١٢ سبتمبر ١٩١٣.

\* وصحب السيد دوير في الاجتماع سكرتيه السيد أبزورب Apthorpe وقاضي تلباتخو والراند روبيرتسون ومدير الموقع.  
\* إحداهما كانت لشابين من البارونج تقول بأنهم ورثوا مؤخراً مزرعة بعد وفاة عمهم، وتطلما من أن القانون لن يسمح لمسجل الوثائق أن يعطيها تسجيلاً لميراثهم، وكانت أفضل نصيحة قدمت لهما أن يبيعا ميراثهما للبيض.  
\* تمت ترجمة الخطاب للجماهير عن طريق السيد جرميا مكاجاثي Jeremiah Makgathi ، وهو مزارع محلي ومعلم سابق وله دور في الترجمة المشاهير والتفسير للمبشرين.

(٧) Plaatje , Sol. T. :- Op.Cit., PP.107,112,114.

(٨) Ibid, PP.114,115.

(٩) Ibid, P.116.

(١٠) Ibid, P.116.

(٨١) Wentzel :- The 1913 Land Act Legislation Conquest :-, The Black SACH, August 1983, ,P.17.

\* تمت ترجمة الخطاب التي ألقيت لمصلحة الزوار الأوربيين، ولما كانت الترجمة تأخذ وقتاً فقد كان يتم قطعها وهي التي سميت الاتهام لرئيس الجلسة الصباحية لورشة الترانسفال في الراند وشكوى المواطنين بأن الاجتماع أصبح سريراً وحجبت الصراحة التي كانت معهودة في الاجتماعات السابقة. وأشارت جريدة الراند ديلي ميل إلى الجانب الآخر إلى الجلسة الختامية في سطور قليلة \* بالامس حضر عدد من النساء الأفريقيات جلسات المؤتمر بملابس تناسب المناسبة وجديتها وكان سلوك الـ ٢٠٠ مندوب أكثر مناسبة مثل الجالس على المنصة مثل ديوب والمدعوم من قبل اثنين من المحامين عبروا عن ذلك في لندن فاحدهما كان هو السيد دبليو ماسينج المحامي الذي كتب إلى نقابة المحامية في لندن عن بعض المآسي التي يسببها القانون.  
\* من أقصى الجنوب، مثل إيست لندن وكينجزوليمزتون، ومن أقصى الشمال، زوتباتسبرج وشمال الترانسفال، وأيضا حضره أعضاء من ناتال وزولولاند وبتشواتلاند.

(٩٢) Plaatje , Sol. T. :- Op.Cit., PP.171,172.

\* واعتقد الأفريقيون بأن تلك القوى تتمثل في الجنرال هيرتزوج، فهو الذي دافع مراراً عن اجراءات القانون، مع أنه كان غير قادر على تنفيذها، لأنه فصل من الحكومة. ولكن لاسترضاء مؤيديه الغاضبين لطرده، تم تنفيذ هذه السياسة المزعومة. ويطرح بلانجي بأنه بينما كان الجنرال هيرتزوج غير قادر في وزارته على جلب العبودية للسود، إلا أنه خارج الوزارة نجح في أن يجعل الحكومة تضحي بمبادئ الحق والعدل وأن تمرر القانون لتسترد دعم المتكثرين في الأورنج الحرة.

(٩٣) Plaatje , Sol. T. :- Op.Cit., PP.172,173.

\* وكانت تلك الاجتماعات المحلية للمؤتمر الأهلي تحفل بقراءة بنود القانون على المجتمعين، بل كان يروى كثير من المضارين عن تجاربهم وملاحظاتهم عن تأثير القانون طوال الستة أسابيع التي سرى فيها القانون.

(٨٤) Karis, Thomas and Gwendolen M. Carter: Op.Cit., PP.63,64.

(٩٥) Plaatje , Sol. T. :- Op.Cit., PP.173,174.

(٨٦) ونص هذا الخطاب كان يحوي الآتي "عندما يأتي هذا الوقت سيتم اصدار تشريع بهذا الخصوص، حيث أن نية الحكومة تتجه

لوضع شروط تشريع لإدارة محلية جيدة من خلال المجالس الوطنية في المناطق الوطنية"، للمزيد انظر، Harris, John :

Op.Cit., PP.8,10.

(٩٧) Ibid, PP.147-149.

## الفصل السابع

رد الفعل الافريقى على قانون الأرض  
( على المستوى الخارجى )





## الفصل السابع

### رد الفعل الإفريقي على قانون الأرض ( على المستوى الخارجى )

لم تقتصر ردود فعل الإفريقيين ضد قانون الأرض على داخل جنوب إفريقيا فقط، بل راح المؤتمر الأهلى، حينما تأكد من صعوبة المهمة فى الداخل، يحول نظره إلى الخارج، فقرر إرسال وفد من أعضاءه إلى لندن، باعتبار بريطانيا مسئولة فعلياً عن حكم اتحاد جنوب إفريقيا، لمطالبة الملك والحكومة والشعب البريطانى بالوقوف إلى جانب الشعب الإفريقى فى ضرورة إلغاء قانون الأرض. والخطأ الذى تصوره المؤتمر الأهلى أن بريطانيا لم تكن على دراية باصدار القانون، وبالتالي لم يكن يدرك بأنها كانت تقف على كل خطوة من الخطوات التى قادت لاصداره<sup>(١)</sup>. بل إن مناقشات البرلمان البريطانى لسنة ١٩١٣، التى تقول بأن مجلس العموم البريطانى كان على دراية بالجدل الحادث حول قانون الأرض<sup>(٢)</sup>، تعد خير دليل على أن بريطانيا كانت مطلعة على كل كبيرة وصغيرة بشأن القانون. فى حين كانت حجة الإفريقيين لهذا اللجوء الخارجى يتمثل فى اعتقادهم بأن نص المادة ٦٥ من دستور اتحاد جنوب إفريقيا كان فى صالحهم، فهو يعطى الملك البريطانى صلاحية أن يرفض أى قانون برلمانى خلال اثنى عشر شهراً من توقيع الحاكم العام<sup>(٣)</sup>. وبالتالي شعروا بأن هذه الثغرة القانونية فى صالحهم، فرأوا ضرورة استغلالها. من ثم راحوا يصيغون التماساً شارحين فيه تأثير القانون فى حياتهم، وأنه حتماً سيعيد الصراع مجدداً بين البيض والسود، وأنهم يتمنون أن يعيشوا كأصدقاء وفى سلام وتعاون مع العناصر البيضاء<sup>(٤)</sup>.

ولكون المؤتمر الأهلى كان حسن النية تجاه بريطانيا، فقد اعتقد بأهمية طرق هذا الباب الأخير لإيصال صوته بضرورة إلغاء القانون. ومن ثم فإن إغلاق هذا الباب فى وجوههم كان تأكيداً بأن القانون قد ترسخ إلى الأبد، ولا طائل من وراء الاحتجاج عليه. وحديثنا فى هذا الفصل سيدور حول هذه الأمور التى نجم لها فى أربع، أولها، تشكيل الوفد المؤتمر. ثانيها، جهود الوفد فى لندن على المستوى الرسمى. ثالثها، جهود الوفد فى لندن على المستوى الشعبى. رابعها، عودة الوفد.

#### أ- تشكيل الوفد:-

لم تكن فكرة تشكيل وفد وسفره إلى لندن، بشأن مسألة الأرض، هي فكرة جديدة تماماً على المسرح الإفريقي، حيث لم يكن افارقة جنوب افريقيا هم أول من ابتدعها. فقد سبقهم في هذا الأمر افارقة ساحل الذهب عندما صدر قانون الأرض هناك سنة ١٨٩٧، وسار على نهجهم أيضاً افارقة نيجيريا في مستهل العقد الثاني من القرن العشرين<sup>(٥)</sup>. ولم تكن هذه الفكرة هي الحل المبدئي لافارقة جنوب افريقيا - كما كان غيرهم - بل لجأوا إليها بعدما فرغوا من تقديم كل شكاواهم للحاكم العام والحكومة الاتحادية ومستوليها، وتأكدوا تماماً بأن كل الابواب قد أوصدت في وجوههم في الداخل<sup>(٦)</sup>. ولهذا لم يكن أمامهم من بد غير تشكيل وفد من أعضاء مؤتمرهم الأهلي، قصرُوا مهمته في البداية على تقديم عريضة للملك البريطاني يشرحون فيها المظالم والمآسى التي تعرضوا لها، طالبين حمايتهم<sup>(٧)</sup>.

وكان قرار تشكيل وإرسال وفد افريقي للقيام برحلة بحرية طولها ستة آلاف ميل إلى إنجلترا، ليثير قضية اعتراض دافعي الضرائب الافريقيين على ضياع حقوقهم، قد اتخذ في اجتماع ٢٥ يوليو ١٩١٣. وناقش الاجتماع أيضاً مسألة الأموال التي يحتاجها الوفد، وقرر إيفاد سايول ماسيني للتجوال عبر البلاد لجمع التبرعات. وتم تشكيل لجنة جوهانسبرج\* مهمتها مراقبة هذه الجهود ورعاية الأموال المحولة إليها. وتقرر في ذات الاجتماع تعيين وفد\* للذهاب لبريتوريا لتسليم حكومتها قرارات ثلاث\*، ما يعيننا منها هو القرار بالخاص الوفد، وهو يقول " أنه بعد تقديم الاحتجاجات الافريقية إلى السلطات ضد طرد الافريقيين من المزارع، وبعد أن ثبت أنها غير مجدية، قرر المواطنون الافريقيون جمع الأموال لتقديم عريضة للملك والشعب البريطاني، وأن السيد ماسيني عين منظماً للصندوق المالي، الأمر الذي يتطلب السماح له بالعبور الآمن عبر البلاد للتجول في القرى المحلية لجمع التبرعات"<sup>(٨)</sup>. ومع أن الحكومة قد استأعت من قرارات مؤتمر يوليو ١٩١٣، لكن هذا الأمر كان ضرورياً لاعلامها بتلك القرارات، عليها تقدم حلاً لمشاكلهم.

وتسلم السيد مالان وزير الشؤون الوطنية، تولايها بعد وفاة ساير، قرارات الوفد\*، واستمع لقصة معاناة الوطنيين نتيجة تنفيذ القانون، لكنه أشار بوجوب تنفيذها. أما بخصوص مسألة سفر الوفد إلى لندن فقال " بأن القانون مصدق عليه من قبل ممثل جلالة الملك، وهو لا يفهم لماذا يتدخل الافريقيون ويقرروا ويشكلوا وفداً للسفر إلى

لندن. فقد كان عليهم الانتظار حتى تنتهى اللجنة من قراراتها". وأضاف بأنه "من حق  
أى رعية بريطانى أن يقدم نداءً إلى الملك، ولكن عليهم أن ينتظروا حتى تنتهى اللجنة  
من تقريرها" (٩).

ووضح أعضاء الوفد بأنه إذا كان القانون له ستة أسابيع وظهرت آثاره الضارة،  
وليس من المأمول أن تنتهى اللجنة من عملها خلال ستة أشهر، بل يمكن أن يستمر  
عملها لست سنوات، بأنه يمكن سحب العريضة التى يتون تقديمها إلى الملك إذا تعهدت  
اللجنة بتعديل القانون انتظاراً لتقريرها (١٠). وفى تقديرى أن هذا اللقاء جعل أعضاء  
المؤتمر يتمسكون أكثر بمسألة إرسال الوفد إلى لندن، وذلك لاحتساسهم بأن الحكومة  
متخوفة من تقديم عريضة للملك البريطانى. ونستشف ذلك من أمرين : أولهما، التشدد  
الذى أبداه أعضاء الوفد، خلال مقابلتهم مع المسئول الحكومى الكبير، جعل تصرفاتهم  
تبدو وكأنهم يملكون ورقة ضغط على الحكومة، فتخير الوزير ما بين أن يضمن تعهد  
اللجنة المقررة، وإما التهديد بإرسال الوفد، لهو خير دليل على ذلك الأمر. ثانيهما، أن  
اللغة التى استخدمها الوزير فى طلبه بعدم إرسال وفد إلى أوروبا جعلتهم يتلقون تلك  
النصيحة بأن اعتقدوا أن كل إشارة من الحكومة بأنها على وشك أن تعدل القانون،  
وبالتالى فإن سفر الوفد سيكون غير ضرورياً، مع أن المسئول لم يعد - رغم هذه  
النصيحة - بتقديم أى اغاثة (١١). إذن كان هذا اللقاء مهماً فى شعور الأفريقيين بأن  
قراراتهم - عندما تبنا إرسال وفد لبريطانيا - كان صحيحاً.

ويبدو أن لقاءاتهم مع المسئولين الحكوميين كانت تؤكد صواب قراراتهم، فالاجتماع  
الذى عقده ممثل ناتال المحلى مع الزولو، وطلبه منهم تقديم الاغاثة للمستأجرين  
المطرودين، وعدم تضییع أموالهم فى أمر الوفد، جعلهم يصيغون خطاباً للمأمور  
الوطنى ينحاز لمسألة الوفد، حيث ذكروا " بأن الإدارة المحلية تقوم بجمع الضرائب  
سنوياً، ونحن لا نعرف ماذا يفعلون بالمال، ونحن لا نتظلم من ذلك. لماذا إذن تشتكى  
إذا صرفنا أموالنا لإرسال وفد إلى الملك". وكانت الاجابة التى تلقوها " إذا كان هناك  
واحد لم يكتب له فهو الجنرال بوتا، فحتى الآن لم يتقابل مع دافعى الضرائب الأفريقيين  
ليتناقش معهم شكاواهم ". وتأكد لهم صواب القرار أكثر عندما تقابل بعض افارقة  
فريهيد الزولوية مع رئيس الوزراء بوتا فى أواخر سنة ١٩١٣ فى الترانسفال الشرقية.  
فحينما أبلغوه بمساوئ القانون رأوه بدلاً من أن يعطيهم الأمل بإعطاء مساكن  
للمطرودين، رأوه ينصحهم بعدم إرسال الوفد الى إنجلترا. لهذا أصبحوا من أكثر



الافريقيين تلهفاً لتنظيم الوفد المقترح، حيث كان سعى بوتا ضده أكبر محفز لهم لتمويل سفر الوفد<sup>(١٢)</sup>. ورغم أنه يمكننا القول بأن الحكومة برفضها لفكرة إرسال وفد افريقى للندن قد جعلت الافريقيين يصرون عليها، إلا أنه يمكن النظر لهذه المسألة بشكل مختلف حينما نفكر فى الاجابة على التساؤلات التى تطرح نفسها، ما الذى يضير الحكومة من هذا الأمر؟ وهل هى بالفعل تخشى من بريطانيا إذا ذهب الوفد إليها؟ أم أن هناك أهدافاً أخرى كانت تبغىها من وراء هذا الرفض لفكرة سفر الوفد؟ ففى تقديرى إن اظهار تخوف الحكومة البيضاء ورجائها عدم مناشدة ملك بريطانيا قد أرادت أن تفتح باباً جديداً أمام الافريقيين يتمثل فى أسلوب المناشدات والوفود والالتماسات، لتغيير موقفهم من الكفاح المسلح، فأرادت أن تفرض عليهم اتجاهاً سلمياً تعرف تماماً كيف تتعامل معه. وذلك لتضييع جهود الافريقيين فى طريق لا ينتهى من تقديم العرائض والالتماسات دون التنازل عن القانون. ونستشف هذا الهدف من أن القانون نفسه، حيث كان يحمل التوجه بانشاء لجنة حكومية لاحتواء المعارضة الافريقية، فكلما احتجوا طلب منهم الانتظار حتى صدور قرارات اللجنة.

على أية حال تأكد دعم الافريقيين لمسألة إرسال الوفد من خلال مشاركة المناطق فى عملية تمويل سفره. فحينما زار بوتا إحدى القبائل الشمالية كان قد حذرهم من إدعاءات المؤتمر الأهلى، فردوا عليه بالسير فى الاتجاه المعاكس. فقد استجابوا لطلب السيد ديوب بالمشاركة فى التبرع للوفد، فسلموه بعد أيام قليلة مبلغ ٢٠٠ جنيهاً، كانوا قد جمعوها بعد زيارة الرئيس بوتا لهم مباشرة. ورفع السيد سايول ماسينى بنفس الطريقة من شرق الترنسفال مبلغ ٣٦٠ جنيهاً للصندوق المخصص لهذا الغرض، مع أن رئيس الوزراء حذرهم أيضاً بالألا يقدموا أية دعم لسفر الوفد. والأمر المدهش أن الافريقيين الذين لم يتأثروا بالقانون قابلوا مسألة جمع التبرعات لسفر الوفد بفتور شديد فى البداية، لكن حينما حذرهم المسئولون البيض بعدم إهدار أموالهم فى سفر الوفد، وأن عليهم أن ينفقوا المال لدفع إيجار مساكن لهؤلاء المطرودين، قرروا دعم المؤتمر وتقديم التبرعات لسفر الوفد<sup>(١٣)</sup>. ونخلص من ذلك بأن نصائح الحكومة كان يقابلها الافريقيون بعمل مخالف لها على طول الخط، لذا أصبحت مسألة الوفد مسألة جماهيرية تجمع حولها الافريقيون باعتبارها نوع من التحدى للبيض.

ورغم أن الضغوط المحلية فى كافة المناطق الافريقية هى التى وجهتهم جميعاً نحو ضرورة إرسال وفد إلى لندن، إلا أن ضغوط الافريقيين فى الاورنج كانت من أهم

الضغوط التي فرضت على المؤتمر وجوب اتخاذ هذه الخطوة. فالضغوط التي واجهت ملاك تابانيخو، حين وجدوا انفسهم مهددين بالطرد، وبالتالي عدم القدرة على سداد ديونهم، جعلتهم من أكثر المتحمسين لإرسال الوفد<sup>(١٤)</sup>. ويذكر ديوب بأن الخلاف الذي دب بين الأفريقيين حول مبدأ العزل كان سبباً قوياً دعا المؤتمر نفسه إلى ضرورة إرسال الوفد إلى لندن، حلاً للنزاع الذي وقع داخل المؤتمر<sup>(١٥)</sup>. وقدمت النساء الأفريقيات دعماً مهماً للوفد الذاهب إلى إنجلترا، حيث لعبت شارلوت مكسيكي Charlotte Maxeke دوراً مميزاً في هذا الأمر<sup>(١٦)</sup>. وفي هذا الإطار تعاطف أيضاً أصدقاء السود من البيض وبعض الجمعيات التبشيرية لمسألة إرسال الوفد<sup>(١٧)</sup>. ويمكن القول بأن دي بيرز يأتي على رأس هؤلاء المتعاطفين مع الفكرة، فقد دعم مؤتمر كيمبرلي الذي عقد خصيصاً في مارس ١٩١٤ لمناقشة هذا الأمر، ورأى فيه الأفريقيون بأنه مستعد لتقديم المساعدة للوفد المسافر بجمع التبرعات<sup>(١٨)</sup>.

وحتى يضمن المؤتمر نجاح خطته في القرار الذي اتخذه بإرسال وفد لإنجلترا رأى أن يمهد للأمر في بريطانيا نفسها، فاتخذ خطوة هامة بمخاطبته سكرتير جمعية مكافحة الرق وحماية السكان الأصليين The Anti-Slavery and Aborigines Protection Society السيد ترافرز بوكستون Travers Buxton ، فقد كتب له جون ديوب في أكتوبر ١٩١٣ بشأن طلب مساعدة الجمعية لالغاء قانون الأراضي. ومع أن المراسلات المبدئية لم تكشف عن حماس الجمعية لهذا الأمر، حيث أن رد بوكستون يشير بأن الجمعية لا يمكنها مساعدته في حملته ضد القانون، قد خيب أمل ديوب في حالة الجمعية وموقفها. ومع ذلك لم يفقد رئيس المؤتمر الأمل وراح يحمسها بضرورة عمل شيء، حيث كتب لبوكستون يخبره " بأنه حزين بشأن المأسى التي تسبب فيها القانون، ومع ذلك لم تتخذ جمعيتكم أى موقف في هذا الشأن". بل إن إضافته " على الأقل خارج وظيفتك في الجمعية يمكنك أن تقدم معلومات لأعضاء البرلمان البريطاني للاهتمام بالمسألة، ليقدّموا استجابات عنها في البرلمان"<sup>(١٩)</sup>، ليدلل على أمر الإعداد للوفد في لندن كان يسير مع عملية جمع التبرعات في الداخل. ولم يقتصر تمهيد المؤتمر للوفد في لندن على مراسلاته مع الجمعية، بل أرسل خطابات كثيرة لمسؤولين بريطانيين، عبر فيها بأنه سلك كل الطرق الدستورية للاحتجاج ضد القانون بلا فائدة<sup>(٢٠)</sup>.

وعندما أصبح كل شيء جاهزاً دعا المؤتمر الأهلى لاجتماع\* عقد في كيمبرلي في العاشرة صباح يوم الجمعة ٢٧ فبراير ١٩١٤، لتنفيذ مخطط الوفد بحضور قادة

افريقيين وأوروبيين وشخصيات كثيرة\*. لهذا جندت الحكومة عيونها داخل الاجتماع لمعرفة التفاصيل. وانتهى الاجتماع لقرار مهم\* هو عدم المطالبة بإلغاء القانون كلية، بل حذف بنوده القاسية والانتظار لتقرير اللجنة بشأن البنود المتبقية. واستمر هذا الاجتماع، بدعم من بعض الرجالات البيض\* وبحضور السيد دوير إليه مرتين، إحداها، يوم السبت ٢٨ فبراير ١٩١٤، والأخرى في ٢ مارس ١٩١٤، وكان حضوره بقصد أمر واحد، هو حث المجتمعين على الامتناع عن مناشدة بريطانيا بشأن مسألة الأرض (٢١).

وتأكد من واقع سير الاجتماع، بعد الذي حدث بخصوص تشكيل لجنة الأراضي\*، أنه عقد خصيصاً لتكشيل الوفد الذاهب إلى لندن، حيث عقد الاجتماع العزم على تشكيل وفد يتكون من خمسة أفراد مرافقين للرئيس ديوب. واختارت اللجنة، التي شكلها المؤتمر من ١٤ عضواً، الخمسة أعضاء من الحائزين على أعلى الأصوات\*. لذا فإن الوفد الذي رافق الزعيم ديوب إلى إنجلترا تكون من الدكتور روبوسانا وسول بلاتجى وسايول ماسينى ومابيكلا، ولم يتمكن العضو الخامس مكاجاتو - من الوصول للكيب في الوقت المناسب للحاق بالباخرة (٢٢). ومن ثم بلغ عدد الوفد المسافر إلى لندن خمسة أفراد بما فيهم رئيس المؤتمر.

وتم تكليف أعضاء الوفد بأن يقتربوا من رئيس الوزراء البريطانى ومناشدته بإبطال القانون والسعى لإلغاء البند المتعلق بطرد المستأجرين الافريقيين، أو السماح بإيجاد مستوطنات لهم عدا أن يصبحوا خدماً، وإذا رفض فعليهم مناشدة البرلمان والشعب البريطانى. وقبل أن يصعدوا إلى السفينة تسلموا رسالة من السيد جيبسون (المجلس الكنسى)، وبرقية من السيد سكرينر، تفيد بعدم مناشدة إنجلترا. مما شجع الوفد للاعتقاد بأن مهمتهم ستكلل بالنجاح، وأنهم سيحصلون على شروط أفضل بالنسبة لطرد الافريقيين. ونترك بلاتجى ليروى لنا عملية سفر الوفد قائلاً " وصل الوفد إلى كيب تاون في ١٣ مارس ١٩١٤. وكتبنا للورد جلاستون نخبره بأننا حاملين عريضة من السكان الافريقيين إلى جلالة الملك وسألناه أن يحملها. فكتب يخبرنا بأنه سيجمع بنا في ظهيرة ١٥ مايو ١٩١٤ في مقر الحكومة، وعرفوا بأنه ينوى حثهم على ألا يذهبوا إلى إنجلترا ". وبضيف " بأن رئيس الوزراء بوتا قابلنا وأخبرنا بأنه لم يطرد الافريقيين من مزرعته، وقال بأنه إذا ذهب إلى البرلمان الآن وطلب تعديل القانون فسيقولون بأنه مجنون. وهذا البيان من الجنرال بوتا جعلنا نصمم على المضى قدماً في السفر لإنجلترا.



وكانت هذه المقابلات تجهلها الحكومة، حيث أنكر الجنرال بوتا أن الأفريقيين يملكون في الأورنج، ولحسن الحظ كان الجنرال دوير حاضراً للمقابلة، فقال بأنهم اكتسبوا أملاكهم في ظل النظام الجمهوري، في مناطق هوبستاد وتابانيخو، وكان في تقديرنا أن رئيس الوزراء لأول مرة يسمع أن هناك أفريقيين يعيشون في الأورنج الحرة<sup>(٢٣)</sup>. وبالتالي فإن كل مقابلات الرمق الأخير لم تثبت الأفريقيين عن المضي قدماً في طريقهم المرسوم سلفاً.

وعلى الجانب البريطاني فإن الأمور لم تكن في صالح الأفريقيين. فإذا كان قرار المؤتمر بارسال الوفد لم يلق ترحيباً من جمعية مكافحة الرق وحماية السكان الأصليين، لأنه ضد نصيحة رئيس وزراء اتحاد جنوب أفريقيا والحاكم العام اللورد جلادستون، إلا أن قيام الوفد بالرحلة فعلاً وضع الجمعية في موقف حرج للغاية<sup>(٢٤)</sup>. حيث كان وصول الوفد الأفريقي إلى إنجلترا بالفعل في يونيو ١٩١٤<sup>(٢٥)</sup>، بداية لمرحلة مهمة في حياة الأفريقيين وحياة القانون نفسه. لتبدأ مهمة جديدة. بمحاولة إقناع المسؤولين والشعب البريطاني بضرورة الوقوف إلى جانبهم، والضغط على الحكومة الاتحادية لإلغاء القانون، لكن السؤال الذي يطرح نفسه هل ستجح مهمتهم؟

#### ب- جهود الوفد في لندن على المستوى الرسمي :-

كان على أعضاء الوفد الأفريقي أن يسلكوا جميع السبل لإرسال صوت الأفريقيين إلى الملك البريطاني وكل المسؤولين الحكوميين، بدءاً من وزير المستعمرات مروراً برئيس الوزراء وانتهاءً بالبرلمان الامبراطوري. ولما كان كل ما يعنيه هو إيصال صوتهم للمسؤولين الرسميين، في وقت لم يكن لديهم قناة توصيل لهذا الصوت، فقد بحثوا لإيجاد هذه القناة، فوجدوها تتمثل في جمعية مكافحة الرق وحماية السكان الأصليين. فرغم عدم الترحيب الذي أبدته الجمعية بقيام الوفد بالرحلة فعلياً، إلا أنها لم تخذل الوفد الأفريقي على الأقل في إرسال طلباته لكل من وزير المستعمرات والتاج البريطاني ومجلس العموم.

#### ١- الوفد ووزارة المستعمرات البريطانية:-

يبدو أن وزارة المستعمرات البريطانية كانت تشعر في يناير ١٩١٤ بتأزم الموقف في جنوب أفريقيا، خصوصاً في مناطق الأورنج والترنسفال، نتيجة تطبيق القانون، فطلبت بعض التفاصيل عن وضع الأراضي في بعض المناطق<sup>(٢٦)</sup>. وفي هذا الإطار تعاملت الوزارة مع الوفد الأفريقي وليس لديها علم بالتفاصيل الكاملة للمشكلة. ولم يكن



لدى أعضاء الوفد أى علاقة بأى مسئول من مسئولى الوزارة، رغم أنها أول جهة حكومية سيتعاملون معها فى بريطانيا، لذا لجأوا لجمعية مكافحة الرق وحماية السكان الاصليين لتقوم بهذه المهمة. فأرسلت الجمعية للسيد هاركورت وزير المستعمرات رسالة توضح له مناشدة الوفد لها لمساعدتهم فى تغيير بعض بنود قانون الأراضى الوطنية<sup>(٢٧)</sup>. ويبدو أنها لم تقم إلا بدور الناقل للرسالة فقط، مع أنها بعثت برسالة للسيد هاركورت وزير المستعمرات لتحديد موعد لمناقشة قانون الارض<sup>(٢٨)</sup>، فالرسالة التى أرسلتها للسيد هاركورت ما هى إلا رسالة الوفد لها، لاحاطة الوزير علماً بأنهم يريدون مقابلة جلالة الملك بناء على تعليمات وصلتهم بوجوب تقديم الالتماس قبل ١٦ يونيو ١٩١٤، تاريخ نهاية السنة المتاح فيها للملك عبر المادة ٦٥ بإلغاء القانون. لكن وصلتهم معلومات من قبل الجمعية أن جلالة الملك لن يتقبل النصح بشأن استعمال حقه الدستورى أو السماح لهم بالمقابلة<sup>(٢٩)</sup>، حيث كان الملك قد أرسل رسالة للسيد باتلر (عضو الجمعية) رسالة تفيد بهذا الأمر، يرفض فيها مقابلة الافريقيين<sup>(٣٠)</sup>.

وهناك ما يثبت بأن الوفد تعامل مباشرة مع وزارة المستعمرات دون الحاجة لوسيط. حيث تشير إحدى الوثائق بتاريخ ١٥ يونيو ١٩١٤ بأن أعضاء الوفد أرسلوا خطاباً مباشراً للسيد هاركورت أشاروا فيه بأن القانون تسبب فى تشريد أعداد كبيرة من رعايا العرش البريطانى، وأنه يمكن لجلالة الملك بنص المادة ٦٥ أن يبطل سريان هذا القانون، وأنهم يطلبون المساعدة فى تأجيل سريان المواد الأولى والرابعة والخامسة والسادسة والسابعة والعاشرة، حتى صدور تقرير لجنة الاراضى. وأن هذا القانون أدى إلى خسائر مادية بتجريدتهم من الأرض. وأنهم يطلبون هيئة للتحقيق فى شكاواهم ومعالجتها. وأنهم يطلبون من حكومة جلالة الملك أن تتوسط لتسوية الخلاف بالضغط على الحكومة الاتحادية لتعد باتخاذ الاجراءات لتسوية المشاكل الناتجة عن القانون. فلقد تم وعدهم من خلال السيد دوير فى ٢٨ يناير ١٩١٤ بنزع الأرض التى يقيم عليها البيض وإعطائها لهم، وتوسيع الملكية الفردية، وإدارة محلية، لكنهم أكدوا بأن هذه المقترحات مجرد وعود مقرونة بحسن النية، وأنهم لو حصلوا على ضمان من الحكومة الامبريالية وحكومة جنوب افريقيا فسيطمئنوا على مستقبلهم<sup>(٣١)</sup>. وانتظروا الرد الذى جاءهم عبر ترافرز بوكستون، بما يشير بأن وزارة المستعمرات هى التى أصرت بأن تكون جمعية مكافحة الرق وحماية السكان الاصليين هى الوسيط بين الطرفين، ربما لدور تلعبه الجمعية فى خدمة المسئولين البريطانيين (سيأتى ذكره فيما بعد). حيث

أرسل بوكستون برسالة للسيد ديوب -رئيس الوفد- عبر له فيها عن أسفه عن شعورهم باليأس فى الحصول على أية مساعدات من السيد هاركورت تضع حداً للمتاغب التى يعانى منها ملايين الافريقيين. وعبر فيها عن سعادة الجمعية لاتباع مشورتها بشأن موضوعين : أولهما، تعديل برنامجهم لحدوث بعض التطورات. ثانيهما، استنفاد كل الوسائل الدستورية قبل الشروع فى تحريك رأى العام البريطانى. وعبر فيها أيضاً عن مشاركة الجمعية للوفد الافريقى بشأن وعود وزارة الشئون الوطنية نيابة عن الجنرال بوتا فى ٢٩ يناير ١٩١٤، والتى تعتمد على استقرار الحالة السياسية فى جنوب افريقيا، بأنها غير ملزمة لأية حكومة جديدة لأنها مجرد وعود، حيث أن التاريخ الافريقى ملئ بالوعود من قبل الرجل الابيض للافريقيين ثم نقضها. وختامه بالقول " أنه طالما استنفدتم الخطوات الممكنة قبل عرض قضيتكم على البرلمان والشعب البريطانى، فلا يمكننا أن نثنيكم عن السير فى هذا الطريق"<sup>(٢٢)</sup>، لا يدلل على أن الجمعية كانت صادقة فى الوقوف مع الوفد، إلا إذا سلك الطريق الرسمى، وبالتالي فإن أى خطوة يبادر بها الوفد لتهديج الرأى العام ستكون الجمعية ضدها، ومن ثم فإن الجمعية هى التى فرضت لفترة- الشكل الرسمى على الوفد وجعلته مقيداً به.

وتبين أن موقف وزير المستعمرات هاركورت غير مؤيد بالمرّة لمطالب الوفد الافريقى، حيث أعلن فى مجلس العموم البريطانى " أن الوفد الذى يرأسه السيد ديوب حضر إلى انجلترا دون رغبة الجنرال بوتا واللورد جلادستون، وأنهم يعرفون أن القانون لن يلغى". وأضاف " بأنه ليس هناك داعى لتشكيل لجنة أخرى، فاللجنة الحالية كافية وفعالة، ولم يكن عادلاً أن يطلب أعضاء الوفد ضمان كلمة الجنرال بوتا، فهذا يعد بمثابة وقاحة فى حقّه "، حيث أكد السيد هاركورت ثقته ودعمه للحكومة الاتحادية من خلال دعمه قائلاً " إذ كانت حكومة الاتحاد غير جديرة بالثقة فى هذه المسألة، فإنها لن تكون جديرة بأى شئ، وأنه هو يعرف تمام المعرفة أن حكومة الاتحاد جديرة بالثقة"<sup>(٢٣)</sup>. وفى تقديرى أن هذه المباركة الصريحة من وزارة المستعمرات لقانون الأرض والسلطات التى أصدرته، تعد صدأً مباشراً للوفد وإغلاق الطريق فى وجهه من ولوج أى طريق آخر. فتأكيد وزير المستعمرات على دعم الحكومة الاتحادية يشير بوضوح إلى أن ثقتهم غير محدودة فيها، بما انعكس فيما بعد فى قيام حكومة الاتحاد برد الجميل عند نشوب الحرب العالمية الأولى وإعلان وقوفها مع العرش وضد المتمردين من بنى جلدتها.

وتبين من خلال خطاب وزير المستعمرات فى مجلس العموم أن السيد هاركورت كان ينظر نظرة مختلفة لقانون الأرض، فقله " بأن بريطانيا العظمى لا يعنى أنها تشمل حمايتها الأفريقيين أنها تتدخل فى شئون الاتحاد، فهي لا تتدخل إلا لظلم ملموس، ولكن فيما يتعلق بقانون الأرض فإن الأمر لم يكن كذلك ، مع أنني متأكد بأنه حتماً سينتج عنه بعض المسائل الصعبة، إلا أنني متأكد بأن الأفريقيين سيعاملون باهتمام، وأن سياسة العزل إذا تمت ستكون فى صالح السود والبيض على السواء، وأنه كان يجب على أعضاء الوفد أن يعرضوا قضيتهم على البرلمان التابع لهم "، يدل على أن القانون بالنسبة له لا يمثل ظلماً للأفريقيين، ولا كذلك بالنسبة لمجلس العموم، بدليل أن بيان الوزير قد قوبل بموجة من التصفيق الكبير (٢٤).

ويوضح موقف وزير المستعمرات من الوفد بصورة أكثر وضوحاً حينما رد فى مجلس العموم على الاستفسارات المقدمة من الأعضاء قائلاً " بأن أهم مسألة تعنيه هي " تأمين الجنرال بوتا" وهذا ما يفسر لماذا لم تترك وزارة المستعمرات أى فرصة أمام الوفد -باعتبارهم نواب عن الشعب الأفريقى وحاصلين على تفويض شعبى- إلا ووقفت ضدها، غير إتاحة الفرصة أمامهم لتقديم التماس لمجلس العموم البريطانى (٢٥) . نخلص من ذلك بأن موقف وزارة المستعمرات كان مؤيداً للقانون، وأن أهم ما يعنيه هو تأمين الحكومة التى أصدرته.

## ٢- الوفد والملك جورج الخامس :-

رغم عدم وجود دليل على لقاء الملك جورج الخامس مع أعضاء الوفد الأفريقى وجهاً لوجه، إلا أن أعضاء الوفد نجحوا فى إيصال عريضتهم إليه عن طريق هاركورت وزير المستعمرات. ونشر نص العريضة فى ٢٠ يوليو ١٩١٤ كاملاً فى جريدة الكيب أراجوس. فماذا كانت تحمل تلك العريضة من مطالب؟ والاجابة تقول بأن الأفريقيين حرصوا فى ديباجتها على تبيان علاقتهم بالعرش البريطانى، حيث بدأت بالمقدمة الآتية " إلى صاحب الفخامة والعظمة جورج الخامس ملك المملكة المتحدة لنا أن نلتمس عطفكم، ونعلن عن ولائنا للعرش ولشخص الملك، وإننا كممثلين للمؤتمر الأهلى، الذى يمثل مواطنى جنوب افريقى، نركز التماسنا فى أربع وعشرين نقطة". ثم بدأت العريضة تعرض وجهة نظرها متبوعة بمطالبها من العرش البريطانى، قفى النقطة الأولى أعلنوا عن حب الشعب البريطانى وولائهم للعرش. وفى الثانية ركزوا على أنهم أصحاب الأرض الأصليين، وأنهم ليس لهم بلاد أخرى كالرعايا الآخرين، بما



بغنى عدالة مطالبهم. وفى الثالثة قالوا بأن أراضيهم أخذت منهم وأذعنوا فى النهاية على اعتبار أنهم رعايا بريطانيين يريدون أن يستفيدوا من فوائد الحكم البريطانى مثل الرعايا الآخرين. وفى الرابعة ركزوا على شرعية حقوقهم التاريخية فى الأرض حتى بعد خضوعهم للحكم البريطانى من خلال تركيزهم على التشريع الذى أصدرته الملكة فيكتوريا فى ١٢ مايو ١٨٤٣ " بأن امتلاك الأرض لا يؤسس على لون أو اصل أو لغة أو دين، وأنه لا يجوز التعدى على أراضي الافريقيين، وأن العبودية غير قانونية فى الأراضي التى تخضع للملكة". وفى الخامسة والسادسة والسابعة أبرزوا هويتهم البريطانية وأنهم يتمنون دوام الحقوق التى حصلوا عليها فى ظل الملكة فيكتوريا، وأنهم قبلوا الحكم البريطانى على اعتبار أن أراضيهم ستحجز لهم. وفى الثامنة ذكروا بأن التصريحات التى صدرت عقب حرب الزولو فى سنة ١٨٨٠ نصت على عدم حرمان الزولو من أراضيهم، مع أن أحسن الأراضي أخذت وبيعت لغير الافريقيين. وفى التاسعة قالوا بأنهم لم يحسدوا البيض على هذا الأمر كونهم رعايا بريطانيين مثلهم، ولهم حق الحصول على نسبة من الأرض، ولكن احتجوا على إخراجهم منها بشكل تدريجى، بحيث أصبحت الملكية لا تأخذ فى حسابها أعداد الافريقيين قياساً للآخرين<sup>(٣٦)</sup>.

وفى النقطة العاشرة أشاروا إلى البند ١٤٧ من قانون الاتحاد وبأن إدارة الشئون الوطنية ستكون من خلال مجلس الحاكم العام، فى إشارة لرغبتهم فى الحفاظ على رعاية بريطانيا لهم. وأكدوا هذا فى النقطة الحادية عشر حينما قالوا بأنهم يعتبرون أنفسهم تحت حكم التاج المباشر من خلال مجلس الحاكم العام. وفى الثانية عشر لم يتقبلوا أبداً حكومة الاتحاد بدلاً عن حكم التاج، لكنهم قبلوا حكومة الاتحاد كمستشارين للحاكم العام. وفى الثالثة عشر رغبوا فى أن يكونوا أصدقاء مع حكومة الاتحاد وكل الرعايا الآخرين، لكنهم حرصوا على ضرورة مراعاة أمنهم وحقوقهم<sup>(٣٧)</sup>.

وبعد أن مهدوا عبر النقاط السابقة لحقوقهم التاريخية دخلوا فى النقطة الرابعة عشر للقانون ٢٧ لسنة ١٩١٣ وقالوا بأنه صدر ضد الافريقيين، وأنه بدأ سياسة تعصب تجاههم، وأنه أهمل حقوقهم كرعايا بريطانيين. وراحوا فى النقاط الخامسة عشر والسادسة عشر والسابعة عشر يعرضون لتأثير قانون الأرض، وبأنه تسبب فى إحباط كبير للافريقيين، وأن حكومة الاتحاد أخفقت فى التعامل معه، وأنه قانون طبقى سينتهى بهم لأن يصبحوا عبيداً. وفى النقطة الثامنة عشر عبروا عن استيائهم ضد الروح السائدة



من قبل الاوربيين تجاه الافريقيين . وفي التاسعة عشر طلبوا التعامل بحكمة مع مسألة الأرض، وفسروا احتجاجاتهم ضد القانون، بأنه صدر دون استشارتهم، وأنه تم بصورة متعجلة كما لو أن الاوربيين وحدهم هم الذين سيتأثرون بشروطه، وأنه يعد سابقة خطيرة فيما يتعلق بالمسائل الوطنية، وأنه حتى الآن لم يتم تفسيره للافريقيين، مع أنهم شعروا بتأثيراته، وأن بنوده إذا نفذت تعنى حرمانهم من حقوقهم كراعيا بريطانيين، وتقود إلى نزاعات مستمرة بين البيض والسود، وأنه يتجاهل الافريقيين ويعتبرهم أشياء تافهة، وأن بنوده تعارض تماماً مبادئ العدالة البريطانية، بما يعنى أن الموقف فى حالة انفجار بما سيؤثر على اسم وسمعة بريطانيا (٣٨).

وشرحوا فى النقطة العشرين بأنهم سيقاومون بكل جهدهم اشتراطات القانون، فالحكومة تصرفت كما لو أنهم فى عداد الحيوانات، مع أن الأرض أرضهم، وأن البيض هم الذين وفدوا عليها، وأنهم لم يذهبوا إلى بلاد الرجل الابيض وقيموا بجانبه. وطلبوا فى ذات النقطة بالمساواة باعتبارهم راعيا بريطانيين، وقالوا بأن تأثير العزل سيوحى بأن الشعب الأبيض شر مستطير لابد من مقاومته، وأن البيض سيتحدون ضد الافريقيين بما يقود لمعركة حتمية لا يرغبون فيها، بل يريدون أن يعيشوا كأصدقاء للرجل الابيض، وأنهم لا يريدون أن يعاونوا لمرحلة التخلف، فالبيض لهم أيادى بيضاء عليهم بما قدموه من حضارة (٣٩).

وعبروا فى النقطة الحادية والعشرين بأن الافريقيين يتسابقون فى معارضة القانون وبنوده التى تحدد الشراء. وتطرقوا لحقوق الافريقيين فى المزارع وقالوا بأنهم اكتسبوا حقوقهم فيها لممارستهم الزراعة فيها لأجيال عديدة، وأن شروط القانون تمكن المزارعين البيض من طردهم، وأنهم لا يريدون العمل الاجبارى، ويعارضون مصادرة الأرض وما يتم فى الاورنج. وفى النقطة الثانية والعشرين عبروا بأنهم يطلبون النظر إليهم بعطف وتجنبيهم الكوارث التى تهددهم بسبب القانون، وأنه لابد من تعليق بنوده التى اشتكى منها الافريقيون. وفى الثالثة والعشرين طلبوا من الملك نصيحة حكومة جنوب افريقيا بمنح أراضى إضافية للمعازل حسب أعدادهم مقارنة بالبيض. وفى النقطة الأخيرة عبروا عن ولائهم الدائم للعرش ولشخص الملك، وعبروا عن ودهم للجنرال بوتا وحكومته وكل راعيا الحكومة البريطانية (٤٠). ورغم أن طريقة توقيع الافريقيين على العريضة تظهر عدم اهتمام القادة الافريقيين بما فيهم الرؤساء والقساوسة بوضع لقب الموقعين عليها مثل " الرئيس " و " الميجل " و " السيد " (٤١)، إلا أن ما كان يعنى

الوفد فى تلك اللحظة هو عدم الاهتمام بتلك الاجراءات الشكلية بقدر ما هو إيصال لرسالتهم بصورة واضحة دون لبس للعرش البريطانى. واعتقد أن البنود الأربع والعشرين السابقة لخصت عرضاً موجزاً للمشكلة التى سافروا من أجلها آلاف الأميال. على أية حال يبدو أن الملك البريطانى لم يتجاوب مع أى من المطالب الإفريقية، ونستشف ذلك من ردود رئيس الوزراء بوتا على شكاوى بعض القبائل الإفريقية من القانون، فقد كان رئيس الوزراء يثير مسألة الوفد قائلاً \* بأن العرش البريطانى مثله مثل الجمعية التشريعية لن تهتم بمصالح الإفريقيين<sup>(٤٢)</sup>. نستخلص بأن أنشطة الوفد داخل لندن كانت تبلغ أولاً بأول للحكومة الاتحادية.

### ٣- الوفد ومجلس العموم البريطانى:-

لما كان الوفد الإفريقى فى لندن خلال أيامه الأولى يسعى فى كافة الاتجاهات الرسمية، فكان لا يمكن أن يفوته تقديم التماس لأعضاء مجلس العموم البريطانى لعرض شكاوى الإفريقيين فى جنوب افريقيا ومآسيتهم نتيجة تنفيذ القانون<sup>(٤٣)</sup>. ومن ثم سعى لترتيب مقابلة مع أعضاء المجلس\* ، وفى هذا الإطار قدم الوفد عريضة للبرلمان الامبراطورى تحت عنوان " نداء إلى أعضاء البرلمان الامبراطورى وشعب بريطانيا العظمى"، نبه فيها لخطورة القانون، وقال بأن هناك قوى عديدة تقف ضده رغم تمريره لجميع المؤتمرات الدينية، حيث أصدر الانجليكان والوزيليان والمعمدانيون والمشيخيون قرارات ضده، وأنه رغم هذه المعارضة ضده تم تمريره بسرعة. وقال بأن الإفريقيين طالبوا بأن تؤخر الحكومة صدوره لحين دراسة بنوده، لكن لم يتم الاستماع اليهم. وقال بأن هذا جعلهم يصممون عبر مؤتمرهم الأهلى فى ١١ يوليو ١٩١٣ على إرسال وفد لجلالة الملك رغبة فى أن يتم رفض القانون، وبأنهم أرسلوا وفوداً كثيرة فى يوليو إلى السيد مالان نائب وزير الشؤون الوطنية عارضين مآسى القانون بعد تجربة ستة اسابيع من صدوره، لكن فشلت كل جهودهم، لهذا اجتمع مؤتمرهم فى كيمبرلى فى فبراير ١٩١٤ مؤكداً على ضرورة إرسال وفد لانجلترا. واستطرد لذكر عملية المراسلات بينهم وبين حكومة بوتا ووزير الشؤون الوطنية والحاكم العام، إلا أن الابواب كلها أوصدت فى وجوههم<sup>(٤٤)</sup>.

ثم ذكرت العريضة بعض بنود قانون الأرض وفصلت بعض تأثيراته على الإفريقيين، ومنها إجبار الإفريقيين على ترك المزارع بعد انتهاء عقود الإيجار وحالات التشرد، وأن العقوبات الواردة فى القانون أنتجت ستة اصناف من المعانين\*. وتابعت

العريضة شرح تأثير بعض بنود القانون، كتأثير البند الأول الذى اشترط موافقة الحاكم العام على الشراء، وأن هذا التصريح كان يرفضه الحاكم العام بشكل ثابت. وذكرت تأثير القانون فى المستأجرين الأفريقيين بمنعهم من إعادة حراثة أراضيهم المستأجرة وطرد حيواناتهم من المراعى. ثم عرضت لحالة المستأجرين فى الأورنج الحرة واجتماعهم فى سبتمبر سنة ١٩١٣، ونصيحة السيد دوير لهم ببيع حيواناتهم وقبول الدخول فى الخدمة لدى البيض. وعرضت لمأسى مناطق ناتال والترانسفال وحالات الطرد التى تحدث اسبوعياً. وأشارت بأن أحد أسباب مجيئهم إلى انجلترا كان تفادياً لخطورة أن يضطر الأفريقيون لارتكاب العنف<sup>(٤٥)</sup>.

وراحت العريضة تتناول اعتراضات الأفريقيين على القانون، ممثلة فى استثنائهم من الشراء والاجبار على الخدمة، وأنهم رعايا بريطانيين لكن ليس لهم صوت فى البرلمان، وأنهم ناشدوا ممثلى جلالة الملك فى جنوب افريقيا بلا فائدة، وأنهم ذهبوا إلى وزير المستعمرات السيد هاركورت بلا جدوى، وهو الأمر الذى دفعهم إلى هذا المكان (مجلس العموم). وأرفقوا مع عريضتهم بالتماساتهم للسيد هاركورت ورسالة جمعية مكافحة الرق وحماية السكان الأصليين، آمين أن يتعاطف مجلس العموم والشعب البريطانى مع قضيتهم<sup>(٤٦)</sup>.

ويبدو أن العريضة التى قدمها الوفد الأفريقى لمجلس العموم قد خضعت للمناقشة، حيث عبر بعض أعضاء المجلس عن تعاطفهم مع الأفريقيين. فقد صرح السيد ألدن " بأننا نتحمل مسئولية تمرير القرارات الخاصة بمسألة الارض، حيث وافقنا عليها فى هذا البرلمان قبل برلمان الاتحاد، بل إن وكيل وزارة المستعمرات وضعه كأحد واجبات البرلمان الامبراطورى لصالح الأفريقيين وحماية حقوقهم وحياتهم". واستعرضه للظلم الذى وقع على الأفريقيين من جراء هذه السياسة، وختامه قائلاً " بأن الحكومة الامبريالية لا يمكنها التدخل لدى حكومة جنوب افريقيا سواء بإبطال القانون أو تعديله إلا برغبتهم الخاصة، لكنى يجب أن اشير الى البنود ١، ٤، ٥ وأن تنفيذها صعب على المواطن الأفريقى، وربما يمكن مجلس العموم تصحيحها عبر نصيحة رئيس الوزراء المحترم لتهدأة المتاعب"<sup>(٤٧)</sup>، نستدل على أن أعضاء مجلس العموم كانوا على دراية بالقانون، وبالمأسى التى نتجت عنه، ومع ذلك سنلاحظ أن حلولهم لم يؤخذ بها، لأنها استغلت كتصريحات لتهدأة الأفريقيين فقط.

أما السيد كيف Cave فقد أكد على النقاط الواردة في حديث السيد ألدن، في حين استعرض السيد ألبرت سبايسر مشكلة الأرض وراح يطالب بتشكيل لجنة لمناقشة الأمر، وأن يتحرك وزير المستعمرات لحل المشكلة قبل أن يتفاقم الوضع أكثر فأكثر\*. في حين عبر الفريق البرلماني المعارض عن رفضه لمطالب الأفريقيين، وأشهر حجج هؤلاء تلك التي قال بها عضو مجلس العموم السيد جوينسون هكس Joynson Hicks، حيث ذكر بأن جنوب أفريقيا تتمتع بالحكم الذاتي وليس من حق بريطانيا التدخل في شئونها الداخلية. لكن وزير المستعمرات أوصل رسالته للنواب " بأن القانون ليس الهام مفاجئ لحكومة بوتا، لكنه جاء نتيجة لجنة تم تعيينها من قبل اللورد ملر قبل بضع سنوات (الجنة لاجدن\*)، حيث قامت بجمع معلومات بشأن الأفريقيين، وتم الاتفاق على سياسة عامة بشأنهم، وتوصلت اللجنة لتقرير جماعي، وأن القانون جرى تنفيذه عملياً أكثر من كونه يتم تنفيذه توصياته الآن، حيث نفذ عملياً منذ ١٢ شهراً، وأن اللجنة التي عينها القانون تقوم بأعمالها، وأن تقريرها سيصدر خلال عيد الميلاد القادم" (٤٨). بما يفيد بوجود توافق بين وزارة المستعمرات والحكومة الاتحادية.

فإضافة وزير المستعمرات، " بأن كل ما يجري من إجراءات فهي مؤقتة حتى تصدر اللجنة تقريرها، وأن هناك وفد أفريقي جاء واجتمع معي، وأنا اعتقد أنهم اجتمعوا مع العديد من الأعضاء الآخرين، وأنهم تركوا جنوب أفريقيا دون رغبة الجنرال بوتا واللورد جلادستون، وأنه تبين لهم أن القانون غير مرفوض في جنوب أفريقيا لأنه أعلن منذ عدة شهور، واليوم جاءوا ليجتمعوا معي، فأين كانوا منذ ١٢ شهراً التي من خلالها كان يمكن رفض القانون بناء على توصيتي، أما الآن وبعدما أصبح قانوناً فإنه لا يمكن تعليقه إلا من خلال حكومة الاتحاد أو برلمان الاتحاد فقط" (٤٩)، تدلل على أن المادة ٦٥ التي استند عليها الوفد الأفريقي في مجيئه إلى لندن قد فقدت فاعليتها بمرور ١٢ شهراً على صدور القانون، فالقانون صدر في ١٦ يونيو ١٩١٣ في حين أن الوفد اجتمع معه في يوليو ١٩١٤، ويبدو أن هذا التأخير كان مقصوداً، فمماثلة المسؤولين الحكوميين في اتحاد جنوب أفريقيا هو الذي أخرهم عن السفر، ناهيك عن أن رفض المسؤولين البريطانيين لطلبهم بالمقابلة قبل ١٦ يونيو ١٩١٤، قد أكمل هذه المؤامرة، ومن ثم كان من الطبيعي أن يحملهم وزير المستعمرات مسؤولية هذا التقاعس، ليبعدهم عن اكتشاف الشراك الذي وقعوا فيه.



ويبدو أنه حدثت مقاطعات لوزير المستعمرات حيث تدخل السيد دبليو بايلس فذكر "هل معنى ذلك أن يحرم الأفريقيين من الحصول على حصة أرض؟". ويبدو أن هذه المقاطعات لحدثت لم تك تعجبه بدليل رده على العضو السابق قائلاً "هل يسمح العضو أن أكمل بياني في وقت قصير"، ثم راح يعبر عن رفضه لفكرة تعليق القانون وفكرة تكوين لجنة أخرى "فاللجنة الحالية كما يبدو لي هي كافية ولديها الكفاءة". وعلق بلاتجي - أحد شهود العيان - بأنه "ليس واضحاً ما الذي جعل السيد هاركورت يقول هذا البيان بأن الأفريقيين في عريضتهم لم يسألوا تعليق القانون بالكامل، بل كل ما تمنوه تعليق تنفيذ البنود الأقسى، وأن تترك البنود الأخرى سارية حتى تنتهي اللجنة من تقريرها؟". وأضاف "بأنه عندما أشار هاركورت إلى اللجنة أبلغه الوفد بأنهم حينما كانوا في بريتوريا أبلغوا اللجنة بمحنة الأفريقيين المطرودين، فأجابهم أعضاءها بأن أي شكوى تنشأ نتيجة القانون هي بعيدة عن مجال تحقيقهم، وأنهم لا يمكنهم اعتبار هذه شكاوى، وأن نفس الرفض حدث في كينجزويلمز تاون وهاري سميث\*... ومن هنا رأينا كأعضاء للوفد بأن السيد هاركورت قد أبلغ بشكل خاطئ عما أنيط للجنة من اختصاصات" (٥٠).

ولكن السيد هاركورت - حسب كلام بلاتجي - قدم للبرلمان الامبراطوري تفسيراً جديداً غير التفسيرات الأربعة الكائنة في الاتحاد (عرضناها من قبل)، وبالتالي فإن الحكومة ستري تناقضاً في التفسيرات الخمسة. في حين أن بيانات نواب مجلس العموم فسرت القانون دون انسجام وتركت نص القانون دون تفسير. بل إن تعليق بلاتجي على بيان وزير المستعمرات هاركورت بقوله "ولو لم نسمعه بانفسنا لقلنا - خلال قراءة جزء من خطابه - بأن هناك خطأ حدث في رواية محاضر جلسات مجلس العموم" (٥١)، يدل على أن أعضاء الوفد قد اتاحت لهم الفرصة للقاء أعضاء مجلس العموم، وأنهم كانوا مندهشين من البيان ورافضين له.

ويبدو أن الوفد الأفريقي شعر داخل المجلس بعدم وجود ظهر يدعم مطالبهم، وهذا يفسر لماذا راح البعض منهم يقارن بين موقفهم وموقف الهنود داخل جنوب إفريقيا، حين أجبر من يقف مدافعا عنهم البرلمان الامبراطوري على تعديل قانون منع هجرة الاسيويين (٥٢).

فالتفسير الامبراطوري وموقفه من القانون ظل غامضاً، ونستشف هذا في قولين متناقضين لهاركورت: أولهما، قوله الداعم للبيض حين قال "إذا أراد الجنرال بوتا أن

يترجع عن كلمته فليست لدى القوة الاجبارية فى تقييد اتباعه، وإذا كانت حكومة جنوب افريقيا تتعهد بهذه المسألة - يقصد تعليق القانون- فانهم يتعهدون بلا شئ، منع أننا نعرف أنهم يمكنهم أن يتعهدوا بهذه الامور". ثانيهما، قوله المتعاطف مع الافريقيين حين ذكر " بأنه أخير الوفد بأنه أعطى أوامره للتسجيل عبر القطر وأى فرد سيتم طرده من قبل المزارعين البيض فسيتم التحقيق فى المسألة، وأنه سيستخدم تأثير حكومته فى هذه المسألة". ونستشفه أيضاً من تعليق بلاتجى الساخر على هذا التعاطف " بأن المسجلين حملوه فيما يبدو أوامر المنع، حيث سمحوا لمسئولى قسم الأراضى ببعثرة المستأجرين الافريقيين من المزارع الحكومية فى ستانرتون وكلوورث وفى أماكن أخرى، وشنتهم على غير هدى عبر القطر وهى تعرف جيداً بأنهم سوف لا يجدوا أى ملاذ آخر" (٥٣).

وإجابة هاركورت فى مجلس العموم نشرت وهلت لها صحافة جنوب افريقيا، بل إن أحد الكتاب الهولنديين كتب قصيدة مديح فيه ، وهنأت صحافة جنوب افريقيا بأن لديها وزير مستعمرات فى داونج ستريت جيد للغاية، وأن أتباعه يحبونه ". وقال أحد محرري الصحف الهولنديين\* بأن " جنوب افريقيا ستوفر الكثير من الدموع". فى حين اعتبر الافريقيون بأن هذا الاعجاب بهاركورت جاء نتيجة القانون، لأن كل ضحاياه من السود، وأن الامبريالية ووزارة المستعمرات تدعمه (٥٤).

ومناقشات مجلس العموم أوصلت إلى نتيجة مؤداها بأن القانون صمم لابقاء السود فى حالة خضوع. فرغم هذه الشهادة الجماعية من أعضاء البرلمان بقسوة القانون، راوغ السيد هاركورت وراء " تأمين الجنرال بوتا" بإمكانية الفصل العنصرى، وهى غير موجودة فى القطر (٥٥). ونخلص من ذلك بنتيجتين هامتين: الأولى، أن الوفد تم حصره خلاله الأيام الأولى من وصوله للندن فى ضرورة الالتزام بالطريق الشرعى وعدم التوجة للرأى العام البريطانى، وأنه حينما تم إعداد الرأى العام لكيفية التعامل مع مطالبه، تركوا الوفد لتلك المهمة الشاقة. الثانية، أن فشل الوفد فى اقناع المسئولين البريطانيين لم يرجع إلى عدم قدرة الوفد على توصيل رسالته بل تم هذا الفشل نتيجة وجود توطأ بين مسئولى بريطانيا ومسئولى جنوب افريقيا بدليل إشادة صحافة جنوب افريقيا البيضاء بهؤلاء المسئولين الذين شاركوا فى تعطيل الوفد عن أداء مهمته.

### ج- جهود الوفد فى لندن على المستوى الشعبى :

يبدو أن فشل الوفد فى مهمته الرسمية قد أوجب عليه ضرورة تحميل الرأى العام البريطانى مسئوليته التاريخية عما حدث للافريقيين من مأسى عبر القانون . وفى هذا

الاطار سيقصر حديثنا على جهود الوفد مع أربعة نماذج تدلل على اقترابه منها وطلبه مساعدتها في إيصال رسالته إلى المسئولين البريطانيين والشعب البريطاني للضغط على حكومة اتحاد جنوب افريقيا لعدم إقرار القانون.

#### ١-جمعية مكافحة الرق وحماية السكان الأصليين:-

يشير موقف الجمعية باعتبارها جمعية غير حكومية بأنها لم تلعب دوراً نزيهاً مع الوفد. فرغم أنها عبرت عن نفسها (حين تشكلت سنة ١٩١٠) بأنها تعبر عن مصالح السود في جنوب افريقيا، إلا أن سلوكها بعد صدور قانون الأراضي أصبح يكشف عن موافقها. فأول مسألة شغلت الجمعية ليس مسألة القانون في ذاته، بل جاء انشغالها نتيجة تشكيل الوفد للسفر الى لندن، بمعنى أن اهتمامها لم يبدأ إلا سنة ١٩١٤. فقد اعتقد رئيسها (هاريس) بأن كل الدوائر الانسانية في بريطانيا تعتبر مسألة القانون هي مسألة تشريعية، وأن الجمعية لا ترغب في التدخل في شئون دولة أصبحت ذات حكومة مستقلة منذ سنة ١٩١٠. وأن التدخل في مسألة القانون سيعود على الجمعية بنتائج سيئة في علاقاتها مع الحكومة الامبريالية، وبالتالي بدت الجمعية محافظة في موقفها ضمناً لاستمرار التأثير في كافة المستعمرات. وكان يُعتقد أن موقف الجمعية نابع - حسب إشارة ديوب للجمعية في ٢٤ أكتوبر ١٩١٣ - بأن أحد أعضائها، وهو السيد هوكين Howken، كان متزوجاً من أخت رئيس الوزراء بوتا، وأنه هو الذي أبلغ الجمعية بأن تدخلها لدى حكومة جنوب افريقيا في غير محله. وأبلغ أيضاً بعدم موافقة الجنرال بوتا على مشروع إنشاء فرع للجمعية في جنوب افريقيا لأنه لو تم ذلك فإنها ستتدخل في الشئون الوطنية هناك<sup>(٥٦)</sup>. ومع ذلك لعبت الجمعية دوراً في التمهيد للوفد الافريقي عبر اتصالها بوزارة المستعمرات لطلب مقابلة له، ووافقت الوزارة بشرط ألا يصحبهم أحد من أفراد الجمعية<sup>(٥٧)</sup>.

وهناك بعض الاشارات الأولية تعبر عن تناقض موقف الجمعية تجاه القانون تضمنتها كتابات هاريس لديوب، حينما ذكر له ديوب صعوبات الموقف وكيف أصبح كارها للسياسات الانجليزية بشأن جنوب افريقيا، وأن هذا الأمر جعلهم حذرين في اتخاذ أى فعل يقلل من مناخ النجاح المحتمل. فرغم أن هاريس أرسل لديوب مؤكداً "تعاطف الجمعية مع جهودكم" إلا أن إضافته "ولكن لا أزال اطلب منك ألا تصرح بشئ للصحافة حتى تأتينا الفرصة لمناقشة المسألة سوياً، فانا أؤكد تماماً بأنك ستحصل على تعاطف أكثر عندما يستمع إليك السيد هاركورت، لهذا لا بد أن تحجم عن تهيج العامة



وأن تسير فى الخطوات الدبلوماسية<sup>(٥٨)</sup>، تدلل على أن هذه المراسلات هى التى تسببت فى تأخير وفد المؤتمر فى التعامل مع الصحافة لبعض الوقت، حتى يتم تهيئة الراى العام لشئ آخر، ويحتمل أن تكون الحكومة قد سوقت للصحافة دعم رأيا بشأن مسألة الأرض واستخدمت الجمعية لتكميم أفواه أعضاء الوفد عن الحديث للراى العام والصحافة، بدليل ما ذكرناه سابقاً من إصرار وزارة المستعمرات على أن تكون الجمعية هى الوسيط بينها وبين الاقريقيين.

من هنا، نستطيع أن نفهم لماذا ركزت خطط هاريس على تكميم أفواه الوفد فى حرية التعبير! فأعضاء الوفد جاءوا إلى انجلترا بنية تقديم التماس للحكومة البريطانية لالغاء القانون، وإذا فشلوا فى هذا المسعى فإنهم قد تكون لديهم بعض التصورات لتوضيح حالتهم أمام الراى العام البريطانى. وهاريس بمسعاها السابق عمل على ضبط حملتهم الاصلية وإبعادهم عن تهيج الراى العام، الذى يمكن أن يتجسس لقضيتهم. وتم ذلك من خلال فتح الطرق للوسائل الدستورية أمامهم لافساد اهدافهم. لهذا كان أول ما فعل هاريس بأن اقنع الوفد بالتوقيع على وثيقة مرفقة بالالتماس المقدم للورد هاركورت وزير المستعمرات. وهذه الوثيقة لا تحوى تعليق قانون الأرض، بل احتوت الموافقة على اقتراح الجمعية بأن سياسة الجنرال بوتا فى العزل تحظى بموافقة عامة. حيث علق هاريس أهمية فى مسألة ضرورة التعامل مع البيانات الأولية لديوب، والتى القاها بعد ذلك، بحيث لا تعارض مبادئ العزل الاقليمى إذا كان بالامكان تنفيذها بعدالة. وبالتالي ماذا يمكن عمله لقبول احتجاجات الوفد لأن القانون يهدف إلى عمل هذا العزل. والغريب فى الأمر هو قبول الوفد التوقيع على هذه الوثيقة. رغم أن أحد أعضاء الجمعية أشار بأن التوقيع عليها كان إجباراً من هاريس لأعضاء الوفد، وأنهم لم يكفوا بعد ذلك عن الأسى والحزن على أنهم دُفعوا للتوقيع على هذه الوثيقة<sup>(٥٩)</sup>. وفى تقديرى أن التوقيع على تلك الوثيقة فى لندن يفسر عدم اعتراضهم بعد ذلك على فكرة العزل، بل انهم قاموا بترويجها فيما بعد، رغم أنها ستلعب دوراً فى الانشقاق الذى سيحدث داخل المؤتمر الأهلى بعد استقرار قانون الأرض.

والمهم أنه عندما تقابل أعضاء الوفد مع وزير المستعمرات فإنهم لم يعرضوا مطالبهم جيداً كما عرضوها من قبل على هاريس، حيث لم يحددوا النقاط التى يركزون عليها، فالوثيقة التى وقعوا عليها قيدتهم. ولكن هاريس فى كتاباته تجاهل الفقرة الخاصة بالعزل فى العريضة التى قدموها للملك البريطانى، والتى جاءت كالآتى "نحن لا نقوم باحتجاج



ضد مبادئ العزل إذا كان عادلاً، ولكن لا نرى كيفية تأثير هذا القانون على العزل الكامل بين الأجناس أكثر من نوعية العزل الحادثة الآن. ولكن هدف القانون من العزل هو الإجبار على الخدمة من خلال تبني مسائل الاستقلال والتحسين الذاتي. وهذه الخدمة الإيجابية قليلة الأجر، حيث إن الأجور المرتفعة لا تساعد على العزل ولكن عدم العدالة ظاهرة بيّنة فيه<sup>(٦٠)</sup>.

وهذا الدور الذي لعبته الجمعية يدل على عدم قدرتها للاختيار ما بين دعم الحكومة الامبريالية أو قيادة الوفد كممثلين للرأي العام الإفريقي. وكلا الأمرين كان يمكن أن يحرض على مستقبل الجمعية. ولا شيء أسوأ من رأيها حين سماعها من الوفد الإفريقي في لندن، حيث كشف حالتها التي أوضحت بأنها انكشفت أمام الرأي العام البريطانى وبأنها لا تتمتع باستقلالية، وأن احتكارها المواقف السابقة كحارث غيور على الجماعات الأهلية جعلها في حالة قلق من فكرة أن مجموعة متعلمة من الإفريقيين تظهر على السطح قد أثبتت نفسها. وقدرتها على تمثيل نفسها بعيداً عن مساعدة الجمعية وحمايتها، فقد اعتبرته الجمعية تهديداً حقيقياً في علة وجودها من الأساس، كوسيط بين الأجناس الوطنية والحكومة الامبريالية. وبالتالي اعتبرت الجمعية وسكرتيرها هاريس أن قرار المؤتمر الأهلى بإرسال وفد، والذي سمعه هاريس من الصحف، قد أصبح تأكيداً لقلق الجمعية بعد وصول الوفد نفسه إلى إنجلترا في يونيو ١٩١٤<sup>(٦١)</sup>.

ويمكن القول بأن العامل الشخصى كان له دور كبير في صياغة علاقة الجمعية مع الوفد الإفريقي، وإذا تفحصنا الدور الذى قام به سكرتير الجمعية السيد هاريس لاكتشفنا هذا الأمر. فرغم أن هاريس هو الذى أرسل برسالة لوزارة المستعمرات يقترح فيها بأن يرافق اثنين أو ثلاث من ممثلى الجمعية الوفد الإفريقي الذى سيقابل مع الوزير هاركورت<sup>(٦٢)</sup>، ورغم رفض الوزارة لاقتراحه بحجة إعطاء الفرصة لأعضاء الوفد ليعبروا عن وجهة نظرهم بخصوص قانون الأرض دون التخوف من المصطلحات التى قيدهم بها السيد هاريس، إلا أن هاريس تدخل بأن عبر للوزارة بأنه يأمل التأكيد المعتدل من قبل الوزارة للوفد بأنها ستتوسط رسمياً بخصوص المزاعم التى نتجت عن القانون، وأن تمتنع عن الرد على طلب الوفد بإلغاء القانون كمبدأ يؤسس لتدخل جزئى للحكومة الامبريالية، بل إن تحذيره بأن " أى حملة للرأي العام سوف لا تخدم أغراضهم، بل ستجعل حكومة الجلالة تمتنع عن التدخل فى أمور جنوب إفريقيا"<sup>(٦٣)</sup>، تشير بأن هاريس كان يسعى لتقييد حركة أعضاء الوفد.

وهناك ما يدل على أن كل أعضاء الجمعية وقفوا مع هاريس، فبعضهم تحيز للمبادئ التي تضمنها قانون الاراضى - العزل - باعتبارها انحيازاً من القانون لمعايير الجمعية التي تتحاز لأى معايير تعد بحفظ الأرض ملكاً للوطنيين. فقد كان تغيير هاريس كسكرتير منظم للجمعية بمثابة تغيير آخر ليقود رد فعل الجمعية المؤيد لفكرة العزل التي يحملها قانون الارض. ورغم أن لحظة تعيينه لم تكن لديه سابق خبرة بشئون جنوب افريقيا، وأن خبرته بمسألة الأرض تطورت مع الوقت، حيث تطورت فلسفته فى المرحلة التالية مع عدم اغفال تجربته السابقة فى الكونغو، إلا أن قوله " أرى من الخطورة المتعددة أن يشغل الافريقيون الأرض تحت ملكية غير قانونية " وإضافته " أنا انجذبت بقوة لمبدأ بوتّا، فهو ضمان أصيل للملكية، فالتجربة تقول بأن الافريقيين إذا ملكوا الارض تحت أى مسمى آخر، فإنهم سيخضعون. لاستغلال البيض " (١٤)، يدل على أن سكرتير الجمعية هاريس كان من أكثر المشجعين لقانون الأرض انطلاقاً من تشجيعه لفكرة العزل، وهذا ما يفسر اهتمامه بقرار المؤتمر الأهلى بإرسال وفد للاحتجاج على القانون.

فى حين يرى البعض بأن تعامل هاريس مع الوفد جاء مرتبطاً بالمسألة الروديسية، فقد أثرت الطريقة التى استجاب بها هاريس والجمعية لقانون الأرض ووفد المؤتمر. فعندما وصل الوفد إلى لندن كان هاريس فى نفس التوقيت مشغولاً فى الاعداد لحملة جمعياته لإثبات الحقوق القانونية لشركة جنوب افريقيا البريطانية فى أراضيه فى روديسيا. واستمر هدف الجمعية كذلك لاربعة سنوات تالية جاذباً لهاريس، ورغم إعلانه سنة ١٩١٤ بأنه مهتم بمسألة الوطنيين عبر الامبراطورية، إلا أنه كان يستعد للقيام بحملة بشأن المسألة الروديسية، انشغل بها عن قانون الارض. حيث اعتبر بأن القانون سيؤثر على حملته تجاهها، خصوصاً أن الحاكم العام واحد لكلا المنطقتين (جنوب افريقيا وروديسيا). وأن هناك تعاون بينهما فخشى أن يؤثر ذلك على خطط الجمعية، خاصة أن الحاكم العام اللورد جلاستون وخليفته (منذ يونيو ١٩١٤) كانا متحمسين لدعم الجنرال بوتّا وسياسته الوطنية، وأن الاعتراض على مبادئهم يشكل خطراً فى استمرار دور الجمعية فى الحملة الروديسية (١٥).

لهذا حاول هاريس توجيه الجمعية لدعم قانون الأرض، وزيارته لروديسيا فى نوفمبر ١٩١٤ لجمع الادلة للالحاق روديسيا وطمعه الشخصى فى تملك مساحة كبيرة من الأرض قد سبب ضيقاً للشركة. وهذا ما يفسر لماذا وافق هاريس على فكرة أن

يخدم وفد المؤتمر عندما وصلوا لانجلترا ، ثم إيقاعهم فى شرك التوقيع على بيان موافقتهم على مبدأ العزل. الأمر الذى أعطى للجمعية القوة فى التحدث نيابة عنهم فى روديسيا. ويبدو أن الحاكم العام اهتم بتلك المسألة ليمنع ديوب من التسبب فى أى مشاكل فى روديسيا، فكان واضحاً أنه غير متحمس لأنشطة الجمعية فى جنوب افريقيا. وكان هاريس سعيد بما نشر عن دعم السلطات الامبريالية لحملة الجمعية فى المسألة الروديسية. وفى ١٠ نوفمبر ١٩١٤ كتب لأحد المحامين بعد العودة لبريطانيا يعبر له عن أن الحاكم العام عبر له عن قلقه بشأن المسألة الوطنية، وأن وزير المستعمرات تحدث بود عن الجمعية، وأنه أقنعه بأن اللورد بوكستون سيقترن اسمه بالشرف لتقديم العدالة لوطنى روديسيا. لهذا عبر له بأنه من المحتمل أن تأخذ الجمعية وجهة نظر مغايرة بشأن قانون الأراضي. وفى تعامله مع الوفد الافريقى فى انجلترا سعى للتوفيق بين الاعتراضات العديدة وبعدم إدخال الجمعية فى شئون جنوب افريقيا عموماً، وبسبب قانون الأرض خصوصاً، وساعد على ذلك قيام الحرب العالمية الأولى ومشاكل تمويل الوفد (٦١).

وراح هاريس على إثر ذلك يفضل سياسة بوتاً، فصاغ رأى العام للجمعية من خلال علاقاته لإقناع الوفد بفائدة سياسات بوتاً للسكان السود، أكثر من حقيقة أن الجمعية دعمتهم. فهاريس كان متعاطفاً مع القانون، وأخبر أحد أعضاء وزارة المستعمرات - هنرى لامبرت Henry Lambert - بذلك، لأنها فى مصلحة الافريقيين (٦٢). وفى تقديرى حتى وإن كان هاريس من الناحية النظرية مع مبدأ ضمان مساحة من الأرض مخصصة للافريقيين، إلا أن تصريحاته تعبر عن مبدأ الوصاية، وكأن الافريقيين لا يدركون مصالحهم.

وهناك عامل آخر وهو عدم رغبة الجمعية فى التدخل فى شئون جنوب افريقيا الداخلية انطلاقاً من سببين: أولهما، خطورة تشجيع رد الفعل على الأوربيين الذين تسببوا فى هذا الوضع. ثانيهما، لأن التدخل سيجعل الحكومة الامبريالية تمنع دعمها لأنشطة الجمعية فى الاتجاهات الاخرى، اعتباراً أن الشئون الداخلية من اختصاص حكومة الاتحاد منذ سنة ١٩١٠ ، وبالتالي ستحظر على أى هيئة خارجية مثل الجمعية أن تتدخل (٦٣). وإلى هنا يمكن القول بأن الجمعية لعبت دوراً فى عدم إيصال صوت الافريقيين إلى رأى العام البريطانى. ونستشف هذا من تأكيد هاريس بأنه حافظ على ضبط حملة رأى العام، لتكون عباراتها مناسبة ولائقة قدر الامكان حتى عودة الوفد

إلى جنوب افريقيا. ومع ذلك يمكن القول بأن الجمعية لعبت دوراً مهماً في توصيل الوفد للأبواب الرسمية، لكننا أوضحنا الأسباب التي ما أجلها أتاحت لها الفرصة لأن تبرع في هذا الدور .

وفي الجانب المقابل يرى البعض بأن علاقة الجمعية مع الوفد لا تنحصر في موقف هاريس من الوفد أو القانون. بل إن بعض أعضائها هم الذين حاولوا إثارة الرأي العام وجذبوا التعاطف مع الافريقيين، وذكرنا مناشدة الوفد للبرلمان<sup>(٦٩)</sup>. في حين يشير بلاتجى بأنهم استخدموا الجمعية كواسطة، حيث رتب السير مسيريس بوكستون وهاريس اجتماعاً للوفد الافريقي لمقابلة بعض أعضاء البرلمان<sup>(٧٠)</sup>. على كل سوف يظهر دور الجمعية المتعاطف مع الافريقيين أكثر بعد الانقسام الذي سيحدث لها فيما بعد.

## ٢- الكنائس البريطانية:-

حين وصل الوفد إلى لندن تم استقباله من عدة أصدقاء فيهم الدكتور شابس جارنيت Chas Garnett من رابطة الاخوة، والقس عاموس بورنيت Amos Burnet ، فهم الذين قدموا أعضاء الوفد للجنة الوزليان التبشيرية، والتي كانت معقودة في بوشوبس قيت Bishops gate. وحينما حضر الوفد إلى لندن كان هناك عدد من المبشرين الذين يعملون في جنوب افريقيا يقضون أجازتهم في انجلترا، ولما كانوا قد شاركوا في الاجتماعات الكنسية في جنوب افريقيا للاحتجاج ضد القانون، حيث شهدوا الاجراءات القاسية للقانون، بالتالي كان استقبالهم للوفد في لندن مدعوماً برؤيتهم المباشرة لاثار القانون كشهود عيان يقوون ويؤمنون على كلام أعضاء الوفد<sup>(٧١)</sup>. لهذا لعبوا دوراً مهماً في إضفاء مصداقية على شرعية مطالب الافريقيين.

وفي هذا الاطار بدأت لجنة كنيسة الوزليان التبشيرية تحاول مقابلة السيد هاركورت وزير المستعمرات لابلاغه بقسوة القانون ضد الافريقيين المسيحيين والافريقيين الآخرين على السواء، إلا أن هاركورت رفض تلك المقابلة بطريقة مهذبة<sup>(٧٢)</sup>. ربما لافقاد الوفد الافريقي امكانية التعاطف عبر الشعور الديني المؤيد لمطالبهم.

ويبدو أن أعضاء الوفد الافريقي حاولوا استغلال هذه المشاعر الدينية ، فأرسلوا لكثير من الكنائس التبشيرية بما في ذلك كنائس اليهود، يطلبون منهم التدخل ضد ما يحدث للسود في جنوب افريقيا، معبرين لهم عن شعور الاستياء والخوف الذي يسود بين الافريقيين، وأن البيض لا تعنيهم المشاكل الناتجة عن القانون، فهم لا يستندون على



أى شىء إلا القوة<sup>(٧٣)</sup>. ومن ثم كانت الكنائس البريطانية إحدى الركائز المهمة التى استند عليها الوفد لتوصيل رسالته للرأى العام البريطانى.

### ٣- حركة الاخوة:-

لعب حركة الاخوة دوراً كبيراً فى دعم الوفد الافريقى. فقد زار الوفد مقرها فى شارع نورفولك، والتقى ببعض الشخصيات مثل السيد وليم وارد William Ward السكرتير الوطنى، والتقى السيد جون مكلنتوش سكرتير اتحاد لندن، والسيد دبليو مان وموظفين آخرين. وتمت دعوة الوفد لحضور الاجتماع الفصلى لاتحاد لندن فى بيشوب قيت فى ١٤ يولية ١٩١٤، وبعدها تلقى الوفد دعوات مختلفة فى مناطق مختلفة. وفى اجتماع بيشوب قيت رحب السيد ويل كروكس واعتذر عن استقبال وزير المستعمرات البار د لاعضاء الوفد. وتحدث فى هذا الاجتماع السيد ماسينى والدكتور روبوسانا وعبروا عن سبب مجيئهم لهذا البلد، وأنه لا أشياء جيدة فى وجودهم أكثر من أنهم فى وزارة المستعمرات. وعبر أحد أعضاء مجلة الاخوة معضداً للوفد قائلاً " بأنه توجد اخوة بين الامة والامة، والرجل والرجل، والجنس والجنس ، وفى حركتنا لا يمكن أن تكون هناك حواجز لونية للمحبة والعدالة. ولا بد أن تكون على الامبراطورية مسئولية والتزامات ولا تهتم بالربح التجارى فقط، فى حين يتم الظلم تحت العلم الامبراطورى". وأضاف " بأن خمسة من أعضاء الوفد سيكونون هنا لعدة شهور ومستعدون لتخاطبة الاخوة والاخوات وارسال المعلومات لهم بخصوص أحوالهم وماذا يريدونه، ونحن لا نشك فى أنهم حتماً سيجدون بيننا ليس فقط متعاطفين معهم، بل وأيضاً مساعدين لهم فى حشد الرأى العام البريطانى للخطأ العظيم الذى يجب أن يصحح ". وأضاف "بأن حركة الاخوة هى حركة مسيحية عملية لن تعرف التمايز اللونى أو الحدود بين الأمم"<sup>(٧٤)</sup>. لهذا لعبت الحركة دوراً مهماً فى الحشد الشعبى ضد سياسة الأرض فى جنوب افريقيا. وزار أعضاء الوفد أيضاً فرع حركة الاخوة فى سائهل، وذكر السيد كروس أحد أعضائها " هذا التمييز الواضح فى أسعار الماشية والسلع الزراعية، وكأن سلع البيض لها طعم مختلف عن سلع السود، وكأن ألبانهم ناصعة البياض عن ألبان السود، مع أن أبقار البيض لون حلماتها حمراء كلون حلمات أبقار السود ، مع أنه ليس للون الحلمات ميزة أو تأثير فى نوع الحليب أو نوعية اللحم فهى أفضل من لحم الغزال الافريقى". وتساءل أحدهم " لماذا أنفقنا ٢٤٠,٠٠٠,٠٠٠ جنية وقتلنا ١٠,٠٠٠ فى حرب جنوب افريقيا - يقصد حرب البوير - إذا كانت هذه هى النتيجة". ولاشك أن بلاتجى كان نجماً

متألقاً فى الحديث خلال مجمل الزيارات التى قام بها الوفد للجمعيات والمراكز<sup>(٧٥)</sup>. وفى تقديرى هذا يرجع لكونه جاء من أكثر المناطق تضرراً من القانون، وبالتالي كان من الطبيعى أن يكون أكثرهم حديثاً عن المأسى التى نتجت عن القانون.

٤- الصحافة البريطانية:-

لقد عطفت الصحافة البريطانية على الوفد الإفريقى عطفاً كبيراً، ومن ضمن الصحف التى تعاطفت معهم صحيفة ويستمنستر الرسمية التى احتوت تقرير مقابلتها للوفد الإفريقى، ونفذ عددها الذى يتحدث عن تلك المقابلة لأن قرائها يهتمون بالشئون الإفريقية بشكل خاص. مع أن الوفد كان على حذر بعدم التعامل مع هذه الصحيفة، لأنها توزع داخل جنوب إفريقيا، فخشوا أن تستغل المعلومات ضدهم. أما جريدة العالم الإفريقى\* فقد تعاطفت مع الوفد قائلة " أن الوفد الإفريقى الآن هو فى هذه البلاد، وأن الدعاية بشأنهم كانت معتدلة، وأن أعضاء الوفد كانوا معتدلين فى أحاديثهم، وأن شكاواهم تنصب فى الإجراءات الأخيرة لبرلمان جنوب إفريقيا. ولكون أنه لا توجد لديهم وسيلة دستورية تحميهم، ولا وكالة محلية، فقانون الاتحاد تمت مناقشته فى البرلمان الامبراطورى ولم يعلق عليه، ولم تتخذ وزارة المستعمرات أية خطوة لتصحيح الدستور، ومع ذلك فإن الوفد جاء ليقدم نداء ملاك الأرض الإفريقيين ضد التشريع الأخير للأرض". وفى نهاية حديثها عن الوفد تمت الصحيفة من وزير المستعمرات هاركورت بحكم علاقته الطيبة بالجنرال هيرتزوج أن يحثه لأن يعالج السخط المحلى ويصحح الأوضاع<sup>(٧٦)</sup>.

وحسب صحيفة الديلى نيوزز Daily News فإن المؤتمر بعد لجوءه لكافة الوسائل الدستورية للضغط على الحكومة الاتحادية بشأن مسألة الأرض أرسل خمسة مقوضين إلى لندن، وأن هناك اتهام قوى للملك الذى ينظرون إليه كمدافع طبيعى عنهم بأنه سيقابلهم بأذن صماء. وأعطت الصحيفة لمحة عن أعضاء الوفد، وقالت بأنهم ديوب وسايول ماسينى من الزولو، والدكتور روبوسانا من الاكسوزا، والسيد مبيكيلا من الفونجو، والسيد بلاتجى من البشوانا، وكلهم مثقفين ومتحدثين مميزين باللغة الانجليزية. ونقلت الصحيفة تصريح روبوسانا " بأنهم يمكنهم خوض معاركهم الخاصة، وأنهم جاءوا إلى انجلترا على أمل التأثير على الحكومة البريطانية من خلال وزارة المستعمرات ". وعبرت إحدى الصحف الأخرى بأن الحكومة البيضاء خصت الأراضى فقضت على حرية الإفريقيين الاقتصادية وتركهم فى أسوأ حال، حيث ممنوع عليهم

الشراء أو الاستئجار. والمواطن الذى ينتهى ايجاره يتم طرده من المزرعة ولا يعترف به إلا كعامل ، وأن أى افريقى -بالتشريع- هو الذى يبيع ماشيته ويدخل فى الخدمة، وأن الخدمة غير مدفوعة الأجر، ولهذا أصبح الافريقى عبداً قانونياً فى أرضه" وعلقت الصحيفة " نحن كرعابا بريطانيين نناشد تعليق القانون حتى صدور تقرير لجنة الأراضى البرلمانية"<sup>(٧٧)</sup>. إن حملت الصحف البريطانية خطاباً صريحاً للسلطات بضرورة التعاطف مع مطالب الافريقيين، وأوصلت رسالتهم إلى كافة المسئولين والقراء، لكن كما علمنا من قبل فإن السياسة الرسمية كانت تمضى فى طريق مختلف تماماً عما يحدث فى مسار الرأى العام.

وكتب أحد صحفىي جريدة Daily News تحت عنوان " نداء إلى العدالة " بأن أى مواطن بريطانى يتعرض لسوء فى تركيا أو الصين أو اليابان فإن كل الاحزاب السياسية فى بريطانيا ستتحدى لمستوى الحدث، وتطلب استعمال القوة ضد تلك البلاد، لكن فى جنوب افريقيا رغم أن كل الاتفاقيات بشأن الأراضى قد تمت وأوجدت آلاف الضحايا المشردين الذين أصبحوا أرقاء، إلا أن البرلمان الامبراطورى ما زال ينظر إلى هذه الاجراءات ببعين الرضا " . وهناك رسالة بعث بها انجليزى - افريقى إلى ذات العدد من الجريدة السابقة نشرتها تحت عنوان " عبء الرجل الاسود " ، عبر فيها " بأنه من الطبيعى أن يأتى الوفد إلى بريطانيا لأنها المسئولة عن القبائل المحلية، وأن لديها فرصة للتدخل والاعتراض على قانون الارض، مع أن هاركورت أخبرهم بأنه لا يستطيع التدخل، ولكن يمكنهم التحدث مباشرة مع حكومة جنوب افريقيا " . وآخرون عبروا بأنه لا يمكن لبريطانيا أن تتدخل لأن الجنرال بوتا لديه خطة للنزوح الجماعى، وهدفه التخلص من ملاك الأرض السود ، وأنه لابد من وجود مناطق منفصلة تقلل من الاحتكاك المحتمل". وأضافت الجريدة فى تناولها للموضوع " بأنه طالما ليس للافريقيين صوت فى البرلمان فمن الطبيعى أن يرسلوا وفداً إلى لندن، ولكن بريطانيا وقفت عاجزة. وكان من أضعف الايمان أن يطالب وزير المستمرات هاركورت على الأقل بضرورة تعيين لجنة للاستفسار تضم افريقيين وبيض لتستمع إلى شكاوى الافريقيين"<sup>(٧٨)</sup>. ونخلص من ذلك بأن صحافة لندن كانت متعاطفة جداً مع مطالب الافريقيين، ربما لأن الجهات الرسمية أقلت أبوابها فى وجوههم، وربما لاستقلالية الصحف البريطانية، وربما بتوجيه من الصداقات التى اكتسبها أعضاء الوفد فى تلك المدة القليلة منذ وصولهم إلى لندن.

وكان من الطبيعي أن ينعكس صدى كتابات الصحف البريطانية عن الوفد في صحافة الاتحاد، فجريدة ستار عبرت " بأن أحد المشاكل الكبرى للحكم الذاتى فى جنوب افريقيا هى المسألة الوطنية، فمن زاوية اعتبر المسئولين الاستعماريين أنها مسألة داخلية، ومن زاوية أخرى وعى الشعب البريطانى بأنه لا يمكن السماح بالظلم لرعايا بريطانيين افريقيين. وهذه مسألة صعبة للغاية، لهذا ركز عليها الوفد الافريقى الذى هو الآن فى بريطانيا يبحث للوصول لوزارة المستعمرات بخصوص قانون الارض". واستعرضت الجريدة بعد ذلك بعض بنود القانون التى يشتكى منها الافريقيون، وأشارت إلى اجتماع السيد دوير فى تابا نيخو عندما قال " نصيحتى لكم أن تبيعوا ماشيتكم وأن تذهبوا للخدمة " وأضافت الجريدة " نحن نتحدث فى وطننا عن ملكية خيالية والمهم هو إعطاء العامل أهمية، ولكن فى جنوب افريقيا لا يسمح بهذا مطلقاً" (٧٩). وكأنها تريد أن تجذب الانتظار بعيداً عن مسألة الأرض والتحول بها لمناقشة مسألة العمل والاجور لهؤلاء المطرودين من الأرض.

أما جريدة Abantu Batho ، وهى الجريدة الناطقة باسم المؤتمر الأهلى، فكان ما يشغلها نراه فى تركيز صفحاتها على مسألة الارض، وهو أمر لم يرتبط بوجود الوفد فى لندن، بل لأن أنشطة المؤتمر تركزت حولها منذ صدور إعلانات للاحتجاج على القانون، إلى أن شكل وفوداً للذهاب لمقر الحكومة الاتحادية وبريطانيا. لهذا فإن ما عنى الجريدة فى ذلك الوقت هو تسجيل عملية التعاطف التى حصل عليها المؤتمر من قبل الصحافة البريطانية وبعض المشتغلين بقضايا حقوق الانسان والهيئات الدينية، فى وقت لم يحظ فيه على أى تعاطف من الحكومة (٨٠).

ونخلص من ذلك بنتيجتين هامتين: أولهما، أن الوفد الافريقى لم يحصل على أى تعاطف من قبل الجهات الرسمية المنوطة بإمكانية عمل شئ ضد القانون، ولا يعد تعاطف نواب مجلس العموم مع مطالب الوفد دليلاً على أنهم لعبوا دوراً فى تحريك تلك الجهات لتغيير موقفها من القانون، بل إن هذا التعاطف لم يتم إلا من خلال الاستماع للوفد عبر إحدى اللجان البرلمانية الداخلية. ثانيهما، أن النجاح الوحيد الذى حصل عليه الوفد تمثل فى الدعم الشعبى غير المسبوق، لكنه لم يتحول فى النهاية ليشكل قوة ضغط حقيقية على الحكومة لتغيير نظرتها للمسألة.



## هـ- عودة الوفد:-

رغم التعاطف الشعبى الذى لاقاه الوفد إلا أن ذلك لم يغير من موقف الحكومة البريطانية، وبالتالي شعر بأنه يبذل جهوداً بلا فائدة<sup>(٨١)</sup>. وشعر أعضائه بأن القانون أصبح نافذ المفعول<sup>(٨٢)</sup>. لهذا قرروا العودة إلى بلادهم دون الحصول على أى وعد رسمى بتغيير أى بند من بنود القانون. ولهذا أعدوا تقريراً شاملاً عن مهمتهم فى لندن، قدموه فيما بعد فى اجتماع خاص فى بلومفونتين<sup>(٨٣)</sup>.

ويقال أن عودة الوفد كانت بتأثير جمعية مكافحة الرق وحماية السكان الاصليين، فهى التى شجعتها، حيث ظل سكرتيرها (هاريس) قلقاً من بقاء أحد أعضاء الوفد - بلاتجى- فى لندن للاستمرار فى الحملة ضد القانون. وكانت الجمعية قد عملت على الاسراع بعودة الوفد من خلال عدم تقديم الدعم المالى لدعم جهود الوفد فى لندن. وهذا الأمر لم يكشف ساعة عودة الوفد، بل كشفه بلاتجى الذى بقى فى إنجلترا ، فقد اتهم هاريس بأنه هو الذى أفسد مهمة الوفد. حيث عمل على إسكات الوفد بكل الطرق، أشهرها أنه اضطر أعضائه للاستدانة. فكانت الديون تزيد عليهم بصورة أجبرتهم على العودة لجنوب افريقيا. بل حاول بنفس الطريقة مع بلاتجى بعد ذلك، فى محاولة لإقناعه باقتراض المال. وكان يهدد بلاتجى دائماً بأنه سيبلغ المؤتمر بأنهم اختاروا الرجل الخطأ. ومما يقوى تلك الحجة أنه رغم حجزه للمال عنهم، إلا أنهم حين قرروا العودة وفر لهم هذا المال<sup>(٨٤)</sup>. بما يدل على دوره الواضح فى إفشال مهمة الوفد واضطرارهم للعودة دون شئ ذا قيمة فيما يختص بتعليق القانون.

وبعد عودة الوفد الى جنوب افريقيا دعا فى أغسطس ١٩١٤ إلى اجتماع عقد فى بلومفونتين، ليعبروا فيه عن ثلاثة أمور: أولها، ليعبروا عن خيبة الأمل فى الاستقبال البارد من قبل الحكومة الامبريالية للوفد الافريقى. ثانيها، ليعبروا عن شكرهم للشعب البريطانى لاستقباله الودى. ثالثها، ليعبروا عن رغبتهم فى جمع التبرعات لاستكمال مهمة الوفد - حيث أبقوا بلاتجى- للتجول فى المملكة المتحدة ليكشف للبريطانيين طريقة الحكومة الاستعمارية ليقوموا بالضغط عليها بضرورة تحمل واجبها تجاه العناصر الملونة<sup>(٨٥)</sup>.

وبوصول أعضاء المؤتمر الأهلى الى بلومفونتين تم إخبارهم بأن الحرب العالمية الأولى قد اندلعت بين بريطانيا العظمى والمانيا، ومن ثم رأى المؤتمر أن الموقف يحل نفسه بنفسه، فاعتقد الافريقيون أنهم بإظهارهم التقارب مع بريطانيا يكسبون تعاطفها،

ولم يدر بخلاصهم إمكانية استغلال تلك الأحداث لتحقيق مطالبهم. والجراءات الثلاث التي اتخذها الأفريقيون تدل على ذلك: الإجراء الأول، قرر المؤتمر تعليق الشكاوى المحلية ضد البرلمان حتى يحين الوقت الأمثل. الإجراء الثاني، ذهب السيد ديوب - عاد بمفرده من لندن - إلى بريتوريا ليعرض خدمات المؤتمر أمام الحكومة، بل إن أعضاء الوفد في لندن كانوا يتحينون الفرصة لأخذ أول سفينة للعودة إلى جنوب أفريقيا والاتضمام لمواطنيهم في جبهة متحدة. الإجراء الثالث، جاءت عروض تقديم الخدمة للحكومة من زعماء أفريقيين ومن الشعب الأفريقي في كل أجزاء الاتحاد، ومن زعماء الزلو والاكسوزا والتيمبو والباسوتو، حيث عرضوا خدماتهم كإدلاء لمنطقة جنوب غرب أفريقيا لسابق معرفتهم بها، بل تعهدوا بتقديم الخدمات بأي أسلوب آخر. ورغم عروض الأفريقيين المقدمة للحكومة الاتحادية لم يقبل منها شيء\*. حيث كان تركيز البيض بأن جنوب أفريقيا لديها هدف أسمى في أن يهتم الأفريقيون بالذهاب للعمل وإيقاء المصانع عاملة<sup>(٨١)</sup>.

ويخلص الفصل بمحاولة للإجابة على السؤال المطروح، لماذا نجحت مهمة وفود غرب أفريقيا بخصوص مسألة الأرض في حين فشلت مهمة وفد جنوب أفريقيا؟ ففي تقديري أن فشل مهمة الوفد الأفريقي في لندن سنة ١٩١٤، مقابل نجاح مهمة وفد ساحل الذهب والوفد النيجيري من قبل، لا ترجع لفصاحة فريق عن فريق آخر ولا لقوة حجته، بل ترجع لاختلاف طبيعة المنطقتين. فلاشك أن العوامل الطبيعية كان لها دور مؤثر في إيجاد هذا الفارق لصالح غرب أفريقيا، فمناخها لم يجذب الأوروبيين أبداً ويشجعهم على استيطانها، ناهيك عن أن ملكية الأراضي هناك كانت واضحة المعالم، حيث أثبتوا أن جميع الأراضي مملوكة للأسر، في حين فشل وفد جنوب أفريقيا في إثبات ذلك. فالصراع على الأرض بدأ في جنوب أفريقيا منذ فترة مبكرة، حيث كانت المنطقة جاذبة للأوروبيين لاستيطانها، فعامل المناخ نفسه كان مشجعاً على الاستيطان. أضف إلى ذلك أن الأهمية الاقتصادية لجنوب أفريقيا وراثتها بالمعادن والمحاصيل الزراعية كان يثير شهية البيض دوماً للاستحوز عليها على مدار السنوات التي سبقت القانون. وهذا ما يفسر تلك الصعوبة التي واجهها الوفد في لندن، حيث فوجئ بالعديد من العراقيين والقيود الموضوعية في طريقه، ورغم أن تبين له في النهاية مدى التمسك بين المسؤولين الرسميين في الاتحاد والمملكة المتحدة، إلا أنه لم يع الدرس جيداً، حيث رجع أعضاءه

- عند قيام الحرب العالمية الأولى- يعرضون خدماتهم على الحكومة. لذا اتضح بأن أمامهم وقتاً طويلاً للتعامل مع مسألة الأرض.

## هوامش الفصل السابع :-

(١) عرضنا في الفصول السابقة بأن بريطانيا كانت على علم بتفاصيل مشكلة الارض بدليل تلك المناقشات البرلمانية التي عرضنا جانباً منها من قبل، بل إنها منذ سنة ١٩١٢ ، وعلى إثر تنفيذ قانون الاربعة الزراعية (القانون رقم ١١ لسنة ١٩١٢) والذي بدأ تنفيذه في الاول من ابريل ١٩١٢، كانت الحكومة البريطانية ترسل بطلب معلومات وتقارير دورية من قبل اللجان الزراعية داخل جنوب افريقيا، للمزيد انظر C.O.25150 No.25534/1914:- About Information from The Board of Agriculture and Fishers to the Secetary of stste , 9 July 1914, P.228.

(٢) The Parliamentary Debates, Officials Report, Fifth Series , Vol. 1, House of Common, Mar.10 to Mar.28, 1913, P.100.

(٣) Plaatje , Sol. T. :- Op.Cit., P.32.

(٤) Wentzel :- The 1913 Land Act Legislation Conquest :-, The Black SACH, August 1983, ,P.17.

(٥) فقد احتج عليه الاهالي والحكام وشكلوا جمعية حماية حقوق السكان الاصليين في كيب كوست بهدف مقاومة التشريع الجديد وارسلوا وفدا الى لندن في مايو ١٨٩٨ ونجحوا في اقتناع وزارة المستعمرات بالتخلي عن القانون لعدم وجود اراضي شاغرة في ساحل الذهب وان كل قطعة من الارض مملوكة لاسرة من الاسر الافريقية. هذا بالإضافة الى احباط محاولة اخرى لاصدار تشريع مشابه في لاجوس بنيجيريا في بداية العقد الثاني من القرن العشرين وكان لجمعية مناهضة الرق وحماية حقوق السكان الاصليين التي شكلها صفوف من المتعلمين النيجيريين - مشابه للجمعية الانجليزية- وعلى راسهم هربرت ملكولي وحكام تقليديين. فقد تطلعت الجمعية لمجلس شوري الملك في لندن فاصدر حكماً مؤداه ان الارض "حق لا نزاع فيه للمجتمع المحلي"، للمزيد انظر ، م. هـ. ي. كانيكي :- الاقتصاد الاستعماري: المناطق التي كانت خاضعة للنفوذ البريطاني، في أ. انو يواهن (محرر) :- تاريخ افريقيا العالم ، المجلد السابع، اليوتسكو، ط٢ ، ١٩٩٧، ص٣٩٩.

(٦) C.O. 551/67: A message Publish in Cape Times , 22 May ,1914.

(٧) C.O. 551/67:The Natives Who Come to Britain to Exposures their Graveness , 3 June ,1914.

\* تشكلت اللجنة من السيد ديليو جيمسانا (رئيسا) واليكمل (امينا للصندوق) ولينكنا ومسمانج ومساكينزي وفوكو وتايو كادي ومولينسي وسيلبي مسمانج وماسيني (منظماً).

\* هذا الوفد تكون من الزعيم كيكانا Kekana والسيد مكاجاثو Makgatho من الترانسفال، والسيد مامبا Mamba من ترانسكاي، والسيد سابول ماسيني والقس توالا من ناتال، والسيد بلاتجي من كيمبرلي والسيد كوكونج Kyokong من الاورنج الحرة. \* القرارين الآخرين: اولها، تعزية الحكومة في وفاة ساير وزير الشؤون الوطنية. ثانيها، أن العمال لن يتبنوا الكفاح الصناعي، بل فضلوا بحث شكاواهم بطريقة سلمية عبر الدستور.

(٨) Plaatje , Sol. T. :- Op.Cit., PP.174,175.

\* وكان معه السيد باريت سكرتير مساعد الشؤون الوطنية والسيد بريشارد مفوض جوهانسبرج والسيد كروس قاضي الرائد.

(٩) Plaatje , Sol. T. :- Op.Cit., PP.175,176.

(١٠) Ibid, PP.176,177.

(١١) Ibid, P.179.

(١٢) Ibid, PP.179,180.

(١٣) Ibid, P.180.

(١٤) Keegan, Timothy. :-Thaba Nchu Writlag, ,The Journal of African History ,Vol .34, No. 2, (1993)., P.341.

(١٥) John Langlibalele Dube, www.anc.org.za.

(١٦) وهي أول خريجة جامعية سوداء وعضو المؤتمر الوطني وكلفت مدرسة، حيث لحتجت في الاورنج مع خمسة الاف امرأة . وسافر وفد من ستة نساء الى الكيب لمقابلة والتر رويوسا بشأن تقديم التماس لوزير الشؤون الوطنية بشأن مسألة الارض وقانون المرور. ووعدهن الوزير بالتعاطف مع مطالبهن وتكونت جمعية نساء في بلومفونتين سنة ١٩١٢ وكان الامر الذي يضايقهن انه يرغم عدم وجود ملكيات للافريقيين في بلومفونتين قبل سنة ١٩١٢ الا انهم استوطنوا المنطقة على اساس



Wells, Julia, C: Why Women Rebel : A comparative Study of التاجير من مجلس المدينة، للمزيد انظر،  
Women's Resistance in Bloemfontein and Johannesburg(1958) Journal of South Africa  
Southern African Studies ,Vol.10,No.1,Oct.1983, PP.56-59,64.

Harris, John : General Botha's Native Land Policy ,Journal of Royal African Society (١٧)  
Vol.16,No.61,(Oct.1916),,PP.8,10.

( ١٨ ) وكان لدى بيرز دور كبير فى تجهيز ترام خاص بهذه المناسبة لنقل الوفود التى تلتى الى كيمبرلى لمناقشة قانون الاراضى

William Brain:- Sol ، للمزيد انظر،  
Plaatje ,DeBeers and Old Tram shed: Class Relations and Social Control in South African town,  
1919 - Journal of Southern African Studies ,Vol.4,No.2,Apr..1978, PP.212,213.

William, Brian: The Anti-Slavery and Aborigines Protection Society and the South African (١٩)  
Natives Land Act of 1913, Journal of African History, Vol. 20, No. 1, 1979, P.87.

C.O. 551/67: Paragraph From Cape Times , 19 May ,1914. (٢٠)

\* رغم ان الحكومة اصدرت فى يناير ١٩١٤ قانونا لمنع الاجتماعات العلنية، وقبل انعقاد المؤتمر بيوم واحد اصبح هذا القانون  
ساريا لهذا استشار قادة المؤتمر بعض نواب البرلمان (مثل سكرينر واكتور واكتنز) اذا كان هذا الامر لا يدعو للتحقيق ام لا. لكن  
حصل المؤتمر على ترخيص على ان يكون الاجتماع فى كيمبرلى.

\* وحضر الاجتماع الاساقفة وممثلى كيمبرلى ونائب رئيس المؤتمر (مكاجاتو)، وحضره مندوبين من كافة فروع المؤتمر، وحصل  
الاجتماع على دعم شركة دى بيرز التعدينية (معظم عمالها من الافريقين) ودعم الملونين المؤتمر وحضروا بالمئات وعلى  
رأسهم حضر السيد روين Rooyen متحدئا نيابة عن منظماتهم والسيدة فان دير ريت رئيسة نقابة سيداتهم.

\* تم التوصل لهذا القرار من خلال نصيحة اسقف كيمبرلى لكن اعترض السيد مكاجاتو على نصيحة الاسقف قائلا " انه سبق ان  
سمع عن اب قال لطفله انت جائع وابنى ساهيى لك بعض العشاء لكن عليك ان تنظر خارج البيت فى المطر ".

\* حيث جاء الدكتور ماكينزى متحدئا نيابة عن الاوربيين وخطب قائلا " بان طبقة النبلاء لم تنحصر فى اى جنس او لون وعرفت  
رجال سود ورجال بيض فماذا يكون للنبل اذا لم يكن القديس او غسطين فى وسط افريقيا، او فى الرجلين اللذين خدما ليفنجستون  
حين حملا جسمه مئات الاميال عبر الغابات الطبيعية الى الساحل. وهذا الخطاب جعل اعضاء المؤتمر يعبرون عن امالهم فى  
خطاب ماكينزى حيث شعروا قبل حديثه ان الافكار الانجليزية حجت وازيلت من اتحاد جنوب افريقيا وان حديثه احيا الامل مرة  
ثانية . وعبر بعض الاوربيين الحاضرين بأن قانون الهنود اسقط لان حكومة الهند وراء اظهرهم، لكن الافريقين لا ظهر لهم.

(٢١) لكنه لم يعد بتعديل اى من بنود القانون قبل تقرير اللجنة، للمزيد انظر،  
Plaatje , Sol. T. :- Op.Cit., PP.181-187.  
\* حيث حلت مخاوف جديدة على المؤتمر بعد اعلان اسماء مفوض لجنة الاراضى فى الجريدة الرسمية، حيث لم يتم استقبالهم  
بحماس من قبل الافريقين، فقد كان الافريقيون يفضلون ان يكون اعضاء اللجنة غير منتسبين لحزب سياسى، ولهذا شعر اعضاء  
المؤتمر بالياس عندما علموا ان اربعة من خمسة من اعضاء اللجنة من الحزب الحاكم ولا توجد معلومات عن المندوب الخامس .  
وكان من وجهة نظرهم ان يكون اعضاء لجنة الاراضى من التزاماء من احزاب اخرى غير الحزب الحاكم، لهذا شعروا بان  
الحزب الحاكم اراد تحايلا وخداعا فيما يخص قانون الاراضى.

\* كانت لجنة الـ ١٤ قد ابلغت الاجتماع بالنتيجة كالاتى: ١- بلاتجى (١٣ صوت) ٢- مكاجاتو (٩ اصوات) ٣- سايل ماسينى (٦  
اصوات) ٤- فينيانج (٣ اصوات) ٥- مبيكيلا (٢ اصوات) ٦- رويوسانا (صوتين) ٧- سوجا (صوتين) ٨- بيليم (صوتين) ٩-  
الزعيم مامجولى (صوت) . وتم اختيار اول خمسة اسماء ولكن تنازل بعد ذلك السيد فينيانج لصالح السيد رويوسانا.

Plaatje , Sol. T. :- Op.Cit.,PP.187,188. (٢٢)

Ibid, 192,193. (٢٣)

William, Brian: The Anti-Slavery.... Op.Cit., P.87. (٢٤)

Ibid, P.87. (٢٥)

(٢٦) فلما لم يكن لديها أرشيفاً باراضى الترانسمال، لهذا طلبت من الحاكم العام إرسال بعض الوثائق للفترة منذ سنة ١٩٠٤ وطلبت  
من وزارة الشؤون الوطنية أن تبذل جهداً لإرسال الوثائق الخاصة بالأورنج فى تلك الفترة التاريخية، وفى تقديرى ان هذا الطلب  
ناتج بعد تزايد اعداد المشردين المضارين فى الأورنج الحرة من الافريقين. للمزيد انظر،  
C.O.1019:- Documents

Required to Complete The Series deposited in The Colonial Office Library , 15<sup>th</sup> January 1914 .

C.O. 551/67: A message from Travers Buxton to Mr. Louis Harcourt , 26 June ,1914, PP.448,449 ٢٧)

C.O. 551/67: A message from A.P.S. to Mr. Louis Harcourt , 6 July ,1914. ٢٨)

C.O. 551/67: A message from The Deputation to Mr. Louis Harcourt , 15 June ,1914, P.462 . ٢٩)

C.O. 551/67: About Refuse The Meeting With African Native , 13 June ,1914, PP.462 . ٣٠)

C.O. 551/67: A message from The Deputation to Mr. Louis Harcourt , 15 June ,1914, PP.462- ٣١)  
464 .

C.O. 551/67: A message from John Harris to Dube . ٣٢)

C.O. 551/67: Natives Land Ac, Statement in The Commons ,London ,1914 . ٣٣)

C.O. 551/67: Natives Land Ac, Statement in The Commons ,London ,1914 . ٣٤)

Plaatje , Sol. T. :- Op.Cit.,PP.194,195. (٣٥)

Petition to King George V, From the South African Native National Congress, 20 July 1914, (٣٦)

www. anc. org. Za.PP,1,2.

Ibid, PP,2,3. (٣٧)

Ibid, PP.3,4. (٣٨)

Ibid, P,4. (٣٩)

Ibid, PP,5,6. (٤٠)

Plaatje , Sol. T. :- Op.Cit., P.18. (٤١)

C.O. 551/67: A message from Some African Tribes , July ,1914. ٤٢)

C.O. 551/67: An peat to The Members of Imperial Parliament , July ,1914. ٤٣)

\* تم هذا الاجتماع في لجنة مجلس العموم، حيث مثل اللوردات كل من إيموت وكافنيس بنتليك. وبعد سماع الوفد قرر أعضاء البرلمان بأن قرارهم سيكون في غياب الزائرين. وحضر المقابلة سكرتير الجمعية وبعض المتعاطفين من غير أعضاء البرلمان، فيهم الاتمة كوليسو والدكتور هاواي ستيرلينج والسيد هاواي وتعاطف السيد والسيدة بوكستون والسيد كوين اثوين والسيد اتش وود والسيد كامبرويل والتي نجحت فيما بعد في عقد اجتماع ناجح بين أعضاء الوفد والمجلس العمومي والسير سبائسر والسيد والسيدة هاريس وهناك ضيوف آخرون من المستعمرات البريطانية، للمزيد انظر، Plaatje , Sol. T. :- Op.Cit.,P.195.

C.O. 551/67: An Appeal to The Imperial Parliament and Public of Great Britain , July 1914, P1 . ٤٤)

\* الانواع الستة هم: أشخاص تحت إقادة الطرد، أفراد طردوا بالفعل ، مهاجرون إلى خارج جنوب أفريقيا، مشردون بحيواناتهم وعائلاتهم يبحثون عن منازل جديدة، أفراد اجبروا على ترك محاصيلهم بلا حصاد ولم يسمح لهم بحراثة أراضيهم في هذا الموسم، أفراد يرتبطون كعمالة.

An Appeal to The Imperial Parliament and Public of Great Britain" Petition of the South African (٤٥)

Native National Congress" , 1914, PP.1-3 .

Ibid, P.3 . ٤٦)

\* حيث أضاف " بأننى أريد أن أضع اثنين أو ثلاث نقاط في هذه المسألة. أيها السادة في الاتحاد، البيض يملكون قدر السود ١٤ مرة مع صغر عددهم والمساواة ملحوظة في الترتيبات ٢٠٠,٠٠٠ ابيض يملكون ٢١,٠٠٠,٠٠٠ مورجن، والسود عددهم مليون يملكون ٥٠٠,٠٠٠ مورجن فقط، فأى منهم يطلب منه ترك ملكيته؟ هم يقولون مرارا وتكرارا في جنوب أفريقيا بأن القانون ينطبق على السود والبيض، وأن الأوروبي ممنوع من الشراء مثل المواطن الابيض. لكن لجيب أن هذه مغالطات، فما هى الأرض التى يملكوها لبيعوها ؟ فالمناطق مزدحمة، وهم بالفعل لا يملكون أراضي يمكن أن يبيعوها، ومع أن البيض من حقهم البيع، إلا أن

الافريقى يترك مزرعته ويتم طرده ولا يسمح له بالشراء والاستئجار إلا ممن افريقيين أمثاله". وقال " بأن القانون أنتج مأسى كثيرة، فأفراد كثيرون تم طردهم، وهم فى حالة بحث عن الأرض، وليس لهم أماكن يستقرون بها". وتحدث عن الافريقيين الذين اجبروا على ترك محاصيلهم بغير حصاد ثم تطرق قائلا " ماذا يمكن أن تفعله ونحن ندعى أننا حماة حقوق الافريقيين واننا مع الحرية ".

(٧) Plaatje , Sol. T. :- Op.Cit., P,196.

\* حيث قال سبيلسر " انا ادرك تماما فى جنوب افريقيا لدينا حكم ذاتى لهذا وجب علينا الحرص والحذر فيما قاله المتحدث الأول بخصوص ادارتها وتشريعاتها، لكن هذا - على أية حال - هو المكان الصحيح لبدء وجهات النظر لاجتماع عدد كبير من ممثلى الشعب فى هذا البلد التى كرست قدراً كبيراً من المال والتعليم وترقية الاجناس المحلية فى جنوب افريقيا. والبعض منا يرى أنه رغم امتلاك البلاد من قبل الاجناس البيضاء الا أنه يمكن تطوير الاجناس المحلية بالكامل وان الافضل تعليمياً سيكون قادراً على مساعدة جنسه" واضاف " لقد مرر القانون ولا نستطيع ان نلوم جنوب افريقيا على اصدار التشريع بعجالة، نحن نرى اننا تعودنا احياناً على مثل نفس الشئ فى البرلمان الام ، ثانياً انه لا بد من تعيين لجنة بخصوص هذه المسألة لكشف المظالم التى لحقت بالافريقيين لان بعض المزارعين - تحت بنود القانون - سعوا الى تنفيذ الاجراءات بانفسهم . وانتهوا الاتفاقيات السابقة مع المستأجرين الافريقيين حينما عرفوا بأن ذلك ممنوع فى القانون الجديد، قاموا اما بطردهم او طلبوا منهم ثلاثة شهور خدمة سنوية غير مدفوعة " وأشار إلى حالة واحدة كمثال " وهى حالة زعيم وشعبه يعيشون على مزرعة وابنائهم منذ ثمانية أجيال وتم شراء مزرعته مؤخراً من قبل مزارع ابيض مقيم فى منطقة اخرى. وقرر انتهاء كل شروط الاجار السابقة بين المالك السابق والافريقيين، واستبدل ذلك بشروط الخدمة حتى أصبح على الزعيم العجوز أن يطلب الخدمة، واجبر الافراد على ترك بيوتهم (بنيات خشبية مربعة ومسقوفة ) واعطاهم المالك مهلة ثلاثة شهور على شرط عدم مساحه ببقاء بناية المدرسة. ونحن نحترم الحكم الذاتى لجنوب افريقيا ولكن نتمنى باتصاف من وزير المستعمرات أن يساعد الحكومة الاتحادية لتدرك بأن هناك شعور قوى فى هذه البلاد تجاه مصلحة السود، وأن يتدخل لطمأنة السود الذين خسروا حقوقهم السابقة فى شراء الأرض، وأن تتدخل وزارة المستعمرات لتعلق القانون حتى يصدر تقرير لجنة الأراضى، لاعادة الاحوال إلى ما كانت عليه طوال السنوات لدعم العريضة المقدمة من الوفد".

\* يعتقد الافريقيون بأن تصديق السيد هاركورت على لجنة ملنر برئاسة جود فرى لاجدن هو منشأ قانون الاراضى. لكن يعتبرون أن توصياتها - كانت قبل عشر سنوات- على خلاف مع القانون، حيث لم تعرض اللجنة منع البيع والشراء من ملاك الارض الا بترخيص من الحاكم العام. وانه عندما يطرد المستأجر الافريقى يجب ان يقدم طلب للحصول على الرخصة من الحاكم العام، والتي فقط تمنح لبعض الطلبات الاستثنائية الا فى الاورنج الحرة. وان التصريح من الحكومة يأخذ من ٣-٦ اشهر يكون الافريقى خلالها قد اصبح اما خادماً او هارب من القطار. ويعترف بلانجى بأن كلامه مبنى على تجربة كل مقدمى الطلبات الذين يعرفهم شخصياً. وانه لا توجد غرامة ١٠٠ جنية او ستة اشهر سجن لكل مزارع يزود الافريقى بماوى انتظروا لاجابة طلبه. وان المستأجرين الافريقيين الذين يتم طردهم لم تكن الحكومة مسئولة عن اقامتهم فى حين ان توطين البيض يتم على نفقة الحكومة، وبالتالي فإن اى من التوصيات السابقة كانت ضمن توصيات لجنة لاجدن وان تقريرها لم تتم مناقشته فى اى مجلس تشريعى فى جنوب افريقيا، ولم يتم تبنيه باى اقلية فى برلمان جنوب افريقيا بل كان مقبولا، لانه لوصى بامتيازات وطنية كذلك التى يتمتع بها الماورية Maori

franchise فى نيوزيلندا. للمزيد انظر ، Plaatje , Sol. T. :- Op.Cit., PP.202-204.

(٨) Ibid, PP.196-198.

(٩) Ibid, P,198.

\* حيث سمعت اللجنة شكوى ابن الزعيم ويترى الذى بقى خلال حرب الباسوتو مواليا لحكومة الاورنج الحرة. وكان الابن قد طرد وزملائه من رجال القبيلة من الارض التى استقروا فيها لاجيال ولجبر على العيش فى موقع حضرى. وعبر رئيس اللجنة بيومونت بانه لسف لما سمعه من ابن الزعيم وتأسف بان اللجنة لا تستطيع أن تساعد.

(١٠) وأشار أعضاء الوفد أيضاً بأن هناك لغز آخر، حيث انه بعد تعيين اللجنة فى سبتمبر ١٩١٢ صدر تقرير صحفى بأن للجنة وجدت أن أكثر المناطق التى تضررت من القانون هى الاورنج. وبأنها قررت أن تضع وبدون أى تأخير شريط الأرض الكائن فى الاورنج الغربية كمستوطنة محلية، وفوراً بعد ظهور هذا التقرير حدثت لجماعات غاضبة للبيض عقدت فى بوشوف وهويستاد للاحتجاج ضد الاقتراحات التى نسبت للجنة. وفى اجابته على الاحتجاجات تحدث السيد ثيرون وزير الاراضى نيابة عن الحكومة بأنه لا ينكر التقرير فقط، بل اضاف بأن الحكومة ليس عندها نية خلق منطقة محلية فى هويستاد أو أى منطقة أخرى، للمزيد انظر،

Plaatje , Sol. T. :- Op.Cit., PP.198,199.



(١) Plaatje , Sol. T. :- Op.Cit.,PP.199-201.

(٢) فقالوا بأن قانون منع مجرة الاسيويين رغم أنه لم يكن له رد فعل داخل جنوب أفريقيا الا ان اصوات الهنود فيها وصلت الى الهند واصر اللورد هاردينجى انصاف شكواهم والنتيجة ان البرلمان الام فى الدورة التالية (١٩١٤) اضطر لتعديل قانون لىكوليز، ولكن الافارقة لم يكن لهم نائب الملك كما فى الهند وبالتالي لم يستجب لهم. حيث تم التعاطف مع مطالب بضمة الاف من الهنود فى الاتحاد لانهم مدعومين من قبل نائب الملك فى حين املت أهات خمسة ملايين افريقى للمزيد انظر، :- Plaatje , Sol. T. Op.Cit.,PP.202-204.

(٣) Ibid, P.201.

\* ذكر بلاتجى بأن المحرر الهولندى الذى كتب هذا الكلام حكم عليه سنة ١٩١٥ بتهمة الخيانة العظمى وغرم صاحب المجلة بغرامة ٦٠ جنيه لدعم التمرد الافريكائى وفى تقدير الافريقين ان هذه حقائق لوزير المستعمرات ليقف امامها اعترف ويستفسر ويرى من هم من بين معجبيه الافريقين أم الافريكفرز.

(٤) Ibid, PP.205,206.

(٥) فإذا ما قررت لجنة بيومت أن أى لجنة أخرى ستلقى بعدها لتنفيذ مسألة الفصل، فإنها سوف لا تعود للبرلمان الاتحادى قبل عام ١٩٢٦. فالنقطة الأكثر أهمية ان القانون لم يأت بالفصل، بل لبعثرة الافريقين داخل البلاد، وهذا يتطلب الحماية الامبراطورية وليس التفرقة المستقبلية. والاعتراض الأكثر أهمية فما ذكره السيد هاركورت هو اعتراضه على تفويض الوفد الافريقى بأنهم جاءوا الى انجلترا ضد مقاضات اللورد جلاستون وضد نصيحة الجنرال بوت، فمجلس الوزراء الاتحاد هو الذى يملك سن وتشريع القوانين. وذكر بأنه "عندما اقترح السيد جروبلر بالوقف العاجل للبيع ووقف عملية التاجير، قبل فصل الارض، حذرت البرلمان بهذه المشاكل، ولكن الجنرال هيرتروج قال بأنه يجب على أن استسلم. ويمكن للجنرال بوت ان يذهب إلى أبعد من ذلك ويقول للسيد هاركورت اذا اخرجت صفحة ٥٧٩ من محاضر جلسات مجلس العموم لجنوب افريقيا (عمود اول قراءة من اطلسى) ستجد تحذيرى فى هذه الكلمات " اذا لم يسيروا ببطء وبحرص فسيكون هناك خطر، خاصة إذا أخذوا خطوات يمكن أن تكون غير مسؤولة وظالمة فى أحد البنود"، للمزيد انظر، Plaatje , Sol. T. :- Op.Cit., PP.206,207.

(٦) William, Brian: The Anti-Slavery.... Op.Cit., PP.84,87.

(٧) Plaatje , Sol. T. :- Op.Cit., P.194.

(٨) William, Brian: The Anti-Slavery.... Op.Cit., PP.87,88.

(٩) Ibid, P.88.

(١٠) Ibid, P.88.

(١١) Ibid, P.87.

(١٢) C.O. 551/67: A message from Harris to Mr. Louis Harcourt , 6 July, 1914, PP.455,456.

(١٣) William, Brian: The Anti-Slavery.... Op.Cit., P.89.

(١٤) حيث سيطرت سياسة هاريس على الجمعية خلال الاربع السنوات التالية بعد صدور قانون الارض حيث سيطر تفكيره على فكر الجمعية بخصوص مسألة الارض فهو يعتقد ان حماية الارض ستمنع استغلال العمال وستمنع تحطيم الروح المعنوية المصاحبة لها خصوصا انه شاهد تجربة الكونغو فى استغلال العمل عن قرب فقد كان سكرتير جمعية الكونغو الاصلاحية للمزيد انظر، Ibid, PP.85,86.

(١٥) Ibid, PP.90,91.

(١٦) Ibid, PP.91,92.

(١٧) Ibid, P..

(١٨) هذا يفسر البيان الذى اصدرته الجمعية فى ٢٢ فبراير ١٩١٧ والقاء هاريس محذرا من خطورة التدخل وانهم كجمعية حذرين فى هذه المسألة لان الراى العام فى جنوب افريقيا حلاس جدا ويمكن ان يثير تدخلنا الامتعاض والتهييج اذا تم تبني اى موقف نيابة عن الوطنيين وهذا سيقود بالمخاطر تجاه الافريقين ويؤثر على مصالحهم، للمزيد انظر، Ibid, P.86.

(١٩) Ibid, P.90.

(٢٠) Plaatje , Sol. T. :- Op.Cit.,P.195.

(٢١) Ibid, P.194.



Ibid, P.202. (٢٢)

Ibid, P.18. (٢٣)

Ibid, PP.225,226. (٢٤)

Ibid, P.227. (٢٥)

\* مى جريدة انجليزية - افريقية اسبوعية محررها ولد فى جنوب افريقيا، ولها مراسلين بيض وسود فى جنوب افريقيا.

Ibid, PP.215-217. (٢٦)

Ibid, P.218. (٢٧)

Ibid, PP.218-220. (٢٨)

Ibid, PP.220-221. (٢٩)

(٨٠) فى العشرينيات والثلاثينيات معترض المؤتمر الوطنى على مبادئ العزل، للمزيد انظر، Maylon , Paul:-A History of The African People of South Africa, From The Early Iron Age to The 1970s, ST.Martin's Press, New York , 1986, PP.155,156.

(٨١) Van der Merwe, Hendrik, Nancy C.J.Charton,D.A.Kotze and Ake Magnusson:-African Perspectives on South Africa, A Collection of Speeches , Articles and Documents, Cape Town , 1978,P.19.

Selby, John: A Short History of South Africa, London, 1973., P.216. (٨٢)

Gibson, Richard: African Liberation Movements Contemporary Struggles against White Minority Role, Oxford University Press, London, New York, Toronto, 1972, P.40.

William, Brian: The Anti-Slavery.... Op.Cit.,P.92. (٨٤)

Plaatje , Sol. T. :- Op.Cit., P.260. (٨٥)

\* فالان كنج المامور الوطنى لمنطقة الترانسفال الذى قيل انه صرح بعد موافقة على ذهاب الافريقيين الى الحرب اجتمع مع الافريقيين ليكذب ويعلن انه لم يقل بهذا التصريح.

Plaatje , Sol. T. :- Op.Cit., PP.205,261,262. (٨٦)

## الفصل الثامن

أسباب ترسيخ قانون الأرض خلال فترة الحرب  
العالمية الأولى



## الفصل الثامن

### أسباب ترسيخ قانون الأرض خلال فترة الحرب العالمية الأولى

عرفنا فيما سبق كيف أعلن الافريقيون رفضهم الكامل لسياسة الأرض التي تبنتها حكومة اتحاد جنوب افريقيا منذ سنة ١٩١٣، وكيف بذل المؤتمر الأهلى لجنوب افريقيا جهوداً جبارة على المستويين، الداخلى والخارجى، لتعليق قانون الأرض دون فائدة!. وبالتالي كان لابد من تخصيص فصل مستقل يشرح لنا أسباب رسوخ القانون واستقرار سياسة الأرض بصورة مؤبدة خلال فترة الحرب العالمية الأولى. فترسيخ قانون الأرض خلال تلك الفترة هو الذى تسبب فى ترسيخ أوضاع ومشكلة الأرض بصورتها العنصرية فى جنوب افريقيا إلى اليوم. ومن هذا المنطلق سيحاول هذا الفصل إجمال تلك الأسباب فى سبعة أسباب :

#### أ- قيام الحرب العالمية الأولى وجهود جنوب افريقيا فيها :-

إذا كانت المصاعب التى واجهها الافريقيون فى المعازل نتيجة قانون الأراضى قد لعبت دوراً مهماً فى ضعف استمرار الافريقيين فى مقاومة السياسة البيضاء، فإن نشوب الحرب العالمية الأولى\* قد زاد الأمر صعوبة بشكل لم يسبق له مثيل. فقد أعلنت الاحكام العرفية فى ١٤ يناير ١٩١٤، بما يعنى ضرورة إلزام الافريقيين الكامل - قبل قيام الحرب بشهور - ببندوها الهادفة لتحقيق الأمن العام<sup>(١)</sup>. ناهيك عن أن زيادة الأسعار\* خلال فترة الحرب\* قد شكلت ضغوطاً كبيرة على قيادات المؤتمر الأهلى بضرورة السير فى الطريق السلمى<sup>(٢)</sup>. بل أنت الحرب بكثير من اللاجئين الافريقيين من بنشوانالاند وجنوب غرب افريقيا\* ليشكلوا عبئاً إضافياً على أراضى الافريقيين داخل جنوب افريقيا، مما اضطر بعض القبائل للرحيل عنها<sup>(٣)</sup>. ومن ثم هناك من يرى بأن قيام الحرب العالمية الأولى هو الذى مهد لاستمرار تنفيذ القانون، وساعد على إسكات أصوات الافريقيين المحتجة ضده، بحجة أن الوقت غير مناسب لاثارة تلك المسائل<sup>(٤)</sup>. وفى المقابل فإن البيض - خصوصاً الافريكاترز - راحوا يستغلون حدوث الحرب أحسن استغلال لصالح قضيتهم<sup>(٥)</sup>، خاصة بعد ارتفاع مشاكل الفقراء البيض المندفعين من الريف إلى المدن، وتبنى الحزب الوطنى، الذى شكل سنة ١٩١٤، لمشاكلهم<sup>(٦)</sup>.



وكانت الجهود التي قام بعض القادة الافريكانرز، أمثال سمتس وبوتا، خلال الحرب العالمية الأولى قد لعبت دوراً رئيسياً في الانتصار على القوات الالمانية في جنوب غرب افريقيا، وبالتالي ساعد هذا في بلورة سياسة بريطانية محورها المحافظة على وحدة البيض في جنوب افريقيا<sup>(٧)</sup>. وبالطبع كان أى تراجع في سياسة الأرض سيقوض هذه الوحدة. وفي تقديرى أن الافريقيين لم يدركوا تغير موازين القوى في جنوب افريقيا، وظلوا أسرى لعاطفتهم، ولم يغيروا اسلوبهم المرتكز على تقديم العرائض والالتماسات\* خلال فترة الحرب. وبالتالي لم يدركوا بأن الحكومة البريطانية أو الاتحادية كان لا يمكنهما التراجع عن القانون خشية أمرين : أولهما، الخشية من تحقيق جبهة هيرتزوج المنشقة مكاسب أكبر على حساب بوتا وانصاره. ثانيهما، خشية بريطانيا من إرتفاع العداء بين الناطقين بالانجليزية والناطقين بالافريكانية<sup>(٨)</sup>. وهذا ما يفسر محاصرة بريطانيا لنشاطات من بقى من أعضاء الوفد الافريقى فيها.

وكان للدور الذى قام به بعض قادة جنوب افريقيا في الحرب أثر مهم في ترسيخ القانون، فعلى سبيل المثال حينما تم استدعاء سمتس لانجلترا ليلعب دوراً مهماً خلال الحرب، كان قد وصلها في ١٢ مارس ١٩١٧، راح يستغل الموقف لصالح سياسة الأرض البيضاء. فقبل دعوة الجمعية الافريقية للعشاء في ٢٢ مايو ١٩١٧ في فندق سافوى مع بعض الشخصيات التى لها علاقة بجنوب افريقيا - كاللورد سيلبورن وشخصيات من الجمعية- فألقى خطاباً تعرض فيه لمسألة الأرض، وانتقد تناول الصحف البريطانية في ذلك الوقت، بحكم أن الدور الذى لعبه بلاتجى لا يزال باقياً، فطالبهم بأن يتفهموا مشاكل جنوب افريقيا بحكم أنهم أقلية بيضاء وسط بحر من السود<sup>(٩)</sup>. وكان من الطبيعى أن يؤثر هذا الكلام ايجابيا ليس فقط في استمرار تعاطف

الحكومة البريطانية، بل في تفهم الرأى العام البريطانى لسياسات الحكومة الاتحادية.

ومن المؤكد أن وصول سمتس إلى لندن في ١٢ مارس ١٩١٧ واكتسابه لصداقات كثيرة هناك بل ودعوته من قبل بيوتات الطبقة الارستقراطية ووزراء، ثم استدعائه بالاساس من قبل لويد جورج للاشتراك في مجهود الحرب وانضمامه لمجلس وزراء الحرب الامبريالية\* وبقائه إلى نهاية الحرب<sup>(١٠)</sup>، لعب دوراً أساسياً في ترسيخ القانون واستمراره دون توجيه أى انتقادات له مستقبلاً.

## ب- هدوء السخط الافريقى :-

عرفنا من قبل الاحتجاجات التى رفعها الافريقيون ضد قانون الأرض، وعرفنا أيضاً بقصة تمويلهم للوفد الافريقى الذى سافر إلى لندن للتعبير عن شكواهم لإثارة رأى العام البريطانى لاسقاط القانون. فقد توحد الافريقيون للاحتجاج عليه، حتى هؤلاء الذين دافعوا عن مبدأ القانون، مثل جون تنجو جاباقو\* - فإنهم رفعوا شكواى الافريقيين للحكومة البيضاء يعبرون فيها بأنهم قدموا العرائض للحكومة البريطانية لدرجة أنهم فقدوا الثقة فى الحكم البريطانى، وأنه من الظلم أن يسيطر مليون أبيض على ٨٨% من الأرض، وأن الـ ٥ مليون افريقى يعيشون على بقية المساحة<sup>(١١)</sup>. بل تم فرض الضرائب على المساحة المتبقية. لهذا عبر البعض بأن مسألة الأرض أصبحت هى مسألة الوطنيين، وأن مسألة الوطنيين أصبحت هى مسألة الأرض، لهذا لا يستغرب تمحور تذمر الافارقة ضد القانون<sup>(١٢)</sup>.

وبالمقابل شهدت المناطق الافريقية فى بداية سنة ١٩١٤ استمراراً لتطبيق القانون، وشهدت هجرة العديد من القبائل الافريقية إلى روديسيا الجنوبية<sup>(١٣)</sup>. وأقرزت عمليات تنقيذ القانون فى الاورنج أكثر مشاهد العنف والقسوة ضد الافريقيين، لهذا انصب اعتراض الافريقيون فى مايو ١٩١٤ على أن القانون يعارض المميزات التى حصلوا عليها فى الكيب وناتال. وحينما صممت الحكومة على المضى قدماً فى تنفيذه، استمرت الاحتجاجات الافريقية ضده رغم قيام الحرب العالمية الأولى<sup>(١٤)</sup>. حيث تشير إحدى الوثائق بتاريخ ٢٥ نوفمبر ١٩١٤ إلى أن السخط عم مناطق الافريقيين فى جريكوالاند الشرقية، لدرجة أن الحكومة الاتحادية عينت أحد خبرائها لمعرفة أسباب هذا السخط<sup>(١٥)</sup>. ورغم كل التحذيرات فى يوليو ١٩١٤ بعدم اشتراك الافريقيين فى اضرابات عمال المناجم، إلا أن هذه التحذيرات لم تجد نفعاً، خصوصاً مع القادمين الجدد والمطرودين بالأساس من أراضيهم، لهذا تمت إعادة الكثيرين منهم إلى معازلهم مشياً على الاقدام عقاباً لهم<sup>(١٦)</sup>.

ومع أن سخط الافريقيين قد امتد على المستوى الشعبى إلى كل مكان، إلا أن ردود فعل المؤتمر الوطنى وقياداته راحت تنتهج الاسلوب السلمى طريقاً للنضال. حيث ثبت لهم أن العزل الاقليمى قد تأسس بالفعل، فرأوا أن يحافظوا -على الأقل فى تلك اللحظة- على مكتسباتهم الناتجة من عملية فصل الاراضى الريفية<sup>(١٧)</sup>.

وكان الخط السلمى قد قطع شوطاً كبيراً منذ إعلان الاحكام العرفية فى يناير سنة ١٩١٤، وتأكد بصورة كبيرة مع نشوب الحرب العالمية الأولى، وتحذير رئيس الوزراء للأفريقيين من الاشتراك فى أى إضرابات. لهذا لم يلجأ المؤتمر الأهلى لتزكية إضراب العمال الأفريقيين عن العمل، ولم يسمح بمشاركتهم فى إضراب عمال السكك الحديدية البيض، ربما ليس بسبب ظروف الحرب فقط، ولكن لقراءته بأن الإضرابات البيضاء نفسها لم تحقق أية نتائج جدية <sup>(١٨)</sup>. وهذا يفسر لماذا لم يقم السود بأية قلاقل خلال فترة الحرب، واكتفوا بإقامة اجتماعات حاشدة فى المدن، وظل هذا الوضع مستمراً طوال تلك الفترة <sup>(١٩)</sup>.

وبدلاً من قيام الأفريقيين من استغلال حالة الحرب ليكتفوا معارضتهم ضد الحكومة البيضاء، نراهم قد اختاروا التهدأة وأنهوا كل مظاهر احتجاجاتهم، أملين فى وقوف الحكام البريطانيين مع قضاياهم حالما تنتهى الحرب. والأدهى أنهم حاولوا بكل الطرق إثبات ولاءهم للعرش البريطانى، مرة بعرض خدماتهم عند قيام الحرب، ومرة أخرى بمشاركتهم الفعلية فى معاركها. ولعل اعتراف القادة البيض والأفريقيين بهذا الأمر <sup>(٢٠)</sup>، يعد خير دليل على تبدل موقف الأفريقيين من حالة السخط ضد القانون إلى حالة الهدوء الكاملة، فتسبب هذا الهدوء فى ترسيخ القانون واستقراره.

#### ج- تمرد الأفريكانرز وتأسيس الحزب الوطنى:-

إذا كان الأفريقيون قد اختاروا أسلوب التهدأة عند قيام الحرب العالمية الأولى، فإن الأفريكانرز قد اختاروا أسلوب التهيج، بما يدل على تناقض وسيلة الفريقين (الأفريكانرز والأفريقيين) فى تحقيق مطالبهم من البريطانيين. ولعل تهيج الأفريكانرز يمكن ملاحظته فى أمرين:

الأمر الأول، التمرد الأفريكانرى، حيث قام الأفريكانرز بالتمرد على القوات البريطانية التى تواجه القوات الألمانية فى جنوب غرب إفريقيا <sup>(٢١)</sup>، فى ذات الوقت الذى صعدوا فيه موجة قلاقل أثاروها فى أوروبا لتكوين دولة مستقلة. وكان التمرد الذى قام به الأفريكانرز خلال الحرب قد شكل ضغوطاً كبيرة على بريطانيا فى جعلها غير قادرة عن الرجوع فى مسألة الأرض. فالمنضمون للتمرد جاءوا بالأساس من فئتين: الفئة الأولى من المزارعين bywoners، من جنوب غرب الترانسفال وشمال شرق الأورنج الحرة، وهؤلاء لم يتم تخفيف معاناتهم الاقتصادية، لدرجة جعلت دى ويت قائد التمرد، يركز عليهم ليثير مسألة الأرض وليجذب دعم كبار الملاك البيض للتمرد <sup>(٢٢)</sup>. الفئة

الثانية، من الفقراء البيض\* وظهر دور هؤلاء في عدم قبولهم حتى للزى العسكرى، فتوحد الافريكانرز والانجليز في القوات العسكرية جعل هؤلاء يشعرون بالدونية لفرض الزى الكاكى -لون القوات البريطانية- عليهم. وهذا ما يفسر لماذا ظهرت بين هؤلاء حركة مقاومة زى الكاكى Anti-Keke Movement . بل دخلوا الحرب بملابس مختلفة عن القوات البريطانية وانضم الـ bywoners للفقراء في حركة تمرد ضد الجيش البريطانى، قائلين بأن الدولة لم تتقدم اقتصادياً فعمدوا للتمرد رغبة في انشاء جمهورية البوير وعودة تحكمهم في الأرض<sup>(٢٣)</sup>. لذا كان أهم هدف سعت بريطانيا لتحقيقه خلال فترة الحرب هو استرضاء الافريكانرز. فبعد هدوء احتجاجات الافريقيين وسعيهم لاسترضائها، تأكدت بصورة عملية بأن الافريكانرز هم أخطر المعارضين لها، وبالتالي كان لابد من مهادنتهم على حساب الافريقيين<sup>(٢٤)</sup>. ونخلص من ذلك بنتيجتين : الأولى، شكل هذا التمرد ضغطاً على الحكومة الاتحادية وبريطانيا بعدم إمكانية العودة للحالة التى كانت قبل صدور القانون، ضماناً لتهداة هؤلاء المتمردين. الثانية، أن الأورنج كما كانت طرفاً أصيلاً فى إصدار القانون ، كانت -بإفرازها للتمرد- طرفاً رئيسياً فى ترسيخ القانون وضمان تنفيذه.

الأمر الثانى، انشاء الحزب الوطنى، فالصراع بين جبهة هيرتزوج وجبهة بوتنا أصبح على أشده سنة ١٩١٤. واستطاع هيرتزوج إبراز هوية الافريكانرز من خلال تكوين الحزب الوطنى. فقد تبنى هذا الحزب مطالب المزارعين الافريكانرز. وهؤلاء المزارعون كانوا غير سعداء لعدم الاسراع فى تطبيق اجراءات القانون، لتخليصهم من نظام التأجير وحلاً لمشكلة نقص العمالة الزراعية فى أراضيهم<sup>(٢٥)</sup>. لهذا بدأ الحزب الوطنى برنامجاً للتوسع الزراعى، توفيراً للمنتجات الزراعية للافريكانرز، إلا أن نشوب الحرب الأولى قلص من هذا التوسع<sup>(٢٦)</sup>. واستطاع الحزب الوطنى أن يكسب أنصاره فى الاورنج الحرة بصفة رئيسية، للدور الذى قامت به قياداته التاريخية هناك<sup>(٢٧)</sup>.

وكان تأسيس الحزب الوطنى علامة فارقة فى ترسيخ قانون الأرض، لدرجة أن الافريقيين شعروا بهذا التحيز ضدهم بعد تكوينه. بل إن بلاتجى - كشاهد عيان- يطرح " بأن ما حدث تجاه الأرض بعد تأسيس هذا الحزب يعد بمثابة حركة رجعية من الحكومة لاسترضاء الحزب الهولندى المتطرف... وأنه ما كان يمكن أن تسلم ثروات الافريقيين للهولنديين بدون حماية كافية". لهذا نراه يتوقع حالة هياج محلية ستحدث



مستقبلاً<sup>(٢٨)</sup>. وبالطبع كان توقعه في غير محله لأن الحكومة البريطانية انحازت انحيازاً كاملاً ضد مطالبهم، ولم تكن لدى الأفريقيون القدرة على عمل شيء ذا قيمة حقيقية. وكان لا يمكن التراجع عن سياسة الأرض بسبب نتائج الانتخابات التي أجريت سنة ١٩١٥ خلال فترة وهج الحرب. فقد عاد القادة العسكريون من جنوب غرب أفريقيا في يوليو و أغسطس ١٩١٥، وأجروا الانتخابات في أكتوبر تحت شعار "استمرار دعم الحرب أم لا". لهذا أتى حصول الحزب الوطني على مقاعد الأورنج<sup>(٢٩)</sup>، رداً عملياً على الحكومة الاتحادية وبريطانيا في ضرورة مهادنة الأفريكانرز، بالتالي فإن التعاطف مع الأفريقيين لم يعد منظوراً بالمرّة. فقد أصبحت بريطانيا متأثرة تماماً بالحالة الداخلية للبيض في جنوب أفريقيا، حيث كان دعم البوير لها، بقيادة حزب جنوب أفريقيا، في الحرب العالمية الأولى أثراً على الحزب، فقد انشق الكثير من أتباعه وانضموا لمجموعة هيرنزوج<sup>(٣٠)</sup>. وكان استمرار هذا الابتعاد عن حزب جنوب أفريقيا كفيلاً بضمان عدم اقتراب الحكومات المتعاقبة من مسألة الأرض.

#### د - فشل مهمة بلاتجي في لندن :-

كان وفد المؤتمر الأهلي قد قرر حين عودته لجنوب أفريقيا إبقاء بلاتجي رغم ظروف الحرب- لتوصيل وجهة نظره للرأي العام البريطاني. فازداد نشاط بلاتجي وألف كتاباً حول قانون الأرض وبدأ يكتب عن رحلته لانجلترا<sup>(٣١)</sup>. وكان إبقاء بلاتجي في انجلترا قد سبب أرقاً لهاريس (سكرتير جمعية مكافحة الرق وحماية السكان الأصليين)، خصوصاً عندما سمع في النصف الثاني من عام ١٩١٥ - أنه يشرع في تأليف كتاب، وأنه أجرى ثلاث مقابلات مع صحيفة حركة الأخوة. فالكتاب إذا طبع فسيصل إلى أكثر الدوائر الانجليزية تأثيراً، وستدور حوله الاسئلة، ماذا قدمت الجمعية بشأن قانون الأراضي؟ وكان تخوف الجمعية من صدور الكتاب ناتج من كونه يصبح دليلاً على إدانتهم. ولهذا أصبح كلا من هاريس وترفرز بوكستون منشغلين بمهمة منع الكتاب من الظهور. واستطاع بلاتجي لمدة ١١ شهراً النضال ضد هاريس في معركة منع كتاب "الحياة الوطنية في جنوب أفريقيا" من النشر، إلى أن تشجعت جامعة كامبردج لطباعته وتوصيل نسخة منه إلى الجمعية<sup>(٣٢)</sup>. ومن ثم لم تكن مهمة بلاتجي في لندن بالمهمة السهلة الميسرة. فلم يحدث أن تعاطفت إحدى الجهات الرسمية معه، بل وقفت ضده على طوال الخط. ولما كان من غير الممكن أن تطرده وتنتهي المسألة، فصعب

على حكومة الامبراطورية أن تساوى رأسها برأس فرد من رعاياها، لكنها تركت تلك المهمة لهاريس ليتكفل بافشال أى تعاطف مع قضيته داخل بريطانيا.

وكان هاريس قد خاب أمله بعد عودته من روديسيا فى بداية ١٩١٥، لاستمرار بقاء بلاتجى، وكان ما يغيظه أن بلاتجى قد أصبح مشغولاً بالاجتماعات عبر القطر للحديث عن الظلم الذى يمثله قانون الأراضى، وأنه قطع الاتصال مع الجمعية بمجرد حلول حركة الاخوة Brotherhood Movement بديلاً لها. فقد راح بلاتجى يؤكد عبر مقابلاته - وفى جريدة الاخوة- بأن سود جنوب افريقيا يعارضون القانون، ورسم اهتماماً لحالات الطرد التى جرت فى الاورنج. وظلت الجمعية طوال عام ١٩١٥ لم ترد، حيث أعلنت بأنه يجب الانتظار حتى صدور تقرير بيومننت (الذى صدر سنة ١٩١٦ بدلاً من سنة ١٩١٥). وكل هذه الانشطة جعلت هاريس يعترف بأن نشاط بلاتجى طوال سنة ١٩١٥ قد أوجد تعاطفاً كبيراً مع قضيته<sup>(٣٣)</sup>.

وحين صدر تقرير لجنة بيومننت سنة ١٩١٦ راح جون هاريس يشن هجوماً شديداً على بلاتجى نشرته مجلة الجمعية الافريقية Journal of The Royal African Society عبر مقال كتبه فيها تحت عنوان "سياسة الجنرال بوتا للأراضى الوطنية". حيث ذكر بأن بلاتجى هاجم فى كتاباته الجنرال بوتا حول قانون الأرض وسياسته، فى حين أنه والوفد الذى جاء إلى لندن أعلنوا أنهم موافقون على سياسته، وأنهم لم يحتجوا على سياسة العزل، وبأن بلاتجى نفسه كان أحد الموقعين على وثيقة تحمل موافقة المؤتمر الوطنى - يقصد الوثيقة التى أجبرهم توقيعها- على سياسة العزل. وقال بأن بلاتجى يتحمل أيضاً فكرة إرسالها إلى السيد هاركورت وزير المستعمرات لطلب الموافقة الامبريالية على سياسية الجنرال بوتا. وقال بأنه شخص متناقض لأن تلك الوثائق لم تجد لها مكاناً فى كتابه<sup>(٣٤)</sup>. وتركيز هاريس -المؤيد للقانون والداعم الجنرال بوتا- فى حملته الثانية بعد عودة الوفد وبقاء بلاتجى، على إثارة موافقة الافريقيين على سياسة على العزل، يقصد من ورائها هدفين: الأول، تشوية صورة بلاتجى أمام القراء لافقاده المصداقية وعدم التعاطف مع قضيته. الثانى، إحداث انقسامات داخل المؤتمر الأهلى حول مبدأ العزل<sup>(٣٥)</sup>.

ولم يكتف هاريس بما نشره بل حاول أن يوظف جمعيته لمنع بلاتجى من إصدار كتابه الذى يتناول مسألة الأرض، متهماً إياه بأنه ترك زوجته وأطفاله دون عائل وجاء لبريطانيا يبغي الربح المادى. وظل يهاجمه لدرجة جعلت أليس ورنر، الحاصلة على

حقوق طبع الكتاب، تعبر في بداية سنة ١٩١٦ عن خوفها على حياتها بعد علم هاريس بهذا الأمر. ولدرجة جعلت السيد بوكستون يعلن في فبراير ١٩١٦ " بأن بلاتجى لا يمكنه طبع الكتاب في اللحظة الحالية". ولكن محاولات بلاتجى أثمرت حينما صدر الكتاب رسمياً في مايو ١٩١٦. ولما كان الكتاب منصّباً على توضيح تأثيرات قانون الأرض لسنة ١٩١٣ أمام الرأي العام البريطاني، وقدم صورة لمعارضة الأفريقيين الكبيرة له، عمل هاريس طوال النصف الثاني من سنة ١٩١٦ على منع تداوله من السوق، بل أرسل مقالات للصحف اليومية والدوريات يدعم فيه سياسات الجنرال بوتا ويؤيد العزل الإقليمي. واتسعت كتاباته عن القانون معتبراً أن أحسن نقد للكتاب هو الاستمرار في دعم سياسة الجنرال بوتا (٣٦).

وموقف الجمعية اختزل في آراء هاريس، حينما صرح في ٢٥ أكتوبر ١٩١٦ " بأن جمعيتنا تشعر بأن من حقها دعم الجنرال بوتا في سياسته، حتى ولو وقف الوطنيون ضدها كما هو حادث، ومقالتى التى نشرت في مجلة المعية الإفريقية صممت لدعم الجنرال بوتا لأننى متأكد أنه على صواب". ويمكن اختزال موقف هاريس فيما ذكره بلاتجى عنه للسيد تشابلن Chaplin (إدارة روديسا الجنوبية) في ٦ أبريل ١٩١٩ " بأننى كنت في إنجلترا من مايو ١٩١٤ حتى مارس ١٩١٧ أوضح للشعب البريطانى تعصب الإدارة البريطانية، وفي ذلك الوقت كان هاريس (ترك الكنيسة المعمدانية وارتبط بالكويكرز) قد حرم نفسه من لقبة السابق (المبجل Reverend) وأصبح السيد هاريس. وخلال هذه الفترة كان هاريس أحسن المدافعين عن سياسة البوير الجديدة (٣٧).

ورغم اعتراف هاريس بأن رأى العام في جنوب إفريقيا، بإجماع الآراء، أدان واستنكر تقرير لجنة بيومنت، إلا إنه ظل يردد بأن الجمعية ستستمر في دعم سياسة الجنرال بوتا. وجعل جمعياته تصدر تقريراً نشرته الصحف، عبرت فيه عن دعمها لمبادئ العزل. بل بدأ بعد عدة شهور من تقرير اللجنة يعد فكرة للجنرال بوتا مقترحاً تعديل وتوسيع الفائدة للقانون ٢٧ لسنة ١٩١٣، أبلغه سكرتير وزير الشؤون الوطنية على إثرها بأن الحكومة متعاطفة مع اقتراحاته وسيتم وضعها أمام لجنة سيتم انشائها قانونياً (٣٨).

وهذا لا يعنى أن بلاتجى فقد الدعم من كافة أعضاء الجمعية، بل حدث انقسام لأعضائها خلال الفترة من ١٩١٤ - ١٩١٧. فقد طالب بعض أعضائها بإلغاء القانون،

وقادت النساء حملة ضد سياسة الجمعية تجاه سياسة الأرض في جنوب أفريقيا، برزت منهن السيدة جورجانا سولومون Mrs. Goorgiana Solomon والسيدة جاني كوبدن انوين Jane Cobdon Unwin، مطالبات بإلغاء قانون الأرض . وتركزت السيدتان السابقتان اللجنة التنفيذية في ابريل سنة ١٩١٧ وعملتا مستشارتين لبلاتجي للمعلومات، بل أصرتا على اسماع الجمعية نفسها حملة بلاتجي الشعبية، وتأكد هذا بتحالفهن مع أليس ورنر (٣٩).

وكان ظهور دعم السيدة جورجانا سولومون والسيدة جاني كوبدن قد أعطى قوة جديدة تتحدى تحكم هاريس في الجمعية. ولم يظهر دعم السيدتان سنة ١٩١٧، بل قبل بحدوثة منذ قدوم الوفد الافريقى نفسه إلى انجلترا (سنة ١٩١٤). ولكن جاءت معارضتهما قوية طوال سنتي ١٩١٥ و ١٩١٦، حينما كان هاريس يواجه انتقاداته ويحاول منع صدور كتاب الحياة الوطنية. فقد شنتا حملة انتقاد ضد سياساته سنة ١٩١٦ ، وبدأتا في انتقاد الجمعية و هاريس -عبر الصحف- على دعم الجمعية لسياسات الجنرال بوتا أمام الرأي العام. وقالتا بأنه " رغم أنه يدعى طوال الوقت أنه صديق للافريقيين، بينما هو طوال الوقت يبطن العمل ضدهم، رغم أنه كسكرتير لجمعية من المفترض أن يكرس عملها لصالحهم". وبعد عدة شهور انتقدت السيدتان سياسة الجمعية خلال اجتماع شهرى للجنة التنفيذية، لهذا تم التصويت في نهاية أبريل سنة ١٩١٧ بإلغاء عضويتيهما، ناهيك عن إسقاط عضوية أليس ورنر، لأنهن يشوهن سياسة الجمعية انتقاداً لقانون الأرض (٤٠).

واستمرت السيدة أنوين في دعمها لحملة المؤتمر، وعبرت في آخر بيان لها قبل فصلها من الجمعية عن انتقادها لقانون الأرض بقولها " إن قانون الأرض قانون ظالم، وإن الجمعية مثلنا يمكن أن تأتى بالحظ العاثر ليتم اتهامنا جميعاً بتقديم الدعم بكل الطرق لجنوب أفريقيا". ورغم أن السيدة أنوين والسيد بلاتجي وأصدقائهم المتعاطفين حاولوا رسم اهتمام بالمظالم التى يسببها قانون الأرض، إلا أن الضغط البويرى كان فعالاً. ولم يكن رحيل بلاتجي عن انجلترا في يناير ١٩١٧، ولا فصل السيدتين من اللجنة التنفيذية للجمعية بعد ثلاثة أشهر من رحيل بلاتجي، قد أنهى المعارضة لموقف الجمعية الداعم لقانون الأرض. لهذا تشير إحدى الدراسات بأن نجاح مهمة بلاتجي اقتصر في إضافة العديد من الاصدقاء لصالح قضية الافريقيين الوطنية. ويمكن ملاحظة هذا في أمرين : الأول، عندما قام هاريس بتهديد أليس ورنر بسبب انتقادها



الدائم للقانون، لقيت دعماً ومساندة جاءت من أماكن شتى، فجاءتها وفود لتعبر لها عن وقوفها إلى جانبها. الثاني، قيام هؤلاء الأصدقاء بتنظيم زيارة للجنرال سميتس عندما وصل إلى لندن، ناقشوا معه مسألة القانون<sup>(٤١)</sup>.

واجتمعت السيدتان والأصدقاء المتعاطفون مع قضايا الأفريقيين لتوديع بلاتجي في ١٠ يناير ١٩١٧، لهذا استمر بلاتجي بعد عودته إلى جنوب أفريقيا في مراسلاته لهاتين السيدتين ولكل المتعاطفين مع حملته ضد القانون<sup>(٤٢)</sup>. لهذا يمكن القول بأن استمرار بلاتجي في لندن، وإن كان لم يحقق شيئاً فيما يختص بالقانون، إلا أنه جذب الرأي العام البريطاني لرؤية الظلم الذي يتعرض له الأفريقيون.

ولم تفشل مهمة بلاتجي بسبب ما فعله هاريس بمفرده، بل لعبت الصحافة الانجليزية دوراً مهماً في هذه المسألة. فقد أساءت الصحف الانجليزية للصحف التي ساندت الوفد، بل وصفت التأييد الذي حصل عليه الوفد وبلاتجي من بعده من حركة الأخوة بأنه "سلعة قذرة"<sup>(٤٣)</sup>. ومن ثم فقد بلاتجي سناً مهماً كان داعماً لقضيته على المستوى الشعبي. هذا بالإضافة إلى افتقاد بلاتجي للحماس للمسألة، فرغم أنه ظل معظم سنوات الحرب العالمية الأولى، إلا أن نشاطه تحول من التركيز على القانون للاهتمامات الشخصية، فقد أصبح مهتماً بتحليل وتسجيل أساسيات لغة التسونانا، حيث قدم لها شروحاً في الصحف، واضطلع بترجمة أعمال شكسبير للتسونانا، بل إنه بعد عودته إلى جنوب أفريقيا لم ينشغل بقانون الأرض بالصورة التي كان عليها في بريطانيا، لكن انشغل بعض الشيء بجمع مصطلحات ومفردات لغة التسونانا<sup>(٤٤)</sup>.

ورغم هذا التعاطف الشعبي مع الأفريقيين في مسألة الأرض، إلا أن بلاتجي عاد من لندن شخصاً آخر. فماذا حدث في بريطانيا جعله يغير اهتمامه بقانون الأرض؟ وما الذي حدث ليجعله يركز على الاهتمامات الشخصية والقبلية؟ وهل عملية تغييره كانت مستهدفة؟ في الحقيقة لا تساعدنا الوثائق على تقديم إجابات لتلك الأسئلة، اللهم إلا ما يمكن استنتاجه من أن الجو الثقافي في لندن، واتاحة الفرصة له لإظهار موهبة الكتابة جعله يغير اهتمامه للأدب وللغة القومية أكثر من أي شيء آخر، بما يدل أن الرجل تعرض في لندن لإعادة صياغة، بحيث جعلته يحول اهتمامه نحو القبيلة أكثر من التعلق بطموحات الأفريقيين ككل. وإذا نظرنا لسلوك بلاتجي بعد عودته من لندن في مارس ١٩١٧ فيما يخص مسألة الأرض، نجد أنه يؤكد هذا التغيير، فقد اقتصر نشاطه على خمسة أشياء : أولها، تقديم طلب للجنرال بوتا ليستخدم تأثيره بمراعاة العمالة الأفريقية،

وتقديم عقود للمضارين من قانون الأرض. ثانيها، وجه اللوم لطريقة الاتحاد فى إدارة الشئون الوطنية، وعدم الاستجابة لمطالبهم التى خلفها قانون الأرض لسنة ١٩١٣ (٤٥). ثالثها، كتب لكل التنظيمات والجمعيات الدينية المهمة بمسألة الأرض\*. رابعها، أسس حركة للاخوة فى كيمبرلى اقتفاء بحركة الاخوة فى لندن. خامسها، وثق علاقته - بناء على طلب أعضاء المؤتمر الأهلى- مع دى بيرز، واستمرت العلاقة وطيدة بينهما طوال الفترة ١٩١٧-١٩١٩، كان بلاتجى فى اللقاءات الخاصة والاحتفالات العامة يمنع امتداد الشغب المنتشر فى الراند إلى كيمبرلى، مقابل استمرار دى بيرز فى تطوير الافريقيين (٤٦).

ونخلص من ذلك بأن إفشال مهمة بلاتجى فى لندن كانت مخططة بحيث لم تتسبب فى تغيير وجهة نظر الجهات الرسمية تجاه قانون الأرض فقط، بل ظلت محصورة فى اظهار بعض الدعم الشعبى، وانتهت بأن تم تغيير وجهة نظر بلاتجى نفسه، حيث تم توجيهه للاهتمام بالقضايا الأدبية، حيث ظلت هى شغله الشاغل بعد عودته إلى جنوب افريقيا.

#### هـ- معارضة تقرير لجنة بيومنت :-

سنحاول فى هذا السبب أن نعرض فى البداية خلفية تشكيل اللجنة وعملها إنتهاءً بتقريرها، حتى نتبين أوجه اعتراضات البيض والافريقيين على تقريرها:

١- تقرير اللجنة:

من المؤكد أن التفكير فى إنشاء لجنة تتحرى شروط القانون المختلفة فى كافة أنحاء البلاد قد سار جنباً إلى جنب مع صياغة بنود القانون، لهذا كانت لجنة بيومنت أحد البنود الواردة فى قانون الأرض. ومن المؤكد أن تفكير بوتا فى طرد المستأجرين الافريقيين يجب أن يكون سابقاً لانشائها\*. لهذا حدثت اختلافات كثيرة حول اللجنة، فقد اقترح أن يشرف عليها رئيس الوزراء، وأن يكون فيها عضو برلمانى بريطانى، وجنرال فى الجيش البريطانى، وبويرى يتحدث الهولندية عبر مترجم للناطقين بالانجليزية (٤٧). وتكونت اللجنة التى عينها اللورد جلادستون من السير وليم بيومنت رئيساً، وضمت الجنرال سكال ك بورجى Schalk Burger والسيناتور ستانفورد والسيد وسيلس Wessels والسيد كولينز Collins. وكان انشاء اللجنة بغرض تحديد الأرض التى لا يحق للافريقيين فيها الشراء والتأجير، وكانت المدة المسموحة لاصدار تقريرها

سنتين، ولكن ظروف الحرب جعلتها تطلب مد عملها سنة إضافية<sup>(٤٨)</sup>. والملفت للنظر أن ظروف الحرب قد تسببت في تعليق عمل اللجنة، مع بقاء أعمال الطرد مستمرة<sup>(٤٩)</sup>. ورغم ما يقال بأن رئيس اللجنة بيومنت، لكونه قاضياً سابقاً، فقد كان متعاطفاً بعض الشيء مع السود، إلا أن أعضاء اللجنة الآخرين كانوا متشددين للغاية. لهذا كان التشدد في مسألة تطبيق القوانين التي كانت سائدة في مستوطنة الكيب، حيث قالوا بأن حق الملكية مكفول فقط في الكيب لكنه لم يكن بصورة كبيرة من الناحية العملية، فقد كان يتم إعطاء الأفريقيين بعض المشروبات الروحية مقابل التنازل عن أراضيهم. وكان اللجنة تبلغ بتقديرات كبيرة عن نسبة إشغال البيض للأرض، لإقناع الحكومة بسياسة الأرض، في حين تبلغ عن الأفريقيين بأنهم لا يعملون في الأرض بشكل اقتصادي. والملف للنظر أن الأفريقيين هم الذين تحملوا تكلفة أعمال اللجنة. فقد تحملت وزارة الشؤون الوطنية دفع ٧,٠٠٠ جنيه، من ضرائب الأفريقيين، لدفع كلفة اللجنة، التي تشمل خمسة مفوضين وكتاب ومترجمين من الانجليزية إلى الأفريكانية، حيث تم الدفع لهم بمفردهم ١٠٠٠ جنيه<sup>(٥٠)</sup>.

وكانت فكرة العزل تتغلغل داخل العقل الأوروبي خلال عمل اللجنة<sup>(٥١)</sup>. وحين انتهت اللجنة من تقريرها وضعه الجنرال بوتا على مائدة البرلمان في ١٣ مايو ١٩١٦، مقترحاً فترة ١٢ شهراً لدراسته، ليتم تنفيذ توصياتها بعد ذلك بصورة فورية. وهذا يعني أن مدة الوعود السابقة للأفريقيين ستطول أكثر، مع استمرار عملية طردهم من المزارع في كل أجزاء البلاد<sup>(٥٢)</sup>. وأدى تقرير بيومنت بأن أصبحت مسألة الأرض من جديد على رأس اهتمامات جمعية مكافحة الرق وحماية السكان الأصليين، حيث أرسلت للجنرال بوتا تدعم سياسة العزل النهائي عبر المناطق المخصصة التي أقرتها اللجنة<sup>(٥٣)</sup>. وظهر هذا بوضوح في مقال جون هاريس المنشور في جريدة الجمعية الأفريقية الملكية، فقد أشاد بتوصيات اللجنة لكونها أقرت منع البيض من الشراء والتأجير في المناطق التي حددتها<sup>(٥٤)</sup>.

ونشر التقرير احصائية عن السكان (معتمداً على إحصاء ١٩١١)، حيث قال بأنه يوجد مليون وربع أبيض مقابل أربع ملايين ونصف مليون أسود، يعيشون على ١٤٣,٠٠٠,٠٠٠ مورجن\*<sup>(٥٥)</sup>. وقدرت اللجنة عدد سكان الارياف الأفريقيين عبر الاتحاد بـ ٣,٨٨٠,٥١٤ منهم ٢,٢٦٩,٠١٩ يعيشون في الأراضي الوطنية، والباقيون (١,٦١١,٤٩٥) يعيشون في مزارع الاربين. وتشير أرقام اللجنة أن معظم سكان

الكيب الافريقيين يعيشون في المعازل عدا ٣٠٠,٠٠٠ ، أما الغالبية العظمى فتعيش في الترانسفال والاورنج الحرة، وتقريباً نصف عدد الافريقيين في ناتال يعيشون في مزارع الاوربيين. وقالت بأن متوسط الملكية ٥,٧ مورجن في المعازل، أما في مزارع الازوربيين ١٢,٧ مورجن، وانتهت إلى أن نصف السكان الريفيين الافريقيين يعيشون فوق مواقع يملكوها، بينما النصف الآخر يعيشون على أراضي يملكها الاوربيون<sup>(٥٦)</sup>.

(انظر الجدول التالي)

الاقليم	سكان المعازل الوطنيين			سكان المزارع الاوربية			مجموع السكان الريفيين
	المعازل حكومية	أراضي مبشرين	أراضي القريين	أراضي الافريقيين	أرض غير مشغولة	أرض مشغولة بالاوربيين	
الكيب	١,١٤٩,٤٣٨	٢٤,٢٣٥	٣٩,٢٧٢	١٢,٥٢٤	٧,٥٩٢	٢٤٠,٣٥٧	١,٤٧٣,٥١٨
ناتال	٤٧٩,٨٢٢	٤٤,٥٣٥	٣٩,٢٥٠	٣٧,٠٧٠	٨٥,٥٠٥	٣٥٧,٩٤٦	١,٠٤٤,١٢٨
الترانسفال	٢٨٣,١٤٤	٢٤,٠٢٤	٤٠,٤٣٠	٧١,٥١١	٢٣٢,٠٨٢	٤٠٨,٦٣٨	١,٠٥٩,٩٢٩
الاورنج الحرة	١٧,٢٠٠	١,٧٦٨	٤,٦٩٦	-	-	٢٧٩,٣٧٥	٢٠٣,٠٣٩
الاتحاد	١,٩٢٩,٦٠٤	٩٤,٦٦٢	١٢٢,٦٤٨	١٢١,١٠٥	٣٢٥,١٧٩	١,٢٨٦,٣١٦	٣,٨٨٠,٥١٤

نقلا عن: Buell Raymond Leslie, :-The Native Problem in Africa Vol.1 , The Macmillan Company, 1928, P.75

ويبدو أن القانون حول الأرض غير المملوكة للافريقيين من ٢٠٠ سنة إلى عملية قانونية، ففي سنة ١٩١٦ قدر بأن مليون ونصف هكتار أصبحت مناطق مخصصة لهم، في حين لا تحتوي على المناطق البعيدة المؤجرة من قبل البيض، حيث فقدت هذه الاراضي للابد، وبالنسبة لتفصيل المناطق التي كانت تحت يد الافريقيين سنة ١٩١٦ فقد كانت كالاتي:

نوع الارض	المساحة
المعازل الموضحة	٦,٦٠١,٤٥٦
أراضي مخصصة للبعثات التبشيرية	٤٦٢,٩٧٥
املاك زراعية حرة للافريقيين	٨٦١,٨٥٤
أراضي الدولة غير المحصاة	٨١٠,٣٦١
أراضي وضع اليد	٣,٥٧٤,٤٤٣

نقلا عن: Blatzky, Laurine and Cherry L. Walker :-The Surplus People " Forced Removals in South Africa , Ravan Press, Johannesburg , 1985, P.85



أما ما جاء في لجنة بيومنت سنة ١٩١٦ كان كالاتى :

الاقليم	مناطق الافريقيين بالمورجن	النسبة المئوية من المساحة الكلية
الكيب	٧,١١٥,٥٦١	%٨,٤٧
ناتال	٢,٧٩٨,١٢٠	%٢٢,٨٣
الترانسفال	١,٠٧٧,٥١٣	%٣,٢٢
الاورنج الحرة	٧٤,٢٩٠	%٠,٤٨
الاتحاد	١١,١٦٤,٤٨٤	%٧,١٣

نقلا عن : Buell Raymond Leslie, :-The Native Problem in Africa Vol.1 , The Macmillan Company, 1928, P.74.

وإذا نظرنا للجدول السابق والجدول: اللاحق عن اشغال الافريقيين للارض حسب ما قال به جون هاريس (سكرتير جمعية مكافحة الرق وحماية السكان الاصليين) سنكتمل لدينا الصورة عن الهدف من سياسة الأرض التى أرادها حكام جنوب افريقيا البيض، وستظل هذه الصورة إلى اليوم لا تطراً عليها إلا بعض التغييرات الطفيفة.

#### السكان الوطنيين واشغال الارض سنة ١٩١٦

السكان	الموقف الحالى اشغال الارض	نسبة الاشغال لكل راس	المستقبل
الكيب	١,٩٠٠,٠٠٠	٧	١٦,٢٠٠,٠٠٠
الترانسفال	١,٢٠٠,٠٠٠	٢	١٣,٥٠٠,٠٠٠
ناتال	١,٠٠٠,٠٠٠	٦	١٠,٢٠٠,٠٠٠
الاورنج الحرة	٣٥٠,٠٠٠	-	٤٨٩,٠٠٠

نقلا عن : Harris, John : General Botha's Native Land Policy , Journal of Royal African Society , Vol.16, No.61, (Oct. 1916), P,9

وخلال مناقشة تقرير لجنة بيومنت كان بعض النواب قد أكدوا بأنه، حسب قانون الارض، لا يمكن لأى قانون مستقبلى أن يحدد امتيازات الافريقيين فى الكيب<sup>(٥٧)</sup>. وكان التقرير قد أضاف إلى مساحة الارض المخصصة للافريقيين من ٨,٥٠٠,٠٠٠ مورجن بنسبة ٧,٥% لتصل إلى ١٨,٣٢٤,٦٤٧ مورجن بنسبة ١٣,٣% من بقية الارض. ولكن بدلا من التصديق على المناطق التى أوصت بها اللجنة طالبت الحكومة بتعيين لجنة لكل اقليم من الاقاليم الاربعة، وتم قبول هذا الاقتراح. وخفضت هذه اللجان مناطق لجنة بيومنت فى كل المناطق عدا الكيب حسب ما قال به تقرير لجنة الاراضى الوطنية للكيب الصادر سنة ١٩١٨. وفى ناتال، وحسب تقرير لجنة الاراضى الوطنية لناتال سنة ١٩١٨، قللت المناطق من ٣,٨٤٠,٣٤١ إلى ٩٢٣,٣٤٠ أكر. حيث قالت اللجنة بأن

٢,٨٠٩,١٤٧ أكر ستوضع كمناطق يمكن فيها البيع والشراء. وعلى أية حال لم تتخذ أى مواقف تجاه اللجان المحلية حتى سنة ١٩١٧<sup>(٥٨)</sup>.

ولم تقدر لجنة بيومنت حاجة الأفريقيين الفعلية من الأرض، ولكنها قدرت إضافة ٨,٣٦٥,٧٤٤، وأن الأرض المضافة لم تكن بجوار أراضي الأفريقيين، بل خصصت فى مناطق بعيدة عن السكان (غير أهلة بالسكان) ، فى حين قدر أحد الباحثين سنة ١٩١٨ بأن متوسط الحاجة الفعلية للعائلة الأفريقية ١٤ مورجن (٣٠ أكر) من الأرض الصالحة للزراعة، و ٥,٢ مورجن (١٢ أكر) من أرض الرعى، وإذا كان هذا التقدير صحيحاً فإن توصية لجنة بيومنت تشكل ثلث الرقم المقترح الذى تحتاجه العائلة ( ٢ مليون أفريقى يتأثرون بالنقل) وهذا الرقم يستثنى أراضي المراعى، وهذا ما يفسر عدم قدرة الحكومة على تنفيذ تلك التوصيات<sup>(٥٩)</sup>. فرغم الفشل فى تأسيس مناطق شراء للوطنيين، اتخذت الحكومة سياسة منح الموافقة للأفريقيين بشراء الأرض فى المناطق الموصى بها. فعلى سبيل المثال كان فى الفترة بين ١٩١٣-١٩٢١ حوالى ٥٥ قطعة أراضي قبلية ، و ٤٣ جماعية، و ٢٤ ملكية فردية، قد تم التفاوض بشأنها مع الأفريقيين بموافقة الحاكم العام، ورغم أن كل الأراضي المشتراة كانت تسجل باسم وزارة الشؤون الوطنية، إلا أن القبائل لم تنجح فى شراء الأرض لعجز الأفريقيين المادى. لهذا ظل هناك -حسب تقرير قدم لوزارة الشؤون الوطنية بين ١٩١٩ - ١٩٢١- تسعة ملايين أكر، من جملة أراضي الأفريقيين، ملكاً للشركات<sup>(٦٠)</sup>. وهذا ما يفسر تلك المعارضة الكبيرة التى لقيها تقرير اللجنة من الجانبين، البيض والسود على السواء.

## ٢-اعتراض البيض:-

رغم هذه الصورة لوضع الأرض حسب تصورات لجنة بيومنت فإنها لم تعجب البيض، فهناك فريق رأى أن اللجنة قامت بانتزاع بعض أراضيهم، وجعلتهم على حافة الفقر<sup>(٦١)</sup>. بل قيل بأن تزايد مشاكل الفقراء البيض كان سبباً رئيسياً فى معارضتهم لتقريرها<sup>(٦٢)</sup>. وهناك فريق آخر (بيض ناتال) رأى أن المناطق الإضافية التى اقترحتها اللجنة، تقدر بـ ٨,٤ مليون مورجن، كبيرة للغاية فقابلوها باستياء شديد. فاقترح اللجنة كان يعنى للبيض فى ناتال أن ٤٣,١% من المنطقة تذهب لزولولاند الأفريقية. وبالتالي فإن المناطق الإضافية التى انتظرها السود منذ صدور القانون لم تعجب البيض، بما انعكس أثره بعد ذلك ( سنة ١٩١٨). فلم تقلل اللجان المحلية التى عينت عقب صدور التقرير -فيما عدا لجنة ناتال - من مخصصات الأفريقيين، وبالتالي لم يتم الأخذ

بتقاريرها\* لمعارضة البيض لها. وظلت معارضة البيض لتلك المناطق الاضافية حتى صدرت لوائح هيرتزوج سنة ١٩١٧، فقد كانت إحدى هذه اللوائح تحمل بعض التعديل لقانون ١٩١٣، بالسماح للأفريقيين بالشراء في جدول جديد لمناطق مخصصة لا تجاور الاوربيين، مساحتها ٧ مليون مورجن، وانشاء صندوق تنمية لمساعدة الافريقيين في شراء الأرض. وعارضها البيض كذلك فلم يتم تنفيذها، حيث لقيت اللائحة صعوبات كثيرة خشية امتداد امتيازات افارقة الكيب الثانية<sup>(١٣)</sup>.

وهناك فريق ثالث ممثل في أصحاب المصالح، فقد انتقدوا الجنرال بوتا لأن بعضهم وجد نفسه داخل المناطق المخصصة للأفريقيين، وبالتالي حرّمهم هذا الوضع من الحصول على القيمة المالية الكبيرة لأراضيهم ( في اشارة للتعويضات الضعيفة) حيث أعلنوا بأن هذا التشريع يحدد بيعهم للأفريقيين فقط، وهذا يحرمهم من الحصول على المقابل المادي المناسب لأراضيهم<sup>(١٤)</sup> في اشارة لعدم قدرة الافريقيين لدفع القيمة الحقيقية لأراضيهم. وهناك فريق رابع اعترض على التقرير بحجة أن هذا الأمر سيؤسس لمعازل مستقلة، تسمح للسود بامتلاك الأرض، بما يؤثر في عملية إمدادهم بالعمالة ويهدد مصالحهم<sup>(١٥)</sup>. وكانت هذه المعارضة البيضاء لتوصيات لجنة بيومنت - اضافة لظروف الحرب - قد ساعدت على ترسيخ قانون الأراضي، حيث ثبت تماماً عجز الحكومة الاتحادية على تنفيذ توصيات لجنة برلمانية انشأتها هي بنفسها.

وهناك فريق خامس، كانت معارضته لتقرير اللجنة لها شكل مختلف، فكما أنه لم يستجب لشروط القانون من قبل، فإنه لم يستجب لتوصياتها من بعد، وهذا الفريق - وهو قليل العدد- ظل يتعامل مع الافريقيين عبر نظم الأرض السابقة على صدور القانون<sup>(١٦)</sup>. وفي تقديري ان هذا الفريق كان لا يمكنه تسلم الأرض ثم زراعتها دفعة واحدة، لكونهم لا يملكون أى خبرة بهذه العملية. وبالنظر للفريق الخامس يمكن القول بأن الحكومة الاتحادية رغم أنها لم تستطع، عبر شروط القانون ولا عبر توصيات اللجنة، أن تنجح في مسعاها في فرض شروطها الكاملة لإدارة عملية الانتاج، إلا أنها رسخت القانون بصورة كاملة.

### ٣- اعتراض الافريقيين:-

فيما يتعلق بمعارضة الافريقيين لتوصيات لجنة بيومنت، فيمكن القول بأن المؤتمر الأهلى لجنوب افريقيا اعتبر تقرير اللجنة سخيلاً. وروى بلاتجى بأن العديد من شهود العيان الافريقيين قالوا بأنه يعد إهمالاً صريحاً لحقوقهم<sup>(١٧)</sup>. بل إن جون هاريس - وهو

الذى أفضل مهمة الوفد الافريقى فى لندن- ذكر بأن كل الافريقيين، حتى هؤلاء الذين قبلوا بفكرة العزل، توحدوا جميعاً بعد صدوره ضد سياسات الجنرال بوتا<sup>(٦٨)</sup>. واستنكر الاجتماع السنوى للمؤتمر الأهلى سنة ١٩١٦ تخطيط حدود الأرض بين البيض والسود، وقدم حلاً مفاده أن يقوم البرلمان الاتحادى برفض التقرير الذى أصدرته لجنة الأراضى على الفور، ويقوم بإسقاط القانون نفسه<sup>(٦٩)</sup>.

ومن المؤكد أن المؤتمر الأهلى يأتى على رأس المعارضين لتوصيات اللجنة، فقد اعتبر بأن الأراضى التى أوصت بها فقيرة وغير صالحة للزراعة بالمرّة، فضلاً عن أنها تحتاج لمخصبات ومساعدات إدارية لتوفير المياه، ليس فى قدرة الافريقيين توفيرها. ومن هذا المنطلق اعتبر البعض بأن تشكيل اللجان المحلية عقب صدور تقرير اللجنة بأنه جاء إستجابة لمعارضة الافريقيين للتقرير، خاصة أن هذه اللجان ستشمل لأول مرة ممثلين محليين<sup>(٧٠)</sup>. وعبر أحد قادة المؤتمر (تيمبا) فى لجنة الشؤون الوطنية ملخصاً الصراع حول الأرض بأنه كان صراعاً حول المصالح، فقد ذكر " إن الافريقيين اعترضوا على المناطق التى أوصت بها لجنة بيومنت على أساس أنها غير كافية وغير صالحة، فى حين كان الاعتراض من قبل البيض قد جاء على أساس أنها أكثر من اللازم"<sup>(٧١)</sup>.

ومن المؤكد أن المؤتمر الأهلى كان رافضاً وبشدة لتقرير لجنة بيومنت، بدليل أنه عقد اجتماعاً فى بيلترزمارتيزبورج فى ٢ اكتوبر ١٩١٦ أصدر من خلاله تقريراً من ثلاث صفحات أدان فيه توصياتها. وقال فيه " بأن تقرير لجنة الاراضى الذى قدم للبرلمان جاء مخيباً للآمال، وأنه غير مرض، وأنه أخفق فى تنفيذ الفصل الاقليمى المزعوم للاجناس على أسس عادلة لعدة أسباب منها، أنه لم يعرض أى بديل لتقييد حرية اكتساب الارض، ولم يعرض أى علاج عملى لازالة القيود المفروضة على الوطنيين، وأيضاً أخفق فى انجاز الوعود الرئيسية بزيادة أراضى الافريقيين وأوصى بمساحة صغيرة جداً عن احتياجات السكان الافريقيين الحالية والمستقبلية، وأن الأرض المذكورة غير مناسبة للسكن أو للزراعة أو الرعى، حيث اختيرت فى المناطق القاحلة والمليئة بالمalaria والمستنقعات، خصوصاً مناطق الترانسفال والاورنج الحرة"<sup>(٧٢)</sup>.

وأضاف تقرير المؤتمر الأهلى " بأن هناك دلائل تشير إلى رغبة الحكومة والسكان البيض بحرمان الافريقيين كأفراد من حريتهم فى اكتساب أراضى أكثر، أو تحديد حقهم فى المساومة بالشروط العادلة للحصول على الأرض، مع إنزال الافارقة لمرتبة العمالة،



مع عدم ترك الحرية لهم في بيع عملهم مع أرباب العمل في الزراعة أو الصناعة لتحسين وضعهم الاقتصادي والتنافس الحر في المشروعات التجارية". ولهذا علق تقرير المؤتمر " بأنه يصلى وينتظر بشكل جدى بأن يقوم البرلمان برفض تقرير لجنة الأراضى، وأن يقوم بإسقاط القانون". وأضاف " أن التوصيات فى مسألة زولولاند تعد خرقاً لما هو مكتسب من قبل الحكومات الاستعمارية المتعاقبة، وخرقاً للإعلان الملكى حيث تعتبر هذه الأراضى احتياط دائم للملاك الاصليين". لهذا فإن المؤتمر حث البرلمان لاتخاذ خطوات جريئة لإعادة الوضع إلى ما كان عليه قبل القانون بالنسبة لزولولاند، بإعلانها مكان دائم للمالكين الاصليين. وأشار المؤتمر بأن المواطنين ليس لهم من يدافع عنهم، ولا توجد أى قناة تتدخل للدفاع عن مصالحهم ضد أى مشروع مقترح فى البرلمان. وأنهم لهذا اعلنوا بانهم لا يقبلون قانون الأراضى، لأنه اتخذ بشكل منفرد، وأن تقرير اللجنة استند على اعتراضات الشعب الاوروبى فقط، وبدلاً من خلق احتكاك طبيعى معهم، جعل الاجراءات تعيق قانون العرض والطلب (٧٢).

وأعلن المؤتمر أيضاً بصفته ممثل لكل القبائل معارضته الثابتة لقانون الأراضى، بل كرر كل قراراته السابقة الراضة له، وصمم على استخدام كافة الوسائل لضمان ابطال القانون المؤذى وعدم تنفيذ تقرير اللجنة. وأعلن المؤتمر بأنه رغم وعده السابقة بالكف عن الهياج والارتباط بالافريقيين الذين نزلوا واحتجوا بالفعل سنة ١٩١٣ إلا انه اعترف بأن تأثير الضرر على الافريقيين ظل مستمراً. ولهذا طلب من لجنته التنفيذية بفتح حملة تبرعات لهذا القرار، وتعريف أفراد البانو وتوجيه اهتمامهم وانتباههم نحو القانون الجائر، وقال بأن هذا القرار سيتم إرساله إلى الحاكم العام والجمعيات التبشيرية والهيئات الأخرى المهمة والمعارضين للرق وحماية السكان الاصليين، وأن الرئيس التنفيذى للمؤتمر عليه تعيين ثلاثة أفراد لإيصال هذا القرار للحكومة الاتحادية، لتأخذ فرصة قبل التشريع البرلمانى القادم (٧٤).

واستغل المؤتمر كل مناسبة للتعرض بتوصيات اللجنة، حيث أشار أحد قادته (سايل ماسينى) لرئيس لجنة شرق الترانسفال " بأن القانون أتاح ١٠ مليون ونصف مورجن من إجمالى ١٤٣,٠٠٠,٠٠٠ مورجن، وأن لجنة بيومنت اضافت ٨ وثلاث مورجن أخرى ليصبح المجموع تقريباً ٢٠ مليون مورجن لـ ٤ ونصف مليون افريقى، فى حين أن مليون وربع سيحصلون على بقية المساحة، فهل هذا يسمى عدالة ؟ أنتم لا تريدون مساعدتنا بل تريدون تدميرنا، فحكومتك تضع هذا الشعب وأعدادهم التى تريد

فى كرال صغير واحد. نحن نعرف كيف تعيش بريطانيا وتتصرف لاننا كبرنا تحت ظل العلم البريطانى . وسترى يا سيدى بان القانون امد بلجنة من قبل البرلمان أصدرت تقريرها، مع أن أمرنا لا يهم البرلمان، والبند ٦٠ من قانون الاتحاد يعطى الحاكم العام حرية التصديق أو عدم التصديق على أى لائحة برلمانية، والمادة ٦٥ تعطى الملك الحق فى لائحة بديلة، ونحن ذهبنا الى انجلترا تحت ظل هذه البنود والان يريدون سرقة هذا الحق منا. إن لنا حقوقاً فى الملكية، ولكن المحكمة العليا إذا ذهبت إليها فإنها تتكون من قاضيين واثنين مأمير ومأمور وطنى أثنى، بالتالى فأنت محروم من الحماية بحكم قانون الاتحاد، ومن الصعوبة بمكان أن تتم محاكمة عادلة حتى تنتهى الحرب، وفى حينها يمكن أن نطلب من الزعماء وشيوخ القبائل مقابلة الحاكم العام، ونحن نتخوف من لائحة الادارة الوطنية ونتمنى أن تؤجل مناقشتها حتى تنتهى الحرب<sup>(٧٥)</sup>.

ولم يقف المؤتمر الأهلى بمفرده فى مواجهة التقرير، بل تكاتف الافريقيون جميعاً فى معارضته ورفضه. حيث وجدوا أنه يعج بالاختباء والمغالطات الكثيرة التى لم تعجبهم. وما كتبه سول بلاتجى مفنداً لبعضها، يعد خير دليل على أن التقرير كان يعج بالكثير من العيوب<sup>(٧٦)</sup>. ولم يكن الافريقيون فى البداية على دراية بمحتويات التقرير، لكونهم كانوا يعتمدون فى مصادرهم المعلوماتية على الزعماء المحليين. فهؤلاء الزعماء اعتقدوا بأن الانجليز سيعاملونهم بعدالة مثلما عاملوا الافريكانرز بعد حرب البوير، خاصة أنهم وقفوا بجانبهم حتى يكسبوا الحرب الأولى، وبالتالي لم يتوقعوا عدم العدالة فى توزيع الاراضى<sup>(٧٧)</sup>. وحينما عرفوا بمحتواه، وأنه قضى بأن تكون الاراضى الصالحة فى حوزة الاوربيين، استاءوا استياءً شديداً وعارضوا تلك التوصيات بكل ما أوتوا من قوة.

وشعرت الطبقة البرجوازية الافريقية بعد صدور التقرير بأن قانون الأرض قد ترسخ للأبد، وأنه أغلق الطريق بالمرّة على إمكانية توسيع ملكيتهم وانتاجهم الزراعى التجارى. وكان كل أعضاء الطبقة البرجوازية فى كافة الأقاليم تقريباً متفقين حول معارضته. وفى ناتال\* كانت معارضتهم أكثر وضوحاً، حيث قدموا طلبات كثيرة للجان الرسمية المشكلة سنة ١٩١٧، تظلموا فيها من القيود القانونية بشأن الملكية. ولما كان طرد المستأجرين قد خلق تطور الطبقة البرجوازية، فقد بدا التذمر واضحاً بين أفرادها ليس فى ناتال فقط، بل عبر الاتحاد ككل. وظهر هذا فى قيادتهم للاتجاه الراديكالى بين

العمال بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى. وظلوا على هذه الحال حتى صدر الإعلان رقم ١٤٣ لسنة ١٩١٩ الذى جعل لكل رجل قطعة واحدة<sup>(٧٨)</sup>، حيث هداؤا بعض الشئ. و- رفض توصيات اللجان المحلية:-

رغم أن البيض والافريقيين قد اعترضوا على توصيات لجنة بيومنت، إلا أن توصياتها تعد من أحسن التوصيات مقارنة بما قدمته اللجان المحلية التى انشئت سنة ١٩١٧، بل إنه بشهادة البعض لم يجد الافريقيون أحسن منها فيما بعد\*. ولعل النظرة للجدول التالى تختصر كثير من مشاهد الظلم التى وقعت على الافريقيين نتيجة توصيات اللجان اللاحقة.

المنطقة	مناطق قانون ١٩١٣ بالمورجن	مناطق لجنة بيومنت ١٩١٦ بالمورجن	مناطق اللجان المحلية ١٩١٨ بالمورجن	المناطق المخصصة سنة ١٩١٧ بالمورجن
الكيب	٦,٠٤٤,٠٠٠	١,٣١٣,٠٠٠	١,٦٠٨,٥٠٠	١,٤٩٤,٢٠٠
نقل	٢,٧٥٥,٠٠٠	١,٨٦١,٧٠٠	٤٣٠,٦٠٠	٤٣٣,٦٠٠
الترانسفال	١,٠٦٥,٧٠٠	٥,٠٤٢,٧٠٠	٤,٦٨٧,٣٠٠	٥,٠٠٧,٨٠٠
الاورنج الحرة	٧٤,٣٠٠	١٤٨,٣٠٠	اقتراحات بديلة	٧٩,٤٠٠
المجموع	٩,٩٥٩,٠٠٠	٨,٣٦٥,٧٠٠		٧,٠١٤,٤٠٠

نقلا عن: Robertson H.M.: The Economic Condition of The Rural Native, in, Schapera ( editor ), Western Civilization and The Natives of South Africa , Studies in Culture Connect , Humanities press , New York, 1934 , P.145.

فبعد رفض الافريقيين لقرارات لجنة بيومنت حاول بوتا تقديم لائحة إدارة الشئون الوطنية للبرلمان سنة ١٩١٧ لتفعيل شروط العزل فى قانون الأرض. وكان الحكم الذى أصدرته محكمة الكيب العليا هو الذى شجع بوتا للقيام بهذا الاجراء<sup>(٧٩)</sup>. وعند تقديم لائحة إدارة الشئون الوطنية للبرلمان كانت تتضمن بعض توصيات لجنة بيومنت، لكنها سعت لتكوين لجنة الشئون الوطنية المختارة لتشرف على تشكيل لجان أراضى محلية، تتحصر مهمتها فى إعادة النظر وتعديل توصيات لجنة بيومنت ووضع اقتراحات بديلة<sup>(٨٠)</sup>. ويمكن القول بأن معارضة تقرير لجنة بيومنت من البيض و السود على السواء ثم رفض الافريقيين للائحة الإدارة الوطنية لسنة ١٩١٧ هو الذى جعل الحكومة المركزية الاتحادية تقوم بإسقاطها وتعين بدلا منها لجان محلية مختارة لتطبيق العزل الاقليمى<sup>(٨١)</sup>. وفى هذا الاطار قامت بتعيين خمس لجان محلية. ولما لم تلب توصيات تقاريرها -صدرت سنة ١٩١٨- أيضاً مطالب الافريقيين، حيث قالت بأنه لا توجد أرض أكثر من تلك التى أوصت بها لجنة بيومنت، علقت الحكومة المسألة سنة ١٩٢٠<sup>(٨٢)</sup>. بل حين قوبلت لائحة إدارة الشئون الوطنية بمعارضة كبيرة من الافريقيين



لوحظ بأنها لم تقم لها قائمة في البرلمان. ولكن اللائحة وقراراتها وظفت فيما بعد في قانون الأراضي الوطنية المعدل في فترة هيرتزوج\*. وما يعنينا من لائحة إدارة الشؤون الوطنية ولجانها المحلية أنها سحبت ٧١٤,٤٠٠ مورجن من مساحة ١,٣٥١,٣٤٤ التي أوصت بها لجنة بيومننت، وأعادت للبيض<sup>(٨٣)</sup>. ونخلص من ذلك بنتائج ثلاث : الأولى، أن الحكومة بتعيينها للجان المحلية تعنى أنها استجابت لمعارضة البيض لقرارات لجنة بيومننت دون أدنى إتفات لمعارضة الأفريقيين لتلك القرارات القاضية بتخصيص مساحات قليلة لهم. الثانية، أن فشل لائحة إدارة الوطنيين في المرور عبر الجمعية التشريعية يعنى أن قانون الأرض قد ظل مسيطراً . الثالثة، أن إرغام القادة الأفريقيين على قبول القانون - رغم احتجاجاتهم - يعنى أنهم لابد أن يغيروا من نمط احتجاجاتهم، حيث بدأوا في قيادة النضال الصناعي خلال وعقب نهاية الحرب.

ولما كان هناك تشدد في منع الأفريقيين من شراء الأرض إلا بموافقة الحاكم العام، فقد فشل البرلمان الاتحادي في إيجاد حل لهذه المسألة. وفي سنة ١٩١٨ تمت موافقة الحاكم العام بالتوصية على طلبات بعض الوطنيين لشراء بعض الاجزاء أو استئجارها في أي منطقة أوصي بها تقرير لجنة بيومننت، أو تلك التي أوصت بها تقارير اللجان المحلية. لكن في سنة ١٩٢٢ تغير الأمر وأصبح في إمكان أي لجنة محلية الموافقة على عملية الشراء داخل المناطق المخصصة. حتى جاءت لائحة تعديل قانون ١٩٢٩ التي اشترطت موافقة اللجان المحلية، لهذا استجيب لطلبات عدة آلاف من الأفريقيين ، بعد أن تم توفير أموال لشراء الأرض الوطنية<sup>(٨٤)</sup>. وما يهمني في هذا المقام أن رفض الأفريقيين لقرارات اللجان المحلية قد أبقى الحال على ما هو عليه حتى صدور لائحة هيرتزوج المعدلة للأراضي الوطنية سنة ١٩٢٩. وحين قوبلت توصياتها برفض الأفريقيين أيضاً، ظل قانون الأرض لسنة ١٩١٣ هو الذي ينظم مسألة الأرض حتى سنة ١٩٣٦<sup>(٨٥)</sup>.

#### ز - انشقاق المؤتمر الوطني الأفريقي:-

ظل المؤتمر الأهلي بمثابة الهيكل التنظيمي الوحيد الذي يعارض قانون الأرض، وهذا يعنى أن حدوث أي انشقاقات داخله، سيؤثر حتماً على وحدة الأفريقيين في تلك المعارضة للقانون. ورغم أنه لم يكن سهلاً القضاء على التنظيم بتدابير خارجية فقط، إلا أن أثر تلك التدابير كانت واضحة في طبيعة الانشقاقات بين أعضائه. ويمكن القول بأن هناك مسائل ست هي التي عجلت بهذا الانشقاق.



المسألة الأولى، الدور الذى قام به هاريس فى هذا الانشقاق؛ يمكن استخلاص الدور الذى قام به هاريس (سكرتير جمعية مكافحة الرق وحماية السكان الأصليين) فى إنكاء الخلافات بين أعضاء المؤتمر الأهلى من خلال من انتهى إليه الاجتماع الاستثنائى الذى عقده المؤتمر فى يونيو ١٩١٧، حيث تم إجبار كل من ديوب وسيلوب تيمبا على تقديم استقالتهم، على إثر مناقشة لتقرير المؤتمر حول مسألة الأرض فى ٢ أكتوبر ١٩١٦، فقد عبر ديوب بأن شعبه سيكون سعيداً بسياسة العزل الاقليمى، لهذا دار النقاش حول هذه السياسة والدور الذى لعبته جمعية حماية السكان الاصليين فى اقناع ديوب وتيمبا بها<sup>(٨٦)</sup>.

ويعطينا بلاتجى بعض ملامح الدور الذى لعبه هاريس، حين يشير بأن البيان الذى أعلنه هاريس حول قبول قادة المؤتمر لمبدأ العزل هو الذى أشعل المعارضة داخل المؤتمر. بل أن رئيس الجمعية نفسه (ترفرز بوكستون) كتب محرراً تيمبا ضد بلاتجى مرحباً بالخطوات المتخذة ضد ما فعله بلاتجى فى انجلترا. ورغم احتجاج بلاتجى إلا أن ديوب - رئيس المؤتمر - رفض عودته إلى لندن، فزادت الخلافات التى انتهت بإجبار ديوب وتيمبا على الاستقالة. واعتبر بلاتجى بأن هاريس نجح فى تحطيم المؤتمر الوطنى. مع أن بعض البيض عدوا هذا القول مبالغة من جانب بلاتجى. فالجمعية من الصعب أن تتحمل مسئولية الانقسامات التى حدثت داخل التنظيم، ولا الخرق المتسع الذى واجهه التنظيم بسبب قانون الأرض. ورغم ذلك فإن هاريس عزز فى كل مكان ذهب إليه قبول الافريقيين لمبدأ العزل، الأمر الذى أدى الى صعوبات داخل المؤتمر. إلا أن الضعف الذى حل بالجمعية\*، وانقسامها هى نفسها إلى جمعيتين\*، وانتهاء دورها تماماً، بفشلها فى تقديم تمويل سفر الوفد الثانى - ذهب سنة ١٩١٩ - إلى لندن لمناقشة مسألة الأرض<sup>(٨٧)</sup>، يدل على أن هاريس - وليس الجمعية - هو الذى لعب الدور الأكبر فى تصدير الخلافات بين أعضاء المؤتمر الأهلى.

ولعل الدور الذى لعبه هاريس فى إنكاء الانشقاقات داخل المؤتمر الأهلى يمكن اختزاله منذ سنة ١٩١٧ فى أمرين : أولهما، دعمه للاتحة إدارة الشئون الوطنية سنة ١٩١٧، مع أنها جعلت قانون الأراضى أكثر رسوخاً، حين حاولت تأسيس هياكل إدارية محلية أعطت الافريقيين الحق فى إختيار حكومتهم، بما يدل على أن الرجل كان مؤيداً على طول الخط لسياسة الحكومة الاتحادية. فبينما كان رأى العام الافريقى رافضاً للاتحة، كان هاريس داعماً لها\*. ثانيهما، تأكيده للدكتور روبوسانا، مع أنه أصبح غير

ناشط في المؤتمر الأهلى فى ذلك الوقت " بأن جمعيته تهتم بموضوع الأرض، لكننا نريد أن نزن موافقنا لصالح جنوب افريقيا، لأنه من الصعب أن يتم التدخل فى شئوننا من الخارج"<sup>(٨٨)</sup>. فهذا التأكيد لرجل خارج التنظيم يساعد تسريب الاحباط للافريقيين، ويساعد فى إنضمام منشقين آخرين بحجة أنه لا طائل من رفضهم للقانون.

المسألة الثانية، انتشار النموذج الراديكالى؛ فقد سجلت وزارة الشئون الوطنية بعد الحرب العالمية الأولى تنامياً لصعود كراهية الافريقيين للاوربيين. ففى الوقت الذى رفع فيه الافريقيون شعار " مقاومة الأوربيين Anti-European "، راح معظم أعضاء المؤتمر الأهلى يبحثون عن تعبيرات ومصطلحات لتخريب النظام والقانون. وأرجع البعض هذا الأمر إلى تأثير حركة افريقيا للافريقيين، وإلى الطلاب العائدون من الولايات المتحدة، ومن جامعات لينكولن وبنسلفانيا تحديداً. وقالوا بأن هذه الشعارات والمصطلحات كانت موجهة بالأساس ضد مشروع توطين الأرض الافريقية، والذى يرمى إلى طرد الافريقيين وتوطين الارض للاوربيين، وأنها تتسق أيضاً مع خطة الكنائس الاثيوبية المستقلة فى شراء الأرض. وهو الأمر الذى فسروا من خلاله تزايد أعداد الراديكاليين الافريقيين بعد الحرب العالمية الأولى، خصوصاً فى فرع الكيب<sup>(٨٩)</sup>. فى حين قال البعض بأن فشل الحملة المحلية فى الكيب الشرقى\* هو الذى قاد للبحث عن وحدة فى حركة الاصلاح الليبرالى البازغة فى ووترسراند، وهو الأمر الذى نتج عنه تحول اهتمام المؤتمر ناحية العمال سنة ١٩١٩<sup>(٩٠)</sup>. ونخلص من ذلك بأن الطبقة البرجوازية\* كان لها دور كبير تصعيد الاتجاه الراديكالى، لكنها فى تقديرى تأخرت ، بحيث لم تستغل قانون الأرض منذ صدوره، فى إنكاء عملية التحريض ضد البيض.

وقيل بأن تصاعد النموذج الراديكالى يرجع إلى نمو القوة السياسية للمؤتمر الأهلى خلال الحرب العالمية، وأن هذا التصاعد قاد الاصلاحيين البيض ( مثل هيندرسون\* فى لوفيدال ) لحث الحكومة بوجوب تقليل الاستياء الافريقى، من خلال تخصيص الأرض بغرض إبعاد القيادات الريفية عن القيادات الحضرية<sup>(٩١)</sup>. لكن فى تقديرى أن الاتجاه الراديكالى برز بعد الحرب وليس خلالها. فقد عرضنا من قبل بأن الهدوء كان يعم المناطق الافريقية طوال مدة الحرب، انتظاراً للوفاء بالوعود التى قطعت لهم، وأنه حينما لم تتم الاستجابة لمطالبهم فى تخفيف وطأة القانون، كان من الطبيعى أن يتحولوا للاتجاه الراديكالى.

المسألة الثالثة، حدوث مراجعات داخل المؤتمر الأهلى ، ما إن أطلقت سنة ١٩١٧ بتغييراتها المرسخة لقانون الأرض، إلا وحدثت مناقشات كثيرة داخل المؤتمر، تمت على أساسها مراجعة شاملة لكل الإجراءات التى أتخذها المؤتمر. ولعل خطاب سايول ما سبنى للجنة أراضى شرق الترانسفال فى ٢٣ أكتوبر ١٩١٧ الذى شرح فيه تعليقات رئيس المؤتمر (ديوب ) حول تطور قانون الأرض\* وبأن الحرب قد أفست كل شئ، يدل على أن المؤتمر اعتبر الحرب فى صالح البيض. حيث قال معبراً عما حدث لمسألة الأرض " بأنه لم يحدث اهتمام بريطانى ، حتى من قبل الصحافة، بإيراز مسألتنا، بل انشغل مليكنا بالحرب، وقمنا نحن بإرجاء غضبنا، لكننا لم نسقطه أو نتنازل عنه، وهذا يعنى أننا سنعاود الكفاح مرة أخرى بعد الحرب" (٩٢).

واعتبر سايول ماسبنى بأن القانون قد سرق الحقوق التى حصلوا عليها منذ اعلان الملكة فيكتوريا فى ١٢ مايو ١٨٤٣، وأن الحرب برهنت بأنهم خضعوا، وأنهم إذا ما أصروا على حقوقهم فإنها لن تؤخذ منهم. فقال لرئيس لجنة شرق الترانسفال " لقد جئت إلى هنا يا سيدى لنتحدث إلى الشعب فى مسألة الأرض التى يمكن الحصول عليها عبر أجزاء القطر. واعتقد أن هذه المنطقة ستشهد دعماً كبيراً، خصوصاً أن القانون لا يقول ذلك. سنقول إنهم يمكنهم الحصول على حق الشراء، ولكن كيف لحال هؤلاء الأفريقيين الذين فقدوا كل حقوقهم فى الشراء ؟ فالسلطات لا تريد لنا مكان يمكن أن نقيم فيه. انظر إلى حالة إعداد العقود قبل تسجيلها. فهؤلاء فقط الذين يحصلون على النقود والذين فى قدرتهم الشراء يذهبون الى المناطق الأفريقية ، والآخرى ظلوا باقين فى المناطق البيضاء . وبالطبع فإنهم يجدوا شروط غير التى اعتادوا عليها فى مناطق البانتو تجعل حياتهم تشبه حياة الرقيق" (٩٣). فى حين عبر سولومون توتو Solmon Toto -حسب ما تشير به إحدى الوثائق بتاريخ ٨ يناير ١٩١٨ - بأنه يجب أن يؤجل قانون الأرض لما بعد الحرب بمدة ١٢ شهر، وأنه لابد من عقد اجتماع مع السود للاستماع لوجهة نظرهم لتتضح الصورة أمام اللجنة المشكلة (٩٤).

وعبر بعض قادة المؤتمر الأهلى بأنهم لا يوافقون على سياسة العزل التى قبلها بعض أعضاء المؤتمر لأنهم فى حاجة لحضارة البيض (٩٥). وفى تقديرى هذه اشارة بأن قبول مبدأ العزل كان هو جوهر النزاع الذى حدث داخل المؤتمر، فقد كان قطاع كبير من الأفريقيين\* غير راضين على حديث البعض بلسانهم حول هذه المسألة. وذكر أحدهم\* بأنهم يرفضون ضراحة أن يتحدث البعض من زملائهم بلسانهم فى قبولهم بالعزل، بل



إن أحدهم \* قال بأن الأفريقيين لم يحدث أن توحدوا قبل وصول الرجل الأبيض. في حين رأى أحدهم \* بضرورة أن يركز المؤتمر على الحصول على الأرض في الأماكن الصالحة للزراعة. وهناك آخرون تحدثوا في نفس الاتجاه<sup>(٩٦)</sup>. ونخلص من قراءة حديث أعضاء المؤتمر الأهلى للجانب المحلية بأن عملية الانشقاق كانت حادثة لا محالة<sup>(٩٧)</sup>. مع أننا لا نعتبر أن كل المراجعات التى تمت داخل المؤتمر بأنها لم تنصب جميعها حول انتقاد بعضهم البعض فقط، بل يمكن القول بأنها كانت إعادة قراءة فى تعامل الحكومة الاتحادية معهم، وردود فعلهم إزاء هذا التعامل<sup>(٩٨)</sup>.

المسألة الرابعة، طرد ديوب من رئاسة المؤتمر الأهلى، فقد ارتفعت المعارضة للقانون بصورة كبيرة داخل المؤتمر الوطنى بعد صدور تقرير لجنة بيومنت، وبرزت الانشقاقات بصورة واضحة. حيث بدأ مكاجاتو يوجه النقد بصورة علنية لرئيس المؤتمر ديوب وسياسته<sup>(٩٩)</sup>. ومن المؤكد أن النزاعات تأجبت سنة ١٩١٧، لكن من غير المعروف ما إذا كان ديوب قد أجبر على تقديم الاستقالة، أم طرد من رئاسة المؤتمر<sup>(١٠٠)</sup>. لكن هناك دلائل كثيرة تجعلنا نميل بأن ديوب تم فصله من رئاسة المؤتمر. فحينما حدث صراع بين أفراد الطبقة البرجوازية بعضهم البعض - ما بين قابلين لمسألة العزل وبين رافضين لها - انتهى إلى خصم فى قوة هذه الطبقة، ونتج عن هذا الخصم حدوث تغييرات كبيرة فى اللجنة التنفيذية للمؤتمر، فصب أعضاءها جام غضبهم على ديوب. ونظراً لأنهم اعتبروه بأنه لم يؤد الدور المناسب للحدث واكتفى بتعيين لجنة للاحتجاج ضد القانون، فقاموا بإقالته فى منتصف سنة ١٩١٧<sup>(١٠١)</sup>. وبالانشقاق الذى حدث فى منتصف سنة ١٩١٧ حلت مرحلة الضعف فى المؤتمر الوطنى، حيث حل مكاجاتو رئيس فرع المؤتمر فى الترانسفال محل ديوب فى رئاسة المؤتمر، وكان لامساً للتطور المتصاعد فى السكان الحضريين الأفريقيين فى الراند، فى حين قطع ديوب صلته بالمؤتمر واستقل بفرع ناتال<sup>(١٠٢)</sup>.

ومن المؤكد أن فصل ديوب من الرئاسة قد أظهرت الصراعات داخل المؤتمر، فلم يرتض ديوب بهذا الأمر، بل أصبح منذ فصله يقود فرع المؤتمر فى ناتال بصفة مستقلة ولفترة طويلة\*. ناهيك عن أنه انتهج خطأ جديداً \* يتمثل فى محاولته لتقريب وجهات النظر بين أفراد الطبقة البرجوازية الأفريقيين وبين الليبراليين البيض، سعياً للتقارب بين الاجناس<sup>(١٠٣)</sup>. لكن يبدو أن هذا الخط لم يعجبه رغم أنه عمل بكل قوته لمنع السياسيين الأفريقيين فى ناتال من اتباع النهج الذى يتبناه سياسيو الترانسفال. إلا أن سنة ١٩١٨



حملت إشارات تقول بتحول الطبقة العاملة الافريقية في دربان لتصبح أكثر راديكالية. فقد عقد ديوب اجتماعات في دربان معهم (في يوليو واغسطس ١٩١٨) طالبوا فيها بزيادة الاجور، وأضربوا عن العمل. لهذا صرحت الصحف البيضاء بأن هذا الخط بدأ ينحرف باتجاه الحركة الشيوعية. واعتبر البعض بأن عودة ديوب إلى ناتال وقيادته لجبل الاتجاه الراديكالي في المناطق الحضرية ليس بدعاً في ناتال فقط، بل أصبح هذا الاتجاه سارياً في الترانسفال أيضاً. ولهذا فإن قيادة الطبقة البرجوازية في ناتال للراديكاليين السياسيين كان بمثابة محافظة على مصالحها داخل المجتمع الافريقي. إلا أن هذا الأمر تطور سنة ١٩٢٤ باقناع ديوب لملك الزولو سولومون بتأسيس انكاثا<sup>(١٠٤)</sup>.

المسألة الخامسة، انشقاق بعض قادة المؤتمر وتأسيس تنظيمات جديدة، فقد انشق الكثير من أعضاء المؤتمر عنه مكونين تنظيمات سياسية جديدة ظهر بعضها تبعاً منذ سنة ١٩١٧. فقد عادت منظمة جابافو للظهور مرة أخرى بشكل جديد\*، حيث راحت صحيفة الامفوزابنتسندو\* تشن حملة ضد لائحة إدارة الوطنيين منذ يناير ١٩١٨\*. في حين برز اتحاد الافريقيين مؤيداً لللائحة، حيث حاول أعضاؤه الحصول من بونجا ترانسكاي على الموافقة لمناقشة اللائحة<sup>(١٠٥)</sup>. وفي هذا الاطار تكون اتحاد البانتو، بعدما راح مكاجاتو رئيس المؤتمر سنة ١٩١٨ يتبنى الاتجاهات الراديكالية، على إثر انشقاق رئيسه -مشيتش بيليم Meshach Pelem - عن المؤتمر الأهلي<sup>(١٠٦)</sup>. وراح الفلاحون الافريقيون\* ينشئون لهم كيانات مستقلة عن المؤتمر\*، فأسسوا جمعيات للفلاحين مهمتها مقاومة قانون الأرض. وراحت هذه الجمعيات تعلن احتجاجها ضد لائحة إدارة الوطنيين، ولجان الأراضي المحلية\*، واتفاقيات العمل ونظام التعاقد. وفي سنة ١٩١٨ تجمعت تلك الجمعيات تحت تنظيم واحد هو منظمة الفلاحين الوطنية\* Native Farmers Association. وهي المنظمة التي ساعدت في انشاء مؤتمر الفلاحين الافريقيين لجنوب افريقيا South African Native Farmers Congress في يوليو سنة ١٩٢٦<sup>(١٠٧)</sup>.

ورغم ظهور التنظيمات الافريقية السابقة إلا أن أكثر ملمح للانشقاقات التي حدثت في المؤتمر الأهلي، ظهرت في دائرة العمالة الافريقية. فقد كان فشل المؤتمر في التصدي لمسألة الأرض منذ صدور القانون، وعجزه عن إثارة المسألة بعد مؤتمر الصلح، قد جعل العمال الافريقيون يفكرون في تنظيم انفسهم بعيداً عن الارتباط بالمؤتمر<sup>(١٠٨)</sup>. وفي هذا الاطار نجح الصحفي سايول ماسيني - عضو الوفد الافريقي الذي سافر إلى

لندن سنة ١٩١٤ - فى تشيكل اتحاد عمال الصناعة<sup>(١٠٩)</sup>. ويبدو أن هذا الاتحاد قد حقق نجاحات طيبة، خصوصاً منذ سنة ١٩١٩. حيث استطاع جذب الكثير من أعضاء المؤتمر الأهلى نفسه لعضويته. لهذا يمكن القول بأن مسألة الأرض التى اصطدم بها المؤتمر فى بداية نشأته، وثبوت عجزه خلال الحرب العالمية الأولى، جعل هناك ضرورة لبروز تيارات افريقية جديدة. خاصة مع اقتصار عمل المؤتمر على تلقى شكاوى الافريقيين، فى وقت لم تكن لديه القدرة على تفعيل المقاومة الافريقية لإجراءات تطبيق القانون. فحينما تأكد الافريقيون من رسوخ أقدام القانون ، كان لابد لهم من وقفة مع تنظيمهم الرئيسى لمراجعة خطواته.

المسألة السادسة، عدم قدرة المؤتمر على الوقوف ضد حالات قتل الافريقيين؛ حينما كانت الاضطرابات تجرى فى مناطق كثيرة، خصوصاً مناطق الاورنج الحرة، لم يكن المؤتمر الأهلى يلعب دوراً فيها. فقد كانت عمليات طرد الافريقيين تجرى بصورة كبيرة، ومن يتلأ منهم يتم اتهامه بسرقة الإوربيين\*. بل حدثت طوال الفترة من ١٩١٦ - ١٩١٨ عمليات قتل من جانب المزارعين البيض للفلاحين السود. ولكن المؤتمر لم يستطع إثبات جدارته ضدها. واقتصر عمله سنة ١٩١٨ على قيادة الاحتجاجات ضد حوادث القتل، وتنظيم حملة ضد قانون الأراضى فى ٢٠ ابريل ١٩١٨. ورغم أن المؤتمر نظم أكبر اجتماع احتجاجى فى بلومفونتين\* ، إلا أنه لم يستطع القيام بأكثر من ذلك<sup>(١١٠)</sup>.

ومنذ منتصف سنة ١٩١٨ وصاعداً ، تشير التقارير لاحتجاجات قام بها الافريقيون فى منطقة الاورنج الحرة، بسبب إعادة المزارع لملكها البيض حيث انتقلت القوات البيضاء لتحجيم القلاقل التى قام بها الافريقيون فى مناطق ليندلى وبتلهم. واقتصر عمل فرع المؤتمر هناك على إعلان حالات القتل، وعقد اجتماعات احتجاجية، لكنها كانت دعائية أكثر من كونها تلقى استجابة حقيقية من الحكومة الاتحادية<sup>(١١١)</sup>.

المسألة السابعة، فشل مهمة الوفد الثانى للمؤتمر الأهلى، استعرض مكاجاتو رئيس المؤتمر بعض تفصيلات هذا الوفد فى إحدى خطبه التى ألقاها فيما بعد (مايو ١٩١٩). فقد طالب فيها بأهمية إرسال وفد جديد لانجلترا، واستغرب أن ينطق أى فرد بالقول بالفائدة من إرساله، خاصة أنه وجب عليهم التعرف على الملك الجديد الذى سيتعاملون معه ، واستغرب " هل حصلنا على الجمهورية، فوجب علينا عدم الذهاب لمقعد الامبراطورية. فنائب الرئيس السابق سول بلاتجى عاد من انجلترا قبل سنتين بخطاب

مستشير قُدم إليه من قبل بعض الرجال الانجليز، أحدهم كان السير ريتشارد وينفري، سكرتير وزارة الزراعة في وزارة لويد جورج، احتوى على الآتى: عند انتهاء الحرب سنعمل بكل قوتنا لاستعادة العدالة والحرية للرعايا الموالين لبريطانيا، وإن شعبك سيكون من هؤلاء ". وعلق مكاجاتو " لابد بعد إنتهاء الحرب مطالبة هؤلاء السادة المحترمين بالوفاء بوعودهم. ومنذ إنتهاء الحرب الكبرى قال بانه جاءت رسائل كثيرة تحثه على الذهاب، وتأسف بأنه لم يرتب لمسألة هذا الوفد من قبل. وفي ديسمبر ١٩١٨ عقد مؤتمر خصيصاً تم فيه اختيار سبعة أفراد معي ليحملوا شكوانا إلى الشعب البريطاني، اثنان منهم ذهبوا بالفعل ، أما الباقون فسيذهبون حينما يتوفر التمويل ". لهذا طالب كل فرد عندما يرجع إلى بيته أن يحث أصدقائه بالمساهمة في صندوق الوفد حتى لا تجوع عوائلهم<sup>(١١٢)</sup>. وباستعراض وثائق المؤتمر في أمر هذا الوفد نجد أن النقاش استرجع فشل مهمة الوفد الأول بخصوص قانون الارض، مما تسبب في انتشار نبرة جدوى إرسال وفد جديد بين الافريقيين. فجاءت التبريرات تسوق بأن الجهد الذى بذله الافريقيون خلال الحرب - سواء فى مجال القتال او الانتاج او توفير الاستقرار او تقديم الدعم - يمكنه أن يجعل بريطانيا تنتظر بعين العطف لمطالبهم فيما يخص مسألة الارض التى قبلوا عدم مناقشتها خلال الحرب وأجلوها إلى ما بعد الحرب واعتقدوا بأنه أن الألوان لإثارة هذه المسألة مرة ثانية.

ويمكن القول بأنه بالرغم من أن عملية الانشقاق داخل المؤتمر ظهرت منذ فصل رئيسه السابق ديوب سنة ١٩١٧، إلا أن هذه الانشقات وصلت لذروتها بعد فشل مهمة الوفد الافريقى الثانى. حيث أصبحت مسألة الأرض عقب مؤتمر الصلح فى باريس ، وتحديداً منذ سنة ١٩١٩، مسألة داخلية لجنوب افريقيا. فقد حسمت مسألة فكرة طلب الافريقيين من العرش البريطانى التدخل فى مسألة الارض، وذلك للدور الذى لعبته جنوب افريقيا فى قيادة القوات المحاربة للقوات الالمانية فى شرق وجنوب غرب افريقيا، حيث لعب سمتس دوراً مميزاً فيها\*. وكانت الوفود المختلفة من جنوب افريقيا قد ذهبت إلى مؤتمر الصلح، فكانت الحكومة ممثلة بوفد\*، والافريقيون ممثلون بوفد، وهناك وفد جاء بقيادة هيرتزوج\*. وما يعنينا فى هذا المقام هو الوفد الافريقى، فقد ذهب هذا الوفد لمؤتمر الصلح مطالبين لويد جورج بتغيير سياسة جنوب افريقيا تجاه الافريقيين، فأجابهم بأن جنوب افريقيا تتمتع بالحكم الذاتى ولا يمكن للحكومة البريطانية التدخل فى الشئون الداخلية لها<sup>(١١٣)</sup>. ومع أن الوفد الافريقى لم ينجح فى التأثير على



مؤتمر الصلح بخصوص مسألة الأرض، إلا أنه نجح فى خلق روابط بين زنوج افريقيا وامريكا<sup>(١١٤)</sup>.

وكان أعضاء الوفد الافريقى الثانى قد قدموا للملك جورج الخامس فى ١٦ ديسمبر ١٩١٨ عريضة جديدة\* تتكون من ١٨ صفحة. عبروا فيها عن شعور الظلم المنتشر بين السود من جراء قانون الارض<sup>(١١٥)</sup>، وعن سرورهم بانتصار بريطانيا فى الحرب، وكرروا إعلان ولائهم للعرش البريطانى، وبينوا جهودهم التى قاموا بها خلال الحرب العالمية الأولى\*. وفيما يخص مسألة الأرض، ذكروا فيها بأنهم سبق أن أرسلوا وفداً لبريطانيا، قدموا لجلالته من خلاله عريضة فى ١٤ اغسطس ١٩١٤، طالبت حينها بتعليق قانون الأرض. وقالوا بأن السياسة المتبعة فى مسألة الأرض والملكية تعد انتهاكاً للحقوق الطبيعية لاكتساب الأرض. وقالوا بأنه بالرغم من صدور تعهدات حكومية سنة ١٨٩٧ و ١٩٠٢ بالحفاظ على أرض الزولو، إلا أن تشريع الأرض يعد انتهاكاً للحقوق المكتسبة. ومن هذا المنطلق وجهوا نظر الملك للاعلانات السابقة (سنة ١٨٤٨ وسنة ١٨٥٤) والقاضية بعودة الحال فى الاورنج الحرة\* لما كانت عليه، وأن بريطانيا لا يمكنها التخلي عن مسئوليتها التاريخية فى هذا الأمر<sup>(١١٦)</sup>.

وبالنسبة للترانسفال قالوا فى غريزتهم\* بأنهم وجدوا انفسهم مطرودين من الأرض، وأن حصصهم الأصلية انتهكت تماماً. وعبروا بأنهم يأملون بأن يقوم الملك بإرجاع تلك الاعلانات التى تؤثر على أراضى الترانسكاى (فى اقليم الكيب) والحقوق المنتهكة لشعب ماشونالاند. وطالبوا بانصافهم وإعادة النظر فيما يختص بقانون الأرض. وطالبوا بتعيين لجنة قضائية للتحقيق وتعديل شروط القانون. وطالبوا برفع الظلم الذى نتج عن القانون فى الماضى، قائلين بأن هذا هو الأمر الوحيد الذى يُهدأ مشاعر السخط والشكوك الموجودة لدى الافريقيين. وختموا بأنه إذا كانت بريطانيا العظمى ولا حلفائها قد قاتلوا فى الحرب برغبة الاستملاك الاقليمى، كذا فإن الأرض الافريقية يجب أن يقرر مصيرها حسب سكانها الأصليين<sup>(١١٧)</sup>. ولما كان واضحاً أن المطالب الرئيسية التى قدمها الوفد الثانى للملك جورج الخامس تدور حول مسألة الارض\*، فإن عدم الاستجابة لتلك المطالب يعنى رسوخاً كاملاً لقانون الأرض.

من هنا، حتمت هذه الصلاية البيضاء بضرورة أن يقوم المؤتمر الأهلى\* بإحداث تغييرات جوهرية فى دستوره. فركز دستوره الجديد - صدر فى ٢ اغسطس ١٩١٩ - على حرية الحصول على الأرض من خلال الشراء والتأجير، وحرية شراء أراضى



المباني للملكية الخاصة أو لمباني الجمعيات والتنظيمات السياسية، وقال بضرورة وجود تنظيمات فرعية اقليمية تابعة له تهتم بالمسائل الزراعية<sup>(١١٨)</sup>. لكن هذا التغيير الدستوري لم يعقبه تغيير في الهيكل التنظيمي للمؤتمر الاهلي، حيث ظل مكاجاتو رئيساً له، وبالتالي ظل نمط الاحتجاجات على قانون الأرض كما هو لم يتغير. وخطاب مكاجاتو الذي ألقاه في ٦ مايو ١٩١٩ (وثيقة من ٩ صفحات) يعد خير دليل على ذلك<sup>(١١٩)</sup>. وبالمقابل فإن التغيير الذي حدث في الحكومة الاتحادية، بوفاء بوتا في ٢٦ اغسطس ١٩١٩\*، وتولى سمتس الحكومة الجديدة، لم يأت بجديد يتعلق بمسألة الأرض، اللهم إلا أن سمتس أخذ على عاتقه مسألة التنمية المتوازية للافريقيين<sup>(١٢٠)</sup>. ونخلص من ذلك بنتيجة هامة هي، أن المسائل السبع السابقة أثرت بطريقة أو بأخرى في إضعاف المؤتمر الاهلي بما تسبب في عدم قدرة الافريقيين على تنظيم انفسهم لتشكيل ضغوط حقيقية على الحكومة الاتحادية لتعليق القانون، لهذا فإن حدوث هذه الانشقاقات داخل المؤتمر تسببت في رسوخ اقدام القانون أكثر فأكثر.

وفي النهاية يخلص الفصل إلى عدد من النتائج: أولها، أن تشكيلة المؤتمر الوطني بوضعها البرجوازي كانت من أكثر الفئات تضرراً واستفادة من القانون، فهي في جانب حرمت من حرية الشراء والتأجير، وفي جانب آخر اتاحت لها امكانية الحصول على معظم الأراضي الافريقية التي خصصت للافريقيين. وهذا ما يفسر ذلك الانقسام الذي حدث داخل الجبهة الافريقية، حيث استمرت المسافة تتسع داخل المجتمع الافريقي بين فئة قليلة تتمتع بملكية الأرض، وأغلبية لا تملك شيئاً. ثانيها، أن مسألة رسوخ قانون الأرض ارتبطت بقرار الحكومة وإصرارها على تماسك الجبهة البيضاء، فقد كانت الحرب الأولى فرصة لاثبات ولاء البيض والافريقيين لبريطانيا، لكن محصلة هذا الاثبات راحت تصب في صالح البيض على حساب السود، بحجة الخوف من انشقاق وحدة البيض. ثالثها، أن قيادة المؤتمر الاهلي لعملية الرفض والاحتجاجات ضد قانون الأرض أكسبته شعبية كبيرة، خاصة خلال فترة الكفاح الأولى ضد القانون، إلا أن رغبة المؤتمر في التمسك بالاتجاه السلمي، والخوف من مغامرة الدفع بالجماهير الافريقية لمقاومة عمليات الطرد باستخدام العنف، جعلت شعبية المؤتمر تهوى إلى الحضيض، حيث بدأت الانشقاقات تتصاعد بصورة كبيرة، ولم تهدأ إلا مع بداية أربعينيات القرن العشرين.

\* حينما تم اغتيال ولي عهد النمسا الارشيدوق فرانز فرديناند في ٢٨ يونيو ١٩١٤ في سراييفو على يد مواطن من البوسنة ينتمي الى القومية الصربية انتهزت النمسا الفرصة لاعلان الحرب ضد صربيا في ٢٨ يونيو ١٩١٤، وسرعان ما انتشرت هذه الحرب المحلية لكي تشمل القارة الاوربية في اغسطس ١٩١٤. للمزيد انظر، سمعان بطرس فرج الله :- العلاقات السياسية الدولية في القرن العشرين، الجزء الاول ١٨٩٠-١٩١٨، الطبعة الثانية ، ١٩٨٠، ص ص ٣٢٣، ٣٢٤.

(١) فقد منعت أى اضطرابات داخلية ونصت بأن جميع الافراد يجب ان يخضعوا لها وان جميع القوانين ستطبق عدا القوانين المعدلة، للمزيد انظر، C.O.551/67:-Martail Law Declared at Midnight, Terms of Proclamation , Full Text of Regulations, 15 /1/1914, PP.369-371.

\* حيث ارتفعت الاسعار بصورة كبيرة في الفترة من ١٩١٤-١٩١٧ ، فقد ارتفعت اسعار المواد الغذائية والطعام فارتفعت اسعار الخبز ٤ فلس و ٥,٥١ فلس والدقيق من ٢٤ سنت الى ٤٢ سنت واصبحت مشكلة العاطلين تشكل خطرا كبيرا، للمزيد انظر، Vahed Goolam :Race or Class ? Community and Conflict amongst Indian Municipal Employees in Durban , Journal of Southern African Studies, Vol. 27, No. 1,Mar.2001, P.112.

\* في سنة ١٩١٨ وصل ارتفاع الاسعار بصورة لم تكن مسبقة من قبل، فسر الملبس Outfit التي كانت ١,٨٠ راند سنة ١٩١٢ ارتفعت الى ٣,٨٠ راند والـ Boots من ١,٨٠ راند ارتفع الى ٢ راند ، لهذا قرر العمال الافارقة عدم للشراء وقاطموا محلات البيض، للمزيد انظر، Callinicos , Luili :- A people's History of south Africa, Volume one , Gold and workers , Ravan Press , Johannesburg , 1985.,P.92. Ibid.,P.92.٢)

\* وهذا لا يعنى ان كل المناطق في جنوب افريقيا امتد لها القانون بل ظلت مناطق تسمى بنظام المشاركة ووضع اليد والاستئجار حتى سنة ١٩٢٢. وهناك بعض المناطق لم تتأثر بالقانون حيث طالبت وزارة الشؤون الوطنية جمعية ملاك الترانسفال بعدم طرد واضعى اليد لعدم وجود اماكن لهم ( حسب لوائح اللجنة المختارة لسنة ١٩١٧ ) ، للمزيد انظر، Robertson H.M...:- The Economic Condition of The Rural Native, hn, Schapera ( editor ), Western Civilization and The Natives of South Africa , Studies in Culture Connect , Humanities press , New York, 1934 , P.144. Wilnson Edwin : Op.Cit., P.148. (١)

Vahed Goolam : Op.Cit., P.112. (٢)

(٣) وفي هذا الاطار يشير بلاتجي بأنه عندما اشتملت الحرب العالمية الأولى انتقد اعتداء البوير على جيرانهم الالمان لأن سفر التنبية ١٤/١٩ قال بأن الله حذر البوير بشكل محدد بعدم انتقال معالم جيرانهم\* وعلق بقوله "رغم أنهم يغيرون معالم جيرانهم المحليين من الافريقيين بل ويستولون على ارضهم"، للمزيد انظر، Plaatje , Sol. T. :- Op.Cit., PP.338,338.

Stultz Newell M:- Afrikaner Politics in South Africa 1934- 1948, University of California Press, (٦) Berkeley, Los Angeles , London 1974,PP.18,19.

Hancock W. k :- Smuts The Sanguine years 1870- 1919 Cambridge University Press, London , (٧) 1962,PP.377,400,401,4031.

\* وكان رئيس المؤتمر جون ديوب بالطبع على راس هؤلاء الذين تبناوا هذا الاسلوب فقد تكلم وكتب للصحف حول هذا الموضوع، وفي مقال له سنة ١٩١٤ عبر فيه قائلا " أى رجل له قلب وإن كان من الحجر يمكن أن يرى ما أرى أو يسمع ما أسمع ويبقى قلبياً ولا يتأثر ، فالاطفال خرجوا من الحضائر كالكلاب إلى خارجها ناهيك عن المشردين اللذين تراهم في كل مكان على طول الطرق السريعة والجانبية يريدون بناء اكواخ وعشش لهم "، للمزيد انظر، John Langlibalele Dube, www.anc.org.za. Stultz Newell M:- Op.Cit.,P.19.(٨)

(٩) بل ذكر في الاجتماع بأن لدينا اناس في جنوب افريقيا يفضلون العزل وان منهم انجليز وليس كلهم هولنديين - وفي تقديرى لجذ تعاطف الانجليز- ورغم ان الالمان تحدثوا في الحرب عن النقاء العنصرى لهم الا انهم في جنوب افريقيا لا يستمعون الى تلك الافكار - في اشارة الى ان هذه الافكار ذاتية وليست مستوردة- واطن صراحة ان لديهم افكار لاقامة دولة بيضاء للبيض ولكن ليس حينها الان فانها ما زالت دولة للرجل الاسود واتنا سننجز في تحديد اراضى الدولة البيضاء . وتحدث عن انهم فى البرلمان لديهم تشريع يحاول ان يضع شكلا لهذا التمايز ( في اشارة للاتحة لادارة الافريقيين) واعترف بان المشاكل ضخمة وان المستقبل مظلم ثم خاطبهم " انكركم هنا في قلب الامبراطورية البريطانية في انجلترا- ان تذكروا اتنا نتعامل مع مشاكل ضخمة وعندما لا

نرى بعضنا بعضا انكروا فى عقولكم باننا فى جنوب افريقيا نتعامل مع المشاكل الكبرى التى لن تجبوا هنا" وذلك لكسب تعاطف الاوربيين مع قضايهم فى جنوب افريقيا.المزيد انظر،  
Smuts ,T.,C. : Problms in South Africa ,Journal of Royal African Society ,Vol.16,No.6,(Jul.,1917),  
PP.273,274,280,282 .  
" اطلق عليه مجلس الحكومات.

(١٠) لم يعد من هناك حتى بعدما شعر بوتا بالمرض سنة ١٩١٧، فحينما تعرض بوتا لازمة قلبية خشى الحاكم العام اللورد بوكستون على الحكم، فبعث الى سمس الذى كان وقتها ينشأ القوات الجوية الملكية ولم يستطع العودة لتحذير لويد جورج بان عولته مستشكك كارثة ، وظل هناك حتى أرسلوا له فى ١٣ فبراير ١٩١٨ بان النظام الغذائى قد حسن الى حد ما صحة بوتا، فبقى حتى نهاية الحرب، للمزيد انظر، Hancock W. k :- Op.Cit.,PP.425,427,550,551.  
" عبر جابافو " بأنه عندما جاء الرجل الابيض الى جنوب افريقيا كان يملك الاتجيل فقط وكنا نملك الأرض، والآن أصبحنا نملك الاتجيل وهو يملك الأرض.. وعندما تقدم طلبات لمزيد من الأرض تقابل بشعار مزارعى ناتال، لا يمكن تقديم أى اراضى اضافية للوطنيين ."

Jabavu D.D.T.:- Bantu Grievances, in, Schaperar ( editor ), Western Civilization and The Natives (١١)  
of South Africa , Studies in Culture Connect , Humanities press , New York, 1934 , PP.287,288.

Ibid. (١٢)

(١٢) مثل زعيم البارولنج فى الاورفج الحرة الذى اشترى اراضى لاتباعه فى المنطقة الجنوبية فى روديسيا الجنوبية وطالب اتباعه بان يهاجروا اليها حتى اولئك الذين ظلوا يؤدون وظائفهم فى بلومفونتين، للمزيد انظر، Robertson H.M.:-  
Op.Cit., P.143. ولم يقتصر الأمر على الهجرة بل اجبر الافارقة الجريكو على الرحيل من اراضيههم وبصورة كبيرة منذ سنة ١٩١٧ حتى بداية العشرينيات، وحدث تشتت لماشيتهم وظل عدد المهاجرين الجريكو غير معروف منذ سنة ١٩١٧ الى منطقة نيمينا Knysna ، للمزيد انظر، Edger ,Robert and Christopher Sounders.:-  
A.A.S.Le Fleur and The Griqua Trek of 1917 : Segregation ,Self-Help and Ethnic Identity , The International Historical Studies, Vol. 15, No. 2, 1982, PP.210,216,220.

C.O. 551/67: Native Land Act , 19 May ,1914. (١٤)

(١٥) عم السخط مناطق قبائل مونت فلتشر ومناطق ميتابيلي بسبب اجراءات تنفيذ القانون وتحديد الماشية وعينت الكولونيل ستانفورد الخير العروف بشئون الوطنيين لتقصي اسباب عدم الرضا السائد بين الوطنيين، للمزيد انظر C.O.  
551/67: Reported Native Dissatisfaction in East Griqualand Government ,Inquiry Instituted, 25  
November ,1914.

C.O. 551/67: The Native Position ,1914. (١٦)

Marks, Shula and Stanly Trapido: The Politics of Race, Class and Nationalism in Twentieth (١٧)  
Century South Africa, Longman, London, New York, 1987, P.264.

C.O.1019:-About Progress and Development of Railway Strike , Governor General Office 15<sup>th</sup> (١٨)  
January 1914 .

Callinicos , Luili :- Op.Cit.,P.92. (١٩)

(٢٠) حيث قدم السود خدمات كبيرة خلال الحرب قد لا تكون مماثلة لما قدمه البيض، لكن لا تقل كثيرا عنها، ففى الحرب اشترك ٢٥,٠٠٠ عامل فى فرنسا فى الفترة من سبتمبر ١٩١٦ - يناير ١٩١٨، عملوا فى الطرق والسكك الحديدية والبناء ، واعترف قائدهم البريطانى المارشال دوجلاس هيج Douglas Haig بدورهم الكبير وبما قدموه من خدمات فى شحن السفن. وذكر روبوسانا بأن ٥٠٠٠ افريقى كانوا على جبهة القتال فى جنوب غرب افريقيا مع ان البيض اعطوا بان الحرب بين البيض بعضهم البعض ولا يريدون اشتراك السود فى قتال البيض، وان العدد وصل الى ٢٥,٠٠٠ افريقى فى جنوب غرب افريقيا فى اعمال الامداد وليس القتال، هذا غير الـ ١٨ الف افريقى المشتركين فى حملة شرق افريقيا، للمزيد انظر، William, B.P.: The South African  
Natives Labor Contingent, 1916-1917 Act of 1913, Journal of African History, Vol. 19, No. 1, 1978,  
PP.61,63,64.

Stultz Newell M:- Op.Cit.,PP.18,19.(٢١)



( ٢٢ ) قد كان هؤلاء bywoners يشعرون بأن هويتهم أصبحت مهددة بسبب مشاركة الأفريقيين لهم في خيرات الأرض، وكانوا يلحون في وجوب تغيير هذا النظام، للمزيد انظر، Swart, Sandra :ABoer and His Gun and His Wife Are Three Things Always Together :Republican Masculinity and The 1914 Rebellion , Journal of Southern African Studies ,Vol.24,No.4,Dec.1998, PP.737,741.

\* كانت نسبة الحضارية قد بلغت ٢,٦٥ بين الأفريكازر سنة ١٨٩٩ ارتفعت إلى ٢٤% سنة ١٩١١ ، فجعلتهم يشعرون أنهم كعمال - مثل السود- يأخذون أوامر من المناجم والمصانع ورؤوا أنفسهم في وظائف غير محببة لهم وإن مناطقهم قريبة من مناطق الأفريقيين.

(٢٣) Swart, Sandra :A Boer and His Gun and His Wife Are Three Things Always Together :Republican Masculinity and The 1914 Rebellion , Journal of Southern African Studies ,Vol.24,No.4,Dec.1998, PP.741,742,745,846,747,751.

(٢٤) Karis, Thomas and Gwendolen M. Carter: From Protest to Challenge, A Documentary History of African Politics In South Africa,1882-1934, Vol. 1,P.64.

(٢٥) Cooper- Omer J.D: History of Southern Africa , Second Edition ,1994, ,P160.

(٢٦) Thompson, Leonard, and Andrew Prior: South African Politics, Yale University Press, London, New Haven , 1982,P.39.

(٢٧) في حين لم تكن قيادته في الترانسفال معروفة ولم يكن له فروع في نكال، وهذا يفسر لماذا كسب الحزب ٢٨% من الاصوات و٢٧ مقعد (من ١٢٠ مقعد) في الجمعية التشريعية ، للمزيد انظر، Stultz Newell M:- Op.Cit.,P.11.

(٢٨) Plaatje , Sol. T. :- Op.Cit., P.239.

(٢٩) Hancock W. k :- Op.Cit.,PP.377,400,401,4031.

(٣٠) ونتيجة انتخابات سنة ١٩١٥ كانت ٥٤ مقعد لحزب جنوب أفريقيا و ٤٠ للاتحاديين و ٢٦ للحزب الوطني و ٤ لحزب العمل و ٦ للمستقلين ( في انتخابات ١٩٢٠ ارتفع عدد مقاعد الحزب الوطني إلى ٤٤ مقابل ٤١ لحزب جنوب أفريقيا و ٢١ للاتحاديين و ٢ للمستقلين و ٢١ لحزب العمل ) ، للمزيد انظر، Selby, John: Op.Cit., P.225.

(٣١) William, Brian: The Anti-Slavery... Op.Cit.,P.92.

(٣٢) كانت مشكلة بلاتجي الكبيرة حول ترتيب اصدار الكتاب " كما كانت تسميته" حيث كان هناك نقص في تمويل النسخ للنشر. حيث تم وعده من قبل زعيم الرولتج ليكوكو لكنه توفي قبل ان يرسل اليه بالاموال ولهذا لجأ بلاتجي الى اصديقه والمتطافين الذين قابلهم في لندن لهذا تشجع اليس ورنر Alice Werner (محاضرة حينئذ في اللغات الافريقية في جامعة كامبردج) وتمت طباعة الكتاب. وذلك لان ظروف الحرب كانت لا تسمح بوصول التمويل اليه من جنوب أفريقيا. ولهذا حاولا -ماريس وبوكستون- إنشاء ورنر عن تمويل اصدار الكتاب، وظلت الحملات مستمرة حتى وصلت نسخة من الكتاب للجمعية، للمزيد انظر،

William, Brian: The Anti-Slavery.... Op.Cit., P..

Ibid, P.92. (٣٣)

(٣٤) Harris, John : General Botha's Native Land Policy ,Journal of Royal African Society ,Vol.16,No.61,(Oct.1916), ,PP.12,13.

(٣٥) ونجح هاريس في هذا الهدف، كما سيأتي ذكره فيما بعد، فديوب وسيلوب تيمبا دعوا مبدا العزل، في حين أرسل أربعة آخرون احتجاجات لوزير الشؤون الوطنية ساير قبل موته لمحاولة اقناع الحاكم العام جلاستون بعدم التصديق على القانون، للمزيد انظر، Davenport . T. R . H :- Op.Cit., P.237.

(٣٦) ضمنه المقال المنشور في مجلة الشؤون الافريقية سنة ١٩١٦ حيث ذكر بأن قانون الارض جزءا من مشروع حماية الأفريقيين ويعكس نية الحكومة لاعطاء حياة لهذا القانون وحث هاريس على حماية مناطق الأفريقيين للمحافظة على العادات والتقاليد القبلية والمحاصيل والماشية والصيد تحت سلطات الزعماء، وقال بأن الكتاب لا يعبر عن الحقيقة وبأنه لا يمكن التصور بأن كل الوطنيين عبر القطر كانوا متحدين ضد سياسة الجنرال بوت، للمزيد انظر، William, Brian: The Anti-Slavery.. Op.Cit., PP.93,94,95.

Ibid, P.83. (٣٧)

(٣٨) وكان المسمى الذي اقترحه السكرتير ربما يثير السخرية من لقتراحة، حيث اقترح بأن تكون تحت مسمى "منظمة اراء جمعية حماية السكان الاصليين"، للمزيد انظر، Ibid,P.96.



Ibid, P.97. (٩)

Ibid, PP.97,98. (١٠)

(١١) ودافع الجنرال سمث عن القانون بشدة، لكنه رفض مقابلة الوفد البريطاني. وحاولت السيدة سولومون مقابلته بكل الطرق. واستطاعت مقابلته وطرحته امامه مسألة القانون وعبرت عن امالها بان سمث سينتاز للمبادئ الديمقراطية وان يعطى اغلبية السكان فى جنوب افريقيا الحق دون حدوث ثورة فى الاتحاد، للمزيد انظر، Ibid, PP.98-100.

Ibid, P.98. (١٢)

(١٣) وكان اعضاء الوفد قد اعتبروا تليد حركة الاخوة انه جاء بسبب العامل الدينى، متلما حدث مع الاساقفة الاتجاكان الذين شجروا القانون، وأدانه الكهنة المعارضون فى مؤتمرهم السنوى. وفى التقارير المختلفة لكنيسة جنوب افريقيا سنة ١٩١٥ كشف بان القانون يعارض الدين المسيحى، فذكر احد الكهنة الميثوديين فى ٢٢ يناير سنة ١٩١٥ بان العديد من المعارضين للقانون كانوا من المتكئين، فى حين ان دعوة الحرية التى تطالب بها حركة الاخوة فى لندن لا تلقى قبولا فى جنوب افريقيا، للمزيد انظر، Plaatje, Sol. T. :- Op.Cit., PP.218-220.

(١٤) إلى ان جاء زد كى ماثيو فيما بعد وجمع اعمال بلاتجى فى فورت هير ، للمزيد انظر ، William Brain:- Sol Plaatje, "South African Nationalist(1876-1932), University of California Press, Berkeley and Los Angles , 1987, PP.324.

(١٥) William, B.P.: The South African Natives Labor Contingent, 1916-1917 Act of 1913, Journal of African History, Vol. 19, No. 1, 1978, PP.65,69.

\* متلما كتب السيد هيندرسون رئيس حركة الاخوة وبلان الحركة يجب ان تساعد ليس فى احياء الحياة الروحية فقط، بل ايضا فى الاحوال الاجتماعية خصوصا لهؤلاء الذين يشتركون فى الايمان بالمسيحية.

(١٦) William Brain:- Sol Plaatje ,DeBeers and Old Tram shed: Class Relations and Social Control in South Africantwon, 1919 - Journal of Southern African Studies ,Vol.4,No.2,Apr..1978, PP.200,201,204.

\* أعلن رئيس الوزراء بوتنا فى خطابه الاتحادى بأنها ستوصى بتخطيط المواقع مثل سوازيلاند وزولولاند وباسوتولاند وتقرر وضع البيض هناك. واقترح بوتنا " بان البيض الذين يعيشون فى هذه البلاد يجب ان يبقوا هناك " ثم جاء ببعض فقرات من توصياتها والتى قالت " بان تفريق المواقع سيوفر الخدمة للمزارع، وأنه يجب ان تقسم الاض داخل باسوتولاند وسوازيلاند، لكون هذه الاماكن مصدر الشر، حيث تعزز ممالك الكافير وسط مناطقنا، وأن هناك ربع مليون أبيض فى زولولاند ماذا يمكن العمل معهم اذا قسمت أراضيهم وأنه لايد من تقسيم الاراضى داخل مناطق الاقريقيين.

Plaatje , Sol. T. :- Op.Cit.,PP.207-210. (١٧)

Harris, John : Op.Cit.,PP.8,9.(١٨)

Plaatje , Sol. T. :- Op.Cit., P.210. (١٩)

Ibid,P.239. (٢٠)

(٢١) لدرجة ان أحد اعضاء البرلمان قال بأن افضل طريق لعزل الاجناس يكون من خلال عمل خط سكة حديد رئيسى يمتد من بورت اليزابيث ثم يسير عبر بلمفونتين وبريتوريا الى بيتربورج ، يضع السود من جهة والبيض من جهة على جانب خط السكة الحديد، للمزيد انظر، Ibid, P.III.

(٢٢) مع ملاحظة ان رئيس اللجنة ادعى استثناء منطقة ناتال من هذا الشكل الاستبدادى، فقد حث السير بيومنت فى تقريره - حسب رواية بلاتجى- بأن التشريع سوف لا يطبق فى ناتال وزولولاند.واعتبر أن تطبيقه فى تلك المناطق غير حكيم. فإى محاولة لتطبيقه فى تلك المناطق ستقود إلى كوارث للاوربيين والاقريقيين، فمن غير المعقول عدم اعطاء الاقريقيين فرص شراء الارض فى مناطق واتاحتها للهنود الغرياء فان هذا الامر لو تم سيقود الى مواجهات. للمزيد انظر، Ibid, P.IV.

(٢٣) مع ان الجمعية اعترفت بان قطاعات كثيرة من المجتمع الوطنى لا توافق فى اللحظة الحالية على اغراض العزل، للمزيد انظر، William, Brian: The Anti-Slavery... Op.Cit.,PP.83,84.

(٢٤) مع اعترافه " بعدم وجود اى تنظيمات ادارية تمنع البيض من دخول المناطق الاقريقية لاقامة مراكز تبشيرية او مؤسسات اقتصادية، ونفس الامر بالنسبة للاقريقيين لكن اقتصر دخولهم لخدمة الاغراض الصناعية، للمزيد انظر، Harris, John : Op.Cit., P.9.

\* المورجن يساوى اثنين ونصف أكر انجليزى.

(٥٥) ويعلق بلاكجى بأنه إذا فهم الغرض فانه يعبر عن الموقف التالى : ان الانجليز والمناطق الحضرية يعيش عليها ٦٦٠,٠٠٠ أبيض و ٨٠٠,٠٠٠ افرىقى على مليون وثلاث مورجن، وأن ١٤١ مليون مورجن وربع المساحة الباقية قسمت للجنة كسالاتى ا- مناطق الوطنيين عبر مناطق البيض يعيش فيها ٢ مليون ومساحتها ١٨ مليون مورجن ونصف ب- المناطق الاوربية وتقريبا كل المناطق الريفية يشغلها ٦٦٠,٠٠٠ ريفى أبيض ويورى بمساحة ١٢٣,٠٠٠,٠٠٠ مورجن والمناطق الانجليزية لا تشكل مشاكل مؤثرة، فى حين أن كل السود فى المناطق البويرية لا يسمح لهم بالشراء او البيع. وفى تقديرى ان بلاكجى لا يجد مشكلة فى المناطق التى يعيش فيها الناطقين بالانجليزية لجذب تعاطف الانجليز فى انجلترا ليشكل ضغوطا على البوير، لان للكتاب الذى حمل هذه الارقام صدر فى لندن بهدف تشكيل ضغط وراى عام ضد البوير هذا بالاضافة الى انه عبر كل الاراضى الخصبة اعطيت للبيض فى حين اذا تم التجول فى مناطق البيض فى الاورنج او الترانسفال تجدما بلا زراعة، للمزيد انظر،

Plaatje , Sol. T. :- Op.Cit.,PP. VI,VII,XIV.

Buell Raymond Leslie, :- Op.Cit., PP.75,76. (٥٦)

Kallaway , Peter :- F.S.Malan The Cape Liberal Tradition, and South African Politics 1908-1924 (٥٧)  
the Journal of African History , Vol.15, No. 1, 1974, P.119.

Buell Raymond Leslie, :- Op.Cit., PP.83,84. (٥٨)

Hendrik , Fred T:- The Pillars of Apartheid , Land Tenure , Rural Planning and Chieftaincy, (٥٩)  
Stockholm Sweden ,Uppsala ,1990 ,P.37.

Buell Raymond Leslie, :- Op.Cit., P.84. (٦٠)

(٦١) زاد عدد الفقراء البيض سنة ١٩١٦ لما يقرب من ١٠٦,٥١٨ بما يمثل ٨% من السكان البيض ( فى بداية الثلاثينيات وصل الى ١٧,٥% )، للمزيد انظر، Davis, Robert, Dan O'Meara and Sipho Dlamini: The Struggle for South Africa, A reference Guide to Movements Organizations and Institutions, Vol.2, London New Jersey ,P.243.

(٦٢) وفى هذا الاطار عقد مؤتمر للفقراء الحضري سنة ١٩١٦ وتكر فيه دانيال مالان Daniel Malan "بانه يعرف بسل بنات الافريكانرز الفقيرات اصبحن يعملن عند الهنود والصينيين وان الرجال والنساء البيض اصبحوا يعيشون متزوجين او غير متزوجين مع الملونيين " وتم الصاق الفقر الافريكانرى بمسئولية الامبريالية البريطانية والرأسمالية اليهودية والانجليزية، فراس المال البريطانى يفضل العمالة السوداء الرخيصة على الافريكانرز، للمزيد انظر، Merdth Martin :- " Burning The... Op.Cit.,PP.16,17  
صدرت تقاريرها سنة ١٩١٨.

(٦٣) والتى حكم فيها القضاء سنة ١٩١٧ بحقهم فى شراء الاراضى ( قضية مستقيلويل Stilwell وكامبا ) ، للمزيد انظر، Robertson H.M.:- Op.Cit.,P.144.

Harris, John : Op.Cit.,P.9.(٦٤)

(٦٥) فحسب اللجنة قدرت الاراضى التى يملكها الافريقيون على ارض الواقع بـ ١,٠٠٢,٠٣٩ مورجن منها ٢٠٥,٠٠٠ مورجن بالبق السوداء (٦٩٧,٠٠٠) املاك حرة فى المناطق المخصصة . و قدرت اراضى الدولة بـ ٩٤٢,٣٠٠ مورجن، للمزيد انظر، Hendrik , Fred T:- Op.Cit. ,P.38.

(٦٦) ففى الاورنج ظلت بعض الاتفاقيات على حالها بين البيض والسود . وفى الترانسفال وناتال شاعت اقوال بسل بنات شركات الاراضى سيعاد تجديدها على اساس الملكية . ورغم أن القانون كان يجرى تطبيقه على الغالبية، ففى الاورنج الحرة تم منع نظام المشاركة ونظام وضع اليد تماما. ولم يقبل الا بنظام الخدمة، إلا أن بعض المناطق شهدت استمرار نظام المشاركة ونظام الاستئجار. فطوال تلك الفترة كان الكفاح فى الارياف هو الامر القائم وليس لدخل البرلمان، للمزيد انظر، Hendrik , Fred T:- Op.Cit.,PP.35,36.

Plaatje , Sol. T. :- Op.Cit., P.IV. (٦٧)

(٦٨) مع أن هاريس استنكر هذه الوحدة لمعارضة سياسات بوتا، للمزيد انظر، Harris, John : Op.Cit.,P.17.

William, Brian: The Anti-Slavery... Op.Cit., P.96. (٦٩)

Harris, John : Op.Cit.,PP.14,15.(٧٠)

Hendrik , Fred T:- Op.Cit.,P.62.(٧١)

Document 26: Resolution Against the Native land Act 1913- and The Report of the Native Land Commission, by South African Native National Congress, October 2, 1916, Vol. 1, P.86.

Ibid, PP.86,87. (٢٣)

Ibid, PP.87,88. (٢٤)

Document 27a: Testimony of Saul Masne , Sprinkhaan and Jams Mapape Befor The Eastern Transvaal Native Land Committee , Oct.23 1917, Vol. 1, P.89.

(٢٦) فنكر " لو أخذنا صفحة ٢٧ U.G فإن التقرير أولاً، يتقاضي سكان موروكا الاصليين الذين عاشوا في بشوانالاند تحت قيادة الوعيم منتسوا Montsioa ( مع أن رئيسهم الحالي هو سيكلير Sebuclare )، وأيضا قبيلة البارولنج لم يكن لها زعيم بهذا الاسم، والحقيقة أن الحكومة تنشر سجلات محلية عديمة الثقة، حيث تعتمد على معلومات تحصلوا عليها ممن يدعون أنفسهم خبراء، والذين هم بالطبع في جنوب افريقيا هم البيض". وثانياً " لم يوضح لماذا نشرت اللجنة في سجلاتها الدائمة مفردات أعباء المزارعين المحليين، فهل هو يفرض افساد ثقة للمزارعين المحليين؟ ولم يفسر قائمة المزارع المحلية المرهونة في منطقة تابانيوخو معتمدة على مسح اجري سنة ١٨٩٩ بأن مزارع الملاك الافريقيين ارتفعت بتلك الكميات في تلك السنة. وأنهم اعتمدوا في التقرير على اجوبة لاسئلة طرحت في فترة سابقة، لهذا جاءت الى القارئ بشكل أخرق حيث كانت تطبع الاجابات ولا تطبع الاسئلة، فلم تنشر الاسئلة في التقرير، في حين ان المسؤولين الحكوميين قدموا تقريراً في شهادتهم لاصدار القانون، للمزيد انظر، :- Plaatje , Sol. T. . . .

Op.Cit., PP.IV,V.

Ibid, P.239. (٢٧)

" كانت الطبقة هناك بقيادة كولوا وتشمل جون ديوب (دريان) وابندر متمكولو (بيتر مارتيوزبورج) وندمولو (فريهيد).

Cape Nicholas:- The Zulu Petit Bourgeoisie and Zulu Nationalism in 1920s : Origin of Inkatha, (٧٨) Journal of Southern African Studies, Vol . 16, No. 3(Sep.. 1991 ),PP.437,438.

" وطبقاً لهريست ( كان رئيساً للجنة للشئون الوطنية سنة ١٩١٧ ) بأن الاختلاف بين لجنة بيومنت واللجان الاخرى التي استمرت حتى سنة ١٩٢٧ ايان تأثيرها الواضح بالنسبة للافريقيين فيما يختص باراضى الدولة ، حيث لم يسمع رأى الافريقيين في هذه النقطة. وتمنى ان يعرف وجه اعتراضهم على المناطق المقترحة سنة ١٩١٧ ، ولماذا هذا الاعتراض كان خاطئاً لانه هو يستند "بانه - الان سنة ١٩٢٧- من المستحيل للحصول على الاراضى التي حصلوا عليها في اقتراح سنة ١٩١٧، للمزيد انظر، :- Hendrik Fred T:- Op.Cit. ,P.38.

(٧٩) فقد أصدرت المحكمة حكماً في حالة تومسون وستيلويل كاما (سنة ١٩١٦) بأن البند الثانى من قانون الأرض يحى ناكيب الكيب من عدم الامتيازات التي قبلتها المادة (٢). فالافريقيون الذين باعوا أو حرموا من اراضيهم مثل كاما ، وكان لهم حق التصويت في الكيب، يعنى أنهم ، بعد تطبيق هذا الحكم أصبح لهم حق التصويت وان القانون تجاوز حدود الاختصاص في الكيب لهذا سحب بوتا لاحتته وترك هذا الامر لسمتس فيما بعد ليأتى بلجراء معدل سنة ١٩٢٠، للمزيد انظر، :- Davenport . T. R. H :- Op.Cit P.235.

Hendrik , Fred T:- Op.Cit.PP.37,38.(٨٠)

Rich , Paul B : - The Appeals of Tuskegee .. Op.Cit.,P.280. (٨١)

Evans , L. Ifor : - Op.Cit. PP.25,26. ٨٢)

" حيث اعترفت لجنة الشئون الوطنية بأهمية الأرض لدى الافريقيين، وانها تعنى كل شئ بالنسبة لهم، وأنها هي أساس حياتهم.

Hendrik , Fred T:- Op.Cit.,PP.37,38.(٨٣)

Evans , L. Ifor : - Op.Cit. PP.28,29. ٨٤)

Evans , L. Ifor : - Op.Cit. PP.25,26. ٨٥)

William, Brian: The Anti-Slavery... Op.Cit.P.101. (٨٦)

" ليس فقط في مسألة الأرض في جنوب افريقيا. بل في كل المسائل التي تهتم بها حيث بدأت تفقد صلاتها بالحكومة الامبريالية وبالتالي تفقد دعمها.

" انقسمت الجمعية الى منطمتين سنة ١٩١٨ جمعية لحماية الشعوب الافريقية الاصلية Society for Protection of Peoples of African Origin (والتي تضم في عضويتها ليس ورنر) ثم اتحاد تطوير الافريقيين African Progress Union . وكلا الجمعيتين ارتبطتا بافريقيا تلغرافيا ، والتي اسست جريدة البيان افريكافست في لندن. والتي نشرت معظم المقالات الخطيرة في



شئون جنوب أفريقيا من قبل السيدة سولومون والتي تطورت إلى حركة البان أفريكانزم. ومجموعة البيان أفريكانست بلفتت الوفد الثاني للمؤتمر والذي ذهب إلى لندن سنة ١٩١٩، فكتبوا بدلاً منها إلى هاكلوس (محرر من غرب لندن) في الأفريكان تلجراف . African Telegraph

(٧٧) كان الوفد الثاني تقابله مشكلة مادية كبيرة فعاود الاتصال مع جمعية حماية السكان الأصليين فوجد أنها فقتت احتكارها في هذا المجال في ذلك الوقت، للمزيد انظر، William, Brian: The Anti-Slavery... Op.Cit.PP.101,102. \* مع اعترافه بصغر حجم الأرض التي خصصت للأفريقيين وإعلانه بإمكانية معالجة هذا النقص عبر شروطها، رغم أن للاتحة تركت الأمر مفتوحاً.

(٨٨) William, Brian: The Anti-Slavery... Op.Cit. P.100.

(٨٩) Marks, Shula and Stanly Trapido: The Politics of Race, Class and Nationalism in Twentieth Century South Africa, Longman, London, New York, 1987, PP.231,232.

\* كان رئيس لجنة الكيب المختارة القاضي والروائي سكولي W.C.Scully متعاطفاً مع شروط قانون الأراضي في المناطق المختلطة عبر المزارعين البيض، وعارض تطبيق العزل في المقاطعات المقسمة، بفرض حدود ضيقة بديلة من المزارع البيضاء للمناطق الأفريقية في منطقة فيكتوريا، وتمويل مصالح المزارعين البيض عبر الجمعية الزراعية لاقليم الكيب. الأمر الذي قاد للضغط على الحكومة لحفظ هذا القرار في مواجهة المعارضة الشخصية لرئيس وزراء الاتحاد لويس بوتنا وضغط سكولي لسحب الموافقة، ولهذا فان هيندرسون صاحب تجربة لوفيدال الزراعية بدأ ينظر منذ بداية ١٩١٩ للوحدة للمساعدة في النضال ضد فكرة تطوير العزل الإقليمي.

(٩٠) Rich, Paul B : - Op.Cit.P.281.

\* لم يكن كل أفراد الطبقة البرجوازية ضد القانون، فقد كان جون تنجو جاباقو - على سبيل المثال - بفرض مساعدتهم في فتح كلية جامعية للأفريقيين دعم القانون وتحت قيادة تحالف بعض أفراد الطبقة البرجوازية مع البعثات التبشيرية للكيب الشرقي. وكان افتتاح معهد توسكيجي الزراعي دعماً لرؤية المستنزل التعليمي في ناثال لتبني أسلوب العمل اليدوي والتي انتشرت عبر المستعمرات البريطانية طبقاً للنموذج الأمريكي، حيث بدأت الفكرة عبر المدارس الريفية إلى أن تطورت في العشرينيات لترقية المجتمع الريفي عبر مراكز تكريب سميت بمدارس جينس (منظم المشروع في فيرجينيا سنة ١٩٠٨) وطبقاً لمفهوم لورام كان دعماً لعمل مشكلة الأفريقيين من خلال المحافظة على بقائهم مجتمع فلاحى ريفي وكان التدريب على العمل اليدوي والحرفي قد بدأ سنة ١٩١٤ في مجال الزراعة. للمزيد انظر، Rich, Paul B : - Op.Cit.PP.278,279.

\* حاول هيندرسون أن يمثل دور الوسيط بين المزارعين البيض والفلاحين الأفريقيين المحليين في الكيب الشرقي من خلال الاقتراح بأن الأفريقيين المناسبين للتعاقد يخضعوا لاختيار وظيفي في مكان عبر الاتحاد، قبل تقديم النصيحة للآخرين بأنهم مناسبين. وهذه هي الفكرة التي أسست جمعية عمال الفلاحين الوطنيين التي لم تحظ بموافقة عامة. ولم يرغب هيندرسون في توسيع مشروعه حتى لا يحجب الطموحات التجارية للتعاقد مع العمال الأفريقيين، مع أنه في سنة ١٩٢٠ ظهرت معارضة في منطقة جالين جراي ضد عقد العمل الزراعي في الترانسكاي والذي يقدم من ٢ جنية إلى ٢ جنية وعشر سنتات وهو الذي لا ينطى حتى تكاليف الطرق المحلية، للمزيد انظر، Rich, Paul B : - Op.Cit.PP.283,284.

(٩١) وكان ذلك عقب تكوين اللجان المختارة بعد تقرير لجنة بيومنت حيث كان هدف لاتحة الادارة الوطنية تركيز المبادئ المقيدة لحقوق الأفريقيين في شراء الأرض. لهذا قام هيندرسون بتشكيل لجنة مختارة لتبني نظام الاستئجار لتمويل القوة السياسية للفلاحين الأفريقيين تجاه الخدمة العامة المحلية والبعد عن التركيز على السياسات على المستوى الحكومي. وكانت زيادة الضرائب بعد الحرب العالمية في منطقة لوفيدال دافعا لاعتماد الادارة المحلية على تمويل نفسها بدلاً من الاعتماد على ما وراء البحار، للمزيد

انظر، Rich, Paul B : - Op.Cit.P.280.

\* وكيف قال بأن تمريره وطريقة كفاح المؤتمر ضده بأنه لا بد من إرسال لجنة تطوف البلاد وتستمع إلى وجهات نظر الأفريقيين وعدم تمرير القانون. ولكن الحكومة لم تستمع لاحد.

(٩٢) Document 27a: Testimony of Saul Masne, Sprinkhaan and Jams Mapape Before The Eastern Transvaal Native Land Committee, Oct.23 1917, Vol. 1, P.88.

(٩٣) Ibid, PP.88,89.



(١٤) فقد أشار مولومون توتو Solmon Toto في بانه يجب أن يؤجل قانون الأرض لما بعد الحرب بمدة ١٢ شهر، وأنه لابد من عقد اجتماع مع السود للاستماع لوجهة نظرهم حتى تتضح الصورة أمام اللجنة، حيث قالت بعدم وجود أراضي للأفريقيين في الهايفيلد. وبالنسبة لجوزيف هلوبى (عضو للمؤتمر الأملى) فقال "أنا من السوازي، وأن الرئيس شرح لنا الظروف التي سنعيشها مستقبلاً، ونحن لا نريد أن نعيش متعزلين عن البيض. فمَنْدَ جاعوا عشنا معهم وأخذنا من حضاراتهم، وبدلاً من قتال بعضنا البعض أصبحنا منظمين تحت الحكم الأبيض. فالرجل الأبيض أرانا الضوء، والآن تريدون إبعادنا عن ذلك الضوء لنعتمد على أنفسنا. أنا أقول سيدى الرئيس حينما كان الانجليز للرومان فإذا كانوا عزلوه كان لا يمكن أن يصبحوا على ما هم عليه اليوم. وإذا ما تم عزلنا فسوف لن تكون لدينا الفرصة للترقى كذلك التي أتت لك. لهذا تخبرك بمرض القانون ولماذا هو غير مقبول منا. فالقانون يجب أن يعلق لانه يقتلنا. فبعضنا يعتقد بأن الشعب الأبيض سيحمينا ويساعدنا لأننا نحتاجه، فحين نريد أن نعيش معه لنحصل على الضوء الذى يملك، للمزيد انظر، Document 27b: Testimony of delegation of The South Africa Native National Congress, Ermelo, before The Eastern Transvaal Native Land Commission, January 8, 1918, Vol. 1, P.90.

Document 27b: Op.Cit. P.90. (١٥)

"فجون مساتج ذكر في نفس الوثيقة السابقة "بأننا طلبنا بأن تعطينا الحكومة الحق في ارميلو، وأنا أملك أرض في سبيتركوب Spitzkop، وطلبى بأن تسمح لنا الحكومة بشراء الأرض في كل المنطقة بين البيض، ونطلب من اللجنة أن تتلقى طلباتنا اليوم، بأن تسمح لنا أن نعيش بين البيض. فعندما يعطى أب لطفله رأس مائبة فلا يطلب منه أن ينزوى خلفه بعيداً... أبائنا أعطونا الحق في شراء الأرض، وهامم اليوم تحولوا عنا، ويطلبون منا أن نتوقف عن هذا الحق، وبالطبع فإن الأطفال سيرفضون ويطلبون "لا"، للمزيد انظر، Document 27b: Op.Cit. PP.90,91.

"فرويكوب سيبا ذكر لأحدى اللجان المحلية "بانه من منطقة ارميلوا ويعيش في مزرعة موبيلاتس أنا مندهش لأنك تتحجب رجالاً يمثلون وجهة نظرك وليس لديهم اننى معرفة أو حتى معرفة العديد منا، أنا سمعت توتو يطلب الحديث من أجلنا. أنا انكر ذلك نحن جئنا لتمثل وجهة نظرنا للجنة، ولكن لا أريد أن اضع امثلة معينة للجنة فانا ظهرت قبلك وكثرت بين الشعب الأبيض حيث إعمل الآن من أجلهم. ما أود قوله بأننى مندهش بأن بناتنا وزوجاتنا سمح لهن بالسفر بعيداً عن الكرالات وبدوزن رقابة أبائهن ومسئوليتهم وايضاً لطلب اللوبولا وأنا غير مستعد لتمثيل المناطق الاقريقية لأننى بوضوح لم اذهب الى هناك ولا بد من مقابلة الأفراد ومناقشة احوالهم". للمزيد انظر، Document 27b: Op.Cit. P.91.

"هو جون تابيتي ذكر لأحدى اللجان المحلية "أنا من السوازي واعيش في كارولينا وتم لاختيارى من قبل شيخ القبيلة لآظهر أمام اللجنة. وأنا مندهش إننا كوطنيين لم نتوافق قبل وصول الرجل الأبيض فلم تكن هناك وحدة بيتنا. وهناك الكثير في ارميلو يندشون بانهم لا يعرفون ما هي شروط قانون الأرض". للمزيد انظر، Document 27b: Op.Cit. P.90.

"هو بونيفاسيوس حيث ذكر "أنا من الباسوتو وولدت في الاورنج الحرة وأنا هنا منذ ثلاث سنوات حيث يوجد القليل ممن يملكون الأرض، وانتهى اليوم شرائنا للأراضي حيث حرمانا القانون من هذا الحق، ونحن نريد تعليق هذا الامر، وهذا العملية مستمرة منذ ثلاث سنوات، فاصعب شئ في هذه الاجتماعات بأننا نعود أغبي قبل مجيئنا إليها. ولكن ما الذى علينا فعله هل نذهب ونعيش في الأماكن غير الصالحة للسكن. نحن نطلب من الحكومة ان تعطينا اراضى في الهايفيلد لهذا يمكننا من العيش ولكن الأشياء تصبح غير صحيحة إذا طلبنا أراضي في الفيلد الأدنى فسوف نكون مسرورين إذا اعطتنا الحكومة اراضى فيها، اما الشئ المهم فأننا لا نريد ان نذهب للإقامة في الاجزاء غير الصالحة في القطر". للمزيد انظر، Document 27b: Op.Cit. P.90.

(١٦) فحديث سينكهان للجنة اراضى شرقى الترانسفال "بأننا عبارة عن ماشية عليها أن تذهب للكرال فعندما تركت سيخونلاند جئت إلى هنا إلى كرال كبير، ففي ذلك الوقت لم تكن هناك أية مياة، وحتى الآن نسمع بأن الأفريقيين تركوا سيخونلاند بسبب القحط والجفاف، وأننى ناقشت هذه الحالة مع شعبنا قالوا لى، عندما نذهب إلى اللجنة أخبرهم بأنه ليس لدينا عيون، فنحن عمى، والعيون الوحيدة التي نملكها هي عيون مأمورنا، فهو الوحيد الذى يستمع لشكاوانا، واليوم أطفالنا في انجلترا - يقصد المجندون في الحرب- من أجل الحكومة، وبالتالي أنت الذى قررت الحالة وأعطيتها لنا، وأن اللائحة أصبحت قانوناً في الوقت الذى لازال فيه أطفالنا في انجلترا. وعندما نقول بأننا ينبغي أن نذهب بعيداً وأن نتظر إلى الأماكن التي نعيش، فلا يوجد أى مكان آخر نذهب إليه. فعندما توفي الزعيم ديموند بنيت له قبرا هنا، وإذا رحلت من هنا فسيأتى البيض ويقومون بحراثة قبره، وكلمات ديموند الاخيرة لى، أن اظل هنا بجوار قبره، وأن اعتنى باطفالى. وأنا لا اعرف أين الحدود التي سنذهب إليها فانا نريد ان اقابل المأمور الوطنى واتحدث معه" أما جوناس مابوبى فذكر "أنا استخدم كلمات سابول نحن سمعنا منذ فترة قريبة بأن هناك لجنة اخرى سترسل عبر

القطر كله، وعندما عادوا إلى البرلمان سمعنا ماذا يعنى سايلول. نحن نقف هنا اليوم ونقول للمرة الثامنة بأن تلك التوصيات كانت خطأنا ، وأن السلطات ارتكبت خطأ حينما مررت القانون. والان نسمع بلجنة أخرى ستأتى بشيئ طيب، حيث سمعت ماذا حينما كنت فى بيتى فى سيلونكن، وكل ما قاله سايلول اعتقد انه صحيح . فلا نريد أن تعطينا الحكومة منطقة بعيدة عنا، ونحن لا نخاف ماذا يكون اليوم، ولكن نخاف مما سأتى ، حيث أخبرونا بأن نعتنى بأميرنا إذا كانوا كلهم مثل الكولونيل دامانت ، ونحن راضين بأن ندعمه فى هذه المنطقة ونرفض أى منطقة صغيرة\* ، للمزيد انظر Document 27a: Testimony of Saul Masne , Sprinkhaan and Jams Mapape Before The Eastern Transvaal Native Land Committee , Oct.23 1917, Vol. 1, PP.89,90.

(٧) فقد ظهر هذا الانشقاق فى تعامل وتصريحات اعضاء المؤتمر الوطنى للجانب الاراضى الوطنية التى انشئت عقب صدور تقرير لجنة بيومنت وذكرنا جانباً من هذه التصريحات من قبل، بل ان احد اعضاء المؤتمر ارسل خطاباً للنائب مامور الوطنيين فى بيترزماريتزبورج فى ٢٣ نوفمبر ١٩١٧ اعترض فيه بأنه \* حتى الارض التى سمح بها قانون الارض للافريقيين يطمع فيها الاوروبيون فعندما يكون الاوروبيون مجاورين لاي املاك افريقية يقومهم الطمع الى رغبة الاستئثار بالمنطقة كلها لهم. وان المناطق الشمالية تختلط فيها اراضى الافريقيين بمناطق البيض، بل ان بعض المزارع الاوربية تقع داخل المواقع ، وإذا أراد الاوربي بيع هذه الاراضى لاي افريقى، فإن قانون الاتحاد لا يسمح بذلك. وفى سنة ١٩١٧ كتبت الحكومة نشاطها بشأن فرض للمزارعين البيض لنظام العمل الاجبارى لمدة ثلاث شهور فى السنة دون أجر وبقيّة الـ ٩ أشهر يعمل خارج المزرعة ليستمكن من تسديد الضرائب، بل ان بعضهم يجبر الافريقيين على العمل فى أرضه مرتين فى السنة (البئر والحصاد) لهذا كانت منطقة زوتنبسبرج اكثر المناطق تأثراً بالقانون، وأن أكثر أوامر النقل والطرده تمت فيها بصورة كبيرة، للمزيد انظر، Document 27C: Letter to The Sub-Native Commhssioner, Petersburg , From Filipus Popape , November 23, 1917, The Eastern Transvaal Native Land Committee, Vol. 1, PP.92,93.

(٨) فى شهادة ثلاثة من اعضاء المؤتمر الوطنى (فرع ناتال) وهم ستيفن Stephen وجوميدى والقس ابنر ميمكوتو Abner Mtimkutu للجنة الشؤون الوطنية المختارة فى ١٥-١٨ يونيو ١٩١٧ عبروا فيها بأن لائحة ادارة الوطنيين جاءت لتدعم مسالة منع الوطنيين من شراء الارض والتأجير واعادوا مرة ثانية التنكير بقوانين الملكة فيكتوريا وانها كانت مفيدة للافريقيين حيث تم تخصيص مناطق لهم، وسمح لهم بامكانية الشراء والتأجير فى مناطق البيض، ثم تطرقوا لمسالة وضع اليد وطرده الافريقيين من المزارع فى المناطق البيضاء وان هؤلاء سيقاومون اللائحة. وعندما سئلوا هل يشكل هؤلاء قوة وكم عددهم؟ اجابوا بانهم آلاف وهم يعيشون على المزارع. وتم سؤالهم ولماذا تعتقدوا بان هؤلاء سيتركون المزارع بمجرد تمرير اللائحة ؟ فأجابوا لان شروطها المفروضة تجبر الافريقيين على الرحيل عن المزارع. وعبروا بأن الافريقى قبل قانون الارض كان يمكنه العمل فى المزارع، وكان يمكن ان يضع أطفاله عند صاحب المزرعة، والرجل الذى لا يرغب فى العمل كان يستأجر الكوخ بمعدل من ٣-٥ جنيه فى السنة ، وانه كان فى إمكان الفرد ان يذهب للعمل لمدة ستة أشهر فى المنجم ويمود ليقوم بالعمل فى المزرعة مع أولاده . وهذا النظام تغير وجاءت لائحة الشؤون الوطنية تأكيداً لكل بنود قانون الأرض، خاصة أن أعداد الافريقيين تزيد ولا تريد مساحة المواقع، للمزيد انظر، Document 28: Testimony of Chief Stephen Mini , J.T.Jumede and The Rev. Abner Masne Before The Select Committee on Native Affairs , Mtimkutu OF The Natal Native Congress June 15and 18, , Vol. 1, PP.95-97.

Davenport . T. R. H :- Op.Cit. P.237.(٩٩)

John Langlibalele Dube, www.anc.org.za. (١٠٠)

Marks Shula :The Ambiguities of Dependence : John Dube of Natal , Journal of Southern (١٠١) Africa, Studies, Vol 1 , No . 2 , April 1975, PP.160-163.

Cape Nicholas:- Op.Cit.PP.438,439.(١٠٢)

\* فلم يعد فرع ناتال للمؤتمر الى فى الاربعينيات تحت قيادة الدكتور اكروما.

\* فالبعض يعتبر أن قانون الارض هو الذى اتاح للدور السياسى ما بين ١٩١٣-١٩١٤ ثم فى سنة ١٩١٧ حيث كان يتحدث ويكتب ويكتب كقادة المؤتمر الاخرين بشكل انفعالى واشهر مقال له فى سنة ١٩١٤ نشر فى جريدة ناتال كتب فيه\* ان رجلاً قلبه من الصخر، هو الذى يسمع ما أسمع ويرى ما أراه، ويظل صامتا لا يتحرك ... لماذا قضى علينا أن نكون خاضعين فى دولتنا\*.

Marks Shula : Op.Cit. PP.163,175,176. (١٠٣)

Cape Nicholas:- Op.Cit.,PP.438,439.(١٠٤)

\* في تقريرى ان الانشقاق الذى حدث فى المؤتمر هو الذى اعطى جريدة جاباقوا فرصة للظهور مرة أخرى، خصوصاً ان عودته شهدت اهتماماً كبيراً بمسألة الفلاحين واهتماماً بمسألة الأرض. وهذا يفسر عودة الاقبال على شراء للجريدة وزيادة صفحاتها..

\* شكلت جريدة الامفو فيما بعد ضغطاً بسبب تخوفها على مصالح البرجوازية الافريقية ولهذا قامت لحركة احتجاجية منتشرة بل طالبت بالاتحاد مع الملونيين والهنود.

\* فى شهر فبراير ١٩١٨ اجتمع أكثر من ٢٥٠ افريقى فى ميشجو ترانسكاى (فيكتوريا الشرقية) للتظلم من اللاتحة لأنها تتدخل فى حقوق الولاء الوطنى للملكة فيكتوريا.

(١٠٥) Rich , Paul B : - Op.Cit.,PP.280,281.

(١٠٦) Davenport . T. R . H :- Op.Cit. P.237.

\* يرجع اهتمام الفلاحين بالمسائل السياسية إلى أن الحكومة بعد ان خلصت من مسألة الارض راحت للماشية حيث تبنى المجلس العام لاقاليم الترانسكاى (البونجا) سنة ١٩١٨ مسألة تخفيض أعداد الماشية واستبعاد أعداد كبيرة، وصل إلى ٥٢٥,٣٣٢ وبالطبع سيرتفع هذا الاستبعاد فى السنوات التالية. وتم تبرير ذلك التدخل فى مسألة الماشية لصالح الإفريقيين، خصوصاً أن الرعى الجائر تسبب فى الاحوال الزراعية المستحيلة فى مناطق الإفريقيين. واعترف بهذا صراحة مدير زراعة الوطنيين السيد ثورنتون حيث قال بأن الرعى الجائر مسئول عن سوء ٨٥% من مساحة أراضي الإفريقيين ولهذا فرضت اجراءت سنة ١٩١٨ خصوصاً ان ماشيتهم الهزيلة كانت تجعلهم يقومون بحراثة الارض مرتين رغم ان هذا الامر يضيع اوقاتهم بل احياناً يضطرون لحرق الارض اربع مرات لسوء حراثة الماشية الهزيلة وعدم وجود ثيران للحراثة، للمزيد انظر Robertson H.M.: - Op.Cit.P.147.

. وطبقت فى ترانسكاى لان نسبة الماشية للافراد كانت سنة ١٩١٨ حوالى ٧-١ فى حين الاغنام ٢-١ والماعز ٢-١ والخيول والحمر ١-١ ، انظر، Wilson, Monico and Leonard Thompson:- Op.Cit.,P.57.

\* كان الفلاحون طوال هذه الفترة هم اكثر الغنات التى تآثرت بالقتل لهذا شاركوا فى كل الاحتجاجات والاجتماعات التى دعا لها المؤتمر.

\* كانت جمعية فلاحى الكيب من أكثر الجمعيات معارضة للجنة أراضي اقليم الكيب الوطنية.

\* كانت صحيفة الامفوزابنتسندو (برنامج جاباقوا الذى ليد القانون) تغطى اخبار المنظمة وفردت مساحة كبيرة لتغطية اخبار الفلاحين المستثمرين فى مناطق شرق فيكتوريا وكينجويلمزلتون وكيسماهوك وميلبرفت. حيث كان من مصلحة أعضاء الجمعية ترقية أراضيهم كمزارع تجارية صغيرة، ولهذا بحثوا للحصول على رأس المال والخبرة الفنية عبر وكلاء بنك الأراضي ووزارة الزراعة وطالبوا بان تساعد تلك الجهات مثل البيض. واهتمت الجمعية أيضاً بأحوال الفلاحين فى الأرياف، وعارضت متوسط ملكية ٦ أكر وعدم إرشاد الفلاحين وتدريبهم.

(١٠٧) وكان مؤتمر الفلاحين الوطنيين لجنوب افريقيا يضم ٣٣ تنظيمًا فلاحياً عبر جنوب افريقيا واعضاء ١,٤٠٠ وهم من باسو تو لاتد والترانسفال وناتال يمثلون غطاء للتنظيم لان معظم الفلاحين من شرق الكيب، للمزيد انظر، - Switzer, Les : - Op.Cit.PP.96,99-101.

(١٠٨) Callinicos , Luili :- Op.Cit.P.92.

(١٠٩) Callinicos , Luili :- Op.Cit.P.92.

\* رغم وجود أهم شخصية قيادية من قيادات المؤتمر، بلاتجى. فبعد أن عاد من لندن سنة ١٩١٧ استقر فى كيمبرلى، لكن اقتصر عمله على تهدئة العمال الإفريقيين.

\* تحت قيادة جمعية الامن الاهلية الوطنية، اشترك فيه فرع المؤتمر فى الاورنج ومنظمة الشعوب الافريقية، حسب وصف صحف ناتال، عبروا فيه بأن الإفريقيين يشعرون بعدم الامن، وأن المزارعين البيض يقتلون الوطنيين ولا أحد يتحرك معترضاً على حالات القتل التى حدثت فى مزارع الاورنج.

(١٠) فقد اقتصر عمله على تنظيم اجتماعات اخرى، نظمها بلاتجى، أحدها كان اعتراضاً على وفاة احد الإفريقيين من جراء سجنه فى بلومفونتين، فعمل وزير العدل ووزير الشؤون الوطنية بأنه لابد من محاكمة المتهمين لتهدئة الإفريقيين. للمزيد انظر، Murray Marten: The Natives Are Always Stealing : White Vigilantes and The Reigon of Terror in The Orange Free State ,1918-1924, Journal of African History, Vol. 30, No. 1, 1989, PP.110,111.



(١١) مع أن الاحتجاجات ظلت مستمرة إلا أنه منذ سنة ١٩١٩ أخذت الزراعة مرحلة جديدة بإعلان سكرتير الزراعة سميث بأنهم سيعملون على التصدير ليس لمنتجات البيض فقط كما في الماضي، ولكن لتصدير كل القورات على مستوى القطر ككل، وبهذا سيخضع سعر السلع للسوق العالمي لهذا ارتفعت أسعار الأرض. وكان هذا الإعلان بداية مرحلة جديدة تقضى بضرورة الانتهاء من نظام المشاركة والتأجير، للمزيد انظر، Murray Marten: The Natives... Op.Cit. PP.112-116.

(١٢) ثم تعرض ماكاجاتو إذا لم يذهب الوفد الإفريقي فهناك وفد حكومي بقيادة سميث وبوتا في مؤتمر وقال مستغرباً "هل أي من الجنرالين أخيراً أي إفريقي بأنهم ذهبوا ليمثلونه؟ وقرأت بأن الجنرال بوتا ترك الكيب على ظهر سفينة بابائية، وقال لبعض الأوربيين بأنه ذاهب ليمثل جنسين عظيمين! فتساءل ما هو دورنا؟ فالرئيس ويلسون قبل أن يغادر أمريكا لمؤتمر الصلح استشار الزوج الأمريكيين، وأرسل الزوج أيضاً ممثلين عنهم، ونفس الأمر قامت به الحكومة الهندية، حيث جاءت بممثلين هنود، لكن لأن حكومتنا تعرف فظاعة قوانين المرور ووحشية قانون الأرض اللذين شرعا بواسطتهم، وتعرف الأرامل الإفريقيات للجنات اللاتي فقدن أزواجهن خلال الحرب، وقال بأنهم إذا لم يرسلوا وفد فإن أنفسهم مستطالبيهم "دعونا نفعل ما بمقتورنا في هذه اللحظة حتى لا نتهنأ الأجيال القادمة بالغفلة". وقال بأنه يعرف تماماً المشاكل التي تعاني منها شعوب الأورنج والترانسفال من قانون الأرض والمرور، ويعلم تماماً حالة التشدد في مسألة الأرض في الأورنج، وأنه في العام الماضي حدثت حوادث قتل من قبل المزارعين البيض الإفريقيين، للمزيد انظر، Document 32: "Presidential Address" by S.M. Makagatho, South African National Congress, 6 May 1919, Vol. 1.

"حيث تم استدعائه لتنظيم القوات الجوية لهذا أطلق عليه أبو القوات الجوية البريطانية.  
"من خلال بوتا وسميث حيث التحق بوتا بسميث في لندن منذ ديسمبر ١٩١٨ لإبطالوا بالامتيازات لإبداهم نتيجة اشتراكهم في الحرب.

"طالب هذا الوفد بتطبيق مبادئ الرئيس ويلسون وإعطاء حق تقرير المصير وطلب باستقلال الترانسفال والأورنج وكان الرئيس ويلسون ولويد جورج قد رفضا مقابله.

(١٣) Selby John :- Op.Cit.P.224,225.

(١٤) وكان وفد المؤتمر الوطني برئاسة سيلوب تيمبا. Selope Thema (السكرتير العام للمؤتمر منذ سنة ١٩١٥) ويضم السيد مهابين Mahabane ، وكان ضمن الوفد أيضاً سول بلاتجي والذي عاش في بريطانيا من قبل، ويعرف كل أبعاد مسألة الأرض، ولماذا تأجل أمرها إلى ما بعد الحرب. وهناك حضر بلاتجي الاجتماع الأول لحركة الوحدة الإفريقية التي أنشأها ديبيوا DuBois، للمزيد انظر، Gibson, Richard: African Liberation Movements Contemporary Struggles against White Minority Role, Oxford University Press, London, New York, Toronto, 1972, P.41.  
"وقع عليها مكاجاتو (رئيس المؤتمر) ومييلي السكرتير العام.

(١٥) William, B.P.: The South African Natives Labor Contingent, 1916-1917 Act of 1913, Journal of African History, Vol. 19, No. 1, 1978, P.81.

"قد ذكرنا بأنهم خدموا وحاربوا في القوات البريطانية، وقدموا ٥٠٠٠ إفريقي لمحاربة الألمان في جنوب غرب إفريقيا، لكن العرض رفض من قبل الحاكم العام مدعياً بأن الحرب شنت بين الشعوب البيضاء. ومع ذلك ذهب الآلاف من الرجال السود إلى جنوب غرب إفريقيا كسائقين وعمال سكك حديدية، فأكثر من ١٧,٠٠٠ أسود أخذوا إلى شرق إفريقيا تحت قيادة الجنرال سميث. وأنهم شاركوا في أعمال النقل والقتال، ومنهم من مات بالمalaria وأن هناك ٢٥,٠٠٠ عامل يدوي إفريقي في موانئ السفن الفرنسية وفي أوروبا، وهناك ٦١٥ رجل أسود غرقوا في مندى Mendi، إضافة إلى أنهم تحملوا مسألة إنتاج الذهب والقمح خلال الحرب، وأنهم تبرعوا بالأموال والمأثية للحرب، وأن الذي قدموه كان طوعاً دون إجبار من أحد.

"خصوصاً لقبائل الباتلوكا Batlokoa ولباتلوكي Bagolokoe حيث تمت السيطرة على أراضي السود دون أي تعويض.

(١٦) Petition to King George V, From the South African Native National Congress, 16 Dec. 1918.  
"بعد أن طالبوا بمراجعة اتفاقيات ١٨٨١ و ١٨٨٤ والمادة ١٩ فيما يتعلق بحرية اكتساب الأرض إلى جانب الأراضي القبلية والمواقع.

(١٧) Petition to King George V, From the South African Native National Congress, 16 Dec. 1918.  
"فتكاد تكون العريضة منصبة على تلك المسألة، حيث عبروا بأن بريطانيا ارتطبت خطئاً في جنوب إفريقيا بما لم ترتطب به في المناطق الأخرى فعندما فرضت الحماية على الباسوتو وسوازيلاند وبتشوانالاند فاتها لم تحوز الأرض القبلية، حيث لم تسلم العشائر أراضيها.



\* حيث تقابل أعضاؤه في بلومفونتين لمناقشة قرار اللجنة المعنية بتعديل الدستور.

Document'23:Constituaition of The South African Native National Congress, , Sep.1919 , , Vol. (١٨)  
1, PP.95-97.

(١٩) فقد عبر فيه عن سروره لاتخاذ المؤتمر في الكيب وعبر عن حدوث تغييرات كثيرة، الا انه فيما يختص بمسألة الارض قال باستمرار تنفيذ قانون الارض بلا رحمة في مختلف أجزاء الاتحاد، مما نتج عنه العديد من العائلات تفضل الخدمة لدى المزارعين البيض. وذكر بمسألة العرائض والالتصامات المقدمة من المؤتمر والاصدقاء المبشرين والاوربيين الآخرين، بشأن قبول الحكومة لتأجيل تنفيذ القانون لمدة سنة حتى يتم اصدار قانون ادارة الوطنيين، لكن الحكومة لم تلق بالاً لأحد وانتهى إلى أنهم سيضطرون بقوة ضد الشروط القاسية لقانون الارض وكل مساوئه، وتحدث عن لاتحة المناطق الحضرية وكيف انها تدعم قانون الارض حيث يتعرض أى رجل ابيض لغرامة ١٠٠ جنيه وحبس ٦ اشهر إذا اجر أو باع منزلاً لأى افريقى فى أى منطقة أو قرية فى الاتحاد ما لم يكن هذا المواطن قد سجل تاجباً. وهذا يعنى ان اعداداً قليلة جداً هى التى احتفظت بالحق فى اكتساب الملكية فى افليم الكيب ولا شئ مطلقاً فى المقاطعات الثلاث الأخرى، المزيد انظر، Document 32:"Presidential Address" by S.M..Makagatho ,South African National Congress, 6 May 1919, Vol. 1.

\* حضر بوتا الى لندن فى ١٦ ديسمبر ١٩١٨ لحضور مؤتمر الصلح وبعد توقيع معاهدة الصلح ظل ستمس فى لندن ، ما بين اسبوع واسبوعين، وحينها نصح بوتا بالعودة الى جنوب افريقيا، فى حين سافر هو فى الاسبوع الثالث من فبراير ١٩١٩ ، وبعدما دوت الاحتفالات فى جنوب افريقيا مرحبين بالبطلين بوتا وسمتس عبر القطر، توفى بوتا فى ٢٦ اغسطس ١٩١٩ ودفن فى ٣٠ اغسطس، فتولى سمتس الحكومة الجديدة واصبح فيها وزيراً للدفاع ووزيراً للشئون الوطنية.

Hancock W. k :- Op.Cit.PP.553-558.(١٢٠)

## الفصل التاسع

تطور مشكلة الأرض في جنوب افريقيا  
(منذ نهاية الحرب العالمية الأولى حتى سنة ٢٠٠٦)



## الفصل التاسع

### تطور مشكلة الأرض في جنوب افريقيا

(منذ نهاية الحرب العالمية الأولى حتى سنة ٢٠٠٦)

نظراً لأن قانون الأرض لسنة ١٩١٣ قد استمر تطبيقه عملياً حتى بداية فترة التحول السلمي، فإن مشكلة الأرض ستظل مرتبطة بهذا القانون، وتلك الإضافات التي تقترحها الحكومات البيضاء بين الفينة والأخرى لصالح الافريقيين، دون حدوث أى تقدم حقيقى فى حل المشكلة طوال تلك الفترة. وفى هذا السياق سيحاول هذا الفصل الإجابة على سؤالين مهمين: أولهما، هل لعب قانون الأراضى لسنة ١٩١٣ الدور الرئيسى فى تشكيل ماضى وحاضر ومستقبل الافريقيين ؟ ثانيهما، ما هى العوامل التى دفعت لتسوية مشكلة الأرض؟ وما هى الاشتراطات التى قبلها الافريقيون خلال المفاوضات بشأنها، ولا زالت تؤثر فى مستقبل حل المشكلة ؟

أ - تطور مشكلة الأرض منذ نهاية الحرب العالمية الأولى حتى مرحلة التحول السلمي:-

لم تكن الحرب العالمية الأولى وما اقترن فى بدايتها من تمرد للافريكانرز، ثم فوز الحزب الوطنى بمقاعد الأورنج الانتخابية، ومشاركة البيض فى الحرب إلى جانب بريطانيا، إلا ظروفاً قدمت الدعم لتنفيذ القانون<sup>(١)</sup>. وحينما كان يعترض الافريقيون على التنفيذ، كانت الاجابة المجهزة بأن عليهم الانتظار حتى صدور تقرير لجنة بيومنت<sup>(٢)</sup>. وكان نتيجة اعتراض الافريقيين والبيض على تقرير اللجنة عدم تحويل مساحة الأرض المخصصة للافريقيين، بل ظلت حبراً على ورق، وهذا يفسر لماذا بقى قانون الأرض حياً فى جدول كل الحركات الوطنية الافريقية منذ نهاية الحرب العالمية الأولى<sup>(٣)</sup>. فلقد وجه المؤتمر التبشيرى لجنوب افريقيا سنة ١٩٢١ انتقاده للقانون، وقال بصعوبة تطبيق سياسة العزل<sup>(٤)</sup>. بل إن الطلاب الافريقيين فى الجامعات الغربية كانوا دائماً يثيرون ويحرضون على انتقاده<sup>(٥)</sup>.

وكان قانون الأرض قد قسم الطبقة المتعلمة إلى فريقين: أحدهما يتبنى الاتجاه الشيوعى، وآخر معتدل يتزعمه جابافو، يطالب فى العشرينيات - بمراجعة مسألة



الأرض حتى لا يزداد الأمر خطورة، ومع ذلك لم يتم تطبيق القانون بحذافيره، فخلال فترات الكساد العالمى ٢٠-١٩٢١ ثم ٢٩-١٩٣٣ عاد فريق من المزارعين البيض لنظام المشاركة<sup>(٦)</sup> وكان الأفريقيين قدر عليهم ان يدفعوا فاتورة رفاهية البيض .

وحاولت الحكومات البيضاء معالجة مسألة الأرض فظهرت لوائح هيرتزوج سنة ١٩٢٩ ، لكن لم تتم الموافقة عليها. وفى سنة ١٩٣٠ تشكلت لجنة مختارة، وبعد خمس سنوات تم تمرير لوائحها لتماشي مع زيادة عدد السكان الأفريقيين، فى حين ظلت مساحة الأرض ٧% كما تم تحديدها، ولم تتم اضافة اى نسبة اليها منذ تقرير لجنة بيومننت وحتى سنة ١٩٣٦<sup>(٧)</sup>.

لهذا كانت هناك حاجة ماسة لمعالجة هذا الخل الخطير فى ظل زيادة أعداد السود وبقاء مساحة ما خصص لهم من الأرض كما هى لم تتغير. لذا صدر قانون الأراضى وائتمان البانتو فى سنة ١٩٣٦ ليخصص أراضى للشراء مساحتها تقرب ٦,٢ مليون هكتار بتكلفة قدرت بـ ٢٠ مليون راند ، فى حين أن تكلفة شراء ١,٢ مليون هكتار من الأراضى سنة ١٩٧٤ بلغت ٥٠٠ مليون راند. لذا كان عامل التكلفة أحد الأسباب الرئيسية للتقدم البطيء فى شراء الأرض. وظل قانونا الأرض لسنة ١٩١٣، وقانون الأرض وائتمان البانتو لسنة ١٩٣٦، هما القانونين الحاكمين للأراضى المخصصة للأفريقيين\*. وكانت عدم رغبة المزارعين البيض فى ترك أراضهم داخل مناطق السلطات الوطنية، حسب ترتيبات نظام سلطات البانتو لسنة ١٩٥٥\*، تقف مانعاً ضد إتمام مثل هذه الترتيبات. فلما كان فى مقدور البيض شراء الأراضى عن السود الفقراء ، فإنهم وسعوا أراضهم وكبروها على حساب هؤلاء الفقراء، ولهذا لم يمر موضوع الأرض وتركيزها فى يد البيض مرور الكرام ، بل هناك إشارات كثيرة على أن الثورة لم تمتد إلى الأرياف والمعازل، إلا بسبب قوانين الأرض\*. حتى طُرحت " المسألة الوطنية " باعتبارها مشكلة زراعية و مشكلة أراضى. بل كانت البروليتاريا السوداء والفلاحون المضارون من تلك السياسات هم المحرك والمحرض لثورات المعازل، فى حين انتشرت حركات وضع اليد عبر المدن الحضرية<sup>(٨)</sup>.

وكانت هناك شكاوى من الأفريقيين عبر كل المناطق بأن قانون سنة ١٩٣٦ وقانون الأرض وائتمان البانتو لسنة ١٩٣٩ لم يضيف الا مساحات صغيرة للمعازل. بل إن ائتمان البانتو رفض الشراء إلا بأسعار سنة ١٩٣٩. لهذا يمكن القول بأن القانون قد

ساعد في خلق فوراق طبقية كبيرة بين فئات السكان، حيث زادت أعداد من لا يملكون من السود<sup>(٩)</sup>. وتأكد عدم قدرة الأفريقيين في الحصول على حق الشراء أو الأيجار في المناطق الحضرية من غير الأفريقيين طبقاً لقوانين سنة ١٩٢٣ وسنة ١٩٤٥ إلا بموافقة الحاكم العام. وفي منتصف الخمسينيات حدث طرد للأفريقيين الذين تمتعوا بحق الملكية في فترات سابقة، وبالتالي شهدت الخمسينيات عملية ردة حقيقة لكل ما تمتع به السود من حقوق في الأرض في المدن والارياف البيضاء، في حين اهتمت لجنة توملينسون في منتصف الخمسينيات التوصية بزيادة مساحة أراضي المعازل الأفريقية، لكنها أوصت بتطوير هذه المناطق<sup>(١٠)</sup>.

وكان قانون إئتمان البانتو قد عدل سنة (١٩٥٤) حيث نقل التزام الحكومة لإيجاد أراضي بديلة، لإزاحة واضعي اليد، وكان أكثر من مليون فرد قد تأثروا بهذا القانون<sup>(١١)</sup>. واعقب ذلك صدور القانون ٧٧ لسنة ١٩٥٧، حيث ضم شروطاً جديدة لقانون مناطق المجموعات لسنة ١٩٥٠\*. ومع هذا السيل من القوانين المحرمة لامتلاك الأرض في المدن، والمحددة لمساحة الأرض في الريف، لم تقابل الحركة الوطنية الأفريقية التشريعات الحكومية لتتحوا نحواً متطرفاً، بل كانت أكثر حكمة رغم وجود اسباب وظروف تدفع للتطرف في النظرة لمسألة الأرض. ومشهد الحكمة يتضح فيما أقره ميثاق الحرية سنة ١٩٥٥ بأن الأرض لمن يرغب في زراعتها، وما أقره من إعادة تقسيم الأرض بين من يريد أن يعمل بها للتخلص من المجاعات المنتشرة. ولم يطالب الميثاق بتأميم الأرض وانتزاعها من البيض<sup>(١٢)</sup>. وهذا يفسر لماذا تم اختيار المؤتمر الوطني الأفريقي ليمثل الأفريقيين في عملية التفاوض التي تمت فيما بعد.

وفيما يخص أراضي المعازل فقد عدل قانون سنة ١٩٣٦ بقانون سنة ١٩٦٤، وأنشأت لجان تتحكم في التاجير المحلي واستتجار العمالة. وفي ظل قوانين الملكية وتعديلاتها\* أمكن نقل أكثر من مليون أفريقي من المناطق الريفية البيضاء في الفترة من ١٩٦٣ - ١٩٧٣. وبدلاً من أن يتطور نظام الملكية نجد أنه يتطور باتجاه تحديد الملكية داخل المعازل، من خلال تطوير نظام الحكم الذاتي ثم إنشاء المعازل المستقلة. ولم تزد مساحة الأراضي طبقاً لمشروعات إئتمان البانتو التي تم شرائها، بل إن معظم الأراضي التي تم شرائها لم تشكل إضافة حقيقية لعدم جدواها. خصوصاً أن معظمها يقع في منطقة الترانسفال، أما تلك التي تم شرائها في المعازل فقد كانت تابعة لإئتمان البانتو. وجاءت سنة ١٩٨٠ ولم يتم شراء إلا ١٠% من الأرض التي أوصت بها لجنة

الأراضي لسنة ١٩٣٦<sup>(١٣)</sup>. وهذا يعنى أن النسبة التى أعلن عن اضافتها سنة ١٩٣٦ ليصبح مجموع ما خصص للافريقيين ١٣% ، لم تتحقق حتى بداية الثمانينيات، وأن ما جرى فى عقد الثمانينيات من تحسينات كان بقصد الوصول إلى هذه النسبة، وبالتالي لا يعتبر هذا تغييراً حقيقياً. وبرغم معرفة الحكومة بمشكلة نقص الأرض وأنها تقع على رأس برامج كل الحركات الوطنية الافريقية ، وعلى رأس أولويات حكومات المعازل الوطنية التى أنشئت الحكومة العنصرية، إلا أنها حينما دخلت فى مفاوضات التحول السلمى تنكصت لكل ذلك وتدخلت فى صياغة النصوص الخاصة بالأرض قبل تسليم السلطة للافريقيين، وبالتالي سيتم الافريقيون السلطة - بعد مفاوضات طويلة- وليس فى أيديهم إلا ١٣% من مساحة جنوب افريقيا رغم انهم يمثلون ٧٠% من السكان .

ب- مشكلة الأرض منذ التحول السلمى حتى مارس ٢٠٠٦ :-

يمكن تمييز ثلاث مراحل رئيسية لتطورات مشكلة الأرض خلال هذه الفترة :

المرحلة الاولى ، وتتعلق بفترة التحول السلمى حتى سنة ١٩٩٤، وتمت فيها صياغة اسس الاتفاق لحل مشكلة الأرض. والمرحلة الثانية وتتعلق بفترة الحكومة الانتقالية تحت قيادة الرئيس مانديلا، وتم فيها إنشاء آليات تنفيذ الحلول التى تم الاتفاق عليها. أما المرحلة الثالثة، فتبدأ منذ بداية حكم الرئيس تابو مبيكى وحتى مارس ٢٠٠٦ ، وهى فترة الحصاد المر وبداية التوترات والتهديد بمصادرة الأرض .

#### ١- تعقيدات مشكلة الأرض فى فترة التحول السلمى :-

هناك مفارقة لها دلالة هامة بين قوة البيض والافريقيين على السواء، ما بين صدور قانون الأراضي فى سنة ١٩١٣ ، وبين ما جرى ساعة نقل السلطة للسود فى تسعينيات ذلك القرن. فصدور القانون جاء بعد قضاء البيض تماماً على كل أشكال المقاومة المسلحة الافريقية، أما طرح مسألة الأرض فى فترة التحول السلمى للسلطة، لم يكن نتيجة انتصار حققه السود على البيض ينبئ عن امكانية التفرد باتخاذ سياسة تمكن الغالبية السوداء من استعادة السيطرة على ما افقدوه منذ سنة ١٨٣٥، بل إن الأمر قد جرى فى ظل توافق الطرفين على تقديم بعض التنازلات كلها كانت فى صالح البيض طبقاً لما كشفته الفترة اللاحقة.

وهناك اختلاف حول بداية فترة التحول السلمى ، فبعض الآراء تطرح بأنها بدأت منذ عام ١٩٨٢ وما نتج عن الحلول التى طرحت فى تلك السنة قادت لاصدار دستور

سنة ١٩٨٣ ، الذى يشكل نقطة البداية فى عملية الاصلاح. والبعض يرى أن بداية التحول الحقيقية قد جرت منذ أواخر الثمانينيات. وأن سرعة التحول قد زادت وتثيرتها عندما تولى رئيس الوزراء دى كليرك الحكم فى عام ١٩٨٩ خلفا لبوتا، وقيامه باخراج نلسون مانديلا من السجن سنة ١٩٩٠. فى حين أن فريقاً آخر يرى أن الدفعة الكبيرة للتحول السلمى قد حدثت منذ سنة ١٩٩١. وبالتالي من الصعوبة تحديد سنة بعينها كملح لتوضيح ما اتفق عليه من حلول بشأن مشكلة الأرض ، ولكن يمكن استيضاح طبيعة المشكلة والاطراف التى وقعت فيها الأطراف المتنازعة على الارض عبر محاور ثلاث .

المحور الأول، ويتعلق بالضغط الذى مورست على الافريقيين للوصول إلى اتفاق بين الاطراف ينهى حالة الصراع بين البيض والسود ، وما ارتبط بتلك الفترة من تقديم تنازلات بشأن مسألة الأرض. وفى هذا يمكن تمييز ثلاث ضغوط رئيسية: أولها، الضغوط الداخلية؛ وفى تقديرى هى الأهم، وجاءت هذه الضغوط من البيض والسود على السواء. فقد كان رجال الأعمال البيض هم الركيزة الأساسية لعملية التحول بما شكلوه من ضغوط على الحكومة لتخفيف القيود العنصرية. وتأتى شركة الانجلو-أمريكان برئاسة هارى أوبنهايمر على رأس الشركات التى سعت لإحداث عملية التحول، فقد حدد طبيعة الاصلاحات منذ اواخر السبعينيات<sup>(١٤)</sup>. وكذلك يشكل انذار قادة الصناعة والتجارة فى بداية الثمانينيات، بأن التقدم الاقتصادى المزدهر سوف يتوقف تماماً فى القريب العاجل ، خطوة متقدمة فى ازدياد وتيرة الضغوط<sup>(١٥)</sup>.

وفى مقابل ضغوط كبار رجال الاعمال الناطقين بالانجليزية - يشكلون ٤٠% من القاعدة الانتخابية للحزب الوطنى - كانت تقف قوى اليمين المحافظ كحائط صد لبقاء الأمور كما هى عليه<sup>(١٦)</sup>. ويشكل المزارعون البيض جزءاً مهماً من قوى اليمين المحافظة التى تعارض عملية التحول والتفاوض من أساسها مع الافريقيين<sup>(١٧)</sup>. ولكن ضغوط الاقتصاد ورجال الاعمال كانت هى الأقوى ، وهذا يمكن تلمسه فى تغير نظرة الحكومة منذ بداية الثمانينيات. ونستشف هذا من دى كليرك - وهو الرجل الذى وقع عليه عبء المصالحة فيما بعد ، وكان يدير اقتصاد جنوب افريقيا- حيث ذكر: " أنه من المستحيل الحفاظ على النمو الاقتصادى، وتحقيق نجاح فى سياسة الأوطان المستقلة " ، وأضاف أيضاً " بأن لجنة خاصة وربما سرية داخل الحكومة قد طورت سياسة



جديدة بما يفيد تغييراً يصل إلى ١٨٠ درجة انحرافاً عن سياسة التفرقة العنصرية واساليب التطور المنفصل " (١٨). ولكن يمكن القول بأن الفريق الذى كان يسعى للمصالحة لا يتشغل كثيراً بمسألة الأرض، فى حين كان الفريق المعارض يمثل قوة ضاغطة على الحكومة فى عدم التهاون والتفريط فى مسألة الأرض .

وإذا كان قطاع كبير من البيض يقبل بالحقوق المشروعة للسود ، إلا أن ثلث البيض من الافريكانرز المحافظين يعارضون هذه التغييرات. وانعكس رفض هؤلاء فى صياغة حلول الأرض بالطريقة التى ترضيهم أولاً ، خاصة بعدما قام بعضهم بالفعل بتشكيل دولة داخل الدولة تدعى أورانجيا فى الكيب الغربى للمحافظة على حياتهم الانفصالية. لهذا لقيت مسألة التشدد فى مسألة الأرض استجابة من غالبية البيض ، فهم يؤمنون بضرورة الاحتفاظ بتفوقهم الاقتصادى (١٩). ولما كانت قوى اليمين - وعلى رأسها المزارعين الافريكانرز - تهتم بالحفاظ على مصالحها فى بقاء مسألة الأرض كما هى عليه ، لذا فإن معارضتها كادت تتسبب فى حدوث مأزق لعملية التفاوض سنة ١٩٩٢. فطرحت الحكومة استفتاءً قصرت به على البيض لتحديد مدى التأييد للاستمرار فى عملية التفاوض ، وبلغت نسبة المؤيدين لصالح استمرار المفاوضات مع السود ٦٨,٧ % مقابل ٣١,٣ % تعارض الاستمرار فى التفاوض (٢٠). ويتضح أن نسبة الثلث تعارض مبدأ التفاوض من أساسه. لذا كان لابد من مراعاة مصالح هؤلاء عند صياغة الشروط الخاصة بحل مشكلة الأرض . ويشير نلسون مانديلا فى مذكراته بوضوح إلى تغتت حكومة الحزب الوطنى بقيادة دى كليرك فى المفاوضات بعد نتيجة استفتاء مارس ١٩٩٢ (٢١).

وإذا كان المزارعون البيض حاضرون فى مشهد التفاوض بقوة ، فعلى الجانب الآخر نرى غياباً واضحاً لممثلين من قوى الفلاحين وواضعى اليد من السود بين تشكيلة المتفاوضين مع الحكومة. وهذا ناتج عن خطأ تاريخى فى عدم وصول التنظيمات السياسية الافريقية بقوة إلى الارياف. لذا فإن القوى المحلية التى شكلت وقوداً للمقاطعات التعليمية والاضرابات عن العمل، فى عقد الثمانينيات ، كانت من العمال والطلاب وأعداد قليلة من الفلاحين ، لذا لقيت تلك الفئات حضوراً فى نصوص المفاوضات، وغاب الحديث بصورة واضحة فيما يتعلق بمسألة الأرض (٢٢).

ثانيها، الضغوط الدولية، وقد لعبت هذه الضغوط دورين متناقضين؛ فمن ناحية لعبت دوراً إيجابياً في التمهيد والعناية بعملية التفاوض. ومن ناحية ثانية لعبت دوراً سلبياً في النتيجة التي انتهت إليها تلك العملية فيما يختص بمسألة الأرض. فقد كان لبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية دوراً مهماً في الضغط على كلا الطرفين للتفاوض خصوصاً المؤتمر الوطنى الأفريقى. فراحت تحذر المؤتمر بضرورة اقتناص الفرصة مقابل وعود بمكافئات ومساعدات واستثمارات ودعم سياسى على الساحة الدولية. لهذا جرت المفاوضات وسط تشكيلة مذهلة من الاقتراحات، دون أن يكون لدى المؤتمر برنامجاً محدداً فيما يتعلق بمسألة الأرض. وكانت الدولتان تدركان أن تصورات المؤتمر عن حكومة ما بعد الاباتheid أولية وانطباعية، وأن هذا سيشكل مواطن ضعف مؤثرة خلال المفاوضات وما بعدها<sup>(٢٣)</sup>. وافتقاد المؤتمر الوطنى لأكبر داعمية - لتفكك الاتحاد السوفيتى - جعله يستجيب لنصائح تلك الدول<sup>(٢٤)</sup>.

وفى نفس الوقت لعبت الضغوط الدولية دوراً مؤثراً على الحكومة، حيث بدأت جنوب افريقيا تشعر بحدة الاجراءات الدولية. فقد أكدت إحدى الدراسات الحكومية أنه لو لم تكن هناك جزاءات عليها، لكان اقتصاد جنوب افريقيا أكبر بنسبة ما بين ٢٠ - ٣٠ % مما عليه الحال فى أواخر الثمانينيات. هذا بالإضافة إلى قيام ٦٠٥ من الشركات عبر الوطنية بسحب استثماراتها من جنوب افريقيا فى الفترة من ١٩٨٠ - ١٩٩٠<sup>(٢٥)</sup>. ولولا قيام الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا - فى بداية التسعينيات - بتسيير اقتصاد جنوب افريقيا من خلال البنك الدولى بحجة " قوة السوق فى الإدارة الاقتصادية " لما أمكن للدولة العنصرية من حماية اقتصادها<sup>(٢٦)</sup>. وهذا يعنى أن الدولة كانت تدرك حاجتها الماسة للاستقرار بضرورة التسوية السلمية مع السود. ولكن كما سنعرف فى المحور الثانى انعكس تدخل الأطراف الدولية الفاعلة فى صياغة النص الرئيسى بوجوب الحفاظ على حقوق البيض فى الأرض .

ثالثها، على المستوى الاقليمى، حيث شكلت دول الجوار ورقة ضغط مباشرة وغير مباشرة على الطرفين للتسوية. فمن ناحية قامت دول الجوار بالتضييق على نشاط المؤتمر داخلها، ونجحت بشكل غير مباشر فى إجبار النظام على التسليم باستقلال ناميبيا، خاصة بعد فشله فى الحفاظ على اتفاقيات السلام مع موزمبيق وانجولا<sup>(٢٧)</sup>. ويتضح تلاقى الضغوط الداخلية مع الاقليمية من خلال قيام وفد من رجال الاعمال

البيض فى جنوب افريقيا بالاتجاه نحو دول السادك الجنوب افريقى - تأسست سنة ١٩٨٠- لتمويل معظم المشروعات هناك، مما جعل الدولة تأخذ خطوة ايجابية فى زيادة صادراتها إلى تلك الدول منذ سنة ١٩٨٥ (٢٨). وبالفعل بدأت أولى خطوات التفاوض من خلال رجال الأعمال مع الحركة الوطنية فى المنفى عبر وساطة دول الجوار .

المحور الثانى ، ويتعلق بالتسوية التى تمت فيما يختص بملف الأرض؛ ويمكن أن نرى إنعكاس المحور السابق بوضوح فى هذه المحور. فقد كان لابد - عبر الضغوط الدولية- من دفع المؤتمر لأن يغير من أسلوبه فى الكفاح المسلح ليتحول من حركة تحرير إلى حزب مهيئ لقيادة الدولة وفهم الظروف المحيطة (٢٩). لذا نجح رأس المال الأبيض فى صياغة أحد أخطر تفاصيل التسوية، وهى مادة حماية حقوق الملكية. ورغم انها خففت فيما بعد ( فى دستور ١٩٩٦ ) إلا أنها حدثت من الظروف التى تسمح للدولة بمصادرة الملكية (٣٠). وبالتالي يمكن القول بأن ما تلّوح به الحكومة هذا العام ( ٢٠٠٦ ) من التهديد بمصادرة أراضي البيض لا يدعمه أى نص دستورى يؤيد هذا التهديد، لذا لا نرى ردة فعل من البيض تجاه تلك التهديدات ، لشعورهم أنها لا تستغل إلا للتسويق السياسى فقط .

وإذا كان البيض قد ضمنوا حقوقهم فى نص التسوية، بالمقابل نجد أن هناك انقساماً بين السود حول هذا الأمر. فالفريق غير المستفيد من التسوية السلمية هو الذى انشغل بهذا الأمر، خاصة أن دعواته من خلال الجبهة الديمقراطية المتحدة فى عقد الثمانينيات - ضد الازالات وتهديم الاكواخ - لم تلق أية استجابة من قبل الحكومة (٣١). ونظر هؤلاء إلى أن مشكلة توزيع وملكية الأرض ستظل إحدى العوائق الكبرى أمام التغيير الحقيقى. وكان هؤلاء يراودهم احساس بالظلم والقهر نتيجة ثلاثة أمور: أولها، قيام البيض بفرض نص بقاء حقوق الملكية فى صلب التسوية ، ثانياها، عدم استفادتهم من إلغاء ثلة القوانين التى تسببت فى تكريس مشكلة الأرض، كقانون تحديد مناطق المجموعات ، الذى ألغى فى سنة ١٩٩١ ، وقانونى الأرض لسنة ١٩١٣ ولسنة ١٩٣٦ اللذين ألغيا سنة ١٩٩٤، ثالثها، عدم استطاعتهم استعادة الأرض المصادرة منهم ، فلم يرد لها ذكر فى أى من التشريعات الجديدة، وبقاء سبعة ملايين من واضعى اليد يعيشون فى منازل عشوائية. وظهر هذا الأمر بوضوح فى شكاوهم بأنه حتى الأرض التى طردوا منها ولم يحيزها أحد من البيض، لا يستطيعون استعادتها ، لأن نظام

السوق سيجرى عليها ويستطيع أى فرد شرائها<sup>(٣٢)</sup>. فى حين أن الفريق المستفيد لم يعترض على نص التسوية، بل رفض تحميل نظام الفصل العنصرى بالمسؤولية عن التنمية الخاصة فى جنوب افريقيا ، ورأوا أن تملك الاقلية لحصة الاسد من ثروة البلد إنما هو نتيجة طبيعية لقوانين الاقتصاد أو جائزة مشروعة عن العمل الشاق والخبرة، وليست نتيجة للاستغلال المفرط المبني على السيطرة السياسية والتمييز العنصرى<sup>(٣٣)</sup>.

المحور الثالث وهو يختص بعدم وجود برنامج واضح لدى المؤتمر الوطنى الافريقى لحل مشكلة الأرض عبر مفاوضات التسوية السلمية. وهناك رأيان فى هذه المسألة :  
الرأى الأول، يقول بأن المؤتمر الوطنى كانت لديه رؤية واضحة لحل مشكلة الأرض. ويستند أنصار هذا الرأى إلى موروث تاريخى بأن ما جاء تحت باب الأرض فى ميثاق الحرية لسنة ١٩٥٥ يقطع فى هذه المسألة بدعم المؤتمر لبرنامج توزيع الأرض. وإذا تغير هذا البرنامج فإن هذا التغير جاء ليتناسب مع الظروف المحيطة، إلا أننا نلتمس هذا البرنامج يتضح من خلال دعم نسبة كبيرة من البرجوازية السوداء للدولة، بأن تضع سلطتها على الأرض ثم تعيد توزيعها على الفلاحين السود لضمان عدم حدوث قلاقل واضطرابات. وقد طرحت إحدى الدراسات - أجريت سنة ١٩٩٢ - موافقة حوالى ٥٠ % من عينة الدراسة على نزع الملكية من البيض يمثلون المؤتمر الوطنى، مقابل عدم موافقة ٢٨,٨ % ، وقالت أيضا بأن ٢,٥ من هذه العينة تعارض بشدة عملية نزع الملكية ، ولقيت مسألة تشكيل محكمة الأرض موافقة ٩١% من تلك العينة ، مما يدل على أن هذا الأمر كان مطروحا بين المنتمين للمؤتمر<sup>(٣٤)</sup>. ولكن هذا -فى تقديرى- لا يعد برنامجاً، بل أطروحات مقدمة لحل القضية من قبل أطراف كثيرة ولم تدون فى برنامج المؤتمر. ولكن أنصار هذا الرأى يعتبرون أن إدراج المؤتمر الوطنى الافريقى لللائحة الملكية سنة ١٩٩٢ فى برنامجه يدل على اهتمامه بمسألة الأرض ، مع أن هذا الاهتمام لا يوجد له اثر ملحوظ فى مفاوضات التسوية، وأن طرح المؤتمر لهذه اللائحة كان طرحاً عاماً. فاللائحة تقول بأن حقوق الملكية لابد وأن تكون للأغلبية، وإلا يتم تجاهلها فى الدستور المقترح، وأن تشمل الحقوق الشخصية وحق المرأة فى التملك، وأن تؤسس لائحة الحقوق مبادئ تضمن بأن تكون حقوق الأرض مكفولة لهؤلاء الذين لا يملكون<sup>(٣٥)</sup>. لذا يخلص أنصار هذا الرأى إلى أن المؤتمر الوطنى كان لديه برنامجاً طموحاً للإصلاح الاقتصادى، وأن الشق الخاص بالأرض فى هذا البرنامج كان عبر



توزيع نسبة من أراضي البيض على فقراء الريف، وكذا اللجوء لفكرة الكيميونات ( الأرض الجماعية) التي أزيلت سنة ١٩١٣، وتوفير حق الملكية لجميع المواطنين في جنوب افريقيا<sup>(٣٦)</sup>. وفي تقديري أن هذا الرأي لا تدعمه أية أدلة على أرض الواقع ، فالطرح العام جاء متأخراً ولم ينعكس في مفاوضات التسوية للمشكلة .

الرأي الثاني ، يقول بعدم وجود برنامج لدى المؤتمر الوطني الافريقي فيما يختص بمسألة الأرض في مفاوضات التسوية. ويعتبر أنصار هذا الرأي أن برنامجهم المعروف عبر ميثاق الحرية هو جزء من التاريخ، ولم يتم التركيز عليه لقيام البيض بالتشكيك في مضمونه لأنه يحمل تأثيرات شيوعية. ويدعم هذا الرأي أن معظم أعضاء المؤتمر الوطني خلال فترة التحول كانوا إما في المنفى وإما داخل السجون. وحينما عاد المنفيون إلى جنوب افريقيا سنة ١٩٩١ وخرج من بالسجون سنة ١٩٩٠ كانوا غرباء على العمل السياسي، ناهيك عن ضالة معرفتهم الاقتصادية. وباعتراف قادة المؤتمر انفسهم بأن أعضاء الجبهة الديمقراطية المتحدة ونقابات اتحاد عمال جنوب افريقيا الشبان هم الذين كانوا على دراية بالحالة السياسية لجنوب إفريقيا. ولذا كان لزاماً أن يستوعبهم المؤتمر الوطني داخل التنظيم<sup>(٣٧)</sup>. وأنصار هذا الرأي يستندون إلى أن ما طرّح في لائحة الحقوق التي أصدرها المؤتمر الوطني الافريقي في نوفمبر ١٩٩٠ من إعادة توزيع الأرض أو التأميم أو حق الملكية، قد تم التراجع عنه فيما بعد<sup>(٣٨)</sup>. وخير مثال يستشهدون به هو التصريح الذي أدلى به نلسون مانديلا بعد خروجه من السجن سنة ١٩٩٠ عن التأميم إلا أنه تراجع عن ذلك سنة ١٩٩٤. ويضيف أنصار هذا الرأي بأن إهمال المؤتمر لايجاد سياسة اقتصادية جعله ميالاً لمشورة رجال الأعمال والخبراء الذين شرعوا في تعليم قيادات المؤتمر حقائق العالم، ويقولون بأنه حتى سنة ١٩٩٠ لم يملك المؤتمر سياسة اقتصادية، ولذا عدوا هذا الأمر غريباً على حركة تحرير عمرها ثمانون عاماً<sup>(٣٩)</sup>. وبالتالي هم يقطعون بعدم وجود برنامج خاص بمسألة الأرض لدى المؤتمر ، ونحن نميل إلى هذا الرأي لما له من شواهد على أرض الواقع .

ومن هذه الشواهد أن المحاولة الأولى التي جاءت سنة ١٩٩٠ لتأسيس برنامج خاص بالأرض ، لم تكن من طرح المؤتمر الوطني، بل هي عبارة عن ورقة بعنوان " التنمية عبر إعادة التوزيع " قدمتها مجموعة الاتجاهات الاقتصادية لمؤتمر نقابات عمال جنوب افريقيا وتبناها المؤتمر الوطني. ولكن انتقاد الاقتصاديين البيض لهذا الموضوع

بشدة ، من خلال التحذير بحدوث نقص في النقد الاجنبى وارتباكات فى الميزانية وميزان المدفوعات ، جعلت المؤتمر يتراجع عن هذه الورقة سنة ١٩٩٢، خاصة مع قيام رجال ودوائر الاعمال بتوجيه النصح للمؤتمر بأن تكون سياساته أكثر واقعية <sup>(٤٠)</sup>.

ومن ضمن الشواهد أيضا جهل المؤتمر الوطنى بمفردات التغيرات الاقتصادية، هذا بالإضافة إلى أن التنافس بين انكاثا والمؤتمر الوطنى قد أضر بمسألة الأرض. فلم يتحدث أحد فى كلا التنظيمين عن إعادة توزيع الثروة، ولم تتم مناقشة مسألة تفاوت الملكية، ناهيك عن أن ظروف العنف التى شهدتها جنوب افريقيا منذ سنة ١٩٩١ وحتى انتخابات ١٩٩٤، أفقدت تركيز السود حول برنامج موحد لحل مشكلة الأرض فى ظل انشغالهم واندحاشهم بعملية التغيير السياسى <sup>(٤١)</sup>.

ومن أقوى الشواهد أن البرنامج الذى طرح فى فبراير ١٩٩٤ هو البرنامج الذى تم الاتفاق عليه وبالتالي طرح فى الانتخابات. فمنذ أن بدأت المفاوضات الحقيقية فى ٢٠ ديسمبر ١٩٩١ تحت مظلة " من أجل دولة ديموقراطية فى جنوب افريقيا " بين الحكومة وثمانية عشر وفداً يمثلون جميع الاتجاهات السياسية فى جنوب افريقيا، ومراقبين من الامم المتحدة وجماعة الكمنولث ومنظمة الوحدة الافريقية، حول قضايا الانتخابات والدستور والجمعية التأسيسية والحكومة الانتقالية، تم التصديق فى تلك المفاوضات على عدد من القضايا أهمها لائحة الحقوق لحماية الحقوق المدنية <sup>(٤٢)</sup>. وبالتالي لم تكن قضية الأرض تلقى أولوية فى جدول المفاوضات، اللهم إلا داخل نص عام لم يتطرق للمشكلة .

وحين اتفق على أن تجرى أول انتخابات عامة غير عنصرية فى ٢٧ أبريل ١٩٩٤ ، فاجئنا المؤتمر الوطنى الافريقى بطرح مسألة الأرض فى سياق مختلف عن إعادة التوزيع الذى قال البعض بأنه كان برنامج المؤتمر فى مفاوضات التسوية. فاستعداداً لتلك الانتخابات أعد وثيقة فى فبراير ١٩٩٤ من مائة وخمسين ورقة تحت عنوان " برنامج التنمية وإعادة البناء " : قال فيها بتوزيع الأرض من خلال محكمة خاصة <sup>(٤٣)</sup>. وبالتالي أفرغ برنامج إعادة التوزيع من مضمونه تماماً ، ليبدأ فصلاً جديداً فى قصة الأرض فى جنوب افريقيا . ومن الشواهد السابقة يتضح لنا عدم وجود برنامج لدى المؤتمر الوطنى الافريقى خلال فترة التسوية، وأن هذا الأمر سيتأكد عبر ممارسة المؤتمر الوطنى للسلطة بعد توليه الحكم، بما يؤكد على أن قبول المؤتمر للحلول البيضاء لمشكلة الأرض قد تسبب فى زيادة تعقيد المشكلة .

## ٢- حكومة الرئيس مانديلا وصعوبة تطبيق آليات حل المشكلة :-

بدا واضحاً أن غياب القيادات الأفريقية المتفاوضة عن الساحة السياسية أفقدها التعرف على طبيعة المشكلة وقراءة ما أُملى عليهم من حلول ، لذا فإن آليات الحل التي اتُفِقَ على تنفيذها قد ساعدت في تعقيد المشكلة أكثر فأكثر ، بل قدمت فصلاً جديداً أكثر دراماتيكية من الفصول السابقة. فكما عرفنا بأن برنامج المؤتمر الوطني الانتخابي قد تضمن توزيع الأرض من خلال محكمة خاصة. ولم يقتصر الأمر عند هذا الحد، فقد تم توجيه الحكومة الأفريقية للنهج الذي يرضى البيض، فقد صيغت سياسة إعادة توزيع الأرض بدقة عبر لجنة مكونة من أعضاء من البنك الدولي وتكنوقراط إقنعوا الحكومة السوداء بمنهج الضمان والتحويل المرتبط بالسوق، وذلك من خلال القرار بمنح الحماية الدستورية لحقوق الملكية<sup>(٤٤)</sup>.

وحتى تشكيل محكمة الأرض تم إلغاء قانون الأراضي لسنة ١٩١٣، وقانون الأراضي لسنة ١٩٣٦ وذلك في عام ١٩٩٤ ولكن هذا الإلغاء لم يضيف شيئاً جديداً لحل المشكلة ، فعدم تقسيم الأرض وإعادة توزيعها يعني عدم الاستقرار السياسي وعدم النمو الاقتصادي. هذا بالإضافة إلى بروز مسألة تعويض البيض عن الأرض التي ستتم مصادرتها حسب أسعار السوق الجارية ، مما أضاف عقدة جديدة للمشكلة جعلها مستمرة بلا حل إلى اليوم<sup>(٤٥)</sup>. فإذا كانت الحكومة البيضاء قد فشلت من قبل طوال الفترة من ١٩٣٦ وحتى فترة التحول السلمي في شراء مساحة الأرض التي أعلنت عن اضافتها للسود، وهي الحكومة التي تتمتع بالثراء. فكيف يمكن التصور بحال الحكومة الأفريقية أن تفعل وهي التي قبلت بأن يكون التعويض حسب سعر السوق .

ولتنفيذ برنامج الحل لمشكلة الأرض، قامت حكومة مانديلا بوضع ثلاث آليات :  
الآلية الأولى ، إصدار قانون تعويض حقوق الأرض ( القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٩٤ )  
والذي قال بأنه يحق للفرد الحصول على الأرض التي فقدها سنة ١٩١٣، بعد قيامه بإعطاء تعويض مناسب للمزارع الأبيض ، الآلية الثانية ، إنشاء لجنة حقوق الأرض بعد سبعة أشهر من الانتخابات ، لتكون مهمتها توفير الادعاءات والتوسط في النزاعات، وإذا استعصى الحل عليها فإنها ترفع الأمر للمحكمة. واتفق على أن يتم تسليم الادعاءات لمدة ثلاث سنوات تبدأ من مايو ١٩٩٥ ، وينتهي أمر الادعاءات في ظرف خمس سنوات ، على أن تطبق أوامر المحكمة خلال عشر سنوات<sup>(٤٦)</sup>. وبالنظر

إلى الآليتين السابقتين يتضح لنا أن غياب برنامج لحل المشكلة في فترة التسوية قد أدى بالحكومة لإرتكاب أخطاء فادحة، ستظهر من خلال تنفيذ القانون الذي سنته هي بنفسها. فقانون التعويض يحمي حقوق المزارعين ولا يقدم أية أمل للافريقيين، خاصة أنه لم يقدم سقفاً مالياً لعملية التعويض، بل ترك سعر الأرض للسوق ، وكما سنعرف فيما بعد دخلت أطراف خارجية للاستفادة من عملية المضاربة على سعر الأرض .

الآلية الثالثة ، إنشاء محكمة حقوق الأرض لجنوب إفريقيا South African Land Clams Court ، فقد تشكلت سنة ١٩٩٦ ، ووضعت لها شروط التقدم وشروط المحامين وقواعد تقديم الادعاء والتسليم للمدعى عليه، وقد تتدخل المحكمة بالنصيحة وتسجل اتفاقية بين الاطراف المشاركة، ولرئيس القضاة أن يعقد مؤتمرات واجتماعات مع الاطراف المعنية وقد ينتج عن هذه الاجتماعات تغيير مسار القضية<sup>(٤٧)</sup>. لهذا ساهمت المحكمة في تأزم المشكلة أكثر فأكثر، وتسببت في تأخير الجل، بل واليأس من الوصول إلى هذا الحل مستقبلاً. فقد تعرضت كثير من الحقائق التي عرضها السود للتشكيك من قبل البيض أمام هذه المحكمة. وبالتالي نرى أنه إذا قبلت الحكومة الحالية استمرار المحكمة في الأمساك بملف الأرض، والسير به بنفس الطريقة التي تسير بها الآن، فإن حل المشكلة سيحتاج إلى عشرات السنين، فالحمل التاريخي للمشكلة ثقيل للغاية .

وبخلاف الآليات الثلاث لحل المشكلة من الناحية الظاهرية ، نجد أن الممارسة العملية قد تسببت في مأسى لا حصر لها. فدفع الحكومة للاتجاه لاقتصاد السوق جعلها تسلم بأن النمو الاقتصادي لن يتحقق إلا باكتساب ثقة المستثمرين المحليين واليُدوليين. لهذا تخلت عن برنامجها للتعمير والتنمية المطروح سنة ١٩٩٤ بإعادة توزيع الـ ٨٥% من الأرض التي يملكها البيض على المحرومين منها<sup>(٤٨)</sup>. ولم تدافع عما قالت به في نفس السنة بأنها ستعيد ٣٠% من الأرض للافريقيين. وما جاءت به الغرفة التجارية الوطنية بفكرة تمكين السود اقتصادياً ليس له أى دليل على أرض الواقع ، فقد تبنت مهمة التبسيط الشعبى على نحو مضلل، وكأن التمكين الاقتصادي قد جاء لعموم الناس رغم أنها دعت لاثراء الطبقة الرأسمالية السوداء الصغيرة<sup>(٤٩)</sup>.

ولما كانت مشكلة واضعى اليد تتزايد منذ اواخر الثمانينيات وبداية التسعينيات فى كل انحاء جنوب إفريقيا<sup>(٥٠)</sup>. وكانت تزداد معها مشكلة العمال الافريقيين المستأجرين ،



فقد عانوا كثيراً من الاضطهاد نتيجة الشروط الظالمة للبيض فى ابقاءهم على تلك المزارع، وأهمها أن تقدم الاسرة الافريقية اليد العاملة القادرة ، لذا لم يكن هؤلاء مطمأنون إلا إذا أراد صاحب المزرعة الاحتفاظ بخدماتهم. ورغم هذه الشروط المجحفة إلا ان النقابات الزراعية البيضاء قامت بحملة دعت فيها لإلغاء نظام الاستتجار<sup>(٥١)</sup>. وكان قد صدر القانون ٣ لسنة ١٩٩٣ لحماية المستأجرين الذين تم طردهم<sup>(٥٢)</sup>. لكن حدث طعن من قبل الملاك البيض فى مشروعية قوانين حماية المستأجرين والعمال الزراعيين التى سنتها حكومة المؤتمر الوطنى الافريقى<sup>(٥٣)</sup>. لذا طرحت إحدى الدراسات بأنه لا يمكن لجنوب افريقيا أن تقيم ديمقراطية حقيقية أو يحدث فيها تغيير اجتماعى حقيقى إلا إذا أعادت توزيع الدخل. والأهم هو توزيع الارض وتحسين المناطق الزراعية، ولكن بدلا من الاستيلاء على السلطة ذابت الحركة الديمقراطية - التى تفاوضت على نقل السلطة جزئيا - فى الدولة<sup>(٥٤)</sup>.

ومسألة التعويض غير منفصلة عن الحالة الاقتصادية للدولة ، فرغم أن الفترة من ١٩٩٤ - ١٩٩٦ شهدت تحسناً اقتصادياً ، إلا أن السود لم يستفيدوا من هذا التحسن الاقتصادى<sup>(٥٥)</sup>. وأكثر من ذلك تم تقليل ميزانية الاصلاح الزراعى بعد سنة ١٩٩٦. ونلاحظ مقدمات التراجع عن مبدأ التوزيع من خلال التعويض منذ فبراير سنة ١٩٩٧، عبر تصريح مانديلا عن تأثر سياسة المؤتمر الاقتصادية بقوله " بأن اندماج الاسواق الراسمالية جعلت من المستحيل تقرير السياسة الاقتصادية القومية دون الاستجابة المحتملة لتلك الاسواق وقواعد منظمة التجارة العالمية"<sup>(٥٦)</sup>.

وحدث تباطؤ فى عملية الاصلاح الزراعى فمن ٥٤ ألف دعوى مسجلة حتى سنة ١٩٩٩ ، لم تتم تسوية إلا أقل من ١٠٠ دعوى لصالح المدعين. وكان التقرير السنوى لمصلحة شئون الاراضى لسنة ١٩٩٨ قد أشار إلى الأزمة التى وصلت لها الحكومة من خلال اشارته التالية : " لقد انتهت عملية استعادة الملكية لتكون أكثر تعقيداً مما كانت عليه التصورات الاصلية ". وفى عام ١٩٩٩ غيرت مصلحة شئون الاراضى من أسلوب عملها، فأوقفت منح ١٦ ألف راند ( ٢٦٠٠ دولار) لكل عائلة لإعادة توطينها على اراضيها المنتزعة. وبدلاً من تقديم الدعم للعائلات الافريقية لاستعادة اراضيها، تم تسويق المسألة بأنها جزء من استراتيجية التنمية الريفية بحيث يجب أن يعتمد صغار الفلاحين على انفسهم للتماشى مع موضحة البيزنس الصغير<sup>(٥٧)</sup>. وهذا يعنى أن الفترة

الانتقالية حملت معها شواهد عديدة لعدم قدرة الحكومة على التعامل مع مشكلة الأرض. وهذا يعنى أن الحكومة الحالية لجنوب افريقيا ليست مسئولة بمفردها عن التطورات التى لحقت بالمشكلة فيما بعد، بقدر ما ورثت من أخطاء الفترتين السابقتين -فترة التسوية وفترة الحكومة الانتقالية - ناهيك عن الموروث التاريخى لتلك المشكلة.

### ٣- الحصاد المر وتساعد المشكلة منذ تولى تابو مبيكى حتى مارس ٢٠٠٦ :-

كما عرفنا من قبل أنه منذ تولى الافريقيين للسلطة فى جنوب افريقيا ، ورغم سعيهم لحل المشكلة من خلال آليات قانون التعويض والمحكمة ولجنة حقوق الارض، إلا أن المشكلة ازدادت سوءاً فى عهد حكومة الرئيس تابو مبيكى وتتحو الآن منحاً جديداً، خصوصاً مع فقدان الأمل فى إنجاز أى تقدم يذكر لحل المشكلة. فتحليل نتائج محكمة الأرض من عام ١٩٩٦ - ٢٠٠٠ يشير إلى ثلاث نتائج : أولها، أن التقدم يسير بطيئاً للغاية. ثانيها، أن الافراد كانوا مؤهلين للتعويض والمصالحة، وبالتالي لجئت المحكمة إلى تحويل القضايا للجنة حقوق الارض ، ومن ثم لجئت المحكمة لاسلوب المصالحة لا إلى الشرعية. ثالثها، أن هناك زيادة كبيرة فى أسعار الارض فى ظل إرتفاع أسعار السوق<sup>(٥٨)</sup>. وبالتالي فإن الخطأ الذى ارتكبه الافريقيون فى ظل تسوية المشكلة ظل يطاردهم فيما بعد. فاسعار الأرض ترتفع بصورة كبيرة والمحكمة عاجزة عن تحقيق أمنيات الحكومة التى وعدت بها خلال برنامجها الانتخابى.

وإذا كانت الحكومة قد اعتمدت فى قبولها للتسوية على العودة لحالة ما قبل قانون الارض لسنة ١٩١٣، نجد أنها خلال التطبيق العملى لهذا الأمر اكتشفت الحقيقة المرة ، وهى أن قبولها بتوزيع الأرض من خلال المحكمة يعنى بأنها ستعتمد على قوائم المتضررين والمطرودين من الأرض التى يحتفظ بها المؤتمر الوطنى فى أرشيفه. تلك القوائم التى أصدرها المؤتمر سنة ١٩١٣، أى فى نفس السنة التى صدر فيها القانون. وفى تقديرى أن المؤتمر الوطنى نسي أمراً هاماً قد حدث حينها، وهو قيام الحكومة والصحافة البيضاء بالتشكيك فى أمر هذه القوائم. حيث ذكروا بأن ملكيات وإيجارات هؤلاء المطرودين غير موثقة ، لعدم وجود وثائق تثبت ملكيتهم. فالحقود كانت شفوية وبعضها غير محدد المدة، بل هناك عقود كتبت باسماء البيض، واخرى كتبت باسم وزارة الشئون الوطنية والارساليات التبشيرية<sup>(٥٩)</sup>.

ومنذ سنة ٢٠٠٣ بدأ التخوف من أن تتحى المشكلة منحى زيمبابوى، وهو النموذج غير المفضل لدى البيض والحكومة على السواء. مع أن مشكلة الارض فى جنوب افريقيا أكبر وأخطر منها فى زيمبابوى. ويمكن تصور ذلك من خلال تصريح هانز فان دير ميروى فى أبريل ٢٠٠٣، بأن عدم التوازن فى ملكية الأرض فى جنوب افريقيا يختلف عن زيمبابوى. فحينما حصلت زيمبابوى على استقلالها سنة ١٩٨١ كانت ٢٣% من مساحة الارض فقط هى التى فى يد البيض ، فى حين أن المزارعين الرأسماليين فى جنوب افريقيا فقط يملكون ما بين ٦٠-٧٠% ، لهذا نصبح بوجوب مواجهة المشكلة والتصدى لها قبل انفجارها. لذا قامت مجموعة العمل الزراعى الرئاسى فى بريتوريا بإصدار تقرير انتهت فيه الى القول : " هذا الموقف لا يمكن الدفاع عنه ولا بد من اجتثاث عدم الثقة لتحصل نتائج طيبة، وأن فهم الحكومة بأن الارض ليس لها قيمة، وأن قيمتها الوحيدة فى القدرة على استخدامها وزراعتها للحصول على أرباح، هو فهم خاطئ. لهذا فإن المزارعين المنتجين لا يتعاونون فى عملية اصلاح مشكلة الارض " (١٠). وهذا كله ينم عن الحالة السيئة التى وصلت إليها المشكلة وأنها فى سبيلها الى التصاعد .

ويمكن استيضاح تطورت مشكلة الارض والحالة التى وصلت لها من خلال بعض العناوين الصحفية. فعلى سبيل المثال صدر فى شهر نوفمبر ٢٠٠٣ عدة عناوين تدل على حجم ما وصلت له المشكلة، فأحد العناوين يشير إلى المقارنة بـ " نموذج زيمبابوى " وآخر يحذر من المصادرة تحت عنوان " غزوات الارض "، وثالث يشير إلى فقدان الأمل تحت عنوان " يأس غير الملاك "، ورابع يستقرأ الظروف المعيشية تحت عنوان " الاشتياق للارض " . لذا حذرت المجلة الافريقية بأن مشكلة الأرض فى جنوب افريقيا هى " قنبلة منزوعة الفتيل"، وفسرت لماذا حدث وضع اليد على الأرض من قبل الافريقيين بتلك الصورة الكبيرة منذ سنة ٢٠٠١ ، حيث قالت بأن بعض هؤلاء يمرون بصعوبات اقتصادية ، لذا نجدهم يحتلون الأراضى الشاغرة حول المدن الحضرية وحول المزارع البيضاء للوصول إلى الوظائف (١١).

وحتى سنة ٢٠٠٣ كان لا يوجد برنامج حكومى متماسك للتغيير الاجتماعى، لافتقاده عملية الدفع من قبل المنظمات المدنية والعمالية والطلاب. فقد جاء تركيزها على قضايا الصحة والتعليم والبطالة على حساب قضية الأرض لكونها من المسائل الحساسة

سياسياً. لذا انتشر طرد المستأجرين السود من المزارع، ولم تستطع الحكومة السوداء أن تفعل شيئاً لكبح التواطؤ بين الشرطة والمسؤولين الحكوميين، وهذا يفسر لماذا تشكلت حركة غير الملاك للمطالبة بالاصلاح الزراعي. ولما عجزوا محلياً طالبوا بكفاح عالمي لصالح غير الملاك، بأن توضع مسألة الأرض على جدول الاعمال الدولي. وطالبت قيادات حركات الفلاحين بضرورة الارتباط بتحالف خارجي وخاصة مع التنظيمات غير الحكومية. واعترضوا على ربط الأرض بالسوق، لأنه أدى إلى إستفادة فئات معينة من السود، وهم الأكثر قدرة على الشراء والمرتبطون برجال الاعمال البيض، ولم تراعى حاجات الفقراء. واعتبروا أن مسألة الأرض هي حق أساسي من حقوق الانسان، وان عدم الوصول إلى حل يعد بمثابة استعمار جديد لا يشرك الاقريقيين في عملية الانتاج والتوزيع والتبادل<sup>(١٢)</sup>. ويلاحظ ذلك في النتيجتين اللتين انتهى إليهما الأمر: الأولى، اقتصار ملكية السود على هؤلاء الذين يعيشون في المعازل الاقريقية. الثانية، بقاء المزارعون البيض متحكمين في الملكية والانتاج الزراعي<sup>(١٣)</sup>.

وإذا كان التهديد بنزع الأراضي قد جاء في عام ٢٠٠٣ من قبل التنظيمات السياسية الاقريقية غير المشتركة في الحكم، نجد أن عام ٢٠٠٤ حمل معه زيادة وتيرة المشكلة، وأن التهديد الضمني بالمصادرة في هذه المرة قد جاء من قبل مسؤوليين حكوميين. فها هو رئيس لجنة الأراضي توزي جوانيا يطالب في فبراير ٢٠٠٤ بالتعاون حتى لا تحدث عملية نزع الملكية، ولكن تصريحه " لكن لا يمكنك التفاوض إلى الابد " جاء في ظل ملاحظة المزارعين البيض بعدم بيع الأرض من خلال تقديم الدفوع للمحكمة بشكل جماعي. في حين أن ضغوط غير الملاك السود كانت تتجه للمطالبة بالاسراع في عملية إعادة توزيع الأرض. لهذا يمكن القول بأن ضغوط السود وتخوف المزارعين البيض من تكرار تجربة زيمبابوي في المقابل، ثم تحذير الافارقة وتهديدهم بغزو المزارع، كل ذلك كان يزيد من عملية التوتر والاحتقان. وتزامن هذا مع تخوف الرئيس سام نجوما - الذي يحاكي طريق جنوب افريقيا في ناميبيا في تبني مبدأ " مشتر راغب... بائع راغب" - وإعلانه عدم تحمل مسئولية غزو المزارع البيضاء إذا حدثت<sup>(١٤)</sup>. وبالتالي شكلت الضغوط القادمة من زيمبابوي وناميبيا ضغوطاً إضافية على كل من البيض والسود على السواء .



ويمكن اسيضاح ذلك فيما حدث عام ٢٠٠٥ من تطورات ، فقد طالب السيد Pheko Motsoko رئيس حزب مؤتمر الوحدة الافريقية Pan Africanist Congress (PAC) فى يوليو ٢٠٠٥ بأن يتم انتزاع الاراضى التى أخذت من السود ، فى الفترة الاستعمارية ، دون أى تعويض ، وأن يذهب التعويض لاصلاح الاراضى المنزوعة وتطويرها <sup>(١٥)</sup> وأعلن مؤتمر الوحدة الافريقية فى اغسطس سنة ٢٠٠٥ أيضاً بأن الأرض يجب أن تعود للحالة التى كانت عليها قبل ١٩ يونيو ١٩١٣ ، وأنه ضد مبدأ الحكومة " مشتر راغب... بائع راغب " لانه لا يمكن الفلاحين السود من الدخول فى المنافسة لشراء الأرض فى ظل أسعار السوق، وأنه يؤيد قيام الفلاحين بانتزاع أراضيهم عنوة من البيض <sup>(١٦)</sup> وهذا يعنى أن مؤتمر الوحدة لا يعترف بشرعية قانون ١٩١٣، وهذا يدل على عدم قراءة الحزب لحالة الأرض فيما قبل عام ١٩١٣، رغم أنه من غير المتصور أيضاً أن يقبل البيض بأن تعود سيطرة الافريقيين على الأرض تحت رسم نظم حيازة الارض التى كانت سائدة قبل صدور القانون .

وتصاعدت المشكلة لتتبعس فى تصريحات أعلى مسئول فى الدولة. ففي نوفمبر ٢٠٠٥ هدد الرئيس تابو مبيكى بنزع الملكية ، بل تم تنفيذ هذا التهديد فعليا على مزرعة حسن فيشر \* Hassan Fisser ، وهى تعد المرة الأولى التى قالت فيها الحكومة بأنها ستستولى على مزرعة بيضاء كجزء من محاولتها لإعادة توزيع الارض على الافريقيين. وجاء التصعيد فى أمر هذه المزرعة لخشية الحكومة من تكرار تجربة زيمبابوى، رغم أن هناك اكثر من ٥٠٠ ادعاء فى تلك المزرعة ، لذا عبر أحد البيض عن الحمق الذى يقود ادعاء مثل هذا العدد للحصول على أرض فيسر، مع أن غالبيتهم لا يعرفون أى شئ عن الزراعة <sup>(١٧)</sup>. وهذا يعنى أن لجوء السود إلى تلك الادعاءات كان طمعاً فى الحصول على جزء من الارض، إما للزراعة أو للبيع فى ظل ظروف الفقر المدقع التى يعيشون فيها. فحتى يوليو ٢٠٠٥ كان ٦٢٠٠٠ مزارع أبيض يسيطرون على ٨٠% من الأرض الزراعية لهذا انتشرت فى تلك الآونة عملية التهديد بمصادرة الأرض التى تم الاستيلاء عليها فى الفترة العنصرية <sup>(١٨)</sup>.

واتخذت المشكلة بعداً دولياً فى ظل عقد قمة الأرض فى جنوب افريقيا سنة ٢٠٠٥ ، حيث رفضت الوفود المشاركة سياسة الحكومة " مشتر راغب... بائع راغب " ، وأوصى المندوبون بوضع ضريبة أرض لتساعد فى حل المشكلة. وكانت عملية الجدل

التي حدثت خلال قمة الأرض تعود إلى تراجع الحكومة عن وعودها السابقة بإرجاع ٣٠% للأفريقيين في الوقت الحالي، وأن هذا الأمر يمكن الانتهاء منه سنة ٢٠١٤ . ولكن أطروحات مندوبي قمة الأرض لقيت معارضة كبيرة من جانب الأحزاب السياسية البيضاء والمزارعين البيض الذين حضروا القمة. فقد وقفوا ضد طرح الوفود لالغاء سياسة الحكومة " مشتر راغب ... بائع راغب " لأنهم يستفيدون من وضع الأرض حسب سعر السوق <sup>(٦٩)</sup>. واعتبرت قمة الأرض لسنة ٢٠٠٥ أنه لا يمكن اعتماد مبدأ " مشتر راغب ... بائع راغب " كأساس لإصلاح مشكلة الأرض في جنوب أفريقيا <sup>(٧٠)</sup>. وحدثت تظاهرات كثيرة من قبل غير الملاك الأفريقيين عبرت عن احتجاجها قبل وبعد انعقاد قمة الأرض. وجرت اجتماعات اقليمية عبر جنوب أفريقيا بقيادة الحزب الشيوعي وخمسة عشر منظمة أخرى تحت شعار "تحالف حركات الإصلاح الزراعي والأرض" وكان هذا بمثابة جرس انذار <sup>(٧١)</sup>.

وجاء عام ٢٠٠٦ ليشكل علامة فارقة في تاريخ تطور مشكلة الأرض في جنوب أفريقيا. ورغم أننا نتوقف في كتابنا هذا حتى مارس ٢٠٠٦، إلا أن تلك الأشهر الثلاث حملت معها كل بوادر تفاقمها. حيث بدأت الحكومة تفقد صبرها في ظل التقدم البطيء في عملية المفاوضات، وفي ظل القلق الناتج من التهديد بمصادرة الأرض. فقد كان مزارعوا منطقة ليمبوبو - على سبيل المثال - يميلون للمصالحة والتعويض لمجاورتهم زيمبابوي، ولكن منذ أن هددت الحكومة بأنها ستصادر الأرض أصبحوا عصبيين ، ودخل العديد منهم القضاء لوضع حد لمسألة التعويض ، بعد أن أصبحت مسألة إعادة التوزيع والتعويضات من أكثر المسائل المتنازع عليها. وكان إعلان رئيس لجنة حقوق الأرض توزي جوانيا في فبراير ٢٠٠٦ بأن الحكومة ستوقف المفاوضات مع المزارعين البيض يمثل خطورة على هؤلاء <sup>(٧٢)</sup>.

وكان لا يمكن أن يسكت البيض على تلك التطورات، فقد بدأوا يمارسون ضغوطهم. وهذا يتضح في تأكيد الرئيس تابو مبيكي في نفس الشهر على استمرار الحكومة على مبدأ " مشتر راغب ... بائع راغب " لضمان عملية التعويض وإعادة التوزيع. ولكن التقدم الذي حدث لحل المشكلة لا يشي بحدوث تغيير. ويتضح ذلك في إعلان لجنة حقوق الأرض بأنها خلال ١٢ سنة لم تستطع زيادة نسبة الأرض التي

يملكها السود من ١٣% ، إلا إلى ١٦% فقط ، واعترفت بالبطء لأن معظم الادعاءات ظلت حبيسة المحاكم (٧٣).

ونشعر بمدى ما وصلت إليه المشكلة من خلال التصريحات الخمسة التالية: الأول، إعلان رئيس لجنة حقوق الأرض في فبراير ٢٠٠٦ بأنهم يتفاوضون منذ ثلاث سنوات في أربع أقاليم ( ليمبوبو ، مابوملانجا ، المنطقة الشمالية الغربية ، كوازولوناتال )، وأنهم لا يستطيعون الانتظار أكثر من ذلك. الثاني، إلقاء المزارعون البيض باللائمة على محكمة الأرض لعدم تعاملها مع كل حالة على حدة، وعبروا عن خطورة نزع الملكية بسبب القضايا المرفوعة ضد الادعاءات. الثالث، إعلان مدير عام شئون الأراضي جلين توماس بأنه لا يمكن الذهاب باتجاه طريق زيمبابوي التي لم تسلك طريق التعويض أو الاطار القانوني، في حين أنهم في جنوب افريقيا يقومون بذلك. الرابع، أن البيض يقولون بأن معظم الادعاءات المقدمة لمحكمة الأرض تقع قبل صدور قانون ١٩١٣، وبالتالي هي خارج برنامج إعادة التوزيع والتعويضات، وأن الادعاءات المقدمة بملكية الأرض بعد سنة ١٩١٣ هي ادعاءات مزورة. الخامس، ما عبر به أحد المزارعين البيض بأن تهديد الحكومة بمصادرة الأرض قد جاء لجذب أصوات الناخبين في الانتخابات المحلية، وحسب تقديره أن اصدار الحكومة لهذا التصريح قبل الانتخابات المحلية في أبريل ٢٠٠٦ جاء لكسب تأييد الجماهير التي تشعر بالسخط من قلة الخدمات الأساسية والبطالة والفساد (٧٤)، يدل على حالة الاحتراب التي وصل لها كل من الفريقيين، البيض والسود على السواء .

وزيادة عن التهديد بمصادرة الأرض فقد أعلنت لجنة الأراضي تعليق شراء وبيع الأرض إلى الاجانب. وعبر جو ماثيوز نائب رئيس لجنة الخبراء بأن تعليق الملكية الاجنبية قد جاء بعد حدوث مناقشات داخل المؤتمر حول ازدهار الملكية الاجنبية في الاراضي والعقارات مستغلين فارق العملة، وأن ١% من الأرض قد بيعت للاجانب، مع أن كل النسبة التي استطاعت الحكومة أن تعيدها الى السود طوال المدة من ١٩٩٤ وحتى ٢٠٠٦ قد بلغت ٣% فقط مما أعلنت عنه في السابق، من انها ستعيد ٣٠% (٧٥). وهذا يعني أن المستثمرين الأجانب بمفردهم قد حصلوا على أرض تقدر بثلاث ما أرجعته الحكومة للسود. لهذا فإن منعهم من التملك كان حتماً سيجر أطراف خارجية وداخلية للدفاع عنهم. فقد حدث قلق خارجي لمنع شراء الأجانب. وبرر المؤتمر الوطني

هذا الأمر بأنه جاء نتيجة القلق الواسع حول الملكية العامة وشراء الأصول الأفريقية من قبل الأجانب، الأمر الذي فتح الباب واسعاً أمام زيادة أسعار الأراضي<sup>(٧٦)</sup>. وعلى المستوى الداخلى فقد انزعج سماسرة الاملاك والشقق والعقارات لسماهم أخبار تعليق مبيعات الأرض للأجانب، وانبعث تخوفهم لكون القادمين الأجانب من الاثرياء، وبالتالي لديهم القدرة على شراء الأرض. وكان لا يمكن للحكومة أن تقف صامته أمام ما يحدث، خاصة أنه لم يعد بمقدور الأفريقيين شراء الأرض في ظل المبالغ الضخمة التي يعرضها الأجانب، بعد أن دخلوا في لعبة شراء الأراضي لتحويلها إلى استثمار ورصيد احتياطي في مجال لعبة التعويض<sup>(٧٧)</sup>.

وراحت الحكومة تطرح برنامج إعادة توزيع الأرض ، وأنها ستقوم بالمصادرة من بداية مارس ٢٠٠٦، لذا رأى كثير من المحليين أن نموذج موجابي في زيمبابوى (بدأ سنة ٢٠٠٠ ) قد أثر كثيراً في تبني الحكومة لهذا الموقف<sup>(٧٨)</sup>. وراح الكثيرون يتخوفون من حدوث نفس سيناريو الانهيار الاقتصادي الذي حدث في زيمبابوى، والذي أدى الى انهيار تام للمصارف<sup>(٧٩)</sup>. وبالتالي فإن المشكلة في سبيلها إلى التصعيد والانفجار دون هدى ووعى بالخطوات التي يجب أن تتبع.

هوامش الفصل التاسع :



- Stultz Newell M:- Afrikaner Politics in South Africa 1934- 1948, University of California Press, (١)  
Berkeley, Los Angeles , London 1974,P.19 .
- Plaatje , Sol. T. :- Op.,Cit., P.18 . (٢)
- Hendrik , Fred T:- The Pillars of Apartheid , Land Tenure , Rural Planning and Chieftaincy, (٣)  
Stockholm Sweden ,Uppsala ,1990,PP.38-40 .
- Buell Raymond Leslie, :-The Native Problem in Africa Vol.1 , The Macmillan (٤)  
Company, 1928.,P.83 .
- (٥) فاحد هؤلاء الطلاب يدعى موليمبا كيتا عندما كان في جامعة جلاسجو عن " البانتو الماضي والحاضر " - نُشر في بداية  
عشرينيات القرن العشرين - وجهه فيه نقاداً شديداً لقانون الأرض، للمزيد انظر ،  
Starfield Jame:- A Dance with Empire : Modiri Molema' Glasgow Years,1914-1921,Journal of Southern African Studies  
,Vol.27,No.3,Sep.2001.PP.479,481,502.
- Buell Raymond Leslie, :- Op.,Cit.,P.85 . (٦)
- Hendrik , Fred T:- Op.,Cit.,P.39 . (٧)
- \* حيث صدر سنة ١٩٥٠ قانون ينظم ملكية الأرض للاسيويين في كل من ناتال والتراسفال ، ولم يتطرق للافريقيين في تلك المناطق ، للمزيد انظر Act  
No.15 of 1950 , Statutes of The Union of South Africa 1950. PP.65-71
- \* كانت هناك ايضا معارضة من قبل الافريقيين لطعام سلطات البانتو ١٩٥٥ ، لكن القابليين به من الافريقيين كانوا اكثر ، للمزيد انظر  
D.O.35/2365/63066:- Daily Telegraph and Bantu Acceptance of Government Act ,27 Apr.1955.
- \* في ترانسكاي - على سبيل المثال لم يقبل الافريقيون بتريبات نظام سلطات البانتو ولم يقبلوا نظم اصلاح الارض الافريقية ونمسينها، للمزيد انظر ،  
D.O.35/10584/63066:- Dispatch from Emery to The Office of The High Commissioner for The United  
Kingdom, 28 th Sep.1960, PP.103
- (٨) أحمد عبد الدايم محمد حسين : الفقر والمرض في المجتمع الأفريقي تحت الحكم العنصري في جنوب أفريقيا ١٩٤٨-١٩٧٦ ،  
رسالة دكتوراة غير منشورة ، معهد البحوث والدراسات الأفريقية ، جامعة القاهرة ، ٢٠٠٥ ، ص ص ٦٩ ، ٣١٤ ، ٣١٥ .
- Hendrik , Fred T Op.,Cit.,PP.98,106. (٩)
- Message sent to Canon Collins in 1956 , www.anc.org.za. (١٠)
- (١١) أحمد عبد الدايم محمد حسين : الفقر والمرض في المجتمع الأفريقي تحت الحكم العنصري في جنوب أفريقيا ١٩٤٨-١٩٧٦ ،  
رسالة دكتوراة غير منشورة ، معهد البحوث والدراسات الأفريقية ، جامعة القاهرة ، ٢٠٠٥ ، ص ص ٧٠ ، ٧١ .
- Act No.77 of 1957 , Statutes of The Union of South Africa 1957, PP.1278-1286 . "
- Document 11: "Freedom Charter" adopted by the Congress of the People, June 26, 1955,in Karis, (١٢)  
Thomas and Gwendolen M. Carter: From Protest to Challenge, A Documentary History of African  
Politics In South Africa, Vol. 3, , Hoover Institutions Press, California, U.S.A Second Edition., PP.  
205, 207.
- \* حيث صدر القانون ٣٦ لسنة ١٩٦٦ وبه انتراطات كثيرة تتعلق بملكية الافريقيين وصناديق تنفيذ قوانين مناطق المجموعات. وايضا صدر القانون ٦٤ لسنة  
١٩٦٧ وهو لتعديل السود ١ و ٥ و ١١ و ١٥ من قانون تسجيل السكان مما يعني مزيد من القيود على ملكية الافريقيين في المدن، للمزيد انظر ، Act  
Act No.64 of 1966 , Statutes of The Republic of South Africa 1966,PP.499- 523. وكذلك انظر No.36 of 1966 , Statutes of The Republic of South Africa 1967, PP. 912-924
- (١٣) أحمد عبد الدايم محمد حسين : الفقر والمرض في المجتمع الأفريقي تحت الحكم العنصري في جنوب أفريقيا ١٩٤٨-١٩٧٦ ،  
رسالة دكتوراة غير منشورة ، معهد البحوث والدراسات الأفريقية ، جامعة القاهرة ، ٢٠٠٥ ، ص ص ٧٢ ، ٧٣ .
- (١٤) هاين ماريز :- جنوب افريقيا حدود التغيير الاقتصادي والسياسي لمرحلة الانتقال ، ترجمة صلاح العمروسي ، عزة  
الخميسي ، منتدى العالم الثالث ( داکار ) مركز البحوث العربية الافريقية ، القاهرة ٢٠٠٤ ، ص ٢٠ .
- (١٥) رومالد اوليفر ، انتوني اتمور :- افريقيا منذ عام ١٨٠٠ ، ترجمة فريد جورج بوري ، المشروع القومي للترجمة ، العدد  
٩٤٨ ، المجلس الاعلى للثقافة ، القاهرة ، ٢٠٠٥ ، ص ٣٥٢ .
- (١٦) محمود خليل :- التطورات الاخيرة في جنوب افريقيا وتأثيراتها على الامن المصري والعربي ، السياسة الدولية ، العدد  
١١٦ ، ابريل ١٩٩٤ ، ص ص ٢٤٠ ، ٢٤١ .
- (١٧) محمد عاشور مهدي :- الصراع السياسي في جنوب افريقيا ومستقبل النظام : ورقة أولية ، أعمال المؤتمر السنوي  
للدراستات الافريقية ، الصراعات والحروب الاهلية في افريقيا ، معهد البحوث والدراسات الافريقية ، جامعة القاهرة ، ١٩٩٩ ،  
ص ٩٨٥ .

- (١٨) رونالد أوليفر ، انتونى اتمور :- المرجع السابق ، ص ٢٥٢ ، ٢٠٠٥ ، ص ٢٥٢ .
- (١٩) روث لازاروس :- عودة الى جنوب افريقيا ، رسالة اليونسكو ، السنة ٤٤ ، فبراير ١٩٩٢ ، ص ١٤ ، ١٥ .
- (٢٠) بطرس بطرس غالى :- الامم المتحدة ومناقضة العنصرية فى جنوب افريقيا ، السلسلة الدولية ، العدد ١٢١ ، يوليو ١٩٩٥ ، ص ٢٦ .
- (٢١) نلسون مانديلا : رحلتى الطويلة من أجل الحرية ، ترجمة عاشور الشاس ، جمعية نشر اللغة العربية ، جنوب افريقيا ، ١٩٩٨ ، ص ٥٥٩ ، ٥٦٠ .
- (٢٢) أحمد عبد الدايم محمد حسين :- التعليم والعنصرية فى جنوب افريقيا فى الفترة من ١٩٤٨ - ١٩٧٦ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، معهد البحوث والدراسات الافريقية ، جامعة القاهرة ، ٢٠٠١ ، ص ٥١٧ .
- (٢٣) هاين ماريز :- المرجع السابق ، ص ١١٩ - ١٢١ ، ١٢٧ .
- (٢٤) محمود خليل :- المرجع السابق ، ص ٢٤٠ ، ٢٤١ .
- (٢٥) بطرس بطرس غالى :- المرجع السابق ، ص ٢١ .
- (٢٦) Monitoring Paper Part I .Land Occupation in Southern Africa, November 20, 2003, www.landaction.org .
- (٢٧) محمود خليل :- المرجع السابق ، ص ٢٤٠ ، ٢٤١ .
- (٢٨) Henderson Ian, Willie Henderson:- SADCC, Sanctions and South Africa, African Affairs, Vol. 85, No. 341, OCT. 1986, PP. 615-617
- (٢٩) Lodge Tom :- ANC and The development of Party Politics in Modern South Africa , Modern African Studies, Vol. 42, No. 2, June 2004, PP. 190-192.
- (٣٠) هاين ماريز :- المرجع السابق ، ص ١٩٥ ، ١٩٧ ، ١٩٨ .
- (٣١) Monitoring Paper Part I .Land Occupation in Southern Africa, November 20, 2003, www.landaction.org .
- (٣٢) روث لازاروس :- المرجع السابق ، ص ١٥ ، ١٦ .
- (٣٣) روجر مينير :- جنوب افريقيا : تترك للفرقة العنصرية وراءها ، رسالة اليونسكو ( تصدر شهريا ) ، السنة ٤٢ ، مارس ١٩٩٥ ، ص ١٨ .
- (٣٤) Kotze , Hennie and Francois Basson:- land Reform in South Africa , An Overview, Africa Insight, (٣٤) Vol. 23 No. 4, 1993, PP. 192, 193, 195.
- (٣٥) Legum Colin (editor):- Africa Contemporary Record , Vol. 23, 1990-1992, Africa Publishing Company, New York, London, U.S.A. 1998, PP. C114.
- (٣٦) محمد عاشور مهدى :- الصراع السياسى فى جنوب افريقيا ومستقبل النظام : ورقة أولية ، أعمال المؤتمر السنوى للدراسات الافريقية ، الصراعات والحروب الاقليمية فى افريقيا ، معهد البحوث والدراسات الافريقية ، جامعة القاهرة ، ١٩٩٩ ، ص ٩٩٠ .
- (٣٧) نلسون مانديلا :- المرجع السابق ، ص ٥٥٤ ، ٥٥٥ .
- (٣٨) Legum Colin (editor):- Op., Cit., 1998, PP. B642-644.
- (٣٩) هاين ماريز :- المرجع السابق ، ص ١٩٥ ، ١٩٧ ، ١٩٨ .
- (٤٠) نفسه ، ص ١٩٩ ، ٢٠٠ ، ٢٠١ ، ٢١٤ ، ٢١٥ .
- (٤١) نلسون مانديلا : المرجع السابق ، ص ٥٥٨ وما بعدها .
- (٤٢) نلسون مانديلا : المرجع السابق ، ص ٥٥٦ ، ٥٥٧ .
- (٤٣) نفسه ، ص ٥٧٢ ، ٥٧٥ .
- (٤٤) هاين ماريز :- المرجع السابق ، ص ٢٩٢ .
- (٤٥) Kotze , Hennie and Francois Basson:- Op., Cit., PP. 190, 192
- (٤٦) Land Clames Court Rules , www.law.wits.ac.za.
- (٤٧) Ibid

- (٤٨) روجر مينير :- المرجع السابق ، ص ١٩
- (٤٩) هاين ماريز :- المرجع السابق ، ص ص ٢١٤ ، ٢١٥ ، ٢١٢ .
- (٥٠) Crankshaw ,Owen :- Squatting Apartheid and Urbanization on The Southern Witwatersrand African Affairs, Vol.92, No.366, Jan.1993, P.50.
- (٥١) تقرير خاص للمدير العام عن تطبيق الاعلان المتعلق بإجراءات مكافحة الفصل العنصرى فى جنوب افريقيا وناميبيا ، مؤتمر العمل الدولى ، الدورة ٦٧ ، جنيف ، ١٩٨٩ .
- (٥٢) Land Clams Court Rules , www.law.wits.ac.za.
- (٥٣) محمد عاشور مهدى :- الصراع السياسى فى جنوب افريقيا ومستقبل النظام : ورقة أولية ، أعمال المؤتمر السنوى للدراسات الافريقية ، الصراعات والحروب الاغلبية فى افريقيا ، معهد البحوث والدراسات الافريقية ، جامعة القاهرة ، ١٩٩٩ ، ص ٩٩٠ .
- (٥٤) هاين ماريز :- المرجع السابق ، ص ٢٠ .
- (٥٥) عبد الملك عودة :- مكذا تكلم وزير خارجية جنوب افريقيا ، مقال فى افريقيا ومتغيرات ١٩٩٤ ، كتاب الامرام الاقتصادى ، عدد ٨٧ ، ابريل ١٩٩٥ .
- (٥٦) هاين ماريز :- المرجع السابق ، ص ص ٢٥٠ ، ٢٩٣ .
- (٥٧) نفسه ، ص ص ٢٩٣ ، ٢٩٤ .
- (٥٨) www.o-proquest.umi..com.lip .
- (٥٩) Plaatje , Sol. T. :- Op., Cit., PP.78-102 .
- (٦٠) Land bigger issue in SA than zim, 14/4/2003, www.news24.com .
- (٦١) Monitoring Paper Part I . Land Occupation in Southern Africa, November 20, 2003, www.landaction.org .
- (٦٢) Monitoring Paper Part II . Land Occupation in Southern Africa, November 20, 2003, www.landaction.org .
- (٦٣) Walker Charryle :- The Land Question in South Africa : The Challenge of Transformation and Redistribution , Harold Wolpe Memorial Trust Conference, Cape Town, 25 March, 2004, PP.6,7 .
- (٦٤) South Africa: New Law will speed up land restitution, Feb., 2004, www.o-proquest.umi..com.lip .
- (٦٥) 'Most land still white-owned', 27/07/2005 , news24.com
- (٦٦) Land reform rules: are they holding back change or fair control? August 15, 2005
- " تقع مزرعة فيسر فى المنطقة الشمالية ومساحتها ١٢٠٠ هكتار ، وقدرت بمبلغ ١,٧٥ مليون راند ( ٣٠٠٠٠ دولار ) ولكنه طلب مضاعفة هذا المبلغ.
- (٦٧) Land Ownership Disparity Persists in South Africa, www.web.lexis-nexis.com .
- (٦٨) Pheko:- Govt will never solve land problems, July 27, 2005 .
- (٦٩) SA'needs new land Policy, 31/7/2005, www.news24.com .
- (٧٠) Land Reform Rules: are they holding 15/8/2005, Cape Argus : Land reform rules .
- (٧١) Peter T. Jacobs:- A note on South Africa's National Land Summit, www.land.pwv.gov.za .
- (٧٢) South Africa's Bitter Harvest , www.web.lexis.com .
- (٧٣) South Africa's Bitter Harvest , www.web.lexis.com .
- (٧٤) Ibid
- (٧٥) South Africa should freeze land Sales, Feb. 17, 2006, www.cisweb.lexis.
- (٧٦) Land Report on Shaky Ground , www.web.lexis-nexis.com .
- (٧٧) Land Ownership by Foreigners should be thoroughly debated, www.web.lexis-nexis.com .
- (٧٨) South Africa to start reposessing Land , Feb. 8, 2006, Wednesday, The Irish Times, www.web.lexis-nexis.com .







## الخاتمة



## الخاتمة

تخلص الدراسة إلى عدد من النتائج وبعض التصورات لحلها، ومن أهمها :-

**\*\* أثبتت الدراسة أن ترسيخ قانون الأرض لسنة ١٩١٣ وجعله مؤبداً في جنوب أفريقيا قد جاء إستجابة للضغوط التي مارسها البيض - خصوصاً الأفريكانرز - على الحكومة الاتحادية. وأنتهت الدراسة بأن ما أقره القانون من نظام العمالة المهاجرة، وتغيير نمط علاقات الإنتاج، حيث حول المنتجين الأفريقيين إلى عمالة، يعتبر أحد تجليات القانون الصارخة. فقد ثبت بأن كل الفئات التي دخلت في تحالف مع المستعمرين البيض - كالفنجو والجريكوا والرولتج - لم يتم استثناءها، بل كانت على رأس الفئات المستهدفة. لهذا قالت الدراسة بأن القانون يعد أحد الأشكال الرئيسية لإنحياز الدولة وتدخلها في التطور الرأسمالي لصالح البيض، بما دلل على أن الثراء الذي حققه المزارعون البيض - فيما بعد - لم يكن نتيجة اجتهاد أو عرق بذلوه، بقدر ما كان نتيجة طبيعية لهذا الانحياز الصارخ.**

**\*\* أثبتت الدراسة بأن السياسة العنصرية في جنوب أفريقيا قد بدأت عملياً بصدور قانون الأرض لسنة ١٩١٣. وأن ما حدث من تطبيق للبارتهيد فيما بعد - سنة ١٩٤٨ - لم يكن إلا إستكمالاً لبناء استمر تسييده لعشرات السنين. وكشفت الدراسة بأن تركيع الأفريقيين وتوجيه مقاومتهم للاتجاه السلمي كان هدفاً رئيسياً للسلطات البيضاء الحاكمة. فقد كانت سيطرة البيض على الأرض تضمن لها السيطرة على مقدرات جنوب أفريقيا.**

**\*\* خلصت الدراسة بأن عقيدة الأفريكانرز عن الأرض لم تتغير أبداً، حتى بعد قبولهم بمبدأ تسليم السلطة للسود (تم سنة ١٩٩٤). فقد أصروا على صياغة النصوص الرئيسية المتعلقة بالأرض في مرحلة التفاوض على نقل السلطة. وطرحوا بأن تظل أثمان الأرض خاضعة لسعر السوق، بحيث لا يمكن للأفريقيين شراء الأرض في ظل فقرهم ومغالة أسعارها. واستشفت الدراسة بأنه إذا حدث تغيير لما اتفق عليه خلال عملية المفاوضات والمصالحات، فإن الأفريكانرز على استعداد لخوض حرب جديدة تدفع لتدخلات خارجية تدافع عن مصالحهم، باعتبار أن شهود المصالحة هم بالأساس شهود من الخارج.**



**\*\* قالت الدراسة بأن قبول الحكومة بالعودة لنظم ما قبل سنة ١٩١٣ لا يحل المشكلة من جذورها، خاصة أن النظام الاقتصادي الحالى فى جنوب افريقيا لا يمكن أن يسمح للافريقيين بالسيطرة على الأرض من خلال نظم الحيازة التى كانت سائدة. وبالتالي فإن الإدعاء بأن هذا الحل قد يمنع تفاقم المشكلة وتفجرها هو قول بعيد عن الصحة، ولا يشى بوجود دراسات حكومية تكشف عما كانت عليه حالة الأرض فيما قبل سنة ١٩١٣ وما صار بعدها. ويستطيع الباحث المتابع لتطورات المشكلة أن يقول بأن تصريحات الحكومة وبعض الاحزاب الافريقية تدل على عدم درايتهم بمسألة الأرض قبل هذا التاريخ. وهذا ينم عن الفخ الذى وقع فيه القادة الافارقة خلال عملية التفاوض لنقل السلطة للافريقيين.**

**\*\* أثبتت الدراسة بأن تعامل الحكومتين الافريقيتين مع المشكلة منذ التحول السلمى للسلطة سنة ١٩٩٤ لم يقدم - إلى الآن - حلاً لا تمنع تفجرها فى المستقبل القريب. وذلك لأن مفتاح الحل لم يكن أبداً بأيديهم، نظراً لما ارتضته القيادات الافريقية وقدمته من تنازلات ساعة المفاوضات، ولما حملته من إرث ضخم لتطورات هذه المشكلة. فرغم إعلان الحكومة السوداء بأنها ستعيد ٣٠% من الأراضى للافريقيين، بما يعنى أن حصة الافريقيين ستصبح فى النهاية ٤٣% (بعد إضافة مساحة الـ ١٣% المملوكة تاريخياً)، إلا أنها لم تفلح إلا فى إستعادة ٣% فقط. لتصبح حصيلة الأراضى التى يعيش عليها السود حتى هذه اللحظة (٢٠٠٦) ١٦% فقط من مساحة جنوب افريقيا. ولاشك أن هذا يطعن فى النموذج الذى تحاول أن تقدمه جنوب افريقيا عن نفسها، باعتبارها صانعة للسلام وواحة للمصالحة الوطنية، فهذا يخالف الواقع، على اعتبار أنها بؤرة قابلة للانفجار فى أى وقت.**

**\*\* لما كانت مشكلة الأرض متأصلة فى ثلاث دول من دول الجنوب الافريقى - جنوب افريقيا وزيمبابوى وناميبيا- فإن آليات الحل المطبقة فى الدول الثلاث لا تخرج - فى تقدير الدراسة- عن نقيضين: أحدهما، تقديم صورة كربونية من نموذج أحدهما للأخرى دون الاستفادة من الاخطاء، كتطبيق ناميبيا لنموذج جنوب افريقيا حرفياً حتى فيما وقعت فيه من أخطاء، والآخر استبعاد كامل لتلك الحلول المطبقة فى إحدى الدول مع استخدامها كفراغة للتهديد، كاستبعاد جنوب افريقيا للحلول المطبقة فى زيمبابوى مع التهديد بالاحتكام إليها إذا ضاقت السبل.**

**\*\* تخلص الدراسة في النهاية إلى طرح بعض سيناريوهات الحل، حيث تقترح بأن الحل لا يخرج عن ثلاثة سيناريوهات:**

السيناريو الأول، وهو يختص بتفعيل نصوص التسوية والاستفادة بأكبر قدر منها؛ بأن تعيد الحكومة النظر في ضرورة تحديد سقف مالي لأسعار الأرض وعدم ترك عملية الشراء لأسعار السوق، بل وتحديد سقف زمني للقضايا التي هي موضع النزاع. وأن تعاون الحكومة الأفريقيين في عملية شراء الأرض عبر وضع آلية جديدة - كعمل صندوق خاص - لضمان تمويل الشراء. وهذا السيناريو هو الأقرب للتطبيق في حالة ضمان قبول البيض به .

السيناريو الثاني، وهو يختص باللجوء إلى المصادرة وانتزاع الأرض من البيض. وهذا السيناريو مستبعد تنفيذه على مستوى القطر ككل، لما يمكن أن يحدثه من آثار سلبية على المستوى الداخلي والاقليمي والدولي، لكن يمكن التهديد ببعض حالات المصادرة للضغط على البيض لقبول السيناريو الأول .

السيناريو الثالث ، الوصول إلى تسوية جديدة لمشكلة الأرض تكون مبنية على دراسة تاريخية لمسألة الأرض وتطوراتها ولا تتخذ قانون سنة ١٩١٣ مرجعاً للمصالحة. وهذا السيناريو مستبعد لصعوبة إقناع البيض بالجلوس مرة ثانية على مائدة المفاوضات وتقديم تنازلات تؤثر في تفوقهم الاقتصادي وسيطرتهم على جنوب افريقيا.



## الملاحق



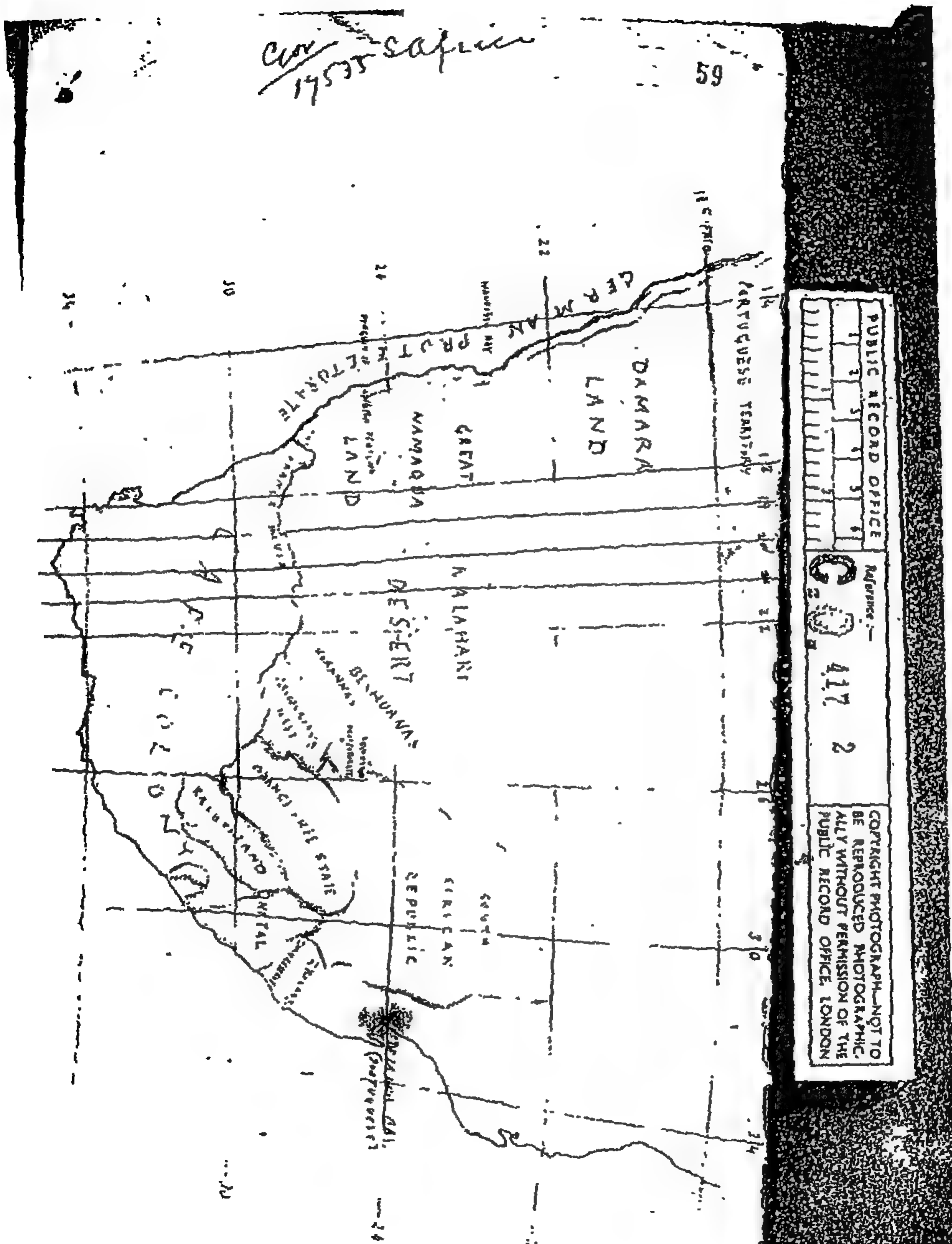


## قائمة بأهم الوثائق

مسلسل الوثيقة	موضوع الوثيقة	ص ص
١	خريطة لمستعمرات جنوب أفريقيا الأربع في القرن التاسع عشر	٢٨٧
٢	الوثيقة الثانية : شهادات ملكية للبريطانيين في بلومفونتين تبين بأن أراضيهم كانت محاطة بأراضي الأفريقيين، وأن المنطقة كانت مفتوحة أمام التملك خلال الفترة ١٨٤٩-١٨٥٢	٢٨٨-٢٩٨
٣	قبول طلب موشيش وزعماء الباسوتو بدخول أراضيهم تحت الحماية البريطانية سنة ١٨٦٨	٢٩٩
٤	تفصيل مسألة الحدود بين الباسوتو والاورنج الحرة سنة ١٨٦٨	٣٠٠-٣٠٢
٥	النزاع حول أرض جوشن، بين الأفريقيين بعضهم البعض وبين البوير	٣٠٣
٦	ترتيبات تتضمن مسائل خاصة بالأرض داخل دولة الأورنج الحرة سنة ١٨٦٨	٣٠٤-٣٠٩
٧	أزمة البتسوانا لاند سبتمبر ١٨٨٤	٣١٠
٨	تقرير عن حقوق التنقيب وملكية واستغلال الذهب في الترانسفال سنة ١٨٨٣	٣١١-٣١٥
٩	الملكبة الجماعية وأزمة أحد البيض في بوندولاند في مارس سنة ١٨٨٨	٣١٦-٣١٧
١٠	الرخص الخطية لضم بوندولاند ٧ يونيو ١٨٩٤	٣١٨-٣٢٠
١١	احتجاجات الأفريقيين على قانون جلين جراى (اغسطس ١٨٩٤)	٣٢١-٣٢٨
١٢	الرأى العام الأفريقى ومستقبل قانون جلين جراى ( اغسطس ١٨٩٤ )	٣٢٩-٣٣١
١٣	قانون الوطنيين وتحركات الأفريقيين ( سبتمبر ١٨٩٤ )	٣٣٢-٣٣٣
١٤	أعداد الحيوانات والماشية المسروقة من قبل أفارقة البوندولاند، ومطالبة حاكم ناتال بضرورة إرجاع تلك المسروقات عن طريق حكومة الكيب، ومطالبته بضرورة حماية الحدود ( ١٨ أكتوبر ١٨٩٤ )	٣٣٤-٣٣٨
١٥	رد حكومة الكيب على رسالة حاكم ناتال بشأن حماية الحدود ١٣ نوفمبر (١٨٩٤)	٣٣٩
١٦	قائمة بالقواتيين التى صدرت سنة ١٨٩٤	٣٤٠
١٧	استمارة طلب مقدم لهيئة توطين الأراضى للبيض سنة ١٩٠٣	٣٤١

١٨	تقرير عن زيارة الحاكم العام عبر اتحاد جنوب افريقيا في ١٣ اغسطس ١٩١٠، وطلب الفلاحين حمايتهم من وباء الماشية	٣٤٥-٣٤٢
١٩	خطاب مدير لجنة تسوية الأراضي بتاريخ ٢٣ اغسطس ١٩١٠	٣٤٦
٢٠	القانون رقم ١١ لسنة ١٩١١	٣٥٣-٣٤٧
٢١	بدء تطبيق القانون ١١ لسنة ١٩١١ في الأول من أبريل ١٩١٢	٣٥٤
٢٢	تصريح مجلس العموم البريطاني للوفد الافريقي بخصوص قانون الأرض	٣٥٥
٢٣	خطاب ج. ويل وود موشيت J. Well Wood Mushet في ١٩ مايو ١٩١٤ بخصوص قانون الأرض لسنة ١٩١٢	٣٥٨-٣٥٦
٢٤	معلومات طلبها السيد لويس هاركورت ( وزير المستعمرات ) بتاريخ ٩ يوليو ١٩١٤	٣٥٩
٢٥	خطاب بتاريخ ١٦ يوليو ١٩١٤ من لويس هاركورت وزير المستعمرات الى السير رايدر هافارد Sir Rider Haggard	٣٦١-٣٦٠
٢٦	القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٥٠ لتعديل القانون المتعلق بملكية واشغال الارض في اقليمي الترانسفال وناتال ( يتعلق بتعديل ملكية الاسيويين )	٣٦٦-٣٦٢
٢٧	الافريقيون ما بين القبول والرفض لنظام سلطات البانتو سنة ١٩٥٥	٣٦٨-٣٦٧
٢٨	القانون ٧٧ لسنة ١٩٥٧ لدمج القانون المتعلق بتأسيس مناطق المجموعات وضبط مسائل الملكية واشغال الارض	٣٧٤-٣٦٩
٢٩	ثورة البوندولاند سنة ١٩٦٠ ضد نظام سلطات البانتو وضد سياسات الاصلاح والتحسين الزراعي الحكومي	٣٧٧-٣٧٥
٣٠	القانون ٣٦ لسنة ١٩٦٦ لضم القانون المتعلق بتأسيس مناطق المجموعات وضبط مسائل الملكية واشغال الأرض	٣٨٧-٣٧٨
٣١	القانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٦٧ بشأن تعديل البنود ١ و ٥ و ٩ و ١١ و ١٥ من قانون تسجيل السكان لسنة ١٩٥٠	٣٩٤-٣٨٨

الوثيقة الأولى : خريطة لمستعمرات جنوب افريقيا الأربع فى القرن التاسع عشر





الوثيقة الثانية : شهادات ملكية للبريطانيين في بلومفونتين تبين بأن أراضيهم كانت محاطة بأراضي الافريقيين، وأن المنطقة كانت مفتوحة أمام التملك خلال الفترة ١٨٤٩-١٨٥٢

210

## HISTORY OF CASE.

(Hofstad's History, Vol. 95.)

General Pretorius first went to the Transvaal, then to the district of Winburg, and other parts of the present Free State, to inquire into the intention of the emigrants, who almost unanimously decided not to give up their so much cherished freedom, and with an army (composed) of about 100 men, he went to Bloemfontein. Major Warden then departed with the garrison from Bloemfontein, and at once sent a messenger to the Cape with a report, and encamped in expectancy on the Colonial side of the Orange River.

Sir Harry Smith started on the 23rd of July to the Free State, and arrived on the 7th of August, 1848, at Caledon, to suppress the rebellion. (Hofstad's, Vol. 95.)

6. During this time James Augustus Poulney and Charles Smith (Halse collected men on this side of the Orange River, and went with the troop to the assistance of the British troops, at Allemen's or Potha's Drift (affair of J. A. Poulney), and thence proceeded to Bloemfontein.

7. On the 23rd of August, 1848, the battle of Boomplaats was fought (Hofstad's). J. A. Poulney and Halse took part in this battle with their men, and J. A. Poulney's horse was shot under him by the side of the Governor.

Next day Sir Harry Smith went to Bloemfontein, reinstated Major Warden and the other officials, and on the 14th of March, 1849, the renewed laws were proclaimed.

8. It was but natural that Sir Harry Smith and Major Warden should be liberal to J. A. Poulney and C. S. Halse, who so loyally rendered a perilous journey of sixteen hours' ride through the enemy's country to give such material assistance to Her Majesty's Forces in the hour and at the moment when it was so much needed, thereby testifying the good fellowship of their neighbours and ensuring their safety for life.

9. Therefore, we find in the official letter from Richard Benthley, Colonial Secretary, dated the 31st January, 1850, filed in Government offices Cape Town, to the British Resident, Major Warden, as follows:— "I am also to acquaint you that Mr C. S. Halse and Mr J. A. Poulney, Junior, have memorialized His Excellency (Sir H. O. Smith) for a grant of land as recompense for the losses sustained by them in the outbreak of 1848 and the services they performed, and I am to convey to you his Excellency's authority for allotting to them memorialists such land as may be at your disposal, and to such extent as you may deem proper to their losses and services, which will be approved by His Excellency."

PUBLIC RECORD OFFICE	Reference -	COPYRIGHT PHOTOGRAPH—NOT TO BE REPRODUCED WITHOUT PERMISSION OF THE PUBLIC RECORD OFFICE, LONDON
417	1	

8. Why should Major Warden who had been ministered by the assistance of J. A. Poulney and C. S. Halse, act in a niggardly manner towards them? He, however, acted very moderately in rewarding them, and on the 15th of August, 1850, granted to James Augustus Poulney and then at the disposal of the Government and to such extent as he deemed adequate to his losses and services.

9. At that time there existed in the District of Bloemfontein a tract of land or open ground, unoccupied, unclaimed, and waste (open lands whereon the Crown could pay for debt, which ground was then bounded by the following British Land Certificate farms (see chart of farms now all surveyed).

10. North.—From Mooksepoort, granted the 26th of February, 1849, along Bloemfontein, granted 26th of February, 1849.

North-east.—Thurfield, No. 288, along Thurfield, granted 1st December, 1849, by Schanskop, granted to Joseph Clayton.

This line was thus described, and no direction given, because it was not yet a registered farm, and no Land Certificate had been issued. Schanskop, No. 263, was only granted on the 3rd of September, 1850—eighteen days after Bloemfontein, and the British Resident described Schanskop by name, only for the reason as Land Certificate, No. 359 (Hope), to show that that ground was claimed and not waste Crown, and had still to be granted by Land Certificate. The exact boundary lines had to be fixed; for the reason no point of the compass could be given.

On East.—Hillbush, No. 25, granted on the 6th of April, 1849, along Hillbush.

South-east.—Glengary, Thurfild, No. 235, granted on the 3rd of July, 1849, along Thurfild.

And South.—Corbanphain, No. 191, granted on the 16th of July, 1850, along Corbanphain, and the farms of the District of Caledon.

Along the Caledon and Bloemfontein line (district line) mentioned in Land Certificate of Bloemfontein, and continues along the line of what is now farm Hope, the land granted to C. S. Halse, Certificate, No. 358 (Hope, No. 357), granted the same day as Bloemfontein, on the 15th of August, 1850, and for this reason, not especially mentioned in the Land Certificate of Bloemfontein, because Poulney and Halse had still to settle the boundaries between their farms, No. 358 and No. 359, no point of the compass could be given for this line.

What is not mentioned in the Land Certificate of Bloemfontein, because it had to be formed by Certificate, No. 359, perhaps with different variations of the compass; and the farm Hope, No. 358, now forms the western boundary of Bloemfontein.

The ground now called Hope, No. 358, was at that time an unoccupied, unclaimed, and waste Crown land.

It will be observed that all those farms existed and had been printed before the 15th day of August, 1850—except Hope No. 358, granted the same date, and Schanskop No. 263, of later date—but for those reasons especially mentioned in the Land Certificate of Bloemfontein.

11. It is stated, the unoccupied, unclaimed and waste land of the Crown, that day between the houses and lines above described. Those lines being not surveyed, not brought into a general chart or plan, and not being the grant of Bloemfontein, Major Warden could only do so from memory, and the recollection he had of the bearings of the compass, it must be acknowledged that he had a splendid memory to remember those bearings and lines, and the bearings of the compass thereon, when we see the description he gives of the grant under the Land Certificate of Bloemfontein to J. A. Poulney, Land Certificate No. 359.

#### LAND CERTIFICATE, No. 359.

12. The farm of Bloemfontein situated between Caledon and Bloemfontein line. This farm is not to encroach on the rights of the adjoining farms, and it must be distinctly understood that the lands of this farm comprises unoccupied, unclaimed and waste Crown lands granted to James Augustus Poulney as compensation by order of his Excellency the High Commissioner, now occupied by James Augustus Poulney, is granted to the said James Augustus Poulney at a quit-rent of three pounds sterling—£3 per annum; and this shall be his title-deed and right of occupation until a survey be made, and a more formal document be furnished to the said James Augustus Poulney.

Dated at Bloemfontein, this 16th day of August, 1850.

(Signed) H. D. WARDEN,

President of the Commission.

This farm is bounded on the North and North-east by Schanskop, granted to Joseph Clayton; on East, South-east, and South by the land granted to C. S. Halse, Certificate, No. 358.

(Signed) H. D. WARDEN,

British Resident.

#### No. 359, LAND CERTIFICATE.

14. Deplaats van Bloemfontein, situate between Caledon and Bloemfontein line, nu geoccupieerd door James Augustus Poulney, is verleend aan gem James Augustus Poulney tegen een quit-rent van drie pond sterling (£3) per jaar en dit zal zijn goederdeed en recht van bezit zyn tot zene opreting zal zyn goederdeed en een meer formeel document zal zyn voorden aan gem James Augustus Poulney.

Gedaeld te Bloemfontein, den 16 dag van Augustus, 1850.

This farm is not to encroach on the rights of the adjoining farms and it must be distinctly understood that the lands of this farm comprises unoccupied unclaimed and waste Crown lands granted to

(Signed) H. D. WARDEN,

President van de Commissie.



16. The above description of boundaries is without punctuation. The grants were made out double—one in English (12), the other in Dutch (14)—for registration, as well as the then officials could write Dutch, but they generally filled up the blanks of the Dutch printed forms in English. This Dutch form is duly registered at Bloemfontein, as No. 869. The English form was given to the grantee, as proof and title-deed, and is now in possession of the present proprietor.

At that time every applicant could obtain a grant of about 10,000 acres only by asking for it, paying quit-rent, and being an inhabitant of the Sovereignty.

But this grant, Blaauwboeschfontein, to J. A. Poultney, being a payment, and being an unusually large tract of land, first obtained a special order from the High Commissioner, which special order would not have been required, if the farm had been of the usual size. During the British reign J. A. Poultney remained in undisturbed possession.

10. The grant comprises about 30,000 morgen, or 60,000 acres of land, now all taken up by encroachments. This may appear a large tract in other countries. It was little enough here at that time. Let us refer to the Land Certificate of the adjoining Hiltfontein, No. 25, viz. 8,143 morgen or 16,538 acres, and we find it was sold to W. Sijthoff for £80 on the 6th of April, 1850. Schanskop, in extent 10,731 morgen or 21,463 acres, also adjoining, was sold to B. J. Monach on the 4th of September, 1860, for £100 (see transfer No. 31). The value, therefore, of the grant which J. A. Poultney obtained for his losses, services, and expenses (others of the adjoining farms being sold at the same rate, in calculating the real value of that grant at that time, the 15th of August, 1854, was from £315 to £276

17.—On the 23rd of February, 1854, the sovereignty was abandoned by the British Government, and J. A. Pooltney was in undisturbed possession of his grant. That day the Convention was signed between Her Majesty's Special Commissioner, Sir George Russell Clarke, and the representatives of the inhabitants of the present Free State.

present Free State.

Art. 4 of this Convention states:—"After the withdrawal of Her Majesty's Government from the Orange River Territory, the New Orange River Government shall not permit any vexatious proceedings towards those of Her Majesty's present subjects remaining within the Orange River Territory who may heretofore have been acting under the authority of Her Majesty's Government, for, or on account of, any acts lawfully done by them, that is, under the law as it existed during the occupation of the Orange River Territory by the British Government; such persons shall be considered to be guaranteed in the possession of their estates by the New Orange River Government; also, with regard to those of Her Majesty's present subjects who may prefer to return under the dominion and authority of Her Majesty, to remain where they now are, as subjects of the Orange River Government, such persons shall enjoy full right and facility for the disposal and transfer of their properties should they desire to leave the country."

under the Orange River Government at any subsequent period within three years from the date of this Convention."

19. J. A. Poellney's grant, therefore, was specially protected because he acted under British Authority and was a subject of the Queen, and he having been in possession of his grant for three years and six months.

20. After the abandonment of the Sovereignty, there was registered on the 3rd of November, 1856 *six years and three months after*, i. e. *Postum*, had been registered as owner and born in full possession, in the Office of the Registrar of Deeds, a title under the name of "Goed Hope Jan Hendrik van Wyk, Bloemfontein, in favour of a certain

21. This grant purports to have been made by a Land Commission on the 21st of March, 1855. No publication is to be found that such a Commission should go out for inspection, nor any date, place, nor time, fixed or known when or where it should commence. The Commission granted "Goed rooicend," and many more titles, for farms encroaching considerably on the lands of J. A. Portukey, at Barbochfontein, No. 359. Portukey not being on the spot did not see any of this. The Commission afterwards published the farms they had given to their farms, but in such an imperfect manner, that Portukey could not know that it was his ground that was intended in the publication. Afterwards, in 1857, another Commission came out and gave out another lot of farms out of Portukey's ground, and then another Commission came and did the same, so that nothing of

32 Those Commissioners not only encroached on Pilsa-bach farm, the property of Pultney, but overtopped all the adjoining farms. Last certificate farm—Hope, Sterkfontein, Tumbreck, Pilsa-bach, Hilsfontein, Carboonpluin, and Ble-bokfontein. All these farms were sold Hope, Pilsa-bachfontein, Carboonpluin, and Sterkfontein had one 3rd class of their ground, and repaid the Government. Carboonpluin, Ble-bokfontein, and Hope till quite lately were a 1st class the encroaching farms, and repaid them

21. In February, 1857, when J. A. Kentney was that he was  
to have a great many trees about his ground, being a man  
small men, he sold it to Henry T. Deal. In the middle of the  
of March, 1857, another lot of encroachments were advertised,  
of which encroached on Blauwboischfontein. Henry T. Deal,  
though a poor man, went to law against the encroachments. The  
encroachments then numbered about 32, and Deal obtained  
a Commission under Landhust Van Nocken.

20. At this Commission, Finlay, for Deaf, claimed the full farm tract as described, but the Commission inspected 1,600 morgen as part of Blaasboschfontein, taking the Portiya as its homestead, which part is then considered as not encroached upon by, nor situated upon, Schanck's surveyed claim and title, against the title of Blaasboschfontein protested. In the British time, that title of Schanck's was never given out by the British Government; but the Local Commission wished to limit Blaasboschfontein to 1,000 morgen or 14,000 acres at most.

When Resident Green wrote on that letter, "H. or V. exceeded his power," he, K. P. Green, was not acting on the special authority vested in the British Resident in D. V. to allot, by order of His Excellency the High Commissioner

1. Blauwtschfontein could not show an opstal (homestead).



2. The Commission considers that the former proprietor of Blaauwboosfontein, if that farm existed, has forfeited his right or claim through negligence.

The owner of Blaauwboosfontein appealed to the High Court of the Orange Free State, and instituted action for annulling the title of "Goed voor eerst," as being an encroachment on the title of Blaauwboosfontein.

This Court, on the 17th April, 1881, confirmed the decision of the Land Commission.

34. This encroachment of "Goed voor eerst" is one of the many encroachments, thirty-two in number, on Blaauwboosfontein. These encroachments are now known as farms, and registered as such in the names of A—Kalkfontein, Baakfontein, Fourie Spruit, Poot, Hardewaters Poot, "Goed voor eerst"; inspections published in the list of March, 1855. A—Niemand's Kuilt. A—Oorlog's Poot, Droogfontein, Dicksbosse, Riet Kuilt. A—Kleinfontein. A—Sesje-dacht, Driekop, Roodebult, Bulberg. A—Shady. A—Cook's Poot, Kraanvogelvalley, Modderfontein, Blesbokkult, Modderfontein.

These farms are for the greater part subdivided, and registered under different names. The farms marked A are only part of the original inspections, the other parts also being encroachments on the British Land Certificate farms, Hope, Schanskop, and Blesbokkult—inspections, January, 1857, and later.

35. All these encroachments on Blaauwboosfontein were granted on the requests simply of applicants, a law then existing in the Orange Free State (Ord., May 6th, 1854, Art. 6):—"If any one can prove that he does not possess ground in this country, and that he does occupy an unclaimed farm, he shall be entitled to obtain such farm under the same conditions as hereunder mentioned."

In February, 1856, the Volksraad passed a law, enacting in its 18th, that:—"Every inhabitant of the Free State who has not obtained a grant of land as his right of citizenship, shall be entitled to do so when open ground shall be obtained."

36. The grounds of Blaauwboosfontein were claimed and granted (see Land Certificate, 15th of August, 1850). They were not open and open lands when they were granted to the encroachment, and for these reasons could not be granted by the Free State Government to applicants.

37. There is, or was, no law requiring that an opstal (homestead) shall be shown; occupation was not compulsory when that was Blaauwboosfontein, was granted on the 15th of August, 1850, and is not compulsory even now. Moreover, the title bears sufficient evidence of occupation; it states—"Now occupied by James and Poultony." No doubt, therefore, of its occupation can be entertained, even if such occupation should have been required, which was not the case. The Land Commission under Van Doelen, moreover, acknowledged that it was an opstal (homestead).

But this erroneous issue of the Schanskop chart by the Free State Government, which issue was kept back by the British Government because of the protest of Blaauwboosfontein, which was a

investigation, caused that homestead to be regarded as part of Schanskop.

38. That the farm Blaauwboosfontein existed, and that its grounds still exist, can never be doubted, although the Land Commission seems to throw a doubt on it (see its registered Land Certificate). It cannot be doubted that the ground was vacant so that it might be granted (Sec. 9, 10, 11); that quit-rent was paid on it; that transfers of it, Nos. 973, 6,211, 18,948, were passed; that the transfer dues were paid on it; and that it was used by Poultony during a series of years uninter-rupted (Sec. 18, 17, 20).

39. That the proprietor should have forfeited his claim through negligence (Sec. 39) is impossible. Only when one-third of a century shall have passed in negligence and non-assertion of proprietor's rights, the contra party could make such an assertion.

Prescription for such rights does not set in before the expiration of this period, as has been acknowledged even by this same High Court, and is repeatedly declared in the High Court of the Cape Colony.

Negligence! Viewing all the suits which have been instituted by the proprietor, he can certainly not be accused of negligence, and by such negligence could never lose his property. He always claimed for Blaauwboosfontein what is claimed now, and did so again in the Land Commission of March, 1859, and June, 1860, etc.

40. It was expected that the High Court would have given some reasons for its decision in so important a case, as is usually done by the Court in important cases, the reasons were patiently waited for, but not being forthcoming, were at length applied for, and a refusal given by the judges. Judge De Villiers stated that he would have given his reasons if applied to at the time, but that he should now have to study the case again.

41. The present value of the ground is at least 10s. per acre, or 31s. per morgen, besides the improvements on the farm, so that the original grant now represents a value of at least £30,000.

42. The documents added to this pamphlet are only such as will show:—1st. The situation of the ground and its value at the time of grant. 2nd. The title of the primitive proprietor; 3rd. A part of the encroachments; 4th. A few of the endeavours to subvert those encroachments; and the result of the lawsuits and petitions to the Free State Government.

Many more documents are in the hands of the Petitioner, and filed in the Free State Courts.

## GOVERNMENT HOUSE,

CAPE TOWN, 31st January, 1859.

Sir,—I have the honour to transmit, by direction of the High Commissioner, a letter and enclosures from the Secretary of the Natal Government, respecting a complaint from the Chief Wize, and to request you will enquire into the case, and recommend such redress as it may be in His Excellency's power to cause to be made.

I am also to acquaint you that Mr. C. S. Hals and Mr. J. A. Poulney, junr., have memorialised His Excellency for a grant of land as recompense for the loss sustained by them in the outbreak of 1819, and the services they performed; and I am to convey to you His Excellency's authority for allotting to these two memorialists such land as may be at your disposal, and to such extent as you deem adequate to their losses and services, which will be approved by His Excellency.

His Excellency orders that there are only lands in the Natal River district available for this purpose.—I have the honour to be, Sir, your most obedient servant.

(Signed) RICHARD SOUTHEY.

The British Resident, Durban.

I, the undersigned John Poulney, do hereby declare it to be within my knowledge, that in 1819, during the disturbances between Immigrant Boers, then under command of General A. W. Pretorius, my brother, James Augustus Poulney, and Charles Smith Hals, for the farm Broosagroot, on which we were then living, and being joined by several other Boers and Englishmen, proceeded to Durban's Drift, near Colerberg, where they were met by His Excellency Sir Harry Smith, at that time Governor of the Cape Colony, with his troops, and proceeded from thence on their way to Bloemfontein, when they were met at Boomplaat by General Pretorius' army, and the well-known battle took place, my brother's horse being shot under him by the side of the Governor.

That in consequence of the unsettled and unsafe state of the country, our family had to move into laager at Waterfall, and that in consequence of time and circumstances not permitting the removal of our property, I, with the assistance of others, dug a large hole in the Caledon River, and buried the whole of our furniture and effects, which were of considerable value.

After having left the laager for a few days, we were informed that

the spot had been discovered, and the property been destroyed. I, in company with a party, went there, and found that almost everything was destroyed; writing desks and chests of drawers smashed, and contents all taken, causing a heavy loss to our family.

At that time my father had gone to Colerberg with a letter from Commandant Jacobus Beyman to Sir Harry Smith, and returned with despatches for him, Beyman, and the Chief Moshele, with a promise made by the Governor, that if said despatches were safely delivered, he should be handsomely rewarded. They were delivered at very great hazards.

After Major Warden had been reinstated, and the country became settled, my brother, James Augustus Poulney, memorialised the Governor for compensation for his services as our heavy losses. Some short time after, Mr. Richard Southey came to our house, and spent a day or two, saw what destruction had been done, and promised that compensation should be made.

Some time after, my brother and C. S. Hals were informed by Major H. D. Warden that, in answer to their memorials, he was instructed to grant them each a farm, and subsequently gave my brother written authority to mark or beacon off a farm.

My brother and C. S. Hals then went and beacons off their farms (for Poortje in those days) and the Hope, and received their titles to the same respectively.

Some time after, Schanskoppies, one of the adjoining farms, became the property of one Monach, who employed John H. Ford, Land Surveyor, to survey it, and went with him to point out the beacon, which unfortunately was not in a fit state to do so.

Consequently Mr. Ford had to do so to the best of his ability, but as it is well known in that part of the country, hundreds of beacons were erected by Bushmen to frighten the game, which might easily be mistaken for Land beacons, and I was told by my late brother that Mr. Ford, in mistaking one or more of these beacons, as being beacons of Schanskoppies, had encroached on Blaauwbooschpoortje.

Some years after the abandonment of the Sovereignty, the Free State Government appointed a Land Commission to inspect all Government or unclaimed grounds.

And while travelling on business, I called at the farm Beyersdorp, then occupied by Mr. Barnard Wolmarans, when I met the Commission composed of J. McCabo, J. Raaff, and J. Pringle, and spent the evening with them. On being informed what they were doing, I told them distinctly that they were inspecting private property, and that the Farm Blaauwbooschpoortje, which they had that day cut up belonged to my brother, when they replied they were sent to inspect all vacant ground and they supposed that to be, and were going the next day to Blesbokfontein, when I again informed them that they were going over the district line of Bloemfontein and Southfield, and that there was not a bit of unclaimed ground in that part of the country.

I was subsequently informed that titles had been issued to different portions of Blaauwbooschpoortje and Blesbokfontein.

Translation of the Dutch words in Land Certificate, No. 358, Hope.

No. 358.—LAND CERTIFICATE.

The farm of Hope

now occupied by Charles Smith Halse, is granted to the said Charles Smith Halse, at a quitrent of three pounds sterling per annum, and this shall be his title-deed and right of occupation until a survey be made and a more formal document be furnished to the said Charles Smith Halse.

Dated at Bloemfontein the 15th day of August, 1850.

(Signed) H. D. WARDEN,  
President of the Commission.

REMARK BY PETITIONER.

Hope is described in the same style as Blaauwboeschfontein (see chart) as follows:—

Is bounded—

On the East	For Blaauwboeschfontein.
By the Caledon River district boundary line	For South
And West	For Paardekraal.
Mostertshoek	For North.

No. 358.—LAND CERTIFICATE.

De plaats van "Hope" between the Caledon and Komsfontein line.

The boundaries of this farm is in no way to encroach upon the rights of the adjoining farms; for it must be distinctly understood that this farm is made up from vacant Crown Lands: en geoccupeerd door Charles Smith Halse, is verleend aan geno Charles Smith Halse, tegen eene erfpacht van drie pond sterling (£3) per jaar en dit zal zijn grondbrief en regt van bezit zijn tot eens opmeting en zijn geschild, en een meer formeel document zal zij toekomen aan geno Charles Smith Halse.

Gedateerd te Bloemfontein den 15de dag van August, 1850

(Signed) H. D. WARDEN,  
President van de Commissie.

This farm is not to encroach on the rights of the adjoining farms, and it must be distinctly understood that the lands of this farm comprised unoccupied and waste Crown Lands, granted to Charles Smith Halse as compensation, by order of His Excellency the High Commissioner.

This farm is bounded on the east by the Caledon River district boundary line and West Mostertshoek.

(Signed) H. D. WARDEN,  
British Resident.

No. 186.—MOSTERTS HOEK, NEAR HEX RIVER.

JAN HANMAN, Proprietor.

Boundaries according to mutual arrangement with adjoining farms, declared by them to have been made.

Certificate dated Hex River, 28th February, 1849.

Quitrent—Three pounds per annum.

No. 187.—LAND CERTIFICATE.

The farm of Sterkfontein, now occupied by Petrus Albertus Venter, is granted to the said Petrus Albertus Venter, at a quitrent of three pounds sterling per annum, and this shall be his title-deed and right of occupation until a survey be made, and a more formal document be furnished to the said Petrus Albertus Venter.

Dated at Hex River, this 28th day of February, 1849

(Signed) H. D. WARDEN,  
President of the Commission.

Voer copie confirm.

(Getekend) J. BISSEUX,  
Regter van Acten.



No. 321.—RIETFontein OF TORREK KAFFIR RIVER.

Barthuis Bowma, Proprietor.

Boundaries to be defined by the Land Commission.

Certificate, dated Bloemfontein, 14th December, 1849. Quota: £2 per annum.

Transferred to Alexander John Fraser, 21st November, 1851.

(Getekend). J. ALLISON.

Regist. v.

Surveyed by J. H. Ford, Esq., Government Land Surveyor. Diagram lodged 6th day of April, 1852.

Extent: 7,690 Morgen.

Voor copy conform.

C. M. L. TRUTER.

Reg. van L. v.

TRANSLATION. No. 321.—LAND CERTIFICATE.

The farm of Rietfontein on Kaffir River, now occupied by Sepamus Bowker, is granted to the said Sepamus Bowker, at a quitrent of two pounds sterling per annum, and this shall be his title deed and right of occupation, until a survey be made, and a more formal document be furnished to the said Sepamus Bowker.

Dated at Bloemfontein, this 14th day of December, 1849.

(Signed) H. D. WARDEN.

President of Commission.

No. 321.—LAND CERTIFIKAAT.

De plaats van Rietfontein, op Kaffir Rivier, nu geoccupeerd door Sepamus Bowker, is verleend aan gem Sepamus Bowker, tegen een onroerend pacht van twee pond sterling (£2) per jaar, en dit zal zijn grondbrief en recht van bezit zijn tot een opmeting zal zijn geschied.

En een meer formeel document zal zijn voor dien aan gem Sepamus Bowker.

Getekend te Bloemfontein, 14de dag van December, 1849.

(Signed) H. D. WARDEN.

President van de Commissie.

Voor copy conform.

C. M. L. TRUTER.

Regist. van L. v.

No. 363.—LAND CERTIFIOAAT.

De plaats van Schanskoppies, situate Upper Kaffirrivier, nu geoccupeerd door Joseph Clayton, is verleend aan gem Joseph Clayton tegen een onroerend pacht van twee pond en vijf shillings sterling (£2 5s.) per jaar, en dit zal zijn grondbrief en recht van bezit zijn tot een opmeting zal zijn geschied en een meer formeel document zal zijn voor dien aan gem Joseph Clayton.

Getekend te Bloemfontein den 3de dag van September, 1850.

(Getekend) H. D. WARDEN.

President van de Commissie.

Sold and transferred to Robert Provan Monach, this 4th day of September, 1850.

(Signed) J. ALLISON.

Registrar of Deeds, D. F. S.

Verrekenende is een getrouwe copy van het origineel berisende op W. C. Peeters, jr., Ca. H. D. L. Kruger.

14th November 1851

(Getekend) JAMES A. COLLINS.

Ed. v. v. H. H.

TRANSLATION No. 363.—LAND CERTIFICATE.

The farm of Schanskoppies, situate Upper Kaffir River, now occupied by Joseph Clayton, is granted to the said Joseph Clayton at a quitrent of two pounds and five shillings sterling per annum, and this shall be his title deed and right of occupation until a survey be made and a more formal document be furnished to the said Joseph Clayton.

Dated at Bloemfontein, this 3rd day of September, 1850.

(Signed) H. D. WARDEN.

President of Commission.

Sold and transferred to Robert Provan Monach, this 4th day of September, 1850.

(Signed) J. ALLISON.

Registrar of Deeds, D. F. S.

Afschrift Lotboek B, bladzijde 119.)



## No. 863. — "SCHANSKOPPIES," KAFFIRRIVIER.

JOSEPH CLAYTON, Proprietor.

Boundaries, if within an hour of the adjoining farms, then half way between homestead 1 and homestead 2; but if there is sufficient water, then half an hour East, West, North, and South to be given.

Certificate dated Bloemfontein, 8th September, 1850.

Quitrent—Two pounds and five shillings per annum.

## TRANSFER, No. 53

Sold 4th September, 1850; transferred the same day to Robert Provan Monarch.

(Signed) J. ALLISON,  
Registrar of Deeds.

First mortgage to Messrs. C. E. Maynards, of Graham's Town, No. 78, 8th March, 1852.

(Signed) J. ALLISON,  
Registrar.

Second mortgage, Messrs. Gower & Company, of Graham's Town, No. 80, 3rd March, 1852.

(Signed) J. ALLISON,  
Registrar.

Surveyed by Land Surveyor Ford, and diagram lodged, 5th April 1852.

Extent, 10,731.—Bovenstaande is een getrouwe afschrift van in bovenstaande gedeelte van bladwijze No. 363, van Landregister, district Bloemfontein, Boek A. Waarop verder een verklaring is tekenning in postlood, staat welk onleesbaar voor mij is genoteerd onder tekenend W. H. A. Clykeende te hebben de daaraan zekeren dat ze nu ook onleesbaar, protest bij order van den British Resident was u geleeverd tegen uitreiking van den grondbrief.

(Geteekend) WILLIAM COLLINS,  
Reg. D. F. Staat.

\* Deze beide onleesbare afschriften werden onder de hand van Percy Cresswell, Registrateur van Acties, geregistreerd op den 21 Januarij 1851 en had van H. L. (Prin.) 17 verband braken tot de p. verband No. 79 en 80. in de laatste (Geteekend) WILLIAM COLLINS Reg. D. F. Staat.

## TRANSLATION.

The above is a true copy of the above part of folio No. 863 of Land Register O, district Bloemfontein, Book A, whereupon a crossing is written in lead pencil (which now has become unreadable to me), signed W. H. A., apparently stating that at a certain date (now unreadable) protest was lodged, by order of the British Resident, against this title.

(Signed) WILLIAM COLLINS,  
R. O. F. State.

I Joseph Clayton, do solemnly and sincerely declare that the sum of One Hundred Pounds sterling (£100), is the full and entire purchase money given or to be given to me by Robert Provan Monarch, for the farm Schanskoppies, No. 863, Land Register, district of Bloemfontein, and by me to him; and I declare that I sold the same to the said Robert Provan Monarch, on the 4th day of September, 1850, and not before, and that he has not, nor has any person to my knowledge on his account given, nor is there by him, or on his behalf to be given any other valuable consideration of any kind whatever, for or in respect of the alienation to him of the said property; and I make this solemn declaration conscientiously believing the same to be true, and by virtue of the provisions of the Ordinance No. 16, 1845, entitled "An Ordinance for substituting Declarations in the place of certain Oaths, and for the suppression of voluntary and extra judicial Oaths and Affidavits."

Declared before me, this 4th day of September, 1850.

(Geteekend). J. CLAYTON,  
(Geteekend). H. D. WARDEN,  
British Resident.

Voor copij conform.

J. BISSEUX,  
Reg. A.

## No. 25.—LAND CERTIFICATE.

The farm of Hillfontein, Kaffir River, now occupied by Tobias Jacobs van den Heester, is granted to the said Jacobus Tobias van den Heester at a quitrent of five pounds and ten shillings per annum; and he shall be his title-deed and right of occupation until a survey be made and a more formal document be furnished to the said Tobias Jacobs van den Heester.

Given at Bloemfontein, this 24th day of January, 1851.

(Signed) H. D. WARDEN,  
President of the Commission.

Voor copij conform.

J. BISSEUX,  
R. O. F.

## No 26.--HILLFONTEIN, KAFFER RIVER.

Tobias-Jacobus van den Heever, proprietor.

Boundaries as per diagram.

Certificate dated at Bloemfontein, 24th January, 1851.

Quitrent per annum two pounds and (10) ten shillings.

TRANSFER No. 274.--Purchase Amount, £60 Sterling.

Sold 6th April, 1850. Transferred 6th January, 1851, to William Septon.

This farm has been surveyed and measures 8,443 morgen. Title deed dated 16th March, 1851; issued 25th June, 1852.

(Signed) J. ALLISON,

R.

## TRANSPORT ACTE No. No. 1,890

Diese plaats werd op den 17den dag van October, 1839, overgeschreven ten name van de overblijvende echtgenoot van wijlen de heer Willem Septon, Elisabeth Johanna Maria Blood, Weduwe Septon.

W. W. COLLINS,

Fy. Reg. van Acten O. T. Bond.

Gegarandeerd voor zegel op £500 sterling.

(Getaekend) W. W. C.

Voor copy conform.

C. M. L. TRUTER,

J. w. R. c. J.

## No. 131.--WELTEVREDE, KROMSPRUIT

Jan Brûx, proprietor.

Boundaries half-way with all the adjoining farms.

Certificate dated Kromspruit 2nd February, 1849.

Quitrent two pounds per annum.

## TRANSFER No. 6.

Sold 1st August, 1849, transferred 4th August, 1849, to Dirk Cornelis Uijl.

(Signed) J. ALLISON,

J. w. R. c. J.

This farm has been surveyed, and measures five thousand five hundred and fifty morgen.

(Signed) J. ALLISON,

R.

16th March, 1852.

## TRANSFER No. 285.

Sold on 27th December, 1849, transferred 26th July, 1852 to Percy Cruse (see transfer No. 285).  
Voor copy conform.

C. M. L. TRUTER,

J. w. R. c. J.

No 285.--WEST THARFIELD, Kromspruit, STEPHANUS BOWKER, Proprietor.

Boundaries if within an hour of the adjoining farms, then half-way between Homestead and Homestead, but if there be sufficient soil, then half-an-hour E.W., N. and South to be given.

Certificate, dated Bloemfontein, 26th July, 1849.

Quitrent, two pounds five shillings sterling per annum.

Voor copy conform.

C. M. L. TRUTER,

Reg van Acten.

Gegarandeerd voor zegel op de kaart en teile. W.C.

## No. 285.--LAND CERTIFICATE.

The farm West Tharfield, Kromspruit, now occupied by Stephanus Bowker, is granted to the said Stephanus Bowker, at a quitrent of two pounds and five shillings (£2 5s.) sterling per annum, and this

shall be his title-deed and right of occupation until a survey be made  
and a more formal document be furnished to the said S. Barker.  
Dated at Bloemfontein this 26th day of July, 1849.

(Signed) H. D. WARDEN,  
*President of the Commission.*

Voor copie conform.

(Signed) C. M. TRUTER,  
*Reg. sec. L.L.O.*

الوثيقة الثالثة : قبول طلب موشيش وزعماء الباسوتو بدخول أراضيهم تحت الحماية

البريطانية سنة ١٨٦٨

## PROCLAMATION

BY HIS EXCELLENCY SIR PHILIP EDMOND WODEHOUSE,

Knight Commander of the Most Honourable Order of the Bath, Governor and Commander-in-Chief of Her Majesty's Colony of the Cape of Good Hope, in South Africa, and of the Territories and Dependencies thereof, and Vice-Admiral of the same, and Her Majesty's High Commissioner, &c., &c. &c.

WHEREAS, with a view to the restoration of peace and the future maintenance of tranquillity and good government on the North-eastern Border of the Colony of the Cape of Good Hope, Her Majesty the Queen has been graciously pleased to comply with the request made by Moshesh, the Paramount Chief, and other Headmen of the Tribe of the Basutos, that the said Tribe may be admitted into the allegiance of Her Majesty: And whereas Her Majesty has been further pleased to authorize me to take the necessary steps for giving effect to Her pleasure in the matter:

Now, therefore, I do hereby proclaim and declare that from and after the publication hereof the said Tribe of the Basutos shall be, and shall be taken to be, for all intents and purposes, British subjects; and the Territory of the said Tribe shall be, and shall be taken to be, British Territory. And I hereby require all Her Majesty's subjects in South Africa to take notice of this my Proclamation accordingly.

GOD SAVE THE QUEEN!

Given under the Public Seal of the Settlement of the Cape of Good Hope, this 12th day of March, 1868.

P. E. WODEHOUSE, Governor.

By command of His Excellency the Governor,

R. SOUTHEY,

Colonial Secretary.

No. 14, 1868.

PUBLIC RECORD OFFICE

Reference -

C.O. 48

1410

COPYRIGHT PHOTOGRAPH - NOT TO BE REPRODUCED PHOTOGRAPHICALLY WITHOUT PERMISSION OF THE PUBLIC RECORD OFFICE, LONDON



No 16

Enclosure in despatch No 41 - 1868

June 8 - 1868

Bloamfontain, 8th May 1868.

His Excellency the Governor of the Cape of Good Hope.

Sir, — With the view to preserving peace, order, and tranquillity in the interior of this State, and to promote the territorial settlement and agricultural progress, I have, in compliance with the submitted resolution of the Volksraad of the 24th March instant, the honour to request that your Excellency will have the goodness to inform our Government whether your Excellency is willing to receive the decision of Her Majesty's Government on our protest transmitted to England, to accept the line described in the Treaty of 1853, as the boundary line between the Orange Free State and Basutoland, and to guarantee us against any encroachment of that line.

Should your Excellency be unwilling to accept that line temporarily, then whether your Excellency is willing to negotiate and agree with our Government concerning such other temporary boundary line as is least injurious to the interests of the Orange Free State, and whether your Excellency will guarantee such temporary boundary line, under condition, however, that your Excellency will guarantee, if on the final decision of the question the Orange Free State is recognized as owner of the ground on the other side of such boundary line, to deliver such ground clear and unoccupied to our Government.

I have, &c.,

J. H. BRAND.

*Resolution of the Volksraad of the Orange Free State taken on the 7th May, 1868.*

Moved by Mr. T. de Villiers, seconded by Mr. Botha:

The Head has learnt with satisfaction the communication of the President as to the manner in which he has given effect to its Resolution of the 24th March last, and entirely approves of what he has done.

And considering that no understanding has yet been arrived at between our Government and His Excellency the Governor of the Cape Colony to maintain and preserve order, tranquillity, and security of persons and property, pending the final decision of our protest transmitted to England.

The Head resolves to instruct the State President to address a letter to His Excellency in order clearly to ascertain from His Excellency whether His Excellency is willing to accept the line described in the Treaty of 1853 as the temporary line between the Orange Free State and Basutoland, and whether His Excellency is ready and willing to guarantee us against any encroachment of that line.

And should His Excellency not be willing to do so, then to ask distinctly whether His Excellency is willing to negotiate and agree with our Government concerning such other temporary boundary line as is least injurious to the interests of the Orange Free State, and whether His Excellency will guarantee such temporary boundary line, under condition, however, that His Excellency will guarantee that if on the final decision of the question the Orange Free State is recognized as the owner of the ground on the other side of such temporary line, to deliver such ground clear and unoccupied to our Government.

A correct translation of a true copy.

P. K. HOOPER, Acting Government Secretary.

PUBLIC RECORD OFFICE									
1	2	3	4	5	6	7	8	9	10
Reference: C.O. 48 / 441									
COPYRIGHT PHOTOGRAPH—NOT TO BE REPRODUCED PHOTOGRAPHICALLY WITHOUT PERMISSION OF THE PUBLIC RECORD OFFICE, LONDON									



Government-house, Cape Town, May 21, 1869.

His Highness the President of the Orange Free State.

Sir,—I now do myself the honour of replying to your letter of the 21st inst. containing a statement of the Volksraad of the preceding day. This resolution is not by approving of a policy which has already presented itself, and on which they were called to have settled, and proceed to ask of our government a guarantee on the basis of a protest, of the terms of which it is thought proper to keep in entire ignorance.

I am limited, subject to these guarantees, to accept as a temporary line the line of the Treaty of Thaba Bosigo, or to agree to such other temporary line as is most injurious to the interests of the Orange Free State.

I believe myself to have quite as little desire to injure the Orange Free State as the Volksraad itself. The misfortune is that we have differed as to the course that is likely in the main to be most beneficial to it. And as this position has no points of interest common to both, the agreement as to a temporary line, I shall endeavour to explain the views as to the future which undoubtedly have great weight with me in the adjustment of that temporary line.

I believe the Free State to be very reasonably desirous of but for compensation for their past exertions and sacrifices, and still more of security and immunity from loss for the future.

I do not for a moment question that, for purposes of actual strife, the Free State had, previously to our intervention, been very successful; but this admission does not militate against my belief that, for purposes of peaceful and beneficial occupation of the territory which they claimed to have conquered, very little progress had been made. It is my wish, and I believe it is at present in my power, to secure to them all those advantages; but I entirely decline to give any guarantee for so doing if the present opportunity be allowed to pass away.

It cannot be questioned that in such a case as we have to deal with, it is a sound policy to fix the temporary line of demarcation with a clear conception of that at which we wish ultimately to arrive, and thus to guard, as far as possible, against the disturbance of any interests that may come into existence during the interval.

I have wished to give your farmers the benefit of immediate occupation outside of the line; and of course to afford the Basutos similar advantages in their case. It was my hope that very few removals would have afterwards been found necessary.

It would therefore be the height of imprudence on my part to accept the line of the Treaty of Thaba Bosigo as the temporary line, or to hold out suggestions that security will be secured during its continued occupation by the Free State. It places within sight of Thaba Bosigo, it restricts the Basutos within a space quite insufficient for them. The farms in Basutoland could never be cultivated or cultivated with safety. The depredations on the old Free State would be the result of a temporary line was founded on an acquaintance with the country derived from three journeys through it each in a different direction, and the best information I could obtain from others. It corresponds in the main as I have since learned, with suggestions that had been made by some persons of the settlement of the actual boundary. It was adopted to meet the claims and wants of the two tribes.

PUBLIC RECORD OFFICE									
1	2	3	4	5	6	Reference—			
						C.O. 48 / 441			
						COPYRIGHT PHOTOGRAPH—NOT TO BE REPRODUCED PHOTOGRAPHICALLY WITHOUT PERMISSION OF THE PUBLIC RECORD OFFICE, LONDON			



*Handwritten:*  
 1/10/65  
 1/10/65

In the course of the present correspondence the matter has been referred to the various organs of our State, and as it concerns the future of the Free State, it is not only a matter of the highest importance, but it is also a matter of the highest interest to the people of the Free State. It is about the year 1861 the Government of the Free State, at the request of the Hon. Mr. St. John, appointed a joint commission to inquire into the claims of the Free State against the Government of the Free State. The commission, I believe, reported to your Government that the claims of the Free State were concerned, the facts of which, from the evidence they had collected, they had concluded that the claims of the Free State were not valid. And the inquiry was not extended to the other districts. Mutual concessions are therefore indispensable.

When, in my letter of the 27th March last, I made an offer of three hundred farms, I intended to make such a provision, and at the same time to consult the present wants and necessities of the Free State. The sympathies which exist between its people and the Basutos forbid us to entertain the hope of really amicable relations between them while the Border farmers are subject to the authority of the Government at Bloemfontein. And, therefore, I beg again to submit for the consideration of your Government that if the boundary between the Free State proper and the British territory be left as it stood before the war, I will pledge myself to dispose of the tract intervening between that line and the temporary line proposed by me to the best of my ability, in such a manner as may be most acceptable to your Government, best suited to meet its immediate wants, and to enable it to satisfy the claims of individuals in respect of whom it has contracted liabilities. Of course, I reserve to myself the right of making provision for the future government of the country.

If this offer be accepted, the people of the Free State will have between them and the Basutos an European population, composed of their own friends and relatives. The boundary will be almost unobscured and imperceptible, but those who live on our side of it, being under the same controlling authority as the Basutos, will constitute the very best protection that could be desired for the Free State. If, on the other hand, there be no such separation established between the Basutos and the subjects of the Free State, it would seem inevitable that the latter must organize and keep up a very expensive Border Force, involving great pressure on its resources.

I sincerely hope that the Government may, during their present session, be induced to put into the sincerity of my offer, may be enabled to perceive that our intervention will thus be rendered quite as beneficial to the Free State as the Basutos, and may not reject an arrangement which further delay may make it impracticable for me to carry out.

If it be accepted, the temporary line can be established at once, and the final settlement can be made at the close of the winter season.

I have, Sir,

P. R. WOODHOUSE

*Handwritten:*  
 p. 65  
 23719

PUBLIC RECORD OFFICE									
1	2	3	4	5	6	7	8	9	10
Reference: C.O. 48 / 441									
COPYRIGHT PHOTOGRAPH—NOT TO BE REPRODUCED PHOTOGRAPHICALLY WITHOUT PERMISSION OF THE PUBLIC RECORD OFFICE, LONDON									







*Enclosure no. - Dispatch, No. 50 - June 10 - 1868*

228

Government-house, Bloemfontein, 3rd June, 1868.

His Excellency the Governor of the Cape of Good Hope.

Sir, - I have the honour to acknowledge the receipt of your Excellency's letter of the 18th last, in which you state that my request to be informed "what the arrangements were substantially and permanently beneficial to the Free State, which might have been concluded with great ease, as mentioned in your letter dated Koro Koro, 26th April, has caused you some surprise. But as the proposals previously made were of such a nature as could not be accepted by our Government without seriously injuring the welfare and best interests of the State, our Government naturally felt anxious to know what the arrangements were alluded to in your letter of the 26th April.

On the 13th last I had the honour to forward to your Excellency copy of our protest, transmitted to Her Majesty's Principal Secretary of State for Foreign Affairs, against the proclamation of the Basutos as British subjects in the midst of the war, and before our Government had even been heard in its behalf, and against the order prohibiting the supply of ammunition, contrary to the Convention of the 23rd February, 1854. The resolution of the Volksraad, mentioned in my letter of the 27th March last, referred to these two points as the ground of our protest.

You say that you "decline making any more proposals without the slightest guarantee that they will receive due consideration." I need only refer to my letter of the 2nd April to show that your Excellency's first proposal was fully considered; but as there were so many reasons why we could not accept it, without inflicting serious loss and damage on the State, and as no means were suggested by your Excellency to meet the difficulties stated by us, our Government could not accept that offer.

I regret that the Basutos should be left under the impression that they may carry on their depredations, as our Government expected that some restraint would have been put upon them after they had become British subjects. Our commando holds its position in the ceded and annexed territory at the Thiene, as at the time of the proclamation of the Basutos as British subjects. In the protest delivered by Commandant Webster, it was stated that if our forces were required to withdraw from the conquered and ceded territory, they should do so under written protest. No such demand has ever been made on the chief officer in command of our forces at the Thiene, or of any other division in the ceded and annexed territory.

In my letter of the 18th April, I stated that, for the reasons mentioned in my former letters, I could not accept the line proposed in your letter of the 14th April, in opposition to the resolution of the Volksraad. I lost no time, on the opening of the Volksraad, to submit your Excellency's proposal for their consideration; and the Volksraad agreed with me that the proposed line could not be accepted, as it would deprive us of the villages which had been inspected and laid out in allotments by land surveyors at great expense; as it would take away the Government farms, on which our Government notes are guaranteed; as it would expose our Government to actions of damages for the non-delivery of the farms granted, and sold and transferred, and upon which money has been advanced and mortgages passed and registered, and where houses have been erected; and as it would put it out of our power to fulfil our engagement to the Chief Moroko, to deliver titles to the French Missionaries, and to place the Wesleyan Missionary Society in possession of Platberg and Imperani, for which they hold titles from our Government; and would affect the rights guaranteed to our burghers by Ord. No. 6, 1866. Besides these difficulties, the proposed line has also the disadvantage of not having such natural boundaries as the Caledon River and Cornet Spruit. It would have to be marked off at considerable expense by beacons placed at very short distances from each other. It would constantly be encroached upon by the Basutos, under the plea that they cannot well see the line; and it would be a fruitful source of dispute and contention for

PUBLIC RECORD OFFICE									
1	2	3	4	5	6	7	8	9	10
Reference -									
C.O. 48									
341									
COPYRIGHT PHOTOGRAPH - NOT TO BE REPRODUCED PHOTOGRAPHICALLY WITHOUT PERMISSION OF THE PUBLIC RECORD OFFICE, LONDON									



reasons which must be apparent to any one intimately acquainted with the country.

With reference to your Excellency's letter of the 21st ultimo, I have the honour to state that, as the Basutos had been proclaimed British subjects, and the order stopping the supply of our ammunition had been given long before the proposed meeting at Aliwal, the Government of the Orange Free State could not be a party to the carrying out of measures and of arrangements based upon a violation of the Convention. But this resolution did not preclude us from endeavouring to arrive at some understanding as to a provisional line, under proper guarantees against encroachments, and thefts, and acts of violence by the Basutos, &c. For that purpose the Volksraad made the proposal contained in my letter of the 8th ultimo. They, whose families and property are in the Free State, who have borne the burden of the Basuto war, and whose interests are bound up with the future welfare of the country in which they live, will necessarily differ in their views from those who look at the Orange Free State from a different standpoint. The Volksraad consider that the Free State is entitled to the line fixed by the Treaty of Thaba Bosigo. The annexed territory was ceded by Mosheesh. In his letter of the 31st March, 1866, he says: "But to prove to you that I am most anxious for peace, and am willing to give you what I have and what is my own, I now offer to make compensation in land." And the treaty signed by him and his son and councillors on the 3rd April, 1866, is clear on that point. The Volksraad consider that they cannot give up any part of the ceded and annexed territory, without such ample pecuniary compensation as will fully meet the difficulties to which they would be exposed by relinquishing any part of that country on which the Government notes are guaranteed, and on which there are numerous claims by grants, sales, and otherwise. They believe that but for the inopportune acceptance of the Basutos as British subjects the Basutos would now have already been thoroughly subdued, that with the safety guaranteed by the establishment of the border force, voted last year by the Volksraad, the occupation of the farms and villages would already have been accomplished, and that there would have been very little difficulty in managing the Basutos. Now the Basutos are under the impression that they may steal with impunity, and they have even made attacks upon small parties, as was reported by Chief Commandant Joubert to the officer in command of the Frontier Armed and Mounted Police at Koro Koro. Consequently, we are compelled to maintain an armed force in the field to keep the ceded and annexed territory clear from Basutos, and to guard against thefts. But as the proclamation by which the Basutos were received as British subjects does not permit us to cross the line fixed by the treaty of Thaba Bosigo as the line between the ceded and annexed territory and Basutoland, I considered it my duty to send your Excellency, in my letter of the 28th April, a list of the stock stolen by the Basutos since the 12th March last. I shall be glad if your Excellency will inform our Government what steps will be taken for the prevention of thefts and aggression by the Basutos, and what redress will be given for the stolen cattle mentioned in my letter of the 28th April. I shall avail myself of another opportunity to give a further list of the cattle stolen since that time.

If the temporary line must be fixed as nearly as possible in accordance with what will ultimately be made the permanent line, it would be most prejudicial and detrimental to the best interests of the Orange Free State if we adopted the line of Major Warden, or that described in your Excellency's letter of the 14th ultimo. But as your Excellency would not accept the line fixed by the Treaty of Thaba Bosigo, or hold out expectations that stealing will cease during its continued occupation by the Free State and as we cannot cross that line to pursue and punish the Basuto thieves, our Government expressed their willingness to accept any other temporary line, under the guarantees mentioned in my letter of the 8th last. But as your Excellency declined to give those guarantees, the Volksraad have instructed me to state, in reply to your Excellency's letter of the 18th and 21st ultimo, that they do not feel at liberty to accept the terms therein contained, and the Volksraad will therefore adhere to their former resolution, and await the result of the deputation to England. I have the honour to enclose a copy and translation of that resolution dated the 29th last.

PUBLIC RECORD OFFICE					
1	2	3	4	5	6
C.O. 48					
441					
COPYRIGHT PHOTOGRAPH—NOT TO BE REPRODUCED PHOTOGRAPHICALLY WITHOUT PERMISSION OF THE PUBLIC RECORD OFFICE, LONDON					



I do not think that what was suggested as a boundary line in times past can be considered final and applicable now. That boundary having been established by our arms, and by the Treaty of Thaba Bosigo, in the first instance in that Treaty, and when the claim of the Free State for the extension and the delivery of the prisoners of Bush and Kriddan, is still undischarged. It is with extreme regret that I read that part of your Excellency's letter. In the course of the present correspondence the matter has been debated as if the dealing had all been on one side; and as if guarantees for good conduct were needed only from the Basutos.

I must confess that I cannot see the bearing which it has on the object with which it is introduced in the discussion of the proposal of the fifth list. For I distinctly stated in my letters that, if His Excellency would guarantee the line of the Treaty of Thaba Bosigo, our Government would do the same; and even in the absence of such guarantee by your Excellency, our commandoes had orders not to cross that line under any circumstances.

Had your Excellency consented to guarantee any other provisional line, our Government would have done the same. Nor do I see with what object the following is introduced: "That commission, I believe, reported to your Government that, so far as the district of Smithfield was concerned, the thefts of stock from the Basutos had very far exceeded those which they had committed on the subjects of the Free State." I presume your Excellency alludes to your letter of the 28th January, 1862, complaining of the thefts of Jan Letella.

In order to elucidate this matter, I beg to refer to the answer of my predecessor, Mr. M. W. Pretorius, dated 17th February, 1862, of which I take the liberty to enclose a copy.

I have already, in my letter of the 2nd April last, stated the reasons why the Volksraad considered that they could not accept the line of Major Warden, and the offer of the proceeds of the three hundred farms; for, as I then stated, our Government would be liable to actions for damages, the guarantees of our Government paper money would be lost, and our Government would be deprived of the revenue which would in future accrue from transactions of sale and purchase in the conquered territory. But convinced of the justice of our cause, and confident that when it is properly represented to Her Majesty's Government, we shall obtain redress, the Volksraad instructed me to make the offer contained in my letter of the 8th ultimo; but as your Excellency declines to give the guarantee which we asked for, we must now await the result of the decision of Her Majesty's Government on our protest.

The Volksraad have not the slightest doubt of the sincerity of your Excellency's offers; but they do not think that the offers are such as they can consistently with their duty accept.

I have, &c.

J. H. BRAND.

EXTRACT of the Minutes of the proceedings of the Honorable the Volksraad of the Orange Free State, 29th May, 1868.

Moved by Mr. Serfontein, seconded by Mr. Duguid, that the Raad decide, with reference to the letters of His Excellency the Governor of the Cape Colony of the 18th and 21st May, 1868, that the Raad President be requested to write to His Excellency in reply that the Raad do not intend in accepting the proposals contained in the same; and will, therefore, in former resolutions, awaiting the result of the deputation sent to England and carried.

A true extract: J. Boshoff, Secretary.

A correct translation: F. K. Hume, Government Secretary.

RECORD OFFICE  
C.O. 48  
441  
COPY IS NOT TO BE REPRODUCED OR PHOTOGRAPHED WITHOUT PERMISSION OF THE PUBLIC RECORD OFFICE, LONDON



Government House, Bloemfontein, 17th February, 1882.

Sir, I have the honor to acknowledge the receipt of your Excellency's dispatch of the 25th ultimo, informing me of your arrival and assumption of the Government of the Colony of the Cape of Good Hope, and I beg to congratulate your Excellency on your safe arrival at the seat of your Government, and most sincerely reciprocate the hope expressed by your Excellency that the amicable relations hitherto existing between our respective Governments may continue uninterrupted.

I have to thank your Excellency for the candid manner in which you have expressed your sentiments with regard to the alleged existing disturbed state of affairs between this State and the native tribes on our southern border. At the same time, I cannot but regret that your Excellency should have adopted the threatening tone in this, your first, dispatch before becoming acquainted with both sides of the question, and I regret it the more so, ever since the abandonment of this country by Her Majesty's Government in 1814, there has been a small party who have never ceased endeavouring by every kind of misrepresentation, especially regarding our relations with the native tribes, to cause a breach between the Government of the Colony and this State. It has been always the policy of this Government to preserve peace with the adjoining native tribes, and every exertion has been made on our part since the war of 1858 to prevent another outbreak; and I beg to assure your Excellency that at present there is no probability of war.

In regard to the charge made against the Chief Letelle and his tribe, who fled from Bloemfontein in the war of 1858, and has since lived under this Government, I have to inform your Excellency that I have already, in January last, appointed a commission of inquiry into his conduct, and on the 5th instant I received a preliminary report, from which I see that in the month of January last a large number of sheep, cattle, and horses were taken, according to the enclosed copy of list, being a part of the said commission report, and also four men murdered, belonging to the inferior captains of Letelle, by the Chief Bushuli and his people, being subjects of Mosheesh.

The forays by Letelle and his people have been made as reprisals upon Bushuli and his people on account of the unceasing robberies by the latter from the former since 1858, and only one case against the people of Letelle has ever been reported to our authorities in terms of the treaty, when the thieves were immediately arrested, and after trial a (sic) conviction have undergone their terms of punishment, which expired on the 25th January last. I may here add that even Mosheesh himself admits that Bushuli is as much to blame as Letelle for the continued acts of theft, as your Excellency will see from the enclosed copy of a letter from Mosheesh. I have also to inform your Excellency that in the course of last year the State Attorney had directed the Landdrost of Smithfield to act in conjunction with the resident agent in the Wittebergen, J. Austin, Esq., in the investigation of certain charges brought by the latter gentleman against some parties residing on this side of the Orange River, suspected of carrying on a trade in stolen cattle, as also of smuggling arms and ammunition into the Bequa territory, and that, through circumstances over which they had no control, such inquiry had not been made at the time of appointing the commission, but that, in the said investigation, however, reported to me, it is the result of their investigations, they have found that certain persons, British subjects, and some of the Bequa territory, are implicated by the charges, and are alleged to be some of our own Burghers; and the State Attorney had, in consequence of the receipt of your dispatch, specially appointed a competent person to collect the evidence against said parties on the spot. Business has been so far advanced.

It has been always the desire on the part of the Cape Government to preserve peace with the native tribes. We have several times endeavored to frequently visiting the principal Bequa chiefs, and to induce them to remain (sic) from time to time, for the purpose of obtaining assistance (sic) and the immense number of cattle, sheep, and horses which have been stolen from our Burghers by the Bequa, since this country became an independent Government, and all without any exception, has been falling into the hands of the natives.

PUBLIC RECORD OFFICE  
Reference  
C.O. 48  
441  
COPYRIGHT PHOTOGRAPH—NOT TO  
BE REPRODUCED PHOTOGRAPHIC-  
ALLY WITHOUT PERMISSION OF THE  
PUBLIC RECORD OFFICE, LONDON



around the world to the great, continued in your Excellency's Embassy. It will  
send the feeling direct with due Government. Your Excellency is a man of  
with always be referred, not withholding the information necessary for an  
official documents. I shall feel it my duty to send to His Majesty on the  
subject of the various reports of the Emperor in matters of importance  
and importance. I have to request that your Excellency will not make any  
and any other deals with the Chief Moslem rulers allowing me and my  
family of expressing my opinion on the terms of such agreement and offering  
suggestions thereon. Should your Excellency feel at any time desirous of  
receiving information regarding the position of matters between our State and  
the Bazar, I shall be at all times ready to furnish your Excellency therewith.

I have, etc.

**M. W. PRETORIUS, President Orange Free State**

Government-house, Cape Town, Jan. 13th, 1862. 7.

Sir - I have the honour to acknowledge the receipt of your letter of the 3rd instant. I will first address myself, in reply, to the following passage in it: "Our Commando holds its position in the ceded and annexed territory at the Kiama, ~~at~~ the time of the proclamation of the Boers as British subjects. In the protest delivered by Commandant Webster, it was stated that if our forces were required to withdraw from the conquered and ceded territory, they should do so under written protest. No such demand has ever been made on the chief officer in command of our forces at the Kiama, or of any other division in the ceded and annexed territory."

This is the first time on which, to the best of my recollection, you have ever made allusion to this protest, and I cannot but think, from the passage just quoted, that you are under some decided misapprehension as to its contents. I therefore enclose both a copy of the Dutch original and a translation from which you will perceive that no mention whatever is made of any possible withdrawal of your forces under protest. In the conversation which followed the delivery of the paper, Mr. Webster intimated that he did not intend any further interruption of my journey, but he certainly did not make the most distant reference to any contemplated withdrawal of the Free State Forces; and the result of our interview was, that he resolved to go at once to Bloemfontein for the purpose of inducing you to meet me, in which he did not succeed. While I was in Basutoland rumours reached me that secret orders to the effect you mention had been given to the Commandants; but you did not inform me of them, and of course I did not address myself to the subordinate officers of your Government. You have now explained that the Volksraad agreed with you in rejecting my proposal of the 14th April last, because it would have prevented the attainment of certain objects you had in view, and which you described in detail. I can perceive that, if negotiation had not been peremptorily refused, your wishes might have been met to such an extent as would have rendered a final settlement comparatively easy. You inform me also that the Volksraad consider that they cannot give up any part of the ceded and annexed territory without such ample pecuniary compensation as will fully meet the difficulties to which they would be exposed by relinquishing any part of that country.



231

I have, &c.,  
P. B. WODEHOUSE

It is the first letter which I addressed to you on this subject in January last, and I stated my intention to have the subject considered in the presence of the Free States. It seems almost needless to say that if all the claims had been put forward in the shape of a demand for compensation, I should have been under the necessity of giving them the fullest consideration. My rejection of them would have furnished ample ground for appeal to Her Majesty's Government. And I am glad to learn that the Netherlands have not the slightest doubt of the sincerity of my offer, as well as to think that all the evils which must arise out of the delay inseparable from sending a deputation to England will be chargeable, not to my refusal to aid in the attainment of the objects the Free States are now and to have had in view, but to my having been prevented from learning what would be expected, and discussing the means by which it could be accomplished.

Ik, Ondergeteekende, Thos. Webster, Officier in de Krygsmagt van den O. V. Staat, doe hiermede, namens het Gouvernement van gezegde Staat, formeel en plegtig protest tegen het doortrekken van het van den Basutos veroverde en by Traktat aan den Orange Vrystaat aangehechts. grondgebied door uw en de manschappen onder uw bevel, daar ik last heb van het Gouvernement my niet te verzeilen tegen H. M. Troepen of Grenspolitie magt maar slechts tegen dezelfs doortrekken te protesteeren, gelyk ik doe by deze.

THOS. WEBSTER, Commandant—Natuurleer.

10de April, 1868.

[TRANSLATION.]

I, the Undersigned, Thomas Webster, Officer in the Army of the Orange Free State, do hereby, in the name of the Government of said State, formally and solemnly protest against the marching over by yourself and the men under your command of the country conquered from the Basutos and by treaty annexed to the Orange Free State, as I have received orders from the Government not to resist H. M. Troops or Border Police, but merely to protest against their passing through, as I hereby do.

THOS. WEBSTER

10th April, 1868.

RECEIVED RECORD OFFICE	Reference
11	C.O. 48
12	441
13	
14	
15	
16	
17	
18	
19	
20	
21	
22	
23	
24	
25	
26	
27	
28	
29	
30	
31	
32	
33	
34	
35	
36	
37	
38	
39	
40	
41	
42	
43	
44	
45	
46	
47	
48	
49	
50	
51	
52	
53	
54	
55	
56	
57	
58	
59	
60	
61	
62	
63	
64	
65	
66	
67	
68	
69	
70	
71	
72	
73	
74	
75	
76	
77	
78	
79	
80	
81	
82	
83	
84	
85	
86	
87	
88	
89	
90	
91	
92	
93	
94	
95	
96	
97	
98	
99	
100	

COPYRIGHT PHOTOGRAPH—NOT TO BE REPRODUCED PHOTOGRAPHICALLY WITHOUT PERMISSION OF THE PUBLIC RECORD OFFICE, LONDON.

*The Cape Times* 25<sup>th</sup> Sept 1884.

## THE CRISIS IN BECHUANALAND.

**PUBLIC MEETING LAST NIGHT.**

SPEECH BY THE REV. J. MACKENZIE

ENTHUSIASTIC PROCEEDINGS.

Last evening a public meeting was held in the  
 Commercial Exchange, for the purpose of eliciting  
 an expression of public opinion concerning  
 the position of the Imperial and Colonial  
 Governments with respect to the state of  
 New Zealand at the present time. Notwith-  
 standing the heavy rain, just before the close for  
 which the meeting had been convened, the Ex-  
 change was crowded to excess, and the proceed-  
 ings were of the most noteworthy description. On  
 the stage and other gentlemen appearing on the  
 platform the meeting sang "God Save the Queen,"  
 following it with seven singing cheers. On the  
 motion of Mr. J. Ross, the Mayor (P. J. Sizer-  
 ton), occupied the chair. Speakers above named  
 gentlemen there were also on the platform  
 Sir J. M. Macdonald, Rev. J. Mackenzie, the Hon. J. W.  
 Lucas, QC, the Hon. A. Eddes, MLC, Messrs.  
 J. E. A. Fraser, MLC, R. H. Ross, Vincent,  
 F. A. Lear, Thorne, J. W. Wright, Eaton, H. Mc-  
 Lennan, junr, J. L. M. Brown, C. Fairbairn, Messrs.  
 F. J. Dorman, J. I. de Villiers, Ing'rsby, W. H. Smith,  
 Lewis, Adler, Egan, Treadgold, Moore, Rev. D. P.  
 Pierce, Captain Paulson, Rev. Smith Squaror,  
 Dr. Eddes, Professor P. O. H., Rev. Hamilton,  
 &c., &c.

The CHAIRMAN in commencing the proceedings, said: Citizens of Cape Town, we have met here this evening as a critical period in the history of this colony (Hear) We are here this evening owing to the crime in Bechuanaland, to see if we can elicit an expression of public opinion upon the subject as regards the position of the Cape Colony towards Bechuanaland and towards the mother country. (Hear, hear). I hope, therefore, that in the resolutions which will be submitted to you you will give a fair bearing to those upon the platform, and that if you wish to combat their opinion that there will be an expression of opinion on each from those who will come upon the platform and express their opinion (Hear, hear) I feel satisfied, from my knowledge of public affairs and of the citizens of Cape Town that you will give a fair and impartial bearing on both sides of the question, if it is possible there can be two sides to the question. (Great applause) I fear that we have all been too generous, if possible, with our own, but the emergency has called forth those who are devoted to our facts and who are ready for the formation of the Government in this country, and I am sure that the opinion of the people of England (Hear, hear) We intend to present before our friends in Her Majesty's House of Commons a memorial on the subject of the Cape Colony and ourselves, and our hope is to be maintained under which our government will rise. We shall be making a great step as we do not give a full expression of our views upon a question which will be submitted to you whether as regards the expression of opinion whether as regards the trade to the interior, whether as regards our humanity to the long-suffering natives who have come under the protection of Great Britain—I say we shall be wanting in our duty if we do not set forth to the world distinctly our views on these points. I will not do so you longer, but I will call upon Mr. Ebdon to move the first resolution (Cheers)

Hon. A. ESDEN said he took it for granted that in the assembly we were all loyal subjects of Her Majesty the Queen—(hear, hear)—and that we were in forming part of the British Empire. (Hear, hear.) Knowing full well that the liberty we enjoy is all we can desire, and that we are determined at all hazards—come

what way—to perpetuate “the domination, and to stand or fall by the British flag.” (Loud cheers). It was very necessary that we should no longer take up a position of neutrality. We had hope in the back ground too long. It behoved us now to go forward and to repudiate the sentiments of disloyalty which had been so rife of late. He referred especially to the articles in the *Zaid-Afrikaan*, a newspaper which had verily gone out of its way to encourage anti-British feeling (cheers), the apparent object being to encourage race distinctions in this country. It was therefore necessary for us to come forward lest we should be misunderstood, and lest by our silence we should be held acquiescent in the treasonable views which had been propagated. (Cheers.) If he gauged the sense of this assembly aright he felt certain that it was in favour of Imperial intervention in Bechuanaland as a measure in the interests of civilization and humanity, as a measure calculated to promote not only the interests of this colony, indeed, the interests of the whole of South Africa, as a merciful act for the protection and preservation of the natives who have treated us so; and lastly, for the extension of our trade and commerce in keeping open, and in our own hands, the trade route, as it was called, of the high road to the interior. He would not detain the meeting longer. He felt satisfied that the resolution he held in his hand would recommend itself to the judgment of those present, and without further remark he would move — “That this meeting of loyal subjects of Her Majesty the Queen and colonials of the Cape of Good Hope hereby records its opinion that the intervention of Her Majesty’s Government in Bechuanaland for the maintenance of the trade route to the interior, and the preservation of native tribes to whom no mass of Imperial protection had been given was an act dictated by the urgent claims of humanity, no less than by the necessities of a wise and far-seeing policy.”

Mr. THORNE, in recording the resolution, said it would be as well to thoroughly understand the position of affairs in the Transvaal and for that purpose he would read an extract from the address of President Kruger at the first meeting of the Volksraad, it was as follows:—

“His Honour the President thought himself obliged to say a few words. It seemed to him that the Raad was a little too severe in its judgment upon the British Government. He could not say that the British Government had not been willing to hear him, yet it had let itself to be induced to withhold justice from the deputations of law and order on the part of traitors and rascals of whom Maseko was one. There were officials of Her Majesty whom Her Majesty must believe. He had said that if Her Majesty really desired an investigation to be made they would learn the real truth. As regards the Government, went on the letters of 12th. The Government in general and Mr. Gladstone in particular were influenced by the opinions of the English people, to whom they were given account. If it had not been for Mr. Maseko and the High Commissioner everything would have been right. Those liars had set the people to stand in the way of the Government, and therefore the deputation had appreciated the people and their membership. The whole Ministry had listened to them with attention. That was a fact, and so His Honour would not blame Her Majesty or Her Majesty's Government for everything; yet he maintained that the liars and intrigues whom he had mentioned were the cause that everything was not settled as they wished. He had himself seen that the people stood in the way of the Government, and the Government must account to them. The High Commissioner and Mr. Maseko were the origin of the opposition organisations. They came from South Africa, and the people said they knew more than we. His Honour concluded with the familiar proverb:—

"Trough falsehood runs to last.  
Truth catches him at last."

They showed the state of affairs, but without going further into details he would simply outline the details in carrying the regulation.

7. CHAIRMAN then put the resolution which was carried unanimously and great applause.

PUBLIC RECORD OFFICE
1
2
3
4
5
6
7
8
9
0
A
B
C
D
E
F
G
H
I
J
K
L
M
N
O
P
Q
R
S
T
U
V
W
X
Y
Z

Reference :-  
G.D.  
417  
2

COPYRIGHT PHOTOGRAPH—NOT TO BE REPRODUCED PHOTOGRAPHICALLY WITHOUT PERMISSION OF THE PUBLIC RECORD OFFICE, LONDON



# REPORT ON THE PROPERTY OF THE Transvaal Gold Exploration and Land Company Limited, PILGRIM'S REST, DISTRICT OF LEYDENBERG, SOUTH AFRICAN REPUBLIC.

In accordance with the instructions I received from the Committee of the Transvaal Gold Exploration and Land Company, Limited, I proceeded to South Africa on the 2nd of August, 1881, arriving at Durban, Natal, on the 28th inst.

Here I enquired into the capabilities of the Port, and the system of country transport. At the harbour wharf I found every convenience for landing the heaviest machinery, either direct into railway trucks for Petermaritzberg, or into bullock waggon for the long up country journey.

## ROUTES TO PILGRIM'S REST AND THE TRANSVAAL GOLD FIELDS.

There are three routes to the Gold Fields.

The first from Cape Town, via Kimberley, Pretoria, and Leydenberg to Pilgrim's Rest.

The second from Durban, Natal, via Petermaritzberg, New Castle, and Leydenberg.

The third from Lorenzo Marques, Delagoa Bay, via Crocodile River and Spitzkop.

In either case the roads are mere tracks, which by a small judicious expenditure might be improved vastly, much to the benefit of both man and beast. Appendix A gives list of the three routes, with distances.

No. 1 Route, from the Cape, involves the longest overland journey, but is the quickest and easiest road if unencumbered with luggage.

No. 2. From Durban is the main bullock waggon route to the Gold Fields, and the one by which nearly all the heavy machinery has been sent.

PUBLIC RECORD OFFICE									
1	2	3	4	5	6	7	8	9	10
Reference: C.O. 417. 3									
COMPONENT PHOTOGRAPH NOT TO BE REPRODUCED PHOTOGRAPHICALLY WITHOUT PERMISSION OF THE PUBLIC RECORD OFFICE, LONDON									



No. 3. From Delagoa Bay, is the shortest, but can only safely be used in the months of June, July, August and part of September, owing to the prevalence of malarial fever during the other months in the low country.

This road is also heavy and difficult to travel, the sand being deep, and the drifts over the Crocodile and Komati requiring double spans of oxen.

### DESCRIPTION OF COUNTRY.

The country, generally, consists of a series of hills covered with coarse grass, separated by valleys with deep kloofs and overhanging krantzies, and high table lands that extend for miles, on which the Boer farmers graze their flocks and herds.

On arriving near Leydenberg, the formation of the country alters very materially. The stunted sugar bush is superseded by quite a wealth of trees, including the oak, willow, acacia, mimosa, &c., and most of our home fruit bearing trees.

### LEYDENBERG.

Leydenberg is laid out, like most South African towns, on rather a pretentious scale, with very wide streets running at right angles to each other, and the usual large market square.

Though there are some good stores, Leydenberg is not now the busy town it was; still the storekeepers have faith in the gold fields, and believe eventually they will bring back their lost trade.

The road from Leydenberg to Pilgrim's Rest is rough, steep, and covered with boulders.

On arriving at Pilgrim's Hill, some 2,500 feet above the Blyde River, the first sight is obtained of the Company's farms.

The view from this point is very grand, extending on the North-East side over Ponieskrantz, parts of Driekop and Lidovine, to the mountains above Belvidere, some thirty miles distant.

On the South and West sides are seen the Valley of the Blyde, and part of the Gold hills of Ponieskrantz and Grootfontein, while on either hand are steep krantzies and deep kloofs, covered with bush and forest trees from base to summit.

The old road, Pilgrim's Hill, being far too dangerous to risk sending heavy machinery over, Mr. Allen, the Company's General Manager, with considerable skill, laid and scarped out another track, down which all the waggon's have since passed in safety.

From the foot of the hill in Krantz Creek, to the drift across the Blyde, and on to Pilgrim's Rest, the headquarters of the Company, is but a short drive.

( 8 )

PILGRIM'S REST

Is situated in the Home Farm, Ponieskrantz, and as will be seen by reference to Plate L, is a small Township lying on the banks of Pilgrim's Creek, amidst lofty hills.

Height by aneroid above sea level, about 4,800 feet.

It contains the Company's offices, and houses of the staff.

The maintenance works, with saw mill, blacksmiths' and carpenters' shops, store houses, yards, &c.

A small iron church.

The European Hotel, a new, neat building.

Mr. Ledley's Hotel, just rebuilt.

Several good general stores, a bakery, butcher's shop, &c.

Having put myself in communication with Mr. Allen and Mr. Crutwell, I proceeded to make myself acquainted with the property. I soon found that from the peculiar nature of the deposits, the contour of the country, and the enormous area over which the gold bearing ground, and the Company's property, extend, seventy square miles.

That to carry out the voluminous instructions given me, would take a large and expensive staff, entail heavy expenditure, and longer time than I had at my disposal.

Consequently, after careful examination, I deemed it more desirable to limit any detailed consideration as to proving works and future development to the two Farms, Ponieskrantz and Grootfontein, giving only a general description of the other Farms, with the best methods for developing them.

The Property consists of Six Farms, see Plate G:—

Ponieskrantz, containing	.. ..	10,303
Grootfontein, .. ..	10,244	
Lidovine, .. ..	6,674	
Driekop, .. ..	7,934	
Belvidere, .. ..	6,500	
Waterhoutboom, .. ..	5,900	
		<hr/>
		47,605 Acres

The Farms are freehold, with concessions for working all precious stones, metals, and minerals.

All the conditions on which the concessions were granted by the Transvaal Government have been complied with, and the diagrams of the several Farms verified and accepted by the Government.

PUBLIC RECORD OFFICE

Reference: C.O. 417. 3

COPYRIGHT PHOTOGRAPH—NOT TO BE REPRODUCED PHOTOGRAPHICALLY WITHOUT PERMISSION OF THE PUBLIC RECORD OFFICE, LONDON

## ROYALTY.

The Company have to pay an annual rental to the Transvaal Government of £1,000 sterling. The Government having the option at any time of altering this payment into a 2½ per cent. royalty, payable quarterly, on all precious stones, metals and minerals from the several Farms.

I regard the royalties as moderate and favorable as compared with those of some Farms.

## GENERAL DESCRIPTION.

The Farms, Poqieskrantz, Grootfontein, Driekop, and Lidovine, consist of a series of grass-covered hills, running north and south, east and west, and throwing out spurs in every direction.

These hills range in height above sea level from 4,500 to 7,000 feet. In some cases the hills are rounded and slope gently to the valleys; in others are precipitously steep, or break off into perpendicular krantzes with deep kloofs. The valleys are well watered, and some of the kloofs are covered with bush forest.

The Farm of Belyokre lies about thirty miles north-east from Pilgrim's Rest, on the edge of the berg. It is very rugged and rocky, and cut up by deep gorges. The kloofs and sides are covered with bush, interspersed with forest trees.

Waterhooftboom lies below the berg south-east of Driekop, is difficult of access, being some 2,500 feet below Grasskop and Driekop.

The geological formation of the district is principally remarkable for the immense horizontal deposits of chalcodolyte chert and sandstones, the huge intrusive dykes of diorite, granite and ironstone, and the peculiar auriferous ground situated on the tops, brows and sides of the grass hills. The quartzites, sandstones, shales and shaly slates, I believe belong to, or correspond with, our Silurian system, and though I have not myself found any typical fossil remains, I am assured by a member of the Geological Society that he has two specimens of trilobites taken from the district of undoubted Silurian age.

It is through these strata the Plutonic dykes have burst and forced their molten masses in every direction.

Your geologist, Mr. Crutwell, in my opinion has in his report most ably and graphically described the working of these intrusive forces, and the only point upon which I feel I cannot quite agree with him, is as to the precise character of the auriferous formation.

The gold in these fields is found under the following conditions:—

1st.—Alluvial, in the form of water-worn nuggets, in the valleys and streams, and in the terraces on the sides of the creeks.

2nd.—Free gold, fine, found on the tops, brows and slopes of the hills in deposits of decomposed quartz, chert, and ironstone, intermixed with black ground composed of the oxides of manganese and iron.



3rd.—Free coarse gold, interlaminated with quartz in quartz leaders.

4th.—Coarse gold, not water-worn, found in deep and shallow leads, and disseminated through masses of decomposed quartz, chert, and ironstone.

### PONIESKRANTZ, OR, THE HOME FARM,

No. on Loveday's Map, 262.

No. on Register, 1351.

AREA, 10,303 ACRES,

Is centrally situated, and contains the Township of Pilgrim's Rest, with the maintenance works of the Company, and crushing mills at Brown's Hill.

On reference to the Map, Plate 6, it will be seen to have a plentiful supply of water, the River Blyde running through it from end to end, and receiving on its way north the waters from Peach Tree, Pilgrim's, Krantz, and Tiger Creeks, all of which are perennial streams, so that on the vexed question of Water Supply, I am able to pronounce absolutely that there is ample water for all purposes.

Alluvial gold has been worked for many years by diggers, before the Gold Concession was granted to the Company, and in many cases heavy finds were made.

These diggings extended for some distance on the banks of the Blyde from Krantz Creek, to where Pilgrim's Creek enters the Blyde, at several places, on either side of the river towards Brown's Hill, and on to Peach Tree-Creek, again up Pilgrim's Creek to the Grootfontein boundary.

Free gold, according to the second condition, is found in large quantities in Brown's and Blyde Hills, which are now being worked, and good indications are shown in many places on the west and north sides of the Blyde, Krantz Creek, Tiger Valley, &c., all of which, will fully justify immediate and extensive exploration.

Coarse gold, not water-worn, according to the third and fourth conditions, is found on Columbian Hill, and will undoubtedly be found in Brown's Hill, as the hill is sluiced, or hydrauliced away.

At present the energies of the Company in this Farm are being concentrated on the works and mills at Brown's Hill, with their necessary supplies.

This brings us to what I consider the most valuable, and largest of the yet discovered gold deposits on this Farm.

### BROWN'S HILL, PONIESKRANTZ.

See Plate 2.

Brown's Hill slopes down on the northern end to the Blyde River, and on either side to Brown's and Blyde Hill Creeks.

PUBLIC RECORD OFFICE									
1	2	3	4	5	6	7	8	9	10
Reference —									
C. 0. 417. 3									
COPYRIGHT PHOTOGRAPH—NOT TO BE REPRODUCED PHOTOGRAPHICALLY WITHOUT PERMISSION OF THE PUBLIC RECORD OFFICE, LONDON									



1335

JPT.

Durham Street.

13th March, 1888.

Sir,

من إلهيكم في هذا اليوم الذي هو اليوم الأول من شهر مارس سنة ١٨٨٨  
 في هذا اليوم الذي هو اليوم الأول من شهر مارس سنة ١٨٨٨  
 في هذا اليوم الذي هو اليوم الأول من شهر مارس سنة ١٨٨٨  
 في هذا اليوم الذي هو اليوم الأول من شهر مارس سنة ١٨٨٨  
 في هذا اليوم الذي هو اليوم الأول من شهر مارس سنة ١٨٨٨

G/2728/88

في هذا اليوم

في هذا اليوم

J. A. G. G. G. G.

PUBLIC RECORD OFFICE									
1	2	3	4	5	6	7	8	9	10
C.O. 48									
524									
COPYRIGHT PHOTOGRAPH NOT TO BE REPRODUCED WITHOUT PERMISSION OF THE PUBLIC RECORD OFFICE, LONDON									

*Properly  
 Please account the original*

*1/11/88*

The Mr. Gordon mentioned here, Your Excellency, was  
 one of the Directors of the Portland Exploration  
 and Mining Company, and formerly in the House. He  
 was the only one of the Directors of the  
 Portland Exploration and Mining Company who was  
 not a member of the House.

(5) J. A. Gordon

PUBLIC RECORDS OFFICE									
1	2	3	4	5	6	7	8	9	10
CO 48									
524									
CONTAINS PHOTOGRAPH NOT TO BE REPRODUCED WITHOUT PERMISSION OF THE PUBLIC RECORDS OFFICE, LONDON									

## CAPE OF GOOD HOPE.

(PONDOLAND.)

LETTERS PATENT passed under the Great Seal of the United Kingdom, for the annexation to the Colony of the Cape of Good Hope of the British Possession of Pondoland, comprising the Territories of East and West Pondoland.

*Letters Patent  
Dated 7th June 1894.*

Victoria, by the Grace of God of the United Kingdom of Great Britain and Ireland, Queen, Defender of the Faith, Empress of India:  
To all to whom these Presents shall come,  
Greeting.

*Preamble.*

WHEREAS it is expedient that Our Possession of Pondoland in South Africa, comprising the Territories of East Pondoland and West Pondoland, should be annexed to and form part of Our Colony of the Cape of Good Hope:

And whereas the Legislative Council and House of Assembly of Our said Colony have expressed their desire for such annexation, and have, on the Twenty-first day of May and the Twenty-fifth day of May 1894, passed the following Joint Resolution:—"That in the opinion of this House it is expedient that the country known as Pondoland, comprising the Territories of East and West Pondoland, which have been ceded by the Chiefs

*Resolves Joint Resolution of Legislative Council and Assembly, dated 21st May 1894 and 25th May 1894.*

LETTERS PATENT for the annexation of  
Pondoland to the  
CAPE OF GOOD HOPE.

*passed 21st May 1894.*

PUBLIC RECORD OFFICE

Reference -  
C.O. 48

524

COPYRIGHT PHOTOGRAPH—NOT TO  
BE REPRODUCED PHOTOGRAPHIC-  
ALLY WITHOUT PERMISSION OF THE  
PUBLIC RECORD OFFICE, LONDON



“Saguan and Mquillia, should be annexed to this Colony, and that the Government take such steps as may be necessary to effect such annexation.” Now we do, by these Our Letters Patent, under the Great Seal of Our United Kingdom of Great Britain and Ireland, authorize Our Governor for the time being of Our said Colony of the Cape of Good Hope, by Proclamation under his hand and the public seal of the said Colony, to declare that, from and after a day to be therein mentioned, the said Possession shall be annexed to and form part of Our said Colony. And We do hereby authorize and direct Our said Governor to determine, and by Proclamation to signify, the limits of the said Possession so annexed.

II. And We do hereby further direct Our said Governor not to issue any such Proclamation as aforesaid until the Legislature of Our said Colony of the Cape of Good Hope shall have passed a law providing that the said Possession shall, on the day aforesaid, become part of Our said Colony, and subject to the laws in force therein: Provided always, that the application of the said laws to the said Possession may be modified either by such Proclamation, as aforesaid, or by any law or laws to be from time to time passed by the Legislature of Our said Colony for the government of the said Possession so annexed.

III. And We do hereby reserve to Us, Our heirs and successors, full power and authority, from time to time, to revoke, alter, or amend these Our Letters Patent as to Us or them shall seem meet.

IV. And We do further direct and enjoin that these Our Letters Patent shall be read and proclaimed at each place or places as Our said

Proclamation to be issued for the annexation of the Possession to the Colony.

Limits of Possession annexed to be fixed by Proclamation.

Law to be passed extending Laws of the Colony to the Possession annexed.

Proviso. Application of such Laws may be modified by Proclamation, &c.

Power reserved to Her Majesty to revoke, alter, or amend the present Letters Patent.

Proclamation of Letters Patent.



Governor shall think fit within Our said Colony of  
the Cape of Good Hope.

In witness whereof We have caused these Our  
Letters to be made Patent. Witness Ourselves at  
Westminster, the Seventh day of June, in  
the Fifty-second year of Our Reign.

By Warrant under the Queen's Sign Manual.

MUIR. HACKEN LIE

PUBLIC RECORD OFFICE
1
2
3
4
5
6
7
8
9
10
11
12
13
14
15
16
17
18
19
20
21
22
23
24
25
26
27
28
29
30
31
32
33
34
35
36
37
38
39
40
41
42
43
44
45
46
47
48
49
50
51
52
53
54
55
56
57
58
59
60
61
62
63
64
65
66
67
68
69
70
71
72
73
74
75
76
77
78
79
80
81
82
83
84
85
86
87
88
89
90
91
92
93
94
95
96
97
98
99
100

Reference -  
C.O. 48

524

COPYRIGHT PHOTOGRAPH—NOT TO  
BE REPRODUCED PHOTOGRAPHIC-  
ALLY WITHOUT PERMISSION OF THE  
PUBLIC RECORD OFFICE, LONDON

الوثيقة الحادية عشر : إحتجاجات الأفريقيين على قانون جلين جرای (اغسطس ١٨٩٤)



CAPE TOWN.

20<sup>th</sup> AUGUST, 1894.



MINUTE.

Ministers have the honour to acknowledge the receipt of His Excellency the Administrator's Minute, dated of Good Hope, No. 120, of the 17<sup>th</sup> instant, transmitting for their consideration and as evidence of their action a letter from Mr. Jago, Jagersburg, covering a petition to His Majesty the King, praying that the Colony may refuse assent to the Bill now before the Legislature during its recent session.

Ministers have to thank His Excellency for affording them the opportunity of seeing and considering the numerous statements contained in the petition, which, if allowed to go forth without consideration, might convey an entirely wrong impression as to the facts and intention of the measure, and of the circumstances under which it was introduced by the Government and passed by the Legislature.

As regards the assertion contained in Mr. Jago's letter that the Act is to be reserved for the Queen's assent based on the ground that it prejudices the rights and interests of, and is inconsistent with treaty obligations with natives, who are forced to surrender their rights to lands occupied by their fathers and themselves under treaties and proclamations. Ministers have the honour to inform His Excellency that there is no foundation for such a statement, and, as has been certified to the Attorney General in the usual manner, there is nothing contained in the

Act.

PUBLIC RECORD OFFICE									
1	2	3	4	5	6	7	8	9	10

C.O. 48

524

COPYRIGHT PHOTOGRAPH—NOT TO BE REPRODUCED PHOTOGRAPHICALLY WITHOUT PERMISSION OF THE PUBLIC RECORD OFFICE, LONDON

Act which requires that it should be reserved under the Royal Instructions.

Apart from the question of the legal rights of the natives to the land, there is no provision in the Act, either expressed or implied which can be held to deprive the natives of Glen Grey of any of the lands now occupied by them under communal tenure.

With regard to paragraph 3 of the petition Ministers refer His Excellency to the report of the Prime Minister's remarks when moving the second reading of the Bill.

It will be found that the Minister stated on that occasion that

" If the House approved of the Bill and he could not  
" get it through this session he should an-  
" nounce to the House that he would request  
" the House to take it into consideration at the  
" second reading of the Bill the House approved of the  
" general principle of the Bill ( Hansard, 27th  
" July, 1904.)

The suggestion that the measure should be read a second time and should then stand over for a year to allow of discussion emanated from another quarter of the House.

As it is implied in paragraph 3 of the petition that the measure was forced through the House of Assembly without being adequately discussed Ministers consider it necessary briefly to call attention to the facts.

The Bill was introduced and read a first time on the 12th July.

The second reading was moved by the Prime Minister on July 27th, and the debate was continued during the afternoon and evening sittings of July 30th and August 2nd.

During

1	2	3	4	5	6	7	8	9	10

C.O. 48

524

BE REPRODUCED PHOTOGRAPHICALLY WITHOUT PERMISSION OF THE PUBLIC RECORD OFFICE, LONDON

The Committee stage was reached on the 1st August and full discussion and consideration of the details of the Bill and of the proposed amendments proceeded during the afternoon and evening, and also during the following day, when after a prolonged sitting <sup>lasting</sup> for 15 hours the Bill was re-negotiated with amendments. These were considered on the 9th August and, after further debate, the Bill was on that date read a third time.

In the Legislative Council the Bill met with unanimous approval and passed through all its stages without opposition, an amendment being in that place being subsequently agreed to by the House of Assembly.

Before referring to the main objects of the measure Ministers desire to present in a few words the history of the people concerned in matters of official records.

The Clans inhabiting this area were placed in that district by Sir George Sackville in 1812 and were the miserable and destitute remnants of the Tenth under Vatanasa who had previously attacked and been defeated by the British forces.

This section of the tribe at that time lost its independence and a Government Agent was placed in the location. In 1861 it was decided to form a European settlement in the district, and Sir P. Mordhouse assigned to the latter the purchase of a large block of land across the colonial boundary in lieu of the land then at that time occupied. The proposed exchange was at first agreed to by the Clans and the three (3) most powerful chiefs Vatanasa, Darala and

PUBLIC RECORD OFFICE									
1	2	3	4	5	6	7	8	9	10
Reference									
C.O. 48									
524									
COPYRIGHT PHOTOGRAPH—NOT TO BE REPRODUCED PHOTOGRAPHICALLY WITHOUT PERMISSION OF THE PUBLIC RECORD OFFICE, LONDON									



During the debate many long and exhaustive speeches were delivered, and on the last mentioned date on a division taken the question was affirmed by 62 votes to 5 votes.

and Secele with their followings crossed the river and were located in Terbyland proper. A considerable remnant, however, when the time arrived declined to move. The Government remonstrated with them for failing to carry out the Agreement, but to no end, and finally withdrew the salaries of the Chiefs and declared that hereafter the people should be liable to Colonial law alone.

Since that time the Natives have been allowed to remain on the land; notwithstanding their refusal to carry out the Agreement referred to, and the fact that a large section of them were once rebellious in 1900.

During the period that has intervened the number of the inhabitants of the location, as in other native districts, has been enormously augmented; the ordinary natural increase being supplemented by the influx of natives from other parts of the Colony, and it is clear that the land will no longer sustain the increased population.

The main object of the measure is to prevent the evils that would inevitably follow overpopulation and the consequent subdivision of the small plots of arable land now held by the natives into allotments of a size insufficient to support them.

With this view it is provided that the available arable land in the district shall be divided so as to give to each native now in possession of land a plot of a size sufficient to support a family. Individual titles to these holdings will be granted, providing sufficient safeguards against intrusion or undesirable alienation of the land, and forfeitable only for rebellion, serious crime, failure to occupy beneficially under certain circumstances or to the small children, which takes the place of the

PUBLIC RECORD OFFICE
1
2
3
4
5
6
7
8
9
10

C.O.48

524

COPYRIGHT PHOTOGRAPH—NOT TO  
BE REPRODUCED PHOTOGRAPHIC-  
ALLY WITHOUT PERMISSION OF THE  
PUBLIC RECORD OFFICE, LONDON

but tax previously levied.

Subdivision of holdings is prohibited, and the succession to the land according to the rule of orthogeniture, which is the Taffir law, is provided for.

In this manner it is sought to prevent the reduction of the allotments to such a size as to render them insufficient to support the people dependent thereon.

Provision is also made for the appointment of local boards, composed of resident native land holders, whose duty it will be to administer regulations regarding the number of stock to be kept on the portion grazing lands to each land holder in the locality, with a view to the prevention of the evil of overgrazing which frequently causes much loss amongst native communities.

With a view to inducing the natives to seek outside employment and thus relieve the overpopulation now commencing to be seriously felt, and at the same time to provide funds for the establishment of schools for natives in which the rudiments of agriculture and other industries will be taught, a tax of 10% per annum is levied on every native male adult who is fit for and capable of labour.

Power is however given to the Magistrate to exempt any person for good and sufficient reasons, and also in all cases where the native can show that he has been in bona fide service or employment for a period of three months during the preceding year. Under any native proving that he has been in such service or employment for a total period, consecutive or otherwise, of 3 years, he is entirely exempt from future payments of the Tax.

Provision is made for the establishment of a native council for the management of local affairs within the district, with the power of exercising to a two thirds majority

PUBLIC RECORD OFFICE									
1	2	3	4	5	6	7	8	9	10
Reference: C.O. 48									
524									
COPYRIGHT PHOTOGRAPH—NOT TO BE REPRODUCED PHOTOGRAPHICALLY WITHOUT PERMISSION OF THE PUBLIC RECORD OFFICE, LONDON									

majority local action in regard to the licensing of cantons for the sale of liquor.

The less important provisions are included in the Act to which however it does not now seem necessary to refer.

It is thus, Ministers feel assured, apparent that the main objects of the measure are wholly beneficent and providing, as it does for

- (1). securing to the natives the title the lands hitherto held by them as usufruct;
- (2). providing for the natives the necessary civil and criminal justice;
- (3). establishing local agricultural and industrial schools for the benefit of the natives;
- (4). withdrawing the natives from the influence of the missionaries, and giving them the means of local education, and of the sale of liquor, not higher than that of the natives.

It may be added that in several districts of the district the system of granting individual titles of allotments, with restrictions in regard to alienation, has for some time been adopted. The localities of the Angaites, Mursi, Toton, Agnes and Imbabura containing some 150 allotments have been thus treated, and the people have for some time been in successful occupation of their plots.

In conclusion, Ministers have the honour to state that in their opinion the opposition to the measure comes from a small section only of the native population. On the other hand from all quarters they constantly receive proof that a large section of that community as well as of the Mission workers amongst the natives hail the passing of the measure as an important step in the direction of the improvement and increased welfare of the people.

The

PUBLIC RECORD OFFICE									
1	2	3	4	5	6	7	8	9	10
Reference to									
C.O. 48									
524									
COPYRIGHT PHOTOGRAPH NOT TO BE REPRODUCED PHOTOGRAPHICALLY WITHOUT PERMISSION OF THE PUBLIC RECORD OFFICE, LONDON									



The report of the Attorney General asked for by His Excellency will be furnished in due course, for transmission to the Secretary of State, with certified copies of the Act.

A further petition - in similar terms to that now under notice - signed by natives residing at Port Elizabeth, which formed the enclosure to His Excellency's Minute, No. 133 of the 37th instant, is returned herewith.

*H. J. Gordon, Secretary*

PUBLIC RECORD OFFICE									
1	2	3	4	5	6	7	8	9	10
Reference :-									
C.O. 48									
524									
COPYRIGHT PHOTOGRAPH - NOT TO BE REPRODUCED PHOTOGRAPHICALLY WITHOUT PERMISSION OF THE PUBLIC RECORD OFFICE, LONDON									

## Native Opinion

Aug. 29.

### CONSTITUTIONAL AGITATION

**D**URING the forced passage through the Legislature of the Glen Grey and Native Bill Mr. Buxton made the remarkable confession that if the measure was given full and deliberate discussion it would cause an agitation throughout the land. It evidently escaped the Prime Minister's mind that constitutional agitation might proceed after the passing of his Bill as before the event; and that with persons who understand their business it is more advisable—indeed it is a settled principle—that agitation and discussion should exhaust themselves before a warmly controverted proposal is incorporated into an Act than afterwards. Mr. Buxton, by his own choice, has put the cart before the horse; and people now find themselves in this position that they have to discuss the Native measure of last Session after it has been passed with scant consideration—owing to the highwayman's pistol device—by Parliament. Crude and undigested as are the methods of giving effect to some good principles of the Act, all the good in it combined cannot counterbalance the greatest evil of the measure—the legalising of the alienation of lands pledged to Natives for all time under solemn Treaties and not less sacred Proclamations by Her Most Gracious Majesty the Queen. The lands thus reserved for our people are to be frittered away to land-sharks by a mere stroke of the pen at the instance of a Bond caucus, holding views on Native rights to land utterly at variance with the principles of the British Empire. How can people be content with such a thing? They cannot, say, they dare not be content. Their only remedy is to constitutionally agitate, agitate, agitate, until the wrong is righted. As at present advised, therefore, we fail to appreciate the suggestion of our much respected contemporary the *Cape Times* to accept the Act because of certain illusory provisions about self government which are the mere sugar coating of the bitter pill—the pill which is to drive Natives off the lands secured them in perpetuity and for which they have the Queen's plighted word. Now, constitutional agitation granted, surely it is critical a time for the Natives may be allowed to expect themselves of such provisions as were made for their protection in the Constitution with a due regard to the fact that they are, as Mr. Maxmuir touchingly observed, without friends in the House. One of these provisions is embodied in the Letters Patent, under the Queen's Sign Manual, constituting

the Office of Governor of the Colony. Unless these Letters Patent and the Queen's Sign Manual are more timely and quickly twiddled, this is the time when the safeguards for the protection of Natives in the enjoyment of their property therein given, should be rigorously enforced, viz., when a Bond Caucus has used its political influence to overthrow a timid and supple Prime Minister, against his better judgment, to insert fatal provision in his Bill with the avowed aim, as blurted out by Sir James Stevenson in one of his lucid moments, of working the Natives out of their lands. The worst of it is that so colossal an injustice should have been forced through the House, by an all night sitting, without discussion, by the sheer brute force of a cast-iron majority! This is the warrant for those whose rights are being trampled under to resort to all the constitutional remedies available to counteract the evil. And in this matter the case of the Natives is the strongest possible that ever could be placed before any country. We have before us an Imperial Blue Book 42/1884, issued, in compliance with a resolution of the House of Lords, dated June, 1883, for "Copies or Extracts of any Engagements subsisting between Her Majesty the Queen and any States or Native Tribes in South Africa." This volume contains, among other Engagements, Treaties between Her Majesty and the Native Tribes residing in most Native reserves in the Frontier districts, securing the lands they now inhabit to these people. Thus there are Treaties affecting land settlements with KAMA, the Peddie Fiegs, NONGELIXWE and many other Native Tribes, Glen Grey inclusive. In all these Treaties there is a recurring clause to which we would call special attention. After the description of boundaries the following phrase invariably occurs: "Which territory shall be held by the said Chiefs and tribe, their heirs and successors, in perpetuity, never to be reclaimed by, or on behalf of, Her said Majesty, except in case of hostility committed, or a war provoked," &c., &c., &c. It is in respect of strips of country pledged to the people in this manner that the Native Act is passed with provisions to take away the property of the people piecemeal. Now this is clearly provided against in instructions issued under Letters Patent constituting the office of Governor of this Colony. In the Governor's Commission, published as a Parliamentary Paper (A. 8-75), is given in paragraph XL, "the description of Bills not to be assented to." Our said Governor, the section reads, "is not to assent in Our name to any Bill of any one of the classes hereinafter specified, that is to say:

PUBLIC RECORD OFFICE

C.O. 48

524

COPYRIGHT PHOTOGRAPH—NOT TO BE REPRODUCED PHOTOGRAPHICALLY WITHOUT PERMISSION OF THE PUBLIC RECORD OFFICE, LONDON



(Among 8 others) "6. Any Bill the provisions of which shall appear inconsistent with obligations imposed upon Her Majesty. The Governor may give assent, nevertheless, to the catalogued description of measures—

If he shall have satisfied himself that an urgent necessity exists requiring that such Bill be brought into immediate operation in which case he is authorized to assent in Our name to such Bill unless the same be repugnant to the law of England, or inconsistent with any obligations imposed upon Us by Treaty.

Thus it will be seen that Treaty rights are not held in light estimation by Her Majesty. In the face of this fact it is not easy to conceive how Sir WILLIAM CAMERON was in such great hurry to give assent in Her Majesty's name to a Bill eminently drawn to set at naught the terms of Her Majesty's Treaty with the Native tribes of this country by introducing the destructive principle of the alienation of their lands at the mere bidding of a Minister of the day. But be this as it may, the Natives have the duty involving upon them to safeguard their interests when the Cape Parliament has shown a crass insensibility to Native wishes; and an opening is provided them in the Constitution to prosecute their case where it may receive careful and sympathetic consideration. And never will they have a better case to go to Her Majesty with as the one touching their title to keep their lands secured them solemnly by Treaty.

*Native Opinion*

*Aug 15*

#### THE GIANT'S STRENGTH.

THE Bill dealing with the lands of the Natives has been engineered through both Houses of the Cape Parliament, at phenomenal speed, inside the past week, and at a severe strain on the nerves of members. When these pages went to press last week, we were in ignorance of the all night sitting which resulted in the seventy-one clauses of the Bill passing through Committee at one fell swoop. Since then the measure has been persevered with until it got through all the stages in the Second Chamber by the end of the week. It is an extraordinary thing that the Legislative Council should have accepted, without even a decent discussion, a measure piloted in a disgraceful manner through the Lower House, and dealing with so great a subject as the tenure of land by a section of the people who have few friends in the Legislature. That House was supposed to be a check on hasty legislation. On this occasion it has not justified its existence. There, however, are but vain regrets. The bill has been done.

Mr. RHODES has explained the reason of the hot haste by saying that resort to the usual methods of deliberate legislation would have given an opportunity to the agitator. He has thus unconsciously acknowledged that there is matter in his Bill that would feed the fires of that individual, but he fails to see that it is a gain, not a disadvantage, that in regard to "a Bill for Africa," as he would say, the discussion should be full and deliberate. Blinking such matters is fraught with serious evils; and the effect of it in this instance will be to make the people hang back, and not assist in carrying out a law dealing with their vital interests, which, on the evidence of its author, could not bear examination. On this question Mr. RHODES having satisfied himself that he had a majority, has proceeded to use that giant strength like a giant. By adopting this course he has not enhanced his reputation with right-thinking men.

#### THE FUTURE OF THE BILL.

THE next stage that the Native Bill has to pass is the Governor's. On Sir WILLIAM CAMERON, who is now administering the Government, rests a heavy responsibility in regard to such a Bill. The Governor has the power to assent to Bills as the Queen's representative; and, usually, he exercises that power on the advice of his Ministers. The way the Native Bill has been passed through the Legislature may not be sufficient reason for the Queen's representative to refuse assent to a measure; but it should be borne in mind that under Letters Patent constituting the Office of Governor and Commander-in-Chief of the Colony, there are Bills that the Governor is enjoined to reserve for Her Majesty's pleasure. The Native Bill just passed, is clearly one of these, and must first go to England before it becomes law in the Colony. Mr. JAS. MCCRACKEN, the other day, found on enquiry that the Bill providing for the Annexation of Pondoland had been sent to the mother country, for her Majesty's assent. The same course has to be followed in regard to the Bill dealing with the lands of the Natives. The Governor is expressly instructed not to assent to Bills "inconsistent with treaty obligations," and it is a notorious fact that the Natives' lands—with which Mr. RHODES would deal as he likes, and against the wishes of the people under the Native Bill, are all secured to them by Treaties and Proclamations. In view of this fact, therefore, the following Petition, to be followed, so doubt, by others, has been forwarded from the Natives here to his Excellency the General for transmission to her Majesty the Queen in Council:—

To HER MOST GRACIOUS MAJESTY THE QUEEN IN COUNCIL.

The Petition of the undersigned, loyal subjects of Her Majesty, and Natives of South Africa, residing at \_\_\_\_\_, Cape Colony.

HENRY SACRISTAN.

1. That a Bill has been passed by the Cape Parliament entitled a Bill to provide for the disposal of lands and



of the administration of local affairs within the District of Glen Grey and other Proclaimed Districts."

2. That the said Bill was introduced in Parliament by the Prime Minister, who stated that if the measure was read a second time it should stand over for a year to allow of discussion.

3. That subsequently, and by a forced effort, the measure was carried, and is now about to become an Act and submitted for Your Majesty's approval.

4. That in the opinion of your petitioners this measure prejudices the rights and property of Your Majesty's subjects; and is inconsistent with Your Majesty's treaty obligations with large numbers of Natives who are now forced to surrender their rights to lands occupied by their fathers and themselves, under Your Majesty's Treaties and Proclamations, and to pay a labour tax such as is at best a qualified slavery.

Wherefore your petitioners humbly pray that Your Majesty will refuse your assent to this Bill, or grant such relief as may seem just to Your Majesty.

And your petitioners will ever pray.

#### THE PREMIER'S SPEECH.

**P**ETITIONERS of aspect have to do with the appearance of these lines, say, after the PREMIER'S Second Reading speech on the Glen Grey Bill. For some little time the Glen Grey Bill has been before the people of the Colony. Now we have the text of Mr. RHOODE'S speech in moving the Second Reading. In this speech there are some notable things. He found, he says, Natives in locations where, without any right or title to ground, they were herded together. Without title perhaps; but without right? To whom did the land belong 50 years ago? Right is a large word, and for Mr. RHOODE to use the phrase "no right" implies on his part a certain claim to omniscience which no one will grant to him. He complains of the multiplication of Natives on these areas. If this be an evil why has he not sought in his famous Bill to check polygamy? The PREMIER is inconsistent. The proposal to arrange for communal title may pass the Cape Parliament, and the Local Councils be accepted. But it is evident the members thereof will have to vote at the nod and beck of the Secretary for Native Affairs. If a man speak out his mind, he will be liable to disgrace. We are glad to note the desire to do away with the liquor pest, and to read Mr. RHOODE'S words there anent. We only hope he will abide by his words. We are strongly opposed to making the Magistrate the arbiter as to who shall or shall not pay the labour tax. This is putting a powerful weapon into their hands. We know something of human nature, and would remind the PREMIER in the words of his great national poet:

How oft the light of reason to do ill deeds makes ill deeds done.

The novel feature of the Bill and speech is Mr. RHOODE'S idea of "forced labour." "A gentle allurement of 10' per annum to induce the barbarian to work." This is

needless and cruel, even if it be not contrary to the principles on which the British Empire is conducted. Mr. RHOODE has not the only voice on the subject. He may pass the Bill even with its obnoxious and unfair labour tax; but it cannot last. Events move in cycles. Let us remind the PREMIER of the Cape of a page in ancient history he surely has some time read. In Africa once before a portion of the inhabitants were increasing too rapidly. They were also expecting the land to support them which was likely to fail of so doing. They too were of alien and inferior culture to the dominant race. The then Premier said: We will teach and make them to work. That Bill passed Committee and both Houses of Legislature, and seemed a very satisfactory solution, until a catastrophe at the Red Sea upset all political calculations. To-day Mr. RHOODE owes no little to that race which one of his way of thinking thought to keep down. In reading Mr. RHOODE'S speech we could almost believe he had been studying and copying the political memoirs of the Prime Minister of PHAROS MENAPHEM. History is said to repeat itself. The PREMIER seems to be cynically indifferent to the true welfare of the Native races. If they can be made to work so that he and his shall obtain easy enrichment so much the better. "Man shall not live by bread alone" is a truth which the triumphant PREMIER may ignore, but which he can never destroy. And truth lives and will live. The PREMIER intimates that the Cape Colony has no labour question. If that be so why then create one? He forgets that education is abroad among the Natives, and the Bible is in their own tongue. He would condemn the Natives to manual toil solely. He does not realize that education and the Bible form the most dangerous combination against his views. He must eliminate these two factors from Native life if he wishes his scheme to succeed. He intimates he will do as he likes in Fingoland through proclamation. Royal proclamations are two edged weapons. Before to-day a Minister has found the Crown prerogatives turned against him. And further there is a document or title to Fingoland in favour of Fingoes which has, we believe, passed the great Seal, and which may prove a barrier to him. Finally, the PREMIER honoured us and our paper by special mention in the House. He declared we did not represent the Native mind. Does he represent the English or Dutch mind in South Africa? He said the House was sitting in judgment on Africa. If Africa thought this, Mr. RHOODE would, we feel sure, soon be a political refugee.

PUBLIC RECORD OFFICE

Reference: C.O. 48 / 524

COPYRIGHT PHOTOGRAPH—NOT TO BE REPRODUCED PHOTOGRAPHICALLY WITHOUT PERMISSION OF THE PUBLIC RECORD OFFICE, LONDON



# Native Operation

Sept 5

## THE NATIVES MOVED.

THERE can be no question that the Natives have been profoundly moved by the legislation of last session specially touching them. Meetings are being held in most places to discuss the position. We are well aware there are those among our European friends who think these people should accept the Glen Grey and Native Act and endeavour to make the best of it; but these friends of ours do not suggest any course whereby people can make themselves heard as to their dissatisfaction with an Act not only avowedly, but eminently calculated, to have them turned out of lands pledged in the Queen's name by solemn Treaties, to them, their heirs and successors, in perpetuity. Now, under the Constitution Ordinance the Queen has power, within three years to amend or annul an act of the Colonial Parliament. It is this power Mr. HOSMERE sought to have abrogated through the Bond Congress a year or two back; and we believe opposition would be disarmed if the Act promulgated last Friday were amended, in such a way as to recognise the Queen's obligations in the matter of the alienation of the land. It is to secure this missing link that people are moving; and that the movement is gathering strength, like an avalanche, as it goes, may be observed from the letter of Rev. CHARLES PAMLA of Umzimkulu elsewhere in this impression. Mr. PAMLA would seem still to pin faith in Sir Gordon Spratton's professions, forgetting that it is a Ministry of which that politician is a prominent member that has foisted the injustice now complained of on our people. It will be seen that Mr. PAMLA is for having a deputation sent by Natives to England on this subject of the alienation of Natives' lands; the deputation to carry the petitions now being signed in Native quarters. In other respects it will be seen that the question is considered by leaders of Native thought, like Mr. KNOX BOKWE, as being far from settled by Mr. HOSMERE'S "Africa Act." Mr. BOKWE still discussing the kindred question of Native self-government. It is well the country should be kept informed of what is going on among the people who feel the pinch of the shoe.

## THE NATIVE ACT.

## A NATIVE MISSIONARY'S PROTEST

[LETTER TO THE EDITOR]

DEAR MR. EDITOR.—Please kindly allow me to insert the following articles in your paper. My principle, all along, was that I take no side in 'politics'; but I lay myself open to oppose all wrong measures and to support all good measures. Hence I oppose the present Bill which was hurried and passed in Parliament affecting the Glen Grey and other Native Location Lands, and also the Native taxes, labourers, &c.

I am exceedingly sorry the Land Question was not taken earlier. You know my opinion on the subject. I was always favourable to Tribal Title first, and then each man to be portioned all his private gardens, and then his place according to claims within the Tribal Title; the commonsage for all. All the male children who could pay through their parents, should get their portion as it was with all the former places such as Head Town, Mount Coke, Kamatona, and other places in the Colony. Now by this scheme all the land would have been secured by the Natives, and also a Law could have been made for the Natives not to sell to Europeans. That was the scheme which the Sprigg Government was willing to give, but the people would not support me. Now by this new law passed in Parliament by the Rhodes Ministry only a man who has no heirson could be portioned four morgen, and after paying £5 to the Government and 15c yearly, and in case that he loses heirson and he dies himself the land falls back to the Government and a new applicant can apply for it. No man is allowed to occupy more than one Lot. This shuts out all improvements and industry of some individuals who may work and buy from those who neglect to improve their Lots and give way to drink and lose their Lots. Surely Mr. Rhodes can't expect that all the Natives will be equal. He himself is richer than others; even trees differ in height, some being higher than others. What will become of all the industries improvements of certain places. Some improvements have been established on the Location Lands, square houses have been built within enclosures, trees planted, the land irrigated—both in Tembuland and Transkei? This was done with the promise of Government, and the people were urged to improve the country and that when private individual titles will be issued these places will be secured to them and their heirs. The late Hon. C. Brownlee, M.L.A., told the Natives to make these improvements on such conditions, and also the late Captain Blyth, Chief Magistrate of the Transkei, told the Natives the same. Now according to this Bill those peoples' labours will fall to the ground. This is a very bad law—oppressive one—worse than the Kafir laws as cruel as they are, they never dream, when a father and mother die, of taking away the land belonging to that family and give it to whom they like. It always goes to the nearest blood to take care of it for the fatherless, whether they are females. Though not favourable to the rebel Umkhonto, I bring this as an instance which happened in his former country when I was a missionary in that country. Late James Nkomo had once a quarrel with his chief Njikelana on ground given to James Nkomo first and then to Njikelana afterwards. I asked Umbhonto why he had done that, he said that land belongs to the Aphanzane and when once given, it cannot be taken away again. When James came I said there is the Aphanzane ground, and when Njikelana came I sent him to the same ground and said, it is the Masikane ground, which proved that when the land is once given, it cannot be taken away again from that family. But when some of the Natives were given these Locations they were given no boundary property and remunerations for their good services in helping to fight in Kaffir wars such as Dingoes, Poddie District, Transkei and Kama's people shedding their own peoples' blood, and when these lands were given to them they were made to understand that they still never be taken away from them unless in case of rebellion. Others again came under the Government with their

Yours most sincerely,  
CHARLES FAYLA.  
Deputy Mayor, Umdenkale,  
August 25, 1914.

Joseph Morton, Undertaker,  
August 25, 1884.

Referent :-  
C.O. 48

524

COPYRIGHT PHOTOGRAPH—NOT TO BE REPRODUCED PHOTOGRAPHICALLY WITHOUT PERMISSION OF THE PUBLIC RECORD OFFICE, LONDON



الوثيقة الرابعة عشر : أعداد الحيوانات والماشية المسروقة من قبل أفارقة البوندولاند، ومطالبة حاكم ناتال بضرورة إرجاع تلك المسروقات عن طريق حكومة الكيب، ومطالبته بضرورة حماية الحدود (١٨ أكتوبر ١٨٩٤)

NATAL

Enclosure in despatch 18th October, 1894.

Prime Minister's Office, Natal.

13th October, 1894.

Sir,

Ministers have the honour to transmit to His Excellency for transmission through the High Commissioner to the Government of the Cape Colony, a statement of the losses sustained by inhabitants of this Colony on account of Stock thefts committed by Pondos on the Southern border, and of special expenses borne by the Government of the Colony in protecting that border from threatened or actual incursions by Pondo tribes.

These losses have been sustained and these expenses have been incurred subsequent to the 1st of June, 1890, during a period throughout which the Government of the Cape Colony claimed its right to be solely consulted in regard to Pondo affairs. Stock thefts were frequent for many years anterior to that date, but as no proper record was kept of them Ministers have not included them within their reckoning.

It will be seen from the scheduled lists appended hereto the losses from Stock thefts amounted in the aggregate, after deducting animals recovered, to 443 horned cattle, 133 horses, 234 sheep, and 103 donkeys.

Ministers desire to point out in connection with these losses -

That had the Government of Natal been in a

position

PUBLIC RECORD OFFICE									
1	2	3	4	5	6	7	8	9	10
Reference -									
C.O. 48 / 524									
COPYRIGHT PHOTOGRAPH - NOT TO BE REPRODUCED PHOTOGRAPHICALLY WITHOUT PERMISSION OF THE PUBLIC RECORD OFFICE, LONDON									

accepted obligations.

That while the Cape Government has been responsible for the maintenance of peace, law, and order in Pondoland, Natal has been put to continued additional expense in guarding and watching its border.

That had the Government of Natal known of the obligations entered into by the Cape Government, it would have abstained from incurring these charges, and would have strenuously pressed for the effective discharge of these obligations.

Ministers repeat that they make their claim upon the non-fulfilment by the Cape Government of its responsibilities in Pondoland. It is true that that Government is now, in fact, fulfilling those responsibilities, though it only began to do so when the Government of Natal announced its intention to act on its own account. In the proposal of conjoint action made by Natal, when carried into effect, Natal would have insisted upon restitution or compensation by Sigcau as a condition of settlement.

(Sd) John Robinson.

Prime Minister.

PUBLIC RECORD OFFICE									
1	2	3	4	5	6	7	8	9	10
Reference									
C.O. 48									
524									
COPYRIGHT PHOTOGRAPH—NOT TO BE REPRODUCED PHOTOGRAPHICALLY WITHOUT PERMISSION OF THE PUBLIC RECORD OFFICE, LONDON									



position to act, restitution of, or compensation for these animals would have been demanded from Sigcau as Chief Paramount of the Pondo Nation.

That these thefts were committed by the people of Chiefs owing submission to Sigcau.

That Sigcau is now under the direct authority of the Cape Government.

That the Cape Government has assumed full liability for the control of Pondoland, and that for some years past it has been responsible for the conflict and affairs of that country.

That Natal has been deterred from active measures in the protection of its interests and of its borders by the joint policy of the Imperial, and Cape Colonial, Governments.

That Natal natives living near the border, and especially those who have suffered from these thefts, fail to understand the inability of their Government to secure restitution or reparation in the case of stock thefts by Pondos, or to insure the punishment of the marauders.

The special charges that have been incurred by the Government of Natal on account of the state of affairs beyond the border, are represented by the excess of the normal strength of the Colonial Mounted Police force stationed on the border in Alfred County.

These excess charges, as estimated by the Commandant of the Natal Mounted Police, amount to a sum of £71,505.

Under this head Ministers have to state -

That this outlay has been entirely due to the failure of the Cape Government to discharge its accepted

PUBLIC RECORD OFFICE									
1	2	3	4	5	6				
C.O. 48						524			
COPYRIGHT PHOTOGRAPH - NOT TO BE REPRODUCED PHOTOGRAPHICALLY WITHOUT PERMISSION OF THE PUBLIC RECORD OFFICE, LONDON									

156  
(14)

SUMMARY.

	CATTLE.	HORSES.	SHEEP.	GOATS.
STOLEN.	870.	203.	286.	109.
RECOVERED.	202.	17.	2.	2.
	468.	186.	284.	107.

PUBLIC RECORD OFFICE

Reference  
C.O. 48

524

COPYRIGHT PHOTOGRAPH—NOT TO  
BE REPRODUCED PHOTOGRAPHIC-  
ALLY WITHOUT PERMISSION OF THE  
PUBLIC RECORD OFFICE, LONDON

Statement of the expenditure for pay, transport, tents &c, for the detachment of Natal Mounted Police stationed in Alfred County, during the years 1890, 91, 92, 93, and 4 months 1894, in excess of the normal strength required in that county for ordinary Police duties.

Year.	Field 1.	£.
1890.	Pay of Officers, N. C. J. & ran from 1st January to 31st December.	8,598.
1891.	do. do.	12,857.
1892.	do. do.	11,120.
1893.	do. do.	4,670.
1894.	do. from 1st Jan. to 30th April.	1,300.
	Extra expenditure for Transport, tents, &c, from 1st January, 1890, to 30th April, 1894.	1,360.
	Total...	£33,905.

(Sd) J. G. Dartnell,

Colonel,

Commandant, N. M. P.

1
2
3
4
5
6

C.O. 48

524

COPYRIGHT PHOTOGRAPH—NOT TO  
BE REPRODUCED PHOTOGRAPHIC-  
ALLY WITHOUT PERMISSION OF THE  
PUBLIC RECORD OFFICE, LONDON



الوثيقة الخامسة عشر : رد حكومة الكيب على رسالة حاكم ناتال بشأن حماية الحدود ١٣

نوفمبر ١٨٩٤

Enclosure in Dispatch, No.

From His Excy: Sir High Commissioner, Cape Town.

To His Excy: Sir High Commissioner, Natal.

RECEIVED

13.11.94

1894

12.11.94

Sir,

12.11.94

1894

12.11.94

1894

I am, etc.

H. L. G. (S)

High Commissioner.

12.11.94

12.11.94

12.11.94

RECEIVED  
13.11.94  
1894  
COPYRIGHT PHOTOGRAPH NOT TO BE REPRODUCED PHOTOGRAPHICALLY WITHOUT PERMISSION OF THE PHOTOGRAPHIC OFFICE, LONDON

## CAPE OF GOOD HOPE

### INDEX TO ACTS, 1894.

- 1.—The Magistrates' Jurisdiction Amendment Act, 1894.
- 2.—Payment of Jurors in Criminal Cases Act, 1894.
- 3.—Additional Appropriation (1893-'94) Act, 1894.
- 4.—The Appropriation (part 1894-'95) Act, 1894.
- 5.—Pondoland Annexation Act, 1894.
- 6.—The Table Bay Harbour Loan Act, 1894.
- 7.—Births and Deaths Registration Act, 1894.
- 8.—East London Chamber of Commerce Act, 1894.
- 9.—Cape Town Loan Act, 1894.
- 10.—The Port Elizabeth Harbour Loan Act, 1894.
- 11.—The East London Harbour Loan Act, 1894.
- 12.—The King William's Town Borough Ordinance Amendment Act, 1894.
- 13.—The Villages Management Act, 1891, Amendment Act, 1894.
- 14.—The Graham's Town Municipality Act, 1894.
- 15.—Cape Town Streets Act, 1894.
- 16.—The Port Elizabeth Port Office Act, 1894.
- 17.—Valkenberg Lunatic Asylum Act, 1894.
- 18.—The Private Mines Inspection Act, 1894.
- 19.—The East London Harbour Board Act Amendment Act, 1894.
- 20.—The Seal Act, 1894.
- 21.—Police Offences Act Amendment Act, 1894.
- 22.—The Liquor Law Amendment Act, 1894.
- 23.—Hanover Transfer Act Amendment Act, 1894.
- 24.—The Cape of Good Hope Savings Bank Society Act, 1894.
- 25.—Olen Grey Act, 1894.
- 26.—Native Territories Appeal Act, 1894.
- 27.—The Actions against Divisional Councils or Municipalities Procedure Act, 1894.
- 28.—Registration of Deeds Act, 1894.
- 29.—The Port of Durban Company (Limited) Act, 1894.
- 30.—The Stock Exchange Central Board of Management Act, 1894.
- 31.—The Leprosy Repression Act Amendment Act, 1894.
- 32.—The Port St. John's and Mafeking Railway Amendment Act, 1894.
- 33.—Graham's Town and Port Alfred Railway Loan Act, 1894.
- 34.—Appropriation Act, 1894.
- 35.—Regulation of Railways Amendment Act, 1894.
- 36.—The Public Works Act, 1894.
- 37.—Cape Central Railways Extension Act, 1894.
- 38.—Unauthorized Expenditure Act, 1894.
- 39.—The Municipal Land Title Act, 1894.

C.O. 18

521

LAND SETTLEMENT DEPARTMENT, O.R.O.

# Form of Application for a Government Farm.

I, the undersigned, do hereby state my desire to become { Purchaser of }  
 Bloemfontein 600 morgen  
 Allotment No. ; being a portion of Crown Land situate in  
 the District of

And I do solemnly and sincerely declare that I apply for the above Allotment on my own behalf and for my own use and benefit only, and not as agent or trustee for any other person, and that the following particulars are true to the best of my knowledge and belief:

1. Surname of Applicant Douglas
2. Christian Name Edward William Spencer
3. Nationality British
4. Address (full postal) Kaapstad, Cap
5. Residence before the War India
6. Age 64
7. Profession, Trade, or Calling Civil Engineer, Irrigation
8. Experience as Farmer, if any; state Place, Length of Time, and Class of Agriculture engaged in 30 years farming in India
9. Available Capital, bond-fide the property of Applicant, consisting  
 of Cash £200 Implements £450 per annum pension  
 Stock
10. Service in His Majesty's Imperial or Colonial Forces, stating Length of Service, Regiment or Corps, and whether engaged on Active Service during the South African War  
 of 1899-1902 None. One son in R.O.S.B. during whole of war.
11. Married or Single Married
12. Nationality of Wife English
13. Number of Children, if any, stating Age and Sex Four Sons
14. Profession of Father Deputy Director Genl of Indian P.O.
15. Names of two References Col P.V. Corbett, B.E.  
N. McLeod, Supt Engineer, Ind Irrigation.

Signature E. S. Douglas

Place Bloemfontein

Date 29/6/03

1	2	3	4	5	6
PUBLIC RECORDS OFFICE					
Reference -					
C.O. 551					
3					
COPYRIGHT PHOTOGRAPH - NOT TO BE REPRODUCED PHOTOGRAPHICALLY WITHOUT PERMISSION OF THE PUBLIC RECORDS OFFICE, LONDON					



الوثيقة الثامنة عشر : تقرير عن زيارة الحاكم العام عبر اتحاد جنوب افريقيا في ١٣  
اغسطس ١٩١٠، وطلب الفلاحين حمايتهم من وباء الماشية

354

AFRICA.  
CONFIDENTIAL. (2)

Governor-General's Office,  
Pretoria.

20 July, 1910.  
25017  
REC'D.  
Aug 13 1910

My Lord,

I have the honour to inform your Lordship that I proceeded on the 12th instant on a ten days' tour in the Rustenburg District. I left the train at Brits River on the frontier of the District and trekked across country to Zoutpans-drift, Sand-drift on the Elands River, Saulspoort where a three days' halt was made, and through the Pilansberg to Rustenburg. Addresses of loyalty and welcome were presented at Zoutpans-drift, at Van Zonder's farm in the Pilansberg, by the native community at Saulspoort, and by the Mayor and Council, the South African Party, and the British Indian community at Rustenburg. Throughout I enjoyed a most cordial reception.

2. At the various farmers' meetings, which were held at different places en route, the chief topics of discussion were East Coast Fever and Irrigation. Considerable areas in the District are infected with East Coast Fever, and the usual measures, with which your Lordship is familiar, are being taken to combat it. The farmers who spoke at the meetings were almost unanimous in protesting against the slaughtering of infected cattle, urging that camels

Right Honourable  
THE EARL OF CREVE, K. G.,  
Ac., Ac., Ac.,  
COLONIAL OFFICE.

PUBLIC RECORD OFFICE  
C.O. 551 / 1  
REPRODUCED PHOTOGRAPHICALLY WITH  
THE PERMISSION OF THE PUBLIC  
RECORD OFFICE, LONDON



3. the expense of putting down a hole for a single applicant in a remote part of the country is out of proportion to the price charged, viz:- £2 per working day, and in such cases farmers have to wait until such time as further applications are received for holes in the vicinity.

5. At the meeting at Mr. du Plessis' farm at Zoutpans-drift, two other special grievances were mentioned, viz:- the inadequacy of the school buildings which, after inspection, I promised to bring to the notice of the Minister of Education; and the scarcity of the labour supply. It appears that in that District the natives have their own holdings, by which they are enabled to provide for their needs without going out to work for the white farmers.

I have some doubt, however, whether this is a complete explanation of the difficulty, as I was informed that a not inconsiderable proportion of the younger men proceed to the Rand to work in the gold mines. The real trouble probably lies in the meagre remuneration offered for agricultural labour.

7. The only other point worthy of remark, which was brought up at the meeting at Mr. van Tonder's farm at Rietfontein, was the alleged holding up of large areas by speculative land companies. I understand that this question is receiving the attention of the Government.

8. The two chief native settlements - Bethanie and Hanlepoort - through which I passed, appear to be both prosperous and contented. The dwelling houses were, for the most part, rectangular in shape, substantially built of sun-baked brick or mud, and roofed with thatch or corrugated iron.

Bethanie





4. Bethania, where the influence of the German Mission is exceedingly strong, is remarkable for a fine church built by the natives themselves at a cost of £3,000, raised entirely by local contributions. At Saulspoort, which is mainly inhabited by a section of the Bakhatla tribe, there was a large meeting of natives from the surrounding country, and an address was presented, signed by the principal chiefs, containing expressions of loyalty to the Throne and sympathy with the King and Royal Family in connection with the death of His late Majesty. I promised that the message should be conveyed to the proper quarter. Beyond invoking my aid as a rainmaker the various chiefs who addressed the meeting confined themselves entirely to generalities. It appears, however, that certain questions affecting their interests had been brought to the notice of Lord Selborne on a previous occasion, and I shall take an early opportunity of ascertaining whether these have been taken into consideration.

9. The only other point of interest to record is the presence at the farmers' meeting in the Pilansberg of three English farmers settled in the District by the Land Settlement Board in the country and now well-to-do and substantial men. I gather that they are far more industrious than the Dutch: they do not, for instance, neglect the elementary precaution of burning a fire ring to protect their farms from the veld fires, which are very prevalent in the District during the dry season. Their relations with their neighbours appeared to be entirely cordial.

10. I was favourably impressed with Mr. A. R. Gramond, the Resident Magistrate, who accompanied me on the tour, and with Mr. H.D.M. Stanford, the Sub Native





the Sub Native Commissioner of the District. Both appeared, so far as I was able to judge, to be competent and energetic in the discharge of their duties, and to possess a proper consciousness of their responsibilities towards the native population.

I have the honour to be,  
My Lord,  
your Lordship's  
most obedient  
humble servant,

*G. G. G. G.*

GOVERNOR-GENERAL

PUBLIC RECORDS SERIES  
C.O. 551 / 1  
Copies of this document are deposited in the Public Record Office, London



الوثيقة التاسعة عشر: خطاب مدير لجنة تسوية الأراضي بتاريخ ٢٣ أغسطس ١٩١٠

Enclosure No. 10 Africa Dispatch 565  
No. 156 of 27.8.1910

C O  
28824

(COPY)

ORANGE RIVER COLONY

LAND SETTLEMENT BOARD

REC'D  
17 SEP 10

Bloemfontein,

23rd August, 1910.

Sir,

I have the honour to acknowledge your No. 13/127 dated 16th instant, and in reply beg to forward a record of the service of Mr. H. E. J. Hickley in this Province.

Mr. Hickley is on the temporary establishment of the Land Settlement Board, and as you will see, was retrenched in July 1905, being appointed to the position he now holds in 1906, on an Inspectorship falling vacant. He has always carried out his duties to the satisfaction of the Board.

I have the honour etc.

(Signed) E. F. APTHORP.

Director of Land Settlement, O. F. S.

Private Secretary,

His Excellency the Governor-General,

P R E T O R I A.

PUBLIC RECORD OFFICE									
1	2	3	4	5	6	7	8	9	10
C. O. 561 / 1									
COPYRIGHT PHOTOGRAPH - NOT REPRODUCED PHOTOGRAPHICALLY WITHOUT PERMISSION OF THE PUBLIC RECORD OFFICE, LONDON									



230

Act No. 11  
of 1911.

# ACT

To prevent the introduction into and spread within the Union of Insect Pests,  
Plant Diseases and Bee Diseases and to regulate the importation into the  
Union of Exotic Animals.

2. In this Act and the regulations made thereunder, unless incon-  
sistent with the context, —

"department" shall mean the Department of Agriculture acting  
through the officer for the time being in control thereof;

"exotic animal" shall mean any animal (other than man) and  
any bird, reptile, insect, or other member of the animal  
kingdom which is not indigenous or native to South Africa  
and shall include the eggs of any such animal, bird, reptile,  
insect, or member, but shall not include stock as defined in  
the law for the time being in force in the Union relating to  
diseases of stock;

"honey" shall include both honey in combs and extracted honey  
and shall further include any preparation consisting partly  
of honey, if the Minister by notice in the Gazette apply the  
definition thereto by reason of the likelihood of such a pre-  
paration conveying bee disease;

"insect pest" shall mean any insect or other invertebrate animal  
which is injurious to plants;

"magistrate" shall include any chief magistrate or any resident  
or assistant resident magistrate;

"Minister" shall mean the Minister of Agriculture or any other  
Minister to whom the Governor-General may assign the  
administration of this Act, and the expression shall mean,  
in any particular provisions thereof, any Minister to whom  
the Governor-General may assign the administration of those  
particular provisions;

"nursery" shall mean any premises whereon or wherein trees,  
shrubs, vines and ornamental or fruitbearing plants are  
grown for purposes of sale or disposal in their living state;

"occupier" shall, in relation to land or premises, mean the  
person having for the time being the legal right of occupation  
thereof, and shall include an agent of the occupier or any  
person in actual occupation of the land or premises;

"officer" shall mean an officer of the department to whom the  
Minister has in writing either generally or specially assigned  
duties under this Act;

PUBLIC RECORD OFFICE  
C.O. 551 / 87  
COPYRIGHT PHOTOGRAPH - NOT TO BE  
REPRODUCED PHOTOGRAPHICALLY WITH-  
OUT PERMISSION OF THE PUBLIC  
RECORD OFFICE, LONDON











# Regulations under the Agricultural Pests Act, 1911.

1911, No. 1012

## PROCLAMATION

By His Excellency the Governor-General, in and with the advice and consent of the Executive Council, in pursuance of the powers conferred by the Agricultural Pests Act, 1911, I hereby declare that the following regulations shall be observed in relation to the importation and sale of agricultural pests and the persons concerned in such importation and sale.

1. The regulations shall be observed by all persons who import or sell agricultural pests, and by all persons who are concerned in such importation or sale.

2. The regulations shall be observed by all persons who import or sell agricultural pests, and by all persons who are concerned in such importation or sale.

3. The regulations shall be observed by all persons who import or sell agricultural pests, and by all persons who are concerned in such importation or sale.

4. The regulations shall be observed by all persons who import or sell agricultural pests, and by all persons who are concerned in such importation or sale.

5. The regulations shall be observed by all persons who import or sell agricultural pests, and by all persons who are concerned in such importation or sale.

1. The regulations shall be observed by all persons who import or sell agricultural pests, and by all persons who are concerned in such importation or sale.



- 501 -







236

The following information was obtained from the files of the Albany Office of the Public Affairs Office, Albany, New York, on the above captioned subject.

On 11/10/67, the Albany Office of the Public Affairs Office, Albany, New York, received a letter from the Albany Office of the Public Affairs Office, Albany, New York, dated 11/10/67, regarding the above captioned subject.

The Albany Office of the Public Affairs Office, Albany, New York, is currently conducting an investigation into the above captioned subject.

The Albany Office of the Public Affairs Office, Albany, New York, is currently conducting an investigation into the above captioned subject.

The Albany Office of the Public Affairs Office, Albany, New York, is currently conducting an investigation into the above captioned subject.

The Albany Office of the Public Affairs Office, Albany, New York, is currently conducting an investigation into the above captioned subject.

The Albany Office of the Public Affairs Office, Albany, New York, is currently conducting an investigation into the above captioned subject.

The Albany Office of the Public Affairs Office, Albany, New York, is currently conducting an investigation into the above captioned subject.



229

# AGRICULTURAL PESTS ACT,

No. 11 of 1911.

*In operation from 1st April, 1912.*

Extracts from the above Act and Regulations  
promulgated under this Act regarding the  
importation of

1. PLANTS
2. POTATOES
3. BEESWAX & EXOTIC ANIMALS

into the Union of South Africa.

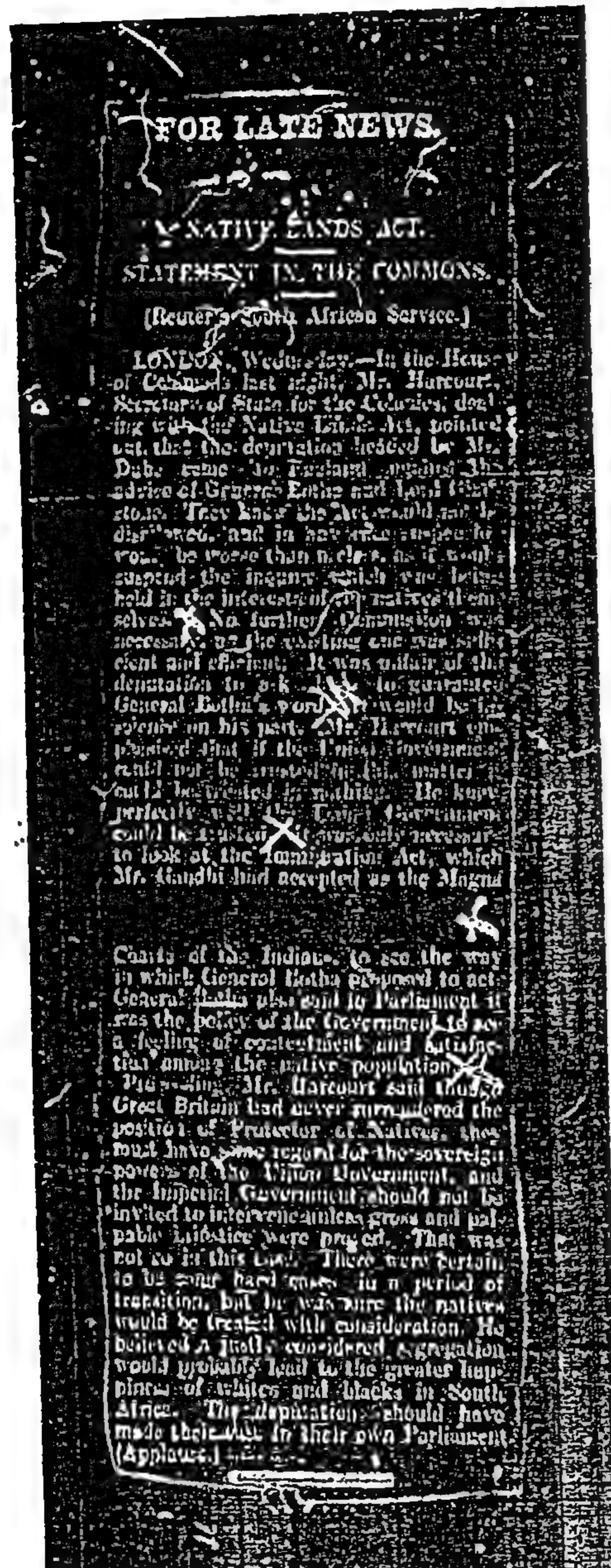
Office of High Commissioner  
for the Union of South Africa  
32, VICTORIA STREET, S.W.

WILLIAMS & CO., LTD., Old Westminster Press, Renshaw Street, London, S.W.

PUBLIC RECORD OFFICE									
1	2	3	4	5	6	7	8	9	0
Reference -									
C.O. 551 / 87									
COPYRIGHT PHOTOGRAPH - NOT TO BE REPRODUCED PHOTOGRAPHICALLY WITH- OUT PERMISSION OF THE PUBLIC RECORD OFFICE, LONDON.									

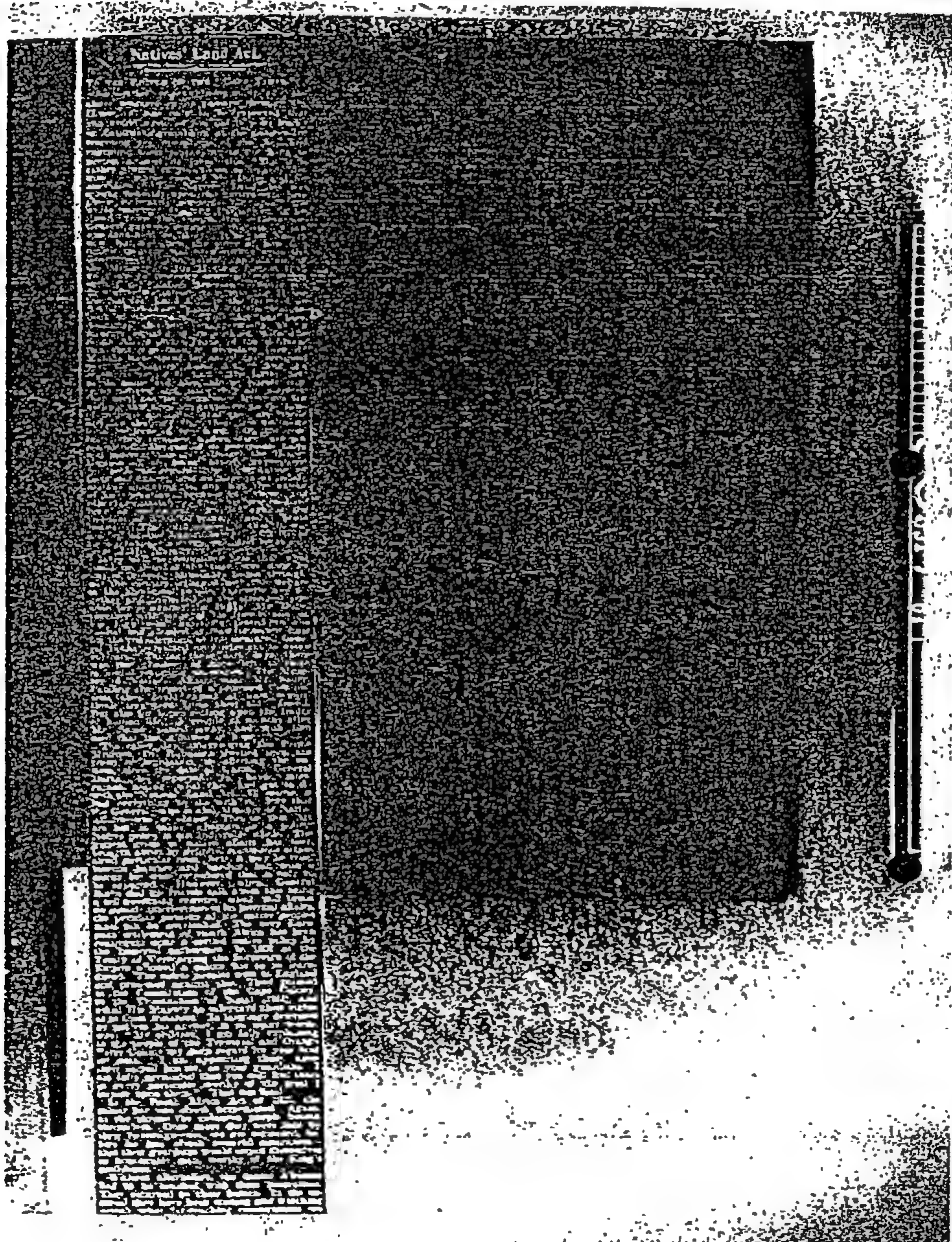


الوثيقة الثانية والعشرون : تصريح مجلس العموم البريطانى للوفد الافريقى بخصوص  
قانون الأرض

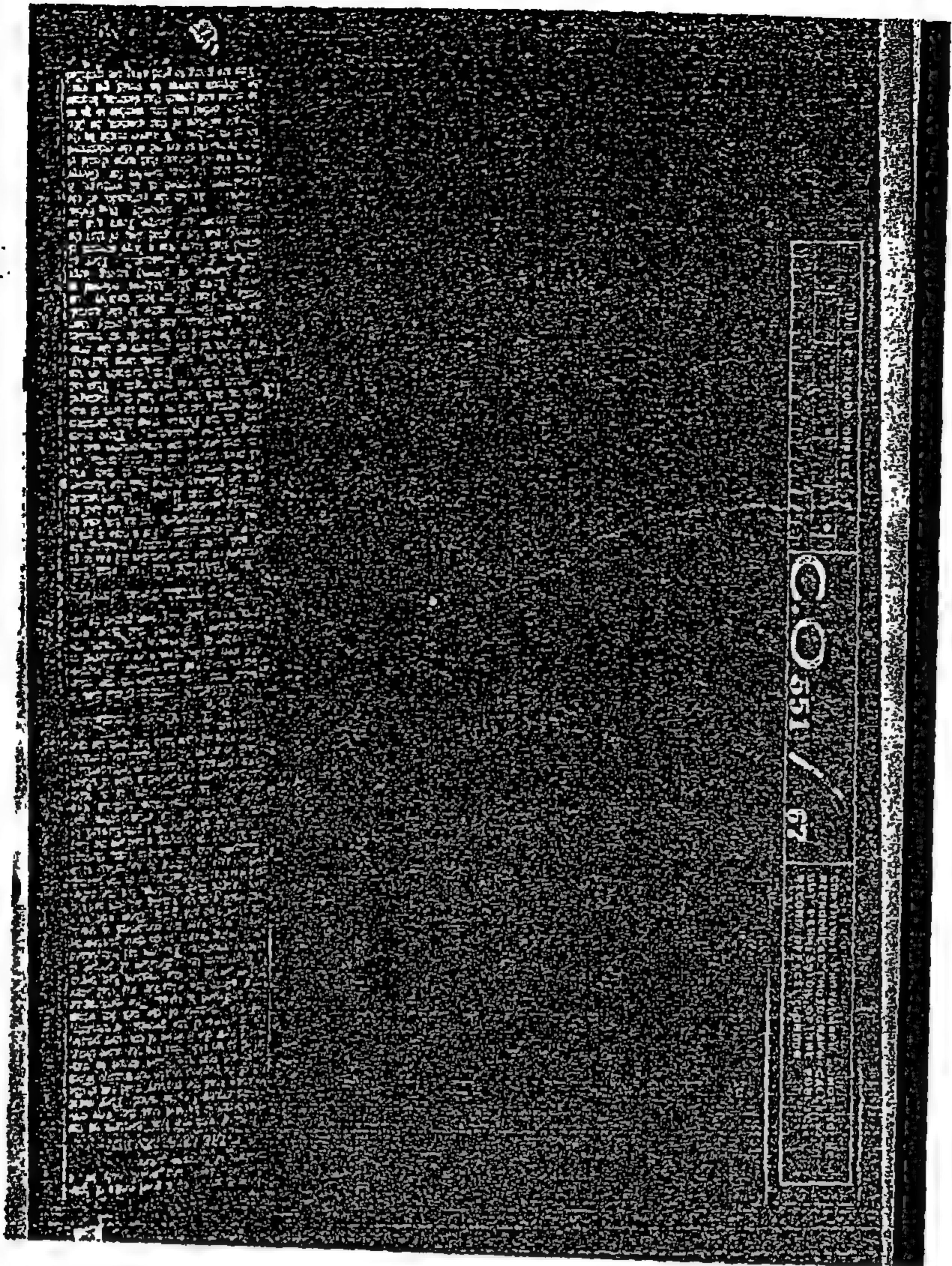




الوثيقة الثالثة والعشرون : خطاب ج. ويل وود موشيت J.Well Wood Mushet في  
١٩ مايو ١٩١٤ بخصوص قانون الأرض لسنة ١٩١٣







THE UNIVERSITY OF CHICAGO  
C.O. 551 / 67  
REPRODUCED FROM THE  
UNIVERSITY OF CHICAGO  
RECORDS DEPARTMENT



The first of these is the fact that the  
 Government has been unable to secure  
 the necessary funds to carry out its  
 policy of non-interference. This is due  
 to the fact that the Government has  
 been unable to secure the necessary  
 funds to carry out its policy of non-  
 interference. This is due to the fact  
 that the Government has been unable  
 to secure the necessary funds to carry  
 out its policy of non-interference.

The second of these is the fact that  
 the Government has been unable to  
 secure the necessary funds to carry  
 out its policy of non-interference.

*W. L. M. M. M.*  
 May 19th 1914

C.O. 551 / 67

SUBMITTANT'S PHOTOGRAPH - NOT TO BE  
 REPRODUCED WITHOUT PERMISSION OF THE  
 SECRETARY OF THE ARMY



الوثيقة الرابعة والعشرون : معلومات طلبها السيد لويس هاركورت ( وزير المستعمرات

بتاريخ ٩ يوليو ١٩١٤

228

Any further communication should be addressed, not to any individual by name, but to the Secretary.

THE SECRETARY,  
BOARD OF AGRICULTURE AND FISHERIES,  
4, WHITEHALL PLACE,  
LONDON, S.W.

and Correspondence are requested:-  
1. To quote the Number, Date, and Heading (if any) of any letter or circular which may be referred to in the correspondence.  
2. To state the name of the person or persons to whom the correspondence is addressed.

Registered Telegraphic Address -  
AGRI-FISHERIES-LONDON.  
Telephone - 2763 VICTORIA.

C. O.  
25150  
BOARD OF AGRICULTURE AND FISHERIES,  
4, WHITEHALL PLACE,  
LONDON, S.W.

9 July, 1914.

No. A. 25534/1914.

Sir,

I am directed by the Board of Agriculture and Fisheries to acquaint you, for the information of the Secretary of State, that their attention has been drawn by a firm of nurserymen to a statement on page 833 of the latest issue of the Post Office Guide to the effect that consignments of bulbs sent by Parcel Post to South Africa must be accompanied by a special permit from the South African Authorities. The Board do not appear to have received any intimation of the introduction of any such regulation and they would be glad, therefore, if Mr. Harcourt would cause enquiry to be made as to its existence. If it is found necessary to communicate with the Union Government, the Board would be much obliged if it could be done by telegraph as the matter is one of considerable urgency.

I am,

Sir,

Your obedient Servant,

*A. W. Austen-Smith*

The Under Secretary of State,  
Colonial Office,  
S.W.

Assistant Secretary.



الوثيقة الخامسة والعشرون :- خطاب بتاريخ ١٦ يوليو ١٩١٤ من لويس هاركورت وزير  
المستعمرات الى السير رايدر هاغارد Sir Rider Haggard

233

*Received from 15/7/14*

Printed confidentially for the use of the Colonial Office.

African (South)  
No. 1024.

CONFIDENTIAL OFFICE

C.O.  
25949  
REC'D  
16 JUL 14

Confidential.

LETTER

TO

THE RIGHT HON. LEWIS HARCOURT

FROM

SIR RIDER HAGGARD

RELATING TO HIS VISIT TO RHODESIA AND ZULULAND.

Colonial Office,  
JULY 1914.



Private and Confidential.

**LETTER to the Right Hon. LEWIS HARCOURT from  
Sir RIDER HAGGARD relating to his visit to  
Rhodesia and Zululand.**

DEAR MR. HARCOURT,

WITH reference to your letter to me of the 29th October 1913, I have now to state, in continuation of my communications to you of 27th March and 27th May 1913, re New Zealand and Australia, that at the conclusion of the South African sittings of the Dominions Royal Commission I went to Rhodesia. For some days I stayed with Mr. Inskip, the representative of the Chartered Company, at Bulawayo. Thence I journeyed to Salisbury, where I was the guest of Sir W. Milton, the Administrator, after which I travelled to Victoria to visit the great Zimbabwe ruins and inspect that part of the country. Returning to Durban I made a journey of over 400 miles through Zululand in the company of Mr. Gibson, the Commissioner, and of Mr. James Stuart, the former Under-Secretary for Native Affairs in Natal, finally emerging at Dundee. I now propose to set out the private and personal conclusions at which I arrived in the course of my expeditions, after seeing these places, studying their inhabitants for myself, and conversing with a multitude of persons who are intimately connected with them.

**RHODESIA.**

The first and most dominant impression left upon the mind by a visit to Rhodesia is the vastness of the land. Day and night the traveller passes over immeasurable spaces of bush-veld or of plain, most of which is at present put to little use. Millions, and, I suppose, tens of millions, of tons of rich grass stand there wasted, to become presently food for fire or to rot. In every direction the land rolls on for ever. The second is the semi-tropical nature of most of the country even in its higher areas. I visited it during the first half of April, when the summer is supposed to be done, yet at times the heat was almost unbearable. At Bulawayo, nearly 4,500 feet above sea level, or rather three miles away from it, at Mr. Inskip's house, the thermometer stood in the neighbourhood of 90 degrees throughout the day and did not seem to fall very much at night. To some extent this may have been owing to the severe drought that was then raging (I can use no other term) for the third or fourth year in succession through all this district, but that it is extremely warm, often almost intolerably so in summer, cannot be denied. Some parts of Rhodesia, however, are better in this respect, but on the other hand others are worse.

Taking the country as a whole, there is, even in many of the healthier parts, still a good deal of malarial fever during a portion of the year. In the towns this can be suppressed in the usual way by sanitary precautions, but I do not quite know how it is to be dealt with over vast areas of veld during, and at the end of, the rainy season, when the anopheles mosquitoes are prevalent. Its presence, with all that this entails, must be reckoned a disadvantage to the country, especially in the lower-lying parts. Thus, at Zimbabwe, I was told that the landlord of the inn there had suffered from blackwater fever; two farmers who went out recently to inspect some land in the neighbourhood, with a view to settling thereon, both returned with blackwater and nearly died, while many people think it desirable to take five grains of quinine a day throughout the summer months—a disagreeable and unwholesome necessity. These remarks, of course, apply with added force to districts that are notoriously unhealthy, though it is possible to visit these and to take no harm. Thus, an official gentleman who had been spending some months in one of them recently returned in very good health. I asked him how he had escaped fever. He replied, by going under his mosquito net at sundown and emerging from it at sunrise, and not before. Such precautions, however, involve the passing of nearly half the twenty-four hours within the circumscribed area of a mosquito net.

On the other hand, many vehemently deny that Rhodesia is in any sense a malarious country. Thus Mr. W., an ex-magistrate, and a large farmer in the Victoria district, whose views I shall have occasion to quote, informed me that he and his family, by taking precautions as to standing water in the neighbourhood of his house, &c., had remained in perfect health in this respect, and that he never got no fever unless it is brought thither from somewhere else. I have dwelt upon the point because malaria is not, as some seem to think, a disease that can be earned.

الوثيقة السادسة والعشرون : القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٥٠ لتعديل القانون المتعلق بملكية  
واشغال الارض في اقليمى التراتسفال وناتال ( يتعلق بتعديل ملكية الاسيويين )



WETTE

VAN

DIE UNIE VAN SUID-AFRIKA  
1950

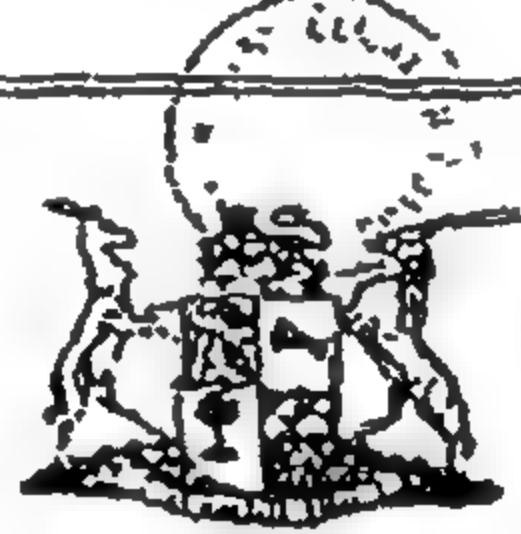
MET

ALFABETIESE TABEL VAN INHOUD EN TABEL VAN WETTE,  
ENS., DEUR HIERDIE WETTE HERROEP OF GEWYSIG.

GERUBLIEK OF LAS  
*En Gedruk onder Toesig van die Staatsdrukker.*

PAROW, K.P.

1950.



STATUTES

OF

THE UNION OF SOUTH AFRICA  
1950

WITH

TABLE OF ALPHABETICAL CONTENTS AND TABLE OF LAWS  
ETC., REPEALED OR AMENDED BY THESE STATUTES.

PUBLISHED BY AUTHORITY  
*And Printed under the Superintendence of the Government Printer.*

PAROW, C.P.

1950.



Act No. 15  
of 1950.

# ACT

amend the law relating to the ownership and occupation of fixed property in the provinces of the Transvaal and Natal.

(English Text signed by the Governor-General.)  
(Assented to 20th March, 1950.)

ENACTED by the King's Most Excellent Majesty, the Senate and the House of Assembly of the Union of South Africa, as follows:—

(1) Section seven of the Asiatics (Land and Trading) Amendment Act (Transvaal) 1919, is hereby amended by the repeal of sub-section (1) with effect as from the eighth day of July, 1949, and the insertion in the place thereof, with effect as from the commencement of this Act, of the following sub-section:

(1) (a) If it appears to the Minister of the Interior that there is reason to suspect that any foreign company (as defined in section two hundred and twenty-nine of the Companies Act, 1926 (Act No. 46 of 1926)) or any company in which such a foreign company holds a controlling interest, is an Asiatic company, he may by notice in writing call upon that company to furnish him, within a period specified in the notice, with such particulars in regard to that company, and in the case of a company in which a foreign company holds a controlling interest, also in regard to such foreign company, as may be so specified.

(b) If any such company fails to comply with any such notice within the said period or within such further period as the Minister may allow, or if after the said notice has been complied with, the Minister, after

Amendment of section 7 of Act 37 of 1919, as inserted by section 7 of Act 35 of 1932, and amended by section 28 of Act 26 of 1946 and section 4 of Act 63 of 1949.



consideration of a report made by the Land Tenure Advisory Board under paragraph (a)bis of sub-section (1) of section twelve of the Asiatic Land Tenure Act, 1946 (Act No. 28 of 1946), is not satisfied that the company is not an Asiatic company, he may by notice in the *Gazette* declare it to be an Asiatic company for the purposes of this Act; and the Minister may in like manner withdraw any such notice.

Act No. 15  
of 1950.

(c) The company shall be notified of such declaration and may, within a period of two months after a date specified in the notification, apply to any provincial division of the Supreme Court having jurisdiction for an order setting aside the notice referred to in paragraph (b), and the court may, if the company proves that it was not, either at the date of the notice under paragraph (a), or at the date of the notice under paragraph (b), an Asiatic company, set aside the notice.

(d) The operation of a notice under paragraph (b) shall, in respect of fixed property, shares or debentures held by or pledged to the company at the date of the notice, be suspended until the expiry of the period referred to in paragraph (c), or if an application is made under the said paragraph, until the application has been disposed of.

(e) A notice under paragraph (a) or (c) shall be deemed to have been effectually given—

(i) if served upon a person who is, in regard to the company concerned, authorized as provided in paragraph (c) of sub-section (1) of section two hundred and one of the Companies Act, 1926 (Act No. 46 of 1926); or

(ii) where there is no such person in the Union, if given in the manner which, in the opinion of the Minister, is best calculated to bring it to the knowledge of the company concerned."

(2) Sub-section (1) of section seven of the Asiatics (Land and Trading) Amendment Act (Transvaal) 1919, as it existed before the eighth day of July, 1949, shall not be construed to have applied to a banking company or an insurance company as defined in section two hundred and four of the Companies Act, 1926 (Act No. 46 of 1926).

2. Section eleven of the Asiatics (Land and Trading) Amendment Act (Transvaal) 1919, is hereby amended by the insertion in the definition of "Asiatic company", before the word "wherein", of the words "(including any foreign company as defined in section two hundred and twenty-nine of the Companies Act, 1926 (Act No. 46 of 1926))".

Amendment of section 11 of Act 37 of 1919, as inserted by section 7 of Act 35 of 1932 and amended by section 31 of Act 28 of 1946.

(1) Section three of the Asiatic Land Tenure Act, 1946, hereby amended—

Act No. 15  
of 1950.

(a) by the repeal of sub-section (1) with effect as from the eighth day of July, 1949, and the insertion in the place thereof, with effect as from the commencement of this Act, of the following sub-section:

Amendment of  
section 3 of  
Act 28 of 1946,  
as amended by  
section 9 of  
Act 53 of 1949.

"(1) (a) If it appears to the Minister that there is reason to suspect that any foreign company (as defined in section two hundred and twenty-nine of the Companies Act, 1926 (Act No. 46 of 1926)) or any company in which such a foreign company holds a controlling interest (as defined in section eleven of the principal Act) is an Asiatic company, he may by notice in writing call upon that company to furnish him, within a period specified in the notice, with such particulars in regard to that company, and in the case of a company in which a foreign company holds a controlling interest, also in regard to such foreign company, as may be so specified.

(b) If any such company fails to comply with any such notice within the said period or within such further period as the Minister may allow, or if after the said notice has been complied with, the Minister, after consideration of a report made by the board under paragraph (a)bis of sub-section (1) of section twelve, is not satisfied that the company is not an Asiatic company, he may by notice in the Gazette declare it to be an Asiatic company for the purposes of the provisions of this Act relating to fixed property in the Province of Natal; and the Minister may in like manner withdraw any such notice.

(c) The company shall be notified of such declaration and may, within a period of two months after a date specified in the notification, apply to any provincial division of the Supreme Court having jurisdiction for an order setting aside the notice referred to in paragraph (b), and the court may, if the company proves that it was not, either at the date of the notice under paragraph (a), or at the date of the notice under paragraph (b), an Asiatic company, set aside the notice.

(d) No action shall be taken under sub-section (5) merely as a result of any such notice, until the expiry of the period referred to in paragraph (c), or if an application is made under the said paragraph, until the application has been disposed of.

ASIATIC LAND TENURE AMENDMENT.  
PRIVY COUNCIL APPEALS.

71

Act No. 15  
of 1950.

(a) A notice under paragraph (a) or (c) shall be deemed to have been effectually given—

(i) if served upon a person who is, in regard to the company concerned, authorized as provided in paragraph (c) of sub-section (1) of section two hundred and one of the Companies Act, 1926 (Act No. 48 of 1926); or

(ii) where there is no such person in the Union, if given in the manner which, in the opinion of the Minister, is best calculated to bring it to the knowledge of the company concerned; and

(b) by the substitution in sub-section (5) for the expression "sub-section (1), (2), (3) or (4)", of the expression "sub-section (2), (3) or (4)".

(2) Sub-section (1) of section three of the Asiatic Land Tenure Act, 1946, as it existed before the eighth day of July, 1949, shall not be construed to have applied to a banking company or to an insurance company as defined in section two hundred and four of the Companies Act, 1926 (Act No. 48 of 1926).

4. Section twelve of the Asiatic Land Tenure Act, 1946, is hereby amended—

(a) by the substitution for paragraph (a)bis of sub-section (1), of the following paragraph:

"(a)bis. every notice under paragraph (b) of sub-section (1) of section seven of the principal Act or paragraph (b) of sub-section (1) of section three of this Act;"; and

(b) by the deletion in sub-section (2), of the expression "(a)bis".

Amendment of  
section 12 of  
Act 28 of 1946,  
as amended by  
section 14 of  
Act 53 of 1949.

5. This Act shall be called the Asiatic Land Tenure Amendment Act, 1950. Short title.





PUBLIC RECORD OFFICE																
Reference: DO 35 / 5365										63066						
1	2	3	4	5	6	Reproduction may infringe copyright					15	16	17	18	19	20

*Re. Le Roy*  
*108 22*  
*Have we a file on Bantu Authorities Act? Pp. review with him. J.S.*  
*22/4*

**TIMES**

**BLOW FOR S. AFRICAN LIBERALS**

**BANTU ACCEPTANCE OF A GOVERNMENT ACT**

CAPE TOWN, April 21

The Government is jubilant at the unanimous decision reached yesterday by the United Transvaal Territories General Council (commonly called the Bunga) to accept the principles of the Bantu Authorities Act and appoint a committee to consider the best means of integrating Bantu authorities under the Act with the council system.

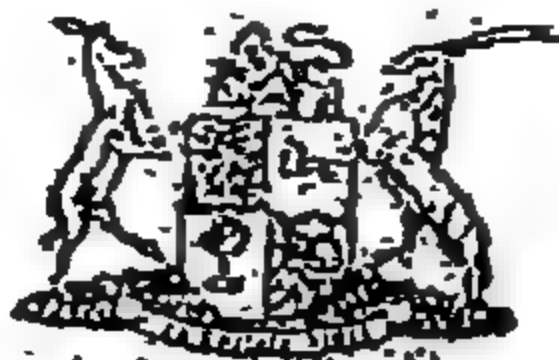
The Bunga is, in effect, a native provincial council in the biggest single native area in the Cape, and has been in existence for many years. The Bantu Authorities Act, passed in 1951, provides for the establishment of tribal authorities on the basis of the traditional Bantu tribal leadership system through chiefs and headmen. Broadly, it seeks to apply the system of indirect rule to the South African native reserves.

Yesterday's decision is a blow to the Liberals here, who have regarded the Bunga as the nearest approach on a big scale to a native-run democratic system—though the Bunga's powers are severely limited and it is plentifully supplied with white advisers. Liberals regard the decision as reflecting ambitions of the chiefs to restore their traditional authority.

Mr. Verwoerd, the Minister for Native Affairs, told in Parliament last night that the Bunga's decision was the greatest triumph hitherto for the policy of apartheid, as it showed that natives were willing to accept the Bantu Authorities Act. That Act, he said, was designed to train natives to manage their own affairs in their own areas. Other leading Nationalists have said that the council system represented by the Bunga was an alien system imposed upon the natives and that the authorities to be established under the Bantu Authorities Act would be more in harmony with native tradition.

*Mr Mc Indoe*

الوثيقة الثامنة والعشرون : القانون ٧٧ لسنة ١٩٥٧ لدمج القانون المتعلق بتأسيس مناطق  
المجموعات وضبط مسائل الملكية واشغال الارض



X6369

**STATUTES**  
or  
**THE UNION OF SOUTH AFRICA**  
**1957**

WITH  
TABLE OF ALPHABETICAL CONTENTS AND TABLE OF LAWS,  
ETC., REPEALED OR AMENDED BY THESE STATUTES.

Part II — Nos. 45—83

PUBLISHED BY AUTHORITY  
And Printed under the Superintendence of the Government Printer.

Printed in the Union of South Africa by CAPE TIMES LTD., PAROW, C.P.  
1957.



**WETTE**  
VAN  
**DIE UNIE VAN SUID-AFRIKA**  
**1957**

ALFABETIESE TABEL VAN INHOUD EN TABEL VAN WETTE  
ENS., DEUR HIERDIE WETTE HERROEP OF GEWYSIG.

Deel II — Nos. 45—83

GEËDITSEER OF LAS  
En Gedruk onder Toesig van die Staatsdrukker.

Gedruk in die Unie van Suid-Afrika deur CAPE TIMES LTD., PAROW, K.P.  
1957.



Act No. 77  
of 1957.

# ACT

To consolidate the law relating to the establishment of group areas, the control of the acquisition of immovable property and the occupation of land and premises and matters incidental thereto.

(English text signed by the Officer Administering the Government.)

(Assented to 24 June, 1957.)

**BE IT ENACTED** by the Queen's Most Excellent Majesty, the Senate and the House of Assembly of the Union of South Africa, as follows:—

## Definitions.

1. (1) In this Act, unless the context otherwise indicates—
  - (i) "Administrator" means Administrator in Executive Committee; (i)
  - (ii) "acquire", in relation to immovable property, means become the owner of such property in any manner whatsoever; (xxvii)
  - (iii) "board" means the Group Areas Board established by section two; (xxi)
  - (iv) "commencement", in relation to the Group Areas Act, 1950 (Act No. 41 of 1950), means, with reference to the provinces of the Cape of Good Hope, Transvaal and Natal, the thirtieth day of March, 1951, and, with reference to the province of the Orange Free State, the thirty-first day of October, 1952; (xi)
  - (v) "company" includes any private company, any company referred to in section thirty-three, any foreign company as defined in section two hundred and twenty-nine of the Companies Act, 1926 (Act No. 46 of 1926), any corporate or unincorporate association of persons, and any registered or unregistered corporate body other than a statutory body; (xii)
  - (vi) "controlled area" means any area which is not a group area or a scheduled native area, location, native village, coloured persons settlement, mission station or communal reserve referred to in paragraph (c) of sub-section (3) of section twenty, or any land vested in the South African Native Trust established by the Native Trust and Land Act, 1936 (Act No. 18 of 1936), and includes, except for the purposes of section seventeen, any specified area referred to in section fourteen: Provided that any group area which is not in terms of a proclamation under paragraph (a) of sub-section (1) of section twenty a group area for occupation, shall form part of the controlled area for the purposes of the provisions of this Act relating to the occupation of land or premises in the controlled area, and that any group area which is not in terms of a

Act No. 77  
of 1957.

proclamation under paragraph (b) of the said subsection a group area for ownership, shall form part of the controlled area for the purposes of the provisions of this Act relating to the acquisition of immovable property in the controlled area; (iii)

(vii) "controlling interest", in relation to any company, means—

(a) a majority of its shares; or

(b) shares representing more than half its share capital; or

(c) shares of a value in excess of half the aggregate value of all its shares; or

(d) shares entitling the holders thereof to more than half its profits or assets; or

(e) shares entitling the holders thereof to a majority or preponderance of votes; or

(f) any interest acquired by any person arising out of the grant by him of a loan for an amount in excess of half its share capital, or debentures for such an amount; or

(g) the power to exercise, directly or indirectly, by holding any interest, whether or not of the nature referred to in paragraphs (a) to and including (f), in any other company, or otherwise, any control whatsoever over the activities or assets of the company:

Provided that in the case of an association of persons a controlling interest therein shall be deemed to be held by a person of the same group as the majority of the members thereof; (iv)

(viii) "deeds registry", in relation to immovable property referred to in paragraph (b) of the definition of "owner", means the office of De Beers Consolidated Mines, Limited, or the office of the Town Clerk of Kimberley, according to whether the relevant lease or licence is registered in the one or the other of those offices; (xxii)

(ix) "disqualified company", in relation to immovable property, land or premises, means a company wherein a controlling interest is held or deemed to be held by or on behalf or in the interest of a person who is a disqualified person in relation to such property, land or premises; (xiv)

(x) "disqualified person", in relation to immovable property, land or premises in any group area, means a person who is not a member of the group specified in the relevant proclamation under section twenty, and in relation to any immovable property, land or premises in the controlled area, means a person who is not a member of the same group as the owner of such property, land or premises, or if the owner is a statutory body other than a municipality in the province of the Cape of Good Hope, of the same group as the majority

Act No. 77  
of 1957.

of the members of such body or in the case of any such municipality, of the same group as the majority of the members of the council thereof, or if the owner is a company, means a person of any group if a controlling interest in that company is held or deemed to be held by or on behalf or in the interest of a person who is a member of another group; (xy)

- (xi) "group" means either the white group or the coloured group or the native group referred to in section *ten*, and includes, to the extent required to give effect to any relevant proclamation under sub-section (2) of the said section, any group of persons who have under the said section been declared to be a group; (vi)
- (xii) "group area" means any area proclaimed under section *twenty*; (vii)
- (xiii) "immovable property" includes any real right in immovable property and any right which would upon registration be such a real right and any immovable property referred to in paragraph (b) of the definition of "owner" and any lease or sub-lease of immovable property (other than a lease or sub-lease of immovable property in an area which is a specified area in terms of section *fourteen*, not being a lease or licence referred to in the said paragraph), but does not include any right to any mineral (including any right to prospect for or to dig or mine any mineral) or a lease or sub-lease of any such right or a mortgage bond over immovable property, or any other real right in immovable property excluded by the Governor-General from time to time by proclamation in the *Gazette*; (xvi)
- (xiv) "inspector" means an inspector appointed under section *thirty-nine*; (x)
- (xv) "land" includes any portion of land; (viii)
- (xvi) "local authority" means any institution or body contemplated in paragraph (vi) of section *eighty-five* of the South Africa Act, 1909; (xx)
- (xvii) "marriage" includes a union, recognized as a marriage (whether or not of a monogamous nature) in native law or custom or under the tenets of the religion of either of the parties to the union; (ix)
- (xviii) "Minister" means the Minister of the Interior: Provided that in relation to—
  - (a) the definition of a group under sub-section (2) of section *ten* consisting of members of the native group; or
  - (b) any group area for the native group or for any group defined under sub-section (2) of section *ten* consisting of members of the native group; or
  - (c) any area referred to in sub-section (1) of section *twenty-one* which is declared to be an area for future occupation or future ownership by members



Act No. 77  
of 1957.

- of the native group or of any group defined under sub-section (2) of section *ten* consisting of members of the native group; or
- (d) any area which is a released area in terms of the Native Trust and Land Act, 1936 (Act No. 18 of 1936); or
- (e) any area referred to in sub-section (1) of section *eight* of the Natives (Urban Areas) Consolidation Act, 1945 (Act No. 25 of 1945); or
- (f) any immovable property, land or premises in any such area; or
- (g) the acquisition outside any such area of any immovable property, or the occupation of any land or premises by a member of the native group or of a group defined under sub-section (2) of section *ten* consisting of members of the native group; or
- (h) any determination under section *sixteen* in favour of a member of the native group or of a group defined under sub-section (2) of section *ten* consisting of members of the native group, any reference to the Minister in section *five* or *eighteen*, paragraph (b) of sub-section (3) of section *twenty*, section *twenty-five*, sub-section (1) of section *twenty-six*, sub-section (1) of section *twenty-eight*, section *twenty-nine*, *thirty-seven* or *forty*, sub-section (4) of section *forty-one* or sub-section (4) of section *forty-three*, shall be construed as a reference to the Minister of Native Affairs; (xiii)
- (xix) "mortgage" includes a cession *in securitatem debiti* of any lease or licence referred to in paragraph (b) of the definition of "owner"; (xxv)
- (xx) "mortgagee" includes the holder of a cession *in securitatem debiti* of any lease or licence referred to in paragraph (b) of the definition of "owner"; (xxvi)
- (xxi) "officer in charge of a deeds registry", in relation to immovable property referred to in paragraph (b) of the definition of "owner", means the Secretary of De Beers Consolidated Mines, Limited, or the Town Clerk of Kimberley, according to whether the relevant lease or licence is registered in the office of De Beers Consolidated Mines, Limited, or in the office of the said Town Clerk; (ii)
- (xxii) "owner" means, in relation to—
- (a) immovable property other than such property as is referred to in paragraph (b), the person in whose name that property is registered;
- (b) immovable property forming part of the farm Alexanderfontein or the farm Bultfontein in the district of Kimberley and held under a lease or licence which entitles the lessee or licensee and his successors in title to occupy such property, the

Act No. 77  
of 1957.

person registered in the deeds registry as the lessee or licensee of that property; (v)

- (xxiii) "permit" means a permit issued or deemed to be issued under the relevant provision of section *eighteen*; (xvii)
- (xxiv) "person" shall not be limited in its meaning by reason of any special reference to a disqualified person, a disqualified company, a private company, a company referred to in section *thirty-three* or a statutory body; (xix)
- (xxv) "premises" includes any room or apartment in any building; (xviii)
- (xxvi) "regulation" means a regulation made or deemed to have been made under this Act; (xxiii)
- (xxvii) "statutory body" means any council, board or body established by or under any law. (xxiv)

(2) A controlling interest in a company wherein a controlling interest is not held or deemed under any other provision of this Act to be held by or on behalf or in the interest of any person, shall for the purposes of this Act be deemed to be held by any person who holds any shares in that company or who has any interest in that company arising out of the grant by him of a loan to or debentures issued by that company.

(3) A cession of any lease or licence referred to in paragraph (b) of the definition of "owner" in sub-section (1) which is registered in a deeds-registry, or any disposal of any rights under such a lease or licence (other than a cession *in securitatem debiti*) shall for the purposes of this Act be deemed to be a disposal of the immovable property to which the lease or licence relates, and the registration in the deeds registry of such a cession shall for the said purposes be deemed to be a transfer to the cessionary of the said immovable property.

(4) The Governor-General may by proclamation in the *Gazette* declare that, subject to such exceptions as may be specified in the proclamation, any provision of this Act relating to the occupation of land or premises shall apply also with reference to any person who is at any time present in or upon any land or premises, or in or upon land or premises situated in an area specified in the proclamation, or in or upon land or premises other than land or premises situated in an area so specified, for a substantial period of time or for the purpose of attending any place of public entertainment or partaking of any refreshments at a place where refreshments are served or as a member of or guest in any club, as if his presence constituted occupation of such land or premises.

Establishment  
of Group Areas  
Board.

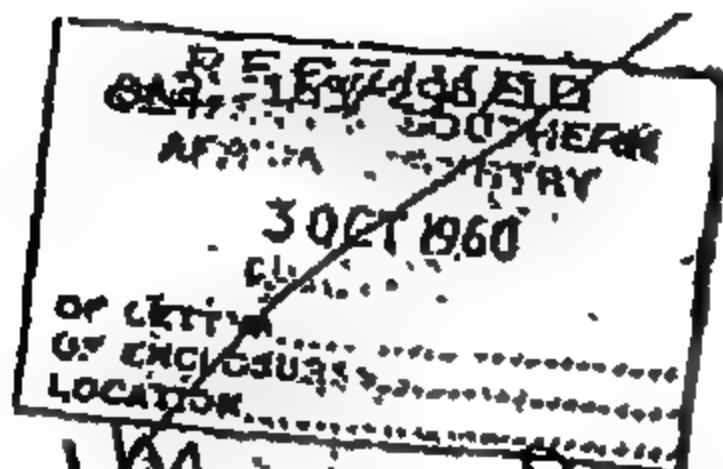
2. (1) There is hereby established a board to be known as the Group Areas Board, which shall consist of not more than twelve members appointed by the Minister.

(2) One of the members of the board shall be designated by the Minister as the chairman and one as the vice-chairman of the board.



الوثيقة التاسعة والعشرون : ثورة البوندولاند سنة ١٩٦٠ ضد نظام سلطات البانتو وضد  
سياسات الإصلاح والتحسين الزراعي الحكومي

PUBLIC RECORD OFFICE									
Reference: DO 35/10584 63066									
1	2	3	4	5	6	7	8	9	10
Reproduction may infringe copyright									



CONFIDENTIAL



OFFICE OF THE HIGH COMMISSIONER  
FOR THE UNITED KINGDOM,  
PRETORIA.

28th September, 1960.

Our Fortnightly Summaries of 16th and 30th June reported unrest in Pondoland at the eastern end of the Transkei. There had then been demonstrations which were said to have involved several thousand Africans; the police were fired upon and returned the fire on at least one occasion and they dropped tear gas from aircraft. The official figure of dead was six Africans. A Committee of three officials of the Department of Bantu Administration was appointed to enquire into these disturbances. A certain amount of publicity attended this Enquiry's hearings because e.g., on one occasion the Pondo turned up in their thousands and insisted on the Committee receiving them all out of doors to hear what they had to say.

2. Nothing has been heard of the Committee's report or recommendations but in the past couple of months there have been sketchy but constantly recurring press reports of further troubles in Pondoland, coupled with complaints from journalists that officials are preventing them from visiting the affected areas to get news. In these circumstances it is difficult to discover what is really going on but it is clear that demonstrations are still taking place in Pondoland, though perhaps not on the same scale as those of June. The causes of this unrest are obscure. The Opposition press tend to make out that the Pondo are protesting against the Bantu Authorities system and the whole conception of "Bantustans". Some colour is given to this by the fact that some of the demonstrations seem to have been directed against Paramount Chief Botha Sigau, who is Paramount Chief of the East Pondo and also President of the Transkei Territorial Authority (the only Bantu Territorial Authority so far created). During the June troubles Botha Sigau was reported to have had to go into hiding to escape the wrath of his people. But Botha Sigau is not only the best known "yes-man" among the South African Bantu, he was involved long ago in a Chieftaincy dispute and was placed by the Government as Paramount Chief of the East Pondo although some say his rival claimant was the rightful heir by tribal custom. He therefore has enemies among his tribesmen quite apart from those he may have made by his association with the Bantu Authorities system.

3. Some reports allege that the Pondo are protesting against oppression and mis-rule by the Bantu Authorities and against fines and taxes imposed by them. It is part of the system of devolution of power to the Bantu Authorities

that/.....

R.G. BIRTON, ESQ.,  
COMMONWEALTH RELATIONS OFFICE,  
LONDON

CONFIDENTIAL



Reference: DO 35/10584

63066

Reproduction may infringe copyright

CONFIDENTIAL



that they should be allowed to tax and to impose fines on a small scale, the proceeds going to the newly established tribal treasuries to be devoted to development of the tribal areas. I believe that in fact the Bantu Authorities are so far exercising these powers only in a very small degree, but there may well be misuse of them in some cases. There are also numerous reports of protests against the efforts of the Government and of the Bantu Authorities to persuade the people to adopt more efficient agricultural methods, e.g. the killing of cattle. It is hard to discover whether the people genuinely oppose the Bantu Authorities and all their works as a matter of principle (i.e. rejecting this re-imposition of the old chieftainship system) or whether the current unrest is simply a manifestation of the superstition and conservatism of a people reluctant to adopt progressive methods. Superstition and conservatism are certainly part of the trouble and these, as British colonial administrators well know, are difficulties which bedevil the work of the most enlightened colonial régimes. To the extent that this is one of the causes of the troubles in Pondoland the Union authorities are deserving of some sympathy but they are liable to forfeit that sympathy by their lamentable failure to satisfy the curiosity of press and public at home and abroad. They have cast a veil of secrecy over Pondoland and the world, already biased against South Africa, assumes the worst.

4. The other day one of our Canadian colleagues asked the Information Division of the Department of Bantu Administration whether the report of the Committee which investigated the June disturbances in Pondoland would soon be published. He was asked to put his request in writing and was then told that it was not intended to make the report public and a copy could not therefore be given to him. Undaunted, he decided to take advantage of the encouragement which the Information Division of the Department frequently gives us all orally to approach them for information about the Bantu. He rang the Deputy Director of the Division and asked if he might come to have a talk with him about Pondoland. The Deputy Director replied that he knew nothing about the Pondoland and so it was no use coming. You will remember that I had a rather similar experience last year when I tried to get information from the Union Government about disturbances among Africans in the rural areas of Natal (my letter of 14th September, 1959) SM

5. In the last few days the quarrel between the press and the Transkei authorities has reached a new crisis. The Commissioner-General of the Transkei, Mr. J.A.H. Abraham, refused to see a party of journalists from papers in the Union and Rhodesia who had come far and waited 24 hours to see him. Instead he issued a long statement to the South African Press Association. This said that because of "inaccuracies, untruths and wilful distortion of facts" which had recently been spread, particularly in connection with recent disturbances and resulting conditions of tension in Eastern Pondoland, it had been agreed that all branches of the Bantu Administration Department in the Transkei would in future transmit all news to the Commissioner-General's Office. They would in turn transmit news to the South African Press Association in which agency the Commissioner-General had full confidence. The statement went on:

CONFIDENTIAL

It/-----



## PUBLIC RECORD OFFICE

Reference: DO 35/16584

63066

Reproduction may infringe copyright

CONFIDENTIAL



"It is quite clear that some newspapers have embarked on a systematic campaign of creating suspicion with regard to events in the Bantu homelands, and every opportunity is seized to discredit the Bantu Authorities in the eyes of the Bantu as well as the white people. The impression is created that there is a reign of terror in these territories, and that is completely untrue. Where there are isolated cases of transgression against the law these incidents are exaggerated and the impression is created that the Bantu Authorities are at the root of the trouble, which is devoid of any truth. Tribal clashes, which occur from time to time and which have occurred regularly throughout history, are presented as revolts against the system of Bantu Authorities. Even when the true facts are supplied to these newspapers the paragraph giving the facts is carefully deleted. Because the Bantu in these areas regularly read these newspapers, the result is that unrest is created and the authority of Tribal Authority, the Regional Authority and the Territorial Authority is undermined. No Government can tolerate such conditions. It does not only endanger the position of the Bantu and the white man in the Bantu homelands as well as that of the country as a whole, but it also ruins the work of the officials of the different branches of the administration".

6. Now it seems that an effort is to be made to bring the troubles of Pondoland to the attention of the United Nations when the General Assembly debates the problem of apartheid in South Africa. The local press reports that a young Pondo, Mr. Enoch Mbele is now in London arranging to put before the General Assembly a 9,000 word memorandum by the Pondo leaders. The papers say that "Mr. Enoch Mbele, who has no passport, left through one of the many escape routes used during the State of Emergency by political refugees". In fact, he arrived in Stagi, Swaziland, from Johannesburg on 2nd September; was flown by a private chartered aircraft to Bechuanaland on 3rd September and was flown from Bechuanaland by Mrs. Bing's airlift on 14th September. Mr. Mbele's memorandum is reported to call for a judicial enquiry into the Pondo police clashes in June, the immediate abolition of Bantu Authorities, the removal of Botha Sigcau and his "satellite" chiefs, the development of a "proper" educational system (i.e. not Bantu education) and democratic rights for all South Africans. It also complains that the Government's agricultural rehabilitation schemes bring poverty to the Bantu and protests against the recent increase in the poll tax, etc.

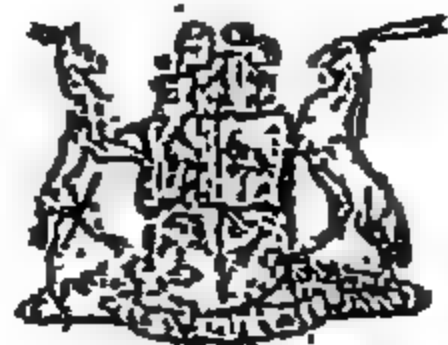
7. I am sending a copy of this letter to Chris Diggins in New York.

Yours ever,  
 (S.J. BURE)

CONFIDENTIAL

P.3./

الوثيقة الثلاثون : القانون ٣٦ لسنة ١٩٦٦ لضم القانون المتعلق بتأسيس مناطق  
المجموعات وضبط مسائل الملكية وإشغال الأرض



١٠ - ٦٧

WETTE

VAN

DIE REPUBLIEK VAN SUID-AFRIKA

1966

MET

ALFABETIESE TABEL VAN INHOUD EN TABEL VAN WETTE.  
ENS., DEUR HIERDIE WETTE HERROEP OF GEWYSIG.

Nos. 1—63

GEPUBLISEER OP LAS

*En Gedruk onder Toesig van die Staatsdrukker.*



STATUTES

OF

THE REPUBLIC OF SOUTH AFRICA

1966

WITH

ALPHABETICAL TABLE OF CONTENTS AND TABLE OF LAWS,  
ETC., REPEALED OR AMENDED BY THESE STATUTES

Nos. 1—63

PUBLISHED BY AUTHORITY

*And Printed under the Superintendence of the Government Printer.*

• Price per set/Pris per Set R4.90  
• Overseas/Oversee R6.15  
• Post Free/Posvrij.



# ACT

consolidate the law relating to the establishment of group areas, the control of acquisition of immovable property and the occupation of land and premises, and matters incidental thereto.

*(Afrikaans text signed by the State President.)*  
*(Assented to 5th October, 1966.)*

ENACTED by the State President, the Senate and the House of Assembly of the Republic of South Africa, as

(1) In this Act, unless the context otherwise indicates— Definitions

(i) "Administrator" means Administrator in Executive Committee; (i)

(ii) "acquire", in relation to immovable property, means become the owner of such property in any manner whatsoever; (xxvi)

(iii) "board" means the Group Areas Board established by section 2; (xx)

(iv) "commencement", in relation to the Group Areas Act, 1950 (Act No. 41 of 1950), means, with reference to the provinces of the Cape of Good Hope, the Transvaal and Natal, the thirtieth day of March, 1951, and with reference to the province of the Orange Free State, the thirty-first day of October, 1952; (x)

(v) "company" includes any private company, any company referred to in section 37, any foreign company as defined in section 229 of the Companies Act, 1926 (Act No. 46 of 1926), any corporate or unincorporate association of persons, and any registered or unregistered corporate body other than a statutory body; (xi)

(vi) "controlled area" means any area which is not a group area or a scheduled Bantu area, Bantu residential

Act No. 36  
of 1966.

area, coloured persons settlement, incorporated area, mission station or communal reserve referred to in section 23 (6) (c) or any land vested in the South African Bantu Trust established by the Bantu Trust and Land Act, 1936 (Act No. 18 of 1936), and includes, except for the purposes of section 20, any specified area referred to in section 16: Provided that any group area, which is not in terms of a proclamation under section 23 (1) (a) a group area for occupation, shall form part of the controlled area for the purposes of the provisions of this Act relating to the occupation of land or premises in the controlled area, and that any group area, which is not in terms of a proclamation under section 23 (1) (b) a group area for ownership, shall form part of the controlled area for the purposes of the provisions of this Act relating to the acquisition of immovable property in the controlled area; (iii)

(vii) "controlling interest", in relation to any company, means—

- (a) a majority of its shares; or
- (b) shares representing more than half its share capital; or
- (c) shares of a value in excess of half the aggregate value of all its shares; or
- (d) shares entitling the holders thereof to more than half its profits or assets; or
- (e) shares entitling the holders thereof to a majority or preponderance of votes; or
- (f) any interest acquired by virtue of the grant of loans for an amount exceeding in the aggregate half its share capital, or debentures for such an amount; or
- (g) the power to exercise, directly or indirectly, by holding any interest, whether or not of the nature referred to in paragraphs (a) to (f) and including (f), in any other company, or otherwise, any control whatsoever over the activities or assets of the company:

Provided that in the case of an association of persons a controlling interest therein shall be deemed to be held by a person of the same group as the majority of the members thereof; (iv)

(viii) "deeds registry", in relation to immovable property referred to in paragraph (b) of the definition of "owner", means the office of De Beers Consolidated Mines, Limited, or the office of the Town Clerk of Kimberley, according to the office in which the relevant lease or licence is registered; (xxi)

(ix) "disqualified company", in relation to immovable property, land or premises, means a company wherein



Act No. 36  
of 1966.

a controlling interest is held or deemed to be held by or on behalf or in the interest of a person who is a disqualified person in relation to such property, land or premises; (xiii)

(x) "disqualified person", in relation to immovable property, land or premises in any group area, means a person who is not a member of the group specified in the relevant proclamation under section 23, and in relation to any immovable property, land or premises in the controlled area, means a person who is not a member of the same group as the owner of such property, land or premises, or if the owner is a statutory body other than a municipality in the Province of the Cape of Good Hope, of the same group as the majority of the members of such body or in the case of any such municipality, of the same group as the majority of the members of the council thereof, or if the owner is a company, means a person of any group if a controlling interest in that company is held or deemed to be held by or on behalf or in the interest of a person who is a member of another group; (xiv)

(xi) "group" means either the white group or the coloured group or the Bantu group referred to in section 12, and includes, to the extent required to give effect to any relevant proclamation issued or deemed to have been issued under subsection (2) of the said section, any group of persons who have been declared or are deemed to have been declared to be a group under the said section; (vi)

(xii) "group area" means any area proclaimed or deemed to have been proclaimed under section 23; (vii)

(xiii) "immovable property" includes any real right in immovable property and any right which would upon registration be such a real right and any immovable property referred to in paragraph (b) of the definition of "owner" and any lease or sublease of immovable property (other than a lease or sublease of immovable property in an area which is a specified area in terms of section 16, not being a lease or licence referred to in the said paragraph), but does not include any right to any mineral (including any right to prospect for or to dig or mine any mineral) or a lease or sublease of any such right or a mortgage bond over immovable property, or any other real right in immovable property excluded by the State President from time to time by proclamation in the *Gazette*; (xv)

(xiv) "land" includes any portion of land; (viii)

(xv) "local authority" means any institution or body contemplated in section 84 (1) (f) of the Republic of South Africa Constitution Act, 1961 (Act No. 32 of 1961); (xix)



Act No. 36  
of 1966.

(vi) "marriage" includes a union recognized as a marriage (whether or not of a monogamous nature) in Bantu Law or custom or under the tenets of the religion of either of the parties to the union; (ix)

(vii) "Minister" means—

(a) for the purposes of the application of section 5, 6, 8, 9 (5), 18, 21, 22, 23, 27 (3), 28, 30, 32, 33, 41, 44, 45 (4) or 48 in relation to—

- (i) the definition of a group under section 12 (2) consisting of members of the Bantu group; or
- (ii) any group area for the Bantu group or for any group defined under section 12 (2) consisting of members of the Bantu group; or
- (iii) any area referred to in section 24 (1) which is declared to be an area for future occupation or future ownership by members of the Bantu group or of any group defined under section 12 (2) consisting of members of the Bantu group; or
- (iv) any area which is a released area in terms of the Bantu Trust and Land Act, 1936 (Act No. 18 of 1936); or
- (v) any area referred to in section 8 (1) of the Bantu (Urban Areas) Consolidation Act, 1945 (Act No. 25 of 1945); or
- (vi) any immovable property, land or premises in any such area; or
- (vii) the acquisition outside any such area of any immovable property, or the occupation of any land or premises by a member of the Bantu group or of a group defined under section 12 (2) consisting of members of the Bantu group; or
- (viii) any determination under section 18 in favour of a member of the Bantu group or of a group defined under section 12 (2) consisting of members of the Bantu group.

the Minister of Bantu Administration and Development;

(b) subject to the provisions of paragraph (a), for the purpose of the application of section 6, 8, 18, 21, 22, 23 (2) or (3), 27 (3), 32 (2) or (3), 33, 44, 45 (4) or 48, in relation to any area, immovable property, building, land or premises which is the subject of a proclamation issued or deemed to have been issued under section 19, 23, 24 or 25, and for the purpose of the application of sections 28, 29, 30, 36, 37, 38, and 41, the Minister of Community Development; and

(c) for the purpose of the application of any other provision of this Act, the Minister of Planning;

(xii)

Act No. 36  
of 1966.

- (iii) "mortgage" includes a cession *in securitatem debiti* of any lease or licence referred to in paragraph (b) of the definition of "owner"; (xxiv)
- (iv) "mortgagee" includes the holder of a cession *in securitatem debiti* of any lease or licence referred to in paragraph (b) of the definition of "owner"; (xxv)
- (v) "officer in charge of a deeds registry", in relation to immovable property referred to in paragraph (b) of the definition of "owner", means the Secretary of De Beers Consolidated Mines, Limited, or the Town Clerk of Kimberley, according to whether the relevant lease or licence is registered in the office of De Beers Consolidated Mines, Limited, or in the office of the said Town Clerk; (ii)
- (vi) "owner", in relation to immovable property, includes—
- (a) in the case of immovable property registered in the name of a trustee or trustees for a company, such company; and
  - (b) in the case of immovable property forming part of the farm Alexanderfontein or the farm Bultfontein in the district of Kimberley and held under a lease or licence which entitles the lessee or licensee and his successors in title to occupy such property, the person registered in the deeds registry as the lessee or licensee of that property; (v)
- (vii) "permit" means a permit issued or deemed to have been issued under the relevant provision of section 21; (xvi)
- (viii) "person" shall not be limited in its meaning by reason of any special reference to a disqualified person, a disqualified company, a private company, a company referred to in section 37 or a statutory body; (xviii)
- (ix) "premises" includes any room or apartment in any building; (xvii)
- (x) "regulation" means a regulation made or deemed to have been made under this Act; (xxii)
- (xi) "statutory body" means—
- (a) any council, board or body established by or under any law, which is maintained, in whole or in part, out of moneys voted for that purpose by Parliament, and the administrative staff of which consists wholly or mainly of persons subject to the Public Service Act, 1957 (Act No. 54 of 1957);
  - (b) a local authority including the council of any municipality in the Province of the Cape of Good Hope; and
  - (c) any other council, board or body which the State President may, by proclamation in the *Gazette*, declare to be a statutory body for the purposes of this Act. (xxiii)
- (xii) A controlling interest in a company wherein a controlling interest is not held or deemed under any other provision of Act to be held by or on behalf or in the interest of any



Act No. 36  
of 1966.

tion, shall for the purposes of this Act be deemed to be held by any person who holds any shares in that company or who has any interest in that company arising out of the grant by him of a loan to or debentures issued by that company.

(3) A cession of any lease or licence referred to in paragraph (b) of the definition of "owner" in subsection (1) which is registered in a deeds registry, or any disposal of any rights under such a lease or licence (other than a cession *in securitatem*) shall for the purposes of this Act be deemed to be a disposal of the immovable property to which the lease or licence relates, and the registration in the deeds registry of such a cession shall for the said purposes be deemed to be a transfer to the cessionary of the said immovable property.

(4) The State President may by proclamation in the *Gazette* declare that, subject to such exceptions as may be specified in the proclamation, any provision of this Act relating to the occupation of land or premises shall apply also with reference to any person who is at any time present in or upon any land or premises, or in or upon land or premises situated in an area specified in the proclamation, or in or upon land or premises other than land or premises situated in an area so specified, for a substantial period of time or for the purpose of attending any place of public entertainment or partaking of any refreshments at a place where refreshments are served or as a member or guest in any club, as if his presence constituted occupation of such land or premises.

2. (1) There is hereby established a board to be known as the Group Areas Board, which shall consist of not more than twelve members appointed by the Minister.

Establishment of  
Group Areas  
Board.

(2) One of the members of the board shall be designated by the Minister as the chairman and one as the vice-chairman of the board.

(3) Whenever the chairman is absent or unable to fulfil any of his functions, the vice-chairman may act in his stead.

(4) A member of the board shall be appointed for such a period, not exceeding five years, as the Minister may determine at the time of his appointment, and any member whose office has become vacant otherwise than under subsection (5), shall be eligible for reappointment.

(5) A member of the board shall cease to hold his office—

(a) if his estate is sequestrated or if a notice with reference to him is published under section 22 (1) of the Agricultural Credit Act, 1966;

(b) if he becomes of unsound mind or is convicted of an offence and sentenced to imprisonment without the option of a fine;

(c) if he is absent from three consecutive meetings of the board without the permission of the chairman; or

(d) if he is removed from his office by the Minister on the ground of incapacity or misbehaviour.

(6) A member of the board (other than a person who is in the full-time employment of the State and in receipt of a salary



from public funds) shall, and any such person may, receive remuneration and allowances as the Minister may, in consultation with the Minister of Finance, determine.

Act No. 36  
of 1966.

(7) Save as otherwise provided in this Act, the conditions of service of a member of the board who is not an officer in the public service as defined in section 1 (1) of the Public Service Act, 1957 (Act No. 54 of 1957), shall be determined by the Minister.

(1) The meetings of the board shall, subject to the provisions of subsection (2), be held at such times and places as the board or, if authorized thereto by the board, the chairman of the board may determine.

Meetings and  
quorum.

(2) The chairman may at any time call a special meeting of the board to be held at such time and place as he may direct.

(3) A quorum for a meeting of the board shall be three of the members thereof.

(4) In the absence from any meeting of the board of both the chairman and the vice chairman, the members present at that meeting may elect one of their number to preside at that meeting.

(5) The decision of the majority of the members present at a meeting of the board shall be the decision of the board. Provided that in the event of an equality of votes, the person presiding at the meeting shall have a casting vote in addition to his deliberative vote.

(1) The Minister may appoint an executive committee consisting of a chairman, the vice-chairman and so many other members of the board as the Minister may determine.

Appointment and  
powers of  
executive  
committee.

(2) The chairman of the board shall be the chairman of the executive committee.

(3) The executive committee may, subject to the directions of the board, exercise all the powers and perform all the functions of the board during periods between meetings of the board, but shall not have the power, save in so far as the board otherwise directs, to set aside or vary any decision of the board, and any action taken or decision made by the executive committee shall be subject to review at the first ensuing meeting of the board.

(4) (a) The executive committee shall meet at such times and places as the chairman of the board may direct.

(b) A quorum for a meeting of the executive committee shall be three of the members thereof.

(1) The board shall enquire into and by means of a written report advise the Minister in regard to—

Functions of  
board.

(a) the desirability or otherwise of issuing, amending or withdrawing any proclamation referred to in section 32 (1); and

(b) any matter relating to the administration of this Act which the Minister may refer to it.

(1) Any member of the board who directly or indirectly gives any fee or reward from any person in connection with any matter dealt with by the board shall be guilty of an offence liable on conviction to imprisonment for a period not exceeding three years and shall be precluded thereafter from holding office under this Act or the Community Development Act, 1966 (Act No. 3 of 1966).

Act No. 36  
of 1966.

Prohibition on receipt of fees or rewards and preservation of secrecy by members of the board.

(2) Any member of the board who discloses, except with the consent of the board or in the performance of his duties or as a witness in a court of law, any information acquired by him in the course of his duties, shall be guilty of an offence and liable on conviction to a fine not exceeding one hundred rand.

(1) For the purposes of this Act there shall be the following groups, namely—

Groups for the purposes of this Act.

(a) a white group, in which shall be included any person who in appearance obviously is or who is generally accepted as a white person, other than a person who, although in appearance obviously a white person, is generally accepted as a coloured person, or who is in terms of subparagraph (ii) or (iii) of paragraph (b) or (c) or of either of the said subparagraphs read with paragraph (d) of this subsection and subsection (2) (a), a member of any other group;

(b) a Bantu group, in which shall be included—

(i) any person who in fact is or who is generally accepted as a member of an aboriginal race or tribe of Africa, other than a person who in terms of paragraph (c) (ii) is a member of the coloured group; and

(ii) any woman to whichever race, tribe or class she may belong, between whom and a person who in terms of subparagraph (i) is a member of the Bantu group, there exists a marriage, or who cohabits with such a person; and

(iii) any white man between whom and a woman who in terms of subparagraph (i) is a member of the Bantu group, there exists a marriage, or who cohabits with such a woman;

(c) a coloured group, in which shall be included—

(i) any person who is not a member of the white group or of the Bantu group; and

(ii) any woman, to whichever race, tribe or class she may belong, between whom and a person who in terms of subparagraph (i) is a member of the coloured group, there exists a marriage, or who cohabits with such a person; and

(iii) any white man between whom and a woman who in terms of subparagraph (i) is a member of the coloured group, there exists a marriage, or who cohabits with such a woman; and

(d) any group of persons which is under subsection (2) declared to be a group.



Act No. 36  
of 1966.(2) The State President may, by proclamation in the *Gazette*—

(a) define any ethnic, linguistic, cultural or other group of persons who are members either of the Bantu group or of the coloured group; and

(b) declare the group so defined to be a group for the purposes of this Act or of such provisions thereof as may be specified in the proclamation, and either generally or in respect of one or more group areas, or in respect of the controlled area or any portion thereof so specified, or both in respect of one or more group areas and in respect of the controlled area or any such portion thereof.

(3) A proclamation under subsection (2) (a) may provide that only persons who have on application been registered in accordance with the regulations, or who have been registered under any other law, as members of the group referred to in the proclamation, shall be members thereof.

(4) A member of the Bantu group or of the coloured group who is or becomes a member of any group defined under paragraph (a) of subsection (2) shall, to the extent required to give effect to any proclamation under paragraph (b) of the said subsection, be deemed not to be a member of the Bantu group or of the coloured group, as the case may be.

(1) No disqualified person and no disqualified company shall, except under the authority of a permit, acquire any immovable property situate in the controlled area.

Restrictions on  
acquisition of  
immovable  
property in  
controlled area.

(2) Subsection (1) shall not apply in respect of the acquisition of immovable property by the State or a statutory body for public purposes or the acquisition of immovable property from the State or a statutory body (other than a local authority) or the acquisition of immovable property in a released area as defined in the Bantu Trust and Land Act, 1936 (Act No. 18 of 1936), by a Bantu as so defined, or any acquisition of immovable property which is governed by the said Act or the Bantu (Urban Areas) Consolidation Act, 1945 (Act No. 25 of 1945).

14. (1) Where—

(a) at the commencement of the Group Areas Act, 1950 (Act No. 41 of 1950), a company of any particular group held immovable property in the controlled area; or

(b) after such commencement a company of any particular group has acquired immovable property in the said area,

Restrictions on  
holding of  
immovable  
property in  
controlled area  
by companies.

the company concerned shall not, if it ceases to be a company of any group or becomes a company of a group other than the particular group in question, hold that property, except under the authority of a permit.

(2) No company of any group which at or after the commencement of the Group Areas Act, 1957 (Act No. 77 of 1957),



Act No. 64  
of 1967.

## ACT

To amend sections 1, 5, 9, 11, 15 and 19 of the Population Registration Act, 1950, to prescribe further the method of classification of persons; to extend the powers of the State President in prescribing and defining the ethnic or other groups into which coloured persons and Bantu shall be classified; to regulate the inclusion in the register of the names of children born after the commencement of that Act; to restrict the right of a person to object to the classification of any other person, and to combat, in the case of certain persons, the unlawful possession of more than one identity card.

(English text signed by the State President.)  
(Assented to 16th May, 1967.)

**BE IT ENACTED** by the State President, the Senate and the House of Assembly of the Republic of South Africa, as follows:—

Amendment of  
section 1 of  
Act 30 of 1950,  
as amended by  
section 1 of  
Act 30 of 1960  
and section 1  
of Act 61 of  
1962.

1. Section 1 of the Population Registration Act, 1950 (hereinafter referred to as the principal Act), is hereby amended by the addition of the following subsections, the existing section becoming subsection (1):

“(2) Notwithstanding anything contained in subsection (1) or any other law, but subject to the provisions of section 5 (5)—

(a) in deciding whether any person is in appearance obviously a white person or not a white person within the meaning of the definition of ‘white person’ in subsection (1), his habits, education and speech and deportment and demeanour in general shall be taken into account;

Act No. 64  
of 1967.

- (b) it shall, in the absence of proof that any person is generally accepted as a white person or a Bantu, be assumed that he is generally accepted as a coloured person except where such person is in appearance obviously a member of an aboriginal race or tribe of Africa;
- (c) a person shall be deemed not to be generally accepted as a white person, unless he is so accepted in the area in which or at any place where he—
- (i) is ordinarily resident;
  - (ii) is employed or carries on business;
  - (iii) mixes socially or takes part in other activities with other members of the public, and in his association with the members of his family and any other persons with whom he lives;
- (d) in considering whether or not any person is a white person, he shall be deemed also to admit freely and voluntarily and on the ground of facts that he is by descent a Bantu or a coloured person if—
- (i) in any proceedings before a board or for the purposes of his classification before a court of law, he admits or has admitted under oath that he is not by descent a white person; or
  - (ii) in any form or return referred to in section 3 or 9 or in any application for an identity card completed and signed by him there appears a statement to the effect that as far as his race is concerned, he is not a white person; or
  - (iii) he for the purposes of his classification admits or has admitted that either of his natural parents is or was not generally accepted as a white person;
- (e) the fact that any person was generally accepted as a white person or a coloured person or a Bantu on the date on which a form or return referred to in section 3 or 9 was completed by or in respect of him, shall at all times be conclusive proof that he is so accepted.
- (3) Where in any form or return referred to in section 3 or 9 the race of any person is described as 'mixed' or 'gemeng', that description shall for the purposes of subsections (1) and (2) of this section be deemed to be a reference to a coloured person unless such person proves that he is in fact not a coloured person."

Substitution  
of section 5  
of Act 30 of  
1950, as amended  
by section 2 of  
Act 30 of 1960.

2. The following section is hereby substituted for section 5 of the principal Act:

"Classifi-  
cation of  
persons  
whose  
names are  
included

5. (1) Every person whose name is included in the register shall be classified by the Secretary as a white person, a coloured person or a Bantu, as the case may be, and every coloured person and every Bantu whose name is so included shall be classified

Act No. 64  
of 1967.

(2) The State President may by proclamation in the *Gazette* prescribe and define the ethnic or other groups into which coloured persons and Bantus shall be classified in terms of subsection (1), and may in like manner amend or withdraw any such proclamation or any proclamation purporting to have been issued in terms of this subsection.

(3) (a) The State President may in any proclamation referred to in subsection (2) whereby a previous proclamation, including a proclamation purporting to have been issued in terms of that subsection, is amended or substituted, state that anything done or purporting to have been done under the provisions of that previous proclamation, which could be done under that proclamation as so amended or under the new proclamation whereby that proclamation is so substituted, shall be deemed to have been done under the amended or new proclamation, as the case may be.

(b) A proclamation under subsection (2) may be issued with retrospective effect as from a date not earlier than the seventh day of July, 1950.

(4) If at any time it appears to the Secretary that the classification of a person in terms of subsection (1) (other than a classification in accordance with a decision of a board) is incorrect he may, after giving notice to that person and, if he is a minor, also to his guardian, specifying in which respect the classification is incorrect—

(a) alter the classification of that person in the register after affording such person and such guardian (if any) an opportunity of being heard; or

(b) refer the case to a board for decision as to whether the classification of that person in the register should be altered.

(5) In the application of this section—

(a) a person shall be classified as a white person if his natural parents have both been classified as white persons;

(b) a person shall be classified as a coloured person if his natural parents have both been classified as coloured persons or one of his natural parents has been classified as a white person and the other natural parent has been classified as a coloured person or a Bantu;

(c) a coloured person whose natural parents have both been classified as members of the same ethnic or other group, shall be classified as a member of that group;

(d) a person shall be classified as a Bantu if his natural parents have both been classified as Bantus.



Act No. 64  
of 1967.

Amendment of  
section 9 of  
Act 30 of 1950,  
as amended by  
section 2 of  
Act 30 of 1960.

3. Section 9 of the principal Act is hereby amended by the addition of the following subsection, the existing section becoming subsection (1):

"(2) In the application of subsection (1) the furnishing of particulars for the registration of a birth in the form prescribed in terms of the Births, Marriages and Deaths Registration Act, 1963 (Act No. 81 of 1963), or deemed in terms of the said Act to be so prescribed, shall in the case of a person born in the Republic after the fixed date, be deemed to be also the furnishing of particulars for the purposes of that subsection in the form referred to therein."

4. The following section is hereby substituted for section 11 of the principal Act:

Substitution of  
section 11 of  
Act 30 of 1950,  
as amended by  
section 1 of  
Act 71 of 1956,  
section 2 of  
Act 30 of 1960  
and section 1 of  
Act 61 of 1962.

"Objections  
to and  
appeals  
against  
classifi-  
cation of  
persons  
in register  
and consti-  
tution and  
functions  
of boards.

11. (1) Any person who considers himself aggrieved by his classification or the classification of a minor of whom he is the guardian, by the Secretary in terms of section 5 (other than the classification of a minor in accordance with the provisions of subsection (5) of that section), may within thirty days, or such longer period not exceeding one year as the Minister may allow, after the said classification became known to him, but in no circumstances later, object in writing to the Secretary against that classification.

(2) A minor who is not required to be classified in accordance with the provisions of section 5 (5) may himself object in terms of subsection (1) of this section against his classification.

(3) Every such objection shall be lodged in the form of an affidavit setting forth fully the grounds upon which the objection is made and stating the date on which the classification in question became known to the objector.

(4) Every objection received by the Secretary in terms of subsection (3) within the period referred to in subsection (1), shall be referred by him for decision to a board of not less than three persons, including the chairman, constituted for the purpose or for the purposes of section 5 (4) by the Minister, and presided over by a person appointed by the Minister, who is or has been a judge of the Supreme Court of South Africa, or a magistrate.

(5) (a) The provisions of the Commissions Act, 1947 (Act No. 8 of 1947), except section 1 thereof, shall apply *mutatis mutandis* with reference to any board constituted under subsection (4) of this section: Provided that the Secretary and every objector and every person whose classification has in terms of the

Act No. 64  
of 1967.

provisions of section 5 (4) been referred by the Secretary for decision to a board, and, if that person is a minor, also his guardian, shall be entitled to appear before the board concerned either in person or by counsel or attorney on his behalf, to cross-examine witnesses and to adduce such evidence as may be relevant to the matter before the board: Provided further that all sittings of a board shall be held in public or in camera as the person whose classification is in issue or, if he is a minor and his guardian is present at the sittings in question, such guardian may elect.

- (b) In any proceedings before a board any relevant form and return referred to in section 3 or 9, any relevant report referred to in section 12, and any relevant application for an identity card shall be admitted as evidence.

(6) The decision of a board shall be final and binding upon all persons: Provided that any person who considers himself aggrieved by a decision of a board in regard to his own classification or the classification of his ward, or the Secretary, if he considers it necessary for the performance of his duties in terms of this Act, may within thirty days after the decision of the board has been given, appeal against that decision by way of application on notice of motion to the provincial or local division of the Supreme Court of South Africa having jurisdiction in the area within which the person to whose classification the decision relates, is ordinarily resident.

(7) The division of the said Supreme Court to which appeal is made may confirm, vary or set aside the decision of the board, or give such other decision as in its opinion the board ought to have given, and may make such order as to costs as it may deem fit.

(8) Any judgment given or order made by a provincial or local division of the said Supreme Court in terms of subsection (7), shall be subject to appeal to the Appellate Division of the Supreme Court of South Africa in the same manner and on the same conditions as a judgment given or order made in a civil proceeding in that provincial or local division.

(9) A decision by the court in terms of subsection (7) or (8) relating to the classification of any person shall, for the purpose of this Act, be deemed to be the decision of a board.



Act No. 64  
of 1967.

Substitution of  
section 15 of  
Act 30 of 1950,  
as amended by  
section 2 of  
Act 30 of 1960.

5. The following section is hereby substituted for section 15 of the principal Act:

"Surrender  
or seizure  
of identity  
cards which  
reflect  
incorrect  
particulars.

(10) A member of the board who is not a member of the public service may be paid such remuneration for his services as a member of the board as the Minister may, in consultation with the Minister of Finance, determine."

15. (1) Any person to whom an identity card has been issued which contains any particulars which are incorrect or which by reason of any change of circumstances or by reason of the alteration by the Secretary in terms of section 5 (4) or by a board in terms of section 11 of the classification in terms of section 5 of the person to whom it relates, have become incorrect, or on which the photograph of the person to whom the identity card relates has ceased to be a recognizable image of that person, shall, on the written request of the Secretary, surrender the identity card in question to the Secretary who shall thereupon issue, free of charge, but subject to the provisions of section 16, a fresh identity card to that person.

(2) Whenever it comes to the notice of a Bantu Affairs Commissioner that any person is in possession of an identity card on which such person's race is reflected as native or Bantu, and also an identity card on which such person's race is not reflected as native or Bantu, such Bantu Affairs Commissioner shall forthwith seize the identity card on which the race of the person in question is not reflected as native or Bantu, and transmit such identity card together with the relevant particulars to the Secretary, and thereupon the provisions of section 5 (4) shall apply in the same manner in which they apply if it appears to the Secretary that any person's classification is incorrect."

Substitution of  
section 19 of  
Act 30 of 1950,  
as amended by  
section 3 of  
Act 71 of 1956.

6. The following section is hereby substituted for section 19 of the principal Act:

"Evidence  
and pre-  
sumptions.

19. (1) A person who in appearance obviously is a member of an aboriginal race or tribe of Africa shall for the purposes of this Act be presumed to be a Bantu unless it is proved that he is not in fact and is not generally accepted as such a member.

(2) It shall be no defence to a charge under section 18 (f) for failing to comply with the provisions of section 14 (2), that the name of the accused has not been included in the register or that an identity card has not been issued to him, unless he proves that it was not due to any failure or neglect on his part.



POPULATION REGISTRATION AMENDMENT ACT  
IRON AND STEEL INDUSTRY AMENDMENT ACTAct No. 64  
of 1967.

(3) If in any prosecution under section 18 (c) it is proved that any identity card was imitated, altered, defaced, destroyed or mutilated, it shall be presumed, until the contrary is proved, that such identity card was imitated, altered, defaced, destroyed or mutilated with intent to deceive.

Short title and  
commencement.

7. This Act shall be called the Population Registration Amendment Act, 1967, and the amendments effected to the principal Act by this Act shall be deemed to have come into operation on the seventh day of July, 1950.

## المصادر والمراجع





## المصادر والمراجع

أولاً - الوثائق غير المنشورة :

أ- الوثائق البريطانية :

١- وثائق الـ C.O.

- C.O.417 / 2 : The Land of Goshen, 1868.
- C.O.417 / 1 : History of case,1849-1852.
- C.O.48 / 440 / 24142 / 68 : Proclamation by His Excellency Sir Philip Edmond Woodhouse ,No.14.1868
- C.O.48 /441 /79007 :- Dispatch From Government House ,Bloemfontein.3rd 1868 to The Governor of The Cape of Good Hope , No.50,June 18 ,1868 ,
- C.O. 41613 / 3/ 19495 dispatch From Robert G. W Herbert. Colonial office to war office
- C.O. 48 / 441 / Comparative Statement of The Revenue and Receipts of The Colony of The Cape of Good Hope in each Quarter of The Years Ended 31st December , 1868 and 1868 .Dispatch No.46 ,June 9,1868
- C.O 417 /3/9474 :Seizure an English yacht by Portuguese Officials 5 June 1884
- C.O. 417 /3 / Report on The Property of The Transvaal Gold Exploration and Land Company Limited ,South Africa Republic.
- C.o. 417/3/18073 : The Bechuanaland Protectorate , The Times Thursday ,October 23,1884.
- C.o. 417/3/18625 : Mission and Military Expedition to Bechuanaland ,London ,29th October,1884.
- C.O.417/2/17590:- Enclosure From Messrs Rhodes and Graham Bower To High Commissioner , Government House , Cape Town , September 20 ,1884
- C.o 417 /3 , Commission Passed Under The Royal Sign Manual and Signet . appointing The Right Honorable , Sir Hercules George Robert Robinson, P.C.G.M.C. to be Her Majesty's High Commissioner For South Africa 29 Feb.1884
- C.O.417/3/11602 :- Financial Statement of the Deputation From South African Republic, 11July 1884
- C.O.417/2/16441/- Telegram The Right Honorable Sir Hircules Robinson G.C.M.C To the Right Honorable the Earl of Derby .k.G (Received Colonial Office,11.55 P.M 25the September 1884.
- C.O.48 / 524 : Pondoland Exploration and Manual Right 12th. March 1888.
- C.O.417/3/19048 :- Lourenco Marques and Transvaal Railway, 8 November ,1888.
- C.O. 417 /3 / Report on The Property of The Transvaal Gold Exploration and Land Company Limited ,South Africa Republic.
- C.O. 41613 / 3/ 19495 dispatch From Robert G. W Herbert. Colonial office to war office
- C.O.48 / 524 : Cape of Goode Hope ( Pondoland ) Letters Patent , June 1894
- C . O. 48 / 524 :- Constitutional Agitation, Aug. 29 1894
- C . O. 48 / 524 :- Letters From Tengo Jabavu , Covering a Petition to Hen Majesty to Refuse Assent to The Glen Grey Act ,. 28 August,1894.

- C . o . 48 / 524 / The Native Act, A Native Missionary's Protest.
- C . o . 48 / 524 : Losses And Account of Stock Thefts by Pondos ,Prime Ministers office , Natal , 18th.October, 1894
- C . o . 48 / 524 / 20961 : Dispatch From the High Commissioner ,Cape Town to The Governor Natal.13 November 1894
- C . o. 48 / 532 / 13217 : Naboth's Blunder , Cape Times ,19 June 1897.
- C . o . 48 / 53 (271 ) Pondos and Principle , The Cape Argus , Wednesday , June 27, 1897
- C . o . 48 / 532 (272 )Cape Parliament Legislative Council, Wednesday, June 23,1897.
- C . o . 48 / 532 / Lo 904 :- Resolution adopted by the Legislative Council on the Subject of the maintenance of Peace in South Africa, Government Houses , Cape Town 22 May 1897 .
- C . o . 48 / 523 / 15393 :- Proceedings of the Meeting of the Congress of the South African League, Held at Port Elizabeth 11-13 th February , 1897
- C . o . 48 / 531 / 4327 :- Native Render Pest . Representative Visit to Kimberly and Taung,s office of the Government Labour Agent fro Native Territories . IMVANI , 24 the December 1896
- C. o 551/3 : About Application for a Government Form Land Settlement  
Department O.R. C. Bloemfontein 29/6/1903..
- C. O. . 18792 :- Telegram from the Governor - General of the . Union of South Africa to the Secretary of State for the Colonies . (Received Colonial Office . 8.25 p. m . 18 th June 1910 .
- C. o 551 / 25662 :- From Governor General Office to Colonial Office, London, About Special Transvaal War Fund . 27 July 1910.
- Co. 328824 :- About Land Settlement Board , 23 rd Augst, 1910.
- C. o 551 / 1/ 28853 :- Prospector and Farmer , 17 September 1910
- C.O 551/1 /25017 :About Ten Days' Tour in The Rustenburg , 13August 1910 .
- C.O.551/67:- Act.No.11 of 1911, About Prevent the Introduction into and Spread Within The Union of Insect Pests Plants Disease and to Regulate The Importation into The Union of Exotic Animals.
- C.O. 551/53: Territorial Analysis of Mortality from Disease Among Native Laborers , 27Jan.1914.
- C.O.25949:- Letter to The Right Hon. Lewis Harcourt from Sir Rider Haggard Relating to his Visit to Rhodes' a and Zulu Land ,16 y 1914.
- C.O.1019:-Railway Strike dispatch from Governor General to Colonial Office , London 15<sup>th</sup> January 1914.
- C.O.555/53:- Proclaimed Labor Districts of The Transvaal Department of The Native Labor , Johannesburg, Transvaal , Dispatch 91 , No.11, 8/1//1914.
- C.O.10051:-Resolution Which was Unanimously Agreed to at a mass Demonstration held in Victoria Hall, Kettering 17<sup>th</sup> March 1914.
- C.O. 551: Recommendation on About Health of the Miners Employed in the Rand, W.C. Georgas, 25<sup>th</sup> February 1914.
- C.O.25150 No.25534/1914:- About Information from The Board of Agriculture and Fishers to the Secretary of state , 9 July 1914.

- C.O. 551/67: A message Publish in Cape Times , 22 May ,1914.
- C.O. 551/67:The Natives Who Come to Britain to Exposes their Graveness , 3 June ,1914.
- C.O. 551/67: Paragraph From Cape Times , 19 May ,1914.
- C.O.1019:- Documents Required to Complete The Series deposited in The Colonial Office Library , 15<sup>th</sup> January 1914 .
- C.O. 551/67: A message from Travers Buxton to Mr .Louis Harcourt , 26 June ,1914.
- C.O. 551/67: A message from A.P.S. to Mr. Louis Harcourt , 6 July ,1914.
- C.O. 551/67: A message from The Deputation to Mr. Louis Harcourt , 15 June ,1914.
- C.O. 551/67: About Refuse The Meeting With African Native , 13 June ,1914.
- C.O. 551/67: A message from The Deputation to Mr. Louis Harcourt , 15 June ,1914.
- C.O. 551/67: A message from John Harris to Dube .
- C.O. 551/67: Natives Land Ac, Statement in The Commons ,London ,1914 .
- C.O. 551/67: A message from Some African Tribes , July ,1914.
- C.O. 551/67: An peat to The Members of Imperial Parliament , July ,1914.
- C.O. 551/67: An Appeal to The Imperial Parliament and Public of Great Britain , July 1914.
- C.O. 551/67: A message from Harris to Mr .Louis Harcourt , 6 July ,1914.
- C.O.551/67:-Martail Law Declared at Midnight, Terms of Proclamation , Full Text of Regulations, 15 /1/1914.
- C.O. 551/67: Reported Native Dissatisfaction in East Griqualand Government ,Inquiry Instituted, 25 November ,1914.
- C.O. 551/67: The Native Position ,1914.
- C.O.1019:-About Progress and Development of Railway Strike , Governor General Office 15<sup>th</sup> January 1914 .

٢- وثائق الـ D.O.

- D.O.35/2365/63066:- Daily Telegraph and Bantu Acceptance of Government Act ,27 Apr.1955
- D.O.35/10584/63066:- Dispatch from Emery to The Office of The High Commissioner for The United Kingdom, 28 th Sep.1960.

ب- الوثائق الجنوب افريقية :

- Act No.15 of 1950 , Statutes of The Union of South Africa 1950.
- Act No.77 of 1957 , Statutes of The Union of South Africa 1957.
- Act No.36 of 1966 , Statutes of The Republic of South Africa 1966.
- Act No.64 of 1967 , Statutes of The Republic of South Africa 1967.

ثانياً - الوثائق المنشورة :

أ- الوثائق الواردة في مجموعة:



Karis, Thomas and Gwendolen M. Carter: From Protest to Challenge, A Documentary History of African Politics In South Africa, Vols.1-5 . , Hoover Institutions Press, California, U.S.A Second Edition .

- Document 2:- Editorial on Taxation in Imvo Zabantsunedu November 10, 1884(Extract
- Document 4:- Petition on Queen Victoria ,From The Native Inhabitants Of the Location of Ockraal July 1887, Handwritten 2pages
- Document 5:- Article on the Pass Law , deputation in Imvo Zabantsundu ,July 25,1889
- Document 6 :- The future of the Bill " Editorial in Imovzabantsundu , August 15 , 1894 .
- Document7 :- Question Affecting the Native and colored people Resident in British South Africa : Statement by the Executive to the South Africa Native Congress 1903.
- Document 8a :- Testimony of Martin Lutli of The Natal Native Congress before the South African Native Affairs Commission, May 28/1904, (Extracts)Published of in Minutes of Evidence , South African Native Affairs Commission 1903-1905.
- Document .8b:-Testimony off The Rev. ET.Mpela . The Rev. B.Kumalo j.Twayi ,A.Jordaan, I. Mocher,I. Lavers. And Peter Thaslone at The Native Vigilance Association of The Orange River Colony , before The South African Native Affairs Commission ,September23 , 1904 (Extracts) Published in Minutes of Evidence , South African Native Affairs Commission 1903 – 1905
- Document 8c:- Testimony of the Rev. Samuel Jacobus Brander, The Rev .Joshu Mphotheng . Mphela, and Stephen Nguato of the Ethiopian Catholic Church in Zion , beffor the South African Native Affairs Commission October 4,1904 (Extracts) (Published in Minutes of Evidence South African Native Affairs Commission , 1903 - 1905)
- Document 8d:- Testimony of James B. Mema and Johen Makue ,Transvaal, Before the South African Native Commission, October 7,1904 (Extract) Published in Minutes of Evidence , South African Native African Commission 1903-1905
- Document 9:- Petition To King Edward VII, From the Native United Political Associations of the Transvaal Colony , April,25.1905(Typewritten3Pages). Vol
- Document 11:-Petition to King Edward VII, From The Orange River Colony Native Congress, June 1906 (Printed, Page)Vol . 1
- Document 13 : Petition to Secretary of State for State for the Colonies, from the National Native Congerss , October 1908 , Typewritten, 13 Pages, Vol . 1
- Document 15 : Resolutions of South African Native Convention, March 24-26 , 1909 , Published in Iswilabantu ( Voice of the People ).
- Document 17 : Petition to the House of Commons from W .P. Schriener, A.Abdurahman .J.Tengo Jabavo,July 1909 , Vol . 1
- Document 24: The Squatters Bill, Vol. 1.
- Document 22: The South African Race Congress ,April 2, 1912, Vol. 1.
- Document 26: Resolution Against the Native land Act 1913- and The Report of the Native Land Commission, by South African Native National Congress, October 2, 1916, Vol. 1.
- Document 27a : Testimony of Saul Masne , Sprinkhaan and Jams Mapape Before The Eastern Transvaal Native Land Committee , Oct.23 1917, Vol. 1.

- Document 27b: Testimony of delegation of The South Africa Native National Congress, Ermelo ,before The Eastern Transvaal Native Land Commission , January 8, 1918, Vol. 1.
- Document 27C: Letter to The Sub-Native Commissioner, Petersburg , From Filipus Popape , November 23, 1917, The Eastern Transvaal Native Land Committee, Vol. 1.
- Document 28: Testimony of Chief Stephen Mini , J.T. Jumeade and The Rev. Abner Masne Before The Select Committee on Mtimkutu OF The Natal Native Congress Native Affairs , June 15 and 18, , Vol. 1.
- Document 32: "Presidential Address" by S.M. Makagatho ,South African National Congress, 6 May 1919, Vol. 1.
- Document 11: "Freedom Charter" adopted by the Congress of the People, June 26, 1955, Vol. 3.

ب- الوثائق الواردة في مجموعة مضابط البرلمان البريطاني :-

- Hansard's Parliamentary Debates , 3rd Series , Vol . 249, 4 Aug. 1879 To 15 Aug. 1876.
- Hansard's Parliamentary Debates , 3rd Series, 19 June 1877 to 26 July 1877
- South Africa Bill. No.40 Second Reading, Hansard's Parliamentary Debates, Vol . 233, 16 Mar. 1877 to 26 April 1877
- Hansard's Parliamentary Debates , 3rd series, South Africa – The Transvaal. The Correspondence Observations Vol. 242 , 23 July 1878, PP.2071, 2072.
- Hansard's Parliamentary Debates , 3rd series , Vol. 242 , 23 July 1878
- Sugar Industries , Hansard's- Vol- 245, 31 Mar. 1879 To 8 May 1879.
- Sugar Industries , Hansard's- Vol- 245, 31 Mar. 1879 To 8 May 1879
- Slave Trade in South Africa Treaty With Portugal , Hansard's Parliamentary Debates , 3<sup>rd</sup> Series Vol. 246, 9 May 1879 To 16 June 1879 , Published by Cornelius Duke , London
- Hansard's Parliamentary Debates. Vol . 251 , 1 May 1880 to 24 May 1880.
- The Native Reserve , Question Sir William, Answer Evelyn Ashley, Hansard's Parliamentary Debates, November 6 1884.
- The Cape Colony and Simons Bay Rail Way , Hansard Parliamentary Debates , 3rd Series , Vol. 297, 17 Apr. 1885 To 7 May 1885.
- Hansard's Parliamentary Debates, 3<sup>rd</sup> Series, Vol . 295, 4 Mar 1885 To 19 Mar 1885
- Hansard's Parliamentary Debates, 3rd Series, Vol . 295, 4 Mar. 1885 To 19 Mar. 1885
- The Native Reserve , Question Sir William, Answer Evelyn Ashley, Hansard's Parliamentary Debates, November 6, 1884.
- Hansard's Parliamentary Debates, 3rd Series, Vol . 295, 4 Mar 1885 To 19 Mar 1885.
- The Parliamentary Debates, Fourth Series, Vol . 89 , Jan 23 To Feb. 27, 1901.
- New finance Bill, May 16 The Parliamentary Debates Authorized Edition fourth Series, Vol . 134 Apr . 29 To May 16, 1904.
- The Parliamentary Debates , Fourth Series, Vol . 141 . Feb. 14 to Feb. 28, 1905.
- The Parliamentary Debates, Vol . 132 Aug 10 to Aug. 15 , 1904.
- Land Settlement in South Africa , The Parliamentary Debates Fourth Series , Mar. 5 To Mar. 16, 1906, Wyman & Sons Limited, London, Vol . 153.

- Land Settlement in the Transvaal ,The Parliamentary Debates Fourth Series,Vol.129,Feb.2 To Feb. 13,1904.
- The Parliamentary Debates , Fourth Series , Vol.119 ,Mar.6 To Mar.23,1903 Compulsory Labour on Crown Lands in the Transvaal.
- The Parliamentary Debates, Fourth Series , Vol .167, Dec.11 to 21,1906,Wyman & Sons Limited. London.
- Transvaal Crown Land The Parliamentary Debates, Fourth Series , Vol .167, Dec.11 to 21,1906.
- The Parliamentary Debates, Fourth Series , Vol .167, Dec.11 to 21,1906.
- The Parliamentary Debates, Fourth Series, Vol 168,1906.
- Civil Services and Revenue Departements Estimates ,1906-1907,Fourth Series ,Vol .158,My28 To June 18.
- The Parliamentary Debates, Officials Report, Fifth Series , Vol. 1,House of Common, Mar.10 to Mar.28,1913

### ج- وثائق أخرى:

- تقرير خاص للمدير العام عن تطبيق الاعلان المتعلق باجراءات مكافحة الفصل العنصرى فى جنوب افريقيا وناميبيا ، مؤتمر العمل الدولى ، الدورة ٦٧ ، جنيف ، ١٩٨٩ .
- Harris, John : General Botha's Native Land Policy ,Journal of Royal African Society ,Vol.16,No.61,(Oct.1916)
- Legum Colin (editor):- Africa Contemporary Record ,Vol.23,1990-1992,Africa Publishing Company, New York,London,U.S.A.1998.
- Smuts ,T.,C. : Problems in South Africa ,Journal of Royal African Society ,Vol.16,No.6,(Jul..1917)
- Van der Merwe , Hendrik , Nancy c . J. Charton . D . A . Kotze and Ake Magnusson :- African Perspectives on South Africa , A collection of Speeches , Articles and Documents, Cape Town, 1978.

### ثالثاً - المراجع العربية والمعربة :

- الاب مايكل برير : الكتاب المقدس والاستعمار البريطانى: امريكا اللاتينية ،جنوب افريقيا ، فلسطين ، ترجمة احمد الجمل ، زياد منى ، ط١ ، دار قديم للنشر والتوزيع ، سورية، ٢٠٠٣ .
- اريك اكسيلون :- أشهر الرحلات فى جنوب أفريقيا مترجمة عبد الرحمن عبد الله الشيخ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، الالف كتاب الثانى.
- السيد فليفل:- نظم الحكم العنصرية فى جنوب افريقيا ١٨٠٦-١٩١٠ ، سلسلة الدراسات الافريقية ، مركز الحضارة العربية للاعلام والنشر، القاهرة، ١٩٩٠.
- نلسون مانديلا : رحلتى الطويلة من أجل الحرية ، ترجمة عاشور الشامس ، جمعية نشر اللغة العربية ، جنوب أفريقيا ، ١٩٩٨.



- هـاين ماريز :- جنوب افريقيا حدود التغيير الاقتصادي والسياسي لمرحلة الانتقال ، ترجمة صلاح  
العمرسي ، عزة الخميسي ، منتدى العالم الثالث ( داکار ) مركز البحوث العربية الافريقية ، القاهرة  
٢٠٠٤

#### رابعاً - المراجع الإنجليزية :

- Blatzky, Laurine and Cherry L. Walker : -The Surplus People " Forced Removals in South Africa , Ravan Press, Johannesburg , 1985
- Buell Raymond Leslie, :-The Native Problem in Africa Vol.1 , The Macmillan Company, 1928.
- Callinicos , Luili :- A people's History of south Africa, Volume one , Gold and workers , Ravan Press , Johannesburg , 1985.
- Cole, Monica: South Africa, Methuen and Co. Ltd. London, 1961
- Cooper- Omer J.D: History of Southern Africa , Second Edition , 1994
- Davenport . T. R . H :- South Africa, A Modern History , Fourth Edition , Hong Kong , 1991
- Davies, Rob , Dan O'Meara, Sipho Dlamini :- The Struggle for South Africa, Areference Guide to Movements organizations and Institutions , Volume one , zed Book ltd. London, New Jersey.
- Davis, Robert, Dan O'Meara and Sipho Dlamini: The Struggle for South Africa, A reference Guide to Movements Organizations and Institutions, Vol.2, London New Jersey.
- Delius, Peter :- The Land Belongs to Us " The Pedi Polity , The Boers and the British in the Nineteenth- Century Transvaal, Ravan press, Johannesburg , South Africa , 1983.
- Drumond , J . H :- Development and Change : Irrigation and a agricultural Production in Dinokana Village Northwest Province, South Africa , Tony Binns :- People and Environment in Africa , John Willey& Sons, England , 1995
- Evans , L. Ifor : - Native Policy in Southern Africa , An Outline , Cambridge, Great Britain , 1934
- Gibson, Richard :- African liberation Movements " Contemporary Struggles against white rule " oxford University Press, London , 1972
- Giliome, Hermann and Lawrence Schlemmer : - From Apartheid to Nation Building , Oxford University Press , Cape Town , 1989
- Hancock W. k :- Smuts " The Sanguine years 1870- 1919 Cambridge University Press, London , 1962
- Hendricks T Fred, T.: The Pillars of Apartheid, Land Tenure ,Rural Planning and the Chieftancy, Sweden, 1990.
- Hunter, Monica:- The Bantu on European owned Farms. Schapera (editor) :-Bantu – Speaking Tribes of South Africa , An Ethnographical Survey , Rutledge and Kegan Paul Ltd , Six Edition , London , 1959

- Kingsnorth ,G.W.:- Africa South of the Sahara, Cambridge University Press,London,1966.
- Legum Colin and Margret: South Africa Crisis for the West, Pall Mall Press, London, 1964
- Lester, Alan, Etienne Nel and Tony Binns: South Africa, Past,. Present and Future, London, 2000.
- Lockhart J. C . M and Woodhouse :- Cecil Rhodes, The Colossus of Southern Africa , The Macmillan Company ,U.S .A 1963
- Lodge, Tom: Black Politics in South Africa Since 1945, London, 1983
- Maylon , Paul:-A History of The African People of South Africa, From The Early Iron Age to The 1970s,ST.Martin's Press, New York , 1986
- Mc Donald J.G:- Rhodes A Heritage Chatto ond Windus, London , 1943
- Mc- Ewan, P. J. M. : Twentieth – Century Africa, Oxford University Press, London, 1968
- Merdith , Martin :- In The Name of Apartheid " South African in the Past War Period " Harper&Row , Publisher , New York , London , 1985
- Milazi Dominic :- Restoring the land :- Environment and Change in a Non - Racial Democratic South African, in Abdel Ghaffar M. Ahmed and Wilffred. Maly:- Environment and Sustainable Development in Eastern and Southern Africa
- Moclean, Colonel : - A compendium Kafir Laws and Customs, frank Cass Co. L Td . 1968 .
- Phiko Motsoko: Apartheid, The Story of Dispossessed People, Marrim Books, London
- Plaatje , Sol. T. :- Native Life in South Africa " Before and Since the European War and the Boer Rebellion " Negro Universities Press , New York, 1969
- Price,.Robert M. and Carl G. Rosberg:- The Apartheid Regime Political Power and Racial Domination, University of California , Berkeley, 1980
- Robertson . H . M . : - The Economic Condition of the Rural Natives, Schapera : - Western Civilization and the Natives of South Africa " Studies in Culture Contact , Humanities Press, New york , 1934
- Ross , Robert :- Adam Kok's Griquas . A study in the development of Stratification in South Africa , Cambridge University Press,London,1976
- Schapera: Bantu Speaking, Tribes of South Africa, An Ethnographical Survey, Broadway House, Sixth Edition, London, 1959.
- Stultz Newell M:- Afrikaner Politics in South Africa 1934- 1948, University of California Press, Berkeley, Los Angeles , london 1974
- Thompson, Leonard, and Andrew Prior: South African Politics, Yale University Press, London, New Haven , 1982
- Walshę, A.P. :- The Origins of African Political Consciousness in South Africa , Modern Africans Studies, Vol,7, No. 4 ,Dec. 1969

- Wilmsen , Edwin N: Land Filled with Flies Apolitical Economy of the kalahari, The University of Chicago Press, Chicag ond London 1989
- Wilson Monica and leonard Thomposon :- The Oxford History of South Africa 1870 - 1966 Vol . 11

#### خامساً- الدوريات العربية :

- أحمد عبد الدايم محمد حسين :- سياسات الأرض نجاه الأفريقيين فى جنوب أفريقيا(دراسة وثائقية للفترة من ١٨٩٤ إلى ١٩١٠) بحث تحت النشر بمجلة الجمعية المصرية للدراسات التاريخية لسنة ٢٠٠٦
- بطرس بطرس غالى :- الامم المتحدة ومناهضة العنصرية فى جنوب افريقيا ، السياسة الدولية ، العدد ١٢١ ، يوليو ١٩٩٥
- روث لازاروس :- عودة الى جنوب افريقيا ، رسالة اليونسكو ، السنة ٤٤ ، فبراير ١٩٩٢
- روجر مينير :- جنوب افريقيا : نترك التفرقة العنصرية وراءها ، رسالة اليونسكو ( تصدر شهريا ) ، السنة ٤٢ ، مارس ١٩٩٥
- رونالد اوليفر ، انتونى اتمور :- افريقيا منذ عام ١٨٠٠ ، ترجمة فريد جورج بورى ، المشروع القومى للترجمة ، العدد ٩٤٨ ، المجلس الاعلى للثقافة ، القاهرة ، ٢٠٠٥.
- عبد الملك عودة :- هكذا تكلم وزير خارجية جنوب افريقيا ، مقال فى افريقيا ومتغيرات ١٩٩٤ ، كتاب الاهرام الاقتصادى ، عدد ٨٧ ، ابريل ١٩٩٥ .
- محمد عاشور مهدى :- الصراع السياسى فى جنوب افريقيا ومستقبل النظام : ورقة أولية ، أعمال المؤتمر السنوى للدراسات الافريقية ، الصراعات والحروب الاهلية فى افريقيا ، معهد البحوث والدراسات الافريقية ، جامعة القاهرة ، ١٩٩٩
- محمود خليل :- التطورات الاخيرة فى جنوب افريقيا وتأثيراتها على الامن المصرى والعربى ، السياسة الدولية ، العدد ١١٦ ، ابريل ١٩٩٤
- م. دى وت نيل(وزير شئون البانتو بحكومة الاتحاد ):- السياسة المتبعة نحو البانتو فى جنوب افريقيا ، مقال فى جيمس دفى وروبر فانزا: لافريقيا تتكلم، ترجمة عبدالرحمن صالح ، من الشرق والغرب.

#### سادساً- الدوريات الإنجليزية :

- Sharp Johmy Andrew Spigel :- Women and Wages :Gender and the Control of ( Income in from and Bantustan Households, Journal of Southern African Studies, vol.16,no.3(sep.1990)
- Ballard , Charles :- The Repercussions of Rinderpest : Cattle Plague and Peasant Decline in Colonial Natal , International of Journal of Africa Historical Studies, Vol . 19 , No. 3 (1986 )



- Ballard, Charles :- The Repercussions of Rinderpest : Cattle Plague and Peasant Decline in Colonial Natal , International of Journal of Africa Historical Studies, Vol . 19 , No. 3 (1986 )
- Benart,William : Transkeian Migrant Works and Youth Labor on Natal Sugar Estates, 1918-1948 ,Journal of African History ,Vol.32,No.1,1991,
- Cape Nicholas:- The Zulu Petit Bourgeoisie and Zulu Nationalism in 1920s : Origin of Inkatha, Journal of Southern African Studies, Vol . 16, No. 3(Sep.. 1991 ),
- Crankshaw ,Owen :- Squatting Apartheid and Urbanization on The Southern Witwatersrand, African Affairs,Vol.92,No.366,Jan.1993
- Crush , Jonathan and Alan Jeeves :-Transitions in the South Africa Countryside , Canadian Journal of African Studies,Vol.27, No,3( 1993)
- Dubow ,Saul :- Holding ' a just Balance between White and Black : The Native Affairs Department 1920-1933 in South Africa , Journal of Southern African Studies, Vol . 12 , No. 2(April 1986)
- Edger ,Robert and Christopher Saunders.: A.A.S.Le Fleur and The Griqua Trek of 1917 : Segregation ,Self-Help and Ethnic Identity , The International Historical Studies, Vol. 15, No. 2, 1982
- Feinberg Harvey M :- The 1913 Natives Land Act in South Africa :- Politics , Race , and Segregation in The Early 20th Century , The International Journal of African Historical Studies, Vol . 26 , No. 1 (1993 )
- Friedland, Elane :- The South Africa Freedom Movement Factors Influencing, It's Ideological Development 1912-1980s, Journal of Black Africa Studies, Vol . 13 , No. 3 ( Mar.1983 )
- Hammond – Tooke w . D :- The Transkeian Council System(5) 1895 – 1955 : An Appraisal , The Journal of African History , Vol . 9. No . 3 ,(1968 )
- Henderson Ian, Willie Henderson:- SADC Sanctions and South Africa, African Affairs,Vol.85,No.341,OCT.1986.
- Hughes, Heather :-Doubly Elite : Exploring the Life of John Langalibalele Dube, Journal of Southern African Studies, Vol . 27, No. 3(Sep.. 2001)
- Kallaway , Peter :- F.S.Malan The Cape Liberal Tradition, and South African Politics 1908-1924 ,the Journal of African History , Vol.15,No. 1,1974.
- Keegan Timothy :- The Restructuring of Agrarian Class Relations in a Colonial Economy : The Orange River Colony 1920 – 1910, Journal of Southern African Studies, Vol . 5 , No. 2 Apr. 1979
- Keegan,Timothy. :-Thaba Nchu Writlag, ,The Journal of African History ,Vol .34, No. 2, (1993)
- Kotze , Hennie and Francois Basson:- Land Reform in South Africa , An Overview, Africa Insight, Vol. 23 No. 4, 1993
- Land reform rules: are they holding back change or fair control? August 15, 2005
- 
- Lane, David :- The Negro British South Africa , The Journal of Negro History , Vol . 6 , No. 3 (July 1921 )

- Lewis , Jack :- The Rise and Fall the South African Peasantry A critique and Reassèssment , Journal of Southern African Studies, Vol. 11 , No. 1 , October 1984
- Lodge Tom :- ANC and The development of Party Politics in Modern South Africa ,Modern African Studies,Vol.42,No.2,June2004
- Marks , Shula :-Harriett Colenso and The Zulus 1874-1913, The Journal of African History , Vol.4,No.3,1963.
- Marks Shula :The Ambiguities of Dependence : John Dube of Natal , Journal of Southern Africa, Studies, Vol 1 , No . 2 , April 1975.
- Marks, Shula and Stanly Trapido: The Politics of Race, Class and Nationalism in Twentieth Century South Africa, Longman, London, New York, 1987.
- Merdth Martin :- " Burning The Wheat Stack" , : Land Clearance and Agrarian Urnest Along The Northern Middeburg Frontier ,1918-1926, Journal of Southern African Studies, Vol . 15, No. 1(OCT. 1988 )
- Murray Marten: The Natives Are Always Stealing : White Vigilantes and The Region of Terror in The Orange Free State ,1918-1924, Journal of African History, Vol. 30, No. 1, 1989.
- Niehous,Isak A:-Society, Religion and the Making of Witchcraft:- Continuity and Change in South African Lowveld ,1864-1995,African Zammani , No .5,1997and N.6,1998
- Niehous,Isak A:-Society, Religion and the Making of Witchcraft:- Continuity and Change in South African Lowveld ,1864-1995,African Zammani , No .5,1997and N.6,1998
- Reassèssment , Journal of Southern African Studies, Vol. 11 , No. 1 , October 1984
- Redding , Sean :- South African Blacks in a Small Town Setting: The Ironies of Control in Umtata ,1878 – 1955-,Canadian Journal of African Studies ,Vol. 26,No. I(1992)
- Redding , Sean:- Legal Minors and Social Children : Rural African Women and Taxation in the Transkei, South African Studies Review, Vol . 36 , No . 3 . (Dec . 1993)
- Rich , Paul B : - The Appeals of Tuskegee , James Henderson, Lovedale , and The Fortunes of South Africa Liberalism. 1906 – 1930 The forties of south Africa Liberalism , 1906 – 1930 The International Journal of African Historical Studies, Vol 20 , No . 2 . 1987
- Rich Paul :- The Origins ot Apartheid Ideology :the Case of Ernest Stubbs and Transvaal Native Administration 1902 – 1932, African Affairs, Vol.79, No.315 April 1980,
- Richardson, Peter :- The Natal Sugar Industry 1849 – 1905 An Interpretative Essay, Journal Of African History, Vol. 23 . No 4, 1982
- Sharp Johmy, Andrew Spigel :- Women and Wages :Gender and the Control of Income in from and Bantustan Households, Journal of Southern African Studies, vol.16,no.3(sep.1990)
- Slater, Henry :- land Labour and Capital in Natal : The Natal Land and Colonization Company 1860 – 1948 , Journal of African History, Vol. XVI, No. 2, 1975



- Starfield Jame:- A Dance with Empire : Modiri Molema' Glasgow Years,1914-1921,Journal of Southern African Studies ,Vol.27,No.3,Sep.2001
- Swanson. Maynard:- The Sanit ation Syndrome : Bubonic Plague and Urban Native Policy in the Cape Colony , 1900-1909 The Journal of Africon History ,Vol .18, No. 3, (1977)
- Swart, Sandra :A Boer and His Gun and His Wife Are Three Things Always Together :Republican Masculinity and The 1914 Rebellion , Journal of Southern African Studies ,Vol.24,No.4,Dec.1998.
- Trapido , Stanly :-African Divisional Politics in The Cape Colony , 1884 to 1910 , No. I, 1968.
- Vahed Goolam :Race or Class ? Community and Conflict amongst Indian Municipal Employees in Durban , Journal of Southern African Studies, Vol. 27, No. 1,Mar.2001.
- Van Onselen, Charles :- Race and Class in the South African Countryside :- Cultural Osmosis and Social Relations in the Sharecropping Economy of the South – Western Transvaal, 1900 – 1950 , The American Historical Review, vol 95 No. 1 ( Feb . 1990 )
- Van Onselen, Charles :-The Regiment of The Hills South Africa's Lumpen Proletarian Army 1890-1920,Past and Present No. 80 ( Aug.. . 1978 )
- Vaughan Anne and Alistair McIntosh: State and Capital in The Regeneration of a South Africa Peasantry, Canadian Journal of African Studies ,Vol.27,No.3,1993.
- Walker Charryle :- The Land Question in South Africa : The Challenge of Transformation and Redistribution ,Harold Wolpe Memorial Trust Conference, Cape Town,25March,2004
- Wells, Julia ,C :Why Women Rebel : A comparative Study of South Africa Women's Resistance in Bloemfontein and Johannesburg(1958) Journal of Southern African Studies ,Vol.10,No.1,Oct.1983.
- Wentzel :- The 1913 Land Act Legislation Conquest :-, The Black SACH, August1983
- William Brain:- Sol Plaatje , " South African Nationalist(1876-1932), University of California Press, Berkeley and Los Angles , 1987.
- William, B.P.: The South African Natives Labor Contingent, 1916-1917 Act of 1913, Journal of African History, Vol. 19, No. 1, 1978.
- William, Brian: The Anti-Slavery and Aborigines Protection Society and the South African Natives Land Act of 1913, Journal of African History, Vol. 20, No. 1, 1979.
- Williams , Donovan :- African Nationalism in South Africa : Origins and Problems, The Journal of African History , Vol . 11 , No. 3 (1970 ).

سابعاً : الرسائل العلمية :

- أحمد عبد الدايم محمد حسين :- التعليم والعنصرية في جنوب افريقيا في الفترة من ١٩٤٨ - ١٩٧٦ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، معهد البحوث والدراسات الافريقية ، جامعة القاهرة ، ٢٠٠١ .



- \_\_\_\_\_ : - الفقر والمرض في المجتمع الأفريقي تحت الحكم العنصري في جنوب أفريقيا ١٩٤٨-١٩٧٦ ، رسالة دكتوراة غير منشورة ، معهد للبحوث والدراسات الأفريقية ، جامعة القاهرة ، ٢٠٠٥ .

- السيد علي أحمد فليفل : جمهورية جنوب أفريقيا ( ١٨٥٧ - ١٩٠٢ ) رسالة ماجستير غير منشورة ، معهد البحوث والدراسات الأفريقية ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٠ .

- محمد عبدالحليم محمد علي الزرقا :- اتحاد جنوب أفريقيا " دراسة لتاريخه السياسي والعنصري ١٩١٠ - ١٩٤٨ ، رسالة ماجستير غير منشورة معهد البحوث والدراسات الأفريقية ، جامعة القاهرة ، ١٩٩٢ .

#### ثامناً - تقارير ووثائق منشورة على شبكة المعلومات الدولية :

- Petition to King George V, From the South African Native National Congress, 20 July 1914, [www.anc.org.za](http://www.anc.org.za).
- An Appeal to The Imperial Parliament and Public of Great Britain" Petition of the South African Native National Congress" , 1914.
- Petition to King George V, From the South African Native National Congress, 16 Dec. 1918.
- Durkje , Gilfillan :- Restitution: Can Entitlement to Tenure Reform break Through Constitutional Barrier off the 1913 Cut-off Date?[www.Mekonginfo.org](http://www.Mekonginfo.org). the
- Origins and Development of African Nationalism ,[www.anc.org.za](http://www.anc.org.za) .
- Land bigger issue in SA than zim,14/4/2003,[www.news24.com](http://www.news24.com) .
- Land Clashes Court Rules , [www.law.wits.ac.za](http://www.law.wits.ac.za)
- Land Ownership by Foreigners should be thoroughly debated, [www.web.lexis-nexis.com](http://www.web.lexis-nexis.com) .
- Land Ownership Disparity Persists in South Africa, [www.web.lexis-nexis.com](http://www.web.lexis-nexis.com) .
- Land Report on Shaky Ground , [www.web.lexis-nexis.com](http://www.web.lexis-nexis.com) .
- Monitoring Paper Part I .Land Occupation in Southern Africa,November20,2003,[www.landaction.org](http://www.landaction.org)
- Monitoring Paper Part II , Land Occupation in Southern Africa,November20,2003,[www.landaction.org](http://www.landaction.org) .
- 'Most land still white-owned', 27/07/2005 ,[news24.com](http://news24.com)

- Peter T. Jacobs:- A note on South Africa's National Land Summit, [www.land.pwv.gov.za](http://www.land.pwv.gov.za) .
- Pheko:- Govt will never solve land problems, July 27, 2005 .
- SA needs new land Policy, 31/7/2005, [www.news24.com](http://www.news24.com) .
- South Africa should freeze land Sales, Feb. 17, 2006. [www.cisweb.lexis](http://www.cisweb.lexis).
- South Africa to start repossessing Land , Feb. 8, 2006, Wednesday, The Irish Times, - [www.web.lexis-nexis.com](http://www.web.lexis-nexis.com) .
- South Africa: New Law will speed up land restitution, Feb., 2004, [www.o-proquest.umi..com.lip](http://www.o-proquest.umi..com.lip) .
- South Africa's land Woes, March 6, 2006, [www.news24.com](http://www.news24.com) .
- South Africa's Bitter Harvest , [www.web.lexis.com](http://www.web.lexis.com) .
- [www.o-proquest.umi..com.lip](http://www.o-proquest.umi..com.lip) .

## المحتويات

ص ص

٩-٤

المقدمة

الفصل الأول-نشأة مشكلة الارض فى جنوب افريقيا (١٨٣٥-١٨٩٤) ٤٩-١٠

الفصل الثانى- قانون جلين جراى ومحاولة تمديد الملكية الفردية لأراضى  
الافريقيين:-

٥٤-٥٠

أ- أسباب تقديم القانون.

٥٨-٥٤

ب - صدور القانون وأهم بنوده.

٦٦-٥٨

ج - ردود فعل الأفريقيين.

الفصل الثالث- لجنة الشؤون الوطنية وتطور مشكلة الأرض (١٩٠٥-١٩١٠):-

٧٦-٦٨

أ- دوافع تطور مسألة الأرض فى نهاية القرن ١٩.

٨٤-٧٧

ب - لجنة الشؤون الوطنية.

٩٦-٨٥

ج- تطور سياسة الأرض حتى قيام اتحاد جنوب أفريقيا.

الفصل الرابع- لائحة وضع اليد لسنة ١٩١١ :-

١٠٣-٩٩

أ- تقديم لائحة وضع اليد للبرلمان.

١١٤-١٠٣

ب- ردود فعل الافريقيين تجاه لائحة وضع اليد.

الفصل الخامس- قانون الأراضى الوطنية لسنة ١٩١٣ :-

أ- الظروف والأسباب التى أدت لتقديم قانون الأرض لسنة ١٩١٣.

١٢٩-١١٦

١٣٣-١٣٠

ب- تقديم القانون.



الفصل السادس- رد الفعل الافريقى على قانون الأرض (على المستوى الداخلى):-

١٥١-١٤٤

أ- اعلان الاحتجاجات والرفض.

ب- قيام المؤتمر الأهلى لجنوب افريقيا بتسجيل مأسى القانون.

١٦٣-١٥١

١٧٣-١٦٣

ج- إرسال الوفود وتقديم الالتماسات للحكومة.

الفصل السابع- رد الفعل الافريقى على قانون الأرض (على المستوى الخارجى):-

١٨١-١٧٦

أ- تشكيل الوفد.

١٩١-١٨١

ب- جهود الوفد فى لندن على المستوى الرسمى :-

١- الوفد ووزارة المستعمرات البريطانية.

٢- الوفد والملك جورج الخامس.

٣- الوفد ومجلس العموم البريطانى.

٢٠١-١٩١

ج- جهود الوفد فى لندن على المستوى الشعبى :

١- جمعية مكافحة الرق وحماية السكان الأصليين.

٢- الكنائس البريطانية.

٣- حركة الاخوة.

٤- الصحافة البريطانية.

٢١٠-٢٠٢

هـ- عودة الوفد.

الفصل الثامن- أسباب ترسيخ قانون الأرض خلال فترة الحرب العالمية الأولى:-

٢١٣-٢١٢

أ- قيام الحرب العالمية الأولى وجهود جنوب افريقيا فيها.

٢١٥-٢١٤

ب- هدوء السخط الافريقى.

٢١٧-٢١٥

ج- تمرد الافريكترز وتأسيس الحزب الوطنى.

٢٢٢-٢١٧

د - فشل مهمة بلاتجى فى لندن.

٢٣١-٢٢٢

هـ- معارضة تقرير لجنة بيومنت.

٢٣٢-٢٣١

و- رفض توصيات اللجان المحلية.

٢٥٣-٢٣٢

ز - انشقاق المؤتمر الوطنى الافريقى.

الفصل التاسع- تطور مشكلة الأرض في جنوب افريقيا(منذ نهاية الحرب العالمية الأولى حتى سنة ٢٠٠٦):-

أ - تطور مشكلة الأرض منذ نهاية الحرب العالمية الأولى حتى مرحلة التحول السلمي:-  
٢٥٨-٢٥٥

ب- مشكلة الأرض منذ التحول السلمي حتى مارس ٢٠٠٦ : ٢٧٩-٢٥٨

١- تعقيدات مشكلة الأرض في فترة التحول السلمي.

٢- حكومة الرئيس مانديلا وصعوبة تطبيق آليات حل المشكلة.

٣- الحصاد المر وتساعد المشكلة منذ تولي تابو مبيكي حتى مارس ٢٠٠٦.

الخاتمة ٢٨٣-٢٨٠

الملاحق ٣٩٤-٢٨٤

المصادر والمراجع ٤٠٩-٣٩٥

**رقم الإيداع بدار الكتب المصرية**

**٢٠٠٩/١٧٨٠٢**

---

**الترقيم الدولي**

**977-17-7620-7**

**مركز أرابيسك للطباعة**

**٩٤ شارع أحمد الزيات - شارع التحرير - الدقي**












 Bibliotheca Alexandrina



0749718